الطبة الوحيث والكاملة من:

الجشزء السابيع

مقفه وعلق عليه والمدتبدلقصانه محدمج المطبعي المطبعي وحقوق الطبع معقوظة له

النسائير والمكتبك المرسياتي حدة والملكة المريئية المتكودية

بسم اسالرم بالرجيم

الحدد لله مجيب الدعوات ، ومقيل العثرات ، ومحقق الأمنيات ، شارح صدور أوليائه بالكتاب المجيد ، والفقه الرشيد ، والاجتهاد العميد ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام المتقين وقائد الغر المحجلين وعلى آله الأطهار الميامين ، وأصحابه الهادين ، والتابعين المهتدين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ،

(أما بعد) فقد كنت مهموما طيلة سنى الماضية من عجزى عن أداء فريضة الحج، وكان يزيدنى هما ما ألقى على عاتقى من تحقيق كتاب المجموع، وكنت فى صباى أتأمل فيما أخذه الإمام ابن القيم فى كتابه زاد المعاد على الإمام ابن حزم من أخطاء فى بعض أحكام المناسك فى كتاب له فيها ثم يلتمس العذر لابن حزم فى كونه لم يحج مما أثار إشفاقى على حالى، فإذا كان هؤلاء الفحول الأجلاء قد زلت أقدامهم وكبت جيادهم، فكيف بهذا المسكين الذى لم يدان فى العلم حامل إبريق و صوئهم م

حتى إذا استسلمت للاقدار ، ووكلت الأمر للواحد القهار ، والقيت عصا الترحال في رحاب العبودية فما هي إلا عشية أو ضحاها حتى ألفيت البريد يحمل إلى ما يعجز اللسان ، ويهيج جيشان الجنان ، ويلهب الشوق إلى مراتع ومرابع اختارها الله مناسك للمؤمنين ، خطابا من الحبيب الشريف ذي النسب المنيف السيد محمد بن عبد الله باعقيل رضى الله عنه وأرضاه وأكرم مثواه يزف إلى بشرى دعوتي إلى العج بواسطة رجل الخير الأشوس الشيخ سالم بن عبد الله بالعمش صانه الله وحفظه في الدنيا والآخرة ورحمه وأكرم مثواه وأخدجه مخرج صدق وحفظ الله أخويه وولده محمدا وسعيدا وأحمد الميامين ،

ولقد كنت أكره أن يكون أول حجـة لى ما كرهه إمامنــا الشافعى رضى الله عنه من مظنة المنة فى مثل هذا لولا اشتياق الفؤاد واهتياج الوجدان .

ولقد كان من توفيق الله وسابغ آلائه ووافر نعمائه أن أنسنا بمجالس الصالحين وحلقات الذاكرين ، ومحافل العلماء العاملين ، فكانت لنا إجازات وإنجازات ، ومحاضرات ومساجلات .

ثم إننا بحسن اعتقاد ونقاء صورة نعد هذه الرحلة كرامة للمجموع وصاحب المجموع (الإمام الحافظ أبي يحيى النووى رضى الله عنه وأرضاه) فلقد دعا الله تعالى في مقدمة هذا الكتاب أن يتمه الله على خير حيث قال: «أسأل الله الكريم إتمامه على أحسن الوجوه وأكملها وأتمها وأعجلها وأنفعها في الآخرة والدنيا وأكثرها انتفاعا به وأعمها فائدة لحميم المسلمين »، ولما لم يتمه الله على يده، وشاءت إرادته تبارك وتعالى أن يوجهنا إلى إتمامه فكان من كمال إتمامه أن يبسر لنا هذه الرحلة حتى نحسن مراجعة ما صنف وتحقيق ما ألف و فجزى الله كل من أسهم في إنجازها خير ما يجزى المجاهدين العاملين وحيا الله الحبيب العلامة السيد حامد بن أبي بكر المحضار كما حيا الحبيب السيد محمد بن عبد الله باعقيل و

وحيا الله الشيخ حسين باسندوه والشيخ سراج الكعكى والشيخ محمد با شيخ ولا نسى حسن اللقاء والتقدير من السيد الإمام العارف بالله أحمد مشهور الحداد وأولاده السادة حامد وطاهر وعلى ومريديهم ومحبيهم ، والشيخ عمر باقيس وابنه حسن وشكر الله لرابطة العالم الإسلامي وعلى رأسها الشيخ صالح قزاز ورجال الرابطة في المدينة المنورة الذين أتاحوا لنا التعريف بالمجموع في محاضرة كاملة عنه في قاعة مدرسة طبية الثانوية ، كما نشكر الإمام

العلامة عميد الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وأمينها العام ومدير المراسيم الملكية الشيخ الجوخدار • وأنا حين أراجع هذه الكلمة الآن من هذه الطبعة أسجل أني أجلس في طائرة الجامبو الذاهبة إلى بالمجكوك توطئة لإتمام الرحلة إلى دولة ماليزيا حيث أحل ضيفا على حكومتها شهرا أتنقل فيه بين ولاياتها من كوالا لامبور إلى قدح وكلانتــان وسرواق وصباح وجهور وسنعافورة كل ذلك تكريما للمجموع والتبرك بعلومه النافعة • جزى الله نائب رئيس الوزراء الدكتور محاضر الداعى والأستاذ حسن العادلي سفير ماليزيا والأستاذ الشاب النشيط النابه عبد المناف حاج أحمد المستشار الثقاف الذين كان لهم فضل في هذه الزيارة تقديرا للمجموع وتبركا به وتعريفا بمحققه وصاحب تكملته ، وشكرا جزيلا لأبنائي وتلاميذي من أئمة ومدرسين في الجامعات والمعاهد وأعضاء مجلس النواب ثم رئيس مجلس الشحب ورئيس مجلس الشيوخ اللذين أحسنا استقبالي ونشكر السيد الأستاذ عيسي بن سميط الذي تجول بنسا في سنغافورة وهو مفتيها بما أحطنا به علما عن أحوالها ، مشكور كل هؤلاء وغيرهم ممن فاتنا ذكرهم ولم يفتنا عرفان جميلهم ولا الدعاء الصالح لهم •

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمى وعلى آله وصحبه

الفقير إلى الله تعالى

محمد نجيب الطيعي

المت إلله الرحمز الرحب

قال المصنف رحمه الله تعسالي

كتاب العبج

الحج يقال - بفتح الحاء وكسرها - لفتان ، قرىء بهما في السبع ، اكثر السبعة بالفتح ، وكذا الحجة فيها لفتان ، واكثر المسموع الكسر والقياس ، واصله القصد ، وقال الأزهرى : هو من قولك حججته إذا اتيته مرة بعد اخرى ، والاول هو المشهور ، وقال الليث : اصل الحج في اللغة زيارة شيء تعظمه ، وقال كثيرون : هو إطالة الاختلاف إلى الشيء واختاره ابن جرير ، قال أهل اللغة : يقال حج يحج - بضم الحاء - فهو واختاره أبن جوير ، قال أهل اللغة : يقال حج يحج - بضم الحاء الجوهرى ، كازل وتزل ، وقال العلماء : ثم اختص الحج في الاستعمال بقصد الكعبة كنازل وتزل ، وقال العلماء : ثم اختص الحج في الاستعمال بقصد الكعبة النسك (واما) العمرة ففيها قولان لأهل اللغة حكاهما الأزهرى وآخرون (اشهرهما) - ولم يذكر ابن فارس والجوهرى وغيرهما غيره - اصلها الزيارة (والثاني) اصلها القصد ، قاله الزجاج وغيره ، قال الأزهرى : وقيل : إنما اختص الاعتمار بقصد الكعبة لأنه قصد إلى موضع عامر ، والله أعلم ،

(فرع) فى طرف من فضائل الحج ، قال الله تعالى: « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » (۱) وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أفضل ؟ قال: إيسان بالله ورسوله ، قيل: ثم ماذا ؟ قال: حج مبرور » رواه البخارى ومسلم ، وعنه قال: « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه » رواه البخارى ومسلم ، وعنه قال: « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العمرة إلى العمرة كفارة وعنه قال: « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العمرة إلى العمرة كفارة

⁽١) الآية ١٧ من سورة ال عمران ،

لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » رواه البخارى ومسلم ، المبرور الذى لا معصية فيه ، وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « قلت نا رسول الله ترى الجهاد أفضل العمل ، أفلا نجاهد ؟ قال : لكن (أ) أفضل من الجهاد حج مبرور » رواه البخارى ، وعنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما من يوم أكثر من أن بعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة » رواه مسلم « وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « عمرة في رمضان تعدل حجة _ أو حجة معى _ » رواه البخارى ومسلم ،

قال الصنف رحمه الله تعالى

(الحج ركن من اركان الإسسالام وفرض من فروضه ، لما دوى ابن عمر رضى الله عنهما قال ((سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله [وأن محمدا رسول الله](٢) وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان)) وفي العمرة قولان (قال) في الحديد : حتى فرض لماروث عائشة قالت : ((قلت : يا رسول الله هل على النساء حهاد ؟ قال : جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة)) (وقال) في القديم: ليست بفرض لما روى جابر ((أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أهى واجبة ؟ قال : لا ، وأن تعتمر خير لك)) والصحيح [هو] الأول ، لأن هذا الحديث رفعه ابن لهيعة ، وهو ضعيف فيما ينفرد به) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم، وجاء في الصحيحين والحج وصوم ومضان » وجاء « وصوم رمضان والحج » وكلاهمسا صحيح ، والواو لا تقتضى ترتبا ، وسمعه ابن عمر مرتبن ، فرواه بهما ، وإنما استدل المصنف به ولم يستدل بقول الله تعالى : (ولله على الناس حج الببت) لأن مراده الاستدلال على كونه ركبا ، ولا تحصل الدلالة لهذا من الآية ، وإنما تحصل من الحديث (وأما) حديث عائشة فرواه ابن ماجه والبيهقى وغيرهما بأسانيد صحيحة ، وإسسناد ابن ماجه على شرط البخارى ومسلم ، واستدل البيهقى لوجوب العمرة بحديث عمر بن الخطاب

⁽١) لكن اللام مفتوحة للاختصاص وضم كاف الخطاب ونون مشددة مفتوحة المنسوة -

⁽٢) ما بين المعقوقين ساقط من ش و ق وقد اثبتناه في هامش ق وما هنا أدق (ط) -

رضى الله عنه فى قصة السائل الذى سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام ، وهو جبريل عليه السلام فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : « الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله وأن تقيم الصلاة ، وتؤتى الزكاة ، وتحج البيت وتعتمر ، وتغتسل من الجنابة وتتم الوضوء ، وتصوم رمضان ، قال : فإن قلت هذا فأنا مسلم ؟ قال : نعم ، قال : صدقت » وذكر الحديث ، هكذا رواه البيهقى وقال : (رواه مسلم فى الصحيح ، ولم يسق متنه) هذا كلام البيهقى و

وليس هذا اللفظ على هذا الوجه في صحيح مسلم ولا العمرة والعسل من الجنابة والوضوء فيه في هذا الحديث ذكر ، لكن الإسناد به للبيهقي موجود من صحيح مسلم ، وروى الدارقطني هذا اللفظ الذي رواه البيهقي بحروفه ، ثم قال : هذا إسناد صحيح ثابت ، واحتج البيهقي أيضا بما رواه بإسناده عن أبي رزين العقيلي الصحابي رضي الله عنه أنه قال : « يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ، ولا الظعن ، قال : حج عن أبيك واعتمر » قال البيهقي : (قال مسلم بن الحجاج : سمعت أحمد بن حنبل يقول : لا أعلم في إيجاب العمرة أجود من حديث أبي رزين هذا ولا أصح منه) هذا كلام البيهقي، وحديث أبي رزين هذا صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة ، قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح ،

(وأما) حدیث جابر أن النبی صلی الله علیه وسلم سئل عن العمرة اواجبة هی ؟ قال : لا وأن تعتمر خیر لك » فرواه الترمذی فی جامعه من وابة الحجاج هو ابن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر « أن النبی صلی الله علیه وسلم سئل عن العمرة أواجبة هی ؟ قال : لا وأن تعتمر فهو أفضل » قال الترمذی : هذا حدیث حسن صحیح ، قال الترمذی : قال الشافعی : العمرة سنة لا نعلم أحدا رخص فی تركها ، ولیس فیها شیء ثابت بأنها واجبة ، قال الشافعی : وقد روی عن النبی صلی الله علیه وسلم وهو ضعیف لا تقوم بمثله الحجة ، وقد بلغنا عن ابن عباس أنه كان بوجبها ، هذا آخر كلام الترمذی ، وقد روی البیهقی باسناده هذا الحدیث عن

الحجاج هو ابن أرطأة عن محمد بن المنكدر عن جابر «أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواحبة ؟ قال : لا ، وأن تعتمر خير لك » قال البيهةي : كذا رواه الحجاج بن أرطاة مرفوعا ، والمحفوظ إنما هو عن جابر موقوف عليه غير مرفوع ، قال : وروى عن جابر مرفوعا بخلاف ذلك ، قال : وكلاهما ضعيف ، ثم رواه البيهةي أيضا من غير جهة الحجاج قال : وكلاهما ضعيف ، ثم رواه البيهةي أيضا من غير جهة الحجاج قال : وهذا وهم ، إنما بعرف هذا المتن بالحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر وروى عن ابن عباس وأبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العمرة تطوع » وإسنادهما ضعيف) هذا كلام البيهقي •

(وأما) قول الترمذى: إن هذا حديث حسن صحيح، فغير مقبول، ولا يغتر بكلام الترمذى فى هذا فقد اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف، كما سبق فى كلام البيهقى، ودليل ضعفه أن مداره على الحجاج بن أرطأة لا يعرف إلا من جهته، والترمذى إنما رواه من جهته، والحجاج ضعيف ومدلس باتفاق الحفاظ، وقد قال فى حديثه: عن محمد بن المنكدر، والمدلس إذا قال فى روايته: عن، لا يحتج بها بلا خلاف، كما هو مقرر معروف فى كتب أهل الحديث، وأهل الأصول، ولأن جمهور العلماء على تضعيف الحجاج بسبب آخر غير التدليس، فإذا كان فيه سببان يمنع كل واحد منهما الاحتجاج به وهما الضعف والتدليس، فكيف يكون حديثه صحيحا ؟ وقد سبق فى كلام الترمذي عن الشافعي أنه قال: ليس فى العمرة شيء ثابت أنها واجبة، فالحاصل أن الحديث ضعيف والله أعلم،

(وأما) قول المصنف : (لأن هذا الحديث رفعه ابن لهيعة وهو ضعيف فيما ينفرد به) فهذا مما أنكر على المصنف ، وغلط فيه ، لأن الذي رفعه إنما هو الحجاج بن أرطاة كما سبق ، لا ابن لهيعة ، وقد ذكره أصحابنا في كتب الفقه على الصواب فقالوا : إنما رفعه الحجاج بن أرطاة ، وذكر البيهقي في معرفة السنن والآثار حديث الحجاج بن أرطاة وضعفه ، ثم قال : وروى ابن لهيعة عن عطاء عن جابر مرفوعا خلافه قال : « الحج والعمرة فريضتان واجبتان » قال البيهقي : وهذا ضعيف أيضا لا يصح والعمرة فريضتان واجبتان » قال البيهقي : وهذا ضعيف أيضا لا يصح

ويذكر على المصنف في هذا ثلائة أشياء (أحدها) قوله: ابن لهيعة وصوابه الحجاج بن أرطاة كما ذكرنا (والثانى) قوله: رفعه وصوابه أن يقول: إنها رفعه (والثالث) قوله: وهو ضعيف فيما ينفرد به وصوابه حذف قوله: فيما ينفرد به ويقتصر على قوله: ضعيف ، لأن ابن لهيعة ضعيف فيما انفرد به وفيما شارك فيه ، والله أعلم ، واسم ابن لهيعة عبد الله ابن لهيعة بن عقبة الحضرمي ، ويقال: الغافقي المصرى أبو عبد الرحمن قاضي مصر (وقوله) وأن تعتمر هو بيفتح الهمزة - قال أصحابنا: ولو صح حديث الحجاج بن أرطاة لم يلزم منه عدم وجوب العمرة على الناس كلهم ، لاحتمال أن المراد ليست واجبة في حق السائل لعدم استطاعته ، والله أعلم ، (وأما) قول المصنف: (الحج ركن وفرض) مجمع بينهما فقد سبق الكلام عليه في أول كتابي الزكاة والصوم (وأما) استدلاله على وجوب الحج بالحديث ولم يستدل بقول الله تعالى (ولله على الناس حج وجوب الحج بالحديث ولم يستدل بقول الله تعالى (ولله على الناس حج البيت) فقد سبق الجواب عنه في أول كتاب الصيام ،

واما احكام المسالة فالحج فرض عين على كل مستطيع بإجماع المسلمين وتظاهرت على ذلك دلالة الكتاب والسنة وإجماع الأمة (وأما) العمرة فهل هي فرض من فروض الإسلام ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) باتفاق الأصحاب أنها فرض وهو المنصوص في الجديد (والقديم) أنها سنة مستحبة ليست بفرض، قال القاضي أبو الطيب في تعليقه: ونص عليه الشافعي في كتاب أحكام القرآن يعني من الحديث، قال أصحابنا: فإن قلنا هي فرض، فهي في شرط صحتها وصحة مباشرتها ووجوبها وإحرامها عن عمرة الإسلام كالحج، كما سنوضحه إن شاء الله تعالى • قال أصحابنا: والاستطاعة الواحدة كافية لوجوبهما جميعا، والله أعلم •

(فسرع) فى مذاهب العلماء فى وجوب العمسرة ، قد ذكرنا أن الصحيح فى مذهبنا أنها فرض ، وبه قال عمر وابن عباس وابن عمر وجابر وطاوس وعطاء وابن المسيب وسعيد بن جبير والحسن البصرى وابن سيرين والشعبى ومسروق وأبو بردة بن أبى موسى الأشعرى وعبد الله بن شداد

والثورى وأحمد وإسحاق وابن عبيد (١) وداود ، وقال مالك وأبو حنيفة وأبو حنيفة وأبو عن النخمى ، وأبو عن النخمى ، ودليل الحميم سبق بيانه ، والله أعلم ،

قال الصنف رحمه الله تمالي

(ولا يجب في المهر اكثر من حجة وعمرة بالشرع ، لما روى ابن عباس رضى الله عنهما ((أن الاقرع بن حابس سال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الحج كل عام ؟ قال : لا ، بل حجة ») وروى سراقة بن مالك قال : (قلت : يا رسول الله اعمرتنا هذه لمامنا ؟ ام للأبد ؟ قال : للأبد ، دخلت الممرة في الحج إلى يوم القيامة ») .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه وغيرهم بأسانيد حسنة ، ورواه مسلم فى صحيحه من رواية أبى هريرة قال : «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو قات نعم لوجبت ، قالم استطعتم ، ثم قال : دروني ما تركتكم ، (إنسا) هلك من قبلكم بكثرة سئوالهم واختلافهم على أنسيائهم فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شىء فدعوه » رواه مسلم ،

(وأما) حديث سراقة فرواه الدار قطنى بإسناد صحيح عن أبي الزبير عن حابر عن سراقة قال « قلت يا رسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذا ؟ أم للأبد (٢٠) ؟ فقال : لا بل للأبد ، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » قال الدار قطنى : رواته كلهم ثقات ، وقد رواه النسائي وابن ماجه من رواية عطاء وطاوس عن سراقة وهذه رواية منقطعة ، فإنهما ولدا سنة ست وعشرين أو بعدها ، وتوفي سراقة سنة أربع وعشرين ، وقد روى البخارى ومسلم سؤال سراقة من رواية جابر ، لكن بغير هذا اللفظ ، والله أعلم ،

⁽۱) لعله ابن عيينة (ط) .

⁽٢) في بعض روايات جابر (بل لابد ابد) (كل) م

(وأما) قوله صلى الله عليه وسلم « دخلت العمرة فى الحج إلى يومُ القيامة » فقد ذكر أصحابنا وغيرهم فيه تفسيرين (أحدهما) معناه دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج إذ جمع بينهما بالقرآن (والثاني) معناه لا بأس بالعمرة في أشهر الحج ، وهذا هو الأصح وهو تفسير الشافعي وأكثر العلماء ، ونقله الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحاق ، قال الترمذي وغيره وسببه أن الحاهلية كانوا لا يرون العمرة في أشهر الحج ، ويعتقدون أن ذلك من أعظم الفجور ، فأذن الشرع في ذلك وبين جوازه وقطع الجاهلية عما كانوا عليه ، ولهذا اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم عمره الأربع في أشهر الحج # ثلاثا منها في ذي القعدة والرابعة مع حجته حجـــة الوداع في ذي الحجة . ويؤيد هذا ما ثبت عن ابن عبـــاس قال « والله ما أعمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة في ذي الحجة إلا ليقطع أمر أهل الشرك ، فإن هذا الحي من قريش ومن دان دينهم كانوا يقولون : -(إذا عما الوبر ، وبرأ الدبر ، ودخل صفر ، فقد حلت العمرة لمن اعتمر) فكانوا يحرمون العمرة حتى ينسلخ ذو الحجة والمحرم، هذا حديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح بلفظه ورواه البخاري في صحيحه مختصرا فذكر بعضه

(وقول) المصنف: لا يجب في العمر أكثر من حجة وعمرة بالشرع ، احترز بقوله: بالشرع عن النذر ، وعمن أراد أن يدخل مكة لحاجة لا تتكرر إذا قلنا: يلزمه الإحرام ، والحجة _ بكسر الحاء _ أفصح من فتحها كما سبق في أول الباب والعمرة بضم العين والميم وإسكان الميم و بفتح العين وإسكان الميم _ والله أعلم ،

اما احكام المسالة فلا يجب على المكلف المستطيع فى جميع عمره إلا حجة واحدة ، وعمرة واحدة بالشرع ، ونقل أصحابنا إجماع المسلمين على هذا ، وحكى صاحب البيان وغيره عن بعض الناس أنه يجب كل سنة ، قال القاضى أبو الطيب فى تعليقه : وقال بعض الناس : يجب الحج فى كل سنتين مرة ، قالوا : وهذا خلاف الإجماع ، قائله محجوج بإجماع من كان قبله ، والله أعلم ه

(فرع) ومن حج ثم ارتد ثم أسلم لم يلزمه الحج ، بل يجزئه حجته السابقة عندنا ، وقال أبو حنيفة وآخرون : يلزمه الحج ، ومبنى الخلاف على أن الردة متى تحبط العمل ؟ فعندهم تحبطه في الحال ، سواء أسلم بعدها أم لا ، فيصير كمن لم يحج ، وعندنا لا تحبطه إلا إذا اتصلت بالموت لقوله تعالى : (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر ، فأولئك حبطت أعمالهم (۱)) وقد سبقت المسألة مستوفاة بأدلتها وفروعها في أول كتاب الصلاة ، والله أعلم ،

اهل السرك ، فإن هذا العني من قريس ومن

قال الصنف رحمه الله تعسالي

(ومن حج واعتبر حجة الإسلام وعبرته ، ثم اراد دخول مكة لحاجة نظرت - فإن كان نقتال ، أو دخلها خائفا من ظالم يطلبه ، ولا يمكنه أن يظهر لأداء النسك - جاز أن يدخل بغير إحرام ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح بغير إحرام لأنه كان لا يأمن أن يقاتل وينهنع النسك ، وإن كان دخوله لتجارة أو زيارة ففيه قولان (اشهرهما) أنه لا يجوز أن يدخل إلا لحج أو عمرة ، لما روى ابن عباس أنه قال : ((لا يدخل أحدكم مكة إلا محرما ، ورخص العطابين) (والثاني) أنه يجوز لحديث الأقرع بن حابس وسر أقة بن مالك ، وإن كان دخوله لحاجة تتكرر كالحطابين والصيادين جاز بغير نسك ، لحديث أبن عباس ، ولان في إيجاب الإحرام والصيادين جاز بغير نسك ، لحديث أبن عباس ، ولان في إيجاب الإحرام على هؤلاء مشقة ، فإن دخل لتجارة وقلنا : إنه يجب عليه الإحرام فدخل بغير إحرام لم يلزمه القضاء ، لانا لو الزمناه القضاء لزمه لدخوله للقضاء قضاء فلا يتناهى ، قال أبو العباس بن القساء قضاء) ،

(الشرح) حديث دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة يوم الفتح بغير إحرام صحيح ، فقد ثبت فى صحيح مسلم عن جابر «أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح وعليه عمامة سوداء بغير إحرام » هذا لفظ إحدى روايات مسلم ، وثبت فى الصحيحين عن أنس «أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه مغفر » •

واما حكم المسالة فقال أصحابنا : إذا حج واعتمر حجة الإسلام

الآية ۲۱۷ من سوؤة البقرة ...

وعمرته ثم أراد دخول مكة لحاجة لا تتكرر كزيارة أو تجارة أو رسالة ، أو كان مكيا مسافرا فأراد دخولها عائدا من سفره ونحو ذلك ، فهل يلزمه الإحرام بحج أو عمرة ؟ فيه طريقان (أحدهما) أنه مستحب قولا واحدا ، حكاه القاضى أبو الطيب فى المجرد فى آخر باب مواقيت الحج ، عن أبى موسى المروزى ، وقطع به سليم الرازى فى كتابه الكفاية ، وحكاه أيضا الرافعى وآخرون (وأصحهما) وأشهرهما فيه قولان (أحدهما) يستحب ولا يجب (والثانى) يجب ، ودليل القولين فى السكتاب ، واختلفوا فى أصحهما فصحح ابن القاص والمسعودى والبغدوى وآخرون الوجوب ، ووللأكثرون الاستحباب ، وصححه أيضا الرافعى فى المحرر ، قال البندنيجى : وهو نص الشافعى فى عامة كتبه ، قال المتولى : وعلى هذا يكره الدخول بغير إحرام ، هذا حكم من لا يتكرر دخوله •

(أما) من يتكرر دخوله كالحطاب والحشاش والصياد والسقا ونحوهم (فإن قلنا) فيمن لا يتكرر: لا يلزمه الإحرام فهذا أولى ، وإلا فطريقان (المذهب) أنه لا يلزمه ، وبه قطع كثيرون أو الأكثرون (والثانى) فيه وجهان ، وبعضهم يحكيهما قولين (أحدهما) يلزمه (والثانى) لا يلزمه ، وممن حكى الخلاف فيه القاضى أبو الطيب فى المجرد والمتولى حكياه وجهين ، وحكاه ابن القاص فى التلخيص ، والقضال والمحاملى والبنديجي والدارمي والبغوى وآخرون قولين (فإن قلنا) يلزمه فقد أطلقه كثيرون ، وممن حكى هذا الخلاف وقيده المحاملي والبندنيجي وآخرون ، بأنه فى كل سنة مرة ، قال المحاملي فى المجموع : قال الشافعي في عامة كتبه : يدخلها الحطاب ونحوه بغير إحرام ، قال : وقال فى بعض كتبه: يحرم فى كل سنة مرة ، لئلا يستهين بالحرم ، وقال القاضى أبو الطيب: قال أبو على فى الإفصاح : (إن قلنا) غير الحطاب ونحوه لا يلزمه ، قال : وقال أبو إسحاق : قال الشافعي فى الإملاء : يحرمون كل سنة مرة قال القاضى : وهذا غير مشهور والله أعلم ،

(وأما) البريد الذي يتكرر دخوله إلى مكة للرسائل فقطع الدارمي بأنه كالحطاب ونحوه ، وقال القاضي أبو الطيب وصاحبا الشامل والبيان : من أصحابنا من جعله كالحطاب لتكرر دخوله ، ومنهم من قال : إن قلنا : لا يجب على الحطاب ففي البريد وجهان ، فالحاصل أن المذهب أنه لا يجب الإحرام لدخول مكة على من دخل لتجارة ونحوها مما لا يتكرر ، ولا على من يدخل لمتكرر كالحطاب ، ولا على البريد ونحوه ، قال أصحابنا : فإن قلنا : يجب فللوجوب شروط .

(أحدها) أن يجيء الداخل من خارج الحرم ، فأما أهل النحرم فلا إحرام عليهم بلا خلاف لدخوله ، كما لا يشرع تحية المسجد لمن انتقل من موضع منه إلى موضع منه .

(والثانى) ألا يدخلها لقتال ولا خائفا ، فإن دخلها لقتال بغاة أو قطاع طريق أو غيرهما من القتال الواجب أو المباح ، أو خائفا من ظالم أو غريم يحسمه وهو معسر لا يمكنه الظهور لأداء النسبك إلا بمشقة ومخاطرة ، لم يلزمه الإحرام بلا خلاف ،

(الثالث) أن يكون حرا فإن كان عبدا فلا إحرام عليه إن لم يأذن سيده فيه بلا خلاف ، وكذا إن أذن على المذهب لأنه ليس واجبا عليه بأصل الشرع ، فلا يصير واجبا بإذن سيده ، كصلاة الجمعة وكحصة الإسلام ، وفيه وجه ضعيف أنه يحب عليه إذا أذن سيده ، لأن المنع لخقه فزال بإذنه ، والمذهب الأول ، وهو المنصوص ، وبه قطع جماهير الأصحاب والله أعلم .

قال أصحابنا : وإذا قالما بوجوب الإحرام ، واجتمعت شروطه فدخل بغير إحرام فطريقان (أصحهما) وهو المذهب ، وبه قطع الجمهور لا قضاء ، لأن القضاء متعذر ، لأن الدخول الشانى إحرام يقتضى إحراما آخر ، فيتسلسل ، ولأن الإحرام مشروع لحرمة الحرم ، لئلا ينتهكه بالدخول بغير إحرام ، فإذا دخل بغير إحرام فات بحصول الانتهاك كما قال أصحابنا ، وهذا كما إذا دخل المسجد فجلس ولم يصل التحية ، فإنها تفوت بالجلوس

ولا يشرع قضاؤها (الطريق الثانى) فيه وجهان ، وقيل : قولان (أصحهما) لا قضاء (والثانى) يجب القضاء ، وحكاه المصنف والأصحاب عن ابن القاص ، فعلى هذا يلزمه أن يخرج ثم يعود محرما ، قال الرافعى : علل أصحابنا عدم القضاء بعلتين (إحداهما) أن القضاء لا يمكن لأن الدخول الثانى يحتاج إلى قضاء آخر ، فصار كمن نذر صوم الدهر فأفطر ، وفرع ابن القاص فى هذه العلة أنه لو لم يكن ممن يتكرر دخوله كالحطابين ، ثم صار منهم لزمه القضاء ، وربما نقلوا عنه أنه يوجب عليه أن يجعل نفسه منهم ، قال : (والعلة الثانية) وهى الصحيحة وبها قال العراقيون والقفال أنه تحية للبقعة ، فلا يقضى كتحية المسجد ، هذا كلام الرافعى ،

قال أصحابنا: وإذا قلنا: يلزمه الإحرام فتركه وترك القضاء عصى ، ولا دم عليه ، لأن الدم يجبر الخلل الحاصل فى النسبك بالإحرام داخل الميقات من غير رجوع إليه و نحو ذلك ، وهذا لم يدخل فى نسك ، قالوا: وإذا أوجبنا الإحرام لزمه أن يحرم من الميقات ، فلو أحرم بعد مجاوزته فعليه دم لما ذكرناه ، وممن صرح بالصورتين القاضى أبو القاسم بن كج والماوردى والدارمى وآخرون ، والله تعالى أعلم •

(فسرع) إذا أراد دخول الحرم ولم يرد دخول مكة فحكمه حكم دخول مكة ، ففيه التفصيل والخلاف السابق ، وهذا الخلاف صرح به جميع الأصحاب ممن صرح به القاضى والماوردي والدارمي والقاضى أبو الطيب في المجرد في باب المواقيت ، والمحاملي في المقنع وغيره ، والجرجاني في كتابيه البلغة والتحرير ، والشاشي في المستظهري ، والروياني في الحلية ، وخلائق لا يحصون صرحوا به ، وأشار إليه المتولى والباقون ،

(وأما) قول الرافعى : هل ينزل دخول الحرم منزلة دخول مكة فيما ذكرناه ؟ قال بعض الشارحين : نعم • قال الرافعى : لا يبعد تخريجه على خلاف فى نظائره كأنه أراد بنظائره إباحة الصلوات فى أوقات النهى ، فإنها تباح بمكة ، وكذا فى سائر الحرم على الصحيح ، فهدذا الذى قاله

الرافعي عجب من وجهين (أحدهما) كونه نقل المسألة عن بعض الشروح، وهي مشهورة صريحة في هذه الكتب المشهورة التي ذكرها وغيرها و

(والثانى)كونه قال : يحتمل تخريجه على خلاف ، مع أنه لا خلاف فيه ، فالصواب ما سبق أن الحرم كمكة بلا خلاف ، والله تعالى أعلم •

(فسرع) ذكر المصنف وحميع الأصحاب هنا أنه يجوز دخول مكة للقتال بغير إحرام ، قالوا : وصورة ذلك أن يلتجيء إليها طائفة من الكفار أهل الحرب والعياذ بالله ، أو طائفة من البغاة أو قطاع الطريق ونحوهم ، وقطع الأصحاب هنا بجواز قتالهم ، وهو الصواب المشهور ، وذكر القفال في كتاب النكاح من شرح التلخيص ، في كتاب خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والماوردي في الأحكام السلطانية خلافا في قتالهم في مكة وسائر الحرم ، ووجه التحريم قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله حرم مكة فلم تحل لأحد قبلى ، ولا تحل لأحد بعدى ، وإنما أحلت لى ساعة من نهار » .

(فسرع) قال المصنف والأصحاب هنا : إن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح وهو لا يأمن أن يقاتل (قد يقال :) إن هذا مخالف لمذهب الشافعي فإن مذهب الشافعي وجميع الأصحاب أن النبي صلى الله عليه وسلم « دخل مكة يوم الفتح صلحا ، وفتحها صلحا » وقال أبو حنيفة وآخرون : « فتحها عنوة » وقد ذكر المصنف المسألة في كتاب السير ، وهناك ذكرها الرافعي والأصحاب (والجواب) أن هذا لا يخالف ذلك ، لأنه صلى الله عليه وسلم صالح أبا سفيان ، وكان لا يأمن غدر أهل مكة ، فدخل صلحا وهو متأهب للقتال إن غدروا ، والله أعلم .

(فسرع) فى مذاهب العلماء فيمن أراد دخول الحرم لحاجة لا تتكرر ، كالتجارة والزيارة وعيادة المريض و نحوها :

قد ذكرنا أن الأصبح عندنا أنه يستحب له الإحرام ، ولا يجب ، سواء قربت داره من الحرم أم بعدت ، وبه قال ابن عمر • وقال مالك وأحمد :

يلزمه ، وقال أبو حنيفة : إن كانت داره فى الميقات أو أقرب إلى مكة جاز دخوله بلا إحرام ، وإلا فلا •

واحتجوا للوجوب بقول ابن عباس المذكور فى الكتاب و واحتج كثيرون بقوله صلى الله عليه وسلم « إن الله حرم مكة فلم تحل لأحد قبلى ولا تعل لأحد بعدى ، وإنما أحلت لى ساعة من نهار » ودليلنا الأصححديث: « آلحج كل عام ؟ قال: لا بل حجة » وهو حديث صحيح كسا سبق بيانه قريبا ، ولأنه تحية لبقعة فلم تجب كتحية المسجد (وأما) قول ابن عباس فيعارضه مذهب ابن عمر أنه كان لا يراه واجبا (وأما) حديث: « لا تحل لأحد بعدى » فالمراد به القتال كما سبق ، وليس فى جميع طرق هذا الحديث ما يقتضى الإحرام وإنما هو صريح فى القتال ، وقد سسبق تأويله ، والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله المناسبة الم

(فسرع) قد ذكرنا أنه إذا قلنا: يجب الإحرام لدخول الحرم فدخل بغير إحرام عصى ، والمذهب لا يلزمه القضاء ، وقال أبو حنيفة: يلزمه ، وقال ابن القاص من أصحابنا: إذا صار حطابا ونحوه لزمه القضاء ، وبالأول قال جمهور أصحابنا ، ومأخذ الخلاف بين الجمهور وابن القاص يقول: إنما يمتنع القضاء للخوف من التسلسل فإذا صار حطابا زال التسلسل ، فإن الحطاب لا يلزمه الإحرام للدخول ، وقال الجمهور: العلة الصحيحة في عدم وجوب القضاء أن الإحرام وجب لحرمة الدخول والبقعة ، فإذا لم يأت به فات ولا يشرع قضاؤه ، كتحية المسجد إذا جلس فيه ولم يصلها فإنه لا يشرع له قضاؤها كما سبق تقريره في باب صلاة التطوع ، واتفق أصحابنا هنا على أنه لا يشرع قضاؤها ، والصواب فيها ما قدمناه هنا ،

قال القفال فى شرح التلخيص: وكما لو سلم على إنسان ولم يرد عليه حتى مضت أيام، ثم لقيه فأراد أن يرد عليه فإنه لا يجزى، لأنه مؤقت فات وقته، قال القاضى أبو الطيب فى المجرد: كما لو فر فى الزحف من اثنين غير متحرف لقتال أو متحيز إلى فئة، فإنه لا يمكنه قضاؤه، لأنه متى لقى اثنين ممن يجب قتالهما وجب قتالهما باللقاء لا قضاء، قال أصحابنا: فعلى هذا التعليل لو صار حطابا و تحوه لم يلزمه القضاء ، لعدم إمكان تدارك فوات انتهاك الحرمة (فإن قيل) إنما لم نقض تحية المسجد لكونها سنة أما الإحرام فواجب فينبغى قضاؤه ، قال الأصحاب : (فالجواب) أن التحية لم يترك قضاؤها لكونها سنة ، فإن السنة الراتبة إذا فاتت يستحب قضاؤها على الصحيح ، وإنما لم تقض لتعلقها بحرمة مكان صيانة له من الانتهاك وقد حصل ، فلو صلاها لم يرتفع ما حصل من الانتهاك ، وكذا الإحرام لدخول الحرم ،

واعترض على تعليل ابن القاص فقيل: ينبغى أن يعب القصاء ويدخل فيه إحرام الدخول ، وكما إذا دخل المسجد فصلى فريضة فيدخل فيه تحية المسجد (والجواب) ما أجاب به البغوى أن الإحرام الواحد لا يجوز أن يقع عن واجبين من جنس واحد كمن أهل بحجتين لا ينعقد إحرامه بهما بل ينعقد بأحدهما • وقال القفال في شرح التلخيص ، قال أصحابنا : هذا التعليل الذي ذكره ابن القاص غلط ، وليس العلة في إسقاط القضاء التسلسل بل فوات الوقت • وقال الشيخ أبو محمد الجويني : اعترض بعض شيوخنا على تعليل ابن القاص فقال : إن كان القضاء واجبا فينبغى أن يجب بمصيره فينبغى أن يجب بمصيره فينبغى أن يجب بمصيره حطابا والله أعلم •

(فسرع) قال ابن القاص فى التلخيص: كل عبادة واجبة إذا تركها لزمه القضاء أو الكفارة إلا واحدة وهي الإحرام لدخول مكة . وهذا الذي قاله ينتقض بأشياء (منها) إمساك يوم الشك إذا ثبت أنه من رمضان، فإنه يجب إمساكه على المذهب الصحيح، قلو ترك الإمساك لم يلزمه لترك الإمساك كفارة، ولا قضاء الامساك والله أعلم .

قال الصنف رحمه الله تمسالي

(ولا يجب الحج والعمرة إلا على مسلم عاقل بالغ حر مستطيع (فاما) الكافر فإن كان أصليا لم يصح منه ، لأن ذلك من فروع الإيمان فلا يصح من الكافر ، ولا يخاطب به في حال السكفر ، لاته لا يصح منه ، فإن اسسلم لم يخاطب بما فاته في حال الكفر ، لقوله صلى الله عليه وسلم : «الإسلام يتجب

ما قبله » ولانه لم يلتزم وجوبه ، فلم يلزمه ، كضمان حقوق الآدميين ، وإن كان مرتبا لم يصح منسه لمسا ذكرناه ، ويجب عليسه لانه التزم وجوبه فلم يسقط عنه بالردة كحقوق الآدميين) .

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه مسلم في صحيحه من رواية عمرو بن العاص أن النبي صنى الله عليه وسلم قال: « الإسلام يهدم ما كان قبله » هذا لفظ رواية مسلم ، ذكره في أوائل الكتاب في كتاب الإيمان ، وفي رواية غيره يجب ما قبله بيضم الجيم وبعدها باء موحدة بيضم الجب وهو القطع ، ورويناه في كتاب الزبير بن يكار يحت بضم الحاء المهملة وبعدها تاء مثناة فوق بيض الحت وهو الإزالة ، والألفاظ الثلاثة متفقة المعنى ، وقد ينكر على المصنف كونه استدل بالحديث ، وهو خبر آحاد يفيد الظن لا القطع ، وترك الاستدلال بقول الله عز وجل: (قل للذين كفروا إن ينتهوا يتفتفر وجوابه) أن الآية الكريمة تقتضى غفران الذنوب لا إسقاط حقوق وعبادات سبق وجوبها (وأما) الحديث فصحيح صريح في قطع النظر عما قبل الإسلام ، فكان الاستدلال بالحديث هنا هو الوجه لانطباقه على ما استدل به والله أعلم ،

(وأما) قول المصنف: فإن كان أصليا ، فيعنى به الاحتراز عن المرتد ، ويدخل فى الأصل الذمى والحربى ، سواء الكتابى والوثنى وغيرهما (وقوله) من فروع الإيمان فلا يصح من الكافر فينتقض بالكفارة والعدة وأشباههما فكان ينبغى أن يقول: ركن من فروع الإيمان (وقوله:) ولا يخاطب به فى حال الكفر ه معناه لا نطالبه بفعل الحج فى حال الكفر (وأما) الخطاب الحقيقى فهو مخاطب بالفروع على المذهب الصحيح ، وقد سبق فى أول كتاب الصيام مثل هذه العبارة وبسطنا هناك الكلام فيها (وأما) قوله فإن أسلم لم يخاطب بما فاته فى حال الكفر ، فمعناه أنه إذا كان فى حال كفره واجدا للزاد والراحلة وغيرهما من شروط الاستطاعة ، ثم أسلم فلا اعتبار بتلك الاستطاعة ، ولا يستقر الحج فى ذمته بها ، بل يعتبر حاله بعد الإسلام فان استطاع لزمه الحج وإلا فلا ، ويكون إسلامه كبلوغ الصبى المسلم فيعتبر حاله بعده .

(وقوله:) لأنه لم يلتزم وجوبه فلم يلزمه كضمان حقوق الآدميين، قد يقال: هذا الدليل ناقص، وإنها يصح هذا فى الكافر والحربى و (وأما) الذمى فإن عليه ضمان حقوق، فكأنه لم يذكر دليلا لعدم الوجوب على الذمى إذا أسلم (وجوابه) أن مراده أن الحربى والذمى لم يلتزما الحج، فلم يلزمهما إذا أسلما، كما لا يلزم حقوق الآدميين من لم يلتزمها وهو الحربى، وقد سبق مثل هذا فى أول كتاب الزكاة، وبسطت هناك بيانه (وأما) قوله فى المرتد: يجب عليه لأنه التزم وجوبه، فقد يقال: ينتقض بما إذا أتلف المرتد على مسلم شيئا، في حال قتال الإمام للطائفة المرتدة العاصية، فانه لا يضمن على الأصح ومراد المصنف بقوله: (يجب على المرتد) أنه إذا استطاع فى حال الردة استقر الوجوب فى ذمته، فإذا أسلم وهو معسر دام الوجوب فى ذمته، والله أعلم و

اما حكم السالة فقال الشافعي والأصحاب: إنسا يجب الحج على مسلم بالغ وعاقل حر مستطيع ، فإن اختل أحد الشروط لم يجب بلا خلاف ، فالكافر الأصلى لا يطالب بفعله في الدنيا بلا خلاف ، سواء الحربي والذمي والكتابي والوثني والمرأة والرجل ، وهذا لا خلاف فيه ، فإذا استطاع في حال كفره ثم أسلم وهو معسر لم يلزمه الحج إلا أن يستطيع بعد ذلك ، لأن الاستطاعة في الكفر لا أثر لها ، وهذا لا خلاف فيه (وأما) المرتد فيجب عليه ، فإذا استطاع في ردته ثم أسلم وهو معسر فالحج مستقر في فيجب عليه ، فإذا استطاعة (وأما) الاثم بترك الحج فياثم المرتد بلا خلاف ، ذمته بتلك الاستطاعة (وأما) الاثم بترك الحج فياثم المرتد بلا خلاف ، فيه خلاف مبنى على أنه مخاطب بالفروع أم لا ؟ (فإن قلنا) بالصحيح إنه فيه خلاف مبنى على أنه مخاطب بالفروع أم لا ؟ (فإن قلنا) بالصحيح إنه مخاطب أثم وإلا فلا ، والله أعلم ،

(فسرع) قال أُصِحَابِنا: الناس في الحج خسبة أقسام:

(قسم) لا يصح منه بحال ، وهو الكافر •

(والقسم الثاني) من يُصح له لا بالمباشرة ، وهو الصبي الذي لا يميز

والمجنون المسلمان ، فيحرم عنهما الولى ، وفى الجنون خلاف سنذكره إن شاء الله تعالى •

(والثالث) من يصح منه بالمباشرة ، وهو المسلم المميز وإن كان صبيا وعبدا .

(والرابع) من يصح منه بالمباشرة ، ويجزئه عن حجة الإسلام وهو المسلم المميز البالغ الحر .

(الخامس) من يجب عليه ، وهو المسلم البالغ العاقل الحر المستطيع ، قالوا: فشرط الصحة المطلقة الإسلام فقط ، ولا يشترط التكليف ، بل يصح إحرام الولى عن الصبى والمجنون ، وشرط صحة المباشرة بالنفس الإسلام والتمييز ، وشرط وقوعه عن حجة الإسلام البلوغ والعقل والاسلام والحرية ، فلو تكلف غير المستطيع الحج وقع عن فرض الاسلام ، ولو نوى غيره وقع عنه ، وشرط وجوبه هذه الأربعة مع الاستطاعة ، والله أعلم ،

قال المسنف رحمه الله تعسالي

(واما المجنون فلا يصبح منه لانه ليس من اهل المبادات ، فلم يصبح حجه ، ولا يجب عليه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاثة عن الصحبى حتى يبلح ، وعن المجنون حتى يفيق (١) وعن النائم حتى يستيقظ)) ،

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه على وعائشة رضى الله عنهما ، وسبق بيانه فى أول كتاب الصيام ، وأجمعت الأمة على أنه لا يجب الحج على المجنون (وأما) صحته ففيها وجهان (جزم) المصنف وآخرون بأنه لا يصح منه (وجزم) البغوى والمتولى والرافعى وآخرون بصحته منه ، كالصبى الذى لا يميز فى العبادات قالوا : وأما المفمى عليه فلا يجوز أن

⁽١) في نسخة المدب الطبوعة تقديم النائم على المجنون (ف) .

يحرم عنه غيره لأنه ليس بزائل العقبل ، ويرجى برؤه عن قريب ، فهسو كالمريض قال المتولى : فلو سافر الولى بالمجنون إلى مكة فلما بلغ أفاق فأحرم ، صح حجه وأجزأه عن حجة الإسلام ، قال : إلا أن ما أتفق عليه قبل إفاقته فقدر نفقة البلد يكون في مال المجنون ، والزيادة في مال الولى ، لأنه ليس له المسافرة به ، هذا كلام المتولى ، وفي كلام غيره خلاف ، كما سنذكره قريبا إن شاء الله تعالى .

(أما) من يجن ويفيق فقال أصحابنا : إن كانت مدة إفاقته يتمكن فيها من الحج ووجدت الشروط الباقية ، لزمه الحج وإلا فلا .

(فسرع) قال الشافعي والأصحاب: يشترط لصحة مباشرته بنفسه للحج إفاقته عند الإجرام والوقوف والطواف والسعى دون ما سواها .

قال الصنف رحمه الله تعسالي

(واما الصبى فلا يجب عليه الحج للخبر ، ويصح منه ، لما دوى عن ابن عباس ((ان امراة رفعت صبيا إلى النبى صلى الله عليه وسلم من محفتها فقالت : يا رسول الله الهذا حج ؟ قال : نعم ولك اجر)) فإن كان مميزا فاحرم بإذن الولى صح إحرامه ، وإن احرم بغير إذنه فغيه وجهان ، قال ابو إسحق : يصح كما يصح إحرامه بالصلاة ، وقال اكثر اصحابنا : لا يصح لانه يفتقر في ادائه إلى المال ، فلم يصح بغير إذن الولى ، بخلاف الصلاة ، وإن كان غير مميز جاز لامه ان تحرم عنه لحديث ابن عباس ، ويجوز لابيه قياسا على الام ولا يجوز للاخ والعم ان يحرم عنه ، لاته لا ولاية لهما على الصغير ، فإن عقد له الإحرام فعل بنفسه ما يقدر عليه ، ويفعل عنه وليه ما لا يقدر عليه ، لما يقدر عليه ، ويفعل عنه وليه وسلم ومعنا النساء والصبيان فلينا عن الصبيان ورمينا عنهم)) وعن عمر وسلم ومعنا النساء والصبيان فلينا عن الصبيان ورمينا عنهم)) وعن عمر عنه)) وفي نفقة الحج وما يلزمه من الكفارة قولان (احدهما) يجب في مال الصبى ، لانه هو الذي ادخله فيه (الثاني) يجب في مال الصبى ، لانه وجب الصلحته فكان في ماله كأجرة الملم) .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه مسلم (وأما) حديث جابر فرواه الترمذي وابن ماجه بإسناد فيه أشعث بن سوار ، وقد ضعفه الأكثرون ،

ووثقه بعضهم ، وقال الترمذى : هو غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، والمحفة ـ بكسر الميم وفتح الحاء ـ وهى مركب من مراكب النساء كالهودج إلا أنها لا تقتب بخلاف الهودج ، فإنه مركب من مراكب النساء يكون مقتب ، وكان سؤال المرأة المذكورة فى حديث ابن عباس فى حجة الوداع سنة عشر من الهجرة ، قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحو ثلاثة أشهر .

اما احكام الغصل فقال الشافعي والأصحاب: لا يجب الحج على الصبي ويصح منه سواء في الصورتين ، الصغير كابن يوم والمراهق ، ثم إن كان مميزا أحرم بنفسه بإذن وليه ، ويصح بلا خلاف ، فإن استقل وأحرم بنفسه بغير إذن وليه فوجهان مشهوران ، ذكر المصنف دليلهما (أحدهما) يصح ، وبه قال أبو إسحق المروزي (وأصحهما) لا يصح ، وبه قال أكثر أصحابنا المتقدمين كما ذكره المصنف ، وكذا نقله أيضا ابن الصباغ والبغوى وآخرون وصححه المصنف ،

قال أصحابنا: (فإن قلنا:) يصح فلوليه تحليله إذا رآه مصلحة ، ولو أحرم عنه وليه (قإن قلنا:) يصحح استقلال الصبى لم يصح إحرام الولى ، وإلا فوجهان مشهوران ، حكاهما المتولى وآخرون (أصحهما) عند الرافعى: يصح ، وقطع البغوى بأنه لا يصح إحرام الولى عنه أبا كان أو جدا ، وقطع به أيضا صاحب الشامل ، وحكى القاضى أبو الطيب فى تعليقه وجها عن أبى الحسين بن القطان أنه قال: لا ينعقد إحرام الصبى المميز بنفسه ، لأنه ليس له قصد صحيح قال القاضى: هذا غلط ، فإن له قصدا صحيحا ، ولهذا تصح صلاته وصومه ، وكذا الحج .

قال القاضى: (فإن قيل:) قد قلتم: لا يتولى الصبى إخراج فطرته بنفسه وجوزتم هنا إحرامه بنفسه فما الفرق؟ (قلنا:) الحج لا تدخله النيابة مع القدرة فافترقا ، ولأن الفطرة يتولاها الولى والإحرام يفتقر إلى إذن الولى ، فهما سواء ، هذا كله فى الصبى المميز (أما) الصبى الذي لا يميز ، فقال أصحابنا: يحرم عنه وليه ،

قال أصحابنا: سواء كان الولى محرما عن نفسه أو عن غيره أو حلالا، وسواء كان حج عن نفسه أم لا • وهل يشترط حضور الصبى ومواجهته بالإحرام؟ فيه وجهان حكاهما القاضى أبو الطيب فى تعليقه والدارمي والرافعى وآخرون، قال الرافعى: (أصحهما) لا يشترط •

قال القاضى والدارمى: لو كان الولى ببغداد والصبى بالكوفة ، فأراد الولى أن يعقد الإحرام للصبى وهو فى موضعه ففى جوازه وجهان (أحدهما) لا يجوز لأنه لو وقع الإحرام فلا يصح فى غيبته ، ولأنه لو جاز الإحرام عنه فى غيبته ، لجاز الوقوف بعرفات عنه فى غيبته عنها ، ولأنه إذا أحرم عنه ، وهو غائب لا يعلم الإحرام ، فربما أتلف صيدا أو فعل غير ذلك من محظورات الاحرام التى لو علم الإحرام لاجتنبها (والثانى) يجوز ، لأن المقصود نية الولى ، وذلك يصح ، ويوجد مع غيبة الصبى ، ولكن يكره لما ذكرناه من خوف المحظورات والله أعلم .

(فسرع) وأما الولى الذي يحسرم عن الصبى ، أو يأذن له فقد اضطربت طرق أصحابنا فيه ، فأنقل جملة من متفرقات كلامهم ثم اختصرها إن شاء الله تعالى وقد اتفق أصحابنا على أن الأب يحرم عنه ويأذن له ، واتفقوا على أن الجد كالأب في ذلك عند عدم الأب ، والمراد بالجد أبو الأب ، فأما مع وجود الأب ، فطريقان (أصحهما) لا يصح إحرام الجد ولا إذنه ، لأنه لا ولاية له مع وجود الأب ، وبهذا قطع الدارمي والبغوى والمتولى وغيرهم (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) يصح والمذهب الأول والله أعلم ،

قال المتولى: والفرق أن الجد عقد الإسلام لنفسه لا للطفل وصار تبعا له فى الإسلام بحكم البعضية ، والبعضية موجودة (وأما) الإحرام فلا يحرم الجد عن نفسه ، وإنما يعقد للطفل فيقتضى ولاية ، ولا ولاية له في حياة الأب ، قال الدارمي وغيره : والجد وإن علا كالأب عند عدم الأب وعدم جد أقرب منه (وأما) غير الأب والجد فقال جمهور أصحابنا : إن

كان له ولاية بأن يكون وصيا أو قيما من جهة الحاكم صح إحرامه عن الصبى وإذنه فى الإحرام للمميز ، وإن لم يكن له ولاية لم يصبح على المذهب ، سواء فى هذا الأم والأخ والعم وسائر العصبات وغيرهم ، وفيه وجه مشهور أن الأخ والعم وسائر العصبات يجوز لهم ذلك وإن لم يكن لهم ولاية ، ولأن لهم حقا فى الحضانة والتربية ، وفى الأم طريقان قال الجمهور : وهو المذهب إن لم يكن لها ولاية على مال الصبى ، فإن كان له أب أو جد فإحرامها عنه كإحرام الأخ فلا يصبح على الصحيح ، وإن كان له لها ولاية بأن كانت وصية أو قيمة من جهة القاضى ، أو قلنا بقول الإصطخرى : إنها تلى المال بعد الجد صح إحرامها وإذنها فيه ،

(والطريق الثانى) القطع بالصحة مطلقا ، وهو اختيار المصنف وطائفة لظاهر الحديث ، وهى طريقة ضعيفة ، وليس فى الحديث تصريح بأن الأم أحرمت عنه ، ولنا وجه أن الوصى والقيم لا يصح إحرامه عنه ، ولا إذنه ، هذه جملة القول فى تحقيق الولى ، قال صاحب البيان : أما الولى الذى يحرم عن الصبى وبأذن المميز فقال الشيخ أبو حامد وعامة أصحابنا : يجوز ذلك للأب والجد لأنهما يليان ماله بغير تولية ، وأما غيرهما من العصبات كالأخ وابن الأخ والعم وابن العم فإن لهم حقا فى الحضانة وتعليم الصبى وتأديبه ، وليس لهم التصرف فى ماله إلا بوصية أو تولية الحاكم ، فإن كان لهم التصرف فى ماله صح إحرامهم عن غير المميز وإذنهم للمميز وإلا فوجهان (أحدهما) يجوز كما يجوز لهم تعليمه وتأديبه والإنفاق فى ذلك من ماله (وأصحهما) ليس لهم ذلك ، لأنهم لا يملكون التصرف فى مائه فهم كالأجانب بخلاف النفقة فى التأديب والتعليم ، لأنها قليلة فسومح بها ،

(أما) الأم فإن قلنا بقول الإصطخرى: إنها تلى المال بعد الجد، فلها الإحرام والاذن، وإن قلنا بمذهب الشافعي وهي أنها لا تلى المال بنفسها، فهي كالإخوة وسائر العصبات قال صاحب البيان: (هذه طريقة أبي حامد وعامة أصحابنا قال: وقال صاحب المهذب: الأم تحرم عنه للحديث، ويجوز للاب قياسا على الأم قال ابن الصباغ: ليس في الحديث

أنها أحرمت عنه ، ويحتمل أنه أحرم عنه وليه وإنما جعل لها الأجر لحملها له ومعونتها له فى المناسك والإنفاق عليه) هذا كلام صاحب البيان .

وقال القاضى أبو الطيب فى تعليقه: قال أبو إسحق المروزى والقاضى أبو حامد فى جامعه: يجوز للاب والجد أبى الأب الإحرام عنه وكذلك الأم وأم الأم لأن ولادتهما له حقيقة قال أبو الطيب: وقال الشيخ أبو حامد: يجوز لأبيه وجده أبى أبيه ولوصيهما وفى الأخ وابنه والعم وابنه وجهان، والأم وإن قلنا بقول الإصطخرى فكالأب، وإلا فكالعم والأخ، هذا كلام أبى الطيب، وقال المحاملي وابن الصباغ وجمهور العراقيين وصاحب العدة ما حكاه صاحب البيان عن الشيخ أبى حامد وعامة أصحابنا، ورجح الدارمي صحة إحرام الأم وإن لم يكن لها ولاية المال، وقال المتولى: للاب والجد عند عدم الأب الإحرام والإذن للمميز، ولا يجوز ذلك للام عند عامة أصحابنا، وجوزه الإصطخرى،

وأما الإخوة والأعمام فإن لم يكن لهم التصرف في ماله بوصية أو إذن حاكم فليس لهم الإحرام على الصحيح ، وفي وجه يجوز لأن لهم الحضانة والقيام بالمصالح وتأديبه إذا ظهر منه ما يقتضى التأديب ، وتعليم الطهارة والصلاة ، قال : فأما الوصى والقيم فجوز لهما الإحرام عنه أصحابنا العراقيون كالتصرف في ماله ، وقال أصحابنا الخراسانيون : لا يجوز لهما ذلك لأنه لا ولاية لهما على نفسه ، والإحرام عقد على نفسه تلزمه أحكامه فهو كالنكاح ، هذا كلام المتولى ، وقال البغوى : يجوز للاب والجد الإحرام عنه ، وفي الوصى والقيم وجهان (أحدهما) يصح للأب والجد الإحرام عنه ، وفي الوصى والقيم وجهان (أحدهما) يصح الذي يحرم عنه أو يأذن له هو الأب ، وكذا الجد وإن علا عند عدم الأب ولا يجوز مع وجوده على الصحيح ، وفيه وجه أنه يجوز .

وفى الوصى والقيم طريقان ، قطع العراقيون بالجواز ، وقال آخرون : فيه وجهان (أرجمهما) عند إمام الحرمين المنع ، وفى الأخ والعم وجهان (أصحهما) المنع ، وفى الأم طريقان (أحدهما) القطع بالجواز (وأصحهما) وبه قال الأكثرون إنه مبنى على ولايتها المسال ، فعلى قول الإصطخرى : تلى المسال قبل الإحرام ، وعلى قول الجمهور : لا تلى المسال ، فلا تلى الإحرام ، هذا كلام الرافعى • قال الرويانى : لو أذن الأب لمن يحرم عن الصبى ففى صحته وجهان ، ولم يبين أصحهما (والأصح) صحته ، وبه قطع الدارمي وغيره ، كما يصح أن يوكل الأب في سائر التصرفات المتعلقة بالابن ، واتفقوا على أنه لو أحرم به الولى ثم أعطاه لمن يحضره الحج صح ذلك ، هذا كلام الأصحاب في الولى الذي يحرم عن صبى لا يميز ، ويأذن للمميز ، وحاصله جواز ذلك للأب ، وكذا الجد عند عدم الأب لا عند وجوده على المذهب ، وأن المذهب جوازه للوصى والقيم ، ومنعه في الأم والإخوة والأعمام وسائر العصبات إذا لم يكن لهم وصية ولا إذن من الحاكم في ولاية المسال •

وإن شئت قلت : فيه أوجه (أحدها) لا يجوز إلا للأب والجد عند عدمه (والثانى) يجوز للأب وللجد عند عدم الأب ومع وجوده (والثالث) يجوز لهما وللأم (والرابع) لهؤلاء وللأخوة وسائر العكسكات (والخامس) وهو الأصح للأب والجد عند عدمه ، وللوصى والقيم دون غيرهم ، والله أعلم .

(فسوع) قال الشيخ أبو حامد والأصحاب: صفة إحرام الولى عن الصبى أن ينوى جعله محرما ، فيصير الصبى محرما بمجرد ذلك ، قال القاضى أبو الطيب: هو أن ينويه له ، ويقول: عقدت الإحرام ، فيصير الصبى محرما بمجرد ذلك ، كما إذا عقد له النكاح فيصير متزوجا بمجرد ذلك ، قال الدارمى: ينوى أنه أحرم به أو عقده له أو جعله محرما ، قال صاحب العدة: كيفية إحرام الولى عنه أن يخطر باله أنه قد عقد له الإحرام وجعله محرما فينويه في نفسه ،

⁽فسرع) الصواب فى حقيقة الصبى المميز أنه الذى يفهم الخطاب ،-ويحسن رد الجواب ومقاصد الكلام ونحو ذلك ، ولا يضبط بسن مخصوص ، بل يختلف باختلاف الأفهام ، والله أعلم .

(فسرع) قال أصحابنا: متى صار الصبى محرما بإحرامه أو إحرام وليه عنه فعل بنفسه ما قدر عليه ، وفعل عنه وليه ما لا يقدر عليه الصبى ، قال القاضى أبو الطيب فى تعليقه : يفسله الولى عند إرادة الإحرام ، ويجرده عن المخيط ، ويلبسه الإزار والرداء والنعلين إن تأتى منه المشى ويظيبه وينظفه ويفعل ما يفعل الرجل ، ثم يحرم أو يحرم عنه على ما سبق من التفصيل ، قال أصحابنا : ويجب على الولى أن يجنبه ما يجتنبه الرجل ، فإن قدر الصبى على الطواف بنفسه علمه قطاف ، وإلاطاف به كما سنوضحه في مسائل الطواف فى باب صفة الحج إن شاء الله تعالى ، والسعى كالطواف ، فإن كان غير مميز صلى الولى عنه ركعتى الطواف بلا خلاف ، صرح به الشيخ أبو حامد في تعليقه والدارمي والأصحاب ، ونقله أبو حامد عن نفسه ، الشيخ أبو حامد في الإملاء ، وإن كان مميزا أمره بهما فصلاها الصبى بنفسه ، قض الشافعي في الإملاء ، وإن كان مميزا أمره بهما فصلاها الصبى بنفسه ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الشيخ أبو حامد والدارمي والندنيجي ، ويشترط إحضار الصبى عرفات بلا خلاف ، سواء المميز وغيره ، ولا يكفى حضور الولى عنه ، وكذا يحضر مزدلفة والمشعر الحرام ومنى وسائر المواقف ، لأن كل ذلك يمكن فعله من الصبى .

قال أصحابنا: ويجمع الولى فى إحضاره عرفات بين الليل والنهار، فإن ترك الجمع بين الليل والنهار، أو ترك مبيت المزدلفة أو مبيت ليالى منى، وقلنا: بوجوب الدم فى كل ذلك، وجب الدم فى مال الولى بلا خلاف، صرح به الدارمي وغيره، لأن التفريط من الولى بخلاف ما سنذكره إن شاء الله تعالى فى فدية ما يرتكبه الصبى من المحظورات على أحد القولين،

قال أصحابنا: (وأما) الطفل فإن قدر على الرمى أمره به الولى ، وإلا رمى عنه من ليس عليه فرض الرمى ، قال أصحابنا: ويستحب أن يضع الحصاة في يد الطفل ، ثم يأخذ بيده ويرمى بالحصاة ، وإلا فيأخذها من يده ثم يرميها الولى ولو لم يضعها في يده بل رماها الولى ابتداء جاز (أما) إذا كان على الولى رمى عن نفسه فان رمى ونوى به نفسه أو أطلق وقع عن نفسه ، وإذ نواه عن الصبى فوجهان حكاهما البغوى (أحدهما)

يقع عن الصبى لأنه نواه (والثانى) وبه قطع البندنيجي والمتولى: يقع عن الولى لا عن الصبى ، لأن مبنى الحج على أن لا يتبرع به مع قيام الفرض ، ولو تبرع وقع فرضا لا تبرعا ، قال المتولى : والفرق بينه وبين الطواف وهي إذا حمل الولى الصبى وطاف به على أحد القولين أن صورة الطواف وهي الدوران وجدت من الصبى بخلاف الرمى ، فنظيره فى الطواف أن يطوف الولى غير حامل للصبى ، وينوى عن الصبى ، فإنه لا يقع عن الصبى بلا خلاف وقد قال الروياني وغيره : لو أركبه الولى دابة وهو غير مبيز فطافت به لم يصح إلا أن يكون الولى سائقا أو قائدا ، وإنما ضبطوه بغير الميز لأن المميز لو ركب دابة وطاف عليها صح بلا خلاف ، لأن الفعل منسوب إليه فأشبه البالغ ، والله أعلم ،

وسرع) قال أصحابنا: نفقة الصبى في سفره في الحج يحسب منها قدر نفقته في الحضر ، من مال الصبى ، وفي الزائد بسبب السفر خلاف ، حكاه المصنف والقاضى أبو الطيب في بعض كتبه ، وصاحبا الشامل والتهذيب والشاشي وآخرون قولين ، وحكاهما الشيخ أبو حامد والمحاملي والبندنيجي والقاضى أبو الطيب في تعليقه والمتولي وآخرون وجهين ، وذكر المصنف دليلهما ، قال أبو حامد والمحاملي والمتولي وغيرهم : المنصوص في الإملاء مخرج ، واتفق الأصحاب على أن الصحيح وجوبه في مال الولي (والثاني) يجب في مال الصبى ، فعلى هذا لو أحرم بغير إذنه وصححناه حلله ، فإن يجب في مال الصبى ، فعلى هذا لو أحرم بغير إذنه وصححناه حلله ، ولم يذكر المصنف أن القولين مخصوصان بالزائد على نفقة الحضر ، ولا خلاف يذكر المصنف أن القولين مخصوصان بالزائد على نفقة الحضر ، ولا خلاف في ذلك ، وقد نقل الاتفاق عليه الشيخ أبو حامد وغيره وكأن المصنف أهمله لظهوره ، والفرق بينه وبين عامل القراض فإنه إذا سافر بإذن المسائك وقلنا : تجب نفقته في مال القراض فإنه يجب كل النفقة على قول لأن عامل القراض معطل في سفره عن بعض مكاسبه التي كانت في الحضر ، فجرت الم بخلاف الصبى فإن مصلحة السفر مختصة به .

(وأما) قول المصنف في تعليل القول الثاني : إنها تجب في مال الصبي لأنها وجبت لمصلحته ، فكانت في ماله كأجرة التعليم فهذا اختيار منه

للأصح أن أجرة التعليم تجب في مال الصبي مطلقاً وقد سبق في مقدمة هذا الشرح في أول كتاب الصلاة وجه أن أجرة تعلمه ما ليس متعينا بعد البلوغ فيما زاد على الفاتحة والفرائض وغير ذلك في مال الولى ، فحصل أن الأصح وجوب نفقة الحج في مال الولى ، ووجوب أجرة تعلم ما ليس بواجب في مال الصبى ، والفرق أن مصلحة التعلم كالضرورية وإذا لم يجعلها الولى في صغر الصبى احتاج الصبى إلى استدراكها بعد بلوغه بخلاف الحج ، قال الشيخ أبو حامد : ولأن مؤنة التعليم يسيرة غالبا لا تجحف بمال الصبى بخلاف الحج والله أعلم ،

(فرع) قال المتولى: ليس للولى أن يسلم النفقة إلى الصبى ، ولكن إن كان معه أنفق عليه ، وإن لم يكن معه سلم المال إلى أمه لتنفق عليه ، فلو سلمه إلى الصبى فإن كان المال من مال الولى فلا شىء على أحد ، وإن كان من مال الصبى ضمنه الولى لتفريطه ، والله أعلم •

(فسرع) قد سبق أنه يجب على الولى منع الصبى من معظورات الإحرام فلو تطيب أو لبس ناسيا فلا فدية قطعا ، وإن تعمد قال أصحابنا : ينبئى ذلك على القولين المشهورين فى كتاب الجنايات أن عمد الصبى عمد أم خطأ ؟ الأصبح أنه عمد (فإن قلنا) خطأ فلا فدية ، وإلا وجبت ، قال إمام الحرمين : وبهذا قطع المحققون لأن عمده فى العبادات كعمد البالغ ، ولهذا لو تعمد فى صلاته كلاما أو فى صومه أكلا بطلا ، وحكى الدارمى قولا غريبا أنه إن كان الصبى ممن يلتذ بالطيب واللباس وجبت وإلا فلا ، ولو حلى أو قلم ظفرا أو قتل صيدا عمدا ، وقلنا : عمد هذه الأفعال وسهوها سواء وهو المذهب ، وجبت الفدية ، وإلا فهى كالطيب واللباس ،

ومتى وجبت الفدية ، فهل هى فى مال الصبى ؟ أم فى مال الولى ؟ في على الفياغ في قد قولان مشهوران حكاهما القاضى أبو الطبب والمحاملي وابن الصباغ والبغوى والمتولى وخلائق قولين ، وحكاهما الشيخ أبو حامد والبندنيجي وآخرون وجهين ، ودليلهما ما سبق فى النفقة ، واتفقوا على أن الأصح أنها فى مال الولى وهسو مذهب مالك ، قال أبو حامد والقاضى أبو الطيب

والبندنيجي وآخرون: هذا القول هو المنصوص في الإملاء قال أبو الطيب: والقول الثاني أنها في مال الصبى هو نصه في القديم وحكاه أبو حامد وجها مخرجا ، وأما المحاملي في المجموع فقال: نص في الإملاء أنها في مال الصبى وفي الأم أنها في مال الولى والله أعلم .

وهذان القولان إنما هما فيما إذا أحرم بإذن الولى فإن أحرم بغير إذنه وصححناة فالفدية فى مال الصبى بلا خلاف كما لو أتلف شيئا لآدمى ، صرح به المتولى وغيره وحكى الدرامى والرافعى وجها فى أصل المسألة أنه إن كان الولى أبا أو جدا فالفدية فى مال الصبى وإن كان غيرهما ففى ماله قال الدارمى : هذا الوجه قاله ابن القطان فى كل فدية تجب بفعل الصبى وهذا غريب ضعيف والله أعلم ،

ومتى قلنا: الفدية على الولى فهى كالفدية الواجبة على البالغ بفعل نفسه ، فإن اقتضت صوما أو غيره فعله وأجزأه (وإذا قلنا:) إنها فى مال الصبى فإن كانت مرتبة فحكمها حكم كفارة القتل وإن كانت فدية تخيير بين الصوم وغيره واختار أن يفدى الصبى بالصوم فهل يصح منه فى حال الصبا ؟ فيه وجهان مشهوران حكاهما القاضى أبو الطيب فى تعليقه والمتولى وآخرون بناء على الخلاف الذى سنذكره فيها إن شاء الله تعالى فى قضاء الحج الفاسد فى حال الصبا (أصحهما) يجزئه قال أبو الطيب والدارمى وهو قول القياضى أبى حامد المروروذى: لأن صيوم الصبى صحيح (والثانى) لا ، لأنه يقع واجبا ، والصبى ليس ممن يقع عنه واجب ، قال الدارمى: هذا الوجه قول ابن المرزبان ، ولو أراد الولى فى فدية التخيير أن يفدى عنه بالميال لم يجز لأنه غير متعين فلا يجوز صرف الميال فيه هكذا قطع به جماعة وأشار المتولى إلى خلاف فيه فقيال : لا يجوز على الذهب والذهب . .

(فسرع) لو طيب الولى الصبى وألبسه أو حلق رأسه أو قلمه ، فإن لم يكن لحاجة الصبى ، فالفدية فى مال الولى بلا خلاف ، وكذا لو طيبه أجنبى فالفدية فى مال الأجنبى بلا خلاف ، صرح بها البغوى وآخرون ،

وهل يكون الصبى طريقا في ذلك ؟ فيه وجهان حكاهما البغوى وآخرون (فإن قلنا:) لا، لم يتوجه في مال الصبى مطالبة ، وإلا طول ورجع على الأجنبي أو الولى عند يساره أو إمكان الأخذ منه والأصح أنه لا يكون طريقا ، وإن فعل الولى ذلك لحاجة الصبى ومصلحته فطريقان (أحدهما) القطع بأنها في مال الولى ، لأنه الفاعل (وأصحهما) وبه قطع البغوى وآخرون أنه كمباشرة الصبى ذلك فيكون فيمن يجب عليه الغدية القولان السابقان (أصحهما) لولى (والثاني) الصبى والله أعلم ،

ولو ألجاه الولى إلى التطيب فالفدية فى مال الولى بلا خلاف صرح به الدارمي وغيره قال الدارمي وغيره : ولو فوته الولى الحج فالفدية فى مال الولى بلا خلاف ا

(فسرع) قال التولى: إذا تمتع الصبى أو قرن فحكم دم التمتع ودم القران حكم الفدية بارتكاب المحظورات ففيها الخلاف السابق لوجود المعنى الموجود هناك

والمنطقة المنطقة المن

الشيخ أبو حامد والبندنيجي: وهو المنصوص لأنه لما صلحت حالة الصبا للوجوب على الصبى في هذا ، صلحت لإجزائه (والثاني) لا يجزئه لأن الصبا ليس محل أداء الواجبات .

فعلى هذا قال أصحابنا: إذا بلغ ينظر فى الحجة التى أفسدها ، إن كانت بحيث لو سلمت من الإفساد لأجزأته عن حجة الإسلام بأن بلغ قبل فوات الوقوف وقع القضاء عن حجة الإسلام ، وإن كانت بحيث لا تجزىء لو سلمت من الفساد ، بأن بلغ بعد الوقوف لم يقع القضاء عن حجة الإسلام ، بل عليه أن يبدأ بحجة الإسلام ثم يقضى ، فإن نوى القضاء أولا وقع عن حجة الإسلام بلا خلاف ، كما سيأتى إيضاحه بدليله إن شاء الله تعالى ، هكذا ذكر هذا التفصيل الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملي وسائر الاصحاب ، ولا خلاف فيه قال أبو حامد والمحاملي في المجموع: وهذا أصل لكل حجة فاسدة إذا قضيت هل تقع عن حجة الإسلام ؟ فيها هذا التفصيل ،

قال أصحابنا : وإذا جوزنا القضاء في مال الصبى فشرع فيه ، وبلغ قبل الوقوف ، انصرف إلى حجة الإسلام وعليه القضاء ، قال أصحابنا : وحيث فسد حج الصبح ، وقلنا : يجب القضاء ، وجبت الكفارة ، وهى بدنة وإن لم نوجب القضاء ففي البدنة وجهان (أصحهما) الوجوب ، وبه قطع الشيخ أبو حامد الإسفرايني والقاضي أبو الطيب في تعليقهما والمحاملي وصاحب الشامل وآخرون ونقل المحاملي وصاحب الشامل الاتفاق عليه ، وإذا وجبت البدنة فهل تجب في مال الولى ؟ وإذا أوجبنا القضاء فنفقة وإذا وجبت البدنة نهل الولى ؟ أم الصبى ؟ فيه الخلاف كالبدنة ، صرح القضاء هل تجب في مال الولى ؟ أم الصبى ؟ فيه الخلاف كالبدنة ، صرح وذكره الأصحاب هنا ، فرأيت ذكره هنا أولى لوجهين (موافقة) الجمهور والمبادرة) إلى الخيرات ، والله تعالى أعلم ،

(فسرع) قال المتولى: لو صام الصبى فى شهر رمضان وجامع فيه جماعا يفسد صومه، وقلنا: إن وطأه فى الحج عامدا يوجب الفدية، ففى

وجوب كفارة الوطء في الصوم وجهان (أحدهما) تلزمه كما تلزمه البدنة بإفساد الحج (والثاني) لا تلزمه ٠

(فسرع) قال القاضى أبو الطب فى تعليق والدارمى: إذا نوى الولى أن يعقد الإحرام للصبى ، فمر به على الميقات ولم يعقده ، ثم عقده بعده فوجهان (أحدهما) تجب الفدية فى مال الولى خاصة لأنه لو مر بالميقات مريدا للنسك ولم يحرم ، لزمته الفدية فكذلك هنا ، ولأنه لو عقد الإحرام للصبى ثم فوت الحج وجبت الفدية فى مال الولى (والثانى) لا تجب الفدية لا على الولى ولا فى مال الصبى (أما) الولى فلأنه غير محرم ولم يد الإحرام (وأما) الصبى فلأنه لم يقصد الإحرام ،

(فرع) قال الرافعي: حكم المجنون حكم الصبى الذي لا يميز في جميع ما سبق ، قال : ولو خرج الولى بالمجنون بعد استقرار فرض الحج عليه ، وأنفق على المجنون من ماله نظر إن لم يفق حتى فات الوقوف غرم الولى زيادة نفقة السفر ، وإن أفاق وأحرم وحج فلا غرم ، لأنه قضى ما عليه ، ويشترط إفاقته عند الإحرام والوقوف والطواف والسعى ، ولم يتعرض الأصحاب لحالة الحلق ، قال وقياس كونه نسكا اشتراط الإفاقة فيه كسائر الأركان ، وهذا كلام الرافعي ، وقال : هو قبل هذا الجنون فيه كسبى لا يميز ، يحرم عنه وليه ، قال : وفيه وجه ضعيف أنه لا يجوز الإحرام عنه ، لأنه ليس من أهل العبادات ،

وقد سبق بيان هذا الخلاف في صحة إحرام الولى عنه ، وقد ذكر إمام الحرمين والمتولى والبغوى نحو هذا الذي ذكره ، وقولهم : يشترط إفاقته عند الإحرام وسائر الأركان ، معناه يشترط ذلك في وقوعه عن حجة الإسلام (وأما) وقوعه تطوعا ، فلا يشترط فيه شيء من ذلك ، كما قالوا في صبى لا يميز ولهذا قالوا : هو كصبى لا يميز ، وسيأتى إيضاحه مبسوطا في فصل الوقوف بعرفات إن شاء الله تعالى .

(فسرع) اتفق أصحابنا العراقيون والخراسانيون وغيرهم ، أن المغمى عليه ومن غشي لا يصح إحرام وليه عنه ولا رفيقه عنه لأنه غير زائل

العقل ويرجى برؤه عن قرب ، فهو كالمريض ، قال أصحابنا : لو خرج فى طريق الحج فأغمى عليه عند الميقات قبل أن يحرم ، لم يصح إحرام وليه ولا رفيقه عنه ، سواء كان أذن فيه قبل الإغماء أم لا ، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد وداود وقال أبو حنيفة : يصح إحرام رفيقه عنه استحسانا ، ويصير المغمى عليه محرما ، لأنه علم من قصده ذلك ، ولأنه يشق عليه تفويت الإحرام .

قال القاضى أبو الطيب: واحتج لأبى حنيفة أيضا بأن الإحرام أحد أركان الحج فدخلته النيابة للعجز كالطواف ، قالوا: وقياسا على الطفل ، قال القاضى: ودليلنا أنه بلغ فلم يصح عقد الإحرام له من غيره كالنائم (فإن قيل:) المغمى عليه إذا نبه لا ينتبه بخلاف النائم (قلنا:) هذا الفرق يبطل بإحرام غير رفيقه قال القاضى: وقياسهم على الطواف لا نسلمه ، لأن الطواف لا تدخله النيابة ، حتى ولو كان مريضا لم يجز لغيره الطواف عنه ، بل يطاف به محمولا (وأما) قياسهم على الطفل فالفرق أن الإغماء يرجى زواله عن قرب بخلاف الصبا، ولهذا يصح أن يعقد الولى النكاح للصبى دون المغمى عليه ، والله أعلم ه

(فرع) اتفق أصحابنا على أن المريض لا يجوز لغيره أن يحرم له فيصير محرما ، سواء كان مريضا مأيوسا منه أو غيره ، قال القاضى أبو الطيب فى تعليقه والفرق بينه وبين الطفل أن نائب المريض يحتاج أن يفعل عنه كل الأفعال ، فإنها متعذرة منه بخلاف الطفل ، فإنه يتأتى منه معظم الأفعال .

(فسرع) فى مذاهب العلماء فى حج الصبى ، قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يصح حجه ، ولا يجب عليه (فأما) عدم وجوبه على الصبى فمجمع عليه ، قال ابن المنذر فى الإشراف : أجمع أهل العلم على سقوط فرض الحج عن الصبى وعن المجنون والمعتوه ، قال : وأجمعوا على أن المجنون إذا حج ثم أفاق أو الصبى إذا حج ثم بلغ أنه لا يجزئهما عن حجة الإسلام ، قال : وأجمعوا على أن جنايات الصبيان لازمة لهم (وأما) صحة حج الصبى قال : وأجمعوا على أن جنايات الصبيان لازمة لهم (وأما) صحة حج الصبى

فهو مذهبا ومذهب مالك وأحمد داود ، وجماهير العلماء من السلف والخلف وأشار ابن المنذر إلى الإجماع فيه ، وقال أبو حنيفة في المشهور عنه : لا يصح حجه ، وصححه بعض أصحابه واحتج له بحديث « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبى حتى يبلغ » إلى آخره ، وهو صحيح سبق بيانه قريبا • وقياسا على النذر ، فإنه لا يصح منه ، ولأنه لا يجب عليه ، ولأنه لا يجب عليه ، ولا يصح منه ، ولأنه لو صح منه لوجب عليه قضاؤه إذا أفسده ، ولأنه عادة بدنية فلا يصح عقدها من الولى للصبى كالصلاة •

واحتج أصحابنا بحديث ابن عباس « أن امرأة رفعت صبيا في حجة الوداع فقالت : يا رسول الله ألهذا حج ؟ قال : نعم ولك أجر » رواه مسلم ، وعن السائب بن يزيد رضى الله عنه قال : حَبّج ، بى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين » رواه البخارى ، وبحديث جابر : « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم معنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم » رواه ابن ماجه ، وسبق بيائه في أول الفصل ، وقيامنا على الطهارة والصلاة ، فإن أبا حنيفة صححهما منه ، وكذا صحح حجه عنده بلا خلاف ، ونقله خطأ منه وصحح إمامة الصبى في النافلة ،

(وأما) الجواب عن حديث: « رفع القلم » فمن وجهين (أحدهما) المراد رفع الإثم لا إيطال أفعاله (الثاني) أن معناه لا يكتب عليه شيء وليس فيه منع الكتابة له وحصول ثوابه (والجواب) عن قياسهم على النذر من وجهين ذكرهما القاضي أبو الطيب والأصحاب (أحدهما) أنه ينكسر بالوضوء والصلاة ، فإنه لا يصح منه نذرهما ويصحان منه ، وقد سبق أن الكسر هو أن توجد معنى العلة ولا حكم ، والنقض أن توجد العلة ولا حكم ، والنقض أن توجد المعنف (والثاني) أن النذر التزام بالقول ، وقول الصبي ساقط بخلاف الحج فإنه فعل ونية فهو كالوضوء (وأما) قولهم لا يجب عليه ولا يصح منه فجوابه من وجهين (أحدهما) أنه منتقض بالوضوء (والثاني) أن عدم الوجوب للتخفيف وليس في صحته تغليظ ، (وأما) قولهم: لوجب قضاؤه

إذا أفسده فنحن نقول به وهو الصحيح عندنا كما سبق بيانه (والجواب) عن قولهم : عبادة بدنية إلى آخره أن الفرق ظاهر ، فإن الحج تدخله النيابة بخلاف الصلاة والله أعلم •

قال إمام الحرمين فى كتابه الأساليب: المعول عليه عندنا فى مسألة الأخبار الصحيحة التى لا تقبل التأويل، وذكر بعض ما سبق من الأحاديث، ثم ذكر دلائل من حيث القياس والمعنى، ثم قال: وهذا تكلف بعد الأخبار الصحيحة قال: ولا يستقيم لهم فرق أصلابين الصلاة والحج (فإن قالوا:) فى الحج مؤنة (قلنا:) تلك المؤن فى مال الولى على الصحيح، فلا ضرر على الصبى (فإن قالوا:) فيه مشقة (قلنا) مشقة المواظبة على الصلاة والطهارة وشروطهما أكثر، والله أعلم،

وقال ابن عبد البر فى التمهيد: صحح حج الصبى مالك والشافعى وسائر فقهاء الحجاز والثورى وسائر فقهاء الكوفة ، والأوزاعى والليت وسائر من سلك سبيلهما من أهل الشام ومصر قال: وكل من ذكرناه يستحب الصبيان ويأمر به قال: وعلى هذا جمهور العلماء من كل قرن ، قال: وقالت طائفة لا يحج بالصبى ، وهذا قول لا يعرج عليه ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم «حج بأعيلمة بنى عبد المطلب » وحج السلف بصبيانهم قال: وحديث المرأة التى رفعت الصبى وقالت: «ألهذا حج ؟ قال نعم ولك أجر » قال: فسقط كل ما خالف هذا والله أعلم ، وقال القاضى عياض: أجمعوا على أن الصبى إذا حج ثم بلغ لا يجزئه عن حجة الإسلام ، إلا فرقة شذت لا يلتفت إليها ، قال: وأجمعوا على أنه يحج به إلا طائفة من أهل البدع منعوا ذلك ، وهو مخالف لفعل النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه وإجماع الأمة ، والله أعلم ،

(فسرع) قال أصحابنا وغيرهم: يكتب للصبى ثواب ما يعمله من الطاعات كالطهارة والصلاة والصوم والزكاة والاعتكاف والحج والقراءة، والوصية والتدبير إذا صححناهما، وغير ذلك من الطاعات، ولا يكتب عليه معصية بالإجماع، ودليل هذه القاعدة الأحاديث الصحيحة المشهورة

كحديث « أنهذا حج ؟ قال : نعم ولك أجر » وحديث السائب بن يزيد وحديث جابر وغيرهما مما سبق هنا ، وحديث صلاة ابن عباس مع النبى صلى الله عليه وسلم ، وحديث تصويم الصبيان يوم عاشوراء ، وهو في الصحيحين ، وحديث « مثر وا أولادكم بالصلاة لسبع » وهو صحيح وسبق بيانه ، وحديث إمامة عمرو بن سلمة وهو ابن سبع سنين ، وهو في البخارى ، وأشباء ذلك ،

قال الصنف رحمه الله تعسالي

(واما العبد فلا يجب عليه [الحج لان منافعه () مستحقة لولاه و في إيجاب الحج عليه إضرار بالولى] ويصح منه ، لانه من اهل العبادة ، فصح منه الحج كالحر ، فإن احرم بإذن السيد وفعل ما يوجب السكفارة ، فإن ملكه السيد مالا ، وقلنا : إنه يملكه لزمه الهدى (وإن قلنا :) لا يملك أو لم يملكه السيد [وجب] عليه الصوم ، [ويجوز] للسيد أن يمنعه من الصوم ، لانه لم يأذن في سببه ، وإن اذن له في التمتع أو القرآن وقلنا : لا يملك المال صام ، وليس للمولى منعه من الصوم لانه وجب بإذنه (وإن قلنا :) [إنه] يملك ففي الهدى قولان (احدهما) يجب في مال السيد ، لانه () وجب بإذنه (والثاني) لا يجب عليه ، لان إذنه رضاء بوجوبه على عبده لا في ماله ، ولان موجب التمتع في حق العبد هو الصوم ، لانه لا يقدر على الهدى ، فلا يجب عليه الهدى) فلا يجب عليه الهدى ، فلا يجب

(الشرح) أجمعت الأمة على أن العبد لا يلزمه الحج ، لأن منافعه مستحقة لسيده ، فليس هو مستطيعا ، ويصح منه الحج بإذن سيده وبغير إذنه بلا خلاف عندنا ، قال القاضى أبو-الطيب : وبه قال الفقهاء كافة ، وقال داود : لا يصح بغير إذنه ، دليلنا ما ذكره المصنف ، قال أصحابنا : فإن أحرم بإذنه لم يكن للسيد تحليله ، سواء بقى نسكه صحيحا أو أفسده ، ولو باعه والحالة هذه لم يكن للمشترى تحليله ، وله الخيار إن جهل إحرامه ، قال أصحابنا : ويصح بيعه بلا خلاف ، ويخالف بيع العين المستأجرة على قول ، لأن يد المستأجر تمنع المشترى من التصرف بخلاف

⁽١) هذه القطعة ساقطة من ش و ق وكدلك كل ما بين المعقونين (ظ)

⁽٢) في ش و ق (لائه أذن في سببه) (ط) .

العبد، ولو أحرم بغير إذنه فالأولى أن يأذن له فى إتمام نسكه، فإن حلله جاز على المذهب، وبه قطع المصنف فى باب الفوات والإحصار وجمهور الأصحاب •

وحكى ابن كج وجها أنه ليس له تحليله ، لأنه يلزم بالشروع تخريجا من أحد القولين فى المزوجة إذا أحرمت بحج تطوع ، وهذا شاذ منكر ، لأن إذن السيد تبرع فجاز الرجوع فيه كالعارية ، فلو باعه والحالة هذه فللمشترى تحليله ولا خيار له ، ذكره البندنيجي والجرجاني فى المعاياة وآخرون ، ولو أذن له فى الإحرام فله الرجوع فى الإذن قبسل الاحرام ، فإن رجع ولم يعلم العبد فأحرم فهل له تحليله ؟ فيه وجهان مشهوران فى طريقتي العراق وخراسان ، قال أصحابنا : هما مبنيان على القولين فيما إذا عزل الموكل الوكيل ، وتصرف بعد العزل وقبل العلم (أصحهما) له تحليله كما أن الأصح هناك بطلان تصرفه ه

وإن علم العبد رجوع السيد قبل الإحرام ثم أحرم فله تحليله وجها واحدا ، لأنه أحرم بغير إذن ، ويجىء فيه الوجه السابق عن حكاية ابن كج ، وإن رجع السيد بعد إحرام العبد لم يصح رجوعه ولم يكن له تحليله عندنا ، وقال أبو حنيفة : له ذلك كالعارية يرجع فيها متى شاء ، ودليلنا : أنه عقد عقده بإذن سيده فلم يكن لسيده إبطاله كالنكاح ، ولأن من صح إحرامه بإذن غيره لم يكن للغير إبطاله كالزوج (والجواب) عن العارية أن الرجوع فيها لا يبطل ما مضى بخلاف الإحرام والله أعلم ،

قال أصحابنا: ولو أذن له فى العمرة فأحرم بالحج فله تحليله ، ولو كان بالعكس لم يكن له تحليله ، هكذا ذكره البغوى ، قال : لأن العمرة دون الحج ، وقال الدارمى : إن أذن له فى حج فأحرم بعمرة أو فى عمرة فأحرم بحج فله تحليله ، وقيل : لا يحلله ، وذكر الرافعى كلام البغوى ، ثم قال فيما إذا أذن فى حج فأحرم بعمرة : ظنى أنه لا يسلم عن خلاف ، هذا كلام الرافعى فحصل فى الصورتين ثلاثة أوجه (أصحها) وبه قطع البغوى له أن يحلله فيما إذا أذن فى عمرة فأحرم بحج دون عكسه (والثانى)

له تحليله فيهما ، وهو اختيار الدارمى (والثالث) ليس له فيهما ، وهذا غلط فى صورة الإذن فى عمرة ، لأنه زيادة على الماذون فيه ، ولو أذن له فى التمتع فله منعه من الحج بعد تحلله من العمرة وقبل إحرامه بالحج ، كما لو رجع فى الإذن قبل الإحرام بالعمرة ويجىء فيه الوجه السابق عن ابن كج وليس له تحليله من العمرة ولا من الحج بعد الشروع فيهما .

ولو أذن فى الحج أو التمتع فقرن ليس له تحليله بالاتفاق ، صرح به البغوى وآخرون الأن الإذن فى التمتع إذن فى الحج هذا هو المعروف ، وفى كلام الدارمي إشارة إلى خلاف فيه ، فإنه قال : لو أذن له فى القر أن فأفرد أو تمتع يحتمل وجهين ، وكذا إن أذن فى الإفراد فقرن أو تمتع ، وكذا لو أذن فى الامرامى ،

قال الدارمى: فلو أذن فى الإحرام مطلقا فأجرم وأراد صرفه إلى نسك وأراد السيد غيره فوجهان (أحدهما) القول قول العبد (والثانى) هو كاختلاف الزوجين إذا قالت: راجعتنى بعد انقضاء عدتى ، وقال: قبلها (فإن قلنا) قولان فمثله (وإن قلنا) القول قول الزوج فى الرجعة ، وقولها فى انقضاء العدة فمثله (وإن قلنا) يراعى السابق بالدعوى فمثله ، قال البغوى وغيره: ولو أذن له فى الإحرام فى ذى القعدة فأحرم فى شوال ، فله فيه تحليله قبل دخول ذى القعدة ولا يجوز بعد دخوله ، قال الدارمى: ولو أذن له فى الإحرام من مكان فأحرم من غيره فله تحليله ، ومراد الدارمى إذا أحرم من أبعد منه قال الدارمى: ولو قال العبد لسيده أذنت لى فى الإحرام وقال السيد : لم آذن فالقول قول السيد ، قال : ولو نذر العبد حجا ، ففى صحته وجهان ، فإن صححنا فعكك بعد عتقه وبعد المسهوران فى قضاء الصبى والعبد الحجة الفاسدة فى حال الصبا والرق ، والأصح عند الأصحاب صحة نذره والله أعلم ،

قال أصحابنا : وأم الولد والمدبر والأمة المزوجة والمعلق عنقه بصفة ، ومن بعضه رقيق كالعبد القن في كل ما ذكرناه وما سنذكره إن شاء الله

تعالى فى إحرام العبد وما يتعلق به سواء ، ولو أحرم المكاتب بغير إذن مولاه ففى جواز تحليله لسيده طريقان (أحدهما) فيه قولان كمنعه من سفر التجارة (والثانى) له تحليله قطعا لأن للسيد منفعة فى سفره للتجارة ، وخلاف الحج ، وهذا الثانى أصح ، وممن صححه البندنيجى ، وقد ذكر المصنف المسألة فى آخر باب الفوات والإحصار ، والله أعلم ،

(فسوع) إذا أفسد العبد الحجة بالجماع فهل يلزمه القضاء ؟ فيه طريقان (أحدهما) فيه وجهان كالصبى حكاه القاضى أبو الطيب فى تعليقه والبندنيجي والمصنف فى باب محظورات الإحرام وطائفة قليلة (الصحيح) لزومه (والثاني) لا يلزمه ، وهذا الطريق غريب (والطريق الثاني) وهو الصحيح وبه قطع جماهير الأصحاب فى كل الطرق أنه يلزمه القضاء فى بلا خلاف ، لأنه مكلف بخلاف الصبى على قول ، وهل يجزئه القضاء فى حال رقه ؟ فيه قولان كما سبق فى الصبى (أصحهما) يجزئه فإن قلنا (الم يلزم السيد أن يأذن له فى القضاء إن كان إحرامه الأول بغير إذنه ، وكذا إن كان إخرامه الأول بغير إذنه ، وكذا البندنيجي والبغوى وآخرون وهو الصحيح ،

وقال المصنف في باب محظورات الإحرام وآخرون: إن قلنا: القضاء على التراخى لم يلزم السيد الإذن ، وإلا فوجهان ، قال المصنف وسائر الأصحاب فإذا قلنا: يجزئه القضاء في حال الرق فشرع فيه فعتق قبل الوقوف بعرفات أو حال الوقوف أجزأه عن حجة الإسلام ، وإن قضى بعد العتق فهو كالصبى إذا قضى بعد البلوغ ، فإن كان عتقه قبل الوقوف أو حال الوقوف أجزأه القضاء عن حجة الإسلام ، لأنه لولا فساد الأداء لأجزأه عن حجة الإسلام ، فعليه حجة الإسلام ، ثم حجة القضاء وقد سبق بيان هذا واضحا قريبا في جماع الصبى في الإحرام ، وذكرنا هناك القاعدة المتناولة لهذه المسألة ونظائرها ، والله أعلم ،

 ⁽۱) كلا بالأصل فحرر (ش) قلت ولعل العبارة هكلا : فان قلنا يلزمه القضاء لم يلزم السيد الخ (ط) -

أو بالفوات لم يلزم السيد بحال ، سواء أحرم باذنه أم بغيره ؟ لأنه لم يأذن في ارتكاب المحظور ، ثم إن المذهب الصحيح الجديد أن العبد لا يملك المبال بتمليك السيد وعلى القديم يملك به ، فان ملكه وقلنا : يملك لزمه إخراجه وعلى الجديد فرضه الصوم ، وللسيد منعه في حال الرق إن كان أحرم بغير إذنه ، وكذا باذنه على أصح الوجهين ، لأنه لم يأذن في التزامه ، ولو قرن أو تمتع بغير إذن سيده فحكم دم القران والتمتع حكم دماء المحظورات ، وإن قرن أو تمتع باذنه فهل يجب الدم على السيد أم لا ؟ قال في الجديد : لا يجب ، وهو الأصح وفي القديم قولان (أحدهما) هذا (والثاني) بجب ، بخلاف ما لو أذن له في النكاح ، فان السيد يكون ضامنا المهر على القول القديم قولا واحدا لأنه لا بدل للمهر وللدم بدل وهو الصوم والعبد من أهله ،

وعلى هذا لو أحرم باذن السيد فأحصر وتحلل (فان قيل) لا بدل لام الاحصار صار السيد ضامنا على القديم قولا واحدا (وإن قلنا) له بدل ففي صيرورته ضامنا له في القديم قولان وإذا لم نوجب الدم على السيد فواجب العبد الصوم وليس لسيده منعه على أصح الوجهين وبه قطع البندنيجي لإذنه في سببه ولو ملكه سيده هديا وقلنا يملكه أراقه وإلا لم تجز إراقته ، ولو أراقه السيد عنه فعلى هذين القولين ، ولو أراق عنه بعد موته أو أطعم عنه جاز قولا واحدا لأنه حصل الإياس من تكفيره ، والتمليك بعد الموت ليس بشرط ولهذا لو تصدق عن ميت جاز ه

وهذا الذي ذكرناه من جواز الهدى والإطعام عنه بعد موته بلا خلاف فيه ، صرح به الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملي والبندنيجي والبغوى والمتولى وسائر الأصحاب ، وصرحوا بأنه لا خلاف فيه ، قال أصحابنا : ولو عتى العبد قبل صومه ووجد هديا ، فعليه الهدى إن اعتبرنا في الكفارة حال الأداء ، أو الأغلظ ، وإن اعتبرنا حال الوجوب فله الصوم وهل له الهدى ؟ فيه قولان حكاهما البغوى وآخرون (أصحهما) له ذلك

كالحر المعسر يجد الهدى (والثاني) لا ، لأنه لم يكن من أهله حال الوجوب بخلاف الحر المعسر والله أعلم •

(فسرع) إذا نذر العبد الحج ، فهل يصح منه في حال رقه ؟ قال الروياني فيه وجهان كما في قضاء الحجة التي أفسدها .

(فرع) قال أصحابنا: حيث جوزنا للسيد تحليله أردنا أنه يأمره بالتحلل لا أنه يستقل بما يحصل به التحلل ، لأن غايت أن يستخدمه ويمنعه المضى ، ويأمره بفعل المحظورات أو يفعلها به ، ولا يرتفع الإحرام بشىء من هذا بلا خلاف ، وحيث جاز للسيد تحليله ، جاز للعبد التحلل ، وطريق التحلل أن ينظر (فإن) ملكه السيد هديا _ وقلنا: يملكه _ ذبح ونوى التحلل ، وحلق ونوى به أيضا التحلل ، وإن لم يملكه فطريقان ونوى التحلل ، وإن لم يملكه فطريقان (أحدهما) أنه كالحر ، فيتوقف تحلله على وجود الهدى إن قلنا: لا بدل لدم الإحصار _ أو على الصوم إن قلنا له بدل ، هذا كله على أحد القولين ، وعلى أظهرهما لا يتوقف بل يكفيه نية التحلل والحلق إن قلنا هو نسبك والطريق الثاني) القطع بهذا القول الثاني ، وهذا الطريق هو الأصحع عند الأصحاب لعظم المشقة في انتظار العتق ، وأن منافعه لسيده ، وقد يستعمله في محظورات الإحرام ، وقد ذكر المصنف تحليل العبد وما يتعلق يستعمله في محظورات والإحصار ، والله أعلم .

(فسرع) حيث جاز تحليمه فأعتقه السيد قبل التحلل لم يجز له التحليل بل يلزمه إتمام الحج ، لأن التحلل إنما جاز لحق السيد ، وقد زال ، فإن فاته الوقوف فله حكم الفوات في حق الحر الأصلى ، هكذا صرح به الدارمي وغيره ، وهو ظاهر ،

قال الصنف رحمه الله تصالي

(وإن حج الصبى ثم بلغ ، او حج العبد ثم اعتق ، لم يجزئه ذلك عن حجة الإسلام ، لما روى ابن عباس قال : ((قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ايما صبى حج ثم بلغ فعليه حجة اخرى ، وايما عبد حج ثم اعتق فعليه حجة اخرى)) فإن بلغ الصبى أو عتق العبد في الإحرام نظرت ما فإن كان قبل الوقوف بعرفة او في حال الوقوف بعرفة ما أجزاه عن حجة الإسلام ،

لانه اتى بافعال النسك في حال الكمال فاجزاه ، وإن كان ذلك بعد فوات الوقوف لم يجزئه [لانه لم يدرك () وقت العبادة] وإن كان بعد الوقوف وقبل فوات وقته ولم يرجع إلى الوقف ، فقد قال أبو العباس : يجزئه لان إدراك وقت العبادة في حال الكمال كفعلها في حال الكمال والدليل عليه أنه لو أحرم ثم كمل جعل كانه بدا بالإحرام في الكمال ، وإذا صلى في أول الوقت ثم بلغ في آخر الوقت ، جعل كانه صلى في جال البلوغ (والمذهب) أنه لا يجزئه لائه لم يدرك الوقوف في حال الكمال ، فاشبه إذا كمل في يوم النحر ويخالف الإحرام ، لأن هناك إدراك الكمال والإحرام قائم ، فوزاته من مسالتنا أن يدرك الكمال وهو بعرفة فيجزئه ، وههنا أدرك الكمال وقد انقضى الوقوف فلم يجزئه ، كما لو أدرك الكمال بعد التحلل عن الإحرام ، ويخالف الصلاة ، فإن الصلاة تجزئه بإدراك الكمال بعد القراغ منها ، ولو فرغ من الحج ، ثم أدرك الكمال لم يجزئه) ،

(الشرح) حديث أبن عباس رواه البيهقى فى الباب الأول من كتاب الحج بإسناد جيد ، ورواه أيضا مرفوعا ، ولا يقدح ذلك فيه ، ورواية المرفوع قوية ، ولا يضر تفرد محمد بن المنهال بها ، فإنه ثقة مقبول ضابط روى عنه البخارى ومسلم فى صحيحهما (وقوله) كمل هو _ بفتح الميم وضمها وكسرها _ ثلاث لغات ، وفى الكسر ضعف ،

اما حكم المسالة فإذا أحرم الصبى بالحج ثم بلغ أو العبد ثم عتق ، فلهما أربعة أحوال (أحدها) أن يكون البلوغ والعتق بعد فراغ الحج ، فلا يجزئهما عن حجة الإسلام ، بل تكون تطوعا ، فإن استطاعا بعد ذلك لزمهما حجة الإسلام ، وهذا لا خلاف فيه عندنا ، وبه قال العلماء كافة ، ونقل ابن المنذر فيه إجماع من يعتد به للحديث المذكور ، ولأن حجه وقع تطوعا فلا يجزئه عن الواجب بعده ،

(الثانى) أن يكون البلوغ والعتق قبل الفراغ من الحج لكنه بعد خروج وقت الوقوف بعرفات فلا يجزئهما عن حجة الإسلام بلا خلاف ، لأنه لم يدرك وقت العبادة فأشبه من أدرك الإمام بعد فوات الركوع ، فإنه لا تحسب له تلك الركعة .

⁽١) ما بين المعقونين ساقط من نسخة المهاب الطبوعة (ط) .

(الثالث) أن يكون قبل الوقوف بعرفات أو فى حال الوقوف ، فيجزئهما عن حجة الإسلام بلا خلاف عندنا • وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجزئهما ، والخلاف يتصور مع أبى حنيفة فى العبد دون الصبى ، فإنه قال : لا يصح إحرامه • دليلنا أنه وقف بعرفات كاملا فأجزأه عن حجة الإسلام ، كما لو كمل حالة الإحرام •

(الرابع) أن يكون بعد الوقوف بعرفات ، وقبل خروج وقت الوقوف بأن وقف يوم عرفات ثم فارقها ، ثم بلغ أو عتق قبل طلوع الفجر ليلة النحر ، فإن رجع إلى عرفات فحصل فيها ووقت الوقوف بأق أجزأه عن حجة الإسلام بلا خلاف ، كما لو بلغ وهو واقف ، وإن لم يعمد وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (الصحيح) باتفاق الأصحاب لا يجزئه ، وهو المنصوص ، وقال ابن سريج يجزئه ، وسبق فى أول كتاب الصلاة الفرق بين الحج والصلاة واضحا ، قال أصحابنا : وإذا أجزأه عن حجمة الإسلام ، فإن بلغ أو عتق فى حال الوقوف أو بعده ، وعاد إلى عرفات فى وقته أو قبل الوقوف ، فإن كان لم يسمع عقب طواف القدوم ، فلابد من السعى ، لأنه ركن ، وإن كان سعى فى حال الصبا والرق ففى وجوب إعادته وجهان (أحدهما) لا يجب كما لا يجب إعادة الإحرام ، وبهذا قطع الشيخ وبه قطع أبو على الطبرى فى الإفصاح ، والدارمى وآخرون ، ورجحه وبه قطع أبو على الطبرى فى الإفصاح ، والدارمى وآخرون ، ورجحه القاضى أبو الطيب والرافعى وآخرون ، لأنه وقع فى حال النقص فوجبت بعلاف الإحرام فإنه مستدام ،

(وأما) السعى فانقضى بكماله فى حال النقص ، فإذا وقع حجه تطوعا لم يجزئه عن حجة الإسلام ، ولا دم عليه بلا خلاف ، وإن وقع عن حجة الإسلام ففى وجوب الدم طريقان (أصحهما) على قولين (أصحهما) لا دم إذ لا إساءة ولا تقصير (والثانى) يجب لفوات الإحرام الكامل من الميقات فإن كماله أن يحرم بالغا حرا من الميقات ، ولم يوجد ذلك •

(والطريق الثاني) لا يجب قولا واحدا ، وبه قال أبو الطيب بن سلمة ،

وأبو سعيد الاصطخرى ، وقد ذكر المصنف المسألة فى باب مواقيت الحج ، وجزم بالطريق الأول وهو المشهور ، قال أصحابنا : وهذا الخلاف إذا لم يعد بعد البلوغ والعتق إلى الميقات ، فإن عاد إليب محرما فلا دم على المذهب ، كما لو ترك الميقات ثم عاد إليه ، وفيه وجه أنه لا يسقط الدم العودة هنا ،

قال أصحابنا: والطواف في العمرة كالوقوف في الحج ، فإذا بلغ أو عتق فيه ، وإن كان بعده عتق أجزأته عن عمرة الإسلام ، وكذا لو بلغ أو عتق فيه ، وإن كان بعده فلا ، وحيث أجزأهما عن حجة الإسلام وعمرته ، فهل نقول وقع إجرامهما أولا تطوعا ؟ ثم انقلب فرضا عقب البلوغ والعتق ؟ أم وقع إجرامهما موقوفا ؟ فإن أدركا به حجة الإسلام نبينا وقوعه فرضا وإلا فنفلا ؟ فيه وجهان حكاهما البغوى والمتولى وآخرون (أصحهما) وقع تطوعا وانقلب فرضا ، وبهذا قطع البندنيجي والمحاملي في المجموع ، قال المحاملي : وفائدة الوجهين أنا إن قلنا : وقع نفلا وسعى عقب طواف القدوم ، ثم بلغ ، وجبت إعادة السعى وإلا فلا ،

(فسرع) قد ذكرنا أن الأصحاب قالوا: إذا أفسد الصبى والعسد حجهما وقلنا: يلزمهما القضاء ، ولا يصح فى الصبا والرق ، أو قلنا: يصح ولم يفعلاه حتى كملا بالبلوغ والعتق ، فإن كانت تلك الحجة لو سلمت من الإفساد لأجزأت عن حجة الإسلام ، فان بلغ أو عتق قبل فوات الوقوف وقع القضاء عن حجة الاسلام بلا خلاف ، وإن كانت لا تجزىء عن حجة الإسلام لو سلمت من الإفساد بأن بلغ أو عتق بعد فوات الوقوف لم يقع القضاء عن حجة الإسلام ، بل عليه أن يبدأ عن حجة الاسلام ثم يقضى ، فان نوى القضاء أولا ، وقع عن حجة الإسلام ، قال أصحابنا : وهذا أصل لكل حجة فاسدة إذا قضيت ، هل يقع عن حجة الإسلام ؟ فيه هذا التفصيل، وقد سبق بيان هذه القاعدة واضحا فى جماع الصبى .

قال الدارمي ولو فات الصبي والعبد الحج وبلغ وعتق • فان كان البلوغ والعتق قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزئه عن فرض الإسلام

والقضاء ، وإن كان بعد الفوات فعليه حجتان حجة الفوات وحجة الإسلام ، ويبدأ بالإسلام ، قال : وإن أفسد الحر البالغ حجه قبل الوقوف ثم فاته الوقوف أجزأته حجة واحدة عن حجة الإسلام والفوات والقضاء ، وعليه بدنتان إحداهما للإفساد والأخرى للفوات ، والله أعلم .

(فسرع) فى حكم إحرام السكافر ومروره بالميقات وإسسلامه فى إحرامه ، وهذا الفرع ذكره المزنى فى مختصره والأصحاب أجمعون ، مع مسائل حج الصبى والعبد ، وترجموا للجميع بابا واحدا ، وقد ذكر المصنف مسألة منه فى باب مواقيت الحج ، فرأيت ذكره هنا أولى لموافقة الجمهور ، ومبادرة إلى الخيرات قال أصحابنا : إذا أتى كافر الميقات يريد النسك فأحرم منه ، لم ينعقد إحرامه بلا خلاف كما سبق بيانه ، فان أسلم قبل فوات الوقوف ولزمه الحج لتمكنه منه ، فله أن يحج من سنته ، وله التأخير ، لأن الحج على التراخى ، والأفضل حجه من سنته فان حج من فلا دم بالاتفاق ، وإن لم يعد بل أحرم وحج من موضعه ، لزمه الدم كالمسلم فلا دم بالاتفاق ، وإن لم يعد بل أحرم وحج من موضعه ، لزمه الدم كالمسلم إذا جاوزه بقصد النسك ، هكذا نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب غير مريد النسك ، فائه مر به وليس هو من أهل النسك ، فأشبه غير مريد النسك والمذهب الأول ،

هذا كله إذا أسلم وأمكنه من سنته فإن لم يمكن بأن أسلم بعد الفجر من ليلته لم يجب عليه الحج فى هذه السنة فإن استطاع بعد ذلك لزمه وإلا فلا ، ولا خلاف أنه لا أثر لإحرامه فى الكفر فى شىء من الأحكام فلو قتل صيدا أو وطىء أو تطيب أو لبس أو حلق شعره أو فعل غير ذلك من محرمات الاحرام فلا شىء عليه ولا ينعقد نكاحه وكل هذا لا خلاف فيه ولو مر كافر بالميقات مريدا للنسك وأقام بمكة ليحج قابلا منها وأسلم قال الدارمى : فان كان حين مر بالميقات أراد حج تلك السنة ثم حج بعدها فلا دم بالاتفاق لأن الدم إنما يجبعلى تارك الميقات إذا حج من سنته وهذا لم يحج من سنته وإن كان نوى حال مروره حج السنة الثانية التى حج فيها

ففى وجوب الدم وجهان قال: ولو كان حين مروره لا يريد إحراما بشيء ثم أسلم وأحرم في السنة الثانية ففعله من مكة في السنة الثانية ففي وجوب الدم الوجهان كالكافر •

(فرع) في مذاهب العلماء في حج العبد والصبى سوى ما سبق و قد ذكرنا أن الصبى والعبد إذا أجرما وبلغ وعتق قبل فوات الوقوف أجزأهما عن حجة الإسلام وبه قال إسحاق بن راهويه وقال به الحسن البصرى وأحمد في العبد و قال أبو حنيفة ومالك وأبو ثور: لا يجزئهما واختاره ابن المنذو (أما) إذا لم يبلغ أو لم يعتق إلا بعد الوقوف فلا يجزئه سواء كان بعد ذهاب وقت الوقوف أو في الوقت ولم يعد إلى عرفات كما سبق ، هذا هو المشهور من مذهبنا وقال ابن سريج: يجزئهما إن كان وقت الوقوف باقيا وإن لم يرجعا والصحيح لغير ابن سريج الأول قال العبدري: وبهذا قال جمهور العلماء ولم يذكر في المنالة خلافا و

قال ابن المندر: أجمع أهل العلم إلا من شد منهم ممن لا يعتد بخلافه خلافا أن الصبى إذا حج ثم بلغ ، والعبد إذا حج ثم عتق أن عليهما بعد ذلك حجة الإسلام إن استطاعا ، وإحرام العبد بغير إذن سيده صحيح عندنا كما سبق ، قال العبدرى وبه قال جميع الفقهاء ، واختلف فيه أصحاب داود والمشهور عنه بطلانه ، ولو مر الكافر بالميقات مريدا نسكا وجاوزه ثم أسلم ثم أحرم ولم يعد إلى الميقات لزمه دم كما سبق ، وبه قال أحمد وقال مالك والمزنى وداود: لا يلزمه ،

(فسرع) قال أصحابنا: المحبور عليه لسفه يسد (' فى وجوب الحج، لكن لا يجوز للولى دفع الحال إليه ، بل يصحبه الولى وينفق عليه بالمعروف ، أو ينصب قيدًما ينفق عليه من مال السفيه ، قال البعوى : وإذا شرع السفيه فى حج الفرض أو حج نذره قبل الحجر بغير إذن الولى لم يكن للولى تحليله ، بل يلزمه الإنفاق عليه من مال السفيه إلى فراغه ، ولو

⁽۱) كلما بالأصل ولا تستقيم العبارة هكذا وانما بمكن أن يقال: لسنفه كفيره في وجوب الحج الخ : الطبعي .

شرع فى حج تطوع ثم حجر عليه فكذلك ولو شرع فيه بعد الحجر فللولى تحليله إن كان يحتاج إلى مؤنة تزيد على نفقت المعهودة ، ولم يكن له كسب ، فان لم تزد أو كان له كسب يفى مع قدر النفقة المعهودة بمؤنة سفره وجب إتمامه ولم يكن له تحليله .

(فسرع) يصح حج الأغلف وهو الذي لم يختن • هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة (وأما) حديث أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لا يحج الأغلف حتى يختن » قضعيف ، قال ابن المنذر في كتاب الختان من الإشراف: هذا الحديث لا يشت وإسناده مجهول •

(فرع) إذا حج بمال حرام أو راكبا دابة معصوبة أثم وصح حجه وأجزأه عندنا وبه قال أبو حنيفة ومالك والعبدرى وبه قال أكثر الفقهاء • وقال أحمد: لا يجزئه • ودليلنا أن الحج أفعال مخصوصة والتحريم لمعنى خارج عنها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فأما غير الستطيع فلا يجب عليه لقوله عز وجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) فدل على انه لا يجب على غير الستطيع ، والستطيع اثنان مستطيع بنفسه ومستطيع بغيره ، والستطيع بنفسه ينظر فيه ، فإن كان من مكة على مسافة تقصر فيها الصلاة ، فهو أن يكون صحيحا واجدا للزاد والماء بثمن المثل في المواضع التي جرت العادة أن يكون فيها في ذهابه ورجوعه ، وواجدا لراحلة تصلح لمثله بثمن المثل أو بأجرة المثل ، وأن يكون عليه من الوقت ما يتمكن وأن يكون المدير والأداء (فأما) إذا كان مريضا تلحقه مشقة غير معتادة فلا يلزمه ، للا روى أبو أمامة رضى الله عنه قال: ((قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من لم يمنعه من الحج حاجة ظاهرة أو مرض حابس أو سلطان جائر فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا)) ،

(الشرح) حديث أبى أمامة رواه الدارمى فى مسنده والبيهقى فى سنته بإسناد ضعيف قال البيهقى: وهذا وإن كان إسناده غير قوى فله شاهد من قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه فذكر باسناده عنه نحوه ٠

والخفارة _ بضم الخاء وكسرها وفتحها ثلاث لغات _ حكاهن صاحب المحكم وهى المال الماخوذ فى الطريق للحفظ ، وفى الطريق لغتان تذكيره وتأنيثه ، واختار المصنف هنا تذكيره بقوله : (آمنا) ولم يقل : آمنة .

اما الأحكام فالاستطاعة شرط لوجوب الحج باجماع المسلمين و واختلفوا في حقيقتها وشروطها و ومذهبنا أن الاستطاعة نوعان كما ذكره المصنف (استطاعة) بغيره الخاول شروطه الخمسة التي ذكرها المصنف (أحدها) أن يكون بدنه صحيحا ، قال أصحابنا : ويشترط فيه قوة يستمسك بها على الراحلة ، والمراد أن يثبت على الراحلة ، بغير مشقة شديدة ، فان وجد مشقة شديدة لمرض أو غيره فليس مستطيعا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(فإن لم يحد الزاد لم يلزمه لما روى أبن عمر قال : ((قام رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما يوجب الحج ? فقال : الزاد والراحلة)) فإن لم يجد الماء لم يلزمه لأن الحاجة إلى الماء اشد من الحاجة إلى الزاد فإذا لم يجب على من لم يجد الزاد ، فلأن لا يجب على من لم يجد الماء أولى له وإن وجد الماء والزاد باكثر من ثمن المثل لم يلزمه ، لأنه لو لزم ذلك لم يأمن أن لا يباع منه ذلك إلا بما يذهب به جميع ماله ، وفي إيجاب ذلك إضرار فلم يلزمه) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه الترمذى من رواية ابن عمر كما ذكره المصنف، وقال: إنه حديث حسن وفى إساده إبراهيم بن يزيد الخوزى، قال الترمذى: وقد تكلم فيه بعض من قد قل حفظه ، والله أعلم .

(قلت) وقد اتفقت الحفاظ على تضعيف إبراهيم الخوزى قال البيهقى: قال الشافعى: قد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أحاديث تدل على أنه لا يجب المشي على أحد فى الحج، وإن أطاقه، غير أن فيها منقطعا، ومنها ما يمنع أهل الحديث من تثبيته ثم ذكر حديث ابن عمر هذا

من رواية الخوزى قال البيهقى: هذا هو الذي عنى الشافعى بقوله: يمتنع أهل الحديث من تثبيته ، قال: وإنما امتنعوا من تثبيته لأنه يعرف بالخوزى ، وقد ضعفه أهل الحديث قال: وقد روى من طريق غير الخوزى ولكنه أضعف من الخوزى قال: وروى عن قتاده عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ولا أراه إلا موهما فالصواب عن قتادة عن الحسن البصرى عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلا .

قال البيهقى: وروى فى المسألة أحاديث أخر لا يصح شىء منها (وأشهرها) حديث إبراهيم الخوزى ، وينضم إليه مرسل الحسن ، وقد روى الدارقطنى هذا الحديث من رواية جماعة من الصحابة ، وهى الأحاديث التى قال البيهقى لا يصح شىء منها ، وروى الحاكم حديث أنس وقال : هو صحيح ولكن الحاكم متساهل كما سبق بيانه مرات ، والله أعلم ،

اما حكم السالة فقال الشافعى والأصحاب رحمهم الله: ويشترط لوجوب الحج وجود الزاد والماء فى المواضع التى جرت العادة بوجودها فيها ويشترط وجودها بثمن المثل فإن زاد لم يجب الحج ، لأن وجود الشىء بأكثر من ثمن مثله كعدمه ويشترط وجود أوعية الزاد والماء وما يحتاج إليه فى سفره قال أصحابنا: فإن كانت سنة جدب وخلت بعض المنازل التى جرت العادة بحمل الزاد منها من أهلها ، أو انقطعت المياه فى بعضها ، لم يجب الحج ، قال أصحابنا: وثمن المثل المعين فى الماء والزاد هو القدر اللائق به فى ذلك الزمان والمكان ، فان وجدهما بثمن المثل ، لزمه تحصيلهما والحج ، سواء كانت الأسعار غالية أم رخيصة ، إذا وفى ماله بذلك .

قال أصحابنا: ويجب حمل الماء والزاد بقدر ما جرت العادة به فى طريق مكة ، كحمل الزاد من الكوفة إلى (١) وحمل الماء مرحلتين وثلاثا ، ونحو ذلك بحسب العادة والمواضع ويشترط وجود آلات الحمل (وأما)

⁽۱) بياض بالأصل ولعله (من الكوفة الى مكة) كما فالروضة من مراجعات السيد العداد ...

علف الدواب فيشترط وجوده فى كل مرحلة لأن المؤتة تعظم فى حمسله لكثرته ، هكذا ذكره البفسوى والمتولى والرافعى وغيرهم ، وينبغى أن يعتبر فيه العادة كالمساء ، والله أعلم ، ولو ظن كون الطريق فيه مانع ، كعدم المساء أو العلف ، أو أن فيه عدوا أو نحو ذلك فترك الحج ، فبسان أن لا مانع ، فقد استقر عليه وجوب الحج ، وصرح به الدارمى وغيره ، ولو لم يعلم وجود المسانع ولا عدمه قال الدارمى : إن كان هناك أصل عمل عليه وإلا فيجب الحج ، وهذا فى العدو ظاهر (وأما) فى وجود المساء والعلف فمشكل لأن الأصل عدمهما ،

(فسرع) لو لم يجد ما يصرفه فى الزاد والماء ، ولكنه كسوب كتسب ما يكفيه ووجد نفقة ، فهل يلزمه الحج تعويلا على الكسب عكم إمام الحرمين عن أصحابنا العراقيين أنه إن كان السفر طويلا أو قصيرا ، ولا يكتسب فى كل يوم إلا كفاية يومه لم يلزمه ، لأنه ينقطع عن الكسب فى أيام الحج ، وإن كان السفر قصيرا ويكتسب فى يوم كفاية أيام لزمه الحج قال الإمام : وفيه احتمال ، فإن القدرة على الكسب يوم العيد لا تُج عل كملك الصاع فى وجوب الفطرة ، وهذا ما ذكره الإمام وحكاه الرافعي وسكت عليه ،

قال الصنف رحمه الله تعبالي

(وإن لم يجهد راحلة لم يلزمه ، لحديث ابن عمر ، وإن وجد راحلة لا تصلح لمثله ، بأن يكون ممن لا يمكنه الشوت على القتب والزاملة ، لم يلزمه حتى يجد عمارية أو هودجا ، وإن بذل له رجهل راحلة من غير عوض لم يلزمه قبولها ، لأن عليه في قبول ذلك منتة ، وفي تحمل المنة مشقة فلا يلزمه ، وإن وجد بأكثر من ثمن المثل أو بأكثر من أجرة المثل لم يلزمه لها ذكرناه في الزاد) .

(الشرح) قال أهل اللغة: الزاملة بعير يستظهر به المسافر ، يحمل عليه طعامه ومتاعه (وأما) العمارية فيفتح العين والصواب تخفيف ميمها وسبق بيانها واضحا في باب استقبال القبلة ، وسبق بيان الهدودج قريبا عند ذكر المحفة في حج الصبي .

اما حكم السالة فإذا كان بينه وبين مكة مسافة تقصر فيها الصلاة لم يلزمه الحج ، إلا إذا وجد راحلة تصلح لمثله بثمن المثل ، أو أجرة المثل فإن لم يجدها أو وجدها بأكثر من ثمن المثل أو بأكثر من أجرة المثل أو عجز عن ثمنها أو أجرتها لم يلزمه الحج سواء قدر على المشى وكان عادته ، أم لا ، لكن يستحب للناذر الحج ، قال أصحابنا : فإن كان يستمسك على الراحلة من غير محمل ولا يلحقه مشقة شديدة لم يشترط فى حقه القدرة على المحمل ، بل يشترط قدرته على راحلة ، وإن كانت مقتبة ، وإن كانت زاملة سفإن لم يمكنه ذلك إلا بمشقة شديدة _ فإن كان شيخا هرما أو شابا ضعيفا أو عادته الترفه ونحو ذلك _ اشترط وجود المحمل ، وراحلة تصلح للمحمل .

قال صاحب الشامل وآخرون: ولو وجد مشقة شديدة فى ركوب المحمل اشترط فى حقه الكنيسة (۱) ونحوها بحيث تندفع عنه المشقة الشديدة قال المحاملي وآخرون: ويشترط فى المرأة وجود المحمل ، لأنه أستر لها ، ولم يفرقوا بين مستبسك على المقتب وغيره ، قال الغزالي وغيره: العادة جارية بركوب اثنين فى محمل ، فإذا وجد مؤنة محمل أو شق محمل ووجد شريكا يركب معه فى الشق الآخر ، لزمه الحج ، وإن لم يجد الشريك لم يلزمه سواء وجد مؤنة المحمل أو الشق ، قال الرافعي ولا يبعد تخرجه على إلزام أجرة البذرقة ، قال: وفى كلام إمام الحرمين إشارة إليه والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(وإن وجد الزاد والراحلة لذهابه ، ولم يجد لرجوعه نظرت _ فإن / كان له اهل في بلده _ لم يلزمه ، وإن لم يكن له اهل ففيه وجهان (احدهما) يلزمه لان البلاد كلها في حقه واحدة (والثاني) لا يلزمه ، لانه يستوحش بالانقطاع عن الوطن والمقام في الغربة فلم يلزمه) .

(الشرح) اتفق أصحابنا على أنه إذا كان له فى بلده أهل أو عشيرة اشترطت قدرته على الزاد والراحلة وسائر مؤن الحج فى ذهابه ، ورجوعه ،

⁽۱) الأصبح أن يقال: (التكنيس:) وهو دخول المهودج أو الخيمة (ط) ب

فإن ملكه لذهابه دون رجوعه لم يلزمه بلا خلاف ، إلا ما انفرد به الحناطى والرافعى فحكيا وجها شاذا أنه لا يشترط نفقة الرجوع ، وهذا غلط ، فإن لم يكن له أهل ولا عشيرة هل يشترط ذلك للرجوع ؟ فيه الوجهاذ اللذان ذكرهما المصنف ، وهما مشهوران ، واتفق الأصحاب على أن أصحهما الاشتراط فلا يلزمه إذا لم يقدر على ذلك ، ودليلهما في الكتاب ، والوجهان جاريان في اشتراط الراحلة بلا خلاف ، وهو صريح في كلام المصنف ، وهل يخص الوجهان بما إذا لم يكن له ببلده مسكن ؟ فيه الحتمالات للإمام (أصحها) عنده التخصيص ، قال أصحابنا : وليس المعارف والأصدقاء كالعشيرة ، لأن الاستبدال بهم متيسر ، فيجرى فيه الوجهان فيمن ليس له عشيرة ولا أهل ،

قال المسنف رحمه الله تمسألي

(وإن وجد ما يشترى به الزاد والراحلة ، وهو محتاج إليه لدين عليه لم يلزمه حالا كان الدين او مؤجلا ، لأن الدين الحال على الفور ، والحج على التراخى فقدم عليه ، والؤجل يحل عليه ، فاذا صرف ما معه في الحج لم يجد ما يقضى به الدين) .

(الشرح) هذا الذي ذكره نص عليه النسافعي في الإملاء ، وأطبق عليه الأصحاب من الطريقين ، وفيه وجه شاذ ضعيف أنه إذا كان الدين مؤجلا أجلا لا ينقضي إلا بعد رجوعه من الحج لزمه ، حكاه الماوردي والمتولى وغيرهما وبه قطع الدارمي ، والصواب الأول ، وقطع به الجماهير، ونقل كثيرون أنه لا خلاف فيه قال أصحابنا : ولو رضي صاحب الدين بتأخيره إلى ما بعد الحج لم يلزمه الحج بلا خلاف ، قال أصحابنا : ولو كان له دين _ فان أمكن تحصيله في الحال ، بأن كان حالا على مليء مقر ، أو عليه بينة _ فهو كالحال في يده ويجب الحج ، وإن لم يمكن تحصيله بأن كان مؤجلا أو حالا على معسر أو جاحد _ ولا بينة عليه _ لم بجب الحج بلا خلاف لأنه إذا لم يجب عليه بسبب دين عليه فعدم وجوب الحج بلا خلاف لأنه إذا لم يجب عليه بسبب دين عليه فعدم وجوب الحج بلا خلاف لأنه إذا لم يجب عليه بسبب دين عليه فعدم وجوب الحج بلا خلاف لأنه إذا لم يجب عليه بسبب دين عليه فعدم وجوب الحرب بلا خلاف لأنه إذا لم يجب عليه بسبب دين عليه فعدم وجوب

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(وإن كان محتاجا إليه لنفقة من تلزمه نفقته لم يلزمه الحج ، لأن النفقة على الفور والحج على التراخي ، وإن احتاج إليه لمسكن لابد له من مثله او خادم يحتاج إلى خدمته لم يلزمه) .

(الشرح) أما إذا احتاج إليه لنفقة من تلزمه نفقته مدة ذهابه ورجوعه فلا يلزمه الحج ، لما ذكره المصنف ، قال أصحابنا : وكسوة من تلزمه كسوته وسكناه كنفقته ، وكذلك سائر المؤن (أما) إذا احتاج إلى مسكن أو خادم يحتاج إلى خدمته لمنصبه أو زماته ونحوهما وليس معه ما يفضل عن ذلك فهل يلزمه الحج ؟ فيه وجهان (أصحهما) وبه قطع المصنف وكثيرون أو الأكثرون لا يلزمه ، وصححه الجمهور وممن قطع به مع المصنف القاضى أبو الطيب فى تعليقه ، وفى المجرد ، والدارمى والمحاملي والفوراني والبغوى وآخرون ونقله المحاملي فى المجموع عن أصحابنا ، ونقل تصحيحه الرافعي عن الأكثرين ، وقاسوه على الكفارة ، فانه لا يلزمه بيع المسكن والخادم فيهما ، وعلى ثيابه وما فى معناها من ضروريات حاجاته ،

(والوجه الثانى) يلزمه الحج وبيع المسكن والخادم فى ذلك ، وبهذا قطع الشيخ أبو حامد فيما نقله صاحب الشامل ، وقطع به أيضا البندنيجى ، صححه القاضى الحسين والمتولى ، وعلى هذا يستأجر مسكنا وخادما ، وفرق القاضى حسين بينه وبين الكفارة ، بأن لها بدلا ينتقل إليه بخلاف الحج ، والمذهب أنه لا يلزمه الحج كما سبق قال المحاملى : ولم ينص الشافعى على هذه المسألة ، إلا أنه ذكر قريبا منها ، فإذا اشترطنا لوجوب الحج زيادة على المسكن والخادم فلم يوجدا عنده وعنده مال يصرفه فيهما ولا يفضل شىء لم يلزمه الحج ،

هذا كله إذا كانت الدار مستفرقة لحاجته ، وكانت سكنى مثله والعبد لائق بخدمة مثله ، فإن أمكن ببعض الدار ووفى ثمنه بمؤنة الحج ، ويكفيه لسكناه باقيها ، أو كانا لا يليقان بمثله ، ولو أبدلهما أوفى الزائد

بمؤنة الحج فإنه يلزمه الحج هكذا صرح به الأصحاب هنا وكذا نقل الرافعي أن الأصحاب أطلقوه هنا ، قال : لكل في بيع الدار والعبد النفيسين المالوفين في الكفارة وجهان ، قال : ولابد من جريانهما هنا وهذا لم ينقله عن غيره ، وليس جريانهما بلازم والفرق ظاهر ، فإن الكفارة لها بدل ولهذا اتفقوا على ترك المسكن والخادم في الكفارة واختلفوا فيهما منا ، والله أعلم .

(فسرع) لو كان فقيها وله كتب فهل يلزمه بيعها للحج ؟ قال القاضى أبو الطيب في تعليقه: إن لم يكن له من كل كتباب إلا نسخة واحدة لم يلزمه ، لأنه يحتاج إلى كل ذلك ، وإن كان له نسختان لزمه بيع إحداهما ، فإنه لا حاجة به إليها ، هذا كلام القياضى أبى الطيب ، وقال في مجرده : لا يلزمه بيع كتبه إلا إذا كان له نسختان من كتاب ، فيجب بيع إحداهما ، وقال القاضى حسين في تعليقه : يلزم الفقيه بيع كتبه في الزاد والراحلة ، وصرف ذلك في الحج ، وكذا المسكن والخادم ، وهذا الذي قاله القاضى حسين ضعيف ، وهو تفريع منه على طريقته الضعيقة في وجوب بيع المسكن والخادم للحج ، وقد سبق أن المذهب لا يلزمه ذلك ، فالصواب ما قاله القاضى أبو الطيب فهو الجارى على عادة المذهب ، وعلى ما قاله الأصحاب القاضى أبو الطيب فهو الجارى على عادة المذهب ، وعلى ما قاله الأصحاب هنا في المسكن والخادم ، وعلى ما قالوه في باب الكفارة وباب التفليس ، وقد سبق بيان المسكن والخادم في أول باب قسم الصدقات ، في فصل سهم الفقير ، والله أعلم ،

قال الصنف رحمه الله تعالى

(وإن احتاج إلى النكاح وهو يخاف المنت قدم النكاح ، لأن الحاجة إلى ذلك على الفور ، والحج ليس على الفور) .

(الشرح) قال الرافعي : لو ملك فاضلا عن الأمور المذكورة ما يبكنه به الحج ، واحتاج إلى النكاح لخوف العنت ، فصرف المال إلى النكاح أهم من صرفه إلى الحج ، هذه عبارة الجمهور ، وعللوه بأن حاجة النكاح ناجزة ، والحج على التراخى ، والسابق إلى الفهم من هذه العبارة أنه لا يجب

الحج والحالة هذه ، ويصرف ما معه فى النكاح ، وقد صرح إمام الحرمين بهذا ، ولكن كثير من العراقيين وغيرهم قالوا : يجب الحج على من أراد التزوج لكن له أن يؤخره لوجوبه على التراخى ، ثم إن لم يخف العنت فتقايم الحج أفضل ، وإلا فالنكاح ، هذا كلام الرافعى ، وقد صرح خلائق من الأصحاب بأنه يلزمه الحج ويستقر فى دمته ، ولكن له صرف هذا المال إلى النكاح وهو أفضل ، ويبقى الحج فى ذمته ، ممن صرح بهذا الشيخ أبو حامد والبندنيجي والقاضى أبو الطيب فى كتابيه التعليق والمجرد والمحاملي فى كتابيه المجموع والتجريد ، والقاضى حسين ، والدارمى ، والمحاملي فى كتابيه المجموع والتجريد ، والقاضى حسين ، والدارمى ، والحرون ، فهذا هو المذهب الصحيح ولا تقبل دعوى الرافعي فيما قاله عن الجمهور وفهمه عنهم ،

(وأما) نقله عن إمام الحرمين فصحيح ، وقد صرح الجرجاني فى المماياة به فقال : لا يصير مستطيعا ، وهذا لفظ إمام الحرمين قال : قال العراقيون : لو فضل شيء وخاف العنت لو لم يتزوج ، وكان بحيث يباح له نكاح الأمة ، لم يلزمه أن يحج ، بل له صرف المال إلى النكاح ، لأن في تأخيره ضررا به والحج على التراخى ، قال : فإذن لا استطاعة ولا وجوب قال : وهذا الذي ذكره العراقيون قاطعين به قياس طرقنا وإن لم نجده منصوصا فيها ، هذا لفظ الإمام بحروفه ، وفيه التصريح بأنه إنما صرح بأنه لا تحصل الاستطاعة اعتمادا على ما ذكره العراقيون وليس فيما ذكره العراقيون وليس فيما ذكره العراقيون المناح ، ويكون الحج ثابتا في الذمة كما قدمناه عنهم ، وفي المال إلى النكاح ، ويكون الحج ثابتا في الذمة كما قدمناه عنهم ، وفي حكاية الإمام عنهم إشارة إلى هذا ، فالصواب استقرار الحج كما سبق ، وفله وعلله صاحب الشامل وغيره بأن النكاح من الملاذ فلا يمنع وجوب الحج ، والله أعلم ،

قال الصنف رحمه الله تعسالي

(وإن احتاج إليه في بضاعة يتجر فيها ليحصل له ما يحتاج إليه للنفقة ففيه وجهان ، قال ابو العباس بن سريج : لا يلزمه الحج ، لانه يحتاج إليه فهو كالمسكن والخادم (ومن) اصحابنا من قال : يلزمه لانه واجد للزاد والراحلة) .

(الشرح) قال أصحابنا: إذا كانت له بضاعة يتكسب بها كفايته وكفاية عياله ، أو كانله عرض تجارة يحصل من غلته كل سنة كفايته وكفاية عياله ، وليس معه ما يحج به غير ذلك ، وإذا حج به كفاه وكفي عياله ذاهبا وراجعا ، ولا يفضل شيء ، فهل يلزمه الحج ؟ فيه هذان الوجهان اللذان ذكرهما المصنف ، وهما مشهوران (أحدهما) لا يلزمه ، وهو قول ابن سريح ، وصححه القاضى أبو الطيب والروياني والشاشي ، قال: لأن الشافعي قال في المفلس: يترك له ما يتجر به لئلا ينقطع ويحتاج إلى الناس ، فإذا جاز أن يقطع له من حق الغرماء بضاعة فجوازه في الحج أولى ه

(والثانى) وهو الصحيح يلزمه الحج لأنه واجد للزاد والراحلة ، وهما الركن المهم فى وجوب الحج ، قال الشيخ أبو حامد : ولو لم نقل اللوجوب للزم أن نقول : من لا يمكنه أن يتجر بأقل من ألف دينار لا يلزمه الحج إذا ملكها ، وهذا لا يقوله أحد ، قال أصحابنا : والفرق بين هذا وبين المسكن والخادم أنه محتاج إليهما فى الحال ، وما نحن فيه فجده دخيرة ، قال المحاملي والأصحاب : وأما ما ذكره الشافعي فى باب التفليس فمراده أنه يترك له ذلك برضى الغرماء ، فأما بغير رضاهم فلا يترك ، وهذا الذي صححناه من وجوب الحج هو الصحيح عند جماهير الأصحاب فممن صححه الشيخ أبو حامد والبندنيجي والمهاوردي والمحاملي والقاضي حسين في تعليقه والمتولى وصاحب البيان والرافعي وآخرون ، قال صاحب الحاوي : هذا مذهب الشافعي وجمهور أصحابه سوى ابن سريج ،

قال الشيخ أبو حامد: هذا هو المذهب ولا أعرف ما حكى عن ابن سريج عنه ولا أجده في شيء من كتبه ، قال أبو حامد: وقول ابن سريج خلاف للإجماع وقال المحاملي: قول عامة أصحابنا أنه يلزمه الحج ، وما قاله ابن سريج غلط ، وكذا قال القاضي حسين والمتولي وصاحب البيان وآخرون من أصحابنا أن عامة أصحابنا قالوا بالوجوب خلافا لابن سريج ، ونقل إمام الحرمين عن العراقيين أنهم غلطوا ابن سريج في هذا وزيفوا قوله ، وهو كما قالوه ، هذا لفظ الإمام ، وبالوجوب قال أبو حنيفة وبعدمه قال أحمد ، وأنكر بعضهم على الشيخ أبي حامد دعواه الإجماع على الوجوب مسع

مخالفة أحمد ، وجوابه أنه أراد إجماع من قبله ، وكأنه يقول : إن أحمد وابن سريج محجوجان بالإجماع قبلهما ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعسألي

(وإن لم يجد الزاد والراحلة وهو قادر على الشي وله صنعة يكتسب بها كفايته لنفقته ، استحب له أن يحج ، لأنه يقدر على إستقاط الفرض ، كالسافر إذا قدر بمشقة لا يكره تحملها ، فاستحب له إسقاط الفرض ، كالسافر إذا قدر على الصوم في السفر ، وإن لم يكن له صنعة ويحتاج إلى تكفف الناس كره له أن يحج بمسالة ، لأن المسألة مكروهة ، ولأن في المسالة تحمل مشقة شديدة فكره) .

(الشرح) قوله: لا يكره تحملها احتراز عن المسألة (وقوله:) يتكفف معناه يسئل النساس شيئا فى كفه ، وهذا الحسكم الذى ذكره فى المسألتين متفق عليه عندنا ، قال أصحابنا: ولو أمكنه أن يكرى نفسه فى طريقه استحب له الحج بذلك ، ولا يجب ذلك ، ودليلهما ما بينا فى القادر على الصنعة فإن أكرى نفسه فحضر موضع الحج لزمه الحج ، لأنه متمكن الآن بلا مشقة وقد قدمنا أنه لا يجب عليه استقراض مال يحج به بلا خلاف .

(فسرع) قال الشافعي والأصحاب: يستحب لقاصد الحج أن يكون متخليا عن التجارة ونحوها في طريقه ، فإن خرج بنية الحج والتجارة فحج واتجر صح حجه وسقط عنه فرض الحج ، لكن ثوابه دون ثواب المتخلي عن التجارة ، وكل هذا لا خلاف فيه ، ودليل هذا مع ما سبق ثابت عن ابن عباس قال «كانت عكاظ ومكة وذو المجاز أسواقا في الجاهلية فمالوا أن يتجروا في المواسم ، فنزلت: ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم _ في مواسم الحج » رواه البخاري ، وعن ابن عباس أيضا «أن الناس في أول الحج كانوا يتبايعون بمني وعرفات وذي المجاز ومواسم الحج ، فخافوا البيع وهم حرم ، فأنزل الله تعالى: ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم _ في مواسم الحج » رواه أبو داود باسناد على شرط البخاري ومسلم ، وعن أبي أمامة التيمي قال : «كنت رجلا أكثر كي في هذا البخاري ومسلم ، وعن أبي أمامة التيمي قال : «كنت رجلا أكثر كي في هذا

الوجه ، وإن ناسا يقولون: ليس لك حج ، فقال ابن عمر: أليس يحرم ويلبي ويطوف بالبيت ويفضى من غرفات ويرمى الجمار ؟ قلت : بلى ، قال : فإن لك حجا ، جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عما سألتني عنه فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجبه حتى نزلت هذه الآية (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) فأرسل إليه رسسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ عليه هذه الآية وقال: لك حج » رواه أبو داود باسناد صحيح .

وعن عطاء عن ابن عباس أن رجلا سأله فقال : « أوَّاجَر نفسي من هوَلاء القوم فأنسك معهم المناسك إلى آخرها ؟ فقال ابن عباس : نعسم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب » رواه الشافعي والبيهقي باسناد حسن .

(فسرع) فى مذاهب العلماء فيمن عادته سؤال الناس أو المشى و مذهبنا أنه لا يلزمه الحج ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد ، ونقله ابن المنذر عن الحسن البصرى ومجاهد وسعيد بن جبير وأحمد وإسحق ، وبه قال بعض أصحاب مالك قال البغوي هو قول العلماء ، وقال مالك : يلزمه الحج فى الصورتين ، وبه قال داود ، وقال عكرمة : الاستطاعة صحة البدن ، قال ابن المنذر : لا يثبت فى الباب حديث مسند قال : وحديث «ما السبيل ؟ قال: الزاد والراحلة » ضعيف ، وهو كما قال ، وقد سبق بيانه ،

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(وإن كان الطريق غير آمن لم يلزمه ، لحديث ابى أمامة ، لأن في إبجاب الحج مع الخوف تفريرا بالنفس والمسال ، وإن كان الطريق آمنسا إلا انه محتاج إلى خفارة لم يلزمه ، لأن ما يؤخذ من الخفارة بمنزلة ما زاد على تهن المثل واجرة المثل في الزاد والراحلة فلا يلزمه ، ولأنه رشوة على واجب فلم يلزمه) .

(الشرح) حديث أبى أمامة سبق فى الفصل الذى قبل هذا أنه حديث ضعيف ، وسبق فى الفصل المذكور أن الخفارة ب بضم الخياء وكسرها وفتحها ــ والرشوة ــ بكسر الراء وضمها ــ لغتان مشهورتان .

أما الأحكام فقال أصحابنا: يشترط لوجوب الحج أمن الطريق فى ثلاثة أشياء ، النفس والمال والبضع (فأما) البضع فمتعلق بحج المرأة والخنثى ، ومنذكرهما بعد هذا بقليل حيث ذكرهما المصنف إن شاء الله تمالى ، قال إمام الحرمين: وليس الأمن المشترط أمنا قطعيا • قال: ولا يشترط الأمن الغالب فى الحضر بل الأمن فى كل مكان بحسب ما يليق به (فأما) النفس فمن خاف عليها من سبع أو عدو كافر أو مسلم أو غير ذلك لم يلزمه الحج إن لم يجد طريقا آخر آمنا • فان وجده لزمه ، سواء كان مثل طريقه أو أبعد إذا وجد ما يقطعه به ، وفيه وجه شاذ ضعيف أنه لا يلزمه سلوك الأبعد ، حكاه المتولى والرافعي والصحيح الأول وبه قطع الحمهور •

(وأما) البحر فسنذكر الخوف منه عقيب هذا إن شاء الله نعالى (وأما) المال فلو خاف على ماله فى الطريق من عدو أو رصدى أو غيره ، لم يلزمه الحج سواء طلب الرصدى شيئا قليلا أو كثيرا إذا تعين ذلك الطريق لم يجد غيره سواء كان العدو الذي يخافه مسلمين أو كفارا لكن قال أصحابنا إن كان العدو كفارا وأطاق الحاج مقاومتهم استحب لهم الخروج إلى الحج ويقاتلونهم لينالوا الحج والجهاد جميعا ، وإن كانوا مسلمين لم يستحب الخروج ولا القتال .

قال أصحابنا: ويكره بذل المال للراصدين ، لأنهم يحرصون على التعرض للناس بسبب ذلك ، هكذا صرح به القاضى حسين والمتونى والمغوى ونقله الرافعى وغيرهم ولو وجدوا من يخفرهم بأجرة وغلب على الظن أمنهم ففى وجوب استنجاره ووجوب الحج وجهان ، حكاهما إمام الحرمين (وأصحهما) عنده وجوبه لأنه من جملة أهب الطريق فهو كالراحلة (والثانى) لا يجب لأن سبب الحاجة إلى ذلك خوف الطريق وخروجها عن الاعتدال ، وقد ثبت أن أمن الطريق شرط ، هكذا ذكر الوجهين إمام الحرمين وتابعه الغزالى والرافعى ، والذى ذكره المصنف وجماهير الأصحاب من العراقيين والخراسانيين أنه إذا احتاج إلى خفارة لم يجب الحج ،

فيحمل على أنهم أرادوا بالخفارة ما يأخذه الرصديون في المراصد، وهذا لا يجب الحج معه بلا خلاف ولا يكونون متعرضين لمثله .

قال إمام الحرمين: يحتمل أنهم أرادوا الصورتين فيكون خلاف ما قاله ولكن الاحتمال الأول أصح وأظهر في الدليل، فيكون الأصح على الجملة وجوب الحج إذا وجدوا من يصحبهم الطريق بخفارة، ودليله ما ذكره الإمام، وقد صححه إمامان من محققي متأخري أصحابنا أبو القاسم الرافعي وأبو عمرو بن الصلاح مع اطلاعهما على عبارة الأصحاب التي ذكرناها والله أعلم •

ولو امتنع محرم المرأة من الخروج معها إلا بأجرة ، قال إمام الحرمين: هو مقيس على أجرة الخقير ، واللزوم فى المحسرم أظهر لأن الداعى إلى الأجرة معنى فى المرأة ، فهو كمؤنة المحمل فى حق المحتاج إليه والله أعلم .

(فسرع) قال البغوى وغيره: يشترط لوجوب الحج وجود رفقة يخرج معهم فى الوقت الذى جرت عادة أهل بلده بالخسروج فيه ، فإن خرجوا قبله لم يلزمه الخروج معهم ، وإن أخروا الخروج بحيث لا يبلغون مكة إلا بأن يقطعوا فى كل يوم أكثر من مرحلة لم يلزمه أيضا ، قال البغوى: لو لم يجد المال حال خروج القافلة ثم وجده بعد خروجهم بيوم لم يلزمه أن يتبعهم ، هذا كله إذا خاف فى الطريق ، فإن كانت آمنة بحيث لا يخاف الواحد فيها لزمه ، ولا يشترط الرفقة ،

قال الصنف رحمه الله تصالي

(وإن لم يكن له طريق إلا في البحر فقد قال في الأم: لا يجب عليه ، قال في الإملاء: إن كان أكثر معاشه في البحر لزمه ، فمن اصحابنا من قال : فيه قولان (احدهما) يجب ، لأنه طريق مسلوك فاشبه البر (والشاني) لا يجب لان فيه تغريرا بالنفس والمسال فلا يجب كالطريق المخوف ، ومنهم من قال : إن كان الغالب منه السلامة لزمه ، وإن كان الغالب منه الهسلاك لم يلزمه كطريق البر ومنهم من قال : إن كان له عادة بركوبه لزمه وإن لم يكن له عادة بركوبه لم يلزمه ، لأن من له عادة لا يشق عليه ، ومن لا عادة له يشق عليه) .

(الشرح) اختلفت نصوص الشافعي في ركوب البحر فقال في الأم والإملاء ما ذكره المصنف، وقال في المختصر: ولا يتبين لي أن أوجب عليه ركوب البحر، قال أصحابنا: إن كان في البر طريق يمكن سلوكه قريب أو بعيد لزمه الحج بلا خلاف، وإن لم يكن ففيه طرق (أصحها) وبه قال أبو إسحاق المروزي وأبو سعيد الإصطخري وغيرهما فيما حكاه صاحب الشامل والتتمة وغيرهما أنه إن كان الغالب منه الهلاك إما لخصوص ذلك البحر وإما لهيجان الأمواج لم يجب الحج، وإن غلبت السلامة وجب، وإن استويا فوجهان (أصحهما) أنه لا يجب (والطريق الشاني) يجب قولا واحدا (الثالث) لا يجب (والرابع) في وجوبه قولان (والخامس) إن عادته ركوبه وجب وإلا فلا (والسادس) حكاه إمام الحرمين أنه يفرق بين من له جرأة وبين المستشعر وهو ضعيف القلب فلا يلزم المستشعر. وفي غيره قولان (والشامن) يلزم الجرىء وفي المستشعر ولان (والثامن) يلزم الجرىء ولا يلزم المستشعر وليرة ولان (والثامن) يلزم الجرىء ولا يلزم المستشعر وليرة ولان (والثامن) يلزم الجرىء ولا يلزم المستشعر وليرة ولان وليرة ولان (والثامن) يلزم الجرىء ولا يلزم المستشعر وليرة وليرة ولان وليرة وليرة ولان وليرة ولان وليرة ولان وليرة ولان وليرة وليرة ولان وليرة ولان وليرة وليرة

قال أصحابنا: وإذا قلنا لا يجب ركوب البحر ففى استحبابه وجهان (أحدهما) لا يستحب مطلقا لما فيه من الخطر (وأصحهما) وبه قطع كثيرون يستحب إن غلبت السلامة : فإن غلب الهلاك حرم ، نقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب على تحريمه والحالة هذه ، فإن استويا ففى التحريم وجهان (أصحهما) التحريم وبه قطع الشيخ أبو محمد الجوينى (والثانى) لا يحرم ولكن يكره ، قال إمام الحرمين لا خلاف فى ثبوت الكراهية ، وإنما الخلاف فى التحريم .

قال أصحابنا: وإذا لم نوجب ركوب البحر فتوسطه فى بحارة أو غيرها ، فهل يلزمه التسادى فى ركوبه إلى الحج ؟ أم له الانصراف إلى وطنه ؟ ينظر إن كان ما بين يديه إلى مكة أكثر مما قطعه من البحر ، فله الرجوع إلى وطنه قطعا ، وإن كان أقل لزمه التمادى قطعا ، وإن استويا فوجهان ، وقيل : قولان (أصحهما) يلزمه التمادى لاستواء الجهدين فى حقه (والثانى) لا ، قالوا : وهذان الوجهان فيما إذا كان له فى الرجوع

من مكة إلى وطنه طريق فى البر ، فإن للم يكن فله الرجوع إلى وطنه قطعا ، لئلا يتحمل زيادة الخطر بركوب البحر فى الرجوع من الحج ، قال أصحابنا وهذان الوجهان كالوجهين فيمن أحصر وهو محرم وأحاط به العدو من كل جهة ، فهل له التحلل أم لا ؟ وسنوضحهما فى موضعهما إن شاء الله تعالى .

هذا كله في الرجل (أما) المرأة فإن لم نوجب ركوب البحر على الرجل فهي أولى وإلا ففيها خلاف (والأصح) الوجوب (والثاني) المنع لضعفها عن احتمال الأهوال ، ولكونها عورة معرضة للانكشاف وغيره لضيق المكان ، قال أصحابنا : فان لم نوجبه عليها لم يستحب على المذهب ، وقيل في استحب به لها حينئذ الوجهان السابقان في الرجل ، وحسكي البندنيجي قولين ، هذا كله حكم البحر (أما) الأنهار العظيمة كدجلة وسيحون وجيحون وغيرها فيجب ركوبها قولا واحدا عند الجمهور ، لأن المقام فيها لا يطول ولا يعظم الخطر فيها وبهذا قطع المتولى والبغوى وحكى الرافعي فيه وجها شاذا ضعيفا أنه كالبحر ، والله أعلم ،

(فسرع) إذا حكمنا بتحريم ركوب البحر للحج عند غلبة الهلاك كما سبق فيحرم ركوبه للتجارة ونحوها من الأسفار المباحة ، وكذا المندوبة أولى ، وهل يحرم ركوبه فى الذهاب إلى العدو ؟ فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين هنا (أحدهما) يحرم لأن الخطر المحتمل فى الجهاد هو الحاصل بسبب القتل ، وليس هذا منه و (الثانى) لا يحرم لأن مقصود العدو يناسبه ، فاذا كان المقصود وهو الجهاد مبنيا على العدو لم ينفذ احتمال العدو فى السبب والله أعلم .

(فسرع) إذا كان البحر مغرقا أو كان قد اغتلم وماج ، حرم ركوبه لكل سفر ، لقول الله تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) ولقوله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) هكذا صرح به إمام الحرمين والأصحاب .

(فسرع) مذهب أبي حسفة ومالك وأحمد أنه يجب الحج في البحر

إن غلبت فيه السلامة وإلا فلا (1) وهذا هو الصحيح عندنا كما سبق ، ومما جاء في هذه المسئلة من الأحاديث حديث ابن عمرو بن العساص أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا يركبن أحد بحرا إلا غازيا أو معتمرا أو حاجا وإن تحت البحر نارا وتحت النار بحرا » رواه أبو داود والبيهقى وآخرون ، قال البيهقى وغيره : قال البخارى : هذا الحديث ليس بصحيح ، ورواه البيهقى من طرق عن ابن عمرو موقوفا والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعبالي

(وإن كان اعمى لم يجب عليه إلا أن يكون معه قائد لأن الأعمى من غير قائد كالزُّمِن ومع القائد كالبصير) ٠

(الشرح) قال أصحابنا: إن وجد للأعمى زاد وراحلة ومن يقوده ويهديه عند النزول ويركبه وينزله ، وقدر على الثبوت على الراحلة بلا مشقة شديدة ، لزمه الحج ، وكذلك مقطوع اليدين والرجلين ، ولا يجوز لهما الاستئجار للحج عنهما والحالة هذه ، وإن لم يكن كذلك لم يلزمهما الحج بأنفسهما ويكونان معضويين ، هذا هو الصحيح في مذهبنا ، وبه قال أبو يوسف ومحمد وأحمد ، وقال أبو حنيفة في أصح القولين عنه : يجوز له الاستئجار للحج عنه في الحالين ، ولا يلزمه الحج بنفسه ، قال صاحب البيان : قال الصيمرى : وبه قال بعض أصحابنا ، وحكى هذا الوجه أيضا الدارمي عن ابن القطان عن ابن أبي هريرة عن أبي على بن خيران ، والمشهور من مذهبنا ما سبق ،

واستدل أصحابنا بأنه فى الصدورة الأولى قادر على الثبوت على الراحلة فأشبه البصير وقاسه الماوردي على جاهل الطريق وأفعال الحج

⁽۱) قلت: ومثل البحر وسائل الطيان كطائرات السفر المزودة بوسائل الراحة وطائرات الحرب المزودة بوسائل القتال والدفاع وغير ذلك من أنواع الطائرات المستحدية ومعى الآن عقد (تذكرة بركوبها الى حج بيت الله) أهدانا اياها النبيخ سالم بالعمش من أعيان جدة وبتصبحه وتحريض من العلامة الشريف السيد حامد المحضار والسيد محصد بن عبد الله باعقيل نسأله تمالى أن يتم لنا المخير وأن يحقق ما نصبو اليه في خدمة الاسلام (آمين) كما نساله ان يجر الجزاء فقد كنت صرورة قبل سنة ١٣٩٧ (من هامش الطبعة الأولى للوحيدة).

وعلى الأصم ، فانهما يلزمهما الحج بالاتهاق ، وكذلك يلزمهما الجمعة إذا وجدا القائد ، والفرق بينه وبين الجهاد أن الجهاد يحتاج إلى القتسال ، والأعمى ليس من أهل القتال بخلاف الحج ، قال الرافعي والقائد في حق الأعمى كالمحرم في حق المرأة يعنى فيكون في وجوب استئجاره وجهسان (أصحهما) الوجوب وهو مقتضى كلام الجمهور والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(وإن كانت امراة ، لم يلزمها إلا أن تامن على نفسها بزوج أو محرم أو نساء ثقات ، قال في الإملاء : أو أمراة واحدة وروى الكرابيسي عنه إذا كان الطريق آمنا جاز من غير نساء ، وهو الصحيح ، لما روى عدى بن حانم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((حتى لتوشك الظعينة أن تخرج منها بغير جوار حتى تطوف بالكعبة ، قال عدى : فلقد رأيت الظعينة تخرج من الحيرة حتى تطوف بالكعبة بغير جوار) ولاتها تصير مستطيعة بما ذكرناه ، ولا تصير مستطيعة بغيرة) .

(الشرح) حدث عدى هذا صحيح رواه البخارى فى صحيحه بمعناه فى باب علامات النبوة ، وهذا لفظه عن عدى بن حاتم قال : « بينما أنا عند النبى صلى الله عليه وسلم إذ أتاه رجل فشكا إليه الفاقة ، ثم أتى إليه آخر فشكا قطع السبيل فقال ياعدى ، هل رأيت الحيرة ؟ قلت : لم أرها ، وقد أنبئت عنها ، قال : فإن طالت بك الحياة لترين الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحدا إلا الله تعالى ، قال عدى : فرأيت الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله » هذا اللفظ رواية البخارى مختصرا وهو بعض من حديث طويل .

(وأما) قوله : من غير جوار _ فبكسر الجيم _ ومعناه بغير أمان ودمة والحيرة _ بكسر الحاء المهملة _ وهي مدينة عند الكوفة والظعينة المرأة ، ويوشك بكسر الشين _ أي يدع (١) ، وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة للنبي صلى الله عليه وسلم •

⁽۱) كذا في ش و ق وصوابه (يدنو) وانما هو تصحيف لم يتنبه له من صبحح التسختين (ط) .

اما حكم المسالة فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى: لا يلزم المرأة الحج إلا إذا أمنت على نفسها بزوج أو محرم نسب ، أو غير نسب ، أو نسوة ثقات ، فأى هذه الثلاثة وجد لزمها الحج بلا خلاف ، وإن لم يكن شيء من الثلاثة لم يلزمها الحج على المذهب سسواء وجدت امرأة واحدة أم لا ، وقول ثالث أنه يجب أن تخرج للحج وحدها إذا كان الطريق مسلوكا كما يلزمها إذا أسلمت في دار الحرب الخروج إلى دار الإسلام وحدها بلا خلاف ، وهذا القول اختيار المصنف وطائفة ، والمذهب عند الجمهور ما سبق ، وهو المشهور من نصوص الشافعي .

(والجواب) عن حديث عدى بن حاتم أنه إخبار عما سيقع ، وذلك محمول على الجواز ، لأن الحج يجب بذلك ، والجواب عن الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام أن الخوف فى دار الحرب أكثر من الخوف فى الطريق ، وإذا خرجت مع نسوة ثقات فهل يشترط لوجوب الحج أن يكون مع واحدة منهن محرم لها ؟ أو زوج ؟ فيه وجهان (أصحهما) لا يشترط لأن الأطماع تنقطع بجماعتهن (والثاني) يشترط ، فإن فقد لم يجب الحج ، قال القفال : لأنه قد ينوبهن أمر يحتاج إلى الرجل ، وقطع العراقيون وكثير من الخراسانيين بأنه لا يشترط ، ونقله المتولى عن عامة أصحابه سوى القفال .

قال إمام الحرمين: ولم يشترط أحد من أصحابنا أن يكون مع كل واحدة منهن محرم أو زوج ، قال: ويقصد بما قاله القفال حكم الخلوة ، فإنه كما يحرم على الرجل أن يخلو بامرأة واحدة كذلك يحرم عليه أن يخلو بنسوة ، ولو خلا رجل بنسوة وهو محرم إحداهن جاز ، وكذلك إذا خلت امرأة برجال وأحدهم محرم لها جاز ، ولو خلا عشرون رجلا بعشرين امرأة وإحداهن محرم لأحدهم جاز ، قال: وقد نص الشافعي على أنه لا يجوز للرجل أن يصلى بنساء مفردات إلا أن تكون إحداهن محرما له ، هذا كلام إمام الحرمين بحروفه ، وحكى صاحب العدة عن القفال فى الخلوة مثل ما ذكره إمام الحرمين بحروفه ، وحكى فيه نص الشافعي فى تحريم خلوة بنسوة منفردا بهن ، هذا الذى ذكره الإمام وصاحب العدة ، والمشهور هو جواز منفردا بهن ، هذا الذى ذكره الإمام وصاحب العدة ، والمشهور هو جواز

خلوة رجل بنسوة لا محرم له فيهن لعدم المفسدة غالبا لأن النساء يستحين من بعضهن بعضا في ذلك وقد سبقت هذه المسألة في باب صفة الأثمة .

(فسرع) هل يجوز للبرأة أن تسافر لحج التطوع ؟ أو لسفر زيارة وتجارة ونحوهما مع نسوة ثقات ؟ أو امرأة ثقة ؟ فيه وجهان وحكاهما الشيخ أبو حامد والمساوردي والمحاملي وآخرون من الأصحاب في باب الإحصار ، وحكاهما القاضي حسين والبغوي والرافعي وغيرهم (أحدهما) يجوز كالحج (والثاني) وهو الصحيح باتفاقهم وهو المنصوص في الأم ، وكذا نقلوه عن النص : لا يجوز ، لأنه سفر ليس بواجب ، هكذا على الم في الم مي المنه عن النص . وهو المنافقة الم المنافقة المنافق

ويستدل للتحريم أيضا بحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لا تسافر امرأة ثلاثا إلا ومعها محرم » رواه البخارى ومسلم وفي رواية لمسلم: « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة ثلاث ليال إلا ومعها دو محرم » وعن ابن عباس قال: « قال النبى صلى الله عليه وسلم: لا تسافر امرأة إلا مع محرم فقال رجل: يا رسول الله ابى أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، وامرأتي تريد الحج قال: اخرج معها » رواه البخارى ومسلم وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لا تسافر امرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم » رواه البخارى ومسلم ، وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم المرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوما وليلة ليس معها دو حرمة » لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوما وليلة ليس معها دو حرمة » رواه البخارى ومسلم ، وفي رواية لمسلم « مسيرة يوم » وفي رواية له « مسيرة ليلة » وسأعيد هذه المسألة بأبسط من هذا مع ذكر مذاهب العلماء فيها في آخر باب الفوات والإحصار إن شاء الله تعالى •

(قسرع) يجب الحج على الخنثى المشكل البائغ ، ويشترط في حقه من المحرم ما شرط فى المرأة ، فإن كان معه نسوة من محارمه كأخواته جاز ، وإن كن أجنبيات فلا ، لأنه يحرم عليه الخلوة بهن ، ذكره القاضى أبو الفتح وصاحب البيان وغيرهما .

(فسرع) اتفق أصحابنا على أن المرأة إذا أسسلمت فى دار الحرب لزمها الخروج إلى دار الإسلام وحدها من غير اشتراط نسوة ولا امرأة واحدة قال أصحابنا: وسواء كان طريقها مسلوكا أو غير مسلوك لأن خوفها على نفسها ودينها بالمقام فيهم أكثر من خوف الطريق ، وإن خافت فى الطريق سبعا لم يجب سلوكه ، هكذا ذكر هذه المسألة بتفصيلها هنا القاضى حسين والمتولى وغيرهما وذكرها الأصحاب فى كتاب السير •

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(فإن لم يبق من الوقت ما يتمكن فيه من السير لأداء الحج لم يلزمه لأنه إذا ضاق الوقت لم يقدر على الحج فلم يلزمه فرضه) ٠

(الشرح) قال أصحابنا: إمكان السير بحيث يدرك الحج شرط لوجوبه ، فاذا وجد الزاد والراحلة وغيرهما من الشروط المعتبرة وتكاملت وبقى بعد تكاملها زمن يمكن فيه الحج وجب ، فان أخره عن تلك السنة جاز ، لأنه على التراخى ، لكنه يستقر فى ذمته فان لم يبق بعد استكمال الشرائط زمن يمكن فيه الحج لم يجب عليه ولا يستقر عليه هكذا قاله الأصحاب ، قالوا: والمراد أن يبقى زمن يمكن فيه الحج إذا سار السير المعهود ، فاذا احتاج إلى أن يقطع فى كل يوم أو بعض الأيام أكثر من مرحلة لم يجب الحج و

ولم يذكر الغزالى هذا الشرط ، وهو إمكان السير ، وأنكر عليه الرافعى ذلك وقال : هذا الامكان شرطه الأئمة لوجوب الحج وأهمله الغزالى ، فأنكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح على الرافعى اعتراضه هذا على الغزالى ، وجعله إمكان السير ركنا لوجوب الحج ، وإنما هو شرط استقرار الحج ليجب قضاؤه من تركته لو مات قبل الحج ، وليس شرطا لأصل وجوب الحج ، بل متى وجدت الاستطاعة من مسلم مكلف حر لزمه الحج فى الحال ، كالصلاة تحب بأول الوقت قبل مضى زمن يسعها ، ثم استقرارها فى الذمة يتوقف على مضى زمن التمكن من فعلها ، همذا اعتراضه ، والصواب ما قاله الرافعى ، وقد نص عليه المصنف والأصحاب

كما نقل (وأما) إنكار الشيخ ففاسد لأن الله تعالى قال: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) وهذا غير مستطيع ، فلا حج عليـــه وكيف يكون مستطيعاً وهو عاجز حسا .

(وأما) الصلاة فإنها تجب بأول الوقت ، لإمكان تتميمها والله أعلم ، هذا مذهبنا ، وحكى أصحابنا عن أحمد أن إمكان السير ، وأمن الطريق ليسا بشرط فى وجوب الحج دليلنا أنه لا يكون مستطيعا بدونهما والله أعلم .

قال الصنف رحمه الله تعبالي

(وإن كان من مكة على مسافة لا تقصر فيها الصلاة وثم يجد راحلة نظرت - فإن كان قادرا على المشى - وجب عليه لانه يمكنه الحج من غير مشقة شديدة وإن كان زمنا لا يقدر على المشى ويقدر على الحبو في السافة القريبة اكثر من المشقة في السافة البعيدة في السير ، وإن كان من أهل مكة وقدر على المشى إلى مواضع النسك من غير خوف وجب عليه ، لانه يصير مستطيعا بذلك) .

(الشرح) قال أصحابنا: من كان في مكة أو كانت داره من مكة على مسافة لا تقصر فيها الصلاة، فان كان قويا على المشى لزمه الحج، ولا يشترط وجود الراحلة لأنه ليس فى المشى فى هذه الحالة مشقة كثيرة، وإن كان ضعيفا لا يقوى على المشى أو يناله به ضرر ظاهر اشترطت الراحلة لوجوب الحج عليه، وكذا المحمل إن لم يمكنه الركوب، ولا يلزمه الزحف والحبو، هكذا قطع به المصنف والجماهير، وحكى الدارمي وجها أنه يلزمه الحبو، حكاه عن حكاية ابن القطان وهو شاذ أو غلط، وحكى الرافعي أن القريب من مكة كالبعيد فلا يلزمه الحج إلا بوجود الراحلة، وهو ضعيف أو غلط، والفق جمهور أصحابنا على اشتراط وجود الزاد لوجوب الحج على هذا القريب، فان لم يمكنه فلا حج عليه، لأن الزاد لا يستغنى عنه بخلاف الراحلة، وحكى القاضى حسين في تعليقه وجها أنه لا يشترط لوجوب الحج على هذا الراحلة، وحكى القاضى حسين في تعليقه وجها أنه لا يشترط لوجوب الحج على هذا الراحلة، وحكى القاضى حسين في تعليقه وجها أنه لا يشترط لوجوب الحج على هذا القريب وجود الزاد، والصواب المشهور اشتراطه و

لكن قال الماوردى والقاضى حسين وصاحب البيان وآخرون فى اعتبار زاده كلاما حسنا ، قالوا : إن عدم الزاد ، وكان له صنعة يكتسب بها كفايته وكفاية عياله ، ويفضل له مؤنة حجه ، لزمه الحج وإن لم يكن له صنعة ، أو كانت بحيث لا يفضل منها شيء عن كفايته وكفاية عياله ، وإذا اشتغل بالحج أضر بعياله لم يجب عليه الحج ، قال الماوردى : ومقامه على عياله في هذه الحالة أفضل ، والله أعلم •

واعلم أن المصنف جعل القريب الذي لا يشترط لوجوب الحج عليه الراحلة إذا أطاق المشي هو من كان دون مسافة القصر من مكة ، ولم يقل من الحرم ، وهكذا صرح باعتباره من مكة شيخه القاضي أبو الطيب في المجرد ، والدارمي والقاضي حسين وصاحب الشامل والبغوى والمتولى وصاحبا العدة والبيان ، والرافعي وآخرون ، وضبطه آخرون بالحرم ، فقالوا: القريب من بيه وبين الحرم مسافة لا تقصر فيها الصلاة ممن صرح بهذا الماوردي والمحاملي والجرجاني وغيرهم وهذا الخلاف نحو الخلاف في حاضر المسجد وهو من كان دون مسافة القصر ، وهل يعتبر من مكة أم من الحرم ؟ وسنوضحهما في موضعهما إن شاء الله لكن الأشهر هنا اعتبار مكة وهناك اعتبار الحرم وبهذا قطع المصنف والجمهور والله أعلم •

قال الصنف رحمه الله تصالي

(ومن قدر على الحج راكبا وماشيا ، فالأفضل أن يحج راكبا « لأن النبي صلى الله عليه وسلم حج راكبا » ولأن الركوب أعون على المناسك) •

(الشرح) المنصوص للشافعي رحمه الله تعالى في الإملاء وغيره ، أن الركوب في الحج أفضل من المشي ، ونص أنه إذا نذر الحج ماشيا لزمه ، وأنه إذا أوصى بحجه ماشيا لزم أن يستأجر عنه من يحج ماشيا ، وللأصحاب طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف ومعظم العراقيين ، أن الركوب أفضل « لأن النبي صلى الله عليه وسلم حج راكبا » ولأنه أعون على المناسك والدعاء وسائر عباداته في طريقه وأنشط له (والثاني) وهو مشهور في كتب الخراسانيين ، فيه قولان (أصحهما) هذا (والثاني) المشي

لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها: «على قدر نكسبك » وحكى الرافعى وغيره في باب النذر قولا ثالثا أنهما سواء ، وقال ابن سريج: هما قبل الإحرام ، فإذا أحرم فالمشى أفضل ، وقال الغزالى: من سهل عليه المشى فهو أفضل في حقه ، ومن ضعف وساء خلقه بالمشى فالركوب أفضل ، والصحيح أن الركوب أفضل مطلقا ، وأجاب القائلون بهذا عن نصه فى الوصية بالحج ماشيا أن الوصية يتبع فيها ما سماه الموصى ، وإن كان غيره أفضل ، ولهذا لو أوصى أن يتصدق عنه بدرهم لا يجوز التصدق عنه بدينار ، والله أعلم ،

(فرع) في مذاهب العلماء في الحج ماشيا وراكبا أيهما أفضل ؟ قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أن الراكب أفضل ، قال العبدرى : وبه قال أكثر الفقهاء ، وقال داود : ماشيا أفضل ، واحتج بحديث عائمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : « ولكنها على قدر نفقتك _ أو نصبك » _ رواه البخارى ومسلم ، وفي رواية صحيحة : « على قدر عنائك ونصبك » وروى البيهقي بإسناده عن ابن عباس قال : « ما آسكي على شيء ما آسكي أني لم أحج ماشيا » وعن عبيدة وابن عمير قال ابن عباس : « ما ندمت على شيء فاتني في شبابي إلا أني لم أحج ماشيا » « ولقد حج الحسن بن على خمسا وعشرين حجة ماشيا ، وإن النجائب لتقاد معه ولقد الحسن بن على ماله ثلاث مرات ، حتى كان يعطى الخف ويمسك النعل » قالسم الله تعالى ماله ثلاث مرات ، حتى كان يعطى الخف ويمسك النعل » وابن عمير يقول ذلك رواية عن الحسن بن على ، قال البيهقى : وقد روى فيه حديث مرفوع من رواية ابن عباس _ وفيه ضعف _ عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حج من مكة ماشيا حتى رجع عن الحسنة بمائة آلف حسنة من حسنات الحرم ، وحسنات الحرم الحسنة بمائة آلف حسنة » وهو ضعيف .

وبإستاده عن مجاهد «أن إبراهيم وإسماعيل حجا ماشيين» ومن حيث المعنى أن الأجر على قدر النصب ، قال المتولى : ولهذا كان الصوم فى السفر أفضل من الفطر لمن أطاق الصوم ، وصام الصيف أفضل ، واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج راكبا » (فإن

قيل:) حج راكبا لبيان الجواز وكان يواظب فى معظم الأوقات على الصفة الكاملة، فأما ما لم يفعله إلا مرة واحدة فلا يفعله إلا على أكمل وجوهه ومنه الحج، فإنه لم يحج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلا حجة واحدة بإجماع المسلمين، وهى حجة الوداع، سميت بذلك لأنه ودع الناس فيها لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم « لتأخلوا عنى مناسككم » ولأنه أعون له على المناسك كما سبق والله أعلم •

(فرع) قال أصحابنا: الحج على المقتب والزاملة أفضل من المحمل لمن أطلق ذلك ، ودليل ذلك حديث ثمامة بن عبد الله بن أنس قال: «حج أنس على رحل ، ولم يكن صحيحا ، وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج على رحل ، وكانت زاملة » رواه البخارى والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعدالي

(والمستطيع بغيره اثنان (أحدهما) من لا يقدر على الحج بنفسه لزمانة أو كبر ، وله مال يدفعه إلى من يحج عنه ، فيجب عليه فرض الحج لأنه يقدر على أداء الحج بغيره ، كما يقدر على أدائه بنفسيه ، فيلزمه فرض الحج (والثاني) من لا يقدر على الحج بنفسه ، وليس له مال ، ولـكن له ولد يطيعه إذا أمره بالحج فينظر فيه ، فإن كان الولد مستطيعا بالزاد والراحلة وجب على الأب الحج ، ويلزمه أن يامر الولد بادائه عنه ، لانه قادر على أداء الحج بولده ، كما يقدر على أدائه بنفسه ، وإن لم يكن للولد مال ، ففيسه وجهان (احدهما) يلزمه لانه قادر على تحصيل الحج بطاعته (والثاني) لا يلزمه ، لأن الصحيح لا يلزمه فرض الحج من غير زاد ولا داحسلة ، فالمضوب أولى أن لا يلزَّمه . وإن كان الذي يطيعه غير الولد ففيه وجهان (احدهما) لا يلزمه الحج بطاعته ، لأن في الولد إنما وجب عليه لأنه بضحة منه ، فنفسه كنفسه ، وماله كماله في النفقة وغيرها ، وهذا المني لا يوجد في غيره فلم يجب الحج بطاعته (والثاني) يلزمه ، وهو ظاهر النص ، لأنه واجد لمن يطيعه فاشبه الولد ، وإن كان له من يجب الحج عليه بطاعته فلم يَاذُنْ لِهُ فَفِيهُ وجِهانَ (احدهما) أنَّ الحاكم ينوب عنه في الإذن كما ينوب عنه إذا امتنع من إخراج الزكاة (والثاني) لا ينوب عنه ، كما إذا كان له مال ولم يَجِهز من يحج عنه لم ينب الحاكم عنه في تجهيز من يحج عنه ، وإن بذل له الطاعة ثم رجع الباذل ففيه وجهان (احدهما) أنه لا يجوز لأنه لـا لم يجز للمبذول له أن يرد ، لم يجز للباذل أن يرجع (والثاني) أنه يجوز وهـو الصحيح ، لأنه متبرع بالبدل فلا يلزمه الوفاء بما بدل (وأما) إذا بدل له

مالا يدفعه إلى من يحج عنه ففيه وجهان (أحدهما) أنه يلزمه قبوله كما يلزمه قبول الطاعة (والثاني) لا يلزمه وهو الصحيح لأنه إيجاب كسب لإيجساب الحج ، فلم يلزمه كالكسب بالتجارة) ،

(الشرح) قوله: لأنه بضعة منه وهو بفتح الباء للغير، وهي قطعة من اللحم، وأما البضع والبضعة في العدد ففيه لغتمان مشهورتان للحمر الباء وفتحها والكسر أفصح، وبه جاء القرآن، وأما المعضوب فهو بالعين المهملة والضاد المعجمة وأصل العضب القطع، كأنه قطع عن كمال الحركة والتصرف، ويقال له أيضا: المعصوب بالصاد المهملة قال الرافعي: كأنه قطع عصبه أو ضرب عصبه و

اما الاحكام فأولها بيان حقيقة المعضوب ، قال أصحابنا : من كان به علة يرجى زوالها فليس هو بمعضوب ، ولا يجوز الاستنابة عنه في حياته بلا خلاف ، كما سنذكره واضحا بعد هذا ، حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى ، وإن كان عاجزا عن الحج بنفسه عجزا لا يرجى زواله ، لكبر أو زمانة أو مرض لا يرجى زواله ، أو كان كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة إلا بمشقة شديدة ، أو كان شابا نضو (۱) الخلق لا يثبت على الراحلة إلا بمشقة شديدة أو نحو ذلك ، فهذا معضوب فينظر فيه ، فإن لم يكن له مال ولا من يطيعه ، لم يجب عليه الحج ، وإن كان له مال ـ ولم يجد من يستأجره ، أو وجده وطلب أكثر من أجرة المشل ـ لم يجب الحج ، ولا يصير مستطيعا والحالة هذه ، فلو دام حاله هكذا حتى مات فلا حج عليه ه

وإن وجد مالا ، ووجد من يستأجره بأجرة المثل لزمه الحج ، فإن استأجره وحج الأحير عنه ، وإلا فقد استقر الحج فى ذمت لوجود الاستطاعة بالمال ، وهكذا إذا كان للمعضوب ولد لا يطيعه فى الحج عنه ، أو يطيعه ولم يحج الولد عن نفسه لا يجب الحج على المعضوب ، وإن كان الولد يطيعه – وقد حج عن نفسه – وجب الحج على المعضوب ، ولزمه الولد يطيعه – وقد حج عن نفسه – وجب الحج على المعضوب ، ولزمه

⁽¹⁾ النضو يكسر المنوِّن الهزيل البدن من الانسان والحيوان (ط) .

أن يأذن للولد فى أن يحج عنه ، قال أصحابنا : وإنما يلزم المعضوب الاستنابة ، ويجب عليه الإحجاج عن نفسه فى صورتين (إحداهما) أن يجد مالا يستأجر به من يحج وشرطه أن يكون بأجرة المثل ، وأن يكون المال فاضلا عن الحاجات المشترطة فيمن يحج بنفسه ، إلا أنه يشترط هناك أن يكون المصروف إلى الزاد والراحلة فاضلا عن نفقة عياله ذها با ورجوعا ، وهنا لا يشترط إلا كونه فاضلا عن نفقتهم وكسوتهم يوم الاستئجار خاصة ، وفيه وجه ضعيف ذكره إمام الحرمين والبغوى وغيرهما ، أنه يشترط أن يكون فاضلا عن ذلك مدة ذهاب الأجير (١) كما لو حج بنفسه ،

والمذهب أنه لا يشترط ذلك كما فى الفطرة والكفارة ، بخلاف من يحج بنفسه ، فإنه إذا لم يفارق ولده أمكنه تحصيل نفقاتهم ، ثم إن وفى ما يجده بأجرة راكب فقد استقر الحج عليه ، وإن لم يف إلا بأجرة ماش ففى وجوب الاستئجار وجهان (أحدهما) لا يجب ، كما لا يجب على عاجز عن الراحلة (وأصحهما) يجب إذ لا مشقة عليه فى مشى الأجير ، بخلاف من يحج بنفسه ، وقد سبق أنه لو طلب الأجير أكثر من أجرة المثل لا يجب الحج ، لأن وجود الأجير بأكثر من أجرة المثل كعدمه كما فى نظائر المسألة ولو رضى الأجير بأقل من أجرة المثل ، ووجد المعضوب ذلك لزمه الحج ولو رضى الأجير بأقل من أجرة المثل ، ووجد المعضوب ذلك لزمه الحج فلم يستأجر ، فهل يستأجر عنه الحاكم لامتناعه أم لا ؟ فيه وجهان مشهوران أصحهما) لا ، لأن الحج على التراخى فيصير كما لو امتنع القادر من تعجيل الحج (والثانى) يستأجر عنه كما يؤدى زكاة الممتنع ، هكذا علله المصنف والجمهور •

وقال المتولى: إذا لزمه الحج فلم يحج حتى صار معضوبا ، فهــل يلزمه الحج على الفور ؟ أم يبقى على التراخى ؟ فيه وجهان إن قلنا : على الفور فامتنع استأجر الحاكم عنه وإلا فلا (الصورة الثانيــة) لوجوب

 ⁽١) هكذا بالاصول ولمله : (مدة ذهاب الاچير وعودته) والله أعلم (ط) .

الحج على المعضوب أن لا يجد المال ، لكن يجد من يحصل له الحج ، وله أحوال .

(أحدها) أن يبذل له أجنبي مالا ليستأجر به ، ففي وجوب قبوله الوجهان اللذان ذكر هما المصنف في آخر الفصل (أصحهما) عنذ المصنف والأصحاب لا يلزمه ، وادعى المتولى الاتفاق عليه (والثاني) يلزمه ويستقر به الحج على هذا في ذمته ، ودليلهما في الكتاب .

(الثاني) أن ببذل واحد من بنيه أو بناته أو أولادهم وإن سفلوا الإطاعة في الحج عنه ، فيلزمه الحج بذلك وعليه الإذن للمطيع ، هذا هو المذهب ونص عليه الشافعي في جميع كتبه ، واتفق عليه الأصحاب في جميع الطرق ، إلا السرخسي فحكي في الأمالي وجها عن حكاية أبي طاهر الزيادي من أصحابنا ، أنه لا يلزم المطاع الحج بذلك وهذا غلط والصواب اللزوم ، وسنوضح دليله في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى .

قال أصحابنا: وإنما يصير الحج واجبا على المطاع بأربعة شروط (أحدها) أن يكون المطيع من يصح منه فرض حجة الإسلام ، بأن يكون مسلما بالغا عاقلا حرا (والثاني) أن يكون المطيع قد حج عن نفسه ، وليس عليه حجة واجبة عن إسلام أو قضاء أو نذر (والثالث) أن يكون موثوقا بوفائه بطاعته (والرابع) ألا يكون معضوبا ، هكذا ذكر هذه الشروط الأصحاب فى الطريقين ، واتفقوا عليها إلا الدارمي فقال : إذا كان على المطيع حج ففي وجوب الحج على المطاع وجهان (الصحيح) لا يلزمه كما المأصحاب (والشاني) يلزمه ويلزم المطيع الحج عن نفسه ، ثم عن المطاع ، وهذا شاذ ضعيف ،

قال أصحابنا: ولو شك فى طاعة الولد لم يلزمه الحج بلا خلاف ، للشك فى حصول الاستطاعة ، ولو توسم فيه أمر الطاعة وظنها ، فهل يلزمه أن يأمره بالحج ؟ فيه وجهان حكاهما المتولى والبغوى والشاشى (الصحيح) المنصوص يلزمه لحصول الاستطاعة ، وبهذا قطع القاضى أبو الطيب وآخرون (والثانى) لا يلزمه ما لم يصرح بالطاعة ، لأن الظن قد يخطىء

فلا يتحقق القدرة بذلك ، قال المتولى: وهذا اختيار القاضى حسين ، ولو بذل المطيع الطاعة وجب على الوالد المطاع أن يأذن له فى ذلك فإن لم يأذن ألزمه الحاكم بذلك فإن أصر على الامتناع فهل ينوب الحاكم عنه ؟ فيسه وجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) لا ، لأن الحج على التراخى : قال الدارمى : قال ابن القطان : هذا قول ابن أبى هريرة (والثانى) قول أبى إسحق المروزى •

وإذا اجتمعت شروط وجوب الحج بالطاعة فمات المطيع قبل أن يأذن له أو رجع عن الطاعة _ وصححنا رجوعه ، فإن مضى بعد وجود الشرط زمن إمكان الحج _ استقر وجوب الحج في ذمة الميت وإلا فلا ، ولو كان له من يطيعه ولم يعلم بطاعته فهو كما لو كان له مال موروث ولم يعلم به ، وهكذا أطلقه الشيخ أبو حامد وآخرون ، ولم يذكروا حكمه ، قال ابن الصباغ والمتولى وصاحب العدة : هو كمن فقد الماء في رحله وصلى بالتيمم ، والمذهب وجوب إعادة الصلاة ، ومعنى هذا أنه يجيء هنا خلاف كذلك الخلاف فيكون الصحيح أنه يجب الحج ولا يعذر بالجهل ، لأنه مقصر (والثاني) يعذر ولا يجب عليه الحج ، وقال الشاشي في المعتمد هو شبيه بالمال الضال في الزكاة والمذهب وجوبها فيه ٠

قال الرافعى: ولك أن تقول: لا يجب الحج بمال مجهول لأنه متعلق بالاستطاعة ، ولا استطاعة مع عدم العلم بالمال والطاعة ، قال المتولى ولو ورث المعضوب مالا ولم يعلمه حتى مات ، ففى وجوب قضاء الحج من تركته هذا الخلاف ، قال: وكذا لو كان له من يطيعه ولم يعلم به حتى مات .

ولو بذل الولد الطاعة ثم أراد الرجوع – فإن كان بعد إحرامه – لم يجز بلا خلاف ، وإن كان قبله فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) له ذلك ، لأنه تبرع بشيء لم يتصل به الشروع ، فإن كان رجوعه قبل حج أهل بلده تبيئًا أنه لا حج على المطاع ، هكذا أطلق المصنف والأصحاب الوجهين وقال الدارمي : الوجهان إذا بذل الطاعة

وقبلها الوالد ، فأما إذا بذلها ولم يقبل الوالد ولا الحاكم ـــ إذا قلنا : يقوم مقامه عند الامتناع ــ فللباذل الرجوع •

(الحال الثالث) أن يبذل الأجير الطاعة فيجب قبولها على أصح الوجهين وهو ظاهر نص الشافعي ، كما ذكره المصنف وجها واحدا ، وهذا الذي قاله ظاهر ، وكلام الأصحاب محمول على الرجوع (والثاني) لا يجب والأخ كالأجنبي مطيعا لأن استخدامه يثقل على الإنسان كاستخدام الأجنبي بخلاف الولد (وأما) ابن الأخ والعم وابن العم فكالأخ (وأما) الجد والأب فالمذهب أنهما كالأخ ، وبهذا قطع الجمهور ، وهو المنصوص في الأم والإملاء ، وقيل : هما كالولد لاستوائهما في النفقة والعتق بالملك ، ومنع الشهادة ونحوها حكاه المتولى وغيره ، والمذهب الأول بعد القبول ، والله أعلم .

قال الدارمى: ولو رجع فاختلفا فقال الأب: رجعت بعد قبول ، وقال الابن: بل قبله ، فأيهما يصدق ؟ يحتمل وجهين (واعلم) أن ما صححناه من الوجهين في أصل المسألة وهو جواز الرجوع قبل الإحرام هو الصحيح عند المصنف وجماهير الأصحاب في الطريقين وشذ الماوردي فصحح منع الرجوع وفرق بينه وبين بذل الماء للمتيمم ثم رجع قبل قبضه بأن للماء بدلا وهو التيمم والله أعلم •

(الحال الرابع) أن يبذل له الولد المال، فهل يجب قبوله والحج ؟ فيه وجهان مشهوران، وذكر المصنف دليلهما (أصحهما) لا يجب، لأنه مما يتمن به بخلاف خدمته بنفسه، والوجهان مرتبان على بذل الأجنبي المال، فإن أوجبنا القبول من الأجنبي فالولد أولى وإلا فوجهان (الأصح) لا يجب، ولو بذل المال للمعضوب أبوه، فهل هو كبذل الأجنبي ؟ أم كبذل الولد؟ فيه احتمالان ذكرهما إمام الحرمين (أصحهما) كالولد لعدم المنة بينهما غالبا، وهذا الذي ذكرناه في بذل الطاعة كله مفروض فيما إذا كان الباذل يحج راكبا، فلو بذل الابن ليحج ماشيا ففي لزوم القبول وجهان (أصحهما) لا يلزم، قال الشيخ أبو محمد الجويني وغيره: هما مرتبان

على الوجهين فى وجوب استئجار الماشى وهنا الأولى منع الوجوب ، لأنه يشق عليه مشى ولده ، وفى معناه الوالد إذا أطاع ـ وأوجبنا قبوله ـ ولا يجىء الترتيب إذا كان المطيع أجنبيا • فالحاصل أن الأصح أنه لا يجب القبول إذا كان المطيع ماشيا أبا أو ولدا ويجب إذا كان أجنبيا •

وإذا أوجبنا القبول - والمطيع ماش - فذلك إذا كان له زاد ، فإن لم يكن وعول على الكسب في طريقه ، ففي وجوب القبول وجهان ، حكاهما إمام الحرمين وغيره ، لأن الكسب قد ينقطع ، فإن لم يكن مكسبا وعول على السؤال ، قال الإمام : فالخلاف قائم على الترتيب ، وأولى بأن لا يجب ، قال : فإن احتاج إلى ركوب مفازة ليس بها كسب ولا سؤال ينفع ، لم يجب القبول بلا خلاف ، لأنه يحرم التغرير بالنفس على الابن المطيع ، فإذا حرم ذلك عليه استحال وجوب استنابته والحالة هذه ، وذكر المصنف والجمهور في اشتراط الزاد والراحلة للمطيع وجهين من غير ترتيب ، وعلل المتولى الوجوب بأن المطاع صار قادرا فلزمه الحج كمن كان معه مال ، ولا يكفيه لحج فرض ، ووجد من يحج بذلك المال ، يلزمه الاستئحار لتمكنه ،

- (فسرع) قال أصحابنا : إذا أفسد المطيع الباذل حجه انقلب إليه ، كما سيأتي في الأجير إن شاء الله تعالى .
- (فسرع) قال الدارمى : إذا بذل الولد الطاعة لأبويه فقبلا لزمه ، ويبدأ بأيهما شاء ، قال : وإذا قبل الوالد البذل لم يجز له الرجوع •
- (فسرع) قال أصحابنا: وإذا كان على المعضوب حجة نذر أو قضاء فهي كحجة الإسلام فيما سبق •

(فسرع) قال أصحابنا: لا يجزىء الحج عن المعضوب بغير إذنه بخلاف قضاء الدين عن غيره ، لأن الحج يفتقر إلى النية وهو أهل اللاذن بخلاف الميت ، وفيه وجه ضعيف أنه يجوز بغير إذنه ، حكاه المتولى عن القاضى أبى حامد المروالر ودى ، وحكاه أيضا الرافعى ، وهو شاذ

ضعيف ، واتفق أصحابنا على جواز الحج عن الميت ، ويجب عند استقراره عليه سواء أوصى به أم لا ويستوى فيه الوارث والأجنبي كالدين ، قال المتولى : ويخالف ما لو كان على الميت عتق رقبة فأعتقها أجنبي ، فإنه لا يصح على أحد الطريقين ، لأن العتق يقتضى الولاء ، والولاء يقتضى الملك ، وإثبات الملك بعد موته مستحيل .

(وأما) صحة الحج فلا تقتضى ثبوت ملك له قال أصحابنا : تجوز الاستنابة عن الميت إذا كان عليه حجة ، وله تركة ، وسيأتى تفصيله فى كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى (وأما) المعضوب فتلزمه الاستنابة سواء طرأ العضب بعد الوجوب ، أو بلغ معضوبا واجدا للمال ، ولوجوب الاستنابة صورتان سبق بيانهما ، والله أعلم .

(فحرع) قال المتولى: المعضوب إذا كان من مكة ، أو بينه وبينها دون مسافة القصر ، لا يجوز أن يستنيب فى الحج لأنه لا تكثر المشقة عليه فى أداء الحج ، ولهذا لو كان قادرا لا يشترط فى وجوب الحج عليه الراحلة .

(فسرع) قال أصحابنا: إذا طلب الوالد المعضوب العاجز عن الاستئجار من الولد أن يحج عنه ، استحب للولد إجابته ولا تلزمه إجابته ولا الحج بلا خلاف ، قال المتولى وغيره: والفرق بينه وبين الإعفاف وهو التزويج فإنه يلزم الولد عند حاجة الأب على المذهب ، وأنه ليس على الوالد في امتناع الولد من الحج ضرر ، لأنه حق الشرع ، فإن عجز عنه لم يأثم ، ولا يجب عليه ، بخلاف الإعفاف فإنه حق الأب واضطراره عليه فهو شبيه بالنفقة ، والله أعلم .

(فسرع) قال المتولى: لو استأجر المطيع إنسانا ليحج عن المطاع المعضوب فإن كان المطيع ولدا فالمذهب أنه يلزم المطاع الحج ، وإن كان أحبيا ، وقلنا : يجب الحج بطاعة الأجنبي فوجهان (أحدهما) يلزمه ولانه وجد من يطيعه ، فصار كما لو بذل الطاعة بنفسه (والثاني) لا ، لأن هذا في الحقيقة بذل مال ، ولا يجب الحج ببذل الأجنبي المال ، وهذا

إذا قلنا بالمذهب: إن بذل الأجنبى المال لا يجب قبوله ، وقد جزم الشيخ أبو حامد والمحاملي وصاحب الشامل وغيرهم باللزوم فيما إذا كان المطبع ولدا .

(فرع) إذا كان للمعضوب مال ، ولم يستأجر من يحج عنه لامتناعه ، فيه طريقان (أحدهما) أن فيه وجهين كالوجهين السابقين فيما إذا امتنع المطاع من الإذن للمطيع الباذل للطاعة ، وبهذا الطريق قطع الفوراني والبعوى وغيرهما من الخراسانيين (والثاني) لا يستأجر عنه وجها واحدا قال صاحب البيان : وبه قطع العراقيون من أصحابنا ، والفرق بينه وبين الإذن للمطيع أن للمعضوب غرضا في تأخير الاستئجار بأن ينتفع

(فسرع) قال أصحابنا : يشترط أن ينوى السادل للحج عن المعضوب .

(فحرع) إذا بذل الولد الطاعة ، وقبلها الأب ، ثم مات الباذل قبل الحج ، قال الدارمى : إن كان قدر على الحج فلم يحج قضى من ماله ، وإن كان لم يقدر فلا شيء عليه ، قال : وعلى قول من قال : للباذل الرجوع يقوم ورثته مقامه فى اختيار الرجوع ، وهذا الذى قاله من وجوب قضائه من تركة الباذل فيه نظر ، وهو محتمل .

(فسرع) قال الدارمي وغيره: يلزم الباذل أن يحج من الميقات فإن جاوزه لزمه دم، وكذا كل عمل يتعلق به فدية .

(فحرع) قال أصحابنا: وشروط الباذل الذي يصح بذله ويجب به الحج أربعة (أحدها) أن يكون ممن يصح منه أداء حجة الإسلام بنفسه ، بأن يكون بالغا عاقلا حرا مسلما (والثاني) كونه لا حج عليه (والثالث) أن يكون موثوقا ببذله له (والرابع) أن لا يكون معضوبا ، وقد سبق بيان هذه الشروط وقد أخذ المصنف بإيضاحها ، فأردت التنبيه عليها مفردة لتحفظ ، قال السرخسي : وذكر القفال مع هذه الشروط شرطا آخر ، وهو

بقاء المطيع على الطاعة مدة إمكان الحج ، فلو رجع قبل الإمكان فلاوجوب ، كما إذا استجمع أسباب الاستطاعة في حق نفسه ففات بعضها قبل إمكان الحج ، فإنه يسقط الوجوب ، ولا نقول : إنه لم يجب ، والله أعلم .

(فرع) في مداهب العلماء في وجوب الحج على المعضوب ، إذا وجد مالا وأجيرا بأجرة المثل ، قد ذكرنا أن مذهبا وجوبه ، وبه قال جمهور العلماء منهم على بن أبي طالب والحسن البصري والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحق وابن المنذر وداود ، وقال مالك : لا يجب عليه ذلك ، ولا يجب إلا أن يقدر على الحج بنفسه ، واحتج بقوله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وبقوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) وهذا لا يستطيع ، وبأنها عبادة لا تصح فيها النيابة مع القدرة ، فكذا مع العجز كالصلاة ،

واحتج أصحابنا بحديث ابن عباس « أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله إن فريضة الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا ، لا يثبت على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم • وذلك في حجة الوداع » رواه البخاري ومسلم ، وعن أبي رزين العقيلي أنه أتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن قال : حج عن أبيك واعتمر » رواه أبو داود والترمذي والنسائي ، وقال الترمذي : حدث حسن صحيح •

وعن على رضى الله تعالى عنه «أن جارية شابة من ختعم استفتت النبى صلى الله عليه وسلم فقالت: إن أبى شيخ كبير قد أقر ، وقد أدركته فريضة الله تعالى فى الحج ، فهل يجزى عنه أن أؤدى عنه ؟ قال : نعم فأدى عن أبيك » رواه أحمد والترمذى ، وقال : حديث حسن صحيح ، وعن عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما قال : « جاء رجل من ختعم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبى أدركه الإسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرحل ، والحج مكتوب عليه ، أفاحج عنه ؟ قال أنت أكبر ولده ؟ قال : نعم ، قال : أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته عنه

آكان ذلك يجزىء عنه ؟ قال : نعم ، قال : فاحجج عنه » رواه أحمد والنسائمي .

والجواب عن قوله تعالى: (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) أنه وجد من المعضوب السعى وهو بذل المال والاستئجار، عن قوله تعالى: (من استطاع) أن هذا مستطيع بماله، وعن القياس على الصلاة أنها لا يدخلها المال والله أعلم •

(فسرع) فى مذاهبهم فى المعضوب ، إذا لم يجد مالا يحج به غيره ، فوجد من يطبعه ، قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب الحج عليه ، وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد : لا يجب عليه ودليلنا ودليلهم يعرف مما ذكره المصنف مع ما ذكرته فى الفرع قبله ،

(فرع) فى مذاهبهم فيما إذا أحج المعضوب عنه ثم شفى ، وقدر على الحج بنفسه ، قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا أنه لا يجزئه ، وعليه أن يحج بنفسه ونقله القاضى عياض عن جمهور العلماء ، وقال أحمد وإسحق : يجزئه ،

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(والستحب لن وجب عليه الحج بنفسه او بغيره ان يقدمه لقوله تمالى (فاستبقوا الخيرات) ولانه إذا اخره عرضه للفوات بحوادث الزمان ، ويجوز ان يؤخره من سنة إلى سنة ، لان فريضة الحج نزلت سنة ست ، واخر النبى صلى الله عليه وسلم الحج إلى سنة عشر من غير عدر ، فلو لم يجز التأخير لما اخره) .

(الشرح) قوله: من غير عذر قد ينكر ، فيقال: إن النبى صلى الله عليه وسلم لم يفتح مكة ولم يتمكن من الحج إلا فى سنة ثمان ، وظاهر كلام المصنف أنه لم يحج من حين نزلت فريضة الحج ، وهذا اعتراض فاسد لأن مراد المصنف أن النبى صلى الله عليه وسلم تمكن سنة ثمان كسنة تسع وتمكن كثيرون من أصحابه ، ولم يحج ويحجوا إلا سنة عشر ، ولم يقل المصنف إنه تمكن من سنة ست .

اما احكام الفصل ففيه مسألتان (إحداهما) المستحب لمن وجب عليه الحج بنفسه أو بغيره تعجيله ، لمسا ذكره المصنف ، ولحديث مهران بن صفوان عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أراد الحج فليعجل » رواه أبو داود بإسناده عن مهران ، ومهران هذا مجهول ، قال ابن أبى حاتم : سئل أبو زرعة عنه فقال : لا أعرفه إلا من هذا الحديث .

(الثانية) إذا وجدت شروط وجوب الحج وجب (۱) التراخى ، على ما نص عليه الشافعى ، واتفق عليه الأصحاب إلا المزنى ، فقال : هو على الفور فعلى المذهب يجوز تأخيره بعد سنة الإمكان ما لم يخش العضب ، فإن خشيه فوجهان مشهوران فى كتب الخراسانيين ، حكاهما إمام الحرمين والبغوى والمتولى وصاحب العدة وآخرون ، وقال الرافعى (أصحهما) لا يجوز ، لأن الواجب الموسع لا يجوز تأخيره إلا بشرط أن يغلب على الظن السلامة إلى وقت فعله ، وهذا مفقود فى مسألتنا (والثانى) يجوز ، لأن أصل الحج على التراخى ، فلا يتغير بأمر محتمل ، قال المتولى : ويجرى هذان الوجهان فيمن خاف أن يهلك ماله ، هل له تأخير الحج أم لا ؟ والله أعلم ،

(فسرع) في مذاهب العلماء في كون الحج على الفور أو التراخى وقد ذكرنا أن مذهبنا أنه على التراخى، وبه قال الأوزاعى والثورى ومحمد ابن الحسن ، ونقله الماوردى عن ابن عباس وأنس وجابر وعطاء وطاوس رضى الله تعالى عنهم و وقال مالك وأبو يوسف : هو على الفور ، وهو قول المزنى كما سبق ، وهو قول جمهور أصحاب أبى حنيفة ، ولا نص لأبى حنيفة في ذلك ،

واحتج لهم بقوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) وهذا أمر ، والأمر يقتضى الفور ، وبحديث ابن عباس السابق في هذا الفصل : « من

 ⁽۱) أظنه (وجب على التراخي) والا فان التراخي ليس واجبا ، ولو كان التراخي واجبا
 لحرم القور (ط) .

أراد الحج فليعجل » وبالحديث الآخر السابق: « من لم يمنعه من الحج حاجة أو مرض حابس، أو سلطان جائر ، فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا» ولأنها عبادة تجب الكفارة بإفسادها ، فوجبت على الفور كالصوم ، ولأنها عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة كالجهاد ، قالوا: ولأنه إذا لزمه الحج وأخره إما أن تقولوا يموت عاصيا ، وإما غير عاص (فإن قلتم :) ليس بعاص خرج الحج عن كونه واجبا وإن (قلتم :) عاص فإما أن تقولوا عصى بالموت أو بالتأخير ، ولا يجوز أن يعصى بالموت إذ لا صنع له فيه ، فثبت أنه بالتأخير فدل على وجوبه على الفور .

واحتج الشافعى والأصحاب بأن فريضة الحج نزلت بعد الهجرة ، وفتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فى رمضان سنة ثمان ، وانصرف عنها فى شوال من سنته واستخلف عتاب بن أسيد ، فأقام الناس الحج سنة ثمان بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مقيما بالمدينة هو وأزواجه وعامة أصحابه ، ثم غزا عزوة تبوك فى سنة تسع ، وانصرف عنها قبل الحج ، فبعث أبا بكر رضى الله تعالى عنه فأقام الناس الحج سنة تسع ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو وأزواجه وعامة أصحابه قادرين (۱) على الحج غير مشتغلين بقتال ولا غيره ، ثم حج النبى صلى الله عليه وسلم بأزواجه وأصحابه كلهم سنة عشر ، فدل على جواز تأخيره ، هذا دليل الشافعي وجمهور الأصحاب ،

قال البيهقى: وهذا الذى ذكره الشافعى مأخوذ من الأخبار قال (فأما) نزول فرض الحج بعد الهجرة فكما قال واستدل أصحابنا له بحديث كعب بن عجرة قال: «وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية ، ورأسى يتهافت قملا ، فقال: يؤذيك هروامتك ؟ قلت: نعم يا رسول الله وقال أبو داود: فقال: قد آذاك هروام رأسك ؟ قال: نعم ، قال: فاحلق رأسك قال: ففي تزلت هذه الآية: فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية إلى آخره » رواه البخارى ومسلم ، قال

منصوب على الحال (ط) .

أصحابنا: فثبت بهذا الحديث أن قوله تعالى: (وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ، ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله ، فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه) إلى آخرها نزلت سنة ست من الهجرة ، وهذه الآية دالة على وجوب الحج ، ونزل بعدها قوله تعالى: (وأقيموا الصلاة وآثوا الزكاة) •

وقد أجمع المسلمون على أن الحديبية كانت سنة ست من الهجرة في القعدة وثبت بالأحاديث الصحيحة واتفاق العلماء أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا حنينا بعد فتح مكة ، وقسم غنائمها واعتمر من سنته في ذي القعدة ، وكان إحرامه بالعمرة من الجعرانة ، ولم يكن بقى بينه وبين الحج إلا أيام يسيرة ، فلو كان على الفور لم يرجع من مكة حتى يحج مع أنه هو وأصحابه كانوا حيند موسرين ، فقد غنموا الغنائم الكثيرة ولا عذر لهم ولا قتال ولا شغل آخر ، وإنما أخره صلى الله عليه وسلم عن سنة ثمان بيانا لجواز التأخير ، وليتكامل الإسلام والمسلمون فيحج بهم حجة الوداع ، ويحضرها الخلق فيبلغوا عنه المناسك ، ولهذا قال في حجة الوداع ، ويحضرها الخلق فيبلغوا عنه المناسك ، ولهذا قال في حجة الوداع تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) .

قال أبو زرعة الرازى فيما رويناه عنه حضر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع مائة ألف وأربعة عشر ألفا كلهم رآه وسمع منه ، فهذا قول الإمام أبى زرعة الذى لم يحفظ أحد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كحفظه ، ولا ما يقاربه (فان قيل) إنما أخره إلى سنة عشر لتعذر الاستطاعة لعدم الزاد والراحلة ، أو الخوف على المدينة والاشتغال بالجهاد (فجوابه) ما سبق قريبا •

واحتج أصحابنا أيضا بحديث أنس رضى الله عنه قال : « نهينا أن نسئال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع ، فجاءه رجل من أهل (البادية) فقال : يا محمد أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك ،

قال: صدق ، قال: فمن خلق السماء ؟ قال الله ، قال: فمن خلق الأرض ؟ قال: الله ، قال: فله ، قال: فله ، قال: الله ، قال: فله ، قال: فمن نصب هذه الجبال ؟ وجعل فيها ما جعل ؟ قال: الله ؟ قال: فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال الله أرسلك؟ قال: نعم ، قال: وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا ، قال: صدق ، قال: فبالذي أرسلك قال الله أمرك بهذا ؟ قال: نعم ، قال: وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا ، قال صدق ، قال: فبالذي أرسلك آلله أمرك بهذا ؟ قال: فبالذي أرسلك رمضان في سنتنا ، قال: صدق ، قال: فبالذي أرسلك آلله أمرك بهذا ؟ قال نعم ؟ قال: وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا قال: صدق » رواه مسلم في صحيحه في أول كتاب الإيمان بهذه الحروف ، وروى البخارى أصله ،

وفى رواية البخارى أن هذا الرجل ضمام بن ثعلبة ، وقدوم ضمام ابن ثعلبة على النبى صلى الله عليه وسلم كان سنة خمس من الهجرة ، قاله محمد بن حبيب وآخرون ، وقال غيره سنة سبع ، وقال أبو عبيد : سنة تسع ، وقد صرح فى هذا الحديث بوجوب الحج .

واحتج أصحابنا أيضا بالأحاديث الصحيحة المستفيضة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر فى حجة الوداع من لم يكن معه هدى الإحرام بالحج ، ويجعله عمرة ، وهذا صريح فى جواز تأخير الحج مع التمكن ، واحتج أصحابنا أيضا بأنه إذا أخره من سنة إلى سنة أو أكثر ، وفعله ، يسمى مؤديا للحج لا قاضيا بإجماع المسلمين ، هكذا نقل الإجماع فيله القاضى أبو الطيب وغيره ، ونقل الاتفاق عليه أيضا القاضى حسين وآخرون ولو حرم التأخير لكان قضاء لا أداء (فإن قالوا) هذا ينتقض بالوضوء ، فانه إذا أخره حتى خرج وقت الصلاة ثم فعله كان أداء ، مع أنه يأثم بذلك (قلنا :) قد منع القاضى أبو الطيب كونه أداء فى هذه الحالة ، وقال : بل هو قضاء لبقاء الصلاة ، لأنه مقصود لها لا لنفسه وجواب آخر وهو أن الوضوء ليس له وقت محدود ، فلا يوصف بالقضاء بخلاف الحج ، وقد تقرر فى الاصطلاح أن القضاء فعل العبادة خارج وقتها المحدود ،

واحتج أصحابنا أيضا بأنه إذا تمكن من الحج وأخره ثم فعله لا ترد شهادته فيما بين تأخيره وفعله بالاتفاق، ولو حرم لردت لارتكابه المسيء، قال إمام الحرمين في الأساليب: أسلوب الكلام في المسألة أن تقول: العادة الواجبة ثلاثة (١) أقسام (أحدها) ما يجب لدفع حاجة المساكين العاجزة وهو الزكاة، فيجب على الفور، لأنه المعنى من مقصود الشرع بها •

(والثاني) ما تعلق بغير مصلحة المكلف ، وتعلق بأوقات شريفة كالصلاة وصوم رمضان ، فيتعين فعلها فى الأوقات المشروعة لهما ، لأن المقصود فعلها فى تلك الأوقات .

(والثالث) عبادة تستغرق العمر وتبسط عليه حقيقة وحكما وهو الإيمان فيجب التدارك إليه ليثبت وجوب استغراق العمر به •

(والرابع) عسادة لا تتعلق بوقت ولا حاجة ولم تشرع مستغرقة للعمر، وكانت مرة واحدة في العمر، وهي الحج، فحمل أمر الشرع بها للامتثال المطلق، والمطلوب تحصيل الحج في الجمسلة، ولهذا إذا فاتت الصلاة كان قضاؤها على التراخي لعدم الوقت المختص، وكذا القيساس في صوم رمضان إذا فات لا يختص قضاؤه بزمان، ولكن تثبت آثار اقتضت غايته بمدة السنة، هذا كله إذا قلنا إنه يقتضي الفور، ولنا طريق آخر، وهو أن المختار أن الأمر محردا عن القرائن ما لا يقتضي الفور، وإنما المقصود منه الامتثال المجرد، ومن زعم أنه يقتضي الفور نقلنا الكلام معه ولا يتأتي الإقدام عليها بعينها بل يقتضي التشاغل بأسبابها والنظر في الرفاق والطرق، وهذا مع بعد المسافة يقتضي مهلة فسيحة لا يمكن ضبطها بوقت، والطرق، وهذا مع بعد المسافة يقتضي مهلة فسيحة لا يمكن ضبطها بوقت، وهذا هو الحكمة في إضافة الحج إلى العمر، ويمكن أن يجعل هذا قرينة في اقتضاء الأمر بالحج إما أن يكون معله ما يقتضي التراخي كما ذكرناه، هذا كلام إمام الحرمين رحمه الله و

⁽١) مكذا قال ق النسخ كلها (ثلاثة) وعند التقصيل قال (والرابع) فحرد (ط) .

(وأما) الجواب عن احتجاج الحنفية بالآية الكريمة وأن الأمر يقتضى الفور ، فمن وجهين (أحدهما) أكثر أصحابنا قالوا: إن الأمر المطلق المجرد عن القرائن لا يقتضى الفور ، بل هو على التراخى ، وقد سبق تقريره فى كلام إمام الحرمين ، وهذا الذى ذكرته من أن أكثر أصحابنا عليه هو المعروف فى كتبهم فى الأصول ، ونقله القاضى أبو الطيب فى تعليقه فى هذه المسألة عن أكثر أصحابنا (والثانى) أنه يقتضى الفور ، وهنا قرينة ودليل يصرفه إلى التراخى ، وهو ما قدمناه من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر أصحابه مع ما ذكره إمام الحرمين من القرينة المذكورة فى

(وأما) الحديث: « من أراد الحج فليعجل » (فجوابه) من أوجه (أحدها) أنه ضعيف (والثانى) أنه حجة لنا ، لأنه فوض فعله إلى إرادته واختياره ولو كان على الفور لم يفوض تعجيله إلى اختياره (والثالث) أنه أمر ندب جمعا بين الأدلة (وأما) الجواب عن حديث « فليمت إن شاء يهوديا » فمن أوجه (أحدها) أنه ضعيف كما سبق (والثانى) أن الذم لمن أخره إلى الموت ، ونحن نوافق على تحريم تأخيره إلى الموت ، والذى نقول بجوازه هو التأخير بحيث يفعل قبل الموت (الثالث) أنه محمول على من تركه معتقدا عدم وجوبه مع الاستطاعة ، فهذا كافر ، ويؤيد هذا التأويل أنه قال : « فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا » وظاهره أنه يموت كافرا ، ولا يكون ذلك إلا إذا اعتقد عدم وجوبه مع الاستطاعة وإلا فقد أجمعت الأمة على أن من تمكن من الحج فلم يحج ومات لا يحكم بكفره ، بل هو عاص ، فوجب تأويل الحديث لو صح والله أعلم ٠

(والجواب) عن قياسهم على الصوم أن وقته مضيق فكان فعله مضيقا بخلاف الحج ٠

(والجواب) عن قياسهم على الجهاد من وجهين (أحدهما) جواب القاضى أبى الطيب وغيره : لا نسلم وجوبه على الفور بل هو موكول إلى

رأى الإمام بحسب المصلحة فى الفور والتراخى (والشانى) أن فى تأخير الجهاد ضررا على المسلمين بخلاف الحج .

(والجواب) عن قولهم : إذا أخره ومات هل يموت عاصيا أن الصحيح عندنا موته عاصيا ، قال أصحابنا : وإنما عصى لتفريطه بالتأخير إلى الموت ، وإنما جاز له التأخير بشرط سلامة العاقبة كما إذا ضرب ولده أو زوجته أو المعلم الصبى ، أو عزر السلطان إنسانا فمات ، فإنه يجب الضمان ، لأنه مشروط بسلامة العاقبة ، والله أعلم •

قال الصنف رحمه الله تعسالي

(ومن وجب عليه الحج فلم يحج حتى مات نظرت فإن مات قبل أن يتمكن من الأداء - سقط فرضه ، ولم يجب القضاء ، وقال أبو يحيى البلخى : يجب القضاء ، وأخرج إليه أبو إسحق نص الشافعي رحمه الله فرجع عنه ، والدليل على أنه يسقط أنه هلك ما تعلق به الفرض قبل التمكن من الأداء فسقط الفرض ، كما لو هلك النصاب قبل أن يتمكن من إخراج الزكاة ، وإن مات بعد التمكن من الأداء لم يسقط الفرض ويجب قضاؤه من تركته ، لما أن أمى مات ولم تحج قال : حجى عن أمك)) ولانه حق تدخله النيابة لأمه في حال الحياة ، فلم يسقط بالموت ، كدين الآدمى ، ويجب قضاؤه عنه من الميقات ، لأن الحج يجب من الميقات ، ويجب من راس المال لانه دين واجب فكان من راس المال كدين الآدمى وإن اجتمع الحيج ودين الآدمى والتركة لا تسبع لهما ففيه الأقوال الثلاثة التي ذكرناها في آخر الزكاة) .

(الشرح) حديث بإيدة رواه مسلم ، وفي الفصل مسائل:

(إحداها) إذا وجب عليه الحج فلم يحج حتى مات _ فإن مات قبل تمكنه من الأداء ، بأن مات قبل حج الناس من سنة الوجوب _ تبيئًا عدم الوجوب لتبين علامة عدم الإمكان ، هكذا نص عليه الشافعى ، وقطع به الأصحاب ، وكان أبو يحيى البلخى من أصحابنا يقول : يجب قضاؤه من تركته ، ثم رجع عن ذلك حين أخرج إليه أبو إسحق المروزى نص الشافعى كما ذكره المصنف ودليله فى الكتاب ، وإن مات بعد التمكن من أداء الحج بأن مات بعد حج الناس استقر الوجوب عليه ، ووجب الإحجاج عنه من تركته ،

قال البغوى وغيره: ورجوع الناس ليس معتبرا إنما المعتبر إمكان فراغ أفعال الحج حتى ولو مات بعد انتصاف ليلة النحر ومضى إمكان السير إلى منى والرمى بها وإلى مكة والطواف بها استقر الفرض عليه ، وإن مات أو جن قبل ذلك لم يستقر عليه ، وإن هلك ماله بعد رجوع الناس أو بعد مضى إمكان الرجوع استقر عليه الحج ، وإن هلك ماله بعد حجهم وقبل الرجوع أو إمكانه فوجهان (أصحهما) أنه لا يستقر لأنه يشترط بقاؤه فى الذهاب والرجوع ، وقد تبينا أن ماله لا يبقى إلى الرجوع ، هذا حيث نشترط أن يملك نفقة الرجوع فإن لم نشترطها استقر بلا خلاف ولو أحصروا وأمكنه الخروج معهم فتحللوا ، لم يستقر عليه الحج ، لأنا تبينا عجزه وعدم إمكان الحج هذه السنة ، فلو سلكوا طريقا آخر وحجوا استقر عليه الحج ، وكذا لو حجوا فى السنة التى بعدها إذا عاش وبقى ماله ،

(الثانية) قال أصحابنا: حيث وجب عليه الحج وأمكنه الأداء فمات بعد استقراره يجب قضاؤه من تركت كما سبق ، ويكون قضاؤه من الميقات ، ويكون من رأس المال لما ذكره المصنف ، هذا إذا لم يوص به ، فإن أوصى بأن يحج عنه من الثلث أو أطلق الوصية به من غير تقييد بالثلث ولا برأس المال ، فهل يحج عنه من الثلث ؟ أم من رأس المال ؟ فيه خلاف مشهور في كتاب الوصية ، فإن كان هناك دين آدمي وضاقت التركة عنهما فقيه الأقوال الثلاثة السابقة في كتاب الزكاة (أصحها) يقدم الحج (والثاني) دين الآدمي (والثالث) يقسم بينهما ،

وقد ذكر إمام الحرمين والبغوى والمتولى وآخرون من الأصحاب قولا غريبا للشافعى ، أنه لا يحج عن الميت الحجة الواجبة إلا إذا أوصى بها ، فإذا أوصى حج عنه من الثلث ، وهذا قول غريب ضعيف جدا ، وسنوضح المسألة في كتاب الوصية (۱) إن شاء الله تعالى ، وهذا كله إذا كان للميت تركة فلو استقر عليه الحج ومات ولم يحبج ولا تركة له بقى

⁽۱) شاء الله ألا يعتد الأجل بالامام المتورى ليبر بوعده وقد شساء الله أن تتولى شرح الوصية نرجو أن تكون قد قاربنا وسددنا وله الحمد والمنة سبحانه (ط) .

الحج فى ذمت ولا يلزم الوارث الحج عنه لكن يستح له ، فإن حج عنه الوارث بنفسه أو استأجر من يحج عنه سقط الفرض عن الميت ، سواء كان أوصى به أم لا لأنه خرج عن أن يكون من أهل الإذن فلم يشترط إذنه بخلاف المعضوب فإنه يشترط إذنه كما سبق لإمكان أدائه ، ولو حج عن الميت أجنبي والحالة هذه جاز ، وإن لم يأذن له الوارث ، كما يقضى دينه بغير إذن الوارث ويبرأ الميت به •

(الثالثة) إذا وجب عليه الحج وتمكن من أدائه واستقر وجوبه فمات بعد ذلك ولم يحج ، فقد سبق أنه يجب قضاؤه ، وهل نقول مات عاصيا ؟ فيه أوجه مشهورة في كتب الخراسانيين (أصحها) وبه قطع جماهير العراقيين ، ونقل القاضى أبو الطيب وآخرون الاتفاق عليبه أنه يموت عاصيا ، واتفق الذين ذكروا في المسألة خلافا على أن هذا هو الأصح ، قالوا: وإنما جاز له التأخير بشرط سلامة العاقبة (والثاني) لا يعمى لأنا حكمنا بجواز التأخير (والثالث) يعمى الشيخ دون الشاب ، لأن الشيخ يعد مقصرا لقصر حياته في العادة ، قال أصحابنا : والخلاف جار فيما لو كان صحيح البدن فلم يحج حتى صار زمنا (والأصح) العصيان أيضا لأنه فوت الحج بنفسه كما لو مات ، فإذا زمن وقلنا بالعصيان فهل يجب عليه فوت الحج بنفسه كما لو مات ، فإذا زمن وقلنا بالعصيان فهل يجب عليه صار في معنى الميت ؟ أم له تأخير الاستنابة ؟ كما لو بلغ معضوبا فإن له تأخير الاستنابة على الفور ،

وعلى هذا لو امتنع وأخر الاستنابة ، هل يجبره القاضى عليها ويستأجر عنه ؟ فيه وجهان (أحدهما) نعم ، كزكاة المبتنع (وأصحهما) لا ، وقد سبق الوجهان ، ونظائرهما قريبا ، فيما إذا بذل للمعضوب ولده الطاعة فلم يقبل ، هل يقبل الحاكم عنه ؟ (الأصح) لا يقبل ، قال أصحابنا : وإذا قلتا : يموت عاصيا فمن أى وقت يحكم بعصيانه ؟ فيه أوجه (أصحها) من السنة الأخيرة من سنى الإمكان ، لأن التأخير إليها جائز ، قال القاضى أبو الطيب وغيره : وهذا قول أبى إسدى المروزى (والشاني) من السنة الأولى

لاستقرار الفرض فيها (والثالث) يموت عاصياً ، ولا يضاف العصيان إلى سنة بعينها •

قال أصحابنا : وتظهر فائدة الخلاف فى أحكام الدنيا فى صور (منها) أنه لو شهد بشهادة ولم يحكم بها حتى مات ، لم يحكم لبيان فسقه ، ولو قضى بشهادته بين السنة الأولى والأخيرة من سنى الإمكان _ فإن قلنا عصيانه من الأخيرة _ لم ينقض ذلك الحكم لأن فسقه لم يقارن الحكم ، لم طرأ بعده فلا يؤثر ، وإن قلنا : عصيانه من الأولى ففى نقضه القولان ، فيما إذا بان أن فسق الشهود كان مقارنا للحكم ، والله أعلم .

هذا حكم الحج ، ولو أخر الصلاة عن أول الوقت الموسع فمات فى أثنائه فقد سبق أنه هل يموت عاصيا ؟ فيه وجهان (الأصح) لا يموت عاصيا (والأصبح) فى الحج العصيان ، قال أصبحابنا : والفرق أن آخر وقت الصلاة معلوم وقريب ، فلا يعد مفرطا فى التأخير إليه ، مع غلبة الظن بالسلامة بخلاف الحج ، وقد سبق فى كتاب مواقيت الصلاة أن تأخير الواجب الموسع إنما يجوز لمن غلب على ظنه السلامة إلى أن يفعل ، فأما من لم يغلب على ظنه ذلك فلا يحل له التأخير بلا خلاف والله أعلم ،

(فسرع) فى مذاهب العلماء فى الحج عن الميت قد ذكرنا أن مذهبنا أن من تمكن من الحج فمات يجب الإحجاج من تركته ، سواء أوصى به أم لا ، وبه قال ابن عباس وأبو هريرة وقال أبو حنيفة ومالك : لا يحج عنه إلا إذا أوصى به ويكون تطوعا • دليلنا حديث بريدة المذكور فى الكتاب •

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(وتجوز النيابة في حج الفرض في موضعين (احدهما) في حق الميت إذا مات وعليه حج ، والدليل عليه حديث بريدة (والثاني) في حق من لا يقدر على الثبوت على الراحلة إلا بمشقة غير معتادة ، كالزمن والشيخ الكبير ، والدليل عليه ما روى ابن عباس رضى الله عنهما (ان امراة من خثمم اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن فريضة الله في الحج على عباده ادركت ابي شيخا كبيرا ، لا يستطيع ان يستمسك على الراحلة ، عباده ادركت ابي شيخا كبيرا ، لا يستطيع ان يستمسك على الراحلة ، افاحج عنه ؟ قال : نعم ، كما لو كان على

أبيك دين فقضيته نقعه » ولأنه أيس من الحج بنفسه فناب عنه غيره كالميت ، وفي حج التطوع قولان (احدهما) لا يجوز لأنه غير مضطر إلى الاستنابة فيه ، فلم تجز الاستنابة فيه كالصحيح (والثاني) أنه يجوز ، وهو الصحيح ، لأن كل عبادة جازت النيابة في فرضها جازت النيابة في نقلها كالصدقة ، فإن استاجر من يتطوع عنه ، وقلنا : لا يجوز ، فإن الحج للحاج ، وهل يستحق الأجرة ؟ فيه قولان (احدهما) أنه لا يستحق ، لأن الحج قد انعقد له فلا يستحق الأجرة كالصرورة (والثاني) يستحق ، لأنه لم يحصل له بهذا الحج منفعة ، لأنه لم يسقط به عنه فرض ولا حصل له به ثواب ، بخلاف الصرورة ، فإن هناك قد سقط عنه الغرض ،

(فاما) الصحيح الذي يقدر على الثبوت على الراحلة فلا تجوز النيابة عنه في الحج ، لأن الفرض عليه في بدنه فلا بنتقال الفرض إلى غيره إلا في الموضع الذي وردت فيه الرخصة ، وهو إذا أيس وبقى فيما سواه على الأصل فلا تجوز النيابة عنه فيه (واما) الريض فينظر فيه ، فإن كان غير مأيوس منه لم يجز أن يحج عنه غيره ، لأنه لم يياس من فعله بنفساه ، فلا تجوز النيابة عنه فيه كالصحيح فإن خالف وأحج عن نفسه ثم مات فهل يجزئه عن النيابة عنه فيه كالصحيح فإن خالف وأحج عن نفسه ثم مات تبينا أنه كان مايوسا منه (والثاني) لا يجزئه لانه أحج وهو غير مايوس منه في الحال فلم يجزه ، كما لو برأ منه ، وإن كان مريضا مايوسا منه جازت النيابة عنه في يجزه ، كما لو برأ منه ، وإن كان مريضا مايوسا منه جازت النيابة عنه في الحج ، لانه مايوس منه فاشبه الزعمن والشيخ الكبير ، فإن أحج عن نفسه ثم برا من المرض فغيه طريقان (أحدهما) أنه كالسألة التي قبلها ، وفيها ثم برا من المرض فغيه طريقان (أحدهما) أنه كالسألة التي قبلها ، وفيها قولان (والثاني) أنه يلزمه الإعادة قولا واحدا ، لأنا تم نتبين الخطأ في الإياس ، ويخالف ما إذا كان غير مأيوس منه فمات ، لأنا لم نتبين الخطأ لأنه يجوز أنه لم يكن مأيوسا منه ، ثم زاد المرض فصار مأيوسا منه ، ولا يجوز أن يكون مايوسا منه ، ثم يوسا منه ، ولا يجوز أن يكون مايوسا منه ، ثم يصير غير مايوس منه) .

(الشرح) حديث بريدة وحديث ابن عباس صحيحان سبق بيانهما قريبا ، وحديث ابن عباس سبق فى فرع مذاهب العلماء فى حج المعضوب أن البخارى ومسلما روياه ، وليس فيه الزيادة التى فى آخره ، وهناك سبق بيان لفظه فى الصحيحين ، وقد استدل المصنف بهذا الحديث على الحج عن الحي المعضوب ، وكذلك احتج به جميع الأصحاب هنا وغيرهم من العلماء ، وترجم له ابن ماجه والبيهقى وخلائق من المحدثين (باب الحج عن الحي المعضوب أو العاجز) ونحو هذه العبارة ، واحتج به المصنف فى آخر باب الأوصياء على جواز الحج عن الميت ، وكذا احتج به الغزالي

ومن تابعهما ، وقد ينكر ذلك ويمكن الجواب عنهم بأنه إذا ثبت جواره عن الحى المعضوب بهذا الحديث ، كان جوازه عن الميت أولى ، فيكون الاستدلال به للميت من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى والله أعلم ٠

(وقوله) كل عبادة جازت النيابة فى فرضها جازت النيابة فى نفلها ، كالصدقة ، ينتقض بالصوم عن الميت فإنه تجوز النيابة فيه فى الفرض على القول القديم ، وهو المختار ، كما سبق ، ولا تجوز فى النفل بلا خلاف (وقوله :) كالصرورة هو _ بفتح الصاد المهملة _ وهو الذى لم يحج حجة الإسلام ، وقد ثبت فى سنن أبى داود عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا صرورة فى الإسلام » قال العلماء : لا يبقى أحد فى الإسلام بلا حج ولا يحل لمستطيع تركه .

(وأما) قوله ولا حصل له ثواب ، هكذا قاله المتولى وصاحب البيان وآخرون ، والمختار حصول الثواب له بوقوع الحج له (وقوله) لم يبأس هو بفتح الهمزة وكسرها لغتان مشهورتان (وقوله) برأ بفتح الراء وفيه لغتان أخريان سيأتي (١) متعلقة باللفظ في باب التيمم (قوله) الإياس بكسر الهمزة ويقال: بفتحها والأحسن اليأس .

اما الاحكام ففيها مسائل (إحداها) قال الشافعي والأصحاب: تجوز النيابة في حج الفرض المستقر في الذمة في موضعين (أحدهما) المعضوب (والثاني) الميت وسبق بيان المعضوب ، ودليلهما في الكتاب .

(فأما) حج التطوع فلا تجوز الاستنابة فيه عن حى ليس بمعضوب، ولا خلاف بين جمهور الأصحاب فى عدم جوازه ، ولا عن ميت لم يوص به بلا خلاف ، نقل الاتفاق عليه الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب وآخرون وهل يجوز عن ميت أوصى به أو حى معضوب استأجر من يحج عنه ؟ فيه قولان مشهوران منصوصان للشافعى فى الأم ذكر المصنف دليلهما ، واختلف أصحابنا فى أصحهما فقال الجمهور: (أصحهما) الجواز ،

⁽١) كذا في الأصل ولعل الصواب سيأتي بيانهما في باب القسامة (ط) .

وهو مذهب مالك وأبى حنيفة وأحمد ، وممن نص على تصحيحه الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب فى المجرد والمصنف هنا والبغوى والرافعى وآخرون وصحح المحاملي فى المجموع المنسم ، والجرجاني فى التحرير والشاشى ، قال ابن الصباغ وآخرون ما ذكره القائل بالمنع من أنه إنما جاز الاستنابة فى الفرض للضرورة ولا يجوز فى النفل فيلتبس بالتيمم فإنه جوز فى الفرض للحاجة ، ويجوز أيضا فى النفل ، وقد سبق فى المتيمم والمستحاضة وجه شاذ أنهما لا يفعلان النفل أبدا تخريجا من هذا القول والله أعلم •

(وأما) الحجة الواجبة بقضاء أو نذر فيجوز النيابة فيها عن الميت والمعضوب بلا خلاف عندنا ، كحجة الإسلام لكن لا يجوز عن المعضوب إلا بإذنه ويجوز عن الميت بإذنه وبغير إذنه ، ويجوز من الوارث والأجنبي سواء أذن له الوارث أم لا بلا خلاف وقد سبق بيان هذا ، ولو لم يكن للميت حج ولا لزمه حج لعدم الاستطاعة ففي جواز الإحجاج عنه طريقان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أحدهما) القطع بالجواز لوقوعه واجبا (والثاني) أنه على القولين كالتطوع ، لأنه لا ضرورة إليه •

قال أصحابنا : فإذا قلنا : تجوز النيابة فى حج التطوع عن الميت والمعضوب جاز حجان وثلاث وأكثر ، ممن صرح به صاحب البيان ، قال أصحابنا وإذا جوزناه جاز أن يكون الأجير عبدا أو صبيا ، لأنهما من أهل التبرع بخلاف حجة الإسلام ، فإنه لا يجوز استئجارهما فيها ، وهل يجوز استئجارهما في حجة النذر ؟ قال الرافعى : إن قلنا : يسلك بالنذر مسلك جائز التبرع جاز وإلا فلا ، قال أصحابنا : وإذا صححنا النيابة فى حج التطوع استحق الأجير الأجرة المسماة بلا خلاف (۱) ، [وإن لم نجوز الاستئجار وقع الحرج عن الأجير ولم يستحق المسمى] ، وهل بستحق أجرة المثل ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) لا يجزئه (والثاني) يجزئه ، هكذا أطلق المصنف بدليلهما (أصحهما) والظاهر أن مرادهم إذا مات بذلك المرض فلو مات فيه بسبب عارض بأن

⁽¹⁾ من جريدة مرَّاجعات النسيد الحداد ومنها نقلنا ما بين المعقوفين .

قتل أو لسعته حية ونحوها أو وقع عليه سقف ونحو ذلك لم يجزئه قولاً واحدا ، لأنا لم نتبين كون المرض غير مرجو الزوال ·

(أما) إذا كان المرض والعلة غير مرجو الزوال فله الاستنابة ، فإن حج النائب واتصل بالموت أجزأه عن حجة الإسلام ، وإن شفى فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) القطع بعدم الإجزاء ، وهو نصه فى الأم (وأصحهما) فيه القولان كالصورة التى قبلها (أصحهما) لا يجزئه (فإن قلنا) فى الصورتين : يجزئه استحق الأجير الأجرة المسماة (وإن قلنا) لا يجزئه فعمن يقع الحج ؟ فيه وجهان (أصحهما) عند الجمهور يقع عن الأجير تطوعا لأن المستأجر لا يجوز أن يحصل له تطوع وعليه فرض (وأصحهما) عند الغزالى يقع عن تطوع المستأجر ويكون هذا غررا فى وقوع النف ل قبل الفرض كالرق والصب والمذهب الأول ، وبه قطع كثيرون ،

(فإن قلنا) يقع عن الأجير فهل يستحق أجرة ؟ فيه قولان مشهوران في الطريقين ، قال البغوى والرافعى : (أصحهما) لا يستحق ، لأن المستأجر لم ينتفع بها (والثانى) يستحق ، لأنه عمل له فى اعتقاده ، قال أصحابنا : وهذان القسولان مبنيان على أن الأجير إذا أحرم عن المستأجر ثم صرف الإحرام إلى نفسه لا ينصرف ، بل يبقى للمستأجر ، وهل يستحق الأجرة ؟ فيه قولان مشهوران (أصحهما) باتفاق الأصحاب يستحق لأن حجه وقع عن المستأجر فرضا كأنه لم يصرفه (والثانى) لا يستحق شسيئا ، لأنه لم يعمل له فى اعتقاده والفرق فى الصورتين فى الأصح حيث قلنا : الأصح فى هذه الثانية المبنى عليها أنه يستحق الأجرة ، والأصح فى الأولى المبنية لا يستحق لأن فى الثانية وقع الحج فرضا عن المستأجر كما استأجره ، وفى الأولى لم يقع عنه ،

وقاس أصحابنا وجوب الأجرة على الأصح فى صورة صرف الإحرام الى نفس الأجير ، على ما إذا استأجره إنسان ليبنى له حائطا فبناه الأجير ، معتقدا أن الحائط لنفسه فبان للمستأجر ، فإنه يستحق عليه الأجرة قولا

واحدا ، والفرق على القول الضعيف أن الأجير في صرف الإحرام جائر مخالف ، وإن كان لا ينصرف ، بخلاف الثانى ، فإن قلنا في أصل مسألتنا : يستحق الأجرة ، فهل هي المسمى ؟ أم أجرة المثل ؟ فيه وجهان حكاهما البغوي وغيره (أحدهما) المسماة لأن العقد لم يبطل (والثاني) أجرة المثل ، لأن العقد يتعين عما عقد عليه ، وهاذا أصح (وإن قلنا :) عن المستأجر استحق الأجير الأجرة قولا واحدا ، وهل هي أجرة المثل أم المسمى ؟ (الصحيح) أنها المسمى ، وهو ظاهر كلام البغوى والأكثرين ، وقال الشيخ أبو محمد : لا يبعد تخريجه على الوجهين .

(فسرع) قد ذكرنا أنه إذا كان مريضا غير مأيوس منه لا يجوز أن يستنيب، ولو استناب ومات لا يجزئه على أصح القولين، قال الماوردى: هذا إذا مات بعد حج الأجير، فإن مات قبل حج الأجير أجزأه ووقع عن حجة الإسلام، ويحرى القولان فيما لو تفاحش ذلك المرض فصار مأيوسا منه، صرح به صاحب الشامل والمتولى وصاحب البيان وآخرون.

(فسرع) يعرف كون المريض مأيوسا منه بقول مسلمين عدلين من أهل الخبرة ذكره (١) وينبغى أن يجيء فيه الخلاف السابق فى باب التيمم أنه هل يشترط العدد فى كون المرض بهذه الصفة ؟ ويمكن أن يفرق بسهولة أمر التيمم .

(فرع) الجنون غير مأيوس من زواله ، قال صاحب الشامل والأصحاب فاذا وجب عليه الحج ثم جن لا يستناب عنه ، فاذا مات حج عنه ، وإن استناب وحج عنه في حال حياته ثم أفاق لزمه الحج قولا واحدا كما سبق في المريض إذا شفى ، وإن استمر جنونه حتى مات قال صاحب الشامل : فينبغي أن يكون على القولين في المريض إذا اتصل مرضه بالموت .

⁽١) بياض بالأصل أولعله ذكرة المصنف في باب التيمم (ط) .

(فسرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن المريض غير المسأيوس منه لا يصح الستنابته فى الحج ، وكذا المجنون لا يجوز استنابته فى حج الفرض عندنا ، وبه قال أحمد وداود ، وحكى أصحابنا عن أبى حنيفة جوازه فى المسألتين ، قال : ويكون موقوفا ، فإن صح وجب فعله ، وإن مات أجزأه ، واحتج بالقياس على المعضوب ، قلنا : المعضوب آيس من الحج بنفسه بخلاف هـذا ،

(فرع) قد ذكرنا أن الصحيح لا يصح استنابته في حج فرض ولا نفل هذا مذهبنا ، وبه قال مالك وابن المنذر وداود • وجوز أبو حنيفة وأبو ثور استنابته في التطوع ، وهو رواية عن مالك • دليلنا القياس على الفرض ، قال ابن المنذر : وقد أجمعوا على أنه لا يصوم أحد عن حي ولا يصلى ولا يعتكف تطوعا •

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا المشهور أنه إن مات وعليه حج الإسلام أو قضاء أو نذر ، وجب قضاؤها من تركته ، أوصى بها أم لم يوص ، قال ابن المنذر : وبه قال عطاء وابن سيرين ، وروى عن أبى هريرة وابن عباس ، وهو قول أبى حنيفة وأبى ثور وابن المنذر ، وقال النخعى وابن أبى ذؤيب : لا يحج أحد عن أحد ، وقال مالك : إذا لم يوص به يتطوع عنه بغير الحج ويهدى عنه أو يتق عنه ،

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(ولا يحج عن الغير من لم يحج عن نفسه ، لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال: «سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يقول: لبيك عن شبرمة ، فقال: احججت عن نفسك ؟ قال: لا ، قال: فحج عن نفسك ثم حج عن شبرمة ، ولا يجوز ان يعتمر عن غيره من لم يعتمر عن نفسه قياسا على الحج ، قال الشافعي رحمه الله: واكره ان يسمى من لم يحج صرورة ، لما روى ابن عباس قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا صرورة في الإسلام » ولا يجوز أن يتنفل بالحج والعمرة وعليه فرضهما ،

ولا يحج ويعتمر عن الندر وعليه فرض حجة الإسلام ، لأن النفل والنسار أضعف من حجة الإسلام ، فلا يجوز تقديمهما عليها كحج غيره على حجه ، فإن أحرم عن غيره وعليه فرضه انعقد إحرامه لنفسه » لما روى في حديث ابن عباس رضى الله عنهما ((أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: أحججت عن نفسك ؟ قال: لا قال: فاجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شيرمة)) .

فإن احرم بالنفل وعليه فرضه انعقد إحرامه عن الفرض ، وإن أحرم من الندر وعليه فرض الإسلام انعقد إحرامه عن فرض الإسلام قياسا على من احرم عن غيره وعليه فرضه ، فإن امر العضوب من يحج عنه عن الندر وعليه حجة الإسلام ، فأحرم عنه انصرف إلى حجة الإسلام ، لأنه نائب عنه ، ولو احرم هو عن الندر انصرف إلى حجة الإسلام ، فكذلك النائب عنه ، وإن كان عليه حجة الإسلام وحجة ندر فاستاجر رجلين يحجان عنه في سنة واحدة فقد نص في الأم انه يجوز ، وكان أولى لأنه لم يقدم الندر عن حجة الإسلام ، ومن أصحابنا من قال : لا يجوز لأنه لا يحج بنفسه حجتين في سنة وليس بشيء) .

(الشرح) حديث ابن عباس: (لا صرورة في الإسلام) رواه أبو داود باسناد صحيح بعضه على شرط مسلم وباقيه على شرط البخارى ، والصرورة للسناد صحيح بعضه على شرط مسلم وباقيه على شرط البخارى ، والصرورة بالصاد المهملة في قد بيناه قريبا ، وأنه اسم لمن لم يحج ، سمى بذلك لأنه صر بنفسه عن إخراجها في الحج ، ويقال أيضا لمن لم يتزوج: صرورة لأنه صر بنفسه عن إخراجها في النكاح .

(وأما) حديث ابن عباس فى قصة شبرمة فرواه أبو داود والدارقطنى والبيهةى وغيرهم بأسانيد صحيحة ولفظ أبى داود عن ابن عباس « أن النبى صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول: لبيك عن شبرمة قال: من شبرمة ؟ قال: أخ لى أو قريب قال أحججت عن نفسك ؟ قال: لا ، قال: حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة » هذا لفظ أبى داود وإسناده على شرط مسلم ، ورواه البيهقى بإسناد صحيح عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول: لبيك عن شبرمة فقال: من شبرمة ؟ فذكر أخا له أو قرابة ، فقال: أحججت قط ؟ قال: لا ، قال فاجعل هذه عنك ثم حج عن شبرمة » قال البيهقى: هذا إسناد صحيح ، قال: وليس فى هذا المناد صحيح ، قال: وليس فى هذا

الباب أصبح منه ، ثم رواه من طرق كذلك مرفوعا ، قال : وروى موقوفا عن ابن عباس ، قال : ومن رواه مرفوعا حافظ ثقــة فلا يضره خلاف من خالفه .

قال البيهةى: وأما حديث الحسن بن عمارة عن عبد الملك عن طاوس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « سمع رجلا يقول: لبيك عن شبرمة ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم: من شبرمة ؟ فقال: أخ لى ، فقال: هل حججت ؟ قال: لا ، قال: حج عن نفسك ثم احجج عن شبرمة ، قال البيهةى: قال الداقطنى: هذا هو الصواب عن ابن عباس ، والذى قبله وهم ، قال: إن الحسن بن عمارة كان يرويه ثم رجع عنه فحدث به على الصواب موافقا لرواية غيره عن ابن عباس ، قال: وهو متروك الحديث على كل حال والله أعلم (وأما) شبرمة فبشين معجمة مضمومة ثم باء موحدة ساكنة ثم راء مضمومة .

اما احكام الفصل ففيه مسائل (إحداها) قال الشافعي والأصحاب: لا يجوز لمن عليه حجة الإسلام أو حجة قضاء أو نذر أن يحج عن غيره ، ولا لمن عليه عمرة الإسلام إذا أوجبناها ، أو عمرة قضاء أو نذر أن يعتمر عن غيره بلا خلاف عندنا ، فإن أحرم عن غيره وقع عن نفسه لا عن الغير ، هذا مذهبنا وبه قال ابن عباس والأوزاعي وأحمد وإسحق ، وعن أحمد رواية أنه لا ينعقد عن نفسه ولا غيره ، ومن أصحابه من قال : ينعقد الإحرام عن الغير ، ثم ينقلب عن نفسه ، وقال الحسن البصري وجعفر بن محمد وأيوب السجستاني وعطاء والنخعي وأبو حنيفة ينعقد وهل يستحق الأجرة؟ ونظر إن ظنه قد حج فبان لم يحج لم يستحق أجرة لتغريره ، وإن علم أنه لم يحج ، وقال : يجوز في اعتقادي أن يحج عن غيره من لم يحج ، فحج الأجير وقع عن نفسه ، وفي استحقاقه أجرة المشل قولان أو وجهان اسق نظائر هما ،

(وأما) (۱) إذا استأجر للحج من حج ولم يعتمر أو للعمرة من اعتمر ولم يحج ، فقرن الأجير ، وأحرم بالنسكين عن المستأجر أو أحرم بسا استؤجر له عن المستأجر وبالأجير عن نفسه ، فقولان حكاهما البعسوى وآخرون (الجديد) الأصح يقعان عن الأجير لأن نسكى القران لا يفترقان لاتحاد الإحرام ، ولا يمكن صرف ما لم يأمر به المستأجر إليه (والثانى) أن ما استؤجر له يقع عن المستأجر والآخر عن الأجير ، وقطع كثيرون بالجديد ، وصورة المسألة أن يكون المستأجر عنه حيا ، فإن كان ميتا وقع النسكان جميعا عن الميت بلا خلاف نص عليه الشافعي والأصحاب ، قالوا: لأن الميت يجوز أن يحج عنه الأجنبي ويعتمر من غير وصية ولا إذن وارث بلا خلاف كما يقضي دينه .

(أما) (1) إذا استأجر رجلان شخصا (أحدهما) ليحج عنه (والآخر) ليعتمر عنه فقرن عنهما فعلى الجديد يقعان عن الأجير ، وعلى الثاني يقع عن كل واحد ما استأجر له •

(فسرع) لو أحرم الأجير عن المستأجر ، ثم تذر حجة له نظر إن نذره بعد الوقوف له ينصرف حجه إليه ، بل يقع عن المستأجر ، وإن نذره قبله فوجهان حكاهما الرافعي وآخرون (أصحهما) انصرافه إلى الأجير (والثاني) لا ينصرف ، ولو أحرم رجل بحج تطوع ثم نذر حجا بعد الوقوف لم ينصرف إلى النذر ، وقبله على الوجهين ،

(المسألة الرابعة) نقل المصنف والأصحاب أن الشافعي رحمه الله قال : أكره أن يسمى من لم يحج صر ورة ، قال القاضي وغيره : سبب الكراهة أنه من ألفاظ الجاهلية ، كما كره أن يقال للعشاء (عكمة) وللمغرب (عشاء) وللطواف (شوط) قالوا : وكانت العرب تسمى من

 ⁽۱) لم يذكر من المسائل سوى الأولى والرابعة وقعل الثانية هى هذه والمسائة الثالثة
 (أما اذا استأجر رجلان شخصا ورقمنا عليها ٢ فتأمله) (ط) .

- لم يحج صرورة لصره النفقة وإمساكها ، وتسمى من لم يتزوج صرورة ، لأنه صر الماء في ظهره ، هذا كلام القاضي .
- (وقوله :) يكره تسمية الطواف شوطا هكذا نص عليه الشافعى وقد ثبت فى الصحيحين عن ابن عمر وابن عباس تسمية الطواف شوطا ، وهذا يقتضى أن لا كراهة فيه إلا أن يقال : إنما استعملاه لبيان الجواز ، وهذا جواب ضعيف ، وسنعيد المسألة فى مسائل الطواف إن شاء الله تعالى .
- (وأما) كراهية تسمية من لم يحج صرورة ، واستدلالهم بهذا الحديث ، ففيه نظر ، لأنه ليس فى الحديث تعرض للنهى عن ذلك ؟ وإنما معناه لا ينبغى أن يكون فى الإسلام أحد يستطيع الحج ولا يحج ، والله أعلم .
- (فسرع) فى مذاهب العلماء فيمن عليه حجة الإسلام وحجة نـذر قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب تقديم حجة الإسلام ، وبه قال ابن عمر وعطاء وأحمد وإسحق وأبو عبيد ، وقال ابن عباس وعكرمة والأوزاعى : يجزئه حجة واحدة عنهما ، وقال مالك : إذا أراد بذلك وفاء نذره فهى عن النذر ، وعليه حجة الإسلام من قابل ، والله أعلم •

فصل في الاستئمار للحج

هذا الفصل ذكر المصنف بعضه في كتاب الإجارة ، وبعضا منه في كتاب الوصية وحذف بعضا منه ، وقد ذكره المزنى في المختصر هنا ، وترجم له بابا مستقلا في أواخر كتاب الحج ، وتابعه الأصحاب على ذكره هنا إلا المصنف • فأردت موافقة المزنى والأصحاب فأذكر إن شاء الله تعالى مقاصد ما ذكروه مختصرة •

قال الشافعى والأصحاب: يجوز الاستئجار على الحج وعلى العمرة للدخول النيابة فيهما كالزكاة ويجوز بالبذل كما يجوز بالإجارة، وهذا لاخلاف فيه، صرح به القاضى أبو الطيب فى المجرد والأصحاب، قالوا: وذلك بأن يقول: حج عنى وأعطيك نفقتك، أو كذا وكذا، وإنما يجوز الاستئجار حيث تجوز النيابة، وإنما تجوز فى صورتين فى حق الميت وفى المعضوب كما سبق بيانه، وأجرة الحج حلال من أطيب المكاسب.

(فرع) الاستنجار فى جميع الأعمال ضربان (أحدهما) استنجار عين الشخص (والثاني) إلزام ذمته العمل ، مثال الأول من الحج أن يقول المعضوب استأجرتك أن تحج [عنى أو]عن ميتى ، ولو قال : احجيج بنفسك كان تأكيدا (ومثال الثانى) ألزمت ذمتك تحصيل الحج لى أو له ، ويفترق النوعان فى أمور ستراها إن شاء الله تعالى ، ثم لصحة الاستنجار شروط وآثار وأحكام موضعها كتاب الإجارة ، والذى نذكر هنا ما يتعلق بخصوص الحج ،

قال أصحابنا: وكل واحد من ضربى الإجارة قد يعين فيه زمن العمل وقد لا يعين ، وإذا عين فقد تعين السنة الأولى ، وقد تعين غيرها ، فأما في إجارة العين فإن عينا السنة الأولى جاز بشرط أن يكون الخروج والحج فيما بقى منها مقدورا للأجير ، فلو كان مريضا لا يمكنه الخروج أو كان الطريق غير آمن ، أو كانت المسافة بعيدة بحيث لا تنقطع فى بقية السنة لم

يصبح العقد للعجز عن المنفعة ، فإن عينا غير السنة الأولى لم يصح العقد ، كاستنجار الدار للشهر المستقبل •

قال أصحابنا: إلا أن تكون المسافة بعيدة بحيث لا يمكن قطعها فى سنة فلا يضر التأخير ، ولكن يشترط السنة الأولى من سنى الإمكان ، فيعتبر فيها ما سبق (وأما) الإجارة الواردة على الذمة فلا يشترط فيها السنة الأولى بل يجوز تعين السنة الأولى وتعين غيرها ، فإن عين الأولى أو غيرها تعينت ، وإن أطلق حمل على الأولى ولا يقدح فى هذه الإجارة مرض الأجير ، ولا خوف الطريق ، لإمكان الاستنابة فى هذه الإجارة ، ولا يقدح فيها أيضا ضيق الوقت ، إن عين غير السنة الأولى .

قال أصحابنا: وليس للأجير في إجارة العين أن يستنيب بحال ، وأما في إجارة الذمة فقد أطلق الجمهور أن له الاستنابة ، وقال الصيدلاني والبغوى وآخرون: إن قال: ألزمت ذمتك تحصيل حجة لى جاز أن يستنيب ، وإن قال احجج بنفسك لم يجز أن يستنيب ، بل يلزمه أن يحج بنفسه ، لأن الغرض يختلف باختلاف أعيان الأجراء وحكى إمام الحرمين هذا الفصل عن الصيدلاني وخطأه فيه ، وقال: الإجارة في الصورة الثانية باطلة ، لأن الدّينية مع الربط بالعينية (١) يتناقضان كمن أسلم في ثمرة بستان معين ، قال الرافعى: وهذا إشكال قوى ،

(فسرع) ذكر الشيخ أبو حامد فى تعليقه والمحاملي وآخرون من الأصحاب فى هذا الموضع أن البيع ينقسم إلى ضربين كالإجارة (أحدهما) بيع عين ، وهو أن يبيع عينا بعين فيقول: بعتك هذا ، فإن أطلق العقد اقتضى الصحة وتسليم العين فى الحال ، فإن تأخر التسليم يوما أو شهرا أو أكثر لم يبطل العقد ، سواء كان بعذر أو بلا عذر ، وإن شرط فى العقد تأخير السلم ولو ساعة بطل العقد ، لأنه غرر لا يفتقر العقد إليه ، وربما

⁽۱) هكذا بالأصول بالرجوع الى ما حسكاه امسام الحرمين فى مخطوطة دار السكتب وجدنا الفبارة هكذا (لأن الدينية مع الربط بالعينية يتناقضان ، الغ) وهكذا تحققنا من المصدر الذى نقل عنه المتارح رحمه الله (ط) .

تلف المعقود عليه والصواب الثانى ، وهو بيع صفة وهو السلم ، فإن أطلق العقد اقتضى الحلول ، وإن شرط أجلا صح ، بخلاف الضرب الأول ، لأن ما فى الذمة لا بتصور تلفه فلا غرر .

(فسرع) قال أصحابنا: أعمال الحج معروفة فإن علمها المتعاقدان عند العقد صحت الإجارة ، وإن جهلها أحدهما لم تصح بلا خلاف ، وممن صرح به إمام الحرمين والبغوى والمتولى ، وهل يشترط تعيين الميقات الذى يحرم منه الأجير ؟ نص الشافعى فى الأم ومختصر المزنى أنه يشترط ، ونص فى الإملاء أنه لا يشترط ، وللأصحاب أربع طرق (أصحها) وبه قال أبو إسحاق المروزى والأكثرون ، ووافق المصنفون على تصحيحه : فيه قولان (أصحهما) لا يشترط ، ويحمل على ميقات تلك البلدة فى العادة الفالبة ، لأن الإجارة تقع على حج شرعى والحج الشرعى له ميقات معقود شرعا وغيرها فانصرف الإطلاق إليه ،

ولأنه لا فرق بين ما يقرره المتعاقدان وما تقرر فى الشرع أو العرف ، كما لو باع بثمن مطلق فإنه يحمل على ما تقرر فى العرف ، وهو النقد الغالب ويكون كما قرراه ، وممن نص على تصحيح هذا القول الشيخ أبو حامد فى تعليقه والمحاملي والبندنيجي والرافعي وآخرون (والقول الثاني) يشترط لأن الإحرام قد يكون من الميقات وفوقه ودونه ، والغرض يختلف بذلك فوجب بيانه .

(والطريق الثاني) إن كان للبلد طريقان مختلفا الميقات ، أو طريق يفضى إلى ميقاتين ، كقرن وذات عرق لأهل العراق ، وكالجحفة وذى الحليفة لأهل الشام فإنهم تارة يمرون بهذا ، اشترط بيانه وإلا فلا ، وهذا الطريق مشهور في طريق العراق وخراسان ،

(والثالث) (۱۱ إن كان الاستئجار عن حى اشترط ، وإن كان عن ميت فلا ، لأن الحى قد يتعلق له به غرض بخلاف الميت ، فإن المقصود في حقه

⁽١) من الطرق الأربعة في اشتراط تعيين الميقات (ط) .

تحصيل الحج ، وهذا الطريق حكاه المصنف فى كتاب الإجارة والشيخ أبو حامد وآخرون ، أبو حامد وآخرون ، وضعفه الشيخ أبو حامد وآخرون ، وقالوا: هذا والذى قبله ليس بشىء ، ونقله إمام الحرمين •

(والرابع) يشترط قولا واحدا حكاه الدارمي ، قال أصحابنا : فإن شرطا تعيينه فأهملاه فسدت الإجارة ، لكن يقع الحج عن المستأجر له لوجود الإذن ويلزمه أجرة المثل ، وهذا لا خلاف فيه ، قاله المتولى وغيره ، ولو عينا ميقاتا أقرب إلى مكة من ميقات بلد المستأجر ، فهو شرط فاسد ، وتفسد الإجارة ، لكن يصح الحج عن المستأجر ، وعليه أجرة المثل كما سبق ، ولو عينا ميقاتا أبعد عن مكة من ميقاته صحت الإجارة ويتعين ذلك الميقات كما لو نذره ، وأما تعيين زمان الإحرام فليس بشرط بلا خلاف ، لأن للإحرام وقتا مضبوطا لا يجوز التقدم عليه ، فلو شرط الإحرام من أول يوم من شوال جاز ، ولزمه الوفاء به ، ذكره المتولى وغيره .

قال القاضى حسين والمتولى: وعلى هذا لو أحرم فى أول شوال وأفسده لزمه فى القضاء أن يحرم فى أول شوال كما فى ميقات المكان ، قال أصحابنا: وإن كانت الإجارة للحج والعمرة ، اشترط بلا خلاف بيان أنهما إفراد أو تمتع أو قران لاختلاف الغرض به ، وقد ذكر المصنف هذا فى كتاب الإجارة .

(فسوع) نقل المزنى أن الشافعى نص فى المنشور أنه إذا قال المعضوب: من حج عنى فله مائة درهم ، فحج عنه إنسان استحق المائة ، قال المزنى: ينبغى أن يستحق أجرة المثل ، لأن هذا إجارة فلا يصح من غير تعيين الأجر ، هذا كلام الشافعى والمزنى ، وقد ذكر المصنف المسألة فى أول باب الجعالة ، وللأصحاب فى المسألة ثلاثة أوجه (الصحيح) وقوع الحج عن المستأجر ، ويستحق الأجير الأجرة المسماة ، وبهذا قطع المصنف والجمهور كما نص الشافعى ، قالوا: لأنه جعالة وليس بإجارة ، والجعالة تجوز على عمل مجهول ، فالمعلوم أولى ،

(والثانى) وهو اختيار المزنى أنه يقع عن المستأجر ويستحق الأجير أجرة المثل لا المسمى ، حكى إمام الحرمين أن معظم الأصحاب مالوا إلى هذا وليس كما قال ، وهذا القائل يقول : لا تجوز الجعالة على عمل معلوم ، لأنه يمكن الاستئجار عليه •

﴿ وَالنَّالَثُ ﴾ أنه يفسد الإذن ويقع الحج عن الأجير ، لأن الإذن غير متوجه إلى إنسان بعيله فهو كما لو قال : وكلت من أراد بيع دارى في بيعها فالوكالة باطلة ولا يصح تصرف البائع اعتمادا على هذا التوكيل ، وهــــذا الوجه حكاه الرافعي أه وذكر إمام الحرمين أن الشيخ والده أبا محمد أشار إليه فقال لا يمتنع أنَّ يحكم بفساد الإذن ، وهذا الوجه ضعيف جلدا ، بل باطل مخالف للنص والمذهب والدليل ، فإذا قلنا بالمذهب والمنصوص ، فقال : من حج عنه فله مائة درهم ، فسمعه رجلان وأحرما عنه قال القاضي حسين والأصحاب إنَّ سبق إحرام أحدهما وقع عن المستأجر القبائل ، ويستحق السابق المائة ، وإحرام الثاني يقع عن نفسه ، ولا يستحق شيئًا ، وإن أحرما معلما أوشك في السبق والمعية ، لم يقع شيء منسه عن المستأجر ، بل يقع إخرام كل واحد منهما عن نفسه ، لأنه ليس أحدهما أولى من الآخر فصار كمن عقد نكاح أختين بعقد واحد ، ولو قال : من حج عنى فله مائة دينال ، فأحرم عنه رجلان أحدهما بعد الآخر ، وقع إحرام السابق بالإحرام عن المستأجر القائل ، وله عليه المسائة ، ولو أحرما معسا وقع حج كل واحد منهما عن نفسه ولا شيء لهما على القائل ، لما ذكرناه في الصورة السابقة ، ولأنه ليس فيها أول ، ولو كان العوض مجهولًا بأن قال: من حج عنى فله عبد أو ثوب أو دراهم ، وقع الحج عن القائل بأجرة المثل والله أعلم •

(فسرع) إذا استأجر من يحج عنه بأجرة فاسدة أو فسدت الإجارة بشرط فاسد ، وحج الأجير وقع الحج عن المستأجر بأجرة المثل بلا خلاف صرح به أصحابا ، ونقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه لصحة الإذن . قال الإمام وغيره: وهو كما لو وكله في البيع بشرط عوض فاسد للوكيل

فالإذن صحيح ، والعوض فاسد ، فإذا باع الوكيل صحح واستحق أجر المشمل .

رفرع) قال الرافعي: مقتضي كلام إمام الحرمين والغزالي تجويز تقديم إجارة العين على وقت خروج الناس للحج ، وأن للأجير انتظار خروجهم ، ويخرج مع أول رفقة ، قال الرافعي: والذي ذكره جمهور الأصحاب على اختلاف طبقاتهم ينازع فيه ، ويقتضي اشتراط وقوع العقد في وقت خروج الناس من ذلك البلد ، حتى قال البغوى: لا تصح إجارة العين إلا في وقت خروج القافلة من ذلك البلد ، بحيث يشتغل عقب العقد بالخروج أو بأسبابه ، مثل شراء الزاد ونحوه ، فإن كان قبله لم يصح ، فالخروج أو بأسبابه ، مثل شراء الزاد ونحوه ، فإن كان قبله لم يصح ، فال : وبنوا على ذلك أنه لو كان الاستئجار بمكة لم يجز إلا في أشهر الحج لتمكنه من الاشتغال بالعمل عقب العقد ، قال : وعلى ما قاله الإمام والغزالي لو جرى العقد في وقت تراكم الثلوج والأنداد فوجهان (أحدهما) يجوز ، وصححه في الوسيط ، لأن توقع زوالها مضبوط (والثاني) لا ، لتعذر الاشتغال بالعمل في الحال بخلاف انتظار خروج الرفقة فإن خروجها في الحال غير متعذر هذا كله في إجارة العين ،

(أما) إجارة الذمة فيجوز تقديمها على الخروج بلا شك ، هذا آخر كلام الرافعى ، وقد أنكر عليه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح هذا النقل عن جمهور الأصحاب ، قال : وما ذكره عن البغوى يمكن التوفيق بينه وبين كلام الإمام ، أو هو شذوذ من البغوى لا ينبغى أن يضاف إلى جمهور الأصحاب ، فإن الذي رأيناه فى الشامل والتنبيه والبحر وغيرها ، مقتضاه أنه يصح العقد فى وقت يمكن فيه الخروج والسير على العادة ، والاشتغال بأسباب الخروج قال صاحب البحر : أما عقدها فى أشهر الحج : فيجوز فى كل موضع لإمكان الإحرام فى الحال ، هذا كلام أبى عمرو •

وقد قال القاضى حسين فى تعليقه: إنما يجوز عقد إجارة العين فى وقت الخروج إلى الحج واتصال القوافل ، لأن عليه الاشتغال بعمل الحج عقيب العقد والاشتغال بشراء الزاد ، والتأهب للسفر منزل منزلة السفر ،

وليس عليه الحروج قبل الرفقة ولو استأجر أخاه من قبل زمان خروج القافلة لم تنعقد الإجارة لأن الإجارة فى زمان مستقبل باطلة ، هذا كلام القاضى حسين ، وقال المصنف فى أول باب الإجارة : فإن استأجر من يحج لم يجز إلا فى الوقت الذى يتمكن فيه من التوجه ، فإن كان فى موضع قريب لم يجز قبل أشهر الحج ، لأنه يتأخر استيفاء المعقود عليه عن حال العقد ، وإن كان فى موضع بعيد لا يدرك الحج إلا أن يسير قبل أشهره لم يستأجر إلا فى الوقت الذى يتوجه بعده لأنه وقت الشروع فى الاستيفاء ،

وقال المحاملي في المجموع في هذا الباب من كتاب الحج: لا يجوز أن يستأجره في إجارة العين إلا في الوقت الذي يتمكن من أفعال الحج أو ما يحتاج إليه في سيره إلى الحج عقب العقد، قال: فإن كان ذلك بسكة أو غيرها من البلاد التي يمكن ابتداء الحج فيها في أشهر الحج ويدركه لم يجز أن يستأجره قبل أشهر الحج، لأنه لا حاجة به إلى ذلك، فيكون في معنى شرط تأخير السلم في إجارة العين، وإن استأجره في أشهر الحج صح، لأنه يمكنه أن يحرم بالحج ويأخذ في أفعاله عقب عقد الإجارة، فلا يتأخر المعقود عليه عن حال العقد، وإن كان ببلد لا يمكنه أن يحج إلا بأن يخرج منه قبل أشهر الحج، والخروج له من البلد، ولا يجوز قبل ذلك، فيه إلى السير إلى الحج، والخروج له من البلد، ولا يجوز قبل ذلك، فيه إلى السير إلى الحج، والخروج له من البلد، ولا يجوز قبل ذلك، ومثله في تعليق الشيخ أبى حامد وذكره البندنيجي وكثيرون.

وقال القاضى أبو الطبب فى المجرد: لا يجوز إجارة العين إلا فى وقت يمكن العمل فيه ، أو يحتاج فيه إلى السبب ، فإن كان بمكة أو فى بلاد قريبة بحيث لا يحتاج إلى تقديم السير على أشهر الحج كبلاد العراق ، لم يجز عقدها إلا فى أشهر الحج ؟ وإن كان يحتاج إلى تقديم السير قبل أشهره كبلاد خراسان جاز تقديم العقد على أشهر الحج بحسب الحاجة ، فأما عقده فى أشهر الحج فيجوز فى كل مكان لإمكان الاشتغال به ، وقال الدارمى : إذا استأجر عنه فإن وصل العقد بالرحيل صح العقد ، وإن لم يصله في فإن كان فى غير أشهر الحج في بعز ، وقال ابن المرزبان : يجوز ، وقبل : إن كان ببلد قريب كبغداد لم يجز ، وإن كان بعيدا جاز ،

(فرع) إذا لم يشرع في الحج في السنة الأول لعذر أو لغير عذر ، فإن كانت الإجارة على العين انفسخت بلا خلاف لفوات المعقود عليه ، وإن كانت في الذمة ينظر بإن لم يعينا سنة فقد سبق أنه كتعيين السنة الأولى وذكر البغوى أنه يجوز التأخير عن السنة الأولى والحالة هذه ، لكن يثبت للمستأجر الخيار ، وإن عينا السنة الأولى أو غيرها وأخر عنها فطريقان مشهوران (أصحهما) على قولين كما لو انقطع المسئلم فيه في محله (أظهرهما) لا ينفسخ العقد (والثاني) ينفسخ قولا واحدا ، وهو مقتضى كلام المصنف في باب الإجارة ، وبه قطع غيره ، فإذا قلنا : لا ينفسخ فإن كان المستأجر هو المعضوب عن نفسه في فله الخيار إن شاء فسخ ، وإن شاء أخر ، ليحج الأجير في السنة الأخرى .

وإن كان الاستئجار عن ميت ، فقال المصنف وسائر أصحابنا العراقيين وجماعة من غيرهم : لا خيار للمستأجر ، قالوا : لأنه لا يجوز التصرف فى الأجرة إذا فسخ العقد ، ولابد من استئجار غيره فى السنة الثانية ، فلا وجه للفسخ ، وحكى إمام الحرمين هذا عن العراقيين ، ثم قال : وفيما ذكروه نظر قال : ولا يمنع أن يثبت الخيار للورثة نظرا للميت وسيعيدون بالفسخ استرداد الأجرة ، وصرفها إلى إحرام آخر أحرى بتحصيل المقصود ، هذا كلام الإمام وتابعه الغزالي على ذلك ، فحكى قول العراقيين وجزم به ، ثم قال : وفيه احتمال ، وذكر احتمال إمام الحرمين ، وقال البغوى وآخرون : يجب على المولى مراعاة المصلحة ، فإن كانت فى ترك الفسخ تركه ، وإن يجب على المولى مراعاة المصلحة ، فإن كانت فى ترك الفسخ قرئه ، وإن يفسخ ضمن ،

قال الرافعى: هذا هو الأصح ، قال: فيجوز أن يحمل المنقول عن العراقيين على أحد أمرين وأثبتهما الأئمة (أحدهما) صور بعضهم المنع بما إذا كان الميت قد أوصى بأن يحج عنه فلان مثلا ، ووجهه بأن الوصية مستحقة الصرف إليه •

(والثانى) قال أبو إسحق فى الشرح : للمستأجر عن الميت أن يرفع الأمر إلى القاضى ليفسخ العقد ، إن كانت المصلحة تقتضيه ، وأن لا يستقل به ، فإذا نزل ما ذكروه على المعنى الأول ارتفع الخلاف ، وإن نزل على الثانى هان أمره ، هذا كلام الرافعى •

(أما) إذا استأجر إنسان من مال نفسه من يحج عن الميت فه و كاستئجار المعضوب لنفسه في ثبوت الخيار بالاتفاق (وأما) إذا استأجر المعضوب لنفسه من يحج عنه فمات المعضوب وأخر الأجير الحج عن السنة المعينة ، فقال الرافعي : لم أر المسألة مسطورة • قال : وظاهر كلام العزالي أنه ليس للوارث فسخ الإجارة ، قال الرافعي : والقياس ثبوت الحيار للوارث كالرد بالعيب وتجوه ، هذا كلام الرافعي ، والصحيح المحتار أنه ليس له الفسنخ إذ لا ميراث في هذه الأجرة بخلاف الرد بالعيب قال أصحابنا : ولو قدم الأجير على السنة المعينة جاز بلا خلاف ، وقد زاد خيرا ، وفرقوا بينه وبين من عجل المسلم فيه قبل المحل ، فإن في وجوب قبوله خلافا وتفصيلا بأنه قد يكون له غرض في تأخير قبض المسلم فيه ، ليحفظ في الذمة ونحو ذلك ، بخلاف الحج •

(فرع) إذا انتهى الأجير إلى الميقات المتعين الإحرام ، إما بشرطه وإما بالشرع إذا لم يشترط تعيينها فلم يحرم عن المستأجر ، بل أحرم عن نفسه بعمرة ، فلما فرغ منها أحرم عن المستأجر بالحج فله حالان (أحدهما) أن لا يعود إلى الميقات فيصح الحج عن المستأجر للإذن ويحط شيء من الأجرة المسماة لإخلاله بالإحرام من الميقات الملتزم ، وفي قدر المحطوط خلاف متعلق بأصل ، وهو أنه إذا سار الأحير من بلد الاحارة وحج ، فالأجرة تقع عن مقابلة أصل الحج وحدها ؟ أم موزعة على السير والأعمال ؟ فيسه قولان مشهوران سنوضحهما قريبا إن شاء الله تعالى فيما إذا مات الأجير (أصحهما) توزع على الأعمال والسير جميعا (والثاني) على الأعمال ، وقال ابن سريح : إن قال : استأجرتك لتحج عنى يقسط على الأعمال فقط ، وإن قال : لتحج عنى من بلد كذا يقسط عليهما ، وحمل القولين على هذين وإن قال : لتحج عنى من بلد كذا يقسط عليهما ، وحمل القولين على هذين الخالين ، فإن خصصناها بالأعمال وزعت الأجرة المسماة على حجة من

الميقات وحجة من مكة ، لأن المقابل بالأجرة على هذا هو الحج من الميقات فإذا كانت أجرة الحجة المسماة من مكة ديناران ، والمسماة من الميقات خمسة دنانير ، فالتفاوت ثلاثة أخماس ، فيحط ثلاثة أخماس المسمى •

وإن وزعنا الأجرة على السير والأعمال _ وهو المذهب _ فقولان (أحدهما) لا تحسب له المسافة هنا ، لأنه صرفها إلى غرض نفسه لإحرامه بالعمرة من الميقات ، فعلى هذا توزع على حجة تنشأ من مكة فيحط من المسمى ويقع الإحرام بها من الميقات ، وعلى حجة تنشأ من مكة فيحط من المسمى بنسبته ، فإذا كانت أجرة المنشأة من البلد مائة ، والمنشأة من مكة عشرة ، حط تسعة أعشار المسمى (والقول الثاني) وهو الأصح يحسب قطع المسافة إلى الميقات لجواز أنه قصد الحج منه ، إلا أنه عرض له العمرة ، فعلى هذا توزع المسماة على حجة منشأة من بلد الإجارة ، إحرامها من الميقات ، وعلى حجة منشأة من البلد إحرامها من مكة فإذا كانت أجرة الأولى مائة ، والثانية تسعين ، حط عشر المسمى ، فحصل فى الجملة ثلاثة أقوال (المذهب) منها هذا الأخير ،

قال أصحابنا: ثم إن الأجير في مسألتنا يلزمه دم لإحرامه بالحج بعد مجاوزة الميقات ، وسنذكر إن شاء الله تعالى خلافا في غير صورة الاعتمار أن إساءة المجاوزة هل تنجبر بإخراج الدم حتى لا يعط شيء من الأجرة ؟ أم لا ؟ وذلك الخلاف يجيء هنا ، ذكره أبو الفضل بن عبدان وآخرون فإذن الخلاف في قدر المحطوط فرع للقول بإثبات أصل الحط قال الرافعي: ويجوز أن يفرق بين الصورتين ويقطع بعدم الانجبار هنا ، لأنه ارتفق بالمجاوزة هنا ، حيث أحرم بالعمرة لنفسه (الحال الثاني) أن يعود إلى المجاوزة هنا ، حيث أحرم بالعمرة نفيحم بالحج منه ، فهل يحط شيء من الميقات بعد الفراغ من العمرة ، فيحرم بالحج منه ، فهل يحط شيء من الأجرة ؟ يبني على الخلاف السابق (إن قلنا) الأجرة موزعة على الأعمال والسير لم يحسب السير لانصرافه إلى عمرة ، ووزعت الأجرة على حجة منشأة من بلد الإجارة ، إحرامها من الميقات ، وعلى حجة منشأة من الميقات ، فعلى حجة منشأة من بلد الإجارة ، إحرامها من الميقات ، وعلى حجة منشأة من الميقات ، فلا حط ، مقابلة الأعمال أو وزعناها عليه وعلى السير ، وحسبت المسافة ، فلا حط ،

وتجب الأجرة كلها ، وهـذا هو المذهب ولم يذكر البندنيجي وكثيرون غره .

(فرع) قال الشافعي: الواجب على الأجير أن يحرم من الميقات الواجب بالشرع أو الشرط ، فإن أحرم منه فقد فعل واجبا ، وإن أحرم قبله فقد زاد خيرا هذه عبارة الشيخ أبي حامد وسائر الأصحاب ، فإن جاوز الأحير الميقات المعتبر بالشرط أو الشرع غير محرم ، ثم أحرم بالحج للمستأجر فينظر إن عاد إليه وأحرم منه فلا دم ، ولا يحط من الأجرة شيء ، وإن أحرم من جوف مكة أو بين الميقات ومكة ولم يعد ، لزمه دم للإساءة بالمجاوزة ، وهل ينجبر به الخلل حتى لا يحط شيء من الأجرة الإساءة بالمجاوزة ، وهل ينجبر به الخلل حتى لا يحط شيء من الأجرة افيه طريقان مشهوران ، حكاهما المصنف في كتاب الإجارة والأصحاب (أصحهما) عند المصنف والأصحاب: فيه قولان (أحدهما) ينجبر ويصير كأنه لا مخالفة ، فيجب جميع الأجرة ، وهذا ظاهر نصه في الإملاء والقديم ، لأنه قال : يجب الدم ، ولم يذكر الحط (وأصحهما) وهو نصه في الأم

(والطريق الثانى) القطع بالحط وتأولوا ما قاله فى الإملاء والقديم بأنه سكت عن وجوب الحط ، ولا يلزم من سكوته عنه عدم وجوبه ، مع أنه نص على وجوب الحط فى المختصر والأم (فإن قلنا) بالانجبار ، فهل نعتبر قيمة الدم ؟ ونقابلها بالتفاوت ؟ فيه وجهان حكاهما القاضى حسين ، وإمام الحرمين والغزالي والمتولى والبغوى وآخرون (أصحهما) لا ، لأن التعويل فى هذا القول على جبر الخلل ، وقد حكم الشرع بأن الدم يجبره من غير نظر إلى اعتبار القيمة (والثاني) نعم ، فلا ينجبر ما زاد على قيمة الدم ، فعلى هذا تعتبر قيمة الدم ، فإن كان التفاوت مثلها أو أقل حصل الانجبار ولا حط ، وإن كان أكثر وجب الزائد ، هذا إذا قلنا بالانجبار ، وإن قلنا بالمنجبار وهو الحط ففى قدره وجهان ، بناء على الأصل السابق وهو أن الأجرة فى مقابلة ماذا ؟ (إن قلنا) فى مقابلة الأعمال فقط ، وزعنا المسمى على حجة من الميقات وحجة من حيث أحرم (وإن قلنا) فى مقابلة الأعمال والسير ، وهو المذهب ، وزعنا المسمى على حجة من بلدة إحرامها الأعمال والسير ، وهو المذهب ، وزعنا المسمى على حجة من بلدة إحرامها الأعمال والسير ، وهو المذهب ، وزعنا المسمى على حجة من بلدة إحرامها

من الميقات ، وعلى حجة من بلدة إحرامها من حيث أحرم وعلى هذا يقل المحطوط ، ثم حكى الشيخ أبو محمد وإمام الحرمين ومن تابعهما وجهين في أن النظر إلى الفراسخ وحدها أم يعتبر مع ذلك السهولة والحزونة (أصحهما) الثانى ،

(أما) إذا عدل الأجير عن طريق الميقات المعتبر إلى طريق آخر ميقاته مثل المعتبر أو أقرب إلى مكة فطريقان (أصحهما) وهو المنصوص، وبه قطع البندنيجي والجمهور، أنه لا شيء عليه، وحكى القاضى حسسين والبغوى وغيرهما فيه وجهين (أصحهما) هذا ، لأنه قائم مقام الميقات المعتبر (والثاني) أنه كمن ترك الميقات وأحرم بعده ، لأنه بالشرط تعين المكان (أما) إذا عينا موضعا آخر فإن كان أقرب إلى مكة من الشرعى فالشرط فاسد يفسد الإجارة كما سبق إذ لا يجوز لمريد النسك مجاوزة الميقات غير محرم ، وإن كان أبعد بأن عينا الكوفة فيلزم الأجير الإحرام منها وفاء بالشرط ، فلو جاوزها وأحرم بعد مجاوزتها ، فهل يلزمه الدم ؟ فيه وجهان (الأصح) المنصوص نعم لأنه جاوز الميقات الواجب بالشرط ، فأشبه مجاوزة الميقات الشرعي (والثاني) لا لأن الدم يجب في مجاوزة فطعا ، وإن الشرعي فإن قلنا : لا يلزمه الدم وجب حط قسط من الأجرة قطعا ، وإن ألزمناه الدم ففي حصول الانجبار به الطريقان السابقان (المذهب)

وكذا لو لزمه الدم لترك مأمور به ، كالرمى والمبيت ، ففيه الطريقان ، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : فإن ترك نسكا لا دم فيه كالمبيت وطواف الوداع _ إذا قلنا لا دم فيهما _ لزمه رد شيء من الأجرة بقسطه بلا خلاف ، ولا ينجبر لأنه ليس هنا دم ينجبر به على القول الضعيف ، فإن لزمه بفعل محظور كاللبس والقلم لم يحط شيء من الأجرة بلا خلاف ، لأنه لم ينقص شيئا من العمل ، اتفق أصحابنا على التصريح بهذا ، ونقل الغزالي وغيره الاتفاق عليه ، ويجب الدم في مال الأجير بلا خلاف ولو شرط الإحرام في أول شوال فأخره لزمه الدم ، وفي الانجبار الخلاف ، وكذا لو شرط أن يحج ماشيا فحج راكبا لأنه ترك مقصودا ، هكذا حكى المسألتين عن القاضي

حسين والرافعي، ثم قال: ويشبه أن يكونا مفرعين، على أن الميقات المشروط الشرعى وإلا فلا يلزمه الدم ، كما فى مسألة تعيين الكوفة ، هذا كلام الرافعي .

وقطع البغوى بأنه إذا استأجره ليحج ماشيا فحج راكبا (فإن قلنا) الحج راكبا أفضل ، فقد زاد خيرا (وإن قلنا :) الحج ماشيا أفضل فقد أساء بترك المثنى ، وعليه دم ، وفي وجوب رد التفاوت بين أجرة الراكب والماشي وجهان بناء على ما سبق ، وهذا الذي قاله المتولى هو الأصبح .

(فسرع) قال أصحابنا: إذا استأجره للقران بين الحج والعمرة ، فتارة يمتثل ، وتارة يعدل إلى جهة أخرى ، فإن امتثل فقد وجب دم القران ، وعلى من يجب ؟ فيه وجهان ، وقيل : قولان (أصحهما) على المستأجر ، وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنيجي ، كما لو حج بنفسه لأنه الذي شرط القران (والثاني) على الأجير لأنه المترفه ، فعلى الأول لو شرطاه على الأجير فسدت الإجارة نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب ، لأنه جمع بين بيع مجهول وإجارة لأن الذم مجهول الصفة ، فان كان المستأجر معسرا فالصوم الذي هو بدل الهدى على الأجير لأن بعض الصوم وهو الأيام فالحج الثلاثة ينبغي أن يكون في الحج لقوله تعالى : (فصيام ثلاثة أيام في الحج) والذي في الحج منهما هو الأجير ، كذا ذكره البغوى ، وقال المتولى : هو كالعاجز عن الهدى والصوم جميعا وعلى الوجهين يستحق الأجرة كمالها .

(فأما) إذا عدل فينظر إن عدل إلى الإفراد فحسج ثم اعتمر ، فان كانت الاجارة على العين لزمه أن يرد من الأجرة حصة العمرة ، نض عليه الشافعي في المناسك الكبير ، واتفق عليه الأصحاب ، قالوا : لأنه لا يجوز تأخير العمل في هذه الإجارة عن الوقت المعين ، وإن كائت في الذمة _ نظر ، فإن عاد إلى الميقات للعمرة _ فلا شيء عليه ، لأنه زاد خيرا ، ولا على فإن عاد إلى الميقات للعمرة _ فلا شيء عليه ، لأنه زاد خيرا ، ولا على

المستأجر أيضا ، لأنه لم يقرن ، وإن لم يعد فعلى الأجير دم لمجاوزته الميقات للعمرة ، وهل يحط شيء من الأجرة ؟ أم تنجبر الإساءة بالدم ؟ فيه الخلاف السابق •

وإن عدل إلى التمتع فقد أشار المتولى إلى أنه إن كانت اجارة عين لم يقع الحج عن المستأجر لوقوعه فى غير الوقت المعين ، وهذا هو قياس ما سبق قريبا من نص الشافعى ، وإن كانت على الذمة _ نظر إن عاد إلى الميقات للحج _ فلا دم عليه ، ولا على المستأجر ، وإن لم يعد فوجهان (أحدهما) لا يجعل مخالفا لتقارب الجهتين ، فيكون حكمه كما لو امتثل ، وفى كون الدم على الأجير أو المستأجر الوجهان (وأصحهما) يجعل مخالفا فيجب الدم على الأجير لإساءته ، وفى حط شىء من الأجرة الخلاف السابق في الأجير إذا أحرم بعد مجاوزة الميقات (قيل :) يحط قولا واحدا ، والأصح قولان (أصحهما) يحط (والثاني) لا ، قال الرافعى : وذكر أصحاب والأسيخ أبى حامد أنه يلزم الأجير دم لترك الميقات ، وعلى المستأجر دم الشيخ أبى حامد أنه يلزم الأجير دم لترك الميقات ، وعلى المستأجر دم وغير ، لأن القران الذي أمر به يتضمنه ، قال : واستبعده ابن الصباغ

(فرع) إذا استأجره للتمتع فامتثل فهو كما لو استأجره للقران فامتثل ، وإن أفرد _ نظر ، إن قدم العمرة وعاد لإحرام الحج إلى الميقات _ فقد زاد خيرا ، وإن أخر العمرة _ نظرت ، فإن كانت إجارة عين _ انفسخت فى العمرة لفوات وقتها المعين ، فيرد حصتها من المسمى ، وإن كانت الإجارة فى الذمة وعاد إلى الميقات للعمرة لم يلزمه شىء ، وإن لم يعد فعليه دم لترك الإحرام بالعمرة من الميقات ، وفى حط شىء من الأجرة الخلاف السابق ، وإن قرن فقد زاد خيرا ، نص عليه الشافعى ، لأنه أحرم بالنسكين من الميقات ، وكان مأمورا بأن يحرم بالحج من مكة ، ثم إن عدد الأفعال للنسكين فلا شىء عليه ، وإلا فهل يحط شىء من الأجرة لاقتصاره على الأفعال ؟ فيه وجهان ، وكذا الوجهان فى أن الدم على المستأجر أم

الأحير ؟

(فسرع) لو استأجره الإفراد فامتثل فذاك ، فلو قرن لله الله كانت الإجارة على العين لله فالعمرة واقعة فى غير وقتها ، فهو كما لو استأجره للحج وحده فقرن ، وقد سبق بيانه فى فرع بعد المسألة الثالثة من المسائل التى قبل فصل الاستئجار ، وذكرنا فيه قولين بتفريعهما (الجديد) الأصح وقوع النسكين عن الأجير (وأما) إن كانت الاجارة فى الذمة فيقعان عن المستأجر وعلى الأجير الدم ، وهل يحط شىء من الأجرة للخلل ؟ أم ينجبر بالدم ؟ فيه الخلاف ، وإن تمتع له فإن كانت الإجارة على العين وقد أمره بتأخير العمرة فقد وقعت فى غير وقتها ، فيرد ما يخصها من الأجرة ، وإن أمره بتقديمها ، أو كانت الإجارة على الذمة ، وفى حط من الأجرة ، ولزم الأجير دم إن لم يعد إلى الميقات لإحرام الكحج ، وفى حط شىء من الأجرة الخلاف .

هذا كله إذ كان المحجوج عنه حيا ، فإن كان ميتا فقرن الأجير أو تمتع وقع النسكان عن الميت بكل حال ، صرح به الشيخ أبو حامد والأصحاب ، قالوا : لأن الميت لا يفتقر إلى إذنه فى وقوع الحج والعمرة عنه ، لأن الشافعي نص على أنه لو بادر أجنبي فحج عن الميت صح ووقع عن فرض الميت من غير وصية ولا إذن وارث ، ولو قال الحي للأجير : حج عني وإن تمتع أو قرنت فقد أحسنت ، فقرن أو تمتع وقع النسكان (٣) بلا خلاف صرح به البندنيجي وغيره ، ولو استؤجر للحج فاعتمر ، أو للعمرة فحج ، فإن كانت الإجارة لميت وقع عن الميت لما ذكرنا ، وإن كانت عن حي وقعت عن الأجير ولا أجرة له في الحالين .

(فرع) إذا جامع الأجير وهو محرم قبل التحلل الأول فلمد حجه ، وانقلب الحج إليه ، فيلزمه الفدية في ماله ، والمضى في فاسده ، والقضاء ، هذا هو الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور وتظاهرت عليه نصوص الشافعي وفيه قول آخر أنه لا ينقلب ولا يفسد ولا يجب القضاء بل يبقى صحيحا واقعا عن المستأجر لأن العبادة للمستأجر فلا تفسد بفعل غيره ، وبهذا القول قال المزنى أيضا ، والمذهب الأول .

⁽١) كذا بالأصل ولمل العبارة وقع النسكان صحيحين وحق الأجر له . المطيعى

قال إمام الحرمين إنما قلنا: تنقلب الحجة الفاسدة إلى الأجير ولا تضاف بعد الفساد إلى المستأجر ، لأن الحجة المطلوبة لا تحصل بالحجة الفاسدة ، بخلاف من ارتكب محظورا غير مفسد وهو أجير ، لأن مثل هذه الحجة يعتد به شرعا ، فوقع الاعتداد به في حق المستأجر ، والحج لله تعالى ، وإن اختلفت الإضافات ، والحجة الفاسدة لا تبرىء الذمة ،

(فإذا قلنا) بالمذهب فإن كانت إجارة عين انفسخت ، ويكون القضاء الذي يأتي به واقعا عن الأجير ، ويرد الأجرة بلا خلاف ، وإن كانت فى الذمة لم تنفسخ لأنها لا تختص بزمان ، فإذا قضى فى السنة الثانية فعمن يقع القضاء ؟ فيه وجهان مشهوران ، وقال جماعة : هما قولان (أحدهما) عن المستأجر لأنه قضاء الأول ، ولو سلم الأول من الإفساد لكان عن المستأجر ، فكذا قضاؤه (وأصحهما) عن الأجير وبه قطع البندنيجي وآخرون ، لأن الأداء الفاسد وقع عنه ، فعلى هذا يلزمه سوى القضاء حجة أخرى فيقضى عن نفسه ثم يحج عن المستأجر فى سنة أخرى أو يستنيب من يحج عنه فى تلك السنة أو غيرها ، وإذا لم تنفسخ الإجارة فللمستأجر غن فيه الوجهان السابقان فيما إذا لم يحج الأجير فى السنة المعينة فى عن المستأجر ميت ففيه الوجهان السابقان فيما إذا لم يحج الأجير فى السنة المعينة فى إجارة الذمة ، قال الخراسانيون : يثبت الخيار ومنعه العراقيون ، وقد سبق توجيهها ،

(فسرع) إذا أحرم الأجير عن المستأجر ثم صرف الإحرام إلى نفسه ظنا منه أنه ينصرف ، وأتم الحج على هذا الظن فلا ينصرف الحج إلى الأجير بل يبقى للمستأجر بلا خلاف ، نص عليه (۱) واتفق عليه الأصحاب ، وعللوه بأن الإحرام من العقود اللازمة ، فإذا انعقد على وجه لا يجوز صرفه إلى غيره ، وفي استحقاق الأجير الأجرة قولان مشهوران في الطريقين (أحدهما) لا يستحق شيئا لإعراضه عنها ، ولأنه عمل لنفسه فيما يعتقد (وأصحهما) عند الأصحاب في الطريقين يستحق لحصول غرض المستأجر ، وكما لو

⁽١) بياش بالأصل فحرد ولعل العبارة : نص عليه الشافعي ، وهو في الأم ٠ - المطيعي

استأجره ليبنى له حائطاً قبناه الأجير ، ظانا أن الحائط له ، فإنه يستحق الأجرة بلا خلاف وقد سبق هذا وسبق الفرق بينه وبين الأجير فى الحج على القول الأول ، لأن الأجير في البناء لم يتجبر ولا خالف وفي الحج جار وخالف .

فإن قلنا : يستحق الأجير فى الحج ، فهل يستحق المسمى أم أجرة المثل ؟ فيه وجهان حكاهما المتولى وغيره (أضحهما) وبه قطع الجمهور : يستحق المسمى ، لأن العقد لم يفسد فبقى المسمى (والثانى) أجرة المثل الأنه عين العقد نبيته وهذا ضعيف نقلا ودليلا ، قال إمام الحرمين : وهذان القولان فى استحقاق الأجرة بناهما الأئمة على ما إذا دفع ثوبا إلى صباغ ليصبعه بأجرة فجحد الثوب وأصر على أخذه لنفسه ، ثم صبغه لنفسه ثم ندم ورده على مالك ، هل يستحق الأجرة على مالك الثوب ؟ فيه قولان والله أعلم .

(فسرع) إذا مات الحاج عن نفسه في أثنائه ، هل تجوز البناية على حجه ؟ فيه قولان مشهوران (الأصح) الجديد لا يجوز كالصلاة والصوم (والقديم) يجوز لدخول النيابة فيه ، فعلى الجديد يبطل الماتى به إلا في الثواب ، ويجب الإحجاج عنه من تركته ، إن كان قد استقر الحج في ذمته ، وإن كان تطوعا أو لم يستطع إلا هذه السنة لم يجب وعلى القديم قد يموت وقد بقى وقت الإحرام وقد يموت بعد خروج وقته ، فإن بقى أحرم النائب بالحج ، ويقف بعرفة إن لم يكن الميت وقف ، ولا يقف إن أحرم النائب بالحج ، ويقف بعرفة إن لم يكن الميت وقف ، ولا يقف إن كان وقف ، ويأتى بباقى الأعمال ، فلا بأس بوقوع إحرام النائب داخل الميقات ، لأنه يبنى على إحرام أنشىء منه ه

وإن لم يبق وقت الإحرام فبهم يحرم به النائب؟ وجهان (احدهما) وبه قال أبو إسحق : يحرم بعمرة ثم يطوف ويسعى ، فيجزئانه عن طواف الحج وسعيه ، ولا يبيت ولا يرمى ، لأنهما ليسا من العمرة ، ولكن يجبران بالدم (وأصحهما) وبه قطع الأكثرون تفريعا على القديم أنه يحرم بالحج ، بالدم ويأتى ببقية الأعمال ، وإنما يمنع إنشاء الإحرام بعد أشهر الحج إذا ابتدأه ،

وهذا ليس مبتدأ ، بل مبنى على إحرام قد وقع فى أشهر الحج وعلى هذا إذا مات بين التحللين أحرم إحراما لا يحرم اللبس والقلم ، وإنسا يحرم النساء كما لو بقى الميت ، هذا كله إذا مات قبل التحللين فإن مات بعدهما لم تجز النيابة بلا خلاف ، لأنه يمكن جبر الباقى بالدم ، قال الرافعى : وأوهم بعضهم إجراء الخلاف وهذا غلط ،

(فرع) إذا مات الأجير في أثناء الحج فله أحوال (أحدها) يموت بعد الشروع في الأركان، وقبل فراغها، فهل يستحق شيئا من الأجرة ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف في كتاب الإجارة (أحدهما) لا يستحق شيئا لأنه لم يحصل المقصود، فهو كما لو قال: من رد عبدى فله دينار، فرده إلى باب الدار ثم هرب أو مات، فإنه لا يستحق شيئا (وأصحهما) عند المصنف والأصحاب يستحق بقدر عمله، لأنه عمل بعض ما استؤجر عليه فوجب له قسطه كمن استؤجر لبناء عشرة أذرع فبني بعضها ثم مات، فإنه يستحق بقسطه بخلاف الجعالة، فإنها ليست عقدا لازما، إنساهي التزام بشرط، فإذا لم يوجد الشرط بكماله لا يلزمه شيء كتعليق الطلاق والعتق، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب: القول الأول هو نصمه في القديم، والثاني الأصح هو نصه في الأم والإملاء.

قال أصحابنا: وسواء مات بعد الوقوف بعرفات أو قبله ففيه القولان، هذا هو المذهب (وقيل:) يستحق بعده قطعا ، حكاه الرافعى وهو شاذ ضعيف ، فإذا قلنا: يستحق فهل يقسط على الأعمال فقط أم عليها وعلى قطع المسافة جميعا ؟ فيه قولان مشهوران وقد ذكرهما المصنف فى باب الإجارة وسبق بيانهما قريبا (فأصحهما) عند المصنف وطائفة على الأعمال فقط (وأصحهما) عند الأعمال والمسافة جميعا، ممن صححه الرافعي وآخرون وفي المسألة طريق آخر قدمناه عن ابن سريج أنه إن قال: استأجرتك لتحج عنى قسط على العمل فقط ، وإن قال: لتحج من بلد استأجرتك لتحج عنى قسط على العمل فقط ، وإن قال: لتحج من بلد

ثم هل يجوز البناء على فعل الأجير ؟ ينظر إن كانت إجارة عين انفسخت ولا بناء لورثة الأجير ، كما لو لم يكن له أن يستنيب ، وهل للمستأجر أن يستأجر من يبنى ؟ فيه القولان السابقان في الفرع قبله ، في جواز البناء ، وإن كانت الإجارة على الذمة (فإن قلنا) لا يجوز البناء فلورثة الأجير أن يستأجروا من يستأنف الحج عن المستأجر ، فإن أمكنهم في تلك السنة لبقاء الوقت فذاك وإن تأخر إلى السنة القابلة ثبت الخيار في فسخ الإجارة كما سبق (وإن جوزنا) البناء فلورثة الأجير أن يبنوا ، ثم القول فيما يحرم به النائب وفي حكم إحرامه بين التحللين على ما سبق في الفرع قبله .

(الحال الثانى) أن يموت بعد الشروع فى السفر وقب الإحرام، وفيه وجهان مشهوران حكاهما المصنف فى باب الإجارة (الصحيح) المنصوص للشافعى رحمه الله تعالى فى القديم والجديد، وبه قطع الجمهور لا يستحق شيئا من الأجرة بناء على أن الأجرة لا تقابل قطع المسافة بسبب إلى الحج، وليس بحج فلم يستحق فى مقابلته أجرة كما لو استأجر رجلا ليخبز له فأحضر الآلة وأوقد النار ومات قبل أن يخبز، فإنه لا يستحق شيئا، هذا تعليل المصنف وعلل غيره بأنه لم يحصل شيئا من المقصود شيئا، هذا تعليل المصنف وعلل غيره بأنه لم يحصل شيئا من المقصود (والثانى) وهو قول أبى سعيد الإصطخرى وأبى بكر الصيرفى: يستحق من الأجرة بقدر ما قطع من المسافة وافيا، بهذا نسبه العرامطة (اوحكى الرافعي وجها ثالثا عن أبى الفضل ابن عبدان أنه إن قال: استأجرتك لتحج من بلد كذا استحق نقسطه ، وهذا نحو ما سبق عن ابن سريج فى الحال من بلد كذا استحق نقسطه ، وهذا نحو ما سبق عن ابن سريج فى الحال الأول ،

(الحال الشالث) أن يموت بعد فراغ الأركان وقب ل فراغ باقي الأعمال ، فينظر إن فات وقتها أو لم يفت ، ولكن (إذا) لم نجو "ز البناء وجب جبر الباقى بالدم من مال الأجبر ، وهل يرد شيئا من الأجرة ؟ فيه الخلاف السابق فيمن أحرم بعد مجاوزة الميقات ولم يعد إليه وجبره بالدم

⁽١) كذا بالأصل ولعل ألعبارة : تسبه المراقبون للشاقعي (ط) .

وهو طريقان (المذهب) وجوب الرد، وإن جورنا البناء وكان وقتها باقيا، فإن كانت الإجارة على العين ـ انفسخت الأعمال الباقية و ووجب رد قسطها من الأجرة، ويستأجر المستأجر من يرمى ويبيت، ولا دم فى تركة الأجير، وإن كانت فى الذمة استأجر وارث الأجير من يرمى ويبيت، ولا حاجة إلى الإحرام لأنهما عملان يفعلان بعد التحللين ولا يلزم الدم ولا ردشىء من الأجرة، ذكره المتولى وغيره و

(فرع) إذا أحرص الأجير قبل إمكان الأركان تحلل ، قال الشافعي في الأم والأصحاب: ولا قضاء عليه ، ولا على المستأجر ، كأنه أحصر وتحلل فإن كانت حجة تطوع أو كانت حجة إسلام ، وقد استقرت قبل هذه السنة بقى الاستقرار ، وإن كان استطاعها هذه السنة سقطت الاستطاعة ، فإذا تحلل الأجير فعمن يقع ما أتى به ؟ فيه قولان (أصحهما) عن المستأجر كما لو أفسده ، فعلى هذا دم الإحصار على الأجير ، وعلى الأول هو على المستأجر ، وفى استحقاقه شيئا من الأجرة الخلاف المذكور في الموت ، وإن لم يتحلل ودام على الإحرام حتى فاته الحج انقلب الاحرام إليه كما في الإفساد ، لأنه بنوم أو تأخر عن القافلة أو غيرهما من غير إحصار انقلب الماتي به إلى الأجير أيضا كما في الإفساد ، ولا شيء للأجير أيضا كما في الإفساد ، ولا شيء للأجير أيضا كما في الإفساد ، ولا شيء للأجير على المذهب ، وقيل : فيه الخير أيضا كما في الإفساد ، وقال الشيخ أبو حامد هل له من الأجرة بقدر ما عمله إلى حين انقلب الإحرام إليه ؟ فيه قولان منصوصان ،

(فسرع) لو استأجر المعضوب من يحج عنه فأحرم الأجير عن نفسه تطوعا فوجهان ، حكاهما إمام الحرمين (أحدهما) وهو قول السيخ أبى محمد ينصرف إلى المستأجر ، قال أبو محمد : وكذا كل من فى ذمته حجة مرسلة بإجارة ، فاذا نوى التطوع بالحج انصرف إلى ما فى ذمته ، كما لو نوى التطوع وعليه حجة الإسلام أو النذر أو القضاء ، فانه ينصرف إلى ما عليه دون التطوع بلا خلاف (والوجه الثانى) وهو الصحيح ، وهدو

قول سائر الأصحاب يقع تطوعا للأجير ، قال إمام الحرمين : وما قاله شيخي أبو محمد انفرد به ، ولا يساعده عليه أحد من الأصحاب ، لأنا إنها نقدم واجب الحج على نفله لأمر يرجع إلى نفس الحج مع بقاء الأمة على تقديم الأولى فالأولى في مراتب الحج ،

(وأما) الاستحقاق على الأجير فليس من خاصة الحج ، ولو ألزم الأجير ذمته بالإجارة ما لا يلزم مثله ، لكان حكم الوجوب فيه حكم الوجوب في الحج قال : والذي يوضح ذلك أن الحجة قد تكون تطوعا من المستأجر إذا جوزنا الاستئجار في حج التطوع وهو الأصح فلا خلاف في أن ذلك اللزوم ليس من مقتضيات الحج ، والله أعلم .

(فبرع) قال أصحابنا: لو استأجر رجلان رجلا يحج عنهما فأحرم عنهما معا انعقد إحرامه لنفسه تطوعا ولا ينعقد لواحد منهما ، لأن الإحرام لا ينعقد عن اثنين ، وليس أحدهما أولى من الآخر ، ولو أحرم عن أحدهما وعن نفسه معا انعقد إحرامه عن نفسه ، لأن الإحرام عن اثنين لا يجوز وهو أولى من غيره فانعقد ، هكذا نص عليه الشافعي في الأم وتابعه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والأصحاب ،

(فسوع) إذا استأجره اثنان ليحج عنهما أو أمراه بلا إجاره ، فأحرم عن أحدهما لا بعينه ، انعقد إحرامه عن أحدهما ، وكان له صرفه إلى أيهما شاء ، قبل التلبس بشيء من أفعال الحج • هذا مذهبنا ونقله العبدري عن مذهبنا وبه قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، وقال أبو يوسف : يقع عن نفسه • دليلنا أن مالكا يعتقد ابتداء ذلك الإحرام به مطلقا ثم يصرفه إلى ما يشاء ، كما لو أحرم مطلقا عن نفسه ثم صرفه إلى حج أو عمرة • واحتج أبو يوسف بأنه أحرم بإحرام معين فإذا أحرم مطلقا لم يأت بالمامور فيه (قلنا :) نقيض ما أسند للنيابة هذا إذا استأجراه ليحج بنفسه ، فإن عقدا معا فالعقد باطل في حقهما ، وإن عقد أحدهما بعد الآخر فالأول صحيح والثاني باطل ، وإن عقد العقدين في الذمة صدحا ، فإن تبرع بالحج عن أحدهما يثبت للآخر الخيار في فسخ العقد لتأخير حقه •

(فرع) قال صاحب الحاوى فى باب الإجارة على الحج من كتاب الحج : لو استأجره لزيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم لم تصح ، قال : وأما الجعالة على زيارة القبر فإن كانت على مجرد الوقوف عند القبر ومشاهدته لم تصح لأنه لا تدخله النيابة وإن كانت على الدعاء عند زيارة قبره صلى الله عليه وسلم صحت لأن الدعاء تدخله النيابة ولا تضر الجهالة بنفس الدعاء .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى الاستئجار للحج ، قد ذكرنا أن مذهبنا صحة الإجارة للحج بشرطه السابق وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة وأحمد: لا يصبح عقد الإجارة عليه ، بل يعطى رزقا عليه قال أبو حنيفة : يعطيه نفقة الطريق فإن أفضل منها شيئا رده ، ويكون الحج للفاعل ، وللمستأجر ثواب نفقته ، لأنه عبادة بدنية ، فلا يجوز الاستئجار عليها كالصلاة والصوم ، لأن الحج يقع طاعة فلا يجوز أخذ العوض عليه دليلنا أنه عمل تدخله النيابة فجاز أخذ العوض عليه ، كتفرقة الصدقة وغيرها من الأعمال (فإن قيل :) لا نسلم دخول النيابة ، بل يقع الحج عن الفاعل (قلنا :) هذا منابذ للأحاديث الصحيحة السابقة فى إذن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى الحج عن العاجز ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « فدين الله أحق بالقضاء » « وحج عن أبيك » وغير ذلك ،

(فإن قبل) ينتقض بشاهد الفرع فإنه ثابت عن شاهد الأصل ولا يجوز له أخذ الأجرة على شهادته (قلنا :) شاهد الفرع ليس ثابتا عن شاهد الأصل وإنما هو شاهد على شهادته ، ولو كان ثابتا عنه لجاز أن يشهد بأصل الحق ، لا على شهادته ، ودليل آخر هو أن الحج يجوز أخذ الرزق عليه بالإجماع ، فجاز أخذ الأجرة عليه كبناء المساجد والقناطر (فإن قيل) ينتقض بالجهاد (قلنا) الفرق أنه إذا حضر الصف تعين الجهاد ، فلا يجوز أن يجاهد عن غيره وعليه فرضه (وأما) الرزق في الجهاد فإنه يأخذه لقطع المسافة (وأما) الجواب عن قياسهم على الصوم والصلاة ، فهو أنه لا تدخلها النيابة بخلاف الحج (وعن) قولهم : الحج يقع طاعة ، فينتقض بأخذ الرزق والله أعلم ،

(فسرع) قد ذكرنا أنه إذا استأجره ليفرد الحج والعمرة فقرن عنه وقع الحج والعمرة عن المحجوج عنه ، وقد زاده خيرا ، وبه قال أبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة : إذا أمره أن يحج عن ميت أو يعتمر ، فقرن فهو ضامن للمال الذي أخذه ، لأنه لم يأت بالمامور به على وجهه ، دليلنا أنه أمره بحج وعمرة ، فأتى بهما وزاده خيرا بتقديم العمرة ،

(فسرع) قال القاضى أبو الطيب فى تعليقه فى هـذا الموضع : قال الشافعى لا بأس أن يكثرى المسلم جملا من ذمى للحج عليها لكن الذمى لا يدخل الحرم فيوجه مع جمله مسلما يقودها ويحفظها قال الشافعى : وإذا كان المسلم عنده نصرانى خلفه فى الحل ولا يجوز إدخاله معه الحرم .

(فسرع) قال أصحابنا : إذا قال الموصى : أحجوا عنى فلانا فسات فلان ، وجب إحجاج غيره كما لو قال : اعتقوا عنى رقبة ، فاشتروا رقبة ليعتقوها ، فمات قبل الإعتاق وجب شراء أخرى ، قال القاضى أبو الطيب : ودليل المسألتين أن المقصود فيهما تحصيل العبادة ، فإذا مات من غير إيقاعها أقيم غيره مقامه .

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(ولا يجوز الإحرام بالحج إلا في أشهر الحج ، والدليل عليه قوله عز وجل: (الحج أشهر معلومات ، فمن فرض فيهن الحج فلا رفت ولا فسوق ولا جدال في الحج) والراد به وقت إحرام الحج ، لأن الحج لا يحتساج إلى أشهر ، فدل على أنه آراد به وقت الإحرام ، ولأن الإحرام نسك من مناسك الحج ، فكان مؤقتا ، كالوقوف والطواف ، وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ليال منذى الحجة ، وهو إلى أن يطلع الفجر من يوم النحر ، لمنا روى عن ابن مسعود وجابر وابن الزبير رضى الله عنهم أنهم قالوا: «أشهر الحج معلومات ، شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذى الحجة » فإن أحرم بالحج في غير أشهره انعقد إحرامه بالعمرة لانها عبادة مؤقتة ، فإذا عقدها في غير وقتها أنعقد غيرها من جنسها ، كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال فإنه ينعقد إحرامه بالنفل ولا يصح في سنة واحدة أكثر من حجمة لأن الوقت يستغرق أفعال الحجة الواحدة ، فلا يمكن اداء الحجة الاخرى) .

(الشرح) (قوله:) لأن الوقت يستغرق أفعال الحجة ، الأجود أن يقال لأن الحجة تستغرق الوقت ، ثم فى الفصل مسائل (إحداها) فيما يتعلق بألفاظه فقوله تعالى (فمن فرض فيهن الحج) قال المفسرون وغيرهم من العلماء: معناه من أوجب على نفسه وألزمها الحج ، ومعنى الفرض فى اللغة الإلزام والإيجاب (وأما) الرفث ، فقال ابن عباس والجمهور: المراد به الجماع ، وقال كثيرون: المراد به هنا التعرض للنساء بالجماع ، وذكره بحضرتهن ، فأما ذكره من غير حضور النساء فلا بأس به وهذا مروى عن بحضرتهن ، فأما ذكره من غير حضور النساء فلا بأس به وهذا مروى عن ابن عباس وآخرين (وأما) الفسوق فقال ابن عباس وابن عمر والجمهور: هو المعاصى كلها ،

(وأما) الجدال ، فقال المفسرون وغيرهم : المراد النهى عن جدال صاحبه ومماراته حتى يغضبه ، وسميت المخاصمة مجادلة ، لأن كل واحد من الخصمين يروم أن يفتل صاحبه عن رأيه ويصرفه عنه وقال مجاهد وأبو عبيدة وغيرهما معناه هنا ولا شك فى الحج أنه فى ذى الحجة ، والمراد إبطال ما كانت الجاهلية عليه من تأخيره ، وفعلهم النكساء وهو النسىء والتأخير ، والأول هو قول الجمهور ، وقد ذكر المصنف تفسير ابن عباس الآية فى آخر باب الإحرام ، قال المفسرون وأهل المعانى وغيرهم : ظاهر الآية نفى ومعناها نهى ، أى لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا ، واختلف القراء السبعة فى قراءة هذه الآية فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (فلا رفث ولا فسوق) بالرفع والتنوين ، وقرأ باقى السبعة بالنصب بلا تنوين ، واتفقوا على نصب اللام من جدال ،

(وأما) قوله تعالى : (الحج أشهر) والمراد شهران وبعض الثالث فجاز على المعروف فى لغة العرب فى إطلاقهم لفظ الجمع على اثنين وبعض الثالث ، ومنه قوله تعالى : (يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ويكفيها طهران وبعض الطهر الأول (وأما) قول المصنف : وقت إحرام الحج فهكذا قاله أصحابنا فى كتب الفقه ، واتفقوا عليه ووافقهم بعض العلماء (وأما) النحويون وأصحاب المعانى ومحققوا المفسرين فذكروا فى الآية قولين الحدهما) تقديرها : أشهر الحج أشهر معلومات فحذف المضاف وأقيم

المضاف إليه مقامه (والثانى) تقديرها: الحج حج أشهر معلومات ، أى لا حج إلا في هذه الأشهر فلا يجوز في غيرها ، خلاف ما كانت الجاهلية تفعله من حجهم في غيرها ، فعلى هذا يكون حذف المصدر المضاف للأشهر ، قال الواحدى : ويسكن حمل الآية على غير إضمار وهو أن الأشهر جعلت تفس الحج ليكون الحج فيها ، كقولهم : ليل نائم لما كان النوم فيه حعل نائما ،

(وأما) قول المصنف: ولأن الإحرام نسك من مناسك الحج وكان مؤقتا كالوقوف والطواف فمقصوده به إلزام تعبير الثوري ومالك وأبى حنيفة وغيرهم ممن يقول: إنه يجوز الإحرام بالحج في جميع السنة ولا يأتي بشيء من أفعاله قبل أشهره ، ووافقونا على أن الوقوف والطواف لا يكونان في كل السنة ، بل هما مؤقتان فقياس المصنف الإحرام عليهما (وأما) قوله: أشهره شوال وذو القعدة أو القعدة _ بفتح القاف _ على المشهور ، وحكى كسرها ، وذو الحجة _ بكسر الحاء _ على المشهور ، وحكى فتجها (وأما) الآثار المذكورة عن ابن مسعود وغيره فسنذكرها في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى .

(وأما) قول المصنف: لأنها عبادة مؤقتة ، فقال القلعى: احتسرز بمؤقتة عن الوضوء والعسل ، وهو ما إذا توضأ للظهر مثلا قبل الزوال ، فإنه يصح وضوؤه للظهر وغيرها ، وتنعقد طهارته التي عينها بعينها ، قال : ويحتمل أنه أراد إذا كان متطهرا فتوضأ أو اغتسل بنية الحدث أو الجنابة اللذين يوجدان في المستقبل ، فإنه لا يصح له ما نواه ، ولا ينعقد وضوؤه تجديدا ، ولا غميله مسنونا ، قال : ويحتمل أن يحترز من التيمم ، وهو إذا تيمم للظهر قبل الزوال فإنه لا يصح تيممه ولا يجوز أن يصلى به فريضة ولا نافلة ، (فأما) الفريضة فلأنه تيمم لها قبل وقتها (وأما) النافلة فلأنه إنما يستبح المتبوع لم يستبح المتبوع لم يستبح المتبوع لم يستبح المتبوء المتبع ،

(وأما) قوله : كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال ، فإنه ينعقد

إحرامه بالنفل ، فهكذا قاس الشافعي والأصحاب ، وكذا نقله المزنى فى المختصر وهذا الذي قاله من انعقاد الظهر نفلا إذا أحرم بها قبل الزوال هو المذهب ، وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين ، وفيه قول آخر : إنها لا تنعقد ، وسبق بيان المسألة في أول صفة الصلاة ، وصورة المسألة : إذا ظن دخول الوقت فيان خلافه (فأما) إذا أحرم بها قبل الزوال عالما بأن الوقت لم يدخل فلا تنعقد صلاته على المذهب ، وفيه خلاف ضعيف جدا سبق هناك .

(واعلم) أن قياس المصنف والشافعي والأصحاب على من صلى الظهر قبل الزوال أرادوا به ما إذا كان جاهلا عدم دخول الوقت ، وحينئذ يقال : ليست صورة الحج مثلها إلا أن يفرض فيمن أحرم بالحج فى غير أشهره ، ظانا جواز ذلك ، عالما بأنه لا ينعقد الحج فى غير أشهره • وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين العالم والجاهل ، فينبنى الإشكال ، والله أعلم •

(المسألة الثانية) لا ينعقد الاحرام بالحج إلا فى أشهر الحج بلا خلاف عندنا ، وأشهره شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذى الحجة آخرها طلوع الفجر ليلة النحر (فأما) كون أولها أول شوال فمجمع عليه (وأما) امتدادها إلى طلوع الفجر فهو الصحيح المشهور الذى نص عليه الشافعى فى المختصر ، وقطع به جمهور الأصحاب فى الطريقين ، وحكى الخراسانيون وجها أنه لا يصح الإحرام ليلة العشر ، بل آخر الشهر آخر يوم عرفة ، وحكى القاضى أبو الطيب فى تعليقه والمحاملي والسرخسي وصاحب البيان وآخرون قول الشافعي أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجبة بكماله ، حكاه المحاملي وأبو الطيب وصاحب البيان عن نصه فى الاملاء ، ونقله السرخسي عن نصه فى القديم ، ودليل الجميع فى الكتاب مع ما سنذكره إن شاء الله تعالى والله أعلم ،

(الثالثة) إذا أحرم بالحج فى غير أشهر الحج لم ينعقد حجا بلا خلاف ، وفى انعقاده عمرة ثلاث طرق (الصحيح) أنه ينعقد عمرة مجزئة عن عمرة الإسلام وهو نص الشافعى فى القديم (والثانى) أنه يتحلل بأفعال عمرة ولا يحسب عمرة ، كمن فاته الحج ، قال المتولى وأخرجه من الستة : إنه تعذر عليه الحج لعدم الوقت فى المسألتين (والثالث) أنه ينعقد إحرامه بهما فإن صرفه إلى عمرة كان عمرة صحيحه ، وإلا تحلل بعمل عمرة ولا يحسب عمرة ، قال أصحابنا : ولا خلاف فى انعقاد إحرامه وأنه يتحلل بأعمال عمرة ، وإنما الخلاف فى أنها عمرة مجزئة عن عمرة الإسلام (أما) إذا أحرم بنسك مطلقا قبل أشهر الحج فينعقد إحرامه عمرة على المذهب ، وبه قطع أصحابنا فى كل الطرق إلا الرافعي ، فحكي فيه طريقا آخر أنه على وجهين (أصحهما) هذا (والثاني) هو محكي عن أبي عبد الله الحصري ينعقد بهما ، فإذا دخلت أشهر الحج صرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو ينعقد بهما ، فإذا دخلت أشهر الوقت لا يقبل إلا العمرة فتعين إحرامه لها والله أعلم ،

(الرابعة) قال المصنف والأصحاب: لا يصح فى سنة واحدة أكثر من حجة لأن الوقت يستغرق أفعال الحجة الواحدة لأنه ما دام فى أفعال الحجة لا يصلح إحرامه لحجة أخرى ، ولا يفرغ من أفعال الحج إلا فى أيام التشريق ، ولا يصح الإحرام بالحج فيها ولو صح الإحرام فيها على القول السابق عن الاملاء والقديم لم يمكن حجة أخرى لتعذر الوقوف .

قال أصحابنا ولو أحرم بحجتين أو عمرتين انعقدت إحداهما ولا تنعقد الأخرى ولا تثبت في دمته عندنا لأنه لا يمكنه المضى فيهما فلم يصح الدخول فيهما قياسا على صوم النذر وصوم رمضان ، وقد ذكر المصنف هذه المسألة في أوائل باب الإحرام ، قال أصحابنا : ولو أحرم بصحة ثم أدخل عليها عمرة أخرى فالثائية لغو أدخل عليها عمرة أخرى فالثائية لغو والله أعلم (وإن قيل :) قلتم : لو أحرم بحجتين انعقدت إحداهما ، ولو أحرم بصلاتين لم تنعقد واحدة منهما ، فما الفرق ؟ (فالجواب) أن تعيين النية شرط في الصلاة بخلاف الحج ، ولأن الإحرام يحافظ عليه ما أمكن ولا يلغى ، ولهذا لو أحرم بالحج في غير أشهره انعقد عمرة والله أعلم ،

(فسرع) قال صاحب البيان : لو أحرم قبل أشهر الحج، ثم شك

. . .

هل أحرم بحج ؟ أم بعمرة ؟ فهى عمرة قطعا ، وإن أحرم بالحج ثم شك ، هل كان إحرامه فى أشهر الحج ؟ أم قبلها ؟ قال الصيمرى : كان حجا لأنه على يقين من هذا الزمان ، وعلى شك من تقدمه .

(فسرع) قال الشافعي في مختصر المزني أشهر الحج شموال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة وهو يوم عرفة فمن لم يدرك إلى الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج، هذا نصه بحرفه واعترض عليه أبو بكر الطاهري فقال : قوله : إن أراد به الليالي فهو خطأ لأن الليالي عشر وإن أراد الأيام فهو خطأ في اللغة فإن الأيام مذكرة فالصواب تسعة وأجاب الأصحاب عن هذا ، بأن المواد الأيام والليالي وغلب لفظ التأنيث على عادة العرب فإن العرب تغلب لفظ التأنيث في اسم العدد يقولون : صمنا عشرا ويريدون الليالي والأيام ويقولون صمنا خمسا ويريدون الأيام ، ومن هذا قول الله تعالى (يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) والمراد باليالي والأيام ومنه قوله تعالى (يتخافتون بينهم إن لبثتم إلا عشرا) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال » وقد سبق بيان هذا كله واضحا فى باب صوم التطوع فى هذا الحديث ، قال الزمخشرى : يقولون صمنا عشرا ولو قلت: صمت عشرة لم تكن متكلما بكلام العرب ، قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والأصحاب: إنما أفرد الشافعي ليلة النحر بالذكر وذكرها بعد التسع ، لأن الإحرام يستحب تقديمه عليها قالوا : ويحتمل أنه أفردها لأنها تنفرد عن اليوم الذي بعدها ، ويحتمـــل أنه أفردها لتعلق الفوات بها •

(فسرع) في مذاهب العلماء في وقت الإحرام بالحج ، لا ينعقب الإحرام بالحج إلا في أشهره عندنا ، فإن أحرم في غيرها انعقد عمرة ، وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد وأبو ثور ، ونقبله المباوردي عن عمر وابن مسعود وجابر وابن عباس وأحمد ، وقال الأوزاعي : يتحلل بعمرة ، وقال ابن عباس : لا يحرم بالحج إلا في أشهره ، وقال داود : لا ينعقد وقبال النخعي والثوري ومالك وأبو حنيفة وأحمد : يجوز قبل أشهر الحج لكن يكره ، قالوا : فأما الأعمال فلا تجوز قبل أشهر الحج بلا خلاف ، واحتج

لها بقوله تعالى: (يسألونك عن الأهلة ، قل: هي مواقيت للناس والحج) فأخبر سبحانه وتعالى أن الأهلة كلها مواقيت للناس والحج ، ولأنها عبادة تدخلها النيابة ، وتجب الكفارة في إفسادها ، فلم تخص بوقت كالعمرة ، ولأن الإحرام بالحج يصح في زمان لا يمكن إيقاع الأفعال فيه ، وهبو شوال فعلم أنه لا يختص بزمان .

قالوا: ولأن التوقيت ضربان توقيت مكان وزمان ، وقد ثبت أنه لو تقدم إحرامه على ميقات المكان صح ، فكذا الزمان ، قالوا: وأجلعنا على أنه لو أحرم بالحج قبل أشهره انعقد ، لكن اختلفنا هل ينعقد حجا أم عمرة ؟ فلو لم ينعقد حجا لما انعقد ، واحتج أصحابنا بقوله تعالى (الحج أشهر معلومات) قالوا: وتقديره: وقت الإحرام بالحج أشهر معلومات ، لأنه لا يجوز حمل الآية على أن المراد أفعال الحج ، لأن الأفعال لا تكون في أيام معدودة ،

(فإن) قالوا: قد قال الزجاج: قال جمهور أهل المعانى والنحويين: معنى الآية أشهر الحج أشهر معلومات (قلنا) قال القاضى أبو الطيب وغيره: لو كان المراد هذا نم يكن فيه فائدة ، وفى التقدير الذى ذكرناه فائدة ، فالحمل عليه أولى (فإن قيل:) تقدير وقت الإحرام لا يدل على أن تقديمه لا يصح كالسعى ، فإنه مؤقت ، ويجوز تقديمه على وقته ، قال أصحابنا: لا نسلم جواز تقديم السعى لأنه يشترط تأخير السعى على الاحرام بالحج فى أشهر الحج ، ويكره عندهم فى غيرها (قلنا:) هذا خلاف الظاهر ، وهو منتقض بيوم العيد ، فإنه عند الحنيفة من أشهر الحج ، ولا يستحب الإحرام فيه ،

(فإن) قالوا : نحن لا نجيز الحج فى غير أشهره وإنما نجيز الإحرام به ، وذلك ليس عندنا من الحج ، قال أصحابنا (فالجواب) أن الإحرام وإن لم يكن عندهم من الحج _ إلا أن المحرم يدخل به فى الحج ، فإذا أحرم به قبل أشهره دخل فى الحج قبل أشهره واحتج أصحابنا أيضا برواية أبى الزبير قال : « سئل جابر : أهل بالحج فى غير أشهر الحج ؟ قال : لا »

رواه البيهقى باسناد صحيح ، وعن ابن عباس قال : « لا يحرم بالحج إلا في أشهره ، فإن من سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهر الحج » رواه البيهقى باسناد صحيح ولأنها عبادة مؤقتة فكان الاحرام بها مؤقتا كالصلاة ، ولأنه آخر (۱) أركان الحج فلا يصح تقديمه على أشهر الحج كالوقوف بعرفة ،

(وأما) الجواب عما احتجوا به من قوله تعالى : (يسألونك عن الأهلة) فهو أن الأشهر هنا محملة ، فوجب حملها على المبين ، وهو قوله تعالى : (الحج أشهر معلومات) والجواب عن قوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) مع قول عمر وعلى من وجهين (أحدهما) أنه محمول على دويرة أهله ، بحيث يمكنه الإحرام منها فى أشهر الحج (والثانى) إن سلمنا أنه مخالف لما ذكرنا فهو مخالف لما صح عن ابن عباس وجابر ، وإذا اختلفت الصحابة لم يعمل بقول بعضهم (وأما) القياس على العمرة فجوابه) أن أفعالها غير مؤقتة ، فكذا إحرامها بخلاف الحج ،

(وأما) قولهم : إن الإحرام بالحج يصح فى زمان لا يمكن إيقاع الأفعال فيه وهو شوال ، فعلم أنه لا يختص بزمان (فجوابه) من وجهين (أحدهما) أن ما ذكروه ليس بلازم (والثانى) ينتقض بصلاة الظهر ، فإن الإحرام بها يجوز عقيب الزوال ، ولا يجوز حينئذ الركوع والسجود وهى مؤقتة (وأما) قولهم : التوقيت ضربان إلى آخره ، فهو أن مقتضى التوقيت أن يتقدم عليه خالفنا ذلك فى المكان ، وليس كذلك الزمان (وأما) قولهم ، ولأنا أجمعنا على صحة إحرامه (فجوابه) إنما صح إحرامه عندنا بالعمرة ، ولا يلزم من ذلك صحة إحرامه بالحج ، ونظيره إذا أحرم بالظهر قبل الزوال غلطا يصح نفلا لا ظهرا ،

(فسرع) فى مذاهب العلماء فى أشهر الحج ، قد ذكرنا أن مذهب ا أنها شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذى الحجة ، وحكاه ابن المنذر عن

⁽¹⁾ كُذًا في الأصل ولعله من أركان .

ابن مسعود وابن الزبير والشعبى وعطاء ومجاهد وقتادة والنخعى والثورى وأبى ثور وبه قال أبو يوسف وداود، وقال مالك: هى شوال ودو القعدة وذو الحجة بكماله، قال ابن المنذر: وروى عن ابن عمر وابن عباس روايتان كالمذهبين ، وقال أبو حنيفة وأحمد وأصحاب داود: شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذى الحجة ، وخالف أصحاب داود في هذا والخلاف بيننا وبين أبى حنيفة وموافقيه في يوم النحر، فهو عنده من أشهر الحج ، وليس هو عندنا منها ، وقد نقل المحاملي في المجموع إجماع العلماء على أن أول وقت أشهر الحج شوال وإنما اختلفوا في آخرها والعلماء على أن أول وقت أشهر الحج شوال وإنما اختلفوا في آخرها و

قال صاحب الشامل وآخرون من أصحابنا: وهدا الخلاف الذي بيننا وبين أبي حنيفة وأحمد يجوز الإحرام بالحج في جميع السنة كما حكيناه عنهما في الفرع السابق ولا يجوز عندهما إيقاع الفعل إلا في أوقاتها من أشهر الحج ، فلا فرق بين أن يوافقونا في أشهر الحج أو يخالفونا ، وقال المتولى: لا فائدة في هذا الخلاف إلا في شيء واحد ، وهو أن عند مالك يكره الاعتمار في أشهر الحج ، فالعمرة عنده مكروهة في جميع ذي الحجة ، وهذا الذي استثناه المتولى لا حاجة إليه لأن العمرة لا تكره عندنا في شيء من السنة ، فلا فرق بين أن يوافقنا مالك في أشهر الحج أو يخالفنا ، وهكذا قال العبدري: إن فائدة الخلاف عند مالك إذا أخر طواف يخالفنا ، وهكذا قال العبدري: إن فائدة الخلاف عند مالك إذا أخر طواف عندنا بتأخير الطواف ، ولو أخره سنين ،

واحتج لأبى حنيفة وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير رضى الله عنهم قالوا: أشهر الحج شهران وعشر ليال ، قالوا: وإذا أطلقت الليالى تبعتها الأيام فيكون يوم النحر منها ، ولأن يوم النحر يفعل فيه معظم المناسك ، فكان من أشهر الحج كيوم عرفة ، واحتج مالك بأن الأشهر جمع وأقله ثلاثة ، واحتج أصحابنا برواية نافع عن ابن عمر أنه قال: «أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة » وعن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير مثله ، رواها كلها البيهقى ، وصحح الرواية عن ابن عباس ، ورواية ابن عمر صحيحة ، وأجاب أصحابنا عن قول الحلفية : إذا عباس ، ورواية ابن عمر صحيحة ، وأجاب أصحابنا عن قول الحلفية : إذا

أطلقت الليالي تبعتها الأيام بأن ذلك عند إرادة المتكلم ، ولا نسلم بوجود الإرادة هنا . بل الظاهر عدمها فنحن قائلون بما قالته الصحابة .

(والجواب) عن قولهم: إن يوم النحر يفعل فيه معظم المناسك ، فينتقض بأيام التشريق (والجواب) عن قول مالك: إن العرب تعبر عن اثنين وبعض الثالث بلفظ الجمع ، قال الله تعالى: (يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وأجمعنا نحن ومالك على أن الأقراء هى الأطهار ، وأنه إذا طلقها في بقية طهر حسبت تلك البقية قرءا ، فاتفقنا على حمل الأقراء على قرءين وبعض ، واتفقت العرب وأهل اللغة على استعمال مثله فى التواريخ وغيرها ، يقولون: كتبت لثلاث ، وهو فى بعض الليلة الثالثة ، والله أعلم ،

(فسرع) فى مذاهبهم فيمن أهل بحجتين • قد ذكرنا أن مذهبنا أنه ينعقد إحداهما ولا يلزمه فعل الأخرى [وعند أبى حنيفة ينعقدان ويلزمه قضاء الأخرى] (1) ، والذى حكاه ابن المنذر عنه أنه يصير ناقضا لإحداهما حتى يتوجه إلى مكة ، قال أبو يوسف : أما أنا فأراه ناقضا لإحداهما حين يحرم بهما قبل أن يسير إلى مكة ، دليلنا ما سبق •

قال المصنف رحمه الله تمسالي

(واما العمرة فإنها تجوز في اشهر الحج وغيرها لما روت عائشة رضي الله عنها « ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر عمرتين في ذي القعدة وفي شوال □ وروى ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عمرة في رمضان تعدل حجة » ولا يكره فعل عمرتين واكثر في سنة ، لما ذكرناه من حديث عائشة رضى الله عنها) •

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخارى ومسلم ، وروت أم معقل الصحابية رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « عمرة فى رمضان تعدل حجة » رواه أبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم ، قال الترمذى : حديث حسن ، قال : وفى الباب بغير عمرة فى رمضان عن ابن

⁽١) ما بين المعقونين من جريدة السبيد الحداد .

عباس وجابر وأنس بن مالك وأبى هريرة ووهب بن خنبش قال : ويقال هرم بن خنبش وضى الله عنهم قال الترمذى : قال إسحاق ـ يعنى ابن راهوية : معنى هـ ذ الحديث مثل « قراءة قل هو الله أحد تعـ دل ثلث القرآن » •

(وأما) حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر مرتين في ذي القعدة وفي شهوال » فصحيح رواه أبو داود في سننه بإسهاد الصحيح ، وقد ثبت فعل العمرة في أشهر الحج في الأحاديث الصحيحة من طرق كثيرة (منها) حديث أنس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته » رواه البخاري ومسلم ، وعن ابن عمر قال : « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسهم أربع عمر إحداهن في رجب ، فبلغ ذلك عائشة فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتمر عمرة قط إلا وهو شاهد ، وما اعتمر قط في رجب » رواه البخاري ومسلم ، وعن البراء « أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر في ذي القعدة » رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، وفي الباب عن ابن عباس وغيره أحاديث كثيرة ،

الما الاحكام فقال الشافعي والأصحاب جميع السنة وقت للعمرة فيجوز الإحرام بها في كل وقت من السنة ، ولا يكره في وقت من الأوقات ، وسواء أشهر الحج وغيرها في جوازها فيها من غير كراهة ، ولا يكره عمرتان وثلاث وأكثر في السنة الواحدة ، ولا في اليوم الواحد ، بل يستحب الإكثار منها بلا خلاف عندنا ، قال أصحابنا : ويستحب الاعتمار في أشهر الحج وفي رمضان للأحاديث السابقة ، قال المتولى وغيره : والعمرة في الحج وفي رمضان أفضل منها في باقي السنة للحديث السابق ، قال أصحابنا : وقد يمتنع الإحرام بالعمرة في بعض السنة لعارض لا بسبب الوقت ، وذلك يمتنع الإحرام بالعمرة في بعض السنة لعارض لا بسبب الوقت ، وذلك كالمحرم بالحج لا يجوز له الإحرام بالعمرة بعد الشروع في التحلل من الحج بلا خلاف وكذا لا يصح إحرامه بها قبل الشروع في التحلل على الذهب ، كما سنوضحه قريبا إن شاء الله تعالى في إحرام القارن ، قال أصحابنا : لو تحلل من الحج التحللين وأقام بمني للرمي والمبيت ، فأحرم أصحابنا : لو تحلل من الحج التحللين وأقام بمني للرمي والمبيت ، فأحرم

بالعمرة لم ينعقد إحرامه بلا خلاف نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب، نص عليه الأصحاب لأنه عاجز عن التشاغل بها لوجوب ملازمة إتمام الحج بالرمى والمبيت قال أصحابنا: ولا يلزمه بذلك شيء .

(فأما) إذا نفر النفر الأول وهو بعد الرمى فى اليوم الثانى من أيام التشريق فأحرم بعمرة فيما بقى من أيام التشريق ليلا أو نهارا فعمرته صحيحة بلاخلاف قال الشيخ أبو محمد الجوينى فى كتابه الفروق وآخرون من أصحابنا: والفرق بين هاتين الصورتين أن المقيم بمنى يوم النفر وإن كان خاليا من علائق الإحرام بالتحللين ، إلا أنه مقيم على نسك مشتغل بإتمامه وهو الرمى والمبيت ، وهما من تمام الحج ، فلا تنعقد عمرته ما لم يكمل حجه بخلاف من نفر فإنه فرغ من الحج وصار كغير الحاج ، قال أبو محمد: ولا يتصور حين يحرم بالعمرة فى وقت ، ولا تنعقد عمرته إلا فى هذه المسألة وقد يرد على هذا ما إذا أحرم بالعمرة فى حال جماعه المرأة ، في هذه المسألة وقد يرد على هذا ما إذا أحرم بالعمرة فى حال جماعه المرأة ، في هذه المسألة المحرم ، ويمكن أن يجاب عنه بأن عدم انعقاد العمرة هنا لعدم أهلية المحرم لا لعارض ، فهو كالكافر وغيره ، ممن لا يصح إحرامه لعدم أهليته ، ولا شك أن الكافر ونحوه لا يرد على قول الشيخ إحرامه لعدم أهليته ، ولا شك أن الكافر ونحوه لا يرد على قول الشيخ أبى محمد ، والله أعلم •

(فرع) في مذاهب العلماء في وقت العمرة وقد ذكرنا أن مذهبنا جوازها في جميع السنة ، ولا تكره في شيء منها ، وبهذا قال مالك وأحمد وداود ، ونقله الماوردي عن جمهور الفقهاء ، وقال أبو حنيفة ، تكره العمرة ، واحتج أصحابنا بأن الأصل عدم الكراهة حتى يثبت النهى الشرعى ، ولم يثبت هذا الخبر ، ولأنه يجوز القران في يوم عرفة بلا كراهة ، فلا يكره إفراد العمرة فيه كما في جميع السنة ، ولأن كل وقت لا يكره فيه استدامة العمرة لا يكره فيه إنشاؤها كباقى السنة ،

(وأما) قول عائشة (فأجاب) أصحابنا عنه بأجوبة أجودها أنه باطل لا يعرف عنها ، ولم يذكره عنها أحد من يعتمد ، ولو صح لـــكان قول

صحابى لم يشتهر ، فلا حجة فيه على الصحيح ، ولو صح واشتهر لكان محمولا على من كان متلبسا بالحج (وأما) قولهم : إنها أيام الحج فكرهت فيها العمرة ، فدعوى باطلة لا شبهة لها .

السرع) في مذاهبهم في تكرار العمرة في السنة ، مذهبا أنه لا يكره ذلك بل يستحب ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء من السلف والخلف ، وممن حكاه عن الجمهور الماوردي والسرخسي والعبدري ، وحكاه ابن المنذر عن على بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وأنس وعائشة وعطاء وغيرهم رضى الله عنهم ، وقال الحسن البصري وابن سيرين ومالك : تكره العمرة في السنة أكثر من مرة ، لأنها عبادة تشتمل على الطواف والسعى فلا تفعل في السنة إلا مرة كالحج ، واحتج الشافعي والأصحاب وابن المنذر وخلائق بما ثبت في الحديث الصحيح « أن عائشة رضى الله عنها أحرمت بعمرة عام حجة الوداع ، فحاضت ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تحرم بحج ففعلت ، وصارت قارنة ووقفت المواقف ، فلما طهرت طافت وسعت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم قد حالت من خلما طهرت طافت وسعت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم أن يعمرها عمدة أخرى ، فأذن لها فاعتمرت من النبي صلى الله عليه وسلم أن يعمرها عمدة أخرى ، فأذن لها فاعتمرت من التعيم عمرة أخرى » رواه البخارى ومسلم أخرى ، فأذن لها فاعتمرت من التعيم عمرة أخرى » رواه البخارى ومسلم مطولا ، ونقلته مختصرا ،

قال الشافعى: وكانت عمرتها فى ذى الحجة ، ثم أعمرها العمرة الأخرى فى ذى الحجة فكان لها عمرتان فى ذى الحجة ، وعن عائشة أيضا « أنها اعتمرت فى سنة مرتين أى بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم » وفى رواية ثلاث عمر ، وعن ابن عمر أنه اعتمر أعواما فى عهد ابن الزبير مرتين فى كل عام ، ذكر هذه الآثار كلها الشافعى ، ثم البيهقى بأسانيدهما ،

(وأما) الحديث الذي ذكره المصنف فليس فيه دلالة ظاهرة ، لأنها لم تقل : اعتمر فى ذى القعدة وشوال من سنة واحدة واحتج أصحابنا أيضا فى المسألة بحديث أبى هريزة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما » رواه البخارى ومسلم ، وسبق ذكره فى أول

كتاب الحج ، ولكن ليست دلالته ظاهرة ، وإن كان البيهقى وغيره قد احتجوا به ، وصدر به البيهقى الباب ، فقال بعض أصحابنا : وجه دلالته أنه صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين كون العمرتين فى سنة أو سنتين ، وهذا تعليق ضعيف ، واحتج أيضا بالقياس على الصلاة فقالوا : عبادة غير مؤقتة ، فلم يكره تكرارها فى السنة كالصلاة ، قال الشافعى فى المختصر : من قال : لا يعتمر فى السنة إلا مرة مخالف لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى حديث عائشة السابق ،

(فإن قيل) قد ثبت في حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: «ارفضى عمرتك وامتشطى وأهلى بالحج» ففعلت ثم اعتمرت، وهذا ظاهره أنه لم يحصل لها إلا عمرة واحدة (فالجواب) أنها لم ترفضها، يعنى الخروج منها والإعراض عنها، لأن العمرة والحج لا يخرج منهما بنية الخروج بلا خلاف وإنما رفضها رفض أعمالها مستقلة ، لأنها أحرمت بعدها بالحج فصارت قارنة فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ارفضيها» أى اتركى أعمالها المستقلة لاندراجها في أفعال الحج (وأما) امتشاطها فلا دلالة فيه وقال القاضى أبو الطيب وغيره لأن المحرم يجوز له عندنا الامتشاط (وأما) الجواب عن احتجاج مالك بالقياس على الحج فهو أن الحج مؤقت (وأما) الجواب عن احتجاج مالك بالقياس على الحج فهو أن الحج مؤقت الابتصور تكراره في السنة والعمرة غير مؤقتة ، فتصور تكرارها كالصلاة والله أعلم و

قال المصنف رحمه الله تمسالي

(ويجوز إفراد الحج عن المهرة والتمتع بالعمرة إلى الحج والقران بينهما ، لما روت عائشة قالت : «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنا من اهل بالحج : ومنا من اهل بالمهرة ، ومنا من أهل بالحج والعمرة الوارد والتمتع أفضل من القران ، وقال المزنى القران افضل ، والدليل على ما قلناه أن المفرد والمتمتع يأتى بكل واحد من النسكين بكمال أفعاله ، والقارن يقتصر على عمل الحج وحده ، فكان الإفراد والتمتع أفضل ، وفي التمتع والإفراد قولان (أحدهما) أن التمتع أفضل ، لما روى أبن عمر رضى الله عنهما قال : «تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالممرة إلى الحج » (والثاني) أن الإفراد أفضل لما روى جابر قال : «أهل رسول الله صلى الله عمرة » ولأن التمتع يتعلق به رسول الله صلى الله عمرة » ولأن التمتع يتعلق به

وجوب دم فكان الإفراد افضل منه كالقران (واما) حديث ابن عمر رضى الله عنهما فإنه يحتمل انه اراد امر بالتمتع كما روى انه رجم ماعزا واراد انه امر برجمه ، والدليل عليه ان ابن عمر هو الراوى ، وقد روى ((ان النبي صلى الله عليه وسلم افرد بالحج)) ،

(الشرح) حديث عائشة وحديث ابن عمر وحديث جابر رواها كلها البخارى ومسلم بلفظها ، إلا حديث جابر فلفظهما فيه : «أهل النبي صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالحج » (وأما) قوله ليس معه عمرة فليست في روايتهما ورواها البيهقي بإسناد ضعيف •

اما الاحكام فقد اتفقت نصوص الشافعي والأصبحاب على جواز الإحرام على خمسة أنواع ، الإفراد ، والتمتع ، والقران ، والاطلاق ، وهو أن يحرم بنسك مطلقا ثم يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو كليهما ، والتعليق وهو أن يحرم باحرام كاحرام (١) فهذه الأنواع الخمسة جائزة بلا خلاف ، وذكر المصنف هنا الثلاثة الأولى (وأما) النوعان الآخران فذكرهما في باب الإحرام وسنوضحهما هناك إن شاء الله تعالى .

(وأما) الأفضل من هذه الأنواع الثلاثة الأولى ففيه طرق وأقوال منتشرة (الصحيح) منها الإفراد، ثم التمتع، ثم القران، هذا هو المنصوص للشافعي دحمه الله تعالى في عامة كتبه، والمشهور من مذهب (والقول الثاني) أن أفضلها التمتع، ثم الإفراد، وهذا القول في الكتاب، وهذا الثاني نصه في كتاب اختلاف الحديث، حكاه عنه القاضي أبو الطيب والأصحاب (والثالث) أفضلها الإفراد، ثم القران، ثم التمتع، حكاه صاحب الفروع، والسرخسي وصاحب البيان، وآخرون، قالوا نص عليه في أحكام القران، وممن اختاره من أصحابنا المزنى وابن المنذر وأبو إسحق المروزي والقاضي حسين في تعليقه وقال أصحابنا : وشرط تقديم الإفراد أن يحج ثم يعتمر في سنة ، فإن أخر العمرة عن سنة فكل واحد من التمتع والقران أفضل منه بلا خلاف، لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه،

⁽١) لعله كاحرام زيد مثلا (ط)

هكذا قاله جماهير الأصحاب ، ممن صرح به الماوردى والقاضى أبو الطيب فى تعليقه • وصاحب الشامل والبيان والرافعى وآخرون ، وقال القاضى حسين والمتولى : الإفراد أفضل من التمتع والقران ، سواء اعتمر فى سنته أم فى سنة أخرى ، وهذا شاذ ضعيف ، والله أعلم •

(فرع) في مذاهب العلماء في الإفراد والتمتع والقران - قد ذكرنا أن مذهبنا جواز الثلاثة ، وبه قال العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، إلا ما ثبت في الصحيحين عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضى الله عنهما أنهما كانا ينهيان عن التمتع ، وقد ذكر الشيخ أبو حامد في تعليقه وآخرون من أصحابنا ومن غيرهم من العلماء في نهى عمر وعثمان تأويلين (أحدهما) أنهما نهيا عنه تنزيها ، وحملا للناس على ما هو الأفضل عندهما وهو الإفراد ، لا أنهما يعتقدان بطلان التمتع هذا مع علمهما بقول الله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) (والثاني) أنهما كانا ينهيان عن التمتع الذي فعلته الصحابة في حجة الوداع ، وهو فسنخ الحج إلى العمرة ، لأن ذلك كان خاصا لهم كما سنذكره واضحا إن شاء الله تعالى ، وهذا التأويل ضعيف وإن كان مشهورا وسياق الأحاديث الصحيحة يقتضى خلافه ، ومن العلماء من أصحابنا وغيرهم من يقتضى كلامه أن مذهب عمر بطلان التمتع وهو ضعيف ولا ينبغى أن يحمل كلامه عليه ، بل المختار في مذهبه ما قدمته والله أعلم ،

(فسرع) فى مذاهبهم فى الأفضل من هذه الأنواع الثلاثة • قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا أن الإفراد أفضل ، وبه قال عمر بن الخطاب وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عمر وجابر وعائشة ومالك والأوزاعى وأبو ثور وداود ، وقال أبو حنيفة وسفيان الثورى وإستحاق بن راهوية والمزنى وابن المنذر وأبو اسحاق المروزى القران أفضل • وقال أحمد التمتع أفضل • وحكى أبو يوسف أن التمتع والقران أفضل من الإفراد • وحكى القاضى عياض عن بعض العلماء أن الأنواع الثلاثة سدواء فى الفضيلة لا أفضلية لبعضها على بعض ، ودليل الجميع يفهم مما ذكره المصنف ومما مأذكره إن شاء الله تعالى بعد هذا ، والله أعلم •

(فسرع) قال المزنى فى المختصر: قال الشافعى فى اختلاف الحديث: ليس شىء من الاختلاف أيسر من هذا ، وإن كان العلط فيه قبيحا من جهة أنه مباح ، لأن الكتاب ثم السنة ثم ما لا علم فيه خلاف يدل على أن التمتع بالعمرة إلى الحج وإفراد الحج والقران واسع كله ، قال الشافعى: وثبت أنه صلى الله عليه وسلم « خرج ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو فيما بين الصفا والمروة ، فأمر أصحابه أن من كان منهم أهل بالحج ـ ولم يكن معه هدى ـ أن يجعلها عمرة وقال: لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ، ولجعلتها عمرة » .

قال الشافعى: (فإن) قال قائل: فمن أبن أثبت حديث عائشة وجابر وابن عمر يعنى روايتهم للإفراد دون حديث من قال قرن ؟ (قيل:) لتقدم صحبة جابر للنبى صلى الله عليه وسلم وحسن سياقه لابتداء الحديث وآخره لرواية عائشة ، وفضل حفظها عنه ، وقرب ابن عمر منه ، هذا نصه فى مختصر المزنى ، قال الماوردى : يعنى قول الشافعى ليس شيء من الخلاف أيسر من هذا لأنه مباح ليس فيه تغيير حكم ، لأن الإفراد والتمتع كلها جائزة ، قال : وقول الشافعى وإن كان الغلط فيه قبيحا يحتمل أمرين (أحدهما) أنه أراد الانكار على الرواة حيث لم يتفقوا على نقلها ، وهي حجة واحدة (والثاني) أنه أراد الانكار على من لا معرفة له بالأحاديث وترتيب مختلفها ، والجمع بينها ، وأنها غير متضادة ، بل يجمع بينها ، هذا كلام الماوردى .

وقال القاضى حسين: وإنما استيسر الخلاف فيه لأن الأنواع الثلاثة منصوص عليها في القرآن، وكلها منقولة عنه صلى الله عليه وسلم صحيحة عنه، وكلها جائزة بالاجماع (أما) الإفراد فبين في قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) (وأما) التمتع ففي قوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) وأما القران ففي قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) هذا كلام القياضي حسين، وفي الاستدلال بهذه الأخيرة للقران نظر، وقد استدل بها أصحاب أبي حنيفة لذهبهم في ترجيح القران، وأنكر ذلك أصحابنا وقالوا: لا دلالة في الآية

للقران ، لأنه ليس فى الآية أكثر من جمع الحج والعمرة فى الذكر ، ولا يلزم من ذلك جمعها فى الفعل ، نظيره قوله تعالى : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وقال القاضى أبو الطيب فى تعليقه فى شرح كلام الشافعى هذا وقوله : وإن كان الغلط فيه قبيحا ، يعنى اختلافهم فيها قبيح ، قال : ثم عذرهم فى ذلك فإنه قد كان ثبت عندهم أن الإفراد والتمتع والقران كلها جائزة لم يهتموا بما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث يعلمونه علما قطعيا ، ويتفقون عليه ، بل اقتصر كل واحد على ما غلب على ظنه كما رواه وسمعه منه ، مع أمور فوق ظنه فى روايته ، والله أعلم •

(فسرع) أذكر فيه إن شاء الله تعالى جملة من الأحاديث الصحيحة في الإفراد والتمتع والقران (فأما) جوازها كلها ففيه حديث عائشة رضى الله عنها قالت: «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمرة ، ومنا من أهل بحج وعمرة ، ومنا من أهل بحج ، وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج » رواه البخارى ومسلم ، وفي رواية لمسلم: « منا من أهل بالحج مفردا ، ومنا من قرن ، ومنا من تمتع » (وأما) ترجيح الإفراد فثبت في الصحيح من رواية جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة ،

(فأما) حديث عائشة فقد سبق الآن فى قولها : « وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج » رواه البخارى ومسلم ، وفى رواية لمسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج » وفى رواية له أيضا عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالحج مفردا » وفى رواية البخارى ومسلم قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يذكر لنا الحج ، فلما جئنا سرف طمئت _ وذكرت تمام الحديث إلى قولها _ ثم رجعوا مهلين بالحج _ يعنى إلى منى _ » •

(وأما) حديث ابن عمر فعن بكر بن عبد الله المزنى عن أنس قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبى بالحج والعمرة جميعا ، قال بكر : فحدثت بذلك ابن عمر فقال : لبى بالحج وحده ، فلقيت أنسا فحدثته بقول ابن غمر فقال أنس: ما تعدوننا إلا صبيانا ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول: لبيك عمرة وحجا » رواه البخارى ومسلم، وعن زيد بن أسلم « أن رجلا أتى ابن عمر فقال: بم أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال: بالحبج ، ثم أتاه من العام المقبل فساله فقال: ألم تأتنى عام أول ؟ قال: بلى ، ولكن أنسا يزعم أنه قرن ، قال ابن عمر: إن أنسا كان يدخل على النساء وهن منكشفات الرءوس ، وإنى كنت تحت ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنت أسمعه يلبى بالحج » رواه السهقى بإسناد صحيح ، وفي رواية لمسلم أيضا عن ابن غمر قال: « أهللنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج منفردا » •

(وأما) حديث جابر فعن عطاء عن جابر بن عبد الله قال: «أهل النبى صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالحج » رواه البخاري ومسلم، وفي رواية لمسلم أيضا عن جابر قال: «أهللنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالحج خالصا وحده ، فقدمنا صبح رابعة من ذي الحجة فأمرنا أن نحل » وفي صحيح مسلم أيضا عن جابر في حديث طويل قال: «خرجنا مع رسول للله صلى الله عليه وسلم لمناسك الحج - وذكر الحديث إلى أن قال - حتى إذا كان آخر طواف على المروة قال النبي صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى ولجعلتها عمرة ، فمن كان منكم ليس معه هدى فليتحلل وليجعلها عمرة » (قوله) آخر طواف على المروة يعنى المروة يعنى السعى ،

(وأما) حديث ابن عباس ففيه قال: «أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فقدم لأربع مضين من ذى الحجة وصلى الصبح وقال لما صلى الصبح: من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة » رواه مسلم ، وفي رواية لمسلم أيضا عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذى الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن ، وسلت الدم وقلدها نعلين ، ثم ركب راحلته ، فلما استوت به على البيداء أهل بالحج » وروى البيهةى باسناده عن على رضى الله تعالى عنه أنه قال لابنه الحج » وروى البيهةى باسناده عن على رضى الله تعالى عنه أنه قال لابنه الم

« يا بنى أفرد الحج فإنه أفضل » وباسناده عن ابن مسعود أنه أمر بافراد الحج .

(وأما) ترجيح التمتع فعن ابن عمر قال : « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ججة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى من ذي الحليفة ، وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج ، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ، ومنهم من لم يهد ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس: من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شيء حتى يقضى حجته ، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة ، وليقصر وليحلل ، ثم ليهل بالحج وليهد فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن أول شيء ثم خب ثلاثة أطواف من السبع ، ومثى أربعة أطواف ، ثم ركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ، ثم سلم فانصرف ، فأتى الصفا فطساف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يحلل من شيء حرم منه حتى قضى حجه و نحر هديه يوم النحر ، وأفاض فطاف بالبيت ، ثم حل من كل شيء حرم منه ، وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهدى ، وساق. الهدى من الناس » رواه البخاري ومسلم • ·

وعن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت: « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج ، وتمتع الناس معه ، قال الزهرى: مثل الذى أخبرنى سالم عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم » رواه البخارى ومسلم ، قال البيهقى: قد روينا عن ابن عمر وعائشة فيما سبق فى إفراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يخالف هذا ، قال : وكونه قال فى هذه الرواية : لم يتحلل من إحرامه حتى فرغ من حجه دليل ظاهر على أنه لم يكن متمتعا ، وعن غنيم بن قيس ب بضم الغين المعجمة ب قال : « سألت سعد بن أبى وقاص عن المتعة فقال : فعلناها ، وهذا يومئذ كافر بالعرش بيعنى بيوت مكة ب » رواه مسلم (وقوله) العرش هو بيضم العين يعنى بيوت مكة ب

والراء _ وهى بيوت مكة (وقوله) وهذا كافر يعنى معاوية ، وفى رواية غير مسلم : « فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يومئذ كافر بالعرش _ يعنى معاوية _ » •

وعن محمد بن عبد الله بن الحارث أنه « سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان ،وهما يذكران التمتع والعمرة إلى الحج ، فقال الضحاك : لا يصنع مثل هذا إلا من جهل أمر الله تعالى ، فقال سعد : بئس ما قلت يا بن أخى ، قال الضحاك : فإن عمر بن الخطاب نهى عن ذلك ، فقال سعد : قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناه معه » رواه الترمذى ، وقال : حديث صحيح ، وفى بعض النسخ حسن صحيح ورواه النسائي وآخرون أيضا ، وعن أبي موسى الأشعرى قال « بعثني النبي صلى الله عليه وسلم إلى قومى باليمن فجئت الأشعرى قال « بعثني النبي صلى الله عليه وسلم إلى قومى باليمن فجئت وهو منيخ بالبطحاء فقال : بم أهللت ؟ فقلت أهللت كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : هل معك من هدى ؟ قلت : لا ، فأمرنى فطفت بالبيت والصفا والمروة ، ثم أمرنى فأحللت قأتيت امرأة من قومى فمشطتنى — أو غسلت رأسى — » رواه البخارى ومسلم ،

وعن سالم بن عبد الله « أنه سمع رجلا من أهل الشام سأل ابن عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج فقال ابن عمر : هي حلال ، قال الشامي : إن أبك قد نهي عنها وصنعها أباك قد نهي عنها قال ابن عمر : أرأيت إن كان أبي نهي عنها وصنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم » رواه الترمذي باسناد صحيح ، وقال : حديث حسن ، وهو من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ، ولهذا لم يقع في بعض نسخ الترمذي قوله : حديث حسن ، وعن عمران بن الحصين قال : « تمتع النبي صلى قوله : حديث حسن ، وعن عمران بن الحصين قال : « تمتع النبي صلى قال : « متعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و وزل القرآن ، قال رجل برأيه ما شاء » وعن أبي جمزة بالجيم بقال « تمتعت فنهاني ناس عن ذلك فسألت ابن عباس فأمرني بها ، فرأيت في المنام كأن رجلا

يقول لى : حج مبرور وعمرة متقبلة ، فأخبرت ابن عباس فقال : سنة النبى صلى الله عليه وسلم » رواه البخارى ومسلم •

(وأما) القران فجاءت فيه أحاديث (منها) حديث سعيد بن المسيب قال : «• اختلف على وعثمان وهما يعسفان فكان عثمان نهى عن المتعة أو العمرة فقال على ما تريد إلا أن تنهى عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عثمان : دعنا منك ، فقال : إنى لا أستطيع أن أدعك ، فلم رأى على ذلك أهل بهما جميعا » رواه البخارى ومسلم (ومنها) حديث أنس فعن بكر بن عبد الله المزنى عن أنس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعا • قال بكر : فحدثت بذلك ابن عمر فقال لبي بالحج وحده ، فلقيت أنسا فحدثه بقول ابن عمر ، فقال أنس : ما تعدوننا إلا صبيانا. ، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لبيك عمرة وحجا » وروى البيهقى باسناده عن سليمان بن الحارث وهو شيخ البخارى قال : « سمع هذه الرواية أبو قلابة من أنس وأبو قلابة فقيه » قال : وقد روى حميد ويحيى بن أبي إسحق عن أنس قال : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يلبى بعمرة وحج » قال سليمان : ولم يحفظا إنما الصحيح ما قال أبو قلابة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد للحج ، وقد جمع بعض أصحابه بين الحج والعمرة » فأما سمع أنس فعن أولئك الذين جمعواً بين الحج والعمرة ، قال البيهقي : فالاشتباه وقع لأنس لا لمن دونه قال : ويحتمل أن يكون سمع النبي صلى الله عليه وسلم يعلم رجلا كيف صورة القران ، لا أنه قرن عن نفسه وعن أنس قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بهما لبيك عمرة وحجا » رواه مسلم ، وعن عمران بن الحصين قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حجة وعمرة ثم لم ينه حتى مات ، ولم ينزل فيه قرآن يحرمه » رواه مسلم •

وعن عمر رضى الله تعالى عنه قال: « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بوادى العقيق أتانى الليلة آت من ربى ، فقال: صل فى هذا الوادى المبارك ، وقال: عمرة فى حجة » رواه البخارى هكذا فى بعض الروايات ، وقال عمرة فى حجة ، وفى بعضها وقل: عمرة فى حجة ، قال

البيهقى: ويكون ذلك إذنا فى إدخال العمرة على الحج ، لأنه أمره فى نفسه ، وعن الصّبّى بن معبد قال : «كنت رجلا نصرانيا فأسلمت فأهالت بالحج والعمرة فلما أتيت العديب لقينى سلمان بن ربيعة وزيد بن صوجان ، وأنا أهل بهما حميعا فقال أحدهما للآخر : ما هذا بأفقه من بعيره قال : فكأنما ألقى على جبل حتى أتيت عمر بن الخطاب فقلت له : يا أمير المؤمنين إنى كنت رجلا أعرابيا نصرانيا ، وإنى أسلمت وأنا حريص على الجهاد ، وإنى وجدت الحج والعمرة مكتوبين على ، فأتيت رجلا من قومى فقال لى اجمعهما واذبح ما استيسر من الهدى ، وإنى أهللت بهما جميعا ، فقال عمر : هديت لهنة نبيك صلى الله عليه وسلم ، رواه أبو داود والنسائى باسناد صحيح ، قال الدارقطنى فى كتاب العلل : هو حديث صحيح ،

قال البيهقى: ومقتضى هذا جواز القران لا تفضيله وقد أمر عمر بالإفراد (قلت) وهذا أود (1) ما قلته منه فى تأويل نهى عمر رضى الله تعالى عنه عن التمتع ، وأنه إنما نهى عنه لتفضيله أمر الإفراد لا لبطلان التمتع ، وعن أبى قتادة قال: «إنما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة لأنه علم أنه ليس بجامع بعدها » رواه الدارقطنى ، وعن حفصة قالت: «قلت لنبى صلى الله عليه وسلم ما شأن الناس حلوا ولم تحل من عمرتك ؟ قال إنى قلدت هديى وليدت رأسى فلا أحل حتى أحل من الحج » رواه البخارى قال البيهقى: قال الشافعى: قولها من عمرتك أى من إحرامك ، قال: إنى قلدت هديى ولبدت رأسى ، فلا أحل حتى أنحر ، من إحرامك ، قال: إنى قلدت هديى ولبدت رأسى ، فلا أحل حتى أنحر ، أى حتى يحل الحاج لأن القضاء نزل عليه أنه من كان معه هدى جعل إحرامه حجا ،

(واعلم) أن البيهقى ذكر بابا فى جواز الإفراد والتمتع والقران ، ثم بابا فى تفضيل الإفراد ، ثم باب من زعم أن القران أفضل ، وأن النبى صلى الله عليه وسلم كان متمتعا ، وذكر فى كل نحو ما ذكرته من الأحاديث ثم قال باب كراهة من كره التمتع والقران ، وبيان أن جميع ذلك جائز ، وإن كنا

⁽١) كذا بالأصل ولعله (وهذا ما يؤيد ما نقلته الخ أو نحوه فليراجع (ط)

اخترنا الإفراد فذكر فى هذا الباب باسناده عن سعيد بن المسيب « أن رجلا من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فشهد عنده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرضه الذى قضى فيه ينهى عن العمرة قبل الحج » رواه أبو داود فى سننه ، وقد اختلفوا فى سماع سعيد بن المسيب من عمر ، لكنه لم يرو هنا عن عمر ، بل عن صحابى غير مسمى ، والصحابة كلهم عدول .

وعن معاوية « أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى أن يقرن بين الحج والعمرة » رواه البيهقى باسناد حسن ، وروى البيهقى حديث عمران بن الحصين قال « تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل فيه القرآن فليقل رجل برأيه ما شاء » رواه البخارى ومسلم ، وحديث أبى موسى السابق فى القران وأن أبا موسى قال : « قلت أفتى الناس بالذى أمر به النبى صلى الله عليه وسلم من التمتع فى حياة رسول الله صلى عليه وسلم وزمن أبى بكر وصدر خلافة عمر » رواه البخارى ومسلم ، وفيه أن عمر كان ينهى عنها ، وفى رواية « أن أبا موسى سأل عمر عن نهيه فقال عمر : قد علمت أن النبى صلى الله عليه وسلم قد فعله وأصحابه ، ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن فى الأراك ، ثم يروحون فى الحج تقطر رءوسهم » رواه مسلم الا قوله : « وأصحابه ، ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن فى الأراك ، ثم يروحون فى الحج تقطر رءوسهم » رواه مسلم إلا قوله : « وأصحابه ، ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن تحت الأراك ثم يروحون » (والإعراس) كناية عن وطء النساء •

وروى البيهقى عن الزهرى عن عروة عن عائشة «أنها أخبرته فى تمتع النبى صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج ، وتمتع الناس معه بمثل الذى أخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الزهرى : فقلت لسالم فلم ينهى عن التمتع ، وقد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله الناس معه ؟ قال سالم : أخبرنى ابن عمر أن الأتم للعمرة أن تفردوها من أشهر الحج : (للحج أشهر معلومات) شوال وذو القعدة وذو الحجة ، فأخلصوا فيهن الحج واعتمروا فيما سواهن من الشهور ، قال : وإن أعمر بذلك لزمه إتمام العمرة لقول الله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة) وذلك أن العمرة إنما يتمتع بها إلى

الحج ، والتمتع لا يتم إلا بالهدى أو الصيام إذا لم يجد هديا ، والعمرة في غير أشهر الحج تتم بلا هدى ولا صيام ، فأراد عمر بترك التمتع تمام العمرة كما أمر الله تعالى باتمامها وأراد أيضا أن تكرر زيارة الكعبة فى كل سنة مرتين ، فكره التمتع لئلا يقتصروا على زيارة مرة فتردد الأئمة فى التمتع حتى ظن الناس أن الأئمة يرون ذلك حراما ، قال : ولعمرى لم ير الأئمة ذلك حراما ، ولكنهم اتبعوا ما أمر به عمر رضى الله عنه إحسانا للخير » وباسناده الصحيح عن سالم قال : « سئل ابن عمر عن متعة الحج فأمر بها فقيل إنك تخالف أباك فقال : إن أبى لم يقل الذي يقولون الحج أمر بها فقيل إنك تخالف أباك فقال : إن أبى لم يقل الذي يقولون في فجعلتموها أنتم حراما وعاقبتم الناس عليها ، وقد أحلها الله عز وجل ، وعمل فجعلتموها أنتم حراما وعاقبتم الناس عليها ، وقد أحلها الله عز وجل ، وعمل أحق أن يتبع أم عمر ؟ » ،

وعن سالم قال: «كان ابن عمر يفتى بالذى أنزل الله تعالى من الرخصة فى التمتع ، وبين فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول ناس لابن عمر: كيف أباك وقد نهى عن ذلك ؟ فيقول لهم ابن عمر: ألا تتقون الله ؟ أرأيتم إن كان عمر نهى عن ذلك يبغى فيه الخير ويلتمس فيه تمام العمرة ، فلم كرهتموها وقد أحلها الله تعالى ؟ وعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبعوا ؟ أم عمر ؟ إن عمر لم يقل ذلك ، إن العمرة فى أشهر الحج حرام ، ولكنه قال : عمر ؟ إن عمر لم يقل ذلك ، إن العمرة فى أشهر الحج حرام ، ولكنه قال : إن إتمام العمرة أن تفردوها من أشهر الحج » ثم روى البيهقى بإسناده الصحيح عن عبيد بن عمير قال : «قال على بن أبى طالب لعمر بن الخطاب رضى الله عنهما : أنهيت عن المتعة ؟ قال : لا ولكنى أردت كثرة زيارة البيت ، فقال على : من أفرد الحج فحسن ، ومن تمتع فقد أخذ بكتاب الله تعالى وسنة نبيه » •

عن أبى نصرة قال : « قلت لجابر بن عبد الله إن ابن الزبير بنهى عن المتعة ، وإن ابن عباس يأمر بها ، فقال جابر : على يدى دار الحديث ، تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام عمر قال : إن الله كان يحل

لرسوله صلى الله عليه وسلم ما شاء بما شاء ، وإن القرآنقد نزل منازله فأتموا الحج والعمرة لله كما أمركم الله وابتغوا نكاح هذه النساء فلن أوتى برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجمته بالحجارة » رواه مسلم ، وفى رواية : « فإنه أتم بحجكم وأتم بعمرتكم » قال البيهقى : وفى هذه الزيادة دلالة على أن عمر نهى عن المتعة على الوجه الذي سبق بيانه فى الحديث قبله •

وعن عبد الله بن شقيق « كان عثمان ينهى عن المتعة » وكان على يأمر بها ، فقال عثمان لعلى كلمة ثم قال على : لقد علمت أنا قد تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أجل ، ولكننا كنا خائفين » رواه مسلم وأراد بكنا خائفين عمرة القضاء وكانت سنة سبع من الهجرة قبل الفتح ، وعن أبى ذر قال : « كانت المتعة في الحج الأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة » رواه مسلم وقال البيهقى : إنما أراد فسخهم الحج إلى العمرة هو أن بعض الصحابة أهل بالحج ، ولم يكن معه هدى فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعلوه عمرة لينقض بذلك عادتهم في تحريم العمرة في أشهر الحج وهذا الا يجوز اليوم وقد جاء في رواية ابن عباس وغيره ما دل على ذلك ،

وعن محمد بن إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن سليمان بن الأسود أن أبا ذر رضى الله عنه كان يقول فيمن حج ثم فسخها بعمرة ولم يكن ذلك إلا الركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود ، ولكنه ضعيف لأن محمد بن إسحق صاحب المغازى هذا مدلس وقد قال (عن) وقد اتفق العلماء على أن المدلس إذا قال (عن) لا يحتج بروايته ، وعن ابن مسعود قال « الحج أشهر معلومات ليس فيها عمرة » قال البيهقى ، وكراهة من كره ذلك أظنها على الوجه الذى ذكرناه عن ابن عمر عن عمر ، وقد روى عن الأسود عن ابن مسعود قال : « أحب أن يكون لكل واحد منهما (١) قال البيهقى فثبت بالسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جواز التمتع والقران والإفراد وثبت بمضى النبى

⁽١) كذا بالأمل فحرد ولعل السقط (سنة ماضية) المطيعي .

صلى الله عليه وسلم فى حج مفرد ثم باختلاف الصدر الأول فى كراهة التمتع والقرآن دون الإفراد كون إفراد الحج عن العمرة أفضل وأنه أسلم و

(فرع) في طريق الجمع بين هذه الأحاديث الصحيحة على الوجه الذي تقتضيه طرقها وقد سبق في هذه الأحاديث الصحيحة أن من الصحابة من روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في حجة الوداع مفرذا (ومنهم) من روى أنه كان متمتعا ، وكله في الصحيح من روى أنه كان متمتعا ، وكله في الصحيح وهي قصة واحدة ، فيجب تأويل جميعها ببعضها ، والجمع بينها ، وصنف ابن حزم الظاهري كتابا فيها حاصله أنه اختار القران وتأول باقي الأحاديث وتأويل بعضها ليس بظاهر فيما قاله (والصواب) الذي نعتقده أنه صلى الله عليه وسلم أحرم أولا بالحج مفردا ، ثم أدخل عليه العمرة فصار قارنا ، وإدخال العمرة على الحج جائز على أحد القولين عندنا ، وعلى الأصبح لا يجوز لنا ، وجاز للنبي صلى الله عليه وسلم تلك السئة للحاجة ، وأمر لا يجوز لنا ، وجاز للنبي صلى الله عليه وسلم تلك السئة للحاجة ، وأمر به في قوله « لبيك عمرة في حجة » كما سبق •

فاذا عرفت ما قلناه سهل الجمع بين الأحاديث (فمن روى أنه صلى الله عليه وسلم كان مفردا وهم الأكثرون كما سبق أراد أنه اعتبر أول الإحرام (ومن) روى أنه كان قارنا أراد أنه اعتبر آخره ، وما بعد أحراه (ومن) روى أنه كان متمتعا أراد التمتع اللغوى وهو الانتفاع والالتذاذ ، وقد انتفع بأن كفاه عن النسكين فعل واحد ، ولم يحتبج إلى إفراد كل واحد بعمل ، ويؤيد هذا الذي ذكرته أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتبر تلك السنة عمرة مفردة ، لا قبل الحج ولا بعده ، وقد قدما أن القران أفضل من إفراد الحج من غير عمرة بلا خلاف ، ولو جعلت حجته صلى الله عليه وسلم مفردة لزم منه أن لا يكون اعتمر تلك السنة ، ولم يقل أحد : إن الحج وحده أفضل من القران ، وعلى هذا الجمع الذي ذكرته ينظم الأحاديث كلها في حجته صلى الله عليه وسلم في نفسه .

(وأما) الصحابة فكانوا ثلاثة أقسام (قسم) أحرموا بحج وعمرة ، أو بحج ومعهم هدى فبقوا عليه حتى تحللوا منه يوم النحر (وقسم) بعمرة

فبقوا فى عمرتهم حتى تحللوا قبل يوم عرفة ثم أحرموا بالحج من مكة (وقسم) يحج وليس معه هدى فيها ولا أمرهم صلى الله عليه وسلم أن يقلبوا حجهم عمرة وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة ، وعلى هذا تنتظم الروايات في إحرام الصحابة (فمن) روى أنهم كانوا قارنين أو متمتعين أو مفردين أراد بعضهم وهم الطائفة الذين علم منهم وظن أن الباقين مثلهم ، فهذا الذي ذكرته من الجمع والتأويل هو المعتمد وحاصله ترجيح الإفراد لأن النبي صلى الله عليه وسلم اختاره أولا ، وإنما أدخل عليه العمَّرة لتلك المصلحة السابقة وهي بيان جواز الاعتمار في أشهر الحج وكانت العرب تعتقد أن ذلك من أفجر الفجور ، فأراد بيانه في تلك السنة التي جمعت من الخلق ما لم يجتمع قبلها مثلها ، ليظهر فيهم ذلك ويشتهر جوازه وصحته عند جمعهم ، وإن كان صلى الله عليه وسلم قد اعتمر قبل ذلك مرات في أشهر الحج، إلا أنها لم تشتهر اشتهار هذه (١) في حجة الوداع ولا قريباً منها ، وكل هذا لا يخرج الإفراد عن كونه الأفضل • وتأول جماعة من أصحابنا الأحاديث التي جاءت أنه صلى الله عليه وسلم كان متمتعا أو قارنا أنه أمر بذلك ، كما قالوا : رجم ماعزا أى أمر برجمه ، وهذا ضعيف يرده صريح الروايات الصحيحة السابقة ، بل الصواب ما قدمته قريب ، والله

(فرع) قال الإمام أبو سليمان الخطابي: طعن جماعة من الجهال وكفرة من الملحدين في الأحاديث والرواة ، حيث اختلفوا في حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، هل كان مفردا أو متمتعا أو قارنا ؟ وهي حجة واحدة مختلفة الأفعال ، ولو يسروا للتوفيق واغتنوا بحسس المعرفة لم يشكروا ذلك ، ولم يدفعوه ، قال : وقد أنعم الشافعي رحمه الله تعالى ببيان هذا في كتاب اختلاف الحديث وجود الكلام فيه ، وفي اقتصاص كل ما قاله تطويل ، ولكن الوجيز المختصر من جوامع ما قال أن معلوما في لغة العرب جواز إضافة الفعل إلى الآمر به ، لجواز إضافته إلى الفاعل ، كقولك : بني فلان دارا إذا أمر ببنائها ، وضرب الأمير فلانا إذا أمر بضربه ، ورجم بني فلان دارا إذا أمر ببنائها ، وضرب الأمير فلانا إذا أمر بضربه ، ورجم

⁽١) بياض بالأصل ولعلها العمرة ٠

النبي صلى الله عليه وسلم ماعزا وقطع سيارق رداء صفوان ، وإنسا أمر بذلك .

ومثله كثير فى الكلام ، وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم القارن والمفرد والمتمتع ، وكل منهم يأخذ عنه أمر نسبكه ويصدر عن تعليمه ، فجاز أن تضاف كلها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على معنى أنه أمر بها وأذن فيها • قال : ويحتمل أن بعضهم سمعه يقول : لبيك بحجة ، فحكى أنه أفرد وخفى عليه قوله : وعمرة ، فلم يحك إلا ما سمع ، وسمع أنس وغيره الزيادة ، وهى لبيك بحجة وعمرة ، ولا ينكر قبول الزيادة ، وإنم يحصل التناقض لو كان الزائد نافيا لقول صاحبه، فأما إذا كان مثبتا له وزائدا عليه فليس فيه تناقض • قال : ويحتمل أن يكون الزاوى سمعه يقول ذلك لغيره على وجه التعليم ، فيقول له لبيك بحجة وعمرة على سبيل التلقين •

فهذه الروايات المختلفة فى الظاهر ليس فيها تكاذب والجمع بينها سهل كما ذكرنا ، وقد روى جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم «أحرم من ذى الحليفة إحراما موقوفا وخرج ينتظر القضاء فنزل عليه الوحى وهو على الصفا فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى أن يجعله عمرة ، وأمر من كان معه هدى أن يحج » هذا كلام الخطابى •

وقال القاضى عياض: (قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث من علماء وغيرهم ، فمن مجيد منصف ومن مقصر متكلف ، ومن دخيل مكره ، ومن مقتصر مختصر ، وأوسعهم نفسا فى ذلك أبو جعفر الطبرى الحنفي) وإن كان تكلف فى ذلك فى زيادة على ألف ورقة ، وتكلم معه فى ذلك أيضا أبو جعفر الطبرى ، ثم أبو عبد الله بن أبى صفرة بن المهلب ، والقاضى أبو عبد الله بن المرابط ، والقاضى أبو الحسين بن القصار البغدادى ، والحافظ أبو عمر بن عبد البر وغيرهم ،

قال القاضى عياض : وأولى ما يقال فى هذا على ما لخصناه من كلامهم واخترناه من اختياراتهم مما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث

أن النبى صلى الله عليه وسلم أباح للناس من فعل هذه الأنواع التلاثة ليدل على جواز جميعها إذ لو أمر بواحد لكان غيره يظن أنه لا يجزى، فأضيف الجميع إليه ، وأخبر كل واحد بما أمره به وأباحه له ، ونسبه إلى النبى صلى الله عليه وسلم إما لأمره به ، وإما لتأويله عليه .

(وأما) إحرامه صلى الله عليه وسلم بنفسه فأخذ بالأفضل فأحرم مفردا بالحج ، وبه تظاهرت الروايات الصحيحة ، وأما الروايات بأنه كان متمتعا فمعناها أمر به وأما الروايات بأنه كان قارنا فإخبار عن حالته الثانية لاعن ابتداء إحرامه بل إخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم ، وقلبه إلى عمرة لمخالفة الجاهلية إلا من كان معه هدى ، فكان هو صلى الله عليه وسلم ومن معه فى الهدى فى آخر إحرامهم قارنين ، بمعنى أنهم أردفوا الحج بالعمرة ، وفعل ذلك مواساة لأصحابه ، وتأنيسا لهم فى فعلها فى أشهر الحج ، لكونها كانت منكرة عندهم فى أشهر الحج ، ولم يمكنه التحلل معهم لسبب الهدى واعتذر إليهم بذلك فى ترك مواساتهم فصار صلى الله عليه وسلم قارنا فى آخر أمره ،

وقد اتفق جمهور العلماء على جواز إدخال الحج على العمرة ، وشذ بعض الناس فمنعه وقال : لا يدخل إحرام على إحرام كما لا يدخل صلاة على صلاة ، واختلفوا فى إدخال العمرة على الحج ، فجوزه أصحاب الرأى ، وهو قول الشافعي لهذه الأحاديث ومنعه آخرون وجعلوا هذا خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم لضرورة الاعتمار حينئذ فى أشهر الحج ، قال : وكذلك يتأول قول من كان متمتعا أى تمتع بفعله العمرة فى أشهر الحج ، وفعلها مع الحج لأن لفظ المتعة يطلق على معان فانتظمت الأحاديث واتفقت • قال : ولا يبعد رد ما ورد عن الصحابة من فعل مثل ذلك إلى مثل هذا مع الروايات الصحيحة أنهم أحرموا بالحج مفردا • فيكون الإفراد إخبارا عن فعلهم الصحيحة أنهم أحرموا بالحج مفردا • فيكون الإفراد إخبارا عن فعلهم أولا ، والقران إخبارا عن إحرام الذين معهم هدى بالعمرة ثانيا ، والتمتع لفسخهم الحج إلى العمرة ، ثم اهلالهم بالحج بعد التحلل منها كما فعسله كل من لم يكن معه هدى •

قال القاضى: وقد قال بعض علمائنا: إنه أحرم إحراما مطلقا منتظرا ما يؤمر به من إفراد أو تمتع أو قران ثم أمر بالحج ، ثم أمر بالعمرة فى وادى العقيق بقوله: « أهل فى هذا الوادى ، وقل عمرة فى حجة » قال القاضى: والذى سبق أبين وأحسن فى التأويل ، هذا كلام القاضى عياض ثم قال القاضى فى وضع آخر بعده: لا يصح قول من قال: أحرم النبى صلى الله عليه وسلم إحراما مطلقا منهما ، لأن رواية جابر وغيره من الصحابة فى الأحاديث الصحيحة ترده ، وهى مصرحة بخلافه ،

(فسرع) قد ذكرنا ما جاء من الأحاديث في الإفراد والتمتع والقران والإطلاق والإطلاق واختلاف العلماء في الأفضل منها ، وفي كيفية الجمع بينها ، وفي الجواب عن اعتراض الملحدين عليها ، وذكرنا أن جميع الأنواع جائزة ، وأوضحنا الجواب عما نقل من كراهة عمر وغيره رضى الله عنهم من التمتع أو القران ، وذكرنا أن الأصح تفضيل الإفراد ، ورجحه الشافعي والأصحاب وغيرهم بأشياء ، منها أنه الأكثر في الروايات الصحيحة في حجة النبي صلى الله عليه وسلم (ومنها) أن رواته أخص بالنبي صلى الله عليه وسلم في هذه الحجة ، فإن منهم جابرا ، وهو أحسنهم سياقا لحجة النبي صلى الله عليه وسلم فإنه ذكرها من أول خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى فراغه ، وها في مشهور في صبحح مسلم وغيره ، وها ذا يدل على ضبطه لها واعتنائه بها ،

(ومنهم) ابن عمر، وقد قال: «كنت تحت ناقة النبى صلى الله عليه وسلم يمسئى لعابها أسمعه يلبى بالحج» وقد سبق بيان هذا عنه (ومنهم) عائشة وقربها من النبى صلى الله عليه وسلم معروف ، واطلاعها على باطن أمره وفعله فى خلوته وعلانيته مع فقهها وعظم فطنتها (ومنهم) ابن عباس ، وهو بالمحل المعروف من الفقه والفهم الثاقب ، مع كثرة بحثه وحفظه أحوال النبى صلى الله عليه وسلم التى لم يخفها ، وأخذه إياها من كبار الصحابة .

﴿ وَمَنَّهَا ﴾ أَنَّ الْخُلْفَاءَ الرَّاشَدَيْنِ رَضَّى الله عَنْهُم بِعَدَ النَّبِي صَلَّى الله

عليه وسلم آفردوا الحج وواظبوا عليه ، كذلك فعل أبو بكر وعمر وعثمان : واختلف فعل على رضى الله عنهم أجمعين ، وقد حج عمر باللهاس عشر حجج مدة خلافته كلها مفردا ولو لم يكن هذا هو الأفضل عندهم ، وعلموا أن النبى صلى الله عليه وسلم حج مفردا ، لم يواظبوا على الإفراد ، مع أنهم الأثمة الأعلام وقادة الإسلام ويقتدى بهم فى عصرهم وبعدهم ، وكيف يظن بهم المواظبة على خلاف فعل النبى صلى الله عليه وسلم ؟ أو أنهم خفى عليهم جميعهم فعله صلى الله عليه وسلم ؟ (وأما) الخلاف عن على وغيره ، فإنما فعلوه لبيان الجواز ، وقد قدمنا عنهم ما يوضح هذا .

(ومنها) أن الإفراد لا يجب فيه دم بالإجماع ، وذلك لكماله ، ويجب الدم فى التمتع والقران ، وذلك الدم دم جبران لسقوط الميقات وبعض الأعمال ، ولأن مالا خلل فيه ولا محتاج إلى جبر أفضل (ومنها) أن الأمة أجمعت على جواز الإفراد من غير كراهة ، وكره عمر وعشمان وغيرهما ممن ذكرناه قبل هذا التمتع ، وبعضهم التمتع والقران ، وإن كانوا يجوزونه على ما سبق تأويله ، فكان ما أجمعوا على أنه لا كراهة فيه أفضل ،

واحتج القائلون بترجيح القران بالأحاديث السابقة فيه ، وبقوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) ومشهور عن عمر وعلى أنهما قالا : « إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك » وبحديث الصبّى بن معبد السابق ، وقول عمر له : «هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم» وبحديث وادى العقيق « وقل : لبيك عمرة فى حجة » قالوا : ولأن المفرد لا دم عليه ، وعلى القارن دم وليس هو دم جبران ، لأنه لم يفعل حراما ، بل دم عبادة والعبادة المتعلقة بالبدن والمال أفضل من المختصة بالبدن ، قال المزنى : ولأن القارن مسارع إلى العبادة فهو أفضل من تأخيرها ، قالوا : ولأن فى القران تحصيل العمرة فى زمن الحج وهو أشرف .

(وأجاب) أصحابنا عن الأحاديث الواردة فى القران بجوابين (أحدهما) أن أحاديث الإفراد أكثر وأرجح ، وذلك من وجوه كما سبق (والثاني) أن حاديث القران مؤولة كما سبق ، ولابد من التأويل للجمع

بين الأحاديث ، وقد سبق إيضاح الجمع والتأويل (والجواب) عن الآية الكريمة أنه ليس فيها إلا الأمر بإتمامهما ، ولا يلزم من ذلك قرنهما في الفعل ، كما في قوله تعالى : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (وأما) ما روى عن عمر وعلى فمعناه الإحرام بكل واحد منهما من دويرة أهله ، يدل على أنه صح عن عمر كراهته للتمتع وأمره بالإفراد .

(والجواب) عن حديث الصبّى بن معبد أن عمر أخبره بأن القران سنة ، أى جائز قد أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل: إنه أفضل من الإفراد بل المعروف عن عمر ترجيح الإفراد كما سبق (والجواب) عن حديث وادى العقيق من وجهين سبق أحدهما عند ذكره (والثانى) أنه إخبار عن القران فى أتناء الحول لا فى أول الإحرام ، وقد سبق إيضاح هذا (والجواب) عن قولهم: إن القارن عليه دم ، وهو دم نسبك ، قال أصحابنا: بل هو عندنا دم جيران على الصحيح ، بدليل أن الصيام يقوم مقامه عند العجز ، ولو كان دم نسك لم يقم مقامه كالأضحية .

(وأما) قولهم: إن القارن لم يفعل حراما فليس شرط وجوب دم الجبران أن يكون فى ارتكاب حرام، بل قد يكون فى مأذون كمن حلق رأسه للأذى أو لبس للمرض أو لحر أو برد، أو أكل صيدا لمجاعته أو احتاج إلى التداوى بطيب، فإنه يجب الدم ولم يفعل حراما (والجواب) عما قال المزنى: إن من العبادات ما تأخيرها أفضل لمعنى، كمن عدم الماء فى السفر وعلم وجوده فى أواخر الوقت، فتأخير الصلاة أفضل، وكتأخير صلاة عيد الفطر وتأخير صلاة الضحى إلى امتداد النهار وأشباه ذلك والله أعلم، قال الماوردى: ولأن الإفراد فعل كل عبادة وحدها وأفرادها بوقت فكان أفضل من جمعهما كالجمع بين الصلاتين (وأما) قولهم: لأن في القران تحصل العمرة فى زمن الحج وهو أشرف، فقال أصحابنا، ليس هو أشرف بالنسبة إلى العمرة، بل رخصة فى فعلها فيه، وإنما شرفه بالنسبة إلى العمرة، بل رخصة فى فعلها فيه، وإنما شرفه بالنسبة إلى العمرة، بل رخصة فى فعلها فيه، وإنما شرفه بالنسبة إلى العمرة، بل رخصة فى فعلها فيه، وإنما شرفه بالنسبة إلى العمرة، بل رخصة فى فعلها فيه، وإنما شرفه بالنسبة إلى العمرة، بل رخصة فى فعلها فيه، وإنما شرفه بالنسبة إلى العمرة، بل رخصة فى فعلها فيه، وإنما شرفه بالنسبة إلى العمرة وجود الله العمرة المناسبة إلى العمرة والله أعلم،

واحتج القائلون بترجيح التمتع بالأحاديث السابقة ، وبقوله صلى

الله عليه وسلم: « ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى ولجعلتها عمرة » فتأسف على فوات العمرة والتمتع فدل على رجحانه • ودليلنا عليهم ما سبق من الأحاديث ومن الدلائل على ترجيح الإفراد (وأما) تأسفه صلى الله عليه وسلم فسببه أن من لم يكن معهم هدى أمروا بجعلها عمرة ، فحصل لهم حزن حيث لم يكن معهم هدى ، ويوافقون النبى صلى الله عليه وسلم في البقاء على الإحرام ، فتأسف صلى الله عليه وسلم حينئذ على فوات موافقتهم تطيبا لنفوسهم ، ورغبة فيما يكون في موافقتهم • لا أن التمتع دائما أفضل • قال القاضى حسين : ولأن ظاهر هذا الحديث غير مراد بالإجماع ، لأن ظاهره أن سوق الهدى يمنع انعقاد العمرة ، وقد انعقد الإجماع على خلافه ، والله أعلم •

(فسرع) ذكر القاضى حسين فى هذا الباب من تعليقه والقاضى أبو الطيب فى آخر باب صوم المتمتع من تعليقه وغيرهما من أصحابنا أن الشافعى نقل أن النبى صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج مطلقا • وكان ينتظر القضاء ، وهو نزول جبريل ببيان ما يصرف إحرامه المطلق إليه فنزل جبريل عليه السلام وأمره بصرفه إلى الحج المفرد • وذكر البيهقى فى المسنن الكبير فى هذا بابا قال : باب ما يدل على أن النبى صلى الله عليه وسلم أحرم إحراما مطلقا ينتظر القضاء ، ثم أمر بإفراد الحج ومضى فيه واستدل له البيهقى بأحاديث لا دلالة فيها أصلا إلا فى حديث مرسل ، وهو ما رواه الشافعى والبيهقى باسنادهما الصحيح عن طاووس قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمى حجا ولا عمرة ، ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة ، فأمر أصحابه من كان منهم أهل بالحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة ، وقال : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى » •

وذكر في الباب أيضا حديث جابر الطويل بكماله ، قال فيه : « فأهل

رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد: لبيك اللهم لبيك ، لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، وأهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم شيئا منه ، ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تلبيته قال جابر: لمنا ننوى إلا الحج لمنا نعرف العمرة حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن ، وذكر الطواف والسعى ، قال: قلما كان آخر طوافه على المروة ، قال: لو أنى استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى ، وجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هدى فليحل ، وليجعلها عمرة » رواه مسلم بهذه الحروف ،

(قلت) ظاهر الأحاديث الصحيحة كلها أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يحرم إحراما مطلقا ، بل معينا ، وقد قال الشيخ أبو حامد فى تعليقه ، وصاحب البيان و آخرون من أصحابنا : المشهور فى الأحاديث خلاف ما قاله الشافعى فى هذا ، وأن النبى صلى الله عليه وسلم أحرم هو وأصحابه بالحج ، فلما دخل مكة فسخه إلى العمرة لمن لم يكن معه هدى ، والله أعلم .

(فسوع) إذا أحرم بالحج لا يجوز له فسخه وقلبه عمرة ، وإذا أحرم بالعمرة لا يجوز له فسخها حجا لا لعذر ولا لغيره ، وسواء ساق الهدى أم لا ، هذا مذهبنا ، قال () ابن الصباغ والعبدرى وآخرون وبه قال عامة الفقهاء ، وقال أحمد يجوز فسخ الحج إلى العمرة لمن لم يسق الهدى ، وقال القاضى عياض في شرح صحيح مسلم : جمهور الفقهاء على أن فسخ الحج الى العمرة ، كان خاصا للصحابة ، قال : وقال بعض أهل الظاهر : هو جائز الآن ، واحتج لأحمد بحديث جابر المذكور في الفرع الذي قبل هذا وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وليجعلها عمرة » وهو صحيح كما وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وليجعلها عمرة » وهو صحيح كما سبق ، وعن ابن عاس ، قال : كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر سبق ، وعن ابن عاس ، قال : كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر

⁽۱). كذا في ش و ق ولفل العبارة (قاله ابن الصباغ والعبدري ، ، النع) ،

الفجور فى الأرض ويجعلون المحرم صفرا ، ويقولون : إذا برأ الدّبر وعفى الأثر ، وانسلخ صفر حلت العمرة لمن اعتمر ، فقدم النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فأمرهم أن يجعلوها عمرة فتعاظم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله أى الحل ؟ قال : «حل كله » رواه البخارى ومسلم ، وفى رواية مسلم : « الحل كله » وفى رواية عنه قال : « قدم النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبح رابعة يلبون بالحج فأمرهم أن يجعلوها عمرة إلا من كان معه هدى » رواه البخارى ومسلم ، وهذا لفظ البخارى ومسلم ، وهذا

وعن جابر قال: أهل النبى صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالحج وليس مع أحد منهم هدى غير النبى صلى الله عليه وسلم وطلحة وكان على قدم من اليمن ومعه هدى ، فقال: أهللت بما أهل به النبى صلى الله عليه وسلم فأمر النبى صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يجعلوها عمرة ويطوفوا ويقصروا ويحلوا ، إلا من كان معه الهدى ، فقالوا: تنطلق إلى منى ، وذكر أحدنا يقطر فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فقال « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت ، ولولا أن معى الهدى لأحللت وأن سراقة أبن مالك لقى النبى صلى الله عليه وسلم بالعقبة وهو يرميها فقال: ألكم هذه خاصة يا رسول الله ؟ قال: « بل للأبد » رواه البخارى ومسلم .

وعن عائشة قالت: « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر إلا الحج حتى جئنا سرف فطمئت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قدمت مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه: اجعلوها عمرة فأحل الناس إلا من كان معه الهدى قالت: فكان الهدى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وذوى اليسارة ، ثم أهلوا حين راحوا إلى منى » رواه البخارى ومسلم ، ولفظه لمسلم ، وعن أبى سعيد قال: « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرخ بالحج صراخا ، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة إلا من ساق الهدى فلما

كان يوم التروية ورحنا إلى منى أهللنا بالحج » رواه مسلم » قوله : رحنا أي أردنا الرواح وعن ابن عباس أنه سئل عن متعة الحج فقال : « أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، وأهللنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة إلا من قلد الهدى » رواه البخارى ، فقال : وقال أبو كامل : قال أبو معشر : قال عثمان بن عتاب عن عكرمة عن ابن عباس قال أبو مسعود الدمشقى في الأطراف : هذا حديث غريب ، ولم أره عند أحد إلا عند مسلم بن الحجاج ، قال : ولم يذكر مسلم في صحيحه من أخذ عن عكرمة ، وعندى أن البخارى أخذه عن مسلم قلت : يحثمل ما قاله أبو منعود ، ويحتمل أن البخارى أخذه من أبي كامل بلا واسطة ،

قال العلماء والبخارى يستعمل هذه العبارة فيما أخذه عرضا ومناولة لا سماعا ، والعرض والمناولة صحيحان يجب العمل بهما كما هو مقرر فى علوم الحديث و واحتج أصحابنا بأن هذا الفسخ كان خاصا بالصحابة ، وإنما أمرهم النبى صلى الله عليه وسلم بالفسخ ليحرموا بالعمرة فى أشهر الحج ، ويخالفوا ما كانت الجاهلية عليه من تحريم العمرة فى أشهر الحج ، وقولهم : إنها أفجر الفجور و

واحتج أصحابنا وموافقوهم للتخصيص بحديث الحرث بن بلال بن الحرث عن أبيه قال: «قلت: يارسول الله أرأيت فسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: بل لكم خاصة » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم ، وإسناده صحيح إلا الحرث بن بلال ، ولم أر في الحرث جرحا ولا تعديلا ، وقد رواه أبو داود فهو حديث داود ولم يضعفه أبو داود فهو حديث داود ولم يضعفه وقد ذكرنا مرات أن ما لم يضعفه أبو داود فهو حديث حسن عنده ، إلا أن يوجد فيه ما يقتضى ضعفه ، وقال الإمام أحمد بن حنبل : هذا الحديث لا يشت عندى ولا أقول به ، قال : وقد روى الفسخ أحد عشر صحابيا أبن يقع الحرث بن بلال منهم ؟ قلت : لا معارضة بينكم وبينه حتى صحابيا أبن يقع الحرث بن بلال منهم ؟ قلت : لا معارضة بينكم وبينه حتى

يقدموا عليه لأنهم أثبتوا الفسخ للصحابة ، ولم يذكروا حكم غيرهم ، وقد وافقهم الحرث بن بلال في إثبات الفسخ للصحابة لكنه زاد زيادة لا تخالفهم وهي اختصاص الفسخ بهم •

واحتج أصحابنا بحديث أبى ذر رضى الله عنه قال: «كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة » رواه مسلم موقوفا على أبى ذر ، قال البيهقى وغيره من الأئمة : أراد بالمتعة فسنخ الحج إلى العمرة لأنه كان لمصلحة ، وهى به جواز الاعتمار فى أشهر الحج ، وقد زالت فلا يجوز ذلك اليوم لأحد ، واحتج أبو داود فى سسننه والبيهقى وغيرهما فى ذلك برواية محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن سليمان بن الأسود أن أبا ذر كان يقول فيمن حج ثم فسخها بعمرة : لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإسناده هذا لا يحتج به لأن محمد بن اسحاق مدلس ، وقد قال (عن) واتفقوا على أن المدلس إذا قال : عن لا يحتج به ه

(وأجاب) أصحابنا عن قوله صلى الله عليه وسلم لسراقة : « بل للأبد » أن المراد جواز العمرة فى أشهر الحج لا فسخ الحج إلى العمرة ، أو أن المراد دخول أفعالها فى أفعال الحج وهو القرآن ، وحمله من يقول : إن العمرة ليست واجبة على أن العمرة اندرجت فى الحج ، فلا تجب ، وإنما تجب على المكلف حجة الإسلام دون العمرة .

(فرع) مذهبنا أن المكى لا يكره له التمتع والقران ، وإن تمتع لم يلزمه دم ، وبه قال مالك وأحمد وداود ، وقال أبو حنيفة : يكره له التمتع والقران ، وإن تمتع أو قرن فعليه دم ، واحتج له بقوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ، تلك عشرة كاملة ، ذلك لمن لم يكن أهله حاضرى المسجد الحرام) فأباح التمتع لمن لم يكن أهله حاضرى المسجد

الحرام خاصة ، لأن المتمتع شرع له أن لا يلم بأهله ، والمكى ملم بأهله ، فلم يكن له ذلك ، قالوا : ولأن الغريب إذا تمتع لزمه دم ، وقلتم : إذا تمتع مكى فلا دم ، وهذا يدل على أن نسكه ناقص عن نسك الغريب فكره له فعمله ه

واحتج أصحابنا بأن ما كان من النسك قربة وطاعة فى حق غير المكى ، كان قربة وطاعة فى حق المكى كالإفراد (والجواب) عن الآية أن معناها فمن تمتع فعليه الهدى إذا لم يكن من حاضرى المسجد ، فإن كان فلا دم ، فهذا ظاهر الآية فلا يعدل عنه (فإن قيل) فقوله تعالى : (ذلك لمن لم يكن أهله) قله أ اللام بمعنى على كما فى قوله تعالى : (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها) أى فعليها ، وقوله تعالى : (أولئك لهم اللعنة) أى عليهم ، قال القاضى أبو الطيب ، وجواب تعالى : (أولئك لهم اللعنة) أى عليهم ، قال القاضى أبو الطيب ، وجواب أخر وهو أن قوله تعالى (فمن تمتع) شرط ، وقوله تعالى (فما استيسر من الهدى) جزاء الشرط ، وقوله تعالى : (ذلك لمن لم يكن أهله حاضرى المسجد) بمنزلة الاستثناء ، وهو عائد إلى الجزاء دون الشرط ، كما لو قال : من بنى من دخل الدار فله درهم إلا بنى تميم ، أو قال : ذلك لمن لم يكن من بنى تميم ، فإن الاستثناء يعود إلى الجزاء دون الشرط الذى هو دخول الدار كذا همنا م

(وأما) قولهم: المتمتع شرع له أن لا يلم بأهله ، فقال أصحابنا: لا نسلم ذلك ولا تأثير للالمام بأهله في التمتع ، ولهذا لو تمتع غريب عن أهله فألم بأهله يصح تمتعه ، وكذا لو تمتع من غير إلمام بأهله فتمتعه عندهم مكروه (وأما) قوله: إن نسكه ناقص لوجوب الدم على الغريب ، فقال أصحابنا: إنما لزم الغريب الدم لأنه ترفه بالتمتع ، فيلزمه الدم ، والمكى أحرم بحجة وعمرة من ميقاته الأصلى فلم يلزمه دم لعدم الترفه ، والله أعلم .

(فرع) أجمع العلماء على جواز العمرة قبل الحج ، سواء حج فى سنته أم لا ، وكذا الحج قبل العمرة واحتجوا له بحديث ابن عمر « أن النبى صلى الله عليه وسلم اعتمر قبل أن يحج » رواه البخارى وبالأحاديث الصحيحة المشهورة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث عمر قبل قبل حجته ، وكان أصحابه فى حجة الوداع أقساما ، منهم من اعتمر قبل الحج ، ومنهم من حج قبل العمرة » كما سبق .

قال الصنف رحمه الله تعسالي

(والإفراد أن يحج ثم يعتمر ، والتمتع أن يعتمر في أشهر الحج ثم يحج من عامه ، والقران أن يحرم بهما جميعا ، فإن أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج قبل الطواف جاز ويصير قارنا ، لما روى « أن عائشة رضي الله عنها احرمت بالعمرة فحاضت فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تبكي ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلى بالحج واصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلى » وإن أدخل عليها الحج بعد الطواف لم يجز ، واختلف اصحابنا في علنه (فمنهم) من قال : لا يجوز لانه قد اخذ في التحلل (ومنهم) من قال : لا يجوز لانه قد أتى بمقصود الممرة ، وإن احرم بالحج وادخل عليه العمرة ففيه قولان (أحدهما) يجوز لانه احد النسكين فجاز إدخاله على الآخر كالحج (والثاني) لا يجوز ، لأن افعال العمرة استحقت بإحرام الحج ، فلا يعد أحرام العمرة شيئًا . (فإن قلنا) إنه يجوز ، فهل يجوز بعد الوقوف ؟ يبني على العلتين في إدخال الحج على العمرة بعد الطواف (فإن قلنا) لا يجوز إدخال الحج على العمرة بعد الطواف ، لأنه احْـد في التحلل جَاز ههنا بعد الوقوف ، لأنه لم بأخذ في التحلل (وإن قلنا) لا يجوز لانه اتى بالقصود لم يجز ههسا ، لانه قد أتى بمعظم القصود ، وهو الوقوف ، وإن احرم بالعمرة وافسدها ثم ادخل عليها الحج ففيه وجهان (احدهما) ينعقد الحج ، ويكون فاسدا لانه إدخال حج على عمرة ، فأشبه إذا كان صحيحا (والثاني) لا ينمقد لأنه لايجوز أن يصح لأنه إدخال حج على إحرام فاسد ، ولا يجوز أن يفسد لأن إحرامه لم يصادفه الوطء فلا يحوز إفساده) •

(الشرح) حديث عائشة رواه البخارى ومسلم إلا قوله: «ولاتصلى» فإنها لفظة غريبة ليست معروفة •

اما حكم المسألة فقال أصحابنا: لكل واحدة من الأنواع الثلاثة صور مختلف فى بعضها (أما) الإفراد فصورته الأصلية أن يحرم بالحج وحده ويفرغ منه ثم يحرم بالعمرة ، وسيأتى باقى صوره فى شروط التمتع الموجب للدم إن شاء الله تعالى (وأما) التمتع فصورته الأصلية أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ، ويدخل مكة ويفرغ من أفعال العمرة ، ثم ينشىء الحج من مكة ، ويسمى متمتعا لاستمتاعه بمحظورات الإحرام بينهما ، فإنه يحل من العمرة ، سواء كان ساق الهدى أم لا ، ويجب عليه دم ، ولوجو به شروط تأتى إن شاء الله تعالى .

(وأما) القران فصورته الأصلية أن يحرم بالحج والعمرة معا، فتدرج أعمال العمرة في أعمال الحج، ويتحد الميقات والفعل فيكفى لهما طواف واحد، وسعى واحد وحلق واحد وإحرام واحد فلو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج أي أحرم به نظر إن أدخل في غير أشهر الحج لها إدخاله ولم يتغير إحرامه بالعمرة وإن أدخله في أشهره نظر إن كان أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج فقى صحة إدخاله وجهان (أحدهما) وهو اختيار الشيخ أبي على السنجى بكسر السين المهملة وبالجيم وحكاه عن عامة الأصحاب أبه لا يضح الإدخال ، لأنه يؤدي إلى صحة الإحرام بالحج قبل أشهره والحيان (وأصحهما) يصح وهو اختيار القفال ، وبه قطع صاحبا الشامل والبيان وآخرون ، لأنه أحرم بكل واحد منهما في وقته ، ولأنه إنما يصير محرما بالحج في حال إدخاله ، وهو وقت صالح للحج ، ولو أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم أدخله عليها في أشهره فإن لم يكن شرع في شيء من طوافها ضح ، وصار قارنا بلا خلاف .

وإن كان قد شرع فيه وخطأ منه خطوة لم يصح إحرامه بالحج بلا خلاف وإن وقف عند الحجر الأسود للشروع فى الطواف ، ولم ينسبه ثم أحرم بالحج صح وصار قارنا ، لأنه لم يتلبس بشىء من الطواف ، وإن استلم الحجر ولم يمش ثم أحرم قبل شروعه فى المشى فإن كان استلامه ليس بنية الاستلام للطواف صبح إحرامه بالحج بلا خلاف ، كذا صرح به الماوردى ، وإن كان استلامه بنية أن يطوف ففى صبحة إحرامه بالحج بعده وجهان حكاهما الصيمرى وصاحبه الماوردى وصاحب البيان وآخرون (أحدهما) يضح لأنه مقدمة للطواف (والثانى) لا يصح لأنه أحد أبعاض الطواف ، وينبغى أن يكون الأول أصح ، ولو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع فى الطواف أو بعده ؟ قال الماوردى : قال أصحابنا : صح إحرامه لأن الأصل جواز إدخال الحج على العمرة حتى يتيقن المنع ، فصار كمن أحرم وتزوج ، ولم يدر هل كان إحرامه قبل تزوجه أم بعده ، قال الشافعى : أجزأه وصح تزوجه ، هذا كلام الماوردى .

قال أصحابنا: وإذا شرع المحرم بالعمرة فى الطواف ثم أحرم بالحج فقد قلت: إنه لا يصح بلا خلاف ، وفى علة بطلانه أربعة أوجه مشهورة حكى المصنف منها اتنين (أحد الأربعة) أنه اشتغل بعمل من أعمال العمرة (والثانى) لأنه شرع فى قرض من فروضها (والشالث) لأنه أتى بمعظم أفعالها (والرابع) لأنه شرع فى سبب التحلل وهذا الرابع هو الأصح وهو نص الشافعى نقله أبو بكر الفارسي فى عيون المسائل وصحح البنديجي الثالث ، وتظهر فائدة هذا الخلاف فيما لو أحرم بحج ثم أدخل عليه العمرة ، وجوزناه كما سنذكره الآن إن شاء الله تعالى .

هذا كله إذا كانت العمرة التي أدخل عليها الحج صحيحة ، فإذ كانت فاسدة بأن أفسدها بجماع ثم أدخل عليها حجا ففي صحة إدخاله ومصيره محرما بالحج وجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عند الأكثرين يصير محرما ، وبه قال ابن سريج والشيخ أبو زيد (والثاني) لا يصير وصححه صاحب البيان ، وإن قلنا : يصير فهل يكون حجه صحيحا

مجزئا ؟ فيه وجهان (أحدهما) نعم لأن المفسد متقدم (وأصحهما) لا ، لأنه تابع لعمرة فاسدة فعلى هذا هل ينعقد فاسدا من أصله ؟ أم صحيحا ثم يفسد ؟ فيه وجهان (أحدهما) ينعقد صحيحا ثم يفسد ، كما لو أحرم فجامع فإنه ينعقد صحيحا ثم يفسد على أحد الأوجه ، كما سنذكره فى موضعه إن شاء الله تعالى (وأصحهما) ينعقد فاسدا ، إذ لو انعقد صحيحا لم يفسد إذا لم يوجد بعد انعقاده مفسد .

(فإن قلنا) ينعقد فاسدا أو صحيحا ثم يفسد لزمه المضى فى النسكين كولزمه قضاؤهما (وإن قلنا:) ينعقد صحيحا ولا يفسد قضى العمرة دون الحج وعلى الأوجه الثلاثة يلزمه دم القران ، ولا يجب عليه بالإفساد إلا بدنة واحدة • كذا قاله الشيخ أبو على السنجى ، وحكى إمام الحرمين وجهين آخرين إذا حكمنا بانعقاد حجه فاسدا (أحدهما) يلزمه بدنة أخرى لفساد الحج (والثاني) يلزمه بدنة للعمرة وشاة للحج كما لو جامع ثم جامع ، وهذان الوجهان ضعيفان ، والصحيح ما ذكره أبو على والله أعلم •

هذا كله في الإحرام للحج بعد الإحرام بالعمرة (أما) إذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة فقولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (القديم) صحته ويصير قارنا (والجديد) لا يصح وهو الأصح (فإن قلنا) بالقديم فألى متى يجوز الإدخال ؟ فيه أربعة أوجه مفرعة على الأوجه الأربعة السابقة فيمن أحرم بالعمرة ثم بالحج (أحدها) يجوز ما لم يشرع في طواف القدوم أو غيره من أعمال الحج ، قال البغوى : هذا أصحها (والثاني) يجوز بعد طواف القدوم ما لم يشرع في السعى أو غيره من فروض الحج ويجوز بعد طواف القدوم ما لم يشرع في السعى أو غيره من فروض الحج وقاله الخضرى (والثالث) يجوز ، وإن فعل فرضا ما لم يقف بعرفات ، فعلى هذا لو كان قد سعى لزمه إعادة السعى ليقع عن النسكين جميعا ، كذا قاله الشيخ أبو على السنجى وغيره (والرابع) يجوز ؟ وإن وقف ما لم قاله الشيخ أبو على السنجى وغيره (والرابع) يجوز ؟ وإن وقف ما لم

يشتغل بشيء من أسباب التحلل من الرمى وغيره ، وعلى هذا لو كان قد سعى فقياس ما ذكره أبو على وجوب إعادته ، وحكى إمام الحرمين فيه وجهين وقال: المذهب أنه لا يجب والله أعلم •

قال الصنف رحمه الله تعالى

(ويجب على المتمتع دم لقوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) ولا يجب عليه إلا بخمسة شروط (احدها) أن يعتمر في اشهر الحج ، فإن اعتمر في غير اشهر الحج لم يلزمه دم لأنه لم يجمع بين النسكين في اشهر الحج ، فلم يلزمه دم كالمفرد ، فإن أحرم بالعمرة في غير اشهر الحج واتي بأفعالها في اشهر الحج ففيه قولان (قال) في القديم والإملاء: يجب عليه دم ، لأن استدامة الإحرام بمنزلة الابتداء ، ولو ابتدا الإحرام بالممرة في أشهر الحج لزمه الدم فكذلك إذا استدامه (وقال) في الأم: لا يجب عليه الدم لأن الإحرام نسك لا تتم العمرة إلا به ، وقد أتى به في غير أشهر الحج فلم يلزمه دم التمتع كالطواف ، (والثاني) أن يحج من سنته فاما إذا حج في سنة أخرى لم يلزمه دم ، الله روى سعيد بن السيب قال: « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمرون في أشهر الحج ، فإذا لم يحجوا من عامهم ذلك لم يهدوا ، ولأن الدم إنما يجب لترك الإحرام بالحج من الميقات ، وهذا لم يترك الإحرام بالحج من الميقات ، فإنه إن اقام بمكة صارت مكة ميقاته ، وإن رجع إلى بلده وعاد فقه أحرم من اليقات . (والثالث) أن لا يعود لإحرام الحج إلى المقات ، فأما إذا رجع لإحرام الحج إلى اليقات واحرم فلا يلزمه دم ، لأن الدم وجب بترك الميقات ، وهذا لم يترك الميقات ، فإن احرم بالحج من جوف مكة ثم رجع إلى الميقات قبل أن يقف ففيه وجهان (أحدهما) لا دم عليه ، لأنه حصـل محرما من المقات قبل التلبس بنسك فأشبه من جاوز الميقات غير محرم ثم أحرم وعاد إلى الميقات (والثاني) يلزمه لانه وجب عليه الدم بالإحرام من مكة فلا يسقط بالعود إلى الميقات ، كما لو ترك الميقات واحرم دونه ثم عاد بعد التلبس بنسك (والرابع) أن يكون غير حاضري المسجد الحرام (فاما) إذا كان من حاضري المسجد الحرام فلا دم عليه لقول الله تعالى : (ذلك لن لم يكن أهله حاضرى المسجد الحرام) وحاضروا المسجد الحرام اهل الحرم ، ومن بينه ويبئه مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، لأن الحاضر في اللغة هو القريب ولا يكون قريبا إلا في مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، وفي الخامس وجهان وهو نية التمتسع

(احدهما) انه لا يحتاج إليها لان الدم يتعلق بتراء الإحرام بالحج من الميقات ، وذلك يوجد من غير نيسة (والشاني) انسه يحتساج إلى نيسة التمتسع لانه جمع بين العبادتين في وقت إحداهما ، فافتقر إلى نية الجمع كالجمع بين الصلاتين (فإذا قلنا) بهذا ففي وقت النية وجهان (احدهما) أنه يحتاج إلى أن ينوى عند الإحرام بالعمرة (والثاني) يجوز أن ينوى ما لم يفرغ من العمرة ، بناء على القولين في وقت نية الجمع بين الصلاتين ، فإن في ذلك قولين (احدهما) ينوى ما لم يفرغ من الولي) ينوى ما لم يفرغ من الأولى) .

(الشرح) هذا الأمر المذكور عن سعيد بن المسيب حسن رواه البيهقي بإسناد حسن ، قال أصحابنا: يجب على المتمتع الدم لقوله تعالى: (وقمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استبيس من الهدى) قال أصحابنا : ولوجوب هذا الدم شروط (أجدها) أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام، وهم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم ؛ وقيل من بينه وبين نفس مكة دُونَ مِسَافَةُ القَصْرِ ، حَكَاهُ الْمُتُولَىٰ وَالْبَعْوِيٰ وَآخِرُونَ مِنَ الْخُرَاسَانِيينِ ، وحكى ابن المنذر عن الشافعي قولًا قديمًا أنه من أهله دون الميقات، وهذا غريب ، والصحيح الأول ، وبه قطع الجمهور فإن كان على مسافة القصر فليس بحاضر بالاتفاق، فإن كان له مسكنان أحدهما في حد القرب والآخر. بعيد ، فإن كان مقامه بأحدهما فالحكم له ، فإن استوى مقامه بهما وكان أهله وماله فى أحدهما دائما أو أكثر فالحكم له ، فإن استويا في ذلك وكان عرمه الرجوع إلى أحدهما فالحكم له ، فإن لم يكن له عزم فالحكم للذي خرج منه ، هكذا ذكر أصحابنا هذا التفصيل واتفقوا عليه ونص الشافعي عليه في الإملاء ، قال المحاملي : إلا المسألة الأخيرة فلم ينص عليها ، ولكن ذكرها أصحابنا واتفقوا عليها •

قال الشافعي رحمه الله : ويستحب أن يريق دما بكل حال ، ولو استوطن غريب مكة فهو حاضر بلا خلاف ، وإن استوطن مكي العراق أو

غيره فليس بحاضر بالاتفاق ، ولو قصد الغريب مكة فدخلها متمتعا ناويا الإقامة بها بعد فراغه من النسكين أو من العمرة أو نوى الإقامة بها بعدما اعتمر فليس بحاضر ، فلا يسقط عنه الدم ، ولو خرج المسكى إلى بعض الآفاق لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة فى أشهر الحج ، ثم حج من عامه ، لم يلزمه دم عندنا بلا خلاف ، وقال طاوس : يلزمه والله أعلم •

قال الرافعي: ذكر الغزالي مسألة ، وهي من مواضع التوقف ، قال: ولم أجدها لغيره بعد البحث ، قال الرافعي: إذا جاوز الميقات غير مريد نسكا فاعتمر عقب دخوله مكة ثم حج لم يكن متمتعا إذا صار من الحاضرين إذ ليس يشترط فيه قصد الإقامة ، قال الرافعي: وهذه المسألة تتعلق بالخلاف السابق في أن قصد مكة هل يوجب الإحرام بحج أو عمرة أم لا ؟ ثم قال ما ذكره من اعتبار اشتراط الإقامة ينازعه فيه كلام الأصحاب ونقلهم عن نصه في الإملاء والقديم ، فإنه ظاهر في اعتبار الإقامة ، بل في اعتبار الاستيطان ، وفي الوسيط حكاية وجهين في صورة تداني هذه ، وهو أنه لو جاوز الغريب الميقات وهو لا يريد نسكا ولا دخول الحرم ، ثم بدا له بقرب مكة أن يعتمر فاعتمر منه وحج بعدها على صورة التمتع هل يلزمه الدم ؟ (أحد الوجهين) لا يلزمه لأنه حين بدا له كان في مسافة الحاضر (وأصحهما) لا يلزمه لوجود صورة التمتع ، وهو غير معدود من العاضرين ، هذا كلام الرافعي ، والمختار في الصورة الأولى التي ذكرها العاضرين ، هذا كلام الرافعي ، والمختار في الصورة الأولى التي ذكرها العاضرين ، هذا كلام الرافعي ، والمختار في الصورة الأولى التي ذكرها الغزالي أنه متمتع ليس بعاضر ، بل يلزمه الدم والله أعلم ،

قال أصحابنا: ولا يجب على حاضرى (١) المسجد الحرام دم القران، كما لا يجب عليه دم التمتع، هذا هو المذهب، وبه قطع الجمهور وحكى الحناطى والرافعى وجها أنه يلزمه، قال الرافعى: ويشبه أن يكون هذا الخلاف على وجهين حكاهما صاحب العدة أن دم القران دم جبر أم دم

⁽١) الجميع هنا على تقدير (أهله)

نسك ؟ والمذهب المعروف أنه دم جبر (قلت) الذى قطع به جماهير الأصحاب أن دم التمتع ودم القران دم جبر ، وإنما القائل بأنهما دم نسك أبو حنيفة ، وقد سبق بيانه بدليله فى مسألة تفضيل الإفراد على التمتع والقران .

(فسرع) هل يجب على المكن إذا قرن إنساء الإحرام من أدنى الحل ، كما لو أفرد العمرة ؟ أم يجوز أن يحرم من جوف مسكة إدراجا للعمرة تحت الحج في الميقات ؟ كما أدرجت أفعالها في أفعاله ؟ فيه وجهان حكاهما(١) وآخرون (أصحهما) الثاني وبه قطع الأكثرون قالوا: ويجرى الوجهان في الآفاقي إذا كان بمكة وأراد القران م

(الشرط الثانى) أن يحرم بالعمرة فى أشهر الحج، فلو أحرم بها وفرغ منها قبل أشهر الحج ثم حج فى سنته لم يلزمه دم بلا خلاف عندنا، وبه قال جمهور العلماء، وقال طاوس: يلزمه، دليلنا ما ذكره المصنف، ولو أحرم بها قبل أشهر الحج وأتى بجميع أفعالها فى أشهره فقولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) نصه فى الأم: لا دم (والثانى) نصه فى القديم والإملاء: يجب الدم، وقال ابن سريج: ليست على قولين بل على حالين إن أقام بالميقات محرما بالعمرة حتى دخلت أشهر الحج أو عاد إليه فى أشهره محرما بها وجب الدم، وإن جاوزه قبل الأشهر ولم يعد إليه فلا دم ولو وجد الإحرام بالعمرة وبعض أعمالها قبل أشهره (فإن قلنا) لا دم إذا لم يتقدم الإحرام فهى أولى، وإلا فوجهان مشهوران فى كتب الخراسانيون: وإذا لم يتقدم الإحرام فهى أولى، وإلا فوجهان مشهوران فى كتب الخراسانيون: وإذا لم نوجب دم التمتع فى هذه الصور ففى وجوب دم الخراسانيون: وإذا لم نوجب دم التمتع فى هذه الصور ففى وجوب دم الإساءة وجهان (أحدهما) يجب لأنه أحرم بالحج من مكة (وأصحهما)

⁽١) بياض بالأصل فحرر ولمل السقط (المستف) راجع المن م

لا . لأن المسىء من ينتهى إلى الميقات قاصدا للنسك ويجاوزه غير محرم ، وهذا جاوزه محرما .

(الشرط الثالث) أن تقع العمرة والحج فى سنة واحدة ، فاو اعتمر ثم حج فى السنة القابلة فلا دم ، سواء أقام بمكة إلى أن حج أم رجع وعاد ، وهل يشترط كون العمرة والحج جميعا فى شهر واحد ؟ فيه وجهان مشهوران فى الطريقتين (أصحهما) باتفاق المصنفين وقطع به كثيرون منهم ، وهو قول عامة أصحابنا المتقدمين لا يشترط (والثانى) يشترط انفرد به أبو على بن خيران ،

(الشرط الرابع) أن لا يعود إلى الميقات بأن أحرم بالحج من نفس مكة واستمر، فلو عاد إلى الميقات الذى أحرم بالعمرة منه وإلى مسافة مثله وأحرم بالحج فلا دم بالاتفاق، ولو أحرم به من مسكة ثم ذهب إلى الميقات محرما ففى سقوطه الخلاف الذى سنذكره إن شاء الله تعالى فيمن جاوز الميقات غير محرم ثم عاد محرما، ولو عاد إلى ميقات أقرب إلى مكة من ميقات عمرته وأحرم منه، بأن كان ميقات عمرته الححفة فعاد إلى ذات عرق فهل هو كالعود إلى ميقات عمرته ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا، وعليه دم لأنه دونه (وأصحهما) نعم لأنه أحرم من موضع ليس ساكنوه من حاضرى المسجد الحرام قال الرافعى: وهذا اختيار القفال والمعتبرين، وقطع الفوراني بأنه لو سافر بعد عمرته من مكة سفرا تقصر فيه الصلاة ثم حج من سنته لا دم عليه ه

(فرع) لو دخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد إلى الميقات فالمذهب أنه لا دم نص عليه فى الإملاء ، وقطع به كثيرون أو الأكثرون وصححه الحناطى وآخرون ، وقال إمام الحرمين : (إن قلنا) المتمتع إذا أحرم بالحج ثم عاد إليه لا يسقط عنه الدم فهنا أولى ، وإلا فوجهان ، والفرق أن اسم القران لا يزول بالعود بخلاف التمتع ، ولو أحرم بالعمرة

من الميقات ودخل مكة ثم رجع إلى الميقات قبل طوافه فاحرم بالحج فهو قارن ، قال الدارمي في آخر باب الفوات : (إن قلنا) إذا أحرم بهما جميعاً ثم رجع سقط الدم فهذا أولى وإلا فوجهان .

(الشرط الخامس) مختلف فيه ، وهو أنه هل يشترط وقوع النسكين عن شخص واحد ؟ فيه وجهان مشهوران ، قال الخضرى : يشترط ، وقال الجمهور : لا يشترط ، وهو المذهب قال أصحابنا : ويتصور فوات هذا الشرط في صور (إحداها) أن يستأجره شخص لحج وآخر لعمرة (الثانية) أن يكون أجيرا في عمرة فيفرغ منها ثم يحج لنفسه (الثالثة) أن يكون أجيرا لحج فيعتمر لنفسه ، ثم يحج للمستأجر (فإن قلنا) بقول الجمهور ، قال أصحابنا : وجب نصف دم التمتع على من يقع له الحج ، ونصفه على من تقع له العمرة ، قال الرافعي : وليس هذا الإطلاق على ظاهره ، بل هو محمول على تفصيل ذكره البغوى (أما) في الصورة الأولى فقال : إن أذن محمول على تفصيل ذكره البغوى (أما) في الصورة الأولى فقال : إن أذن ألمستأجران في التمتع فالدم عليهما نصفان ، وإلا فعلى الأجير ، وعلى قياسه أنه إن أذن أحدهما فقط ، فالنصف على الآخير ، وعلى قياسه أنه إن أذن أحدهما فقط ، فالنصف على الآخن والنصف على الأجير ،

(وأما) في الصورتين الأخيرتين فقال: إن أذن له المستأجر في التمتع فالدم عليهما نصفان، وإلا فالجميع على الأجير، قال الرافعي: واعلم بعد هذا أمورا (أحدها) أن إيجاب الدم على المستأجرين أو أحدهما مفرع على الأصح، وهو أن دم التمتع والقران على المستأجر، وإلا فهو على الأجير بكل حال (الثاني) إذا لم يأذن المستأجران أو أحدهما في الصورة الأولى، والمستأجر في الثالثة، وكان ميقات البلد معينا في الإجارة أو نزلنا الإطلاق عليه ، لزمه مع دم التمتع دم الإساءة لمجاوزة ميقات نسبكه (الثالث) إذا أوجبنا الدم على المستأجرين وكانا معسرين لزم كل واحد منهما صوم خمسة أيام، لكن صوم التمتع بعضه في الحج وبعضه بعد الرجوع، وهما لم يباشرا حجا، وقد سبق في فروع الإجارة فيمن استؤجر الرجوع، وهما لم يباشرا حجا، وقد سبق في فروع الإجارة فيمن استؤجر

ليقرن فقرن أو ليتمتع فتمتع ، وكان المستأجر معسرا وقلنا الدم (1) خلافا بين البغوى والمتولى فعلى قياس البغوى الصوم على الأجير ، وعلى قياس المتولى هو كما لو عجز المتمتع عن الهدى والصوم جميعا ، قال الرافعى : ويجوز أن يكون الحكم كما سيأتى فى المتمتع إذا لم يصم فى الحج كيف يقضى ؟ فإذا أوجبنا التفريق فتفريق الخمسة بنسبة الثلاثة والسبعة ببعض القسمين ، فيكملان ويصوم كل واحد منهما ستة أيام ، وقس على هذا ما إذا أوجبنا الدم فى الصورتين الأخيرتين على الأجير والمستأجر ،

(وأما) إذا قلنا بقول الخضرى: فإذا اعتمر عن المستأجر ثم حج عن نفسه ففى كونه مسيئا الخلاف السابق فيمن اعتمر قبل أشهر الحج ، ثم حج من مكة ، لكن الأصح هنا أنه مسىء لإمكان الإحرام بالحج حين حضر الميقات ، قال الإمام : فإن لم يلزم الدم ففوات هذا الشرط لا يؤثر إلا فى فوات فضيلة التمتع فى قولنا إنه أفضل من الإفراد وإن ألزمناه الدم فله أثران (أحدهما) هذا (والثانى) أن المتمتع لا يلزمه العود إلى الميقات ، وإذا عاد وأحرم منه سقط عنه الدم بلا خلاف ، والمسىء يلزمه العود ، وإذا عاد ففى سقوط الدم عنه خلاف ، وأيضا فالدمان يختلف بدلهما ، والله أعلم ،

(الشرط السادس) مختلف فيه أيضا ، وهو نية التمتع ، وفى اشتراطها وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) لا يشترط كما لا يشترط فيه القران ، فإن شرطناها ففى وقتها ثلاثة أوجه حكاها الدارمي وآخرون (أحدها) حالة الإحرام بالعمرة (والثاني) وهو الأصح ما لم يفرغ من العمرة وهذان الوجهان في الكتاب (والثالث) ما لم يشرع في الحج ، وقد سبق مثل هذه الأوجه في الجمع بين الصلاتين •

⁽۱) بيان بالأصل فحرر ، ولمل تقديره (فقد رأينا) أو (فقد حكينا) .

(الشرط السابع) أن يحرم بالعمرة من الميقات ، فلو جاوز مريدا للنسك ثم أحرم بها فقد نص الشافعي أنه ليس عليه دم التمتع ، بل يلزمه دم الإساءة ، فقال جماعة من الأصحاب بظاهر النص ، وقال الأكثرون : هذا إذا كان الباقي بينه وبين مكة دون مسافة القصر ، فإن بقيت مسافة القصر فعليه الدمان معا ، ومما يؤيد هذا أن صاحبي البيان والشامل ذكرا عن الشيخ أبي حامد أنه حكى عن نص الشافعي في القديم أنه إذا مر بالميقات فلم يحرم حتى بقي بينه وبين مكة دون مسافة القصر ثم أحرم بالعمرة ، فعليه دم الاساءة بترك الميقات ، وليس عليه دم التمتع ، لأنه صار من حاضري المسجد الحرام ،

(فرع) قال أصحابنا: هذه الشروط السبعة معتبرة لوجوب الدم وفاقا وخلافا، وهل يعتبر فى تسميته متمتعا أفيه وجهان مشهوران حكاهما صاحب العدة والبيان وآخرون (أحدهما) يعتبر، فلو فاته شرط كان مفردا (والثاني) لا يعتبر، بل يسمى متمتعا متى أحرم بالعمرة فى أشهر الحج وحج من عامه ، واختلفوا فى الأرجح منهما فقال صاحب العدة والبيان: قال الشبيخ أبو حامد: لا يعتبر، وقال القفال: يعتبر وذكر أنه نص الشافعي، وبه قطع الدارمي، وقال الرافعي: الأشهر أنه لا يعتبر، قال: ولهذا قال الأصحاب: يصح التمتع والقران من المكي خلافا لأبي حنيفة ولهذا قال الأصحاب: يصح التمتع والقران من المكي خلافا لأبي حنيفة (قلت): الأصح لا يعتبر لما ذكره الرافعي،

(فسرع) إذا اعتمر المتمتع ولم يرد العود إلى الميقات لزمه أن يحرم بالحج من نفس مكة ، وهي في حقه كهي في حق المكنى ، وأما الموضع الذي هو أفضل للاحرام ، وإحرامه من خارج مكة أو خارج الحرم ، من غير عود إلى الميقات ، ولا إلى مسافته فحكمه كله كما سنذكره في باب مواقيت الحج ، في المكنى إذا فعل ذلك إن شاء الله تعالى ، وإذا اقتضى الحال وجوب دم الإساءة وجب أيضا مع دم التمتع ، حتى لو خرج بعد تعلله من العمرة

إلى الحل وأحرم من طرفه بالحج ، فإن عاد إلى مكة محرماً قبل وقوفه بعرفات لزمه دم التمتع دون الإساءة ، وإن ذهب إلى عرفات ولم يعد إلى مكة قبل الوقوف فالصحيح الذي عليه الأصحاب أنه يلزمه دمان ، دم التمتع ودم الإساءة ، وحكي ابن الصباغ هذا عن الأصحاب ثم قال : وفيه نظر •

وينبغى أن يلزمه دم واحد للتمتع لأن دم التمتع وجب لترك الإحرام بالحج من ميقات بلده ، ولا فرق بين أن يترك منه مسافة قليلة أو كثيرة ، وإن أحرم من موضع من الحرم خارج مكة ولم يعد إلى مكة ، فهل هو كمن أحرم من مكة ؟ أم كمن أحرم من الحل ؟ قال صاحب الشامل والبيان : فيه وجهان : وقيل قولان (أحدهما) كمكة لأنهما سواء في الإحرام وتحريم الصيد وغيره (والثاني) كالحل لأن مكة صارت ميقاته فهو كمن لزمه الإحرام من قريته التي بين مكة والميقات فجاوزها وأحرم ، وهذا الثاني

(فسوع) قال صاحب البيان: قال الشافعي في القديم: إذا حج رجل لنفسه من ميقات في أشهر الحج ، فلما تحلل منه أحرم بالعمرة عن نفسه من أدنى الحل ، أو تمتع أو قرن لنفسه من الميقات ، ثم اعتمر عن نفسه من أدنى الحل ، لم يلزمه عن العمرة المتأخرة دم ، وكذا لو أفرد عن غيره فحج ثم اعتمر عنه من أدنى الحل ، أو تمتع أو قرن عن زيد ثم أحرم عنه بالعمرة من أدنى الحل ، لم يجب عليه إلا دم القران والتمتع ، قال : فأما إذا اعتمر عن نفسه من الميقات ثم حج عن غيره من مكة ، أو حج عن نفسه من الميقات ثم اعتمر عن غيره من أدنى الحل ، فعليه الدم خلافا لأبي حنيفة • دليلنا أن الإحرامين إذا كانا عن شخصين وجب فعلهما من الميقات ، فإذا ترك الميقات في أحدهما لزم الدم كمن مر بالميقات مريدا للنسك •

وإن أحرم بعد مجاوزته قال صاحب البيان : وعلى قياس هـ ذا إذا أحرم الأجير بالعمرة من الميقات عن المستأجر ، وتحال منها ، ثم أقام يعتمر

عن نفسه من أدنى الحل ، ثم أحرم بالحج من مكة عن المستأجر لزمه الدم للعمرة التي أحرم بها عن نفسه من أدنى الحل ، ولا يلزم الدم لما بعدها من العمر لأن الواجب عليه أن يحرم عن نفسه من الميقات بنسك واحد • هذا آخر كلام صاحب البيان •

(فرع) إذا فرغ المتمتع من أفعال العمرة صار حلالا ، وحل له الطيب واللباس والنساء وكل محرمات الاحرام ، سواء كان ساق الهدى أم لا ، هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا ، وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة وأحبد : إن لم يكن معه هدى تحلل كما قلنا ، فإن كان معه هدى لم يجز أن يتحلل ، بل يقيم على إحرامه حتى يحرم بالحج ويتحلل منهما جميعا ، لحديث حفصة رضى الله عنها أنها قالت لرسول الله : « ما شأن الناس حلوا لعمرة ولم تحلل أنت من عمرتك ؟ قال : إنى لبدت رأسى وقلدت هديى فلا أحل حتى أنحر » رواه البخارى ومسلم ،

واحتج أصحابنا بأنه متمتع أكمل أفعال عمرته فتحال ، كمن لم يكن معه هدى (وأما) حديث حفصة فلا حجة لهم فيه لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان مفردا أو قارنا كما سبق إيضاحه ، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة » وقد سبق بيانه ، (فإن قبل :) فقد ثبت فى صحيح مسلم عن عائشة قالت : «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فمنا من أهل بعمرة ، ومنا من أهل بحجة ، حتى قدمنا مكة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أحرم بعمرة ولم يهد فليحلل ، ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يتحلل ، حتى ينحر هديه ، ومن أهل بحجة فليتم حجه » فالجواب أن هذه الرواية مختصرة من روانتين ذكرهما مسلم قبل هذه الرواية وبعدها ، قالت : «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم : من الرواية وبعدها ، قالت : «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم : من

كان معه هدى فليهلل بالحج من العمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا » فهذه الرواية مفسرة للأولى ، ويتعين هذا التأويل ، لأن القصة واحدة فصحت الروايات .

(فرع) إذا تحلل المتمتع من العمرة استحب له أن لا يحرم بالحج إلا يوم التروية ، وهو الثامن من ذى الحجة ، هذا إن كان واجد الهدى ، وإن كان عادمه استحب له تقديم الإحرام بالحج قبل اليوم السادس ، لأن فرضه الصوم ، ولا يجوز إلا بعد الإحرام بالحج ، وواجبه ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجع ويستحب أن لا يصوم يوم عرفة فيتعين ثلاثة أيام قبله ، وهى السادس والسابع والثامن ، هذا مذهبا وثبت ذلك فى الصحيحين عن ابن عمر من فعله ، وبه قال بعض المالكية وآخرون ، منهم عطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير وأحمد وإسحق وابن المنذر وآخرون وقال مالك وآخرون : الأفضل أن يحرم من أول ذى الحجة ، سواء كان واجدا للهدى أم لا ، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وأبي ثور ونقله القاضى عن أكثر الصحابة والعلماء والخلاف فى الاستحباب ، فكلاهما جائز بالإجماع ،

دليلنا ما ثبت عن جابر رضى الله عنه أنه قال: «حجبنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام ساق الهدى معه _ يعنى حجة الوداع _ وقد أهلوا بالحج مفردا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أحلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حلالا ، حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي قدمتم بها متعة » وفي رواية قال: «تحللنا فواقعنا النساء وتطيبنا ولبسنا ثيابنا وليس بيننا وبين عرفة إلا أربع ليال ، ثم أهللنا يوم التروية يعنى بالحج » وفي رواية : « فلما كان يوم التروية أهللنا بالحج » وفي رواية : « حتى إذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهللنا بالحج » وفي رواية : « أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم مكة بظهر أهللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى » •

هذه الروايات كلها في صحيح مسلم وبعضها في البخاري أيضا و وثبت في الصحيحين عن ابن عمر « أنه كان إذا كان بمكة يحرم بالحج بوم التروية فقال له عبيد (۱) بن جريج في ذلك فقال: إني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته » قال العلماء: أجابه ابن عمر بضرب من القياس حيث لم يتمكن من الاستدلال بنفس فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسألة بعينها ، فاستدل بما في معناه ووجه قياسه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أحرم عند الشروع في أفعال الحج والذهاب وتوجهه إليه فأخر ابن عمر الإحرام إلى حال شروعه في الحج والذهاب وتوجهه إليه وهو يوم التروية لأنهم حينذ بخرجون من مكة إلى منى والله أعلم •

(فسوع) في مذاهب العلماء في مسائل سبقت (منها) إذا أجرم بالعنرة في غير أشهر الحج وفعل أفعالها في أشهره فقد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه ليس عليه دم التمتع ، وبه قال جابر بن عبد الله وقتادة وأحمد وإسحق ودواد والجمهور ، وقال الحسن والحكم وابن شبرمة يلزمه (ومنها) إذا عاد المتمتع لإحرام الحج إلى الميقات سقط عنه دم التمتع عندنا ، وقال أبو حنيفة : لا يسقط (ومنها) حاضر المسجد الحرام عندنا من كان في المسجد الحرام ، أو بينه وبينه مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، وقال ابن عباس وطاوس ومجاهد والثورى : هو من كان بالحرم خاصة ، وقال مالك : هم أهل مكة وذي طوى وقال مكحول : هم من كان أهله دون الميقات ، وحكام ابن المنذر عن نص الثافعي في القديم .

وقال محمد بن الحسن : هو من كان من أهل الميقات أو دونه (ومنها) قال ابن المندر : أجمع العلماء على أن لمن أهل بعمرة فى أشهر الحج أن يدخل عليها الحج ، ما لم يفتتح الطواف بالبيت ، قال : واختلفوا فى إدخاله عليها بعد افتتاح الطواف فجوزه مالك ومنعه عطاء والشافعي وأبو ثور ،

⁽¹⁾ تايمي من الطبقة الثالثة لقة (طل عا

وقال: واختلفوا فى إدخال العمرة على الحج فقال أصحابنا: يجوز ويصير قارنا ، وعليه دم القران ، وهو قول قديم للشافعى ومنعه الشافعى فى مصر ، ونقل منعه عن أكثر من لقيه ، قال ابن المنفذ ويقول مالك أقول (ومنها) وقال: ابن المنذر أجمع العلماء على أن من دخل مكة بعمرة فى أشهر الحج مريدا للمقام بها ثم حج من مكة أنه متمتع ، يعنى وعليه الدم (ومنها) إذا خرج المكى إلى بعض الآفاق لحاجة ثم عاد وأحرم بالعمرة منه أو من ميقاته وحج من عامه فلا دم عليه عندنا ، وقال طاوس: يجب ،

قال الصنف رحمه الله تصالي

(ويجب دم التمتع بالإحرام بالحج لقوله تعالى: (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فمسا استيسر من الهدى) ولأن شرائط الدم إنمسا توجد بوجود الإحرام بالحسج ، فوجب ان يتطق الوجوب به ، وفي وقت جوازه قسولان (احدهما) لا يجوز قبل ان يحرم بالحج ، لأن الذبح قربة تتعلق بالبدن فلا يجوز قبل وجوبها كالصوم والصلاة (والثاني) يجوز بعد الفراغ من العمرة ، لانه حتى مال يجب بسببين ، فجاز تقديمه على احدهما كالزكاة بعد ملك النصاب) .

(الشرح) قوله: يتعلق بالبدن احتراز من الزكاة (وقوله) حق مال احتراز من الصلاة والصوم (وقوله) يجب بسببين احتراز من حق مال يجب بسبب واحد ككفارة الجماع في نهار رمضان وغيرها مما قدمنا بيانه في آخر باب تعجيل الزكاة و

اما حكم السالة فقد سبق أن دم التمتع واجب بإجماع المسلمين ، ووقت وجوبه عندنا الإحرام بالحج بلا خلاف (وأما) وقت جوازه فقال اصحابنا : لا يجوز قبل الشروع في العمرة بلا خلاف ، لأنه لم يوجد لسبب ، ويجوز بعد الإحرام بالحج بلا خلاف ولا يتوقف بوقت كسائر دماء الجبران ، لأن الأفضل ذبحه يوم النجر ، وهل تجوز إراقته بعد التحلل من

العمرة وقبل الإحرام بالحج ؟ فيه قولان مشهوران ، وحكاهما جماعة وجهين ، والمشهور قولان ، وذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) الجواز فعلى هذا هل يجوز قبل التحلل من العمرة ؟ فيه طريقان (أحدهما) لا يجوز قطعا ، وهو مقتضى كلام المصنف وكثيرين ، ونقله صاحب البيان عن أصحابنا العراقيين ، ونقل الماوردى اتفاق الأصحاب عليه (والشانى) فيه وجهان (أصحهما) لا يجوز (والثانى) يجوز لوجود بعض السبب ، حكاه أصحابنا الغراسانيون وصاحب البيان ، فالحاصل فى وقت جوازه ثلاثة أوجه أحدها بعد الإحرام بالعمرة (وأصحها) بعد فراغها (والثالث) بعد الإحرام بالعمرة (وأصحها) بعد فراغها (والثالث) بعد الإحرام بالحج ،

(فسوع) في مذاهب العلماء في وقت وجوب دم التمتع ، ذكرنا أن مذهبنا وجوبه بالإحرام بالحج ، وبه قال أبو حنيفة وداود ، وقال عطاء : لا يجب حتى يقف بعرفات وقال مالك : لا يجب حتى يرمى جمرة العقبة (وأما) جوازه فذكرنا أنه يجوز عندنا بعد الإحرام بالحج بلا خلاف ، وفيما قبله خلاف ، وقال مالك وأبو حنيفة : لا يجوز قبل يوم النحو ، واستدل أصحابنا بقوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) ومعناه فعليه ما استيسر ، وبمجرد الإحرام يسمى متمتعا فوجب الدم حينئذ ، ولأن ما جعل غاية تعلق الحكم بأوله كقوله تعالى : (ثم أتموا الصيام إلى الليل) ولأن شروط التمتع وجدت فوجب الدم والله أعلم ،

قال العلماء: قوله تعالى: (فمن تمتع بالعمرة) أى بسبب العمرة، لأنه إنما يتمتع بمحظورات الإحرام بين الحسج والعمرة، بسبب العمرة قالوا: والتمتع هنا التلذذ والانتفاع، يقال: تمتع به أى أصاب منه وتلذذ به، والمتاع كل شيء ينتفع به والله أعلم و واحتج به مالك وأبو حنيفة في أن دم التمتع لا يجوز قبل يوم النحر بالقياس على الأضحية و واحتج أصحابنا عليهما بالآية الكريمة، ولأنهما وافقا على جواز صوم التمتع قبل

يوم النحر ، أعنى صوم الأيام الثلاثة ، فالهدى أولى ، ولأنه دم جبران فجاز بعد وجوبه وقبل يوم النحر ، كدم فدية الطيب واللباس وغيرهما ، ويخالف الأضحية لأنه منصوص على وقتها والله أعلم •

(فرع) قال أصحابنا: دم التمتع شاة صفتها صفة الأضحية ، قال أصحابنا: ويقوم مقامها سُبُع بدنة أو سُبُع بقرة •

قال الصنف رحمه الله تعسالي

(فإن لم يكن واجدا للهدى في موضعه انتقل إلى الصوم ، وهو صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ، لقوله تعالى : (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة) فأما صوم ثلاثة أيام (في الحج) فلا يجوز قبل الإحرام بالحج ، لأنه صوم واجب ، فلا يجوز قبل وجوبه كصوم رمضان ، ويجوز بعد الإحرام بالحج إلى يوم النحر ، والستحب أن يفرغ منه قبل يوم عرفة فإنه يكره للحاج صوم يوم عرفة ، وهل يجوز صيامها في ايام التشريق ؟ فيه قولان ، وقد ذكرناهما في كتاب الصيام (واما) صوم السبعة ففيه قولان ، قال في حرمله : لا يجوز حتى يرجع إلى اهله ، ﻠــا روى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ مَن كَانَ مَعْـهُ هَدَّى فليهد ، ومن لم يكن يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى اهله)) وقال في الإملاء : يصوم إذا أخذ في السير خارجا من مكة لقوله تعالى : (وسبعة إذا رجعتم) وابتداء الرجوع إذا ابتدا بالسير من مكة ، فإذا قلنا بهذا ففي الأفضل قولان (أحدهما) الأفضل أن يصوم بعد الابتداء بالسير لأن تقديم العبادة في اول وقتها افضل (والثاني) الأفضل أن يؤخر إلى أن يرجع إلى الوطن ليخرج من الخلاف فإن لم يصم الثلاثة حتى رجع إلى أهله لزمه صوم عشرة ايام . وهل يشترط التفريق بينهما ؟ وجهان (احدهما) ليس بشرط لان التفريق وجب بحكم الوقت ، وقد فات فسقط ، كالتفريق بين الصلوات (والثاني) أنه يشترط وهو المذهب ، لأن ترتيب أحدهما على الآخر لا يتعلق بوقت فلم يسقط بالفوات كترتيب افعال الصلاة (فإن قلنا) بالوجه الأول صام عشرة ايام كيف شاء (وإن قلنا) بالمذهب فرق بينهما بمقدار ما وجب التفريق بينهما في الأداء) •

(الشرح) أما حديث جابر فرواه البيهقى من رواية جابر بإسناد جيد، ورواه البخارى ومسلم من رواية ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم بنفظه هذا .

واما احكام الفصل فقال أصحابنا: إذا وجد المتمتع الهدى فى موضعه لم يجز له العدول إلى الصوم لقوله تعالى: (فمن لم يجد) وهذا مجمع عليه ، فإن عدم الهدى فى موضعه لزم صوم عشرة أيام ، سواء كان له مال غائب فى بلده أو غيره ، أم لم يكن ، بخلاف الكفارة فإنه يشترط فى الانتقال إلى الصوم فيها العدم مطلقا ، والفرق أن بدل الدم مئزقت بكونه فى الحج ولا توقيت فى الكفارة ولأن الهدى يختص ذبحه بالحرم بخلاف الكفارة ، قال أصحابنا : فإن وجد الهدى وثمنه لكنه لا يباع إلا بأكثر من ثمن المثل فهو كالمعدوم ، فله الانتقال إلى الصوم ولو وجد الثمن وعدم الهدى فى الحال وعلم أنه يجده قبل فراغ الصوم هل يجوز الانتقال إلى الصوم الحوال وهو مقتضى كلام الجمهور ، فيه قولان حكاهما البغوى (أصحهما) الجواز وهو مقتضى كلام الجمهور ، فيه قولان حكاهما البغوى (أصحهما) الجواز وهو مقتضى كلام الجمهور ،

قال البغوى: ولو كان يرجو الهدى ولا يتيقنه جاز الصوم ، وهل يستحب انتظار الهدى ؟ فيه قولان كالتيمم ، قال : فإن لم يجد هديا لم يجز تأخير الصوم لأنه مضيق ، كمن عدم الماء يصلى بالتيمم ، ولا يجوز التأخير بخلاف جزاء الصيد ، فإنه يجوز تأخيره إذا غاب ماله ، لأنه يقبل التأخير ككفارة القتل والجماع والله أعلم ، ثم الصوم الواجب يقسم ثلاثة وسبعة ، فالثلاثة يصومها في الحج ، ولا يجوز تقديمها على الإحرام بالحج ، ولا يجوز تقديمها على الإحرام بالحج ، ولا يجوز صوم شيء منها يوم النحر ، وفي أيام التشريق قولان سبقا في كتاب الصيام ، ويستحب صوم جميع الثلاثة قبل يوم عرفة ، لأنه يستحب للحاج فظر يوم عرفة ، لأنه يستحب للحاج فظر يوم عرفة ، لأنه يستحب المحاج فظر يوم عرفة ، لأنه يستحب المحاج فظر يوم عرفة ، لأنه يستحب المحاج فظر يوم عرفة ، المحنف : يكره صومه فخلاف عبارة الحمهور كما سبق في بابه ، وإنما يمكنه هذا إذا تقدم إحرامه بالحج على اليوم السادس من ذي الحجة ،

وقال أصحابنا: يستحب للمتمتع الذي هو من أهل الصوم أن يحرم بالحج قبل السادس وحكى الحناطى وجها أنه إذا لم يتوقع هديا وجب تقديم الإحرام بالحج على السابع، ليمكنه صوم الثلاثة قبل يوم النحر (والمذهب) أنه مستحب لا واجب (وأما) واجد الهدى فيستحب أن يحرم بالحج يوم التروية، وهو الثامن من ذى الحجة، وقد سبق بيانه قريب ولا يجوز تأخير الثلاثة ولا شيء منها عن يوم عرفة، نص عليه الشافعى في المختصر، وتابعه الأصحاب، ودليله قوله تعالى: (ثلاثة أيام في الحج)،

قال أصحابتا: وإذا فات صوم الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها ، ولا دم عليه ، وخرج ابن سريج وأبو إسحاق المروزى قولا أنه يسقط الصوم ويستقر الهدى في ذمته ، حكاه الشيخ أبو حامد والماوردى وآخرون عن أبى إسحق ، وحكاه المحاملي وابن الصباغ وآخرون عن ابن سريج ، وحكاه صاحب البيان وآخرون عنهما ، والمذهب الأول ، قال أصحابنا : ويحصل فواتها بفوات يوم عرفة إن قلنا : لا يجوز صوم أيام التشريق ، وإن جوزناه حصل الفوات بخروج أيام التشريق ، ولا خلاف أنها تفوت بخروج أيام التشريق الزيارة عن أيام التشريق كأن بعد في الحج ، وكان صوم الثلاثة بعد التشريق قضاء وإن بقي الطواف ، يعد في الحج ، وكان صوم الثلاثة بعد التشريق قضاء وإن بقي الطواف ، لأن تأخيره بعيد في العادة فلا يحمل على قول الله تعالى (ثلاثة في الحج) هكذا ذكره إمام الحرمين وآخرون ، وحكى البغوى فيه وجها آخر ، قال أصحابنا : (فإن قلنا :) أيام التشريق يجوز له صومها فصامها كان صومها أداء والله أعلم ،

(وأما) السبعة فوقتها إذا رجع ، وفى المسراد بالرجوع قولان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عند الأصحاب الرجوع إلى أهله ووطنه ، نص عليه الشافعي فى المختصر وحرملة (والثاني) أنه الفراغ من الحج ، وهو نصه فى الإملاء (فاذا قلنا) بالوطن فالمراد به كل

ما يقصد استيطانه بعد فراغه من الحج ، سواء كان بلده الأول أم غيره . قال أصحابنا : فلو أراد أن يتوطئ مكة بعد فراغه من الحج صام بها ، وإن لم يتوطنها لم يصح صومه بها ، وهل يجوز فى الطريق وهو متوجه إلى وطنه ؟ فيه طريقان (أصحهما) القطع بأنه لا يجوز ، وبه قطع العراقيون (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) لا يجوز ، لأنه قبل وقته (والثاني) يجوز ، لأنه يسمى راجعا ، حكاه الخراسانيون .

(وإن قلنا:) المراد بالرجوع الفراغ فأخره حتى رجع إلى وطنه جاز، وهل هو أفضل أم التقديم ؟ فيه قولان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) التأخير أفضل ، ولا يجوز صوم شيء من السبع في أيام التشريق ، وإن جوزنا صيامها لغيره فهذا لا خلاف فيه ، لأنه لا يسمى راجعا ، ولأنه يعد في الحج وإن تحلل ، وحكى الخراسانيون قولا أن المراد بالرجوع الرجوع إلى مكة من منى ، وجعل إمام المحرمين والغزالي هذا قولا غير قول الفراغ من الحج ، قال الرافعي : ومقتضى كلام كثير من الأصحاب أنهما شيء واحد ، قال : وهو الأشبه ، قال : وعلى تقدير كونه قولا آخر يتفرع عليه أنه لو رجع من منى إلى مكة صح صومه ، وإن تأخر طواف الوداع ، وهذا الذي قاله الرافعي عجب ، فإن الرجوع إلى مكة غير الفراغ فقد يفرغ ويتأخر عن مكة يوما أو أياما بعد التشريق ،

وذكر الماوردى خلافا فى معنى نصه فى الإملاء قال: قال أصحابنا البصريون: مذهبه فى الإملاء أنه يصومها بعد شروعه من مكة إلى وطنه، ولا يجوز صومها فى مكة قبل خروجه، قال: وقال أصحابنا البغداديون: مذهبه فى الإملاء أنه يصومها إذا رجع إلى مكة من منى بعد فراغ مناسكه، سواء أقام بمكة أو خرج منها، وهذا الخلاف الذى حكاه الماوردى حكاه أيضا صاحب الشامل وآخرون فحصل فى المراد بالرجوع أربعة أقوال (أصحها) إذا رجع إلى أهله (والثانى) إذا توجه من مكة راجعا

إلى أهله (والثالث) إذا رجع من منى إلى مكة (والرابع) إذا فرغ من أفعال الحج وإن لم يرجع إلى مكة والله أعلم ٠

(وأما) من بقى عليه طواف الإفاضة فلا يجوز صيامه ، سواء قلنا : الرجوع إلى أهله أم الفراغ ، سواء كان بمكة أو فى غيرها ، وحكى الدارمى فيه وجها ضعيفا أنه يجوز إذا قلنا الرجوع الفراغ ، قال أصحابنا : وإذا لم يصم الثلاثة فى الحج ورجع ، لزمه صوم العشرة ، فالثلاثة قضاء والسبعة أداء ، وفى الثلاثة القول المخرج السابق أنه لا يصومها ، بل تستقر الهدى فى ذمته ، فعلى المذهب هل يجب التفريق بين الثلاثة والسبعة ؟ فيه قولان ، وقيل وجهان ، وهما مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عند المصنف والجمهور : يجب ، قال صاحب الشامل : وبهذا الوجه قال أكثر أصحابنا ، ممن صرح بتصحيحه المصنف والماوردى (وأصحهما) كند إمام الحرمين لا يجب فعلى الأول هل يجب التفريق بقدر ما يكون تفريق الأداء ؟ فيه قولان (أحدهما) لا ، بل يكفى التفريق بيوم ، نص عليه الشافعى فى الإملاء وبه قال أبو سعيد الإصطخرى (وأصحهما) يجب ، الشافعى فى الإملاء وبه قال أبو سعيد الإصطخرى (وأصحهما) يجب ، التشريق ، وأن الرجوع من ماذا ؟ و

(فإن قلنا) بالأصح إن المتمتع ليس له صوم أيام التشريق ، وأن الرجوع رجوعه إلى الوطن فالتفريق بأربعة أيام ، ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة الغالبة ، وبهذا جزم المصنف وغيره (وإن قلنا) له صومها ، والرجوع هو الرجوع إلى الوطن ، فالتفريق بمدة إمكان السير فقط (وإن قلنا) له صومها والرجوع الفراغ فوجهان (أصحهما) لا يجب التفريق ، لأنه ليس فى الأداء تفريق ، وبه قطع صاحبا الشامل والبيان (والشانى) يجب التفريق ، وبه قطع صاحبا الشامل والبيان (والشانى) يجب التفريق ،

فإن أردت اختصار الأقوال الَّتي تجيء فيمن لم يصم الثلاثة في الحج

كانت ستة (إحداها) لا صوم بل بنتقل إلى الهدى (والثانى) عليه صوم عشرة أيام متفرقة أو متتابعة (والثالث) عشرة ويفرق بيوم فصاعدا (والرابع) يفرق بأربعة فقط (والخامس) يفرق بمدة إمكان السير (والسادس) بأربعة ومدة إمكان السير، وهذا أصحها فلو صام عشرة متوالية وقلسا بالمذهب: وهو وجوب قضاء الثلاثة أجزأه إن لم نشترط النفريق، فإن شرطناه واكتفينا بالتفريق بيوم لم يعتد باليوم الرابع، ويستحب ما بعده، فيصوم يوما آخر، هذا هو الصحيح المشهور، وفي وجه لا يعتد بشيء سوى الثلاثة حكاه الفوراني وآخرون، وفي وجه الإصطخري لا يعتد بالثلاثة أيضا إذا نوى السابع، وهما شاذان ضعيفان، وممن حكى هذا الأخير الدارمي والماوردي والرافعي وآخرون.

قال الماوردي: هذا الذي قاله الإصطخري غلط فاحش ، لأن تفريق الصوم ومتابعته يتعلق بالفعل لا بالنية ، ولأن فساد بعض الأيام لا يلزم منه فساد غيره فلا يجوز إفساد الثلاثة لفساد السبعة ، قال أصحابنا: وإن شرطنا التفريق بأكثر من يوم لم يعتد بذلك القدر • هكذا ذكرالأصحاب هذا التفصيل وقال صاحب البيان بعد أن نقل هذا عن الأصحاب: ينبغي أن يقال في القول الأخير يفرق بقدر مدة السير وثلاثة أيام لا أربعة ، وفي القول الخامس بقدر مدة السير إلا يوما ، واستدل له بما لا ذلالة فيه •

قال صاحب الشامل والأصحاب: قال الشافعي في الإملاء: أقل ما يفرق بينهما بيوم ، قالوا: واختلف أصحابنا في معناه فقال أبو إسحق : هذا تفريع على جواز صيام أيام التشريق عن كل صوم له سبب ، لأنه كان يمكنه أن يفرغ من الثلاثة يوم عرفة ويفطر يوم النحر ، ثم يصوم التشريق عن سبعة ، قال صاحب الشامل : وهذا الوجه خطأ فاحش من قائله ، لأن صوم السبعة لا يجوز في أيام التشريق بالإجماع ، لأنه إنها يجوز بعد فراغ الحج أو بعد الرجوع إلى أهله ، ومن أصحابنا من قال ! هذا قول

للشافعي مستقل ليس مبنيا على شيء ، لأن الله تعالى أمر بالتفريق بينهما ، والتفريق يحصل بيوم ، والله أعلم .

(فسرع) قال أصحابنا: كل واحد من صوم الثلاثة والسبعة لا يجب التتابع فيه ، لكن يستحب ، هكذا صرح به صاحب الشامل والجمهور ، وقال الدارمى: في وجوب التتابع في كل واحد منهما وجهان ، وحكى الماوردي والرافعي وغيرهما في وجوب التتابع قولا مخرجا من كفارة اليمين ، وهو شاذ ضعيف والمذهب ما سبق .

(فسرع) ينوى بهذا الصوم صوم التمتع ، وإن كان قارنا نوى صوم القران ، وإذا صام الثلاثة فى الحج والسبعة بعد الرجوع لم يلزمه نية التقرقة ، هذا هو المذهب ، وحكى الدارمى فيه طريقين (أحدهما) هذا (والثانى) فى وجوبه وجهان حكاه عن حكاية ابن القطان ، والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(فإن دخل في الصوم ثم وجد الهدى فالأفضل أن يهدى ولا يلزمه ، وقال الزنى : يلزمه كالمتيمم إذا رأى الماء ، وإن وجد الهدى بعد الإحرام بالحج وقبل الدخول في الصوم ، فهو حبنى على الأقوال الثلاثة في الكفارات (احدها) ان الاعتبار بحال الوجوب ففرضه الصوم (والثاني) الاعتبار بحال الاداء ففرضه الهدى (والثالث) الاعتبار باغلظ الحالين فغرضه الهدى) .

(الشرح) قال الشافعي والأصحاب: إذا شرع في صوم التمتع الثلاثة أو السبعة ثم وجد الهدى لم يلزمه ، لكن يستحب أن يهدى ، وبمذهبنا قال مالك وأحمد وداود ، وقال المزنى: يلزمه ، وقال أبو حنيفة: يلزمه إن وجده في الثلاثة ولا يلزمه في السبعة ، والخلاف شبيه بالخلاف بين الشافعي وبينهما في رؤية المسافر الماء في أثناء صلاته بالتيمم ، وسسبق بيانه بدلائله ، وإن أحرم بالحج ولا هدى ثم وجده قبل شروعه في الصوم بيانه بدلائله ، وإن أحرم بالحج ولا هدى ثم وجده قبل شروعه في الصوم

قال المصنف والأصحاب: ينبنى على أن الاعتبار فى الكفارة بماذا ؟ وفيها الاقوال التى ذكرها المصنف (وأصحها) الاعتبار بوقت الأداء فيلزمه الهدى ، وهو نص الشافعي فى هذه المسألة .

قال الصنف رحمه الله تفسالي

(ويجب على القارن دم لانه روى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهم ، ولانه إذا وجب على المتمتع لانه جمع بين النسكين في وقت أحدهما فلان يجب على القارن وقد جمع بينهما في الإحرام اولى ، وإن لم يجد الهدى فعليه صوم التمتع ثلاثة ايام في الحج وسبعة إذا رجع على ما بيناه) .

(الشرح) قال الشافعي والأصحاب: يلزم القارن دم بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، فإن لم يجد الهدى فعليه صوم التمتع كما سبق تفصيله وتفريعه وهذا الدم شاة كدم التمتع كما سبق ، هكذا ذكره الشافعي والأصحاب في جميع الطرق إلا الحناطي والرافعي ، فحكيا قولا قديما أنه بدنة ، وهو مذهب الشافعي ، وقال طاوس وحكاه العبدري عن الحسن ابن على وابن سريع وهو مذهب داود وابنه أبي بكر محمد بن داود: لا دم عليه ، وبالشاة قال مالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء ، قال العبدري : هو قول العلماء كافة سوى من ذكرنا ،

وقال الشافعي في المختصر: القارن أخف حالا من المتمتع قال أصحابنا: يحتمل أنه أراد بهذا الرد على الشعبي لأن القارن أحرم بالنسكين من الميقات بخلاف المتمتع فإذا كفي المتمتع شاة فالقارن أولى وقالوا: ويحتمل أنه رد على طاوس لأن القارن أقل فعلا من المتمتع وإذا لزم المتمتع الدم فالقارن أولى وهذان التأويلان مشهوران ذكرهما القاضي أبو الطيب في كتابيه والماوردي والمحاملي وابن الصباغ وسائر شراح المختصر وقال الماوردي: التأويل الأول هو نصه في القديم والثاني هو نصه في القديم والثاني هو نصه في الجديد والمجديد والمحاملة المحديد والمحديد والمحاملة المنافقة المحديد والمحديد والمحديد والمدين المحديد والمحديد وال

(فسرع) قال الشافعي في المختصر : فإن مات المتمتع قبل أن يصوم نصدق عما فاته صومه عن كل يوم بمد من حنطة ، هذا نصه ، وقال في الأم إذا أحرم المتمتع بالحج لزمه الهدى ، فإن لم يجد فعليه الصيام ، فإن مات من ساعته ففيه قولان (أحدهما) يهدى عنه (والثاني) لا هدى ولا إطعام ، هذا نصه في الأم ، قال أصحابنا في شرح هذه المسألة : إذا مات المتمتع بعد فراغه من الحج وهو واجد للهدى ، ولم يكن أخرجه وجب إخراجه من تركته بلا خلاف كسائر الديون المستقرة ، وإن مات في أثناء الحجج فقولان مشهوران (أصحهما) لا يسقط الدم لأنه وجب بالإحرام بالحج فلا يسقط ، فيجب إخراجه من تركته ، كما لو مات وعليه دم الوطء في الإحرام أو دم اللباس وغيره (والثاني) يسقط لأنه إنصا يجب بالتمتع لتحصيل الحج ، ولم يحصل الحج بتمامه ، هكذا أطلق الجمهور صورة القولين فيما إذا مات قبل فراغ الحج وهو موسر ، وذكرهما الماوردي فيمن مات قبل فراغ أركان الحج إشارة إلى أنه لو مات بعد فراغ الأركان فيمن مات قبل فراغ أركان الحج إشارة إلى أنه لو مات بعد فراغ الأركان الصحاب محمول عليه ، لأن الحج قد حصل ،

هذا كله فيمن مات وهو واجد الهدى ، فإن مات معسرا فقد مات وفرضه الصوم قال أصحابنا : فإن مات قبل تمكنه منه فقولان (أصحهما) يسقط لعدم التمكن كصوم رمضان (والثانى) يهدى عنه ، قال أصحابنا : وهذا القول يتصور فيما إذا لم يجد الهدى فى موضعه ، وله فى بلده مال أو وجده بأكثر من ثمن مثله ، فأما إذا لم يكن له مال أصلا ولم يتمكن من الصوم فيسقط عنه قطعا ، وإن تمكن من الصوم فلم يصم حتى مات ، فهل هو كصوم رمضان ؟ فيه طريقان (أصحهما) نعم فيصوم عنه وليه على القول القديم ، وفى الجديد يطعم عنه من تركته لكل يوم مد ، فإن كان تمكن من الأيام العشرة وجب عشرة أمداد ، وإلا فبالقسط ، وهل يتعين صرفه إلى فقراء الحرم ومساكينه ؟ فيه قولان حكاهما الماوردى وآخرون

(أحدهما) يتعينون، فإن فرقت على غيرهم لم يجز، لأنه مال وجب بالإحرام فتعين لأهل الحرم كالدم (وأصحهما) لا يتعينون، بل يستحب صرفه إليهم فإن صرف إلى غيرهم جاز، لأن هذا الإطعام بدل عن الصوم الذي لا يختص بالحرم فكذا بدله م

(والطريق الثانى) لا يكون كصوم رمضان ، فعلى هذا فيه قولان الصحهما) الرجوع إلى الدم لأنه أقرب إلى هذا الصوم من الأمداد ، فيجب فى ثلاثة أيام إلى العشرة شاة ، وفي يوم ثلث شاة ، وفي يومين ثلثاها ، وأشار أبو إسحق المروزى إلى أن اليوم واليومين كإتلاف المحرم شعرة أو شعرتين وفي الشعرة ثلاثة أقوال مشهورة (أحدها) مد (والثانى) درهم (والثالث) ثلث شاة ، وعائط أصحابنا أبا إسحق في هذا ، ونقل تعليطه عن الأصحاب صاحب الشامل وغيرهم (والقول الثانى) لا يجب شيء أصلا ، وأما المتمكن المذكور فصوم الثلاثة يتمكن منه بأن يحرم بالحج في زمن وأما المتمكن المذكور فصوم الثلاثة يتمكن منه بأن يحرم بالحج في زمن الحرمين أنه لا يجب شيء في تركته ما لم ينته إلى الوطن ، لأن دوام السفر الحرمين أنه لا يجب شيء في تركته ما لم ينته إلى الوطن ، لأن دوام السفر كدوام المرض ولا يزيد تأكيد الثلاثة على صوم ومضان .

وهذا الذي قاله ضعيف ، لأن صوم الثلاثة يجب إيقاعه في الحج بالنص ، وإن كان مسافرا فليس السفر عذرا فيه بخلاف رمضان (وأما) السبعة (فإن قلنا) الرجوع إلى الوطن فلا يمكن قبله (وإن قلنا) الغراغ من الحج فلا يمكن قبله ثم دوام السفر عذر ، هكذا قاله الإمام ، وقال القاضى حسين : إذا استحبنا التأخير إلى وصوله الوطن تفريعا على قول الفراغ فهل يهدى عنه إذا مات ؟ فيه وجهان ،

(فسرع) في مذاهب العلماء في متمتع لم يجد الهدى فانتقل إلى الصوم قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز أن يصوم إلا بعد إحرامه بالحج، وبه قال مالك وروى عن ابن عمر وعائشة وإسحق وابن المنذر (وقال)

أبو حنيفة يجوز في حال العمرة وعن أحمد روايتان كالمذهبين • دليلسا ما ذكره المصنف •

(فرع) لو فاته صوم الأيام الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها ولا دم عليه هذا مذهبنا المشهور وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة : عليه دمان أحدهما للتمتع والثاني لتأخير الصوم ، وعن أحمد ثلاث روايات (أصحها) كأبي حنيفة (والثانية) دم واحد (والثالثة) يفرق بين المعذور وغيره ، دليلنا أنه صوم واجب مثوقت ، فإذا فات وجب قضاؤه كرمضان لا غير (وأما) صوم السبعة فقد ذكرنا أن الصحيح عندنا أنه يصومها إذا رجع إلى أهله وبه قال ابن عمر وعطاء ومجاهد وقتادة وابن المنذر (والثاني) يصومها إذا تحلل من حجه ، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد والله أعلم ، قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن من وجد الهدى لا يحرم عليه الصوم ، والله أعلم ،

باب المواقيت

قال الصنف رحمه الله تعالى

(ميقات أهل المدينة ذو الحليفة ، وميقات أهل الشيام الححفة ، وميقات أهل نجد قرن ، وميقات أهل اليمن يلملم ، لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يهل أهل المدينة من ذي الخليفة ، وأهل الشام من الجحفة ، وأهل نجد من قرن)) قال ابن عمر رضي الله عنهما : ﴿ وَبِلْفَتَى أَنْ رَسُولُ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ قال : يهل أهل اليمن من يلملم وأهل الشسام من الجحفة)) (وأما) اهل العراق فميقاتهم ذات عرق ، وهل هو منصوص عليه ؟ او مجتهد فيه ؟ قال الشافعي رحمه الله في الأم: هو غير منصوص عليه ووجهه ما روى عن ابن عمر قال: ﴿ لَمُ الْفُتِحِ الْمُرَانُ أَتُوا عَمْرُ رَضَّى اللهُ عَنْهُ قَالُوا : إِنْ رَسُولُ اللهُ صلى الله عليه وسلم حد لأهل نجد قرنا ، وإنا إذا اردنا أن ناتي قرنا شــق علينا ، قال : فانظروا حدوها من طريقكم قال : فحد لهم ذات عراق » ومن اصحابنا من قال : هو منصوص عليه ومذهبه ما ثبتت به السنة والدليل عليه ما روى جابر ابن عبد الله قال: ((خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يهل أهل الشرق من ذات عرق)) وروت عائشة رضى الله عنها ((ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المراق ذات عرق)) قال الشيافعي رحمه الله : ولو اهل اهل الشرق من العقيق كان احب إلى لانه روى عن ابن عباس قال: « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الشرق المقبق » ولاته ابعد من ذات عرق فكان افضل) .

(الشرح) حديث ابن عمر الأول رواه البخارى ومسلم من طرق هكذا ، وروياه من رواية ابن عباس أن التبي صلى الله عليه وسلم « وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجدة قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلملم ، وقال : هن لهن ولكل من أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة ، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة » هذا لفظ رواية البخارى ومسلم وفي رواية لهما :

« فمن كان دونهن فمهكائه من أهله ، وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها » (وأما) حديث ابن عمر الثانى : « لما فتح المصران » إلخ فرواه البخارى في صحيحه .

(وأما) حديث جابر فى ذات عرق فضعيف ، رواه مسلم فى صحيحه ، كنه قال فى روايته عن أبى الزبير « أنه سمع جابرا يسأل عن المهل فقال : سمعت أحسبه رفع إلى النبى صلى الله عليه وسلم قال : ومهل أهل العراق من ذات عرق » فهذا إسناد صحيح لكنه لم يجزم برفعه إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فلا يثبت رفعه بمجرد هذا ، ورواه ابن ماجه من رواية إبراهيم بن يزيد الجوزى (۱) بضم الجيم المعجمة بالسناده عن جابر مرفوعا بغير شك لكن الجوزى ضعيف لا يحتج بروايته ، ورواه الإمام أحمد فى مسنده عن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم بلا شك أيضا ، لكنه من رواية الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف •

وعن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم « وقت لأهل العراق ذات عرق » رواه أبو داود والنسائى والدارقطنى وغيرهم بإسناد صحيح ، لكن نقل ابن عدى أن أحمد بن حنبل أنكر على أفلح بن حميد روايته هذه ، وانفراده به أنه ثقة وعن ابن عباس قال : « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المشرق العقيق » رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث

⁽۱) هكدا ضبطه الامام النووى بالجيم وهو خطا لانه منسوب الى الخوز بالخاء المهمة وهو شعب بمكة وليس منسوبا الى خوزستان قال فى الميزان: ابراهيم بن يزيد الخوزى الكى من طاوس وعطاء وعدة وعنه وكيع وزيد بن العباب وجماعة ، قال احمد والنسائى: متروك وقال ابن معين: ليس بثقة وقال البخارى سكنوا عنه أه. ومثل هذا قال ابن حجر فى التقريب والتهذيب وقال فى اللسان: ابراهيم بن يزيد غير منسوب دوى ابن عدى: حدثنا ابراهيم بن عبد السلام الكى عن ابراهيم بن يزيد عن سليمان عن طاوس عن ابن عباس رفعه اللسائل حق وان جاء على قرس » قال ابن عدى: ابراهيم عدا مجهول ولعله سرقه منه ابراهيم بن عبد السلام والظاهر أنه ابراهيم بن يزيد الخوزى الى أن قال: قال ابن القطان: أن كان أبراهيم بن يزيد هو الخوزى والا فهو مجهول قلت: هو الخوزى لا ربب قيه مما يظهر لى والله معام المعام الهداء (المطيم) .

حسن ، وليس كما قال ، فانه من رواية يزيد بن زياد وهو ضعيف باتفاق المحدثين ، وعن الحارث بن عمرو السهمى الصحابى رضى الله عنه « أن النبى صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق » رواه أبو داود عن عطاء عن النبى صلى الله عليه وسلم «أنه وقت لأهل المشرق ذات عرق » رواه الشافعى والبيهقى باسناد حسن ، وعن عطاء عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلا ، وعطاء من كبار التابعين ، وقد قدمنا فى مقدمة هذا الشرح وسلم مرسلا ، وعطاء من كبار التابعين ، وقد قدمنا فى مقدمة هذا الشرح أن مذهب الشافعى الاحتجاج بمرسل كبار التابعين إذا اعتضد بأحد أربعة أمور (منها) أن يقول به بعض الصحابة أو أكثر العلماء ، وهذا قد اتفق على العمل به الصحابة ومن بعدهم ، قال البيهقى : هذا هو الصحيح من رواية عطاء أنه رواه مرسلا ، قال : قد رواه الحجاج بن أرطاة عن عطاء وغيره متصلا ، والحجاج ظاهر الضعف ، فهذا ما يتعلق بأحاديث الباب ،

(وأما) ألقاب الفصل وألفاظه (فقوله) ذو الحليفة هو بضم الحاء المهملة وبالفاء به وهو موضع معروف بقرب المدينة (١) بينه وبينها نحو ستة أميال ، وقيل غير ذلك ، وبينه وبين مكة نحو عشر مراحل فهو أبعد المواقيت من مكة (وأما) الجحفة فبجيم مضمومة ثم حاء مهملة ساكنة بويقال لها : مهيعة بفتح الميم والياء مع سكون الهاء بينهما بوهي قرية كبيرة بين مكة والمدينة على نحو ثلاث مراحل من مكة سميت جحفة ، لأن السيل جحفها في الزمن الماضي ،

(وأما) يلملم بفتح الياء المثناة تحت ، واللامين وقيل له : الملم بفتح الهمزة وحكى صرفه وترك صرفه وهو على مرحلتين من مكة (وأما) قرن في فيقتح القاف وإسكان الراء بلا خلاف بين أهلل الحديث واللغة والتواريخ وغيرهم ، وهو جبل بينه وبين مكة مرحلتان ، ويقال له : قرن المبارك (وأما) قول الجوهرى : إنه بفتح الراء وأن

⁽١) هذا الكان يعرف الآن عند المامة باسم (آبار على) (ط) .

⁽٢) جميع مبرك مكان بروك المطايا (ط) .

أويسا القرنى منسوب إليه فغلط باتفاق العلماء ، فقد اتفقوا على أنه غلط فيه في شيئين فتح رائه ونسبة أويس إليه وإنما هو منسوب رضى الله عنه إلى قرن قبيلة من مراد بلا خلاف بين أهل المعرفة ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أويس بن عامر من مراد ثم من قرن » (وقوله) صلى الله عليه وسلم : « يهل » معناه يحرم برفع الصوت .

(وأما) ذات عرق _ فبكسر العين المهملة _ وهى قرية على مرحلتين من مكة ، وقد خربت (وأما) العقيق فقال الإمام أبو منصور الأزهرى في تهذيب اللغة : يقال لكل مسيل ماء شقه السيل فأنهره ووسعه عقيق ، قال : وفي بلاد العرب أربعة أعقة وهى أودية عادية (منها) عقيق يدفق ماؤه في غور تهامة ، وهو الذي ذكره الشافعي فقال : لو أهلوا من العقيق كان أحب إلى (وقوله :) لما فتح المصران _ يعنى البصرة والكوفة _ ومعنى فتحا نشآ أو أنشئا ، فإنهما أنشئا في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فهما مدينتان إسلاميتان ، وقد أوضحتهما في تهذيب اللغات ،

اما الاحكام فقد قال ابن المنذر وغيره: أجمع العلماء على هذه المواقيت و قال أصحابنا: ميقات الحج والعمرة زماني ومكاني (أما) الزماني فسبق بيانه واضحا في الباب الذي قبل هذا (وأما) المكاني فالناس فيه ضربان (أحدهما) المقيم بمكة مكيا كان أو غيره ، وفي ميقات الحج في حقه وجهان ، وغيره قولان (أصحهما) نفس مكة ، وهو ما كان داخلا منها (والثاني) مكة وسائر الحرم ، وقال البندنيجي: دليل الأصح حديث ابن عباس السابق لأن مكة والحرم في الحرمة سواء على الصحيح ، فعلى الأول لو فارق بنيان مكة وأحرم في الحرم فهو مسىء يلزمه الدم إن لم يعد ، كمجاوزة سائر المواقيت ، وعلى الشاني حيث أحرم في الحرم الإيساءة .

(أما) إذا أحرم خارج الحرم فمسى، بلا خلاف ، فيأثم ويلزمه المرم على إلا أن يعود قبل الوقوف بعرفات إلى مكة على الأصح أو إلى الحرم على الثانى وقال أصحابنا : ويجوز الإحرام من كل موضع من مكة بلا خلاف ، لعموم حديث ابن عباس ، وفى الأفضل قولان ، وقيل : وجهان (أحدهما) أن يتهيئا للإحرام ويحرم من المسجد قريبا من الكعبة ، إما تحت الميزاب وإما فى غيره (وأصحهما) أن الأفضل أن يحرم من باب داره ، ويأتى المسجد محرما ، وبه قطع البغوى وغيره لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : «ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ » (وأما) الميقات الزماني للمسكى فهو كغيره ، لكن يستحب له الإحرام بالحج يوم التروية ، وهو الثامن من دى الحجة ، وقد سبق بيانه واضحا فى الياب قبل وهو الثامن من الحجة ، وقد سبق بيانه واضحا فى الياب قبل و

(الضرب الثانى) غير المكي وهو صنفان (أحدهما) من مسكنه بين الميقات ومكة، فميقاته القرية التي يسكنها أو الحلة التي ينزلها البدوى، فإن أحرم بعد مجاوزتها إلى مكة فمسيء بلا خلاف، ودليله حديث ابن عباس (الصنف الثانى) من مسكنه فوق الميقات الشرعى، ويسمى هذا الأفقى (المضم الهمزة وفتحها فيجب عليه الإحرام من ميقات بلده، والمواقيت الشرعية خمسة (أحدها) ذو الحليفة وهو ميقات من توجه من المديشة (والثانى) الجحفة ميقات المتوجهين من الشام ومصر والمغرب، هكذا قاله الأصحاب، وأهمل المصنف ذكر مصر والمغرب مع أنه ذكر مصر في التنبيه (الثالث) يلملم ميقات المتوجهين من اليمن (الرابع) قرن ميقات المتوجهين من نجد اليمن ونجد الحجاز، هكذا قاله الشافعي في المختصر والأصحاب،

⁽۱) في لسان العرب : قال تعلب : ورجل انقى وانقى منسوب الى الآفاق او الى الافق الاخرة من شاذ النسب في التهديب : رجل افقى يفتح الهمزة والفاء أذا كان من آفاق الارض الاخرة من شاذ النسب في التهديب : رجل افقى يفتحها وهو القياس قال الكميت :

الفائقون الرائقون الافقون على المآشر ،

ويقال تآفق أذا جاءنا من أفق وهم حديث لقمان بن عاد حين وصف أخاه قال : صماق أفاق . (ط) .

ولم ينبه المصنف على إيضاحه (الخامس) ذات عرق ميقات المتوجهين من العراق وخراسان •

قال أصحابنا: والمراد بقولنا: ميقات اليمن يلملم ، أى ميقات تهامة اليمن لا كل اليمن ، فإن اليمن تشمل نجدا وتهامة ، قال أصحابنا وغيرهم: والأربعة الأولى من هذه الخمسة نص عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا خلاف ، وهذا مجمع عليه للاحاديث ، وفى ذات عرق وجهان ذكرهما المصنف وسائر الأصحاب (أحدهما) وهو نص الشافعى فى الأم كما ذكره المصنف وغيره ، أنه مجتهد فيه ، اجتهد فيه عمر رضى الله عنه لحديث ابن عمر السابق: «لما فتح المصران» (والثانى) وهو الصحيح عند جمهور أصحابنا أنه منصوص عليه من النبى صلى الله عليه وسلم وممن صرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد فى تعليقه ، والمحاملي فى كتابيه المجموع والتجريد ، وصاحب الحاوى ، واختاره القاضى أبو الطيب فى تعليقه وصاحب الشامل وغيرهما ، قال الرافعى: وإليه ميل الأكثرين وصاحب الشامل وغيرهما ، قال الرافعى: وإليه ميل الأكثرين و

ورجح جماعة كونه مجتهدا فيه ، منهم القاضى حسين، وإمام الحرمين وغيرهما ، وقطع به الغزالى فى الوسيط ، قال إمام الحرمين : الصحيح أن عمر وقتت قياسا على قرن ويلملم ، قال : والذى عليه التعويل أنه باجتهاد عمر ، وذكر القاضى أبو الطيب فى تعليقه أن قول الشافعى قد اختلف فى ذات عرق ، فقال فى موضع : هو منصوص عليه ، وفى موضع ليس منصوصا عليه ، وممن قال : إنه مجتهد فيه من السلف طاوس وابن سيرين وأبو الشعثاء جابر بن زيد ، وحكاه البيهقى وغيره عنهم ، وممن قال من السلف : إنه منصوص عليه ، عطاء بن أبى رباح وغيره ، وحكاه ابن الصباغ عن أحمد وأصحاب أبى حنيفة ،

(واحتج) من قال : إنه مجتهد فيه بحديث ابن عمر : « لما فتح المصران » (واحتج) القائلون بأنه منصوص عليه بالأحاديث السابقة فيه

عن النبى صلى الله عليه وسلم قالوا: وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة ، فمجموعها يقوى بعضه بعضا ، ويصير الحديث حسنا ، ويحتج به ، ويحمل تحديد عمر رضى الله عنه باجتهاده على أنه لم يبلغه تحديد النبى صلى الله عليه وسلم فحدده باحتهاده فوافق النص ، وكذا قال الشافعي في أحد نصيه السابقين : إنه مجتهد فيه ، لعدم ثبوت الجديث عنده ، وقد اجتمعت طرقه عند غيره فقوى وصار حسنا ، والله أعلم ٠

قال الشافعي في المختصر والمصنف وسائر الأصحاب: لو أحرم أهل المشرق من العقيق كان أفضل ، وهو واد وراء ذات عرق مما يلي المشرق ، وقال أصحابنا: والاعتماد في ذلك على ما في العقيق من الاحتياط ، قيل : وفيه سلامة من التباس وقع في ذات عرق لأن ذات عرق قرية خربت وحول بناؤها إلى جهة مكة ، فالاحتياط الإحرام قبل موضع بنائها الآن ، قالوا : ويجب على من أتى من جهة العراق أن يتحرى ويطلب آثار القرية العتيقة ، ويجرم حين ينتهي إليها ، قال الشافعي : ومن علاماتها المقابر القديمة ، فإذا ويحرم حين ينتهي إليها ، قال الشافعي : ومن علاماتها المقابر القديمة ، فإذا انتهى إليها أحرم ، واستأنس المصنف والأصحاب في ذلك مع ما ذكرناه من الاحتياط بحديث توقيت العقيق السابق ، والله أعلم ،

(فرع) قال أصحابنا: أعيان هذه المواقيت لا تشترط ، بل الواجب عينها أو حذوها ، قالوا: ويستحب أن يحرم من أول الميقات ، وهو الطرف الأبعد من مكة حتى لا يمر بشيء مما يسعى ميقاتا غير محرم ، قال أصحابنا: ولو أحرم من الطرف الأقرب إلى مكة جاز بلا خلاف لحصول الاسم .

(فرع) قال أصحابنا: الاعتبار في هذه المواقيت الخمسة بتلك المواضع لا باسم القرية والبناء، فلو خرب بعضها ونقلت عمارته إلى موضع آخر قريب منه وسمى باسم الأول لم يتغير الحكم، بل الاعتبار بموضع الأول.

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(وهذه الواقيت لاهلها ولكل من مر بها من غير اهلها ، لما روى ابن عباس ((ان النبى صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشمام الجحفة ، ولاهل نجد قرنا ، ولاهل اليمن يلملم ، وقال : هذه الواقيت لاهلها ولكل من اتى عليها من غير اهلها ممن اراد الحج والعمرة ، ومن كان داره دون ذلك فمن حيث ينشىء ، ثم كذلك أهل مكة يهلون من مكة)) .

(الشرح) حديث ابن عباس هذا رواه البخارى ومسلم ، وسبق بيانه ولفظه فى أول الباب ، وهذا الحكم الذى ذكره المصنف متفق عليه ، فإذا مر شامى من طريق العراق أو المدينة ، أو عراقى من طريق اليمن ، فميقاته ميقات الإقليم الذى مر به ، وهكذا عادة حجيج الشام فى هذه الأزمان أنهم يمرون بالمدينة فيكون ميقاتهم ذا الحليفة ولا يجوز لهم تأخير الإحرام إلى الجحفة ،

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(ومن سلك طريقا لا ميقات فيه من بر او بحر فميقاته إذا حاذى اقرب المواقيت إليه لأن عمر رضى الله عنه لما اجتهد في ميقات أهل العراق اعتبر ما ذكرناه) •

(الشرح) هذا الذي ذكره المصنف نص عليه الشافعي ، واتفق عليه الأصحاب ، قال أصحابنا : ويجتهد فيحرم من الموضع الذي يغلب على ظنه أنه حذو أقرب المواقيت إليه ، قالوا : ويستحب أن يستظهر حتى يتيقن أنه قد حاذى الميقات أو فوقه ، وأشار القاضى أبو الطيب في تعليقه إلى وجوب هذا الاستظهار ، والمذهب استحبابه ، والله أعلم • (وأما) إذا أتى من ناحية ولم يمر بميقات ولا حاذاه ، فقال أصحابنا : لزمه أن يحرم على مرحلتين من مكة اعتبارا بفعل عمر رضى الله عنه في توقيته ذات عرق •

(فسرع) قال أصحابنا : إن سلك طريقا لا ميقات فيه لكن حاذى ميقاتين طريقه بينهما _ فإن تساويا في المسافة إلى مكة _ فميقاته

ما يحاذيهما ، وإن تفاوتا فيهما وتساويا في المسافة إلى طريقه فوجهان (أحدهما) يتخير إن شاء أحرم من المحاذى لأبعد الميقاتين ، وإن شاء لأقربهما (وأصحهما) يتعين محاذاة أبعدهما ، وقد يتصور في هذا القسم محاذاة ميقاتين دفعة واحدة ، وذلك بانحراف أحد الطريقين والتوائه ، أو لوعورة وغيرها ، فيحرم من المحاذاة ، وهل هو منسوب إلى أبعد الطريقين أو أقربهما ؟ فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره ، قال : وفائدتهما أنه لو جاوز موضع المحاذاة بغير إحرام وانتهى إلى موضع يفضى إليه طريقا الميقاتين ، وأراد العود لرفع الإساءة ، ولم يعرف موضع المحاذاة هل يرجع إلى هذا الميقات ؟ أم إلى ذاك ؟ ولو تفاوت الميقاتان في المسافة إلى مسكة إلى طريقه فهل الاعتبار بالقرب إليه ؟ أم إلى مكة ؟ فيه وجهان (أصحهما) إليه والله أعلم .

قال المسنف رحمه الله تعسالي

(ومن كانت داره فوق اليقات فله ان يحرم من اليقات ، وله أن يحرم من فوق الميقات ، لما روى عن عمر وعلى رضى الله عنهما انهما قالا : (إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة اهلك)) وفي الأفضل قولان (احدهما) أن الأفضل أن يحرم من الميقات ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم احرم من ذى الحليفة ، ولم يحرم من المدينة ، ولانه إذا احرم من بلده لم يامن أن يرتكب محظورات الإحرام ، وإذا احرم من الميقات أمن ذلك . فكان الإحرام من الميقات أفضل (والثاني) أن الأفضل أن يحرم من داره ، لما روت أم سلمة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((من أهمل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، ووجبت له الجنة)) .

(الشرح) حديث إحرام النبي صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة صحيح مشهور مستفيض رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما من رواية جماعة من الصحابة (وأما) حديث أم سلمة فرواه أبو داود وابن ماجه والبيهةي وآخرون ، وإسناده ليس بالقوى (وأما) الأثر عن عمر وعلى

رضى الله عنهما فرواه الشافعى وغيره بإسسناد (١) (واعسلم) أنه وقع فى المهذب فى حديث أم سلمة « وغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجبت له الجنة » بالواو ، وكذا وقع فى أكثر كتب الفقه والصواب « أو وجبت » بأو وهو شك من عبد الله بن عبد الرحمن بن يحنس أحد رواته ، هكذا هو بأو فى كتب الحديث ، وصرحوا بأن ابن يحنس هو الذى شك فيه ، ويحنس بمثناة من تحت مضمومة ثم حاء مهملة مفتوحة ثم نون مكسورة ومفتوحة ثم سين مهملة ،

اما احكام الفصل فأجمع من يعتد به من السلف والخلف من الصحابة فمن يعدهم على أنه يجوز الإحرام من الميقات ومما فوقه ، وحكى العبدرى وغيره عن داود أنه قال: لا يجوز الإحرام مما فوق الميقات وأنه لو أحرم مما قبله لم يصح إحرامه ويلزمه أن يرجع ويحرم من الميقات ، وهذا الذى قاله مردود عليه بإجماع من قبله (وأما) الأفضل ففيه قولان للشافعي مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) الإحرام من الميقات أفضل وهذان القولان مشهوران في طريقتي العراق وخراسان ، وفي المسألة طريق آخر : وهو أن الإحرام أفضل من دويرة أهله قولا واحدا ، وهي قول القفال ، وهي مشهورة في كتب الخراسانيين ، وهي ضعيفة غريبة ، والصحيح المشهور أن المسألة على القولين ثم إن هذين القولين منصوصان في الجديد نقلهما الأصحاب عن الجديد (أحدهما) الأفضل أن يحرم من دويرة أهله نص عليه في الإملاء (والثاني) الأفضل الإحرام من الميقات نص عليه البويطي والجامع الكبير للمزني .

(وأما) العزالى فقال فى الوسيط : لو أحرم قبل الميقات فهو أفضل ، قطع به فى القديم ، وقال فى الجديد : هو مكروه ، وهو متأول ، ومعناه أن

 ⁽۱) كذا بالأصل والسقط كلمة : قوى ، وذلك لأن الحديث أخرجه الشاقعي في الأم عن عمر والحاكم في المستدرك عن على واستادهما قوى ، (ط) .

يتوقى المخيط والطيب من غير إحرام ، وكذا نقل الفوراني في الإبائة أنه كره في الجديد الإحرام قبل الميقات ، وكأن الغزالي تابع الفوراني في هذا النقل ، وهو نقل ضعف غريب لا يعرف لغيرهما ، ونسبه صاحب البحر إلى بعض أصحابنا بخراسان ، والظاهر أنه أراد الفوراني ، ثم قال صاحب البحر من التعليط البحر : هذا النقل غلط ظاهر ، وهذا الذي قاله صاحب البحر من التعليط هو الصواب ، فإن الذي كرهه الشافعي في الجديد أنه هو التجرد عن المخيط لا الإحرام قبل الميقات ، بل نص في الجديد على الإنكار على من كره الإحرام قبل الميقات ،

واختلف أصحابنا فى الأصبح من هذين القولين فصحت طائفة الإحرام من دويرة أهله ، ممن صرح بتصحيحه القاضى أبو الطيب فى كتابه المجرد والرويانى فى البحر والغزالى والرافعي فى كتابيه وصحح الأكثرون والمحققون تفضيل الإحرام من الميقات ممن صححه المصنف فى التنبيبه وآخرون ، وقطع به كثيرون من أصحاب المختصرات ، منهم أبو الفتح سليم الرازى فى الكفاية ، والماوردى فى الإقناع ، والمحاملي فى المقنع ، وأبو الفتح نصر المقدسي فى الكافى ، وغيرهم ، وهو الصحيح المختار ، وقال الرافعي : في المسألة ثلاث طرق (أصحها) على قولين (والثاني) القطع باستحبابه من دويرة أهله (والثالث) إن من [خشى] على نفسه من ارتكاب محظورات الإحرام فدويرة أهله أفضل ، وإلا فالميقات .

(والأصح) على الحملة أن الإحرام من الميقات أفضل ، للاحاديث الصحيحة المشهورة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم في حجته من الميقات » وهذا مجمع عليه ، وأجمعوا على أنه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد وجوب الحج ولا بعد الهجرة غيرها « وأحرم صلى الله عليه وسلم عام الحديبية بالعمرة من ميقات المدينة ذى الحليفة » رواه البخارى في صحيحه في كتاب المغازى ، وكذلك أحرم معه صلى الله عليه وسلم بالحجة المذكورة والعمرة المذكورة أصحابه من الميقات ، وهكذا فعل بعده صلى الله عليه وسلم بالحجة

الله عليه وسلم أصحابه والتابعون وجماهير العلماء ، وأهل الفضل ، فترك النبى صلى الله عليه وسلم الإحرام من مسجده الذى صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، وأحرم من الميقات فلا يبقى بعد هذا شك فى أن الإحرام من الميقات أفضل •

(فان قيل:) إنما أحرم النبي صلى الله عليه وسلم من الميقات ليبين جوازه (فالجواب) من أوجه (أحدهما) أنه صلى الله عليه وسلم قد بين الجواز بقوله صلى الله عليه وسلم: «مهل أهل المذينة من ذى الحليفة » (الثانى) أن بيان الجواز إنما يكون فيما يتكرر فعله ، ففعله صلى الله عليه وسلم مرة أو مرات يسيرة على أقل ما يجزىء بيانا للجواز ، ويداوم فى عموم الأحوال على أكمل الهيئات ، كما توضأ مرة مرة فى بعض الأحوال ، وداوم على الثلاث ، ونظائر هذا كثيرة ، ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم أحرم من المدينة ، وإنما أحرم بالحج وعمرة الحديبية من ذى الحليفة (الثالث) أن بيان الجواز إنما يكون فى شىء اشتهر أكمل أحواله بحيث يخاف أن يظن وجوبه ، ولم يوجد ذلك هنا .

وهذا كله إنما يحتاج إليه على تقدير دليل صريح صحيح فى مقابلته ولم يوجد ذلك ، فإن حديث أم سلمة قد سبق أن إسسناده ليس بقوى ، فيجاب عنه بأربعة أجوبة (أحدها) أني إسناده ليس بقوى (الثانى) أن فيه بيان فضيلة الإحرام من فوق الميقات ، وليس فيه أنه أفضل من الميقات ، ولا خلاف أن الإحرام من فوق الميقات فيه فضيلة ، وإنما الخلاف أيهما أفضل ؟ (فإن قيل) هذا الجواب يبطل فائدة تخصيص المسجد الأقصى (فالجواب) أن فيه فائدة ، وهي تبيين قدر الفضيلة فيه (الجواب الثالث) أن هذا معارض لفعله صلى الله عليه وسلم المتكرر في حجته وعمرته ، فكان فعله المتكرر أفضل (الرابع) أن هذه الفضيلة جاءت فى المسجد الأقصى لأن له مزايا عديدة معروفة ، ولا يوجد ذلك فى غيره فلا يلحق به ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في هذه المسألة ، قد ذكرنا أن الأصح أن يحرم من الميقات ، وبه قال عطاء والحسن البصرى ومالك وأحسد وإسحق ، وروى عن عمر بن الخطاب حكاه ابن المنذر عنهم كلهم ، ورجح آخرون دويرة أهله وهو المشهور عن عمر وعلى وبه قال أبو حنيفة ، وحكاه ابن المنذر عن علقمة والأسود وعبد الرحمن وأبي إسحاق بعني السبيعي _ ودليل الجميع سبق بيانه ، قال ابن المنذر : وثبت أن ابن عمر أهل من إيليا وهو بيت المقدس ،

(فسرع) إن قبل: ما الفرق بين مقات الزمان والمكان ؟ حيث جاز تقديم الإحرام على ميقات المكان دون الزمان ؟ فالجواب ما أجاب به الجرجاني في المعاياة أن ميقات المكان يختلف باختلاف البلاد ، بخلاف ميقات الزمان ، والله أعلم ،

قال الصنف رحمه الله تعسالي

(ومن كان داره دون اليقات فميقاته موضعه ، ومن جاوز اليقسات قاصدا إلى موضع قبل مكة ثم اراد النسك أحرم من موضعه ، كمسا إذا دخل مكة لحاجة ثم اراد الإحرام كان ميقاته من مكة) .

(الشرح) من كان مسكنه بين مكة والميقات فميقاته موضعه بلا خلاف ، لحديث ابن عباس السابق فى أول الباب ، وقد سبقت هذه المسألة قال أصحابنا : فإذا كان فى قرية بين مكة والميقات فالأفضل أن يحرم من الطرف الأبعد منها إلى مكة فإن أحرم من الطرف الأدنى إلى مكة جاز ولا دم عليه بلا خلاف كما سبق فى المواقيت الخمسة ، فإن خرج من قريت هوارق العمران إلى جهة مكة ثم أحرم كان آثما وعليه الدم للإساءة فإن عاد إليها سقط الدم ، وإن كان من أهل خيام استحب أن يحرم من أبعد أطراف الخيام إلى مكة ، ولا يجوز أن يفارقها إلى حكة ، ولا يجوز من الطرف الأدنى إلى مكة ، ولا يجوز أن يفارقها إلى جهة مكة غير محرم ،

وإن كان فى واد استحب أن يقطع طرفيه محرما ، فإن أحرم من الطرف الأقرب إلى مكة جاز ، فإن كان فى برية ساكنا منفردا بين مكة والميقات أحرم من منزله ، لا يفارقه غير محرم ، هكذا ذكر هذا التفصيل كله أصحابنا فى الطريقتين ، قال القاضى أبو الطيب فى تعليقه : لو كان مسكنه بين مكة والميقات فتركه وقصد الميقات فأحرم منه ، جاز ولا دم عليه ، كالمكى إذا لم يحرم من مكة ، بل خرج إلى ميقات فأحرم منه جاز ولا دم عليه ،

(المسألة الثانية) إذا مر الآفاقى بالميقات غير مريد نسكا _ فإن لم يكن قاصدا نحو الحرم، ثم عن له قصد النسك بعد مجاوزة الميقات _ فميقاته حيث عن له هذا القصد، وإن كان قاصدا الحرم لحاجة فعن له النسك بعد المجاوزة (فإن قلنا:) من أراد الحرم لحاجة يلزمه الإحرام، فهذا يأثم بمجاوزته غير محرم، وهو كمن قصد النسك وجاوزه غير محرم، وسنذكره إن شاء الله تعالى و وإن قلنا بالأصح : إنه لا يلزمه فهو كمن جاوزه غير قاصد دخول الحرم و

(فسرع) فى مذاهب العلماء فى هذه المسألة: قد ذكرنا أن مذهبنا أن من مسكنه بين مكة والميقات فميقاته موضعه ، وبه قال طاوس ومالك وأبو حنيفة وأحمد وأبو ثور والجمهور ، وقال مجاهد: يحرم من مكة ، ودليلنا حديث ابن عباس السابق (أما) إذا جاوز الميقات غير مريد نسكا ثم أراده فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه يحرم من موضعه ، وبه قال ابن عمر وعطاء ومالك والثورى وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور وابن المنذر ، وقال أحمد وإسحاق: يلزمه العود إلى الميقات ،

(فسرع) حكى الشافعي وابن المنفدر عن ابن عمر أنه أحرم من الفرع ـ بضم الفاء وإسكان الراء ـ وهو بلاد بين مكة والمدينة ، بين ذي الحليفة وبين مكة ، فتكون دون ميقات المدنى ، وابن عمر مدنى وهذا

ثابت عن ابن عامر ، رواه مالك فى الموط بأ بإستناده الصحيح ، وتأوله الشافعى وأصحابنا تأويلين (أحدهما) أن يكون خرج من المدينة إلى الفرع لحاجة ولم يقصد مكة ، ثم أراد النسك فإن ميقاته مكانه (والثاني) أنه كان بمكة فرجع قاصدا إلى المدينة فلما بلغ الفرع بدا له أن يرجع إلى مكة فميقاته مكانه .

قال المصنف رحمه الله تصالي

(ومن كان من اهل مكة واراد الحج فميقاته من مكة ، وإن اراد العمرة فميقاته من ادنى الحل ، والأفضل أنه من الجعرانة ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم اعتمر منها ، فإن اخطأها فمن التنميم ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم اعتمر عائشة من التنميم) .

(الشرح) أما إحرام النبي صلى الله عليه وسلم من الجعرانة فصحيح متفق عليه ، رواه البخارى ومسلم في صحيحيهما من رواية أنس بن مالك رضى الله عنه ، ورواه الإمام الشافعي وأبو داود الترمذي والنسائي وغيرهم أيضا من رواية محرش الكعبي الخراعي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الترمذي : هذا حديث حسن ، قال : ولا يعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث ، وهو محرش بضم الميم وفتح الحاء وكسر الراء المشددة وبعدها شين معجمة حدا أشهر الأقوال في ضبطه ، ولا يذكر ابن ماكولا وجماعة إلا هذا (والثاني) محرش بكسر الميم وإسكان المعلة (والثالث) بكسر الميم وإسكان المعمة (والثالث) بكسر الميم وإسكان المعمة _ من حكى هذه الأقوال الثلاثة فيه أبو عمر عبد الله بن يوسف بن عبد البر ، والله على وعلى هذه الأقوال الثلاثة فيه أبو عمر عبد الله بن يوسف بن عبد البر ، والله

(وأما) حديث أن النبى صلى الله عليه وسلم أعمر عائشة من التنعيم فرواه البخارى ومسلم من رواية عائشة وأما الجعرانة ب فبكسر الجيم وإسكان العين وتحقيف الراء ب وكذا الحديبية بتخفيف الياء هذا قول الشافعي فيهما ، وبه قال أهل اللغة والأدب وبعض المحدثين ، وقال ابن

وهب صاحب مالك: هما بالتشديد، وهو قول أكثر المحدثين، والصحيح تخفيفهما، والتنعيم للقرب أطراف الحل إلى مكة، والتنعيم للفتح التاء وهو بين مكة والمدينة على ثلاثة أميال من مكة وقيل: أربعة قيل: سمى بذلك لأن عن يمينه جبلا يقال له: نعيم، وعن شماله جبل يقال له ناعم، والوادى نعمان.

اما الاحكام ففيه مسألتان (إحداهما) ميقات المسكى بالحج نفس مكة ، وفيه وجه ضعيف أنه مكة وسائر الحرم ، وقد سبقت المسألة فى أول الباب واضحة بغروعها والمراد بالمكى من كان بمكة عند إرادة الإحرام بالحج سواء كان مستوطنها أو عابر سبيل (المسألة الثانية) إذا كان بمكة مستوطنا أو عابر سبيل وأراد العمرة فميقاته أدنى الحل ، نص عليه الشافعى واتفق عليه الأصحاب ، قال أصحابنا : يكفيه الحصول فى الحل ولو بخطوة واحدة من أى الجهات كان جهات الحل ، هذا هو الميقات الواجب .

(وأما) المستحب فقال الشافعي في المختصر : أحب أن يعتمر من الجعرانة لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر منها فإن أخطأه منها فمن التنعيم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعمر عائشة منها وهي أقرب الحل إلى البيت ، فإن أخطأه ذلك فمن الحديبية ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأفضلها من الجعرانة وبعدها في الفضيلة التنعيم ثم الحديبية كما نص عليه ، واتفق الأصحاب على التصريح بهذا في كل الطرق ولا خلاف في شيء منه إلا أن الشيخ أبا حامد قال : الذي يقتضيه المذهب أن الاعتمار من الحديبية بعد الجعرانة أفضل من التنعيم ، فقدم الحديبية على التنعيم ،

(وأما) قول المصنف في التنبيه : الأفضل أن يحرم بها من التنعيم فعلط ومنكر لا يعد من المذهب إلا أن يتأول على أنه إذا أراد أفضل أدنى الحل التنعيم ، فإنه قال أولا : خرج إلى أدنى الحل ، والأفضل أن يحرم من التنعيم ، فالاعتذار عنه بهذا وما أشبهه أحسن من تخطئته ، وليست

المسألة خفية أو غريبة ليعذر في الغلط فيها ، واستدل الشافعي للإحرام من الحديبية بعد التنعيم بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد المدخل لعمرته منها ، وهذا صحيح معروف في الصحيحين وغيرهما ، وكذلك استدل محققوا الأصحاب ، وهذا الاستدلال هو الصواب .

(وأما) قول الغزالي في البسيط ، وقول غيره إنه صلى الله عليه وسلم هم بالإحرام بالعمرة من الحديبية فغلط صريح ، بل ثبت في صحيح البخاري في كتاب المغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم بالعمرة عام الحديبية من ذي الحليفة والله أعلم .

(فإن قيل) قال الشافعي والأصحاب: إن الإحرام بالعمرة من الجعرانة أفضل من التنعيم ، فكيف أعمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة من التنعيم ؟ (فالحواب) أنه صلى الله عليه وسلم إنما أعمرها منه لضيق الوقت عن الخروج إلى أبعد منه ، وقد كان خروجها إلى التنعيم عند رحيل الحاج وانصرافهم ، وواعدها النبي صلى الله عليه وسلم إلى موضع فى الطريق ، هكذا ثبت في الصحيحين ، ويحتمل أيضا بيان الجواز من أدنى الحل ، والله أعلم ،

(فرع) يستحب لن أزاد الإحرام بالحج من مكة أن يحرم يوم التروية وهو الثامن من دى الحجة ، ولا يقدم الإحرام قبله إلا أن يكون متمتعا لم يجد الهدى ، فيحرم قبل اليوم السادس من ذى الحجة حتى يمكنه صوم ثلاثة أيام فى الحج ، وقد سبقت المسألة مبسوطة فى أواخر الباب السابق فى أحكام التمتع فى فرع مستقل ، وذكرنا فيه مذاهب العلماء ودليل المسألة .

قال الصنف رحمه الله تعالى

(ومن بلغ الميقات مريدا للنسك لم يجز ان يجاوزه حتى يحرم ، لما ذكرناه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما فإن جاوزه واحرم دونه نظرت

- فان كان له عدر بان يخشى ان يفوته الحج ، او الطريق مخوف - لم يعد وعليه دم ، وإن لم يخش شيئا لزمه ان يعود لانه نسك واجب مقدور عليه ، فلزمه الإتيان به فان لم يرجع لزمه الدم ، وإن رجع نظرت - فان كان قبل ان يتلبس بنسك - سقط عنه الدم ، لانه قطع السافة بالإحرام وزاد عليه ، فلم يلزمه دم ، وإن عاد بعدما وقف أو بعدما طاف لم يسقط عنه الدم ، لانه عاد بعد فوات الوقت فلم يسقط عنه الدم ، كما لو دفع من الموقف قبل الغروب ثم عاد في غير وقته) ،

(الشرح) قال الشافعي والأصحاب: إذا انتهى الآفاقي" إلى الميقات وهو يريد الحج أو العمرة أو القران حرم عليه مجاوزته غير محرم بالإجماع، فإن جاوزه فهو مسىء سواء كان من أهل تلك الناحية أم من غيرها ، كالشامي يمر بميقات المدينة • قال أصحابنا: ومتى جاوز موضعا يجب الإحرام منه غير محرم أثم وعليه العود إليه والإحرام منه إن لم يكن له عذر ، فإن كان عذر كخوف الطريق أو انقطاع عن رفقته أو ضيق الوقت ، أو مرض شاق أحرم من موضعه ومضى وعليه دم إذا لم يعد فقد أثم بالمجاوزة ، ولا يأثم بترك الرجوع ، فإن عاد فله حالان (أحدهما) يعود قبل الإحرام فيحرم منه فالمذهب الذي قطع به المصنف والجماهير لا دم عليه ، سواء كان دخل مكة أم لا •

وقال إمام الحرمين والغزالى: إن عاد قبل أن يبعد عن الميقات بمسافة القصر سقط الدم ، وإن عاد بعد دخول مكة وجب ولم يسقط بالعود ، وإن عاد بعد مسافة القصر وقبل دخول مكة فوجهان (أصحهما) يسقط ، وهذا التفصيل شاذ منكر •

(الحال الثانى) أن يحرم بعد مجاوزة الميقات محرما فطريقان (أحدهما) فى سقوط الدم وجهان وقيل قولان حكاهما الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب فى تعليقه وصاحب الشامل وآخرون وقال القاضى أبو الطيب: هما قولان وكان الشيخ أبو حامد يقول وجهان وقال: والصحيح قولان و وسواء عند هؤلاء رجع من مسافة قريبة أو بعيدة ،

لكنهم شرطوا رجوعه قبل تلبسه بنسك (والطريق الثانى) وهو الصحيح، وبه قطع المصنف والجمهور أنه يفصل، فإن عاد قبل التلبس بنسك سقط الدم، وإن عاد بعده لم يسقط سواء كان النسك ركنا كالوقوف والسعى أو سنة كطواف القدوم وفيه وجه ضعيف أنه لا أثر للتلبس بالسنة فيسقط بالعود بعد و حكاه البغوى والمتولى وآخرون، كما لو كان محرما بالعمرة مما دون الميقات وعاد إليه بعد طوافها، فإنه لا يسقط الدم بالعود بلا خلاف والمذهب الأول و ويخالف المعتمر، فإنه عاد بعد فعيله معظم أفعال النسك و الحاج لم يأت بشيء من أعمال النسك الواجبة فسقط عنه الدم والحاج لم يأت بشيء من أعمال النسك الواجبة فسقط عنه الدم و

واعلم أن جمهور الأصحاب لم يتعرضوا لزوال الإساءة بالعود ، وقد قال صاحب البيان : وهل يكون مسيئا بالمجاوزة إذا عاد إلى الميقات حيث سقط الدم ؟ فيه وجهان حكاهما في الفروع ، الظاهر أنه لا يكون مسيئا لأنه حصل فيه محرما (والثاني) يصير مسيئا لأن الإساءة حصلت بنفس المجاوزة فلا يسقط ، قال أصحابنا : ولا فرق في لزوم الدم في كل هذا بين المجاوز للميقات عامدا عالما أو جاهلا أو ناسيا لكن يفترقون في الإثم ، فلا إثم على الناسي والحاهل ، قال القاضي أبو الطيب والمتولى وغيرهما : ويضالف ما لو تطبب ناسيا لا دم عليه ، لأن الطيب من المحظورات ، والنسيان عذر عندنا في المحرمات كالأكل والصوم والكلام في الصلاة وأما) الإحرام من الميقات فمأمور به والجهل والنسيان في المأمور به

(وأما) إذا مر بالميقات وأحرم بأحد النسكين ثم بعد مجاوزته أدخل النسك الآخر عليه بأن أدخل الحج على العمرة أو عكسه _ وجوزناه _ ففى وجوبه عليه وجهان حكاهما المتولى والبغوى وآخرون (أحدهما) يلزمه لأنه جاوز الميقات مريداً للنسك وأحرم بعده (والثانى) لا يلزمه لأنه جاوز

الميقات محرما فصار كما لو أحرم بالميقات إحراما مبهما ، فلما جاوز صرفه إلى الحج ، والله أعلم ٠

(فسرع) في مذاهب العلماء في هذه المسألة:

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه إذا جاوز الميقات مريدا للنسك فأحرم دونه أثم فإن عاد قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم ، سواء عاد ملبيا أم غير ملب و هذا مذهبنا وبه قال الثورى وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور و وقال مالك وابن المبارك وزفر وأحمد: لا يسقط عنه الدم بالعود و وقال أبو حنيفة: إن عاد ملبيا سقط الدم وإلا فلا وحكى ابن المنذر عن الحسن والنخعى أنه لا دم على المجاوز مطلقا ، قال: وهو أحد قولى عطاء و وقال ابن الزبير: يقضى حجته ثم يعود إلى الميقات فيحرم بعمرة و وحكى ابن المنذر وغيره عن سعيد بن جبير أنه لا حج له ، والله أعلم و

(فرع) قال صاحب البيان: سمعت الشريف العثماني من أصحابنا يقول: إذا جاوز المدنى ذا الحليفة غير محرم وهو مريد للنسك، فبلمخ مكة غير محرم، ثم خرج منها إلى ميقات بلد آخر كذات عرق أو يلملم وأحرم منه و فلا دم عليه بسبب مجاوزة ذى الحليفة، لأنه لا حكم لإرادته النسك لما بلغ مكة غير محرم » فصار كمن دخل مكة غير محرم » وقلنا: يجب الإحرام لدخولها لا دم عليه ، هذا نقل صاحب البيان ، وهو محتمل وفيه نظر •

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(وإن ندر الإحرام من موضع فوق الميقات لزمه الإحرام منه ، فإن جاوزه واحرم دونه كان كمن جاوز الميقات واحرم دونه في وجوب المدود والدم ، لانه وجب الإحرام منه كما وجب [الإحرام]من الميقات ، فكان حكمه حكم الميقات ، وإن مر كافر بالميقات مربدا للحج فأسلم دونه واحرم ولم يعد إلى الميقات لزمه الدم ، وقال المزنى : لا يلزمه لانه مر بالميقات ، وليس هو من اهل النسك فاشبه إذا مر به غير مريد للنسك ثم اسلم دونه واحرم ،

وهذا لا يصح لأنه ترك الإحرام من الميقات وهو مريد للنسك فلزمه الدم كالسلم • وإن مر بالميقات صبى وهو محرم ، أو عبد وهو محرم ، فبلف الصبى أو عتق العبد ففيه قولان (احدهما) أنه يجب عليه دم لأنه ترك الإحرام بحجة الإسلام من الميقات (والثانى) لا يلزمه ، لأنه جاوز الميقات وهو محرم ، فلم يلزمه دم كالحر البالغ) •

(الشرح) (أما) مسألة النذر فهى كما قالها المصنف (وأما) مسألة الكافر ومسألة الصبى والعبد فقد سبقتا واضحتين بفروعهما فى أوائل كتاب الحج عند إحرام الصبى وبالله النوفيق •

قال الصنف رحمه الله تعيالي

(فإن كان من اهل مكة فخرج لإحرام الحج إلى ادنى الحل واحرم ، فإن رجع إلى مكة قبل ان يقف بعرفة لم يلزمه دم ، وإن لم يرجع حتى وقف وجب عليه دم ، لانه ترك الإحرام من الميقات فاشبه غير الكى إذا احرم من دون الميقات ، وإن خرج من مكة إلى خارج البلد وأحرم في موضع من الحرم فغيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه اللم ، لان مكة والحرم في الحرمة سواء (والثاني) يلزمه وهو الصحيح ، لأن الميقات هو البلد ، وقد تركه فلزمه اللم ، وإن اراد العمرة فاحرم من جوف مكة نظرت ، فإن خرج إلى ادنى الحل قبل أن يطوف لم يلزمه دم ، لانه دخل الحرم محرما فاشبه إذا أحرم الحل قبل أن يطوف لم يلزمه دم ، لانه دخل الحرم محرما فاشبه إذا أحرم اولا من الحل ، وإن طاف وسعى ولم يخرج إلى الحل ففيه قولان (أحدهما) لا يعتد بالطواف والسعى عن المهرة لانه لم يقصد الحرم بإحرام ، فلم يعتد بالطواف والسعى (والثاني) أنه يعتد به (بالطواف) وعليه دم لتركه الميقات بالطواف والسعى (والثاني) أنه يعتد به (بالطواف) وعليه دم لتركه الميقات كفير الكي إذا جاوز ميقسات بلده غير محرم ثم أحرم ودخل مكة وطاف وسعى) .

(الشرح) إما إحرام المكى بالجع فقد سبق حكمه فى أول الباب مستوفى وأما إحرامه بالعمرة ، فقد قدمنا أن ميقاته الواجب فيها أدنى الحل ولو بخطوة والمستحب إحرامه من الجعرانة فإن فاته فالتنعيم ثم الحديبية ، فإن خالف فأحرم بالعمرة فى الحرم انعقد إحرامه بلا خلاف ، ثم له حالان (أحدهما) أن لا يخرج إلى الحل بل يطوف ويسعى ويحلق فهل يجزئه

ذلك وتصح عمرته ؟ فيه قولان مثبهوران نص عليهما فى الأم وذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) يجزئه ويلزمه دم لتركه الإحرام هن الميقات الواجب (والثانى) لا يجزئه ، بل يشترط أن يجمع فى عمرته بين الحل والحرم كما يجمع الحاج فى حجه بين الحل والحرم فإنه يشترط وقوفه بعرفات وهى من الحل والطواف والسعى وهما فى الحرم • فعلى القول الأول لو وطىء بعد الحلق لا شىء عليه ، لأنه بعد التحلل ، وعلى الشانى يكون الوطء واقعا قبل التحلل ، لكنه يعتقد أنه متحلل فيكون كجماع الناسى ، وفى كونه مفسدا القولان المشهوران ، فإن جعلناه مفسدا لزمه المضى فى فاسده بأن يخرج إلى الحل ويعود فيطوف ويسعى ويحلق ويلزمه القضاء وكفارة الجماع ودم الحلق لوقوعه قبل التحلل •

(وإن قلنا) بالأصح: إن جماع الناسى لا يفسد ، فعمرته على حالها ، فلزمه أن يخرج إلى الحل ويرجع فيطوف ويحلق وقد تمت عمرته ، وليس عليه دم الجماع ، وأما دم الحلق ففيه القولان المشهوران فى حلق الناسى (أصحهما) يجب (الحال الشانى) أن يخرج إلى الحل ثم يدخل مكة فيطوف ويسعى ويحلق ، فيعتد بذلك وتتم عمرته بلا خلاف ، وفى سقوط دم الإساءة عنه طريقان (المذهب) وبه قطع الجمهور سقوطه (والثانى) على طريقين (أصحهما) القطع بسقوطه (والشانى) أنه على الخلاف غلى السابق فيمن جاوز الميقات غير محرم (فإذا قلنا) بالمذاهب فالواجب خروجه إلى الحل قبل الأعمال إما فى ابتداء الإحرام وإما بعده (وإن قلنا) لا يسقط فالواجب هو الخروج قبل الإحرام ، والله أعلم ،

(فرع) قال الشيخ أبو حامد فى آخر كتاب الحج من تعليقه: قال الشافعى: أحب لمن أحرم فى بلده أن يخرج متوجها فى طريق حجه عقب إحرامه ، ولا يقيم بعد إحرامه ، قال الشافعى: وكذا لو كان إحرامه من جوف مكة ، قال أبو حامد: هذا الذى قاله الشافعى صحيح ، فيستحب لمن أحرم من بلده أو من مكة أن يخرج عقب إحرامه ، وينبعى أن يكون إحرام المكى عند إرادته التوجه إلى منى وقد سبق قريبا بيان هذا ، والله أعلم ،

قال الصنف رحمه الله تعالى

باب الاحرام وما يحرم فيه

(إذا اراد ان يحرم فالستحب ان يغتسل ، لما روى زيد بن ثابت رضى الله عنه ((ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل لإحرامه)) وإن كانت امراة حائضا او نفساء اغتسلت للإحرام ، لما روى القاسم بن محمد ((ان أسماء بنت عميس ولدت محمد بن ابى بكر بالبيداء فذكر ذلك ابو بكر رضى الله عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروها فلتغتسل ثم لتهل)) ولانه غسل يراد به النسك فاستوى فيه الحائض والطاهر ، ومن لم يجد الماء تيمم لأنه غسل مشروع فانتقل فيه إلى التيمم عند عدم الماء كفسل الجنابة ، قال في الأم : ويغتسل لسبعة الجمرات الثلاث ، لأن هذه الواضع تجتمع لها الناس فاستحب لها الاغتسال ، ولا يغتسل لرمى جمرة العقبة لأن وقته من نصف الليل إلى آخر النهاد ، فلا يجتمع له الناس في وقت واحد ، وأضاف إليها في القديم الغسل لطواف الزيارة وطواف الوداع لأن الناس يجتمعون لهما ولم يستحبه في الجديد ، لأن وقتهما متسع فلا يتفق اجتماع الناس فيهما) .

(الشرح) حديث زيد بن ثابت رواه الدارمي والترمذي وغيرهما ، قال الترمذي : حديث حسن وفي معناه حديث القاسم في قصة أسماء وهو صحيح كما سنوضحه إن شاء الله تعالى (وأما) حديث القاسم فصحيح رواه مالك في الموطئ هكذا مرسلا ، كما رواه المصنف عن القاسم « أن أسماء ولدت » فذكره بكماله ، وهذا اللفظ يقتضي إرسال الحديث ، فإن القاسم تابعي وهو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ورواه ابن ماجه كذلك في رواية له ، ورواه مسلم في صحيحه عن القاسم عن عائشة أن أسماء ولدت فذكره بلفظه هكذا متصلا بذكر عائشة ، وكذلك رواه أبو داود في سننه والدارمي وابن ماجه في روايته الأخرى وغيرهم والحديث متصل صحيح وكفي به صحة رواية مسلم له في صحيحه ووصله فالحديث متصل صحيحه ووصله

ثابت فى صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر العمرى عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة و ناهيك بهذا صحة ، وثبت هذا الحديث فى صحيح مسلم أيضا من رواية جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ، وأسماء هذه هى امرأة أبى بكر الصديق رضى الله عنهما ، وأبوها عميس بضم العين المهملة وفتح الميم وسبق بيانه فى أول كتاب الطهارة ، والبيداء بفتح الباء والمد والمراد به هنا مكان بذى الحليفة ، وقد جاء فى كثير من الروايات فى صحيح مسلم وغيره : ولدت أسماء بذى الحليفة فذكره

وقوله صلى الله عليه وسلم « مروها أن تفتسل ثم لتهل » يجوز فى _ لام لتهل ـ الكسر والإسكان والفتح ، وهو غريب ، ووقع فى كثير من نسخ المهذب « مرها » وفى بعضها « مروها » بزيادة واو وذكر الإمام مصود بن خيلياشي (1) بن عبد الله الخيلياشي أنه رآه هكذا بخط المصنف .

(وأما) قول المصنف: باب الإحرام وما يحرم فيه ، فكذا قاله فى التنبيه ، وهو بفتح الياء وضم الراء بن يحرم وليس هو بضم الياء وكسر الراء ، لأنه صدر الباب بمقدمات الإحرام من الاغتسال والتنطف والتطيب والصلاة ، ثم ذكر الإحرام نفسه وهو النية ، فكل هذا داخل فى ترجمة الإحرام ، ثم ذكر بعد هذا كله ما يحرم بسبب الإحرام ، ولو كان بغسم الياء على إرادة ما يلبسه المحرم لكانت الترجمة قاصرة ، لأنه يكون مدخلا فى الباب ما لم يترجم له وهو محرمات الإحرام وهى معظم الباب فتعين ما قلناه ، والحمد لله وهو أعلم (وقوله) لأنه غسل يراد للنسك احتراز من غسل الجنابة والحيض والجمعة وأراد بالنسك ما يختص بالحج أو العمرة (وقوله) غسل مشروع ذكر القلعى أنه احتراز من الغسسل الدخول على السلطان ، ولبس الثوب ونحوهما ، وهذا محتمل ويحتمل أنه أراد تقريب الفرع من الأصل دون الاحتراز ه

⁽١) لم نجد له ذكرا في طبقات الشالمية لابن السبكي ولا في وفيات الأعيان .

اما الاحكام فقيها مسائل (إحداها) اتفق العلماء على أنه يستحب العسل عند إرادة الإحرام بحج أو عمرة أو بهما ، سواء كان إحرامه من الميقات الشرعى أو غيره ، ولا يجب هذا الغسل وإنما هو سنة متأكدة يكره تركها ، نص عليه الشافعي في الأم واتفق عليه الأصحاب كما ساذكره قريبا إن شاء الله تعالى قال ابن المندر في الإشراف : أجمع عوام أهل العلم على أن الإحرام بغير غسل جائز ، قال : وأجمعوا على أن الغسل للاحرام ليس بواجب إلا ما روى عن الحسن البصرى أنه قال : إذا نسى الغسل يغتسل إذا ذكره ، قال أصحابنا : والدليل على عدم وجوبه أنه غسل لأمر مستقبل ، فلم يكن واجبا كغسل الجمعة والعيد ، والله أعلم ،

قال الشافعي رضى الله عنه في الأم: (أستحب الغسل عند الإحرام للرجل والصبى والمراة والحائض والنفساء ، وكل من أراد الإحرام قال: وأكره ترك الغسل له وما تركت الغسل للإحرام ، ولقد كنت أغسل له مريضا في السفر وأنى أخاف ضرر الماء ، وما صحبت أحدا أقندي به رأيته تركه ، وما رأيت أحدا منهم عدا به أن رآه اختيارا ، قال : وإذا أتت الحائض والنفساء الميقات وعليهما من الزمان ما يمكن فيه طهرهما وأدركهما الحج بلا علة أحبت استئخارهما ليطهرا فيحرما طاهرتين ، وإن أهلتا غير طاهرتين أجزأ عنهما ولا فدية) قال : (وكل ما عملته الحائض عمله الرجل الجنب والمحدث والاختيار له أن لا يعمله كله إلا طاهرا ، قال : وكل عمل الحج تعمله الحائض وغير الطاهر من الرجال إلا الطواف قال : وكل عمل الحج تعمله الحائض وغير الطاهر من الرجال إلا الطواف بالبيت وركعتيه) هذا آخر نصه في الأم بحروفه (٢) واتفق أصحابنا في بالبيت وركعتيه) هذا آخر نصه في الأم بحروفه (٢) واتفق أصحابنا في

⁽¹⁾ في تسختنا من الأم (وكل من أراد الاهلال اتباعا للبسنة . ومعقول أنه بجب 131 دخل المرء في نسك لم يكن له فيه أن يدخله الا بأكمل الطهارة وأن يتنظف له لامتناعه من أحداث الطيب في الاحرام ، واذا اختار رسول أله صلى أله عليه وسلم لامرأة وهي نفساء لا يطهرها الغميل للصلاة فاختار لها الغميل كان من يطهره الغميل للصلاة أوثى أن يختار لها ألغميل كان من يطهره الغميل للصلاة أوثى أن يختار له أو في مثل معتاه أو أكثر منه الغ (ط) .

⁽١) تلت : مع بعض التصرف في الحدف والاختصار (ط) .

جميع الطرق على جميع هذا إلا قولا شاذا ضعيفا حكاه الرافعى أن الحائض والنفساء لا يسن لهما الغسل (والصواب) استحبابه لهما للحديث السابق، قال أصحابنا: ويغتسلان بنية غسل الإحرام كما ينوى غيرهما، ولإمام الحرمين في نيتهما احتمال •

(الثانية) إذا عجز المحرم عن الغسل تيمم ، هكذا نص عليه الشافعى في الأم ، وقطع به الأصحاب في جميع الطرق إلا أن الرافعي قال : يتيمم العاجز ، قال : وقد ذكرنا في غسل الجمعة احتمالا لإمام الحرمين أنه لا يتيمم ، قال : وذلك لاحتمال جار هنا ، والمذهب ما سبق ، وهذا الذي ذكرته من أنه يتيمم إذا عجز عن الغسل أحسن وأعم من عسارة المصنف ومن وافقه في قولهم : إن لم يجد الماء يتيمم لأن العجز يعم عدم الماء والخوف من استعماله وغير ذلك ، والحكم في الجميع واحد ،

(وأما) إذا وجد من الماء ما لا يكفيه للغسل فقد قال المحاملي فى كبه الثلاثة المجموع والتجريد والمقنع ، والبغوى والرافعى : يتوضعا به ، وهذا الذى قالوه إن أرادوا به أنه يتوضعا مع التيمم فحسن ، وإن أرادوا أنه يقتصر على الوضوء فليس بمعول ، ولا يوافقون عليه ، لأن التيمم يقوم مقام الغسل عند العجز عن الماء ، ولا يقوم الوضوء مقام الغسل ، ولا يرد هذا على الجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع فإنه يستحب له الوضوء ولا يستحب له التيمم ، لأن الجنب الذى فيه الكلام واجد لما يكفيه لغسله ، ولا يفيده التيمم شيئا ، ولا يصح فيه الكلام واجد لما يكفيه لغسله ، ولا يفيده التيمم شيئا ، ولا يصح وفى مسألة المحرم هو عادم لما يكفيه لغسله فنظيره من الجنب أن يكون عادما لما يكفيه من المعنو أو يتيمم من غير وضوء ، على القولين المعروفين فى باب التيمم ،

(الثالثة) قال المصنف : قال الشافعي رحمه الله في الأم : يغتسل

المحرم لسبعة مواطن: للإحرام، ودخول مكة ، والوقوف بمزدلفة ، ولرمى الجمرات الثلاث ، لأن هذه المواضع يجتمع لها الناس ويستحب لها الاغتسال ، وهذا النص الذي نقله عن الأم كذا هو في الأم ، وكذا نقله أصحابنا عن الأم ، ونقله بعضهم عن نصوصه قديما وجديدا ، وليس هذا التعليل في الأم اعنى قوله : لأن هذه المواطن يجتمع لها الناس - بل هو من عند المصنف والأصحاب ، وإنما استدل الشافعي رحمه الله في الأم في ذلك بآثار ذكرها ، قال في الأم عقب ذكره هذه المواضع : وأستحب الغسل بين هذه المواضع عند تغير البدن بالعرق وغيره تنظيفا للبدن ، قال : وليس واحد من هذا واجبا والله أعلم ، فلذلك أحبه للحائض ، قال : وليس واحد من هذا واجبا والله أعلم ،

وقوله : ﴿ لَلُوقُوفَ بِمَرْدَلَقَةً ﴾ يعني الوقوف على المشعر الحرام وهُو قرح ، وذلك الوقوف يكون بعد صلاة الصبح يوم النحر كما سياتي بيانه في بابه إن شاء الله تُعَالَى ؛ وهكذا قال جماهير الأصحاب في هذا العبيل : إنه للوقوف بالمزدلفة ونقله عن الأم ، وكذا رأيته في الأم صريحا وخالفهم المحاملي فى كتبه الثلاثة المجموع والتجريد والمقنع وأبو الفتح سسليم الرازى في الكفاية ، والشبيخ نصر المقدسي في الكافي ، فقالوا : العسسل للمبيت بالمردلقة ، ولم يذكروا العسل للوقوف بالمزدلفة ، بل جعلوا العسل السابع هو الغيل للمبيت بها ، والصواب الأول ، لأن الحبيت بها ليس فيه اجتماع فلا يحتاج إلى غسل ، بخلاف الوقوف ، فالصواب أن العسال السابع للوقوف بالمزدلفة ، وأنه لا يشرع للمبيت بهما ، وقولهم (لرمي الجمرات الثلاث) يعنون الجمرات في أيام التشريق يغتسل في كل يوم من الأيام الثلاثة غسلا وأحدا لرمي الجمرات ولا يغتسسل لسكل جمرة في انفرادها ، هذا الذي ذكرناه من الأغسال المستحبة في الحج سبعة فقط هو نصه في الجديد ، وأضاف إليها في القديم استحبابه لطواف الزيارة وطواف الوداع ، هكذا نقله الأصحاب عن القديم •

ولم يذكر المصنف والشيخ أبو حامد وجمهور الأصحاب فى الطريقتين عن القديم أنه أضاف إلى هذين العسلين ، وزاد القاضى أبو الطيب فى تعليقه والرافعي عن القديم غسلا ثالثا ، وهو العسل للحلق ، واتفقت نصوصه وطرق الأصحاب على أنه لا يستحب العسل لرمى جمرة العقبة يوم النحر ، وقد ذكر المصنف دليله والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(ثم يتجرد عن الخيط في إزار ورداء ابيضين ونعلين ، أا روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين » والمستحب أن يكون ذلك بياضا ، لما روى أبن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خيار ثيابكم ، وكفئوا فيها موتاكم » والمستحب أن يتطيب في بدنه ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : ((كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت ولا يطيب ثوبه لانه ربما نزعه للفسل فيطرحه على يدنه ، فتجب به الفدية ، والستحب أن يصلي ركعتين لما روى ابن عساس وجابر رضي الله عنهم « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين ثم أحرم » وفي الافضل قولان (قال) في القديم : الأفضل أن يحرم عقب الركعتين ، لما روى ابن عباس ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل في دير الصلاة اا (وقال) في الأم: الافضل أن يحرم إذا انبعثت به راحلته إن كان راكبا ، وإذا التدا السير إن كان راجلا ، لما روى جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « إذا رحتم إلى منى متوجهين فأهلوا بالحج » ولأنه إذا لبي مع السير وافق قوله فعله ، وإذا لبي في مصلاه لم يوافق قوله فعله ، فكان ما قلناه أولى) •

(الشرح) حديث ابن عمر: « ليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين » حديث غريب ، ويغنى عنه ما ثبت عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: « انطلق النبى صلى الله عليه وسلم من المدينة بعدما ترجل وادّهمَن ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه ولم ينه عن شيء من الأزر والأردية يلبس إلا المزعفرة التي تردع الجلد ، حتى أصبح بذى الحليفة ركب راحلته ، حتى

استوى على البيداء أهل هو وأصحابه » ثم ذكر تمام الحديث ، رواه البخارى فى صحيحه وقوله (تردع الجلد) أى تلطخه إذا لبست ، وهو بفتح التاء المثناة فوق وإسكان الراء ثم دال مفتوحة ثم عين مهملتين قال أهل اللغة : الردع بالعين المهملة أثر من الطيب كالزغفران ، والرذع بالمعجمة الطين ، وقال أبو بكر ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وليحرم أحدكم فى إزار ورداء ونعلين » قال : وكان سفيان الثورى ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وأصحاب الرأى ومن تبعهم يقولون : يلبس الذي يريد الإحرام إزارا ورداء ، هذا كلام ابن المنذر ، وثبت فى الصحيحين من حديث ابن عميرة وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيمن لم يجد النعلين : « فليلبس خفين ، وليقطعهما أسفل من الكعبين » وثبت فيهما عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يجد الإزار فليلبس السراويل ، ومن لم يحد النعلين فليلبس الخفين » ومثله فى صحيح مسلم من رواية جابر ، والله أعلم ،

(وأما) حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خيار ثيابكم ، وكفنوا فيها موتاكم » فحديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة ، قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح رواه أبو داود في كتاب اللباس والترمذي وابن ماجه في الجنائز ، وسبق ذكره وبيانه في المهذب في باب هيئة الجمعة وفيره (وأما) حديث عائشة : «كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره (وأما) حديث عائشة : «كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسلم في صحيحيهما من طرق كثيرة ، وهو حديث مستفيض مشهور حدا ، وروى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عائشة أيضا من طرق قالت : وروى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عائشة أيضا من طرق قالت : وهو محرم » وفي بعض اللوايات مفارق «وفي بعضها » « وبيص المسك » وهو محرم » وفي بعض الروايات مفارق «وفي بعضها » « وبيص المسك »

والمفارق جمع مفرق ــ بكسر الراء ــ هو وسط الرأس حيث ينفرق الشعر يمينا وشمالاً ، والوبيص ــ بالصاد المهملة ــ وهو البريق واللمعان .

(وأما) قوله: إن ابن عباس وجابرا رويا صلاة النبى صلى الله عليه وسلم ركعتين بذى الحليفة ، فحديث جابر صحيح رواه مسلم فى صحيحه فى جملة حديث جابر الطويل فى صفة حج النبى صلى الله عليه وسلم وهو حديث عظيم الفوائد ، فيه مناسك ، ومعظمها ذكر فيه كل ما فعله صلى الله عليه وسلم من حين خروجه إلى فراغه ، رواه مسلم وأبو داود وغيرهما بطوله ، ولم يروه البخارى بطوله (وأما) حديث ابن عباس فى صلاة الركعتين فرواه أبو داود وغيره وإسناده ليس بقوى ، وفى حديث جابر كفاية عنه ، وثبت فى صحيح البخارى عن ابن عمر « أنه كان يأتى مسجد ذى الحليفة فيصلى ركعتين ثم يركب فإذا استوت به راحلته قائمة أهل ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم » •

(وأما) حديث ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل فى دبر الصلاة: فرواه أبو داود والترمذي والنسائي والبيهةي وغيرهم قال البيهةي: هو ضعيف الإسناد لأن في إسناده خصيب (۱) الجزري ، قال: وهو غير قوى ، وكذا قاله غيره وقال الترمذي: هو حديث حسن (وأما) قول البيهةي: إن خصيبا غير قوى فقد خالفه فيه كثيرون من الحفاظ والأئمة المتقدمين في البيان فوثقه يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل ، ووثقه أيضا محمد بن سعد ، وقال النسائي فيه: هو صالح ، وقول الترمذي: إنه حسن لعله اعتضد عنده فصار بصفة الحسن التي سبق بيانها في مقدمة هذا الشرح ،

⁽۱) كذا في ش و ق بالباء الموحدة التحتية وصوابه بالقاء الموحدة (خصيف) بن عبد الرحمن بكسر الخاء المعجمة الأولى الأموى مولاهم الحرائي الحودى روى عن مجاهد وعكرمة وأبي عبيدة أبن عبد الله وعنه أبن اسحاق والسنيانان وخلق ضعفه أحمد ووثقه أبن معين وأبو قرعة وقال أبن عدى : أذا حدث عنه تقة قلا باس به (.) .

(وأما) حديث جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «إذا رحتم إلى منى متوجهين فأهلوا بالحج» فصحيح رواه مسلم فى صحيحه بمعناه ، وثبت فى صحيح البخارى عن جابر «أن إهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذى الحليفة حين استوت راحلته » وثبت فى الصحيحين عن ابن عمر قال: «لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته» وفى الصحيحين عن ابن عمر أيضا «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أدخل رجله فى الغرز واستوت به ناقته أهل من مسجد ذى الحليفة » الغرز واستوت به ناقته أهل من مسجد ذى الحليفة » كان رابعير إذا كان من جلد أو خشب ، فان كان من حديد فهو ركاب ، وكان وقيل يسمى غرز من أى شىء كان .

وثبت فى الصحيحين عن ابن عمر أيضا «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل حين استوت به راحلته قائمة » وثبت فى صحيح البخارى عن أنس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بات بذى الحليفة فلما أصبح واستوت راحلته أهل » وعن ابن عباس «أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذى الحليفة ثم ركب راحلته فلما استوت به على البيداء أهل بالحج » رواه مسلم = فهذه أحاديث صحيحة قاطعة بترجح الإحرام عند ابتداء السير والله أعلم •

ومن قال بترجح الإحرام عقب الصلاة احتج بحديث ابن عبساس السابق ، وقد أشار ابن عباس فى رواية له رواها البيهقى باسناده عن محمد ابن إسحق عن خصيف (١) عن سعيد بن جبير قال : « قلت لابن عباس :

⁽۱) من فوضى لتحقيق والتصحيف أن كتاب التقريب للحافظ أبن حجر ضبطه مصححه الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف بالباء الموحدة في حين أنه ورد في ميزان الاعتدال الترجمة (٢٥١١ بالفاء والتصفير وضبط خاءه وفتح صاده في جميع المواضع الاستاذ محمد البحاوي ولكن الصواب ـ والله أعلم ـ هو ما حققناه وأما الجزري إلتي وردت أنقا فلمل صوابها النحوري بفتح الحاء المهملة نسبة إلى قربة بالرقة باستمها حوري راجع لستان الميزان الترجمية الحدد الطاء المهملة

عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله عليه وسلم فى إهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أوجب فقال: إنى لأعلم الناس بذلك، إنها إنما كانت حجة واحدة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن هناك اختلفوا، خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى فى مسجده بذى الحليفة ركعتيه أوجبه فى مجلسه أهل بالحج حين فرغ من ركعتيه، فسمع ذلك منه أقوام فحفظته عنه، ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل، وأدرك ذلك منه أقوام، وذلك أن الناس كانوا يأتون أرسالا فسمعوه حين استقلت به ناقته ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين البيداء أهل وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا: إنما أهل رسول الله عليه وسلم فلما على شرف البيداء أهل وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا: أهل رسول الله عليه وسلم فلما الله عليه وسلم حين علا شرف البيداء وايم الله لقد أوجب فى مصلاه، وأهل حين استقلت به ناقته ، وأهل حين علا شرف البيداء » قال البيهقى: خصيب فير قوى وقد سبق قريبا ذكر الاختلاف فيه، والله أعلم،

اما احكام الفصل ففيه مسائل (إحداها) السنة أن يحرم فى إزار ورداء ونعلين ، هذا مجمع على استحبابه كما سبق فى كلام ابن المنذر ، وفى أى شيء أحرم جاز إلا الخف ونحوه والمخيط كما سيأتى تفصيله إن شاء الله تعالى ، قال أصحابنا : ويستحب كون الإزار والرداء أبيضين ، لما ذكره المصنف ، قال القاضى أبو الطيب وابن الصباغ والمتولى وصاحب البيان وآخرون من الطريقتين : الثوب الجديد فى هذا أفضل من المفسول ، قالوا : فإن لم يكن جديد فمفسول (وأما) قول المصنف جديدين ونظيفين ، قالوا : فإن لم يكن جديد فمفسول (وأما) قول المصنف جديدين ونظيفين ، الأصحاب وتقدير كلامه جديدين وإلا نظيفين قال أصحابنا : ويكره له الثوب المصبوغ وقد ذكره المصنف فى آخر هذا الباب ، وهناك ينبسط الثوب المصبوغ وقد ذكره المصنف فى آخر هذا الباب ، وهناك ينبسط الكلام فيه بأدلته إن شاء الله تعالى ،

(الثانية) ستحب أن ينطيب فى بدنه عند إرادة الإحرام سواء الطيب الذى يبقى له جرم بعد الإحرام والذى لا يبقى، وسواء الرجل والمرأة ، هذا هو المذهب، وبه قطع جماهير الأصحاب فى جميع الطرق، وحكى الرافعى وجها أن التطيب مباح لا مستحب، وحكى القاضى أبو الطيب وآخرون قولا أنه لا يستحب للنساء التطيب بحال وحكى القاضى أبو الطيب وآخرون وجها أنه يحرم عليهن التطيب بما يبقى عينه ، وحكى صاحب البيان وغيره وجها فى تحريم ما يبقى عينه على الرجل والمرأة وليس بشىء ، والصواب استحبابه مطلقا ، قال القاضى أبو الطيب : هذا هسو المنصوص للشافعى فى كتبه ، قال : وبه قطع عامة الأصحاب ، وسنسط أدلته فى فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى ه

قال اصحابنا: وسواء في استحبابه المرأة الشابة والعجوز، وقالوا: والفرق بينه وبين الجمعة أنه يكره للنساء الخروج إليها متطيبات لأن مكان الجمعة يضيق، وكذلك وقتها فلا يمكنها اجتناب الرجال بخلاف النسك وقال أصحابنا: فإذا تطيب فله استدامته بعد الإحرام بخلاف المرأة إذا تطيبت ثم لزمتها عدة فانه يلزمها إزالة الطيب في أحد الوجهين، لأن العدة ورده إليه أو إلى موضع آخر لزمته الفدية على المذهب، وبه قطع الأكثرون، وقيل: فيه قولان، ولو انتقل الطيب من موضع إلى موضع بالعرق فوجهان وقيل: فيه قولان، ولو انتقل الطيب من موضع إلى موضع بالعرق فوجهان أصحهما) لا شيء عليه لأنه تولد من مباح (والثاني) عليه الفدية إن تركه لخروجه عن محل الإذن، لأنه حصل بغير اختياره فصار كالناسي، ولأن حصوله هناك تولد من فعله، فهذا الوجه ضعيف عن الأصحاب ولو مسه بيده عمدا فعليه القدية، ويكون مستعملا للطيب ابتداء و

(الثالثة) اتفق أصحابنا على أنه لا يستحب تطييب ثوب المحرم عند إرادة الإحرام ، وفي جواز تطييبه طريقان (أصبحهما) وبه قطع المصنف والعراقيون جوازه ، فاذا طيبه ولسبه ثم أحرم واستدام لبسه جاز ولا فدية ،

فان نزعه ثم لبسه لزمه الفدية لأنه لبس ثوبا مطيبا بعد إحرامه (والطريق الثانى) طريقة الخراسانيين فيه ثلاثة أوجه (أصحها) الجواز كما سبق قياسا على البدن (والثانى) التحريم ، لأنه يبقى على الثوب ولا يستهلك ويلبسه أيضا بعد نزعه ، فيكون مستأنفا للطيب فى الإحرام (والشالث) يجوز بما لا يبقى له جرم ولا يجوز بعيره ، قالوا: فان قلنا: يجوز فنزعه ثم لبسه ففى وجوب الفدية وجهان (أصحهما) عند البغوى وغيره الوجوب، كما لو أخذ الطيب من بدنه ثم رده إليه (والثانى) لا فدية لأن العادة فى الثوب النزع واللبس فصار معفوا عنه ، وحكى المتولى فى طيب الثياب قولين (أحدهما) يستحب كما يستحب فى البدن (والثانى) أنه محرم، وهذا الذى ذكره من الاستحباب غريب جدا ، هذا كله فى تطيب ثيباب الإحرام (أما) إذا طيب البدن فتعطر ثوبه فلا خلاف أنه ليس بحرام، وأنه لا فدية عليه ، والله أعلم ،

(فسرع) قال الشافعى فى الأم والمختصر: أحب للمرأة أن تختضب للإحرام واتفق الأصحاب على استحباب الخضاب لها ، قال أصحابنا: وسواء كان لها زوج أم لا لأن هذا مستحب بسبب الإحرام فلا فرق بينهما (فأما) إذا كانت تريد الإحرام ـ فان كان لها زوج ـ استحب لها الخضاب فى كل وقت لأنه زينة وجمال ، وهى مندوبة إلى الزينة والتجمل لزوجها كل وقت ، وإن كانت غير ذات زوج ولم ترد الإحرام كره لها

الخضاب من غير عذر ، لأنه يخاف به الفتنة عليها وعلى غيرها بها ، وهذا كله متفق عليه عند أصحابنا ، وسواء في استحباب الخضاب عند الإحرام العجوز والشابة كما سبق في التطيب ، قال أصحابنا : وحيث اختضبت تخضب يديها إلى الكوعين ولا تزيد عليه لأن ذلك القدر هو الذي يظهر منها قال أصحابنا : وتخضب الكفين تعميما ، ولا تطرف الأصابع ولا تنقش ولا تسود وقد سبق بيان هذا في باب طهارة البدن واتفق أصحابنا على أن الرجل منهى عن الخضاب ، قالوا : وكذلك الخنثى المشكل والله أعلم ،

قال أصحابنا: ويستحب للمرأة عند الإحرام أن تمسح وجهها أيضا بشيء من الحناء قال: والحكمة في ذلك وفي خضاب كفها أن يستتر لون البشرة ، لأنها تؤمر بكشف الوجه وقد ينكشف اللكفان أيضا • قال أصحابنا: ولأن الحناء من زينة النساء فاستحب عند الاحرام كالطيب وترجيل الشعر ، وقد ثبت في الصحيحين عن عائمية قالت: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: دعى عمرتك وانفضى رأسك وامتشطى وأهلى بالحج » وروى أبو داود في سننه بإسناده عن عائمية قالت: «كنا نخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة فنضمد جباهنا بالمسك نخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة فنضمد جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام فاذا عرقت إحدانا سالت على وجهها فيراه النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينهانا » هذا حديث حسن رواه أبو داود باسناد حسن •

قال أصحابنا: ويكره للمرأة الخضاب بعد الإحرام ، لأنه من الزينة وهى مكروهة للمحرم ، لأنه أشعث أغبر ، قال أصحابنا: فإذا اختضبت ولفت في الإحرام فلا فدية ، لأن الحناء ليس بطيب عندنا ، فإن اختضبت ولفت على يديها الخرق قال الشافعي في الأم: رأيت أن تفتدي ، وقال في الإملاء: لا يبين لي أن عليها الفدية قال القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل والأصحاب هذا الاختلاف من قول الشافعي مع تحريمه القفازين من هذين الكتابين ، يدل على أن قوله مختلف في سبب تحريم القفازين فالموضع الذي أوجب فيه الفدية في الخرقة الملفوفة يدل على أن تحريم القفازين إنما للذي أوجب فيه الفدية في الخرقة الملفوفة يدل على أن تحريم القفازين إنما الذي أوجب فيه الفدية في الخرقة الملفوفة يدل على أن تحريم القفازين إنما للحاجة إلى ذلك ، ولأنه لا يمكن الاحتراز من ذلك ودليل ذلك أن الكفين ليسا عورة فوجب كشفهما منها كالوجه ،

قالوا: والموضع الذي لم يوجب فيه الفدية في الخرق يدل على أنه إنها حرم القفازين لأنهما معمولان على قدر الكفين ، كما يحرم على الرجل الخفان ، ودليل هذا أنه لما تعلق إحرامها بعضو تعلق تحريم المخيط بغيره

كالرجل، ولا يرد على هذا سائر بدنها لأنه عورة، هذا نقل القاضى أبى الطيب وصاحب الشامل والأكثرين ، ولم يحك الشيخ أبو حامد نصه فى الاملاء ، وإنما حكى نصه فى الأم ، قال : إن لم يشد الخرقة فلا فدية وإلا فقولان كالقفازين ، وقطع آخرون بأن لف الخرق على يديها مع الحناء أو دونه لا فدية فيه ، والحاصل ثلاث طرق (المذهب) أن لف الخرق مع الحناء وغيره على يدى المرأة لا فدية فيه (والثانى) فى وجوبها قولان (والثالث) إن لم تشدها لا فدية وإلا فقولان ، وسنعيد المسألة فى فصل تحريم اللباس من هذا الباب إن شاء الله تعالى ،

(الرابعة) قال أصحابنا: يستحب أن يتأهب للإحرام مع ما سبق بحلق العانة ونتف الإبط، وقص الشارب، وقلم الأظفار، وغسل الرأس بسدر أو خطمى ونحوهما، وعجب كون المصنف أهمل هذا في المهذب، مع أنه ذكره في التنبيه، ومع أنه مشهور في كتب المذهب ويستحب أن يلبد رأسه بصمغ أو خطمى أو عسل ونحوها، والتلبيد أن يجعل في رأسه شيئا من صمغ ونحوه ليتلبد شعره فلا يتولد فيه القمل ولا يتشعث في مدة الإحرام.

ودليل استحبابه الأحاديث الصحيحة المشهورة فى ذلك (منها) حديث ابن عمر قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلل ملبدا » رواه البخارى ومسلم ، وعن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى المحرم الذى خر من بعيره ميتا : « اغسلوه بماء وسدر وكفنوه فى ثوبيه ، ولا تمسوه بطيب ، ولا تخروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبدا » رواه البخارى ومسلم هكذا « ملبدا » فأما البخارى فرواه هكذا فى رواية له فى كتاب الجنائز ورواه مسلم فى كتاب الحج هكذا من طرق ، ورويناه من أكثر الطرق « ملبيا » ولا مخالفة ، وكلاهما صحيح ، وعن حفصة رضى الله عنها « أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر أزواجه أن يحللن عام حجة

الوداع ، قالت : فقلت : ما يمنعك أن تحل فقال : إنى لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أنحر هديي » رواه البخاري ومسلم •

(الخامسة) يستحب أن يصلى ركعتين عند إرادة الإحرام ، وهذه الصلاة مجمع على استحبابها ، قال القاضى حسين والبغوى والمتولى والرافعى وآخرون لو كان فى وقت فريضة فصلاها كفى عن ركعتى الإحرام كتحية المسجد تندرج فى الفريضة وفيما قالوه نظر ، لأنها سنة مقصودة ، فينبغى أن لا تندرج كسنة الصبح وغيرها ، قال أصحابنا : فإن كان فى الميقات مسجد استحب أن يصليهما فيه ، ويستحب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة فى الأولى: (قل يا أيها الكافرون) وفى الثانية : (قل هو الله أحد) فان كان إحرامه فى وقت من الأوقات التى نهى عن الصلاة فيها فالأولى انتظار زوالوقت الكراهة ثم يصليها، فان لم يمكنه الانتظار فوجهان (المشهور) الذي قطع به الجمهور : تكره الصلاة ، ولا يكون الإحرام سببا لأنه متأخر وقد لا يقع فكرهت الصلاة كصلاة الاستخارة والاستسقاء (والثانى) لا يكره حكاه البغوى وغيره ، وقطع به البندنيجي لأن سببها إرادة الإحرام ، وقد وحدت ، وقد سبق بيان المسألة فى باب الساعات التي نهى عن الإحرام فيها ، والله أعلم ،

(السادسة) هل الأفضل أن يحرم عقب صلاة الاحرام وهو جالس ؟ أم إذا انبعث به راحلته متوجهة إلى مقصده حين ابتداء السير ؟ فيه قولان وهما مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (القديم) عقب الصلاة (والأصح) نصه في الأم أن الأفضل حين تنبعث به دانته إلى جهة مكة إن كان راكبا ، أو حين يتوجه إلى الطريق إن كان ماشيا ، قال أصحابنا : وعلى القولين يستحب استقبال الكعبة عند الإحرام لحديث ابن عمر في صحيح البخارى وغيره المصرح بذلك ، والله أعلم ،

(فسرع) في مذاهب العلمياء في الطيب عند إرادة الإحرام و قد

ذكرنا أن مذهبنا استجابه ، وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف والمحدثين والفقهاء ، منهم سعد بن أبى وقاص ، وابن عباس وابن الزبير ومعاوية وعائشة وأم حبية وأبو حنيفة والثورى وأبو يوسف وأحمد وإسحق وأبو ثور وابن المنذر وداود وغيرهم • وقال عطاء والزهرى ومالك ومحمد بن الحسن : يكره ، قال القاضى عياض : حكى أيضا عن جماعة من الصحابة والتابعين ، واحتج لهم بحديث يعلى بن أمية قال : «كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل وهو بالجعرانة وعليه جبة ، وعليه أثر الخلوق فقال : يا رسول الله كيف تأمرنى أن أصنع فى عمرتى ؟ فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « اخلع عنك هذه الجبة ، واغسل عنك أثر الخلوق ، واصنع فى عمرتك كما تصنع فى حجك » رواه البخارى ومسلم ، الخلوق ، واضع فى عمرتك كما تصنع فى حجك » رواه البخارى ومسلم ، قالوا : ولأنه فى معنى المتطيب بعد إحرامه يمنع منه •

واحتج أصحابنا بحديثى عائشة رضى الله عنها السابقين ، وهما صحيحان رواهما البخارى ومسلم كما سبق ، ولأن الطيب معنى يزاد للاستدامة فلم يمنع الإحرام من استدامته كالنكاح .

(والجواب) عن حديث يعلى من أوجه (أحدها) أن هذا الخلوق كان في الجبة لا في البدن ، والرجل منهى عن التزعفر في كل الأحوال ، قال أصحابنا : ويستوى في النهى عن المزعفر الرجل الحلال والمحرم ، وقد سبق بيانه واضحا في باب ما يكره لبسه .

(الجواب الثانى) أن خبرهم متقدم وخبرنا متأخر فكان العمل على المتأخر، وإنما قلنا ذلك لأن خبرهم بالجعرانة كان عقب فتح مكة سنة ثمان من الهجرة، وخبرنا كان عام حجة الوداع بلا شك، وحجة الوداع كانت سنة عشر من الهجرة، وإنما قلنا: إنه كان عام حجة الوداع لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد الهجزة غيرها بالإجماع (قان قيل:) فلعل عائشة أرادت بقولها: «أطيبه لإحرامه» أى إحرامه للعمرة (قلنا): هذا غلط

وغباوة ظاهرة ، وجهالة بينة ، لأنها قالت : «كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه حين يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت ولا خلاف أن الطيب يحرم على المعتمر قبل الطواف وبعده حتى تفرغ عمرته ، وإنسا يباح الطيب قبل طواف الزيارة فى الحج فتعين ما قلناه .

(الجواب الثالث) أنه يحتمل أنه استعمل الطيب بعد إحرامه فأمر بازالته ، وفى هذا الجواب جمع بين الأحاديث فيتعين المصير إليه (وأما) قولهم : هو فى معنى المتطيب بعد إحرامه فيبطل بعد إحرامه فيبطل بعد إحرامه أعلم .

واعلم أن القاضى عياضا وغيره ممن يقول بكراهة الطيب تأولوا حديث عائشة على أنه تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطيب قبل الإحرام قالوا: ويزيد هذا قولها فى الرواية الأخرى: «طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرما » هكذا ثبت فى رواية لمسلم فظاهره أنه إنما تطيب لمباشرة نسائه ، ثم زال بالفسل بعده ، لا سيما وقد نقل أنه كان يتطهر من كل واحدة قبل الأخرى ولا يبقى مع ذلك طيب ويكون قولها: «ثم أصبح ينضح (۱ طيبا» كما ثبت فى رواية لمسلم أن ذلك الطيب كان خريرة ، وهى مما يذهبه الفسل ، قالوا: وقولها: «كأنى أنظر إلى وبيص الحرب فى مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم » المراد أثره لا جرمه هذا اعتراضهم ، والصواب ما قاله الجمهور من استحباب الطيب للإحرام لقولها: «طيبته لإحرامه » وهذا ظاهر فى أن التطيب للاحرام للإلى المنساء ، ويعضده قولها: «كأنى أنظر إلى وبيص الطيب » وتأويلهم للذكور غير مقبول لمخالفته الظاهر بغر دليل يحملنا عليه والله أعلم ،

⁽۱) النضخ بالمجمة قريب من النضح ، وقد اختلف فيهما ايهما اكثر ، والأكثر انه بالمجمة الله الله النصل المحملة الأثر يبقى في الثوب والجسند وبالهملة الفيل نفسه وقيل في الكتاب العربي (فيهما مينان نشاختان) ظريد

(فرع) فى مذاهبهم فى الوقت المستحب للإحرام • قد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يستحب إحرامه عند ابتداء السير وانبعاث الراحلة ، وبه قال مالك والجمهور من السلف والخلف ، وقال أبو حنيفة وأحمد وداود ؛ إذا قرغ من الصلاة • وقد سبقت الأحاديث الدالة للمذهبين واضحة ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(وينوى الإحرام ولا يصح الإحرام إلا بالنية ، لقوله صلى الله عليه وسلم: ((إنما الأعمال بالنيات [ولكل امرىء ما نوى]) ولانه عبادة محضة ، فلم يصح من غير نية كالصوم والصلاة ، ويلبى لنقل الخلف عن السلف ، فإن اقتصر على النية ولم يلب أجزأه ، وقال [ابو إستحاق و] ابو عبد الله الزبيرى: لا ينعقد إلا بالنية والتلبية ، كما لا تنعقد الصلاة إلا بالنية والتكبير ، والمذهب الأول لانها عبادة لا يجب النطق في آخرها ، فلم يجب [النطق] في أولها كالصوم) ،

(الشرح) حديث: «إنما الأعمال بالنيات » رواه البخارى ومسلم من رواية عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وسبق بيانه واضحا فى أول باب نية الوضوء (وقوله): عبادة محضة احتراز من الأذان والعدة ونحوهما ، والسلف الصدر الأول والخلف من بعدهم ، وسبق بيانه فى باب صفة الصلاة ، وأبو عبد الله الزبيرى من أصحابنا المتقدمين سبق بيان حاله فى باب الحيض (وقوله:) لا يجب النطق فى آخرها احتراز من الصلاة ،

اما الاحكام فقال أصحابنا: ينبغى لمريد الإحرام أن ينويه بقلبه ، ويلفظ بذلك بلسانه ، ويلبى فيقول بقلبه ولسانه: نويت الحج وأحرمت به لله تعالى ، لبيك اللهم لبيك إلى آخر التلبية ، فهذا أكمل ما ينبغى له ، فالاحرام هو النية بالقلب ، وهى قصد الدخول فى الحج أو العمرة أو كليهما هكذا صرح به البندنيجى والأصحاب (وأما) اللفظ بذلك فمسحب لتوكيد ما فى القلب كما سبق فى نية الصلاة ونية الوضوء ، فإن اقتصر على

اللفظ دون القلب لم يصبح إحرامه ، وإن اقتصر على القلب دون لفظ اللسان صح إحرامه كما سبق هناك (أما) إذا لبى ولم ينو فنص الشافعى فى رواية الربيع أنه يلزمه ما لبى به ، وقال الشافعى فى مختصر المزنى : وإن لم يرد حجا ولا عمرة فليس بشىء ، وللاصحاب طريقان (المذهب) القطع بأنه لا ينعقد إحرامه ، وتأولوا رواية الربيع على من أحرم مطلقا ، ثم تلفظ بنسك معين ولم ينوه فيجعل لفظه تعيينا للإحرام المطلق ، وبهذا الطريق قطع الجمهور •

(والطريق الثانى) حكام إمام الحرمين ومتابعوه أن المسألة على قولين (أصحهما) لا ينعقد إحرامه (والثانى) ينعقد ويلزمه ما سمى لأنه التزمه بالتسمية ، قالوا : وعلى هذا لو أطلق التلبية انعقد الاحرام مطلقا يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو قران ، وهذا القول ضعيف جدا بل غلط ، قال إمام الحرمين : لا أعرف له وجها ، قال : فإن تكلف له متكلف وقال : من ضرورة تجريد القصد إلى التلبية مع انتفاء سائر المقاصد سوى الإحرام أن يجزى عنى الضمير قصد الإحرام (قلنا :) هذا ليس بشىء لأنه إذا فرض هذا فهو إحرام بنية ، ولا خلاف فى انعقاد الاحرام بالنية (قلت) والتأويل المذكور أولا ضعيف جدا لأنا سنذكر قريبا إن شاء الله تعالى أن الإحرام المطلق لا يصح صرفه إلا بنية (واعلم) أن نصه فى مختصر المزنى محتاج إلى قيد آخر ، ومعناه لم يرد حجا ولا عمرة ، ولا

أصل الإحرام والله أعلم •

هذا كله إذا لبى ولم يتو فلو نوى ولم يلب ففيه أربعة أوجه أو أقوال (الصحيح) المشهور من نصوص الشافعى ، وبه قطع جمهور أصحابنا المتقدمين والمتأخرين بنعقد إحرامه (والثانى) لا ينعقد ، وهو قول أبى عبد الله الزبيرى وأبى على بن خيران وأبى على ابن أبى هريرة وأبى العباس ابن القاص ، وحكاه إمام الحرمين وغيره قولا قديما (والثالث) حكاه الشيخ أبو محمد الجوينى وغيره قولا للشافعى أنه لا ينعقد إلا بالتلبية

أو سوق الهدى وتقليده والتوجه معه (والرابع) حكاه العناطى وغيره قولا للشافعى أن التلبية واجبة وليست بشرط للانعقاد ، فإن نوى ولم يلب انعقد وأثم ولزمه دم ، والمذهب الأول ، فعلى المذهب قال الشافعى والأصحاب : الاعتبار بالنية ، فلو لبى بحج ونوى عمرة فهو معتمر ، وإن لبى بعمرة ونوى حجا فهو حاج ، وإن لبى بأحدهما ونوى القران فقارن ، ولو لبى بهما ونوى أحدهما انعقد ما نوى فقط ، وقد سبق هذا مع نظائره في نبة الوضوء .

(فسوع) قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور أن الإحرام ينعقد بالنية دون التلبية ، ولا ينعقد بالتلبية بلا نية ، وقال داود وجماعة من أهل الظاهر : ينعقد بمجرد التلبية قال داود : ولا تكفى النية بل لابد من التلبية ورفع الصوت بها ، وقال أبو حنيفة : لا ينعقد الإحرام إلا بالنية مع التلبية أو مع سوق الهدى واحتج لهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم لبي وقال صلى الله عليه وسلم : « لتأخذوا عنى مناسككم » ، واحتج داود لوجوب رفع الصوت بالتلبية بحديث خلاد بن السائب الأنصاري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أتانى جبريل فأمرنى أن آمر أصحابي ومن معى أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال . أو قال بالتلبية ... » رواه أحمد بن حنيل وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحه ، قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح ، وهذا لفظ أبي داود ، ولفظ قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح ، وهذا لفظ أبي داود ، ولفظ أصواتهم بالتلبية » واستدل أصحابنا بما ذكره المصنف ، وحملوا أحاديث التلبية على الاستحباب والله أعلم ،

قال الصنف رحمه الله تعالى

وله ان يعين ما يحرم به من الحج او الممرة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم اهل بالحج ، فان اهل () بنسك ونوى غيره انعقد ما نواه ، لأن

⁽¹⁾ في يعض النسخ (قان لبي بنسك) (ط) و

النية بالقلب وله آن يحرم إحراما مبهما ، كما روى أبو موسى الأشعرى رضى ألله عنه قال: (قدمت على النبى صلى الله عليه وسلم فقال: كيف أهللت؟ قال: قلت: لبيك بإهلال كإهلال النبى صلى الله عليه وسلم فقال: أحسنت) وفي الافضل قولان (قال في الأم) التعيين أفضل لأنه إذا عين عرف ما دخل فيه (والثاني) أن الإبهام أفضل لأنه أحوط ، فإنه ربما عرض مرض أو إحصار فيصرفه إلى ما هو أسهل عليه ، وإن عين أنعقد ما عينه والافضل أن لا يذكر ما أحرم به في تلبيته على المنصوص ، لما روى نافع قال: سئل أبن عمر أيسمى أحدنا حجا أو عمرة ؟ فقال: أتنبئون الله بما في قلوبكم إنما هي نية أحدكم ، ومن أصحابنا من قال: الأفضل أن ينطق به ، كما روى أنس قال: سممت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((لبيك بحجة وعمرة)) ولأنه إذا نطق به كان أبعد من السهو ، فأن أبهم الإحرام جاز أن يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة ، لأنه يصلح لهما فصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة ، لأنه يصلح لهما فصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة ، لأنه يصلح لهما فصرفه إلى ما شاء منهما) .

(الشرح) حديث أبى موسى رواه البخارى ومسلم ، والأثر المذكور عن ابن عمر صحيح رواه البيهقى بإسناد صحيح (وأما) حديث أنس وحديث إحرام التبى صلى الله عليه وسلم بحج فصحيحان سبق بيانهما في مسألة الإفراد والتمتع والقران ، وذكر الجمع بينهما (وقد) ينكر على المصنف احتجاجه بحديث أبى موسى لجواز إطلاق الإحرام ، فإنه ليس فيه إطلاق وإبهام ، وإنما فيه تعليق إحرامه بإحرام غيره ، وهى المسألة التى ذكرها المصنف بعد هذه (ويجاب) عنه بأنه يحصل به الدلالة لأنه إذا دل بجواز التعليق مع ما فيه من الغرر ، ومخالفة القواعد فالإطلاق أولى والله أعلم ،

اما الاحكام ففيه مسائل (إحداها) للإحرام حالان (أحدهما) أن يعقد معينا بأن ينوى الحج أو العمرة أو كليهما ، فينعقد ما ينوى لقوله صلى الله عليه وسلم «إنما الأعمال بالنيات » فلو أحرم بحجتين أو عمرتين انعقدت إحداهما فقط ، ولم تلزمه الأخرى ، وقد سبقت المسألة وذكرنا مذهب أبى حنيفة فيها في الباب الأول (الثاني) أن ينعقد مطلقا ويسمى المطلق مبهما كما نوى ، ثم ينظر فإن أحرم في أشسهر الحج فله صرفه إلى

ما شاء من حج أو عمرة أو قران ، ويكون الصرف بالنية لا باللفظ ، ولا يجزئه العمل قبل النية ، فلو طاف أو سعى لم يعتد به قبل النية ، وإن أحرم قبل الأشهر فإن صرفه إلى العمرة جاز ، وإن صرفه إلى الحج بعد دخول الأشهر فوجهان (الصحيح) لا يجوز ، بل انعقد إحرامه عمرة (والثاني) يجوز صرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو قران ، وعلى هذا يكون إحرامه قد وقع مطلقا (أما) إذا صرفه إلى الحج قبل الأشهر فهو كمن أحرم بالحج قبل الأشهر وقد سبق بيانه ،

(المسألة الثانية) هل الأفضل إطلاق الاحرام أو تعيينه ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) نصه فى الأم أن التعيين أفضل (والثاني) نصه فى الإملاء أن الإطلاق أفضل وفعلى الأول هل يستحب التلفظ فى تلبيته بما عينه بأن يقول: لبيك اللهم بحج أو لبيك اللهم بعمرة أو بحج وعمرة ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) لا يستحب ، بل يقتصر على النية والتلبية ، وهذا هو المنصوص كما ذكره المصنف وصححه الأصحاب ، هكذا أطلق الجمهور المسألة ، وقال الثبيخ أبو محمد الجوينى : هذا الخلاف فيما سوى التلبية الأولى التى عند ابتداء الإحرام فيستحب أن يسمى فيها ما أحرم به من حج أو عمرة وجها واحدا ، قال : ولا يجهر بهذه التلبية بل يسمعها نفسه بخلاف ما بعدها ،

(المسألة الثالثة) إذا نوى بقلبه حجا ولبى بعمرة أو عكسه انعقد ما فى قلبه دون لسانه ، وقد سبقت المسألة قريبا بفروعها واضحة .

قال المصنف رحمه الله تمالي

(فإن قال : إهلالا كإهلال فلان انعقد إحرامه بما عقد به فلان إحرامه ، هإن مات الرجل الذي علق إهلاله بإهلاله او جن ولم يعلم ما أهل به ، يلزمه ان يقرن ليسقط ما لزمه بيقين ، فإن بان أن فلانا لم يحرم انعقد إحراما مطلقا فيصرفه إلى ماشاء من حج أو عمرة ، لانه عَقَدَ الإحرام ، وإنما علق عين

النسك على إحرام فلان فاذا سقط إحرام فلان بقى إحرامه مطلقا فيصرفه إلى ما شاء من حج او عمرة) •

(الشرح) قال أصحابنا: إذا أحرم عمرو بسا أحرم به زيد خاذ بلا خلاف ، لحديث أبي موسى الأشعرى السابق ثم لزيد أحوال أربعة (أحدها) أن يكون محرما ويمكن معرفة ما أحرم به ، فينعقد لعمرو مثل إحرامه إن كان حجا فحج ، وإن كان عمرة فعمرة ، وإن كان قرانا فقران ، وإن كان زيد أحرم بعمرة بنية التمتع كان عمرو محرما بعمرة ، ولا يلزمه التمتع ، وإن كان إحرام زيد مطلقا ، انعقد إحرام عمرو مطلقا ، ويتخير كما يتخير زيد ، ولا يلزمه الصرف إلى ما يصرف إليه زيد ، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكى الرافعي وجها أنه تلزمه موافقت في الصرف ، والصواب الأول قال البغوى : إلا إذا أراد إحراما كإحرام زيد بعد تعيينه فيلزمه (أما) إذا كان إحرام زيد فاسدا فوجهان (أحدهما) لا ينعقد إحرام عمرو لأن الفاسد لاغ (وأصحهما) انعقاده ، قال القاضي أبو الطيب : وهذان الوجهان كالوجهين فيمن نذر صلاة فاسدة ، هل يتعقد نذره بصلاة صحيحة ؟ أم لا ينعقد ؟ والصحيح لا ينعقد نذره ،

(أما) إذا كان زيد أحرم مطلقا ثم عينه قبل إحرام عمرو فوجهان (أصحهما) ينعقد إحرام عمرو مطلقا (والثاني) معينا، وبه قال ابن القفال، ويجرى الوجهان فيما لو أحرم زيد بعمرة ثم أدخل عليها الحج فعلى الأول يكون عمرو معتمرا وعلى الثاني قارنا (والوجهان) فيما إذا لم يخطر التشبيه بإحرام زيد في الحال ولا في أوله فإن خطر التشبيه لإحرام زيد في الحال فالاعتبار بما خطر بلا خلاف، ولو أخبره زيد بما أحرم به ووقع في نفسه خلافه فهل يعمل بخبره ؟ أم بما وقع في نفسه ؟ فيه وجهان حكاهما الدارمي (أقيسهما) بخبره .

ولو قال له : أحرمت بالعمرة فعمل بقوله فبان أنه كان محرما بالحج ،

فقد بان أن إحرام عمرو كان منعقدا بحج ، فإن فات الوقت تحلل وأراق دما ، وهل الدم في ماله أم في مال زيد ، فيه وجهان (الأصح) في ماله ، ممن حكى الوجهين الدارمي والرافعي (والحال الثاني) أن لا يكون زيد محرما أصلا فينظر إن كان عمرو جاهلا به في انعقد إحرامه مطلقا ، لأنه جزم بالاحرام ، وإن كان عمرو عالما بأنه غير محرم بأن علم موته فطريقان (المذهب) والمنصوص الذي قطع به الجمهور انعقاد إحرام عمرو مطلقا (والثاني) على وجهين (أصحهما) هذا (والثاني) لا ينعقد أصلاحكاه الدارمي عن ابن القفال وحكاه آخرون ، كما لو قال : إن كان زيد محرما فقد أحرمت فلم يكن محرما (والصواب) الأول ، ويخالف قوله : إن كان زيد محرما فيذا المملق وإلا فلا (وأما) ههنا فأصل الإحرام مجزوم به ،

قال الرافعي: واحجوا للمذهب بصورتين نص عليهما في الأم إلحداهما) لو استأجره رجلان ليحج عنهما ، فأحرم عنهما لم ينعقد عن واحد منهما ، وانعقد عن الأجير ، لأن الجمع بينهما متعذر فلغت الاضافة ، وسواء كانت الاجارة في الذمة أم على العين ، لأنه وإن كان إحدى إجارتي العين فاسدة و إلا أن الإحرام عن غيره لا يتوقف على صحة الإجارة (الصورة الثانية) لو استأجر رجلا ليحج عنه فأحرم عن نفسه وعن المستأجر لغت الاضافتان ، وبقى الإحرام للأجير ، فلما لغت الإضافة في الصورتين وبقى أصل الإحرام جاز أن يلغوها التشبيه ، ويبقى أصل الإحرام .

(الحال الثالث) أن يكون زيد محرما ، وتتعذر مراجعته لجنون أو موت أو غيبة ، ولهذه المسألة مقدمة وهي إن أحرم بأحد النسكين ثم نسيه (قال) في القديم : أحب أن يقرن ، وإن تحرى رجوت أن يجزئه وقال في العديد : هو قارن ، وللأصحاب فيه طريقان (أحدهما) القطع بجواز التحرى ، وتأويل الجديد على ما إذا شك هل أحرم بأحد النسكين ؟ أم

قرن ؟ (وأصحهما) وبه قطع الجمهور أن المسألة على (قولين) القسديم جواز التحرى ، ويعمل بظنه ، والجديد لا يجوز التحرى ، بل يتعين أن يصير نفسه قارنا كما سنوضحه إن شاء الله تعالى ، فإذا تعذر معرفة إحرام زيد فطريقان (أحدهما) يكون عمرو كمن نسى ما أحرم به ، وفيسه الطريقان ، وبهذا الطريق قطع الدارمى (والطريق الثانى) وهو المذهب ، وبه قطع الجمهور من العراقيين وغيرهم ، لا يتحرى بحال ، بل يلزمه القران ، وحكوه عن نصه فى القديم ، وليس فى الجديد ما يخالفه ، والفرق أن الشك فى مسألة النسيان وقع عن فعله ، فلا سبيل إلى التحرى بخلاف إحرام زيد ،

(فسرع) هذا الذي ذكرناه من الأحوال الثلاثة لزيد هو فيما إذا أحرم عمرو في الحال بإحرام كإحرام زيد ، أما إذا علق إحرامه فقال : إذا أحرم زيد فأنا محرم فلا يصح إحرامه ، كما لو قال : إذا جاء رأس الشهر فأنا محرم ، هكذا نقله النعوى وآخرون ، وذكره ابن القطان والدائمي والشاشي في المعتمد في صحة الإحرام المعلق بطلوع الشمس ونحوه وجهين ، قال ابن القطان والدارمي : (أصحهما) لا ينعقد قال الرافعي : وقياس تجويز تعليق أصل الإحرام بإحرام الغير تجويز هذا ، لأن التعليق موجود في الحالين إلا أن هذا تعليق بمستقبل ، وذاك تعليق بحاضر ، وما يقبل التعليق من العقود يقبلها جميعا والله أعلم ،

قال الروياني في البحر: لو قال: أحرمت كإحرام زيد وعبرو فإن كانا محرمين بنسك متفق كان كأحدهما ، وإن كان أحدهما بعمرة والآخر بحج كان هذا المعلق قارنا • وكذا إن كان أحدهما قارنا ، قال: فلو قال كإحرام زيد الكافر ، وكان الكافر قد أتى بصورة إحرام ، فهل ينعقد له ما أحرم به الكافر ؟ أم ينعقد مطلقا ؟ فيه وجهان ، وهذا الذي حكاه ضعيف أو غلط ، بل الصواب انعقاده مطلقا ، قال الروياني: قال أصحابنا : لو قال:

أحرمت يوما أو يومين انعقد مطلقا كالطلاق • ولو قال : أحرمت بنصف نسك انعقد بنسك كالطلاق ، وفيما نقله نظر ، وينبغى أن لا ينعقد لأنه من باب العبادات والنية الجارية الكاملة شرط فيها بخلاف الطلاق ، فإنه مبنى على الغلبة والسراية ، ويقبل الإخطار ويدخله التعليق ، والله أعلم •

(فسرع) إذا أحرم عمرو كإحرام زيد فأحصر زيد وتحلل ، لم يجز لعمرو أن يتحلل بمجرد ذلك ، بل إن وجد عمرو فى إحصار أو غيره مما يسبح له التحلل تحلل ، وإلا فلا ، ولو ارتكب زيد محظورا فى إحرامه فلا شىء على عمرو بذلك .

(فسرع) إذا أحرم بحج أو عمرة وقال فى نيته: إن شاء الله ، قال الدارمى : قال القاضى أبو حامد : ينعقد إحرامه ، هذا نقل الدارمى ، والصواب أن الحكم فيه كما سبق فى كتاب الصوم فيمن نوى الصوم وقال : إن شاء الله ، وقد ذكر القاضى أبو الطيب فى تعليقه المسألة هنا فقال : لو قال : أنا محرم إن شاء الله قال القاضى أبو حامد : ينعقد إحرامه فى الحال ، ولا يؤثر فيه الاستثناء ، قال : فقيل له : أليس لو قال لعبده : أنت حر إن شاء الله صح استثناؤه فيه ؟ فقال : الفرق أن الاستثناء يؤثر فى النطق ولا يؤثر فى النيات ، والعتق ينعقد بالنطق ، ولذلك أثر الاستثناء فيه ، والإحرام ينعقد بالنية فلم يؤثر الاستثناء فيه ، فقيل له : أليس لو قال لروجته : أنت خلية إن شاء الله ونوى الطلاق أثر الاستثناء فيه ؟ فقال : لفرق أن الكناية مع النية فى الطلاق كالصريح ، فلهذا صح الاستثناء فيه ، والله أعلم ،

هال المصنف رحمه الله تعسالي

(ون احرم بحجتين او عمرتين لم ينعقد الإحرام بهما ، لأنه لا يمكن المضى فيهما وتنعقد إحداهما لأنه يمكنه المضى في إحداهما ، قال في الأم : ولو استأجره رجلان ليحج عنهما فاحرم عنهما انعقد إحرامه عن نفسه ، لأنه لا يمكن الجمع بينهما ، ولا تقديم احدهما على الآخر فتعارضا وسسقطا ،

وبقى إحرام مطلق فانعقد له ، ولو استاجره رجل ليحج عنه فأحرم عنه وغن نفسه انعقد الإحرام عن نفسه ، لانه تعارض التعيينان فسقطا وبقى إحرام مطلق (۱) فانعقد له) .

(الشرح) هذه المسائل صحيحة ذكرها الشافعي والأصحاب كما ذكرها المسنف، وقد سبق بيان مسألة الإحرام بحجتين أو عمرتين في البساب الأول في مسألة لا يجوز الإحرام بالحج إلا في أشهره، وذكرنا بعدها تعليل مذاهب العلماء فيها (وأما) مسألتا الأجير فسبقتا قريبا في الحال الشائي من الأحوال الثلاث التي في تعليق الإحرام بإحرام زيد، وسبقتا أيضا في فصل الاستئجار للحج والله أعلم .

قال الصنف رحمه الله تمسالي

(وإن احرم بنسك معين ثم نسيه قبل ان ياتي بنسك ففيه قولان (قال) في الام: يازمه ان يقرن لانه شك لحقه بعد الدخول في العبادة ، فيبني فيه على اليقين كما لو شك في عدد ركمات الصلاة (وقال) في القديم: يتحرى لانه يمكن ان يدرك بالتحرى فيتحرى فيه كالقبلة (فإذا قلنا) يقرن لزمه ان ينوى القران ، فإذا قرن أجزاه ذلك عن الحج ، وهسل يجزئه عن المعرة ؟ رأن قلنا) يجوز إدخال المهرة على الحج اجزاه عن العمرة ايضا (وإن قلنا:) لا يجوز ففيه وجهان (احدهما) لا يجزئه ، لانه يجوز أن يكون احرم بالحج وادخل عليه المهرة فلم يصح ، وإذا شك لم يسقط الغرض (والثاني) انه يجزئه لان المهرة إنما لا يجوز إدخالها على الحج من غير حاجة ، وههنا به حاجة إلى إدخال العمرة على الحج والمذهب الاول .

(فإن قلنا) إنه يجزئه عن العمرة لزمه الدم ، لانه قلبن (وإن قلنا) لا يجزئه عن العمرة فهل يلزمه دم ؟ فيه وجهان (احدهما) لا دم عليه ، وهو المنهب لانا لم نحكم له بالقران فلا يلزمه دم (والثاني) يلزمه دم لجواز ان يكون قارنا فوجب عليه الدم احتياطا ، وإن نسى بعد الوقوف وقبل طواف القدوم ، فإننوى القران وعاد قبل طواف القدوم اجزاه الحج ، لانه إن كان حاجا او قارنا فقد انعقد إحرامه بالحج ، وإن كان معتمرا فقد ادخل الحج

⁽١) في بعض النسخ (وبقى مطلق الاحرام) (ط) .

على الممرة قبل طواف الممرة ، فصح حجه ولا يجزئه عن العمرة ، لأن إدخال الممرة على الحج لا يصح في احد القولين ، ويصح في الآخر ما لم يقف بعرفة ، فإذا وقف بعرفة لم يصح فلم يجزئه وإن نسى بصد طواف القدوم وقبسل الوقوف (فإن قلنا) إن إدخال الممرة على الحج لا يجوز لم يصح له الحج ولا الممرة لاته يحتمل انه كان ممتمرا فلا يصح إدخال الحج على العمرة بعد الطواف ، فلم يسقط فرض الحج مع الشك ، ولا تصح العمرة لأنه يحتمل ان لا يكون احرم بها او احرم بها بعد الحج (١) فلا يصح ، وإن قلنا: إنه يجوز إدخال الممرة على الحج لم يصح له الحج ، لجواز ان يكون احرم بالعمرة وطاف لها ، فلا يتجوز ان يدخل الحج عليها ، وتصح له العمرة لأنه ادخلها على الحج قبل الوقوف فإن اراد أن يجزله الحج طاف وسمى لممرته ويحلق ، ثم يحرم بالحج ويجزئه ، لاته إن كان معتمرا فقعد حل من العمرة واحرم بالحج ، وإن كان حاجا أو قارنا فلا يضره تجديد الإحرام بالحج ، ويجب عليه دم واحد ، لأنه إن كان معتمرا فقد حلق في وقته وصار متمتما ، فعليه دم التمتع دون دم الحلق ، وإن كان حاجا فقد حلق في غير وقته ، فعليــه دم الحلق دون دم التمتع وإن كان قارنا فعليه دم الحلق ودم القران ، فلا يجب عليه دمان بالشك ، ومن اصحابنا من قال : يجب عليه دمان احتياطا وليس

(الشرح) إذا أحرم بنسك ، ثم نسيه وشك هل هو حج أم عمرة أم حج وعرة ؟ فقد قال الشافعي في القديم : أحب أن يقرن ، وإن تحرى رجوت أن يجزئه ، وقال في كتب الجديدة : هو قارن ، وفي المسالة طريقان حكاهما الرافعي (أحدهما) القطع بجواز التحرى ، وتأويل الجديد على ما إدا شات هل أحرم بأحد النسكين أم قرن ؟ (والطريق الثاني) وهو الصحيح المشهور وهو الذي اقتصر عليه المصنف والجمهور أن المسالة على قولين (أحدهما) قوله القديم : يجوز التحسرى ويعمل بظنه (وأصحهما) وهو نصه في كتبه الجديدة لا يجوز التحرى بل يقرن ، وهذا نص الشافعي في الأم والإملاء ، قال المحاملي : هو نصه في كتبه الجديدة والإملاء والمختصر ،

⁽١) "في يمثلن النسلة (أو أحرم بها على حج) *

قال أصحابنا : فإذا قلنا بالقديم تحرى ، فإن غلب على ظنه أحدهما بأمارة عمل بمقتضى ذلك ، سواء كان الذى ظنه حجا أو عمرة ، قالوا : ولا يحتاج إلى نية ، بل يعمل على ما أدى إليه اجتهاده ، قال أصحابنا : وعلى هذا القديم يستحب أن لا يتحرى ، بل ينوى القران ، هكذا صرح به أصحابنا فى الطريقتين ، ونص عليه الشافعي فى القديم ، فإنه قال فى القديم : إذا أحرم بنسك ثم نسيه ، فأحب أن يقرن لأن القران يشتمل على ما فعله ، قال : فإن تحرى رجوت أن يجزئه إن شاء الله تعالى ، هذا نصه ، وكذا نقله المجاملي فى كتابيه والبغوى وآخرون عن القديم ، قال الشافعي والأصحاب : فإذا قلنا بالقديم فتحرى فأدى اجتهاده إلى شيء عمل بمقتضاه وأجزأه ذلك النسك ، هذا هو الصواب تفريعا على القديم ، وحكى جماعة وأجزأه ذلك النسك ، هذا هو الصواب تفريعا على القديم ، وحكى جماعة منهم الرافعي وجها أنه لا يجزئه النسك ، بل فائدة التحرى التخلص من الإحرام وهذا إسناد ضعيف جدا ،

أما إذا قلنا بالجديد فللشك حالان (أحدهما) أن يعرض قبل عمل شيء من أفعال الحج ، فلفظ الشافعي أنه قارن ، قال الأصحاب : معناه أنه ينوى القران ويصير نفسه قارنا و ولابد من نية ، هذا هو الصواب ، وبه قطع المصنف والجماهير ، وفيه قول أنه يصير قارنا بلانية ، وهو ظاهر نص الشافعي الذي ذكرناه ، وكذا نقله المزنى عن الشافعي في المختصر فقال : إذا لبي بأحدهما ثم نسيه فهو قارن ، وكذا لفظ المصنف في التنبيه فإنه قال : يصير قارنا ، وكذا يتأول الجمهور نقل المزنى على أنه يصير نفسه قارنا بأن ينوى القران ، وكذا يتأول كلام المصنف في التنبيه وقارنا بأن ينوى القران ، وكذا يتأول كلام المصنف في التنبيه وقارنا بأن ينوى القران ، وكذا يتأول كلام المصنف في التنبيه و

قال أصحابنا علم إذا نوى القران ، وأتى بالأعمال تحلل من إحرامه ، وبرئت ذمته من الحج بيقين وأجزأه عن حجة الإسلام ، لأنه إن كان محرما بالحج لم يضره تجديد نية العمرة بعده ، سواء قلنا : يصح إدخالها عليه أم لا ، وإن كان محرما بالعبرة ، فإدخال الحج عليها قبل الشروع في أعمالها

جائز فثبت له الحج بلا خلاف (وأما) العمرة فإن جوزنا إدخالها على الحج أجزأته أيضا عن عمرة الإسلام وإلا فوجهان (أصحهما) تجزئه ، والثانى لا تجزئه ، قال أبو إسحق المروزى وقد ذكر المصنف دليلهما وزيف الأصحاب قول أبى إسحق المروزى هذا ، وبالغوا فى إبطاله ولم يذكره المتولى والبغوى وآخرون (فإن قلنا :) يجزئه العمل لزمه دم القران ، فإن لم يجده لزمه صوم ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجع (وإن قلنا) لا يجزئه الدم فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) لا يلزمه (والثانى) يلزمه ، ووجهه مع شدة ضعفه أن نية القران وجدت ، وهى موجبة للدم إلا أنا لم نعتد بالعمرة احتياطا للعبادة والاحتياط فى الدم وجوبه ، وهذا الاستدلال أحسن من استدلال المصنف .

(واعلم) أن قول الأصحاب: يجعل نفسه قارنا ، وقول المصنف: يلزمه أن ينوى القران ليس المراد بجميعه تحتم وجوب القران ، فإنه لا يجب بلا خلاف ، وإنما الواجب نية الحج ، قال إمام الحرمين لم يذكر الشافعي رحمه الله القران على معنى أنه لابد منه ، بل ذكره ليستفيد به الشاك التحلل مع براءة الذمة من النسكين ، قال : فلو اقتصر بعد النسيان على الإحرام بالحج وأتى بأفعاله حصل التحلل قطعا ، وتبرأ ذمته من الحج ولا تبرأ من العمرة لاحتمال أنه أحرم ابتداء بالحج ، وكذا قال المتولى : لو لم ينو القران ، ولكن قال : صرفت إحرامي إلى الحج حسب له الحج لأنه إن كان محرما بالحج فقد حدد إحراما به فلا يضره ، وإن كان محرما بالعمرة فقد أدخل الحج عليها قبل الطواف ، قال : ويستحب له أن يريق بالعمرة فقد أدخل الحج عليها قبل الطواف ، قال : ويستحب له أن يريق دما لاحتمال أن إحرامه كان بعمرة فيكون قارنا ،

قال: ولو قال: صرفت إحرامي إلى عمرة لم ينصرف إليها ، وإذا أتى بأعمالها لا تحسب له العمرة ولا يتحلل ، لاحتمال أنه محرم بحج أو قران ، أما إذا اقتصر على الإحرام بالعمرة وأتى بأعمال القران فيحصل له التحلل

بلا شك ، وتبرأ ذمته من العمرة إن قلنا بجواز إدخالها على الحج ، وإلا فلا تبرأ منها ، ولا يبرأ من الحج على كل قول لاحتمال أنه أحرم أولا بعمرة والله أعلم ، ولو لم يجدد إحراما بعد النسيان ، بل اقتصر على عمل الحج حصل التحلل ولا تبرأ ذمته من الحج ولا من العمرة لشكه فيما أتى به ولو اقتصر على عمل عمرة لم يحصل التحلل لاحتمال أنه أحرم بالحج ولم يتم أعماله والله أعلم ،

(الحال الثاني) أن يعرض الشك بعد فعل شيء من أعمال النسك ، وهو ثلاثة أضرب .

(الضرب الأول) أن يعرض بعد الوقوف بعرفة وقبل الطواف ، فيجزئه الحج لأنه إن كان محرما به فذاك ، وإن كان محرما بالعبرة فقد أدخله عليها قبل الطواف ، وذلك جائز ولا تجزئه العمرة إذا قلنا بالمذهب : إنه لا يجوز إدخالها على الحج بعد الوقوف ، وقبل الشروع في أسباب التحلل فأما إن قلنا بجواز إدخال العمرة على الحج بعد الوقوف ، وقبل الشروع في أسباب التحلل ، فيحصل له العمرة صرح به أصحابنا ، وكان ينبغي للمصنف أن يذكره لأن تقسيمه يقتضيه وقد ذكر هو فيما سبق الخلاف في جواز إدخال العمرة بعد الوقوف ، فإذا قلنا بجوازه وحصلت العمرة وجب دم القران ، وإلا ففي وجوب الدم الوجهان السابقان في الكتاب وقد شرحناهما قريبا في الحال الأول (أصحهما) لا دم (والثاني) يجب والله أعلم ،

واعلم أن هذا الضرب مفروض فيما إذا كان وقت الوقوف باقيا عند مصيره قارنا ثم وقف مرة ثانية وإلا فيحتمل أنه إن كان محرما بالمعرة فلا يجزئه ذلك الوقوف عن الحج ، وهذا الذي ذكرته من تصوير المسألة فيما إذا كان وقت الوقوف باقيا لابد منه ، وقد نبه عليه صاحب البيان ف كتابيه البيان ومشكلات المهذب ، ونبه عليه أيضا الرافعي وآخرون ، وينكر على المصنف والمحاملي في المجموع والبغوى وغيرهم إطلاقهم المسألة من غير تنبيه على ما ذكرناه ، وكأنهم استفنوا عن ذكره بوضوحه ومعرفته من سياق المسألة والله أعلم •

(الضرب الثانى) أن يعرض الثبك بعد الطواف وقبل الوقوف ، فإذا نوى القران وأتى بأعمال القارن لم يجزئه الحج لاحتمال أنه كان محرما بالعمرة فيمتنع إدخال الحج عليها بعد الطواف (وأما) العمرة فإن قلنا بعبواز إدخالها على الحج بعد الطواف أجزأته وإلا فلا وهو المذهب ، ثم ذكر أبو بكر بن الحداد حيلة لتحصيل الحج في هذه الصورة ، فقال : ينبغى له أن يتم أعمال العمرة بأن يصلى ركعتى الطواف ، ثم يسعى ، ثم يحلق أو يقصر ، ثم يحرم بالحج ، ويأتى بأفعاله ، فإذا فعل هذا صح حجه وأجزأه عن حجة الإسلام ، لأنه إن كان محرما بالحج لم يضره الإحرام به أنيا ، وإن كان محرما بعمرة فقد تحلل منها وأحرم بعدها بالحج وصار متمتعا فأجزأه الحج ، ولا تصح عمرته ، لاحتمال أنه كان محرما بالحج وصار ولم يدخل العمرة عليه ، إذ لم ينو القران ، هذا كلام ابن الحداد ، واتفق الأصحاب على أنه إذا فعل ما ذكره ابن الحداد فالحكم كما قال ابن الحداد ، قالوا : وكذا إن كان فقيها وفعل ما ذكره ابن الحداد باجتهاده ، فالحكم ما سبق ، وأما إذا استفتانا فهل نفتيه بذلك ؟ فيه وجهان مشهوران ،

(قال) الشيخ أبو زيد المروزى: لا نفتيه بجواز الحلق لاحتمال أنه محرم بالحج أو قارن ، فلا يجوز له الحلق قبل وقته ، هذا كلام أبى زيد وبه قال صاحب التقريب والقفال والمروزى ونقله الرافعى عن الأكثرين ، ونقله صاحب التهذيب عن أصحابنا مطلقا ، قالوا : وهذا كما لو ابتلعت دجاجة إنسان جوهرة لغيره لا يفتى صاحب الجوهرة بذبحها وأخذ الجوهرة ، ولكن لو ذبحها لم يلزمه إلا التفاوت بين قيمتها مذبوحة وحية ، قالوا : وكذا لو تقابلت دابتان لشخصين على شاهق وتعذر مرورهما لا يفتى أحدهما بإملاك دابة الآخر ، لكن لو فعل وخلص دابته لزمه قيمة دابة صاحبه ، (والوجه الثانى) نفتيه بما قاله ابن الحداد ،

ويجوز له الحلق لأنه يستباح فى الحال الذى يكون حراما محققاً للحاجة فاستباحه هنا • ولا يتحقق أنه محرم أولا ، فانه محتاج إليه أيضا ليحسب له فعله وإلا فتلغوه ، وممن قال بهذا الوجه ابن الحداد ، والقاضى أبو الطيب الطبرى وصاحب الشامل وآخرون ، ورجحه الغزالي وغيره وهو الأصح المختار ، والله أعلم •

(واعلم) أن المصنف رحمه الله قال : طاف وسعى وحلق فذكر إعادة الطواف ، وهو خلاف ما قال الأصحاب وخلاف الدليل ، فانهم لم يذكروا الطواف ، بل قالوا : يسعى ويحلق فقط ، فهذا هو الصواب ولا حاجة إلى إعادة الطواف ، فانه قد أتى به أولا ، وقد ذكر صاحب البيان في كتباييه البيان ومشكلات المهذب ما ذكره المصنف ، ثم قال : وهذا الطواف لا معنى له ، فانه قد طاف ، والله أعلم .

قال أصحابنا: وسواء أفتيناه بما قاله ابن الحداد وموافقوه أم لم نفته به ففعله ، لزمه دم لأنه إن كان محرما بحج فقد حلق في غير وقت ، وإن كان بعمرة فقد تمتع ، فيريق دما عن الواجب عليه ، ولا يعين الجهة ، كما يكفر ، فان كان معسرا لا يجد دما ولا طعاما صام عشرة أيام كصوم التمتع فان كان الواجب دم التمتع فذاك ، وإن كان دم الحلق أجزأه ثلاثة أيام ويقع الباقى تطوعا ، ولا يعين الجهة في صوم الثلاثة ، ويجوز تعيين التمتع في صوم الثلاثة ، ويجوز تعيين التمتع في صوم الثلاثة ، ويجوز تعيين التمتع في صوم السبعة ، ولو اقتصر على صوم ثلاثة هل تبرأ ذمته ؟ قال الرافعى : مقتضى كلام الشيخ أبي على أنه لا تبرأ ، وقال إمام الحرمين : يحتمل أن تبرأ ، وعبر الغزالي في الوسيط عن هذين بوجهين ، ويجيزئه الصوم مع وجود الإطعام ، لأنه لا مدخل للطعام في التمتع وفدية الحلق على التخيير ، ولو أطعم هل تبرأ ذمته ؟ فيه كلاما الشيخ أبي على والإمام ، وهذا كله إذا استجمع الرجل شروط وجوب دم التمتع ، فان لم يستجمعها وهذا كله إذا استجمع الرجل شروط وجوب دم التمتع ، فان لم يستجمعها كالمكي لم يجب الدم لأن دم التمتع مقصود والأصل عدم وجوب دم الحلق ،

وإذا جوز أن يكون إحرامه أولا بالقران فهل يلزمه دم آخر مع الدم الذي وصفناه ؟ فيه الوجهان السابقان (الصحيح) لا يلزمه ٠

(الضرب الثالث) أن يعرض الشك بعد الطواف والوقوف فإن أتى بقية أعمال الحج لم يحصل له حج ولا عمرة (أما) الحج فلجواز أنه كان محرما بعمرة فلا ينفعه الوقوف (وأما) العمرة فلجواز أنه كان محرما بحج ، ولم يصح دخول العمرة عليه ، فان نوى القران وأتى بأعمال القارن فإجزاء العمرة مبنى على أنه هل يصح إدخالها على الحج بعد الوقوف ؟ قال الرافعى: وقياس المذكور في الضرب السابق أنه لو أثم أعمال العمرة وأحرم بالحج وأتى بأعماله مع الوقوف أجزأه الحج ، وعليه دم كما سبق ، ولو أتم أعمال الحج ثم أحرم بعمرة وأتى بأعمالها أجزأته العمرة ، والله أعلم ،

(فسرع) لو تمتع بالعمرة إلى الحج فطاف للحج طواف الإفاضة ثم بان أنه كان محدثا في طواف العمرة لم يصح طوافه ذلك ولا سعيه بعده وبان أن حلقه في غير وقته ويصير بإحرامه بالحج مدخلا للحج إلى العمرة قبل الطواف، فيصير قارنا ويجزئه طوافه وسعيه في الحج عن الحج والعمرة، وعليه دمان دم للقران ودم للحلق، وإن بان أنه كان محدثا في طواف الحج توضأ وأعاد الطواف والسعى، وليس عليه إلا دم التمتع إذا اجتمعت شروطه، ولو شك في أى الطوافين كان حدثه لزمه إعادة الطواف والسعى، فإذا أعادهما صح حجه وعمرته وعليه دم، لأنه قارن أو متمتع وينوى بإراقته الواجب عليه ولا يعين الجهة، وكذا لو لم يجد الدم فصام،

والاحتياط أن يريق دما آخر لاحتمال أنه حالق قبل الوقت ، فلو لم يحلق في العمرة وقلنا : الحلق استباحة محظور فلا حاجة إليه ، وكذا لا يلزمه عند تبين الحدث في أطواف العمرة إلا دم واحد ، ولو كانت المسألة بحالها لكن جامع بعد العمرة ثم أحرم بالحج ، فهذه المسألة تفرع

على أصلين (أحدهما) جماع الناسى ، هل يفسد النسك ويوجب الفدية كالعمد ؟ فيه قولان (الأصل الثانى) إذا أفسد العمرة بجماع ثم أدخل الحج عليها هل يدخل ويصير محرما بالحج ؟ فيه وجهان سبق بيانهما فى فصل القران (أصحهما) عند الأكثرين يصير محرما بالحج ، وبه قال ابن سريج والشيخ أبو زيد ، فعلى هذا هل يكون الحج صحيحا مجزئا ؟ فيه وجهان (أحدهما) نعم (وأصحهما) لا وعلى هذا هل ينعقد صحيحا ؟ أم ينعقد فاسدا ؟ فيه وجهان (أصحهما) ينعقد فاسدا ، إذ لو انعقد صحيحا لم يفسد ؟ أم ينعقد فاسدا ، إذ لو انعقد صحيحا لم يفسد ، إذ لم يوجد بعد انعقاده مفسد ، وقد سبقت المسألة فى القران مبسوطة .

(فإن قلنا:) ينعقد فاسدا أو صحيحا ثم يفسد ، مضى فى النسكين وقضاهما (وإن قلنا:) بنعقد صحيحا مجزئا ولا يفسد ، قضى العمرة دون الحج ، وعلى الأوجه الثلاثة يلزمه دم القران ، ولا يجب للإفساد إلا بدئة واحدة ، كذا قال الشيخ أبو على ، وحكى إمام الحرمين وجهين آخرين إذا حكمنا بانعقاد حجه فاسدا (أحدهما) يلزمه بدنة أخرى لفساد الحج (والثانى) يلزمه البدنة للعمرة وشاة للحج ، كما لو جامع ثم جامع ثانيا ،

إذا عرفت هذين الأصلين فإن قال: كان الحدث في طواف العمرة الطواف والسعى فاسدان ، والجماع واقع قبل التحلل ، ولكن لا يعلم كونه قبل التحلل ، فهل يكون كالناسي ؟ فيه طريقان (أحدهما) نعم ، وبه قطع الشيخ أبو على (والثاني) لا: فانه لم تفسد العمرة ، وبه صار قارنا ، وعليه دم للقران ودم للحلق قبل وقته إن كان حلق كما سبق ، وإن أفسدنا العمرة فعليه للإفساد بدنة وللحلق شاة ، وإذا أحرم بالحج فقد أدخله على عمرة فاسدة ، فإن لم ندخله فهو في عمرته كما كان فيتحلل منها ويقضيها ، وإن أدخلناه وقلنا بفساد الحج فعليه بدنة للافساد ودم للحلق قبل وقت ودم للقران ويمضى في فاسدهما ، ثم يقضيهما ، وإن قال : كان الحدث في ودم للقران ويمضى في فاسدهما ، ثم يقضيهما ، وإن قال : كان الحدث في المدت في العران ويمضى في فاسدهما ، ثم يقضيهما ، وإن قال : كان الحدث في المدت في فاسدهما ، ثم يقضيهما ، وإن قال : كان الحدث في المدت في فاسدهما ، ثم يقضيهما ، وإن قال : كان الحدث في فاسدهما ، ثم يقضيهما ، وإن قال : كان الحدث في فاسدهما ، ثم يقضيهما ، وإن قال : كان الحدث في فاسدهما ، ثم يقضيهما ، وإن قال : كان الحدث في فاسدهما ، ثم يقضيهما ، وإن قال : كان الحدث في فاسدهما ، ثم يقضيهما ، وإن قال : كان الحدث في فاسدهما ، ثم يقضيهما ، وإن قال : كان الحدث في فاسدهما ، ثم يقضيهما ، وإن قال : كان الحدث في فاسدهما ، ثم يقضيهما ، وإن قال : كان الحدث في فاسدهما ، ثم يقضيهما ، وإن قال : كان الحدث في فاسدة مي المنه و يقضيه المنه و يقضيه بدنه المنا و ينه قبل و يقفي و يقفيه بدنه المنا و ينه قبل و يقل المنا و ينه قبل و يقفي و يق

طواف الحج فعليه إعادة الطواف والسعى ، وقد صح نسكاه وليس عليه إلا دم التمتع ، فإن قال : لا أدرى في أي الطوافين كان ، أخذ في كل حكم باليقين ولا يتحلل ما لم يعد الطواف والسعى ، لاحتمال أن حدثه كان في طواف الحج ولا يخرج عن عهدة الحج والعمرة إن كانا واجبين عليه ، لاحتمال كونه محدثا في طواف العمرة ، وتأثير الجماع في إفساد النسكين ولا تبرأ ذمته بالشك ، وإن كان متطوعا فلا قضاء عليه لاحتمال أن لا فساد ، وعليه دم إما للتمتع إن كان الحدث في طواف الحج ، وإما للحلق إن كان في طواف العمرة ، ولا يلزمه البدنة لاحتمال أنه لم يفسد العمرة ، لكن الاحتمال أنه لم يفسد العمرة ، لكن الاحتمال أنه لم يفسد العمرة ، لكن الاحتمال أنه لم يفسد العمرة ، العامرة الفاسدة الاحتمال أنه صار قارنا بذلك ، والله أعلم ،

آل الصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب ان يكثر من التلبية ، ويلبى عند اجتماع الرفاق ، وف كل صعود وهبوط ، وفي ادبار الصلوات وإقبال الليل والنهاد ، لما روى جابر رضى الله عنه قال : ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبى إذا رأى ركبا أو صعد اكمة أو هبط واديا ، وفي ادبار المكتوبة وآخر الليل)) ولأن في هذه المواضع ترتفع الأصوات ويكثر الضجيج ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : ((اففسل الحج العج والتج)) ويستحب في مستجد مسكة ومنى وعرفات ، وفيما عداها من المساجد قولان (قال) في القديم : لا يلبى (وقال) في الجديد : يلبى لأنه مسجد بنى للصلاة فاستحب فيه التلبية كالمساجد في الجديد : لا يلبى لأن للطواف قولان (قال) في القديم : يلبى ويخفض صوته (وقال) في الجديد : لا يلبى لأن للطواف ذكرا يختص به ، فكان الاشتفال به أولى ، والمجديد : لا يلبى لأن للطواف ذكرا يختص به ، فكان الاشتفال به أولى ، الله صلى الله عليه وسلم قال : ((جاءني جبريل عليه السلام فقال : يا محمد مر اصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية لأنه يخاف عليها الافتتان ،

⁽۱) كبلا في ش و في واللي في سنن ابن ماجه ((فانها من شمار الحج) وفي بعض تسبخ المهدب (من شمار الحاج) (ط) .

والتلبية ان يقول: لبيك اللهم لبيك البيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك الا شريك لك الماروى ابن عمر رضى الله عنهما ان تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لبيك اللهم لبيك البيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك الا شريك لك» قال الشافعى رحمه الله: فإن زاد على هذا فلا باس الماروى ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يزيد فيها: «لبيك وسعديك والخير كله بيديك اوالرغبة إليك والعمل اوإذا راي شيئا يعجبه قال: لبيك إن العيش عيش الآخرة الماروى «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه اعجبة ما هم فيه فقال: لبيك إن العيش عيش الآخرة الاستحب إذا فرغ من التلبية ان فقال: لبيك إن العيش عيش الآخرة الله موضع شرع فيه ذكر الله سبحانه وسلى على النبي صلى الله عليه وسلم لانه موضع شرع فيه ذكر الله سبحانه وتعالى دضوانه والجنة الله عليه وسلم كالأذان ثم يسال الله تعالى رضوانه والجنة المون عربة الله عليه وسلم إذا فرغ من تلبيته في حج او عمرة سال الله تعالى رضوانه والجنة واستعاد برحمته من النار الميت وما احب الله من تلبيته في حج او عمرة سال الله تعالى رضوانه والجنة احبه والمية عالى من تلبيته في حج او عمرة سال الله تعالى رضوانه والجنة المية والمية المية عليه وسلم إذا فرغ من النار اله يعو بما احب الله عالى دضوانه والجنة السيك الهراحية الله عليه وسلم إذا فرغ من النار الهربية في حج او عمرة سال الله تعالى رضوانه والجنة المية والمية المية عليه وسلم إذا فرغ من النار الهربية في حج او عمرة سال الله تعالى رضوانه والجنة اله والحبة المية وسلم الله عليه وسلم الله من النار المية المية الحب الله الله تعالى رضوانه والجنة المية وسلم الكارو من الله عليه وسلم الله الله الله تعالى رضوانه والجنة المية المية وسلم الله اله علية وسلم الله علية وسلم الله الله تعالى رضوانه والجنة المية الكارو الكان رسول الله تعالى الل

(الشرح) حديث ابن عمر فى تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخارى ومسلم ، وكذلك الزيادة التى زادها ابن عمر من كلامه ، وهذا لفظ الجميع عن نافع عن عبد الله بن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » قال : وكان عبد الله بن عمر يزيد (١) فيها : لبيك وسعديك ، والخير بيديك ، والرغبة إليك والعمل » رواه البخارى ومسلم بهذا اللفظ .

(وأما) حديث زيد بن خالد الجهنى فرواه ابن ماجه وأبو حاتم البستى والبيهقى وغيرهم ، وذكره الترمذي في جامعه فقال : روى بعضهم

ا) قال الترمذي : قال الشاؤمي : وإن زاد في التلبية شيئًا من تعظيم الله قلا بأس إن شاء الله وأحب إلى أن يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هذا الحديث عن خلاد (١) ابن السائب عن زيد بن خالد عن النبى صلى الله عليه وسلم • قال الترمذى : ولا يصح هذا قال : والصحيح عن خلاد بن السائب عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « أتانى جبريل فأمرنى أن آمر أصحابى أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال والتلبية » قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ، وكذا رواه مالك والشافعي وأبو داود والنسائي وغيرهم عن خلاد بن السائب عن أبيه ، وسبق بيانه قريبا في مذاهب العلماء في انعقاد الإحرام بالنية دون التلبية والله أعلم •

(وأما) حديث : « أفضل الحج العج والثج » فرواه الترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم من رواية أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو من رواية محمد بن اسماعيل بن أبى فديك عن الضحاك بن عثمان عن عبد الرحمن بن يربوع عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه مرفوعا ، قال الترمذي في جامعه : محمد بن المنكدر لم يسمع من عبد الرحمن بن يربوع ، ورواه البيهقي بهذا الإسناد الذي قدمته ، ثم رواه من طريق آخر عن ضرار بن صرد عن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن ابن المنكدر عن سعيد بن عبدالرحمن بن يربوع عن أبيه عن أبي بكرالصديق رضى الله عنه مرفوعا ، قال البيهقى : وكذلك رواه محمد بن عمرو السواق عن أبي فديك ، قال البيهقي : قال الترمذي : سألت البخاري عن هـذا الحديث فقال: هو عندى مرسل ، محمد بن المنكدر لم يسمع من عبد الرحمن بن يربوع (قلت) فمن ذكر فيه سعيدا قال : هو خطأ ليس فيسه سعيد (قلت) ضرار بن صرد وغيره روى عن ابن أبي فديك هذا الحديث ، وقالوا : عن سعيد بن عبد الرحمن عن أبيه قال : ليس بشيء ، قال البيهقي : وكذا قال أحمد بن حنيل فيما بلغنا عنه ، هـــذا آخر كلام البيهقي ، والله أعلم •

 ⁽۲) لبت في ش و ق خلاد بالتحبة جلاد في المواضع كلها والصواب خلاد بالفوقية كما البتناه (ط) .

(وأما) الحديث الذي روى عن أبي حريز _ بالحاء المهملة والزاى كره _ واسعه سهل مولى المغيرة بن أبي الغيث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسا بلغنا الروحاء حتى سمعت عامة الناس قد بحت أصواتهم من التلبية » فرواه البيهةى وضعفه ، قال : أبو حريز هذا ضعيف ، قال : ورواه عمر بن صهبان وهو أيضا ضعيف عن أبي الزناد عن أنس بن مالك (وأما) حديث : « لبيك وهو أيضا ضعيف عن أبي الزناد عن أنس بن مالك (وأما) حديث : « لبيك إن العيش عيش الآخرة » فرواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن جريج عن حميد الأعرج عن مجاهد قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يظهر من التلبية : « لبيك اللهم لبيك _ فذكر التلبية ، قال : حتى إذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هم فيه فزاد فيها _ لبيك إن العيش عيش الآخرة » قال ابن جريج : وحسبت أن ذلك يوم عرفة ، هكذا روياه مرسلا ،

(وأما) حدیث خزیمة بن ثابت فرواه الشافعی والدارقطنی والبیهقی بأسانیدهم عن صالح بن محمد بن زائدة عن عمارة بن خزیمة بن ثابت عن أبیه « أن رسول الله صلی الله علیه وسلم كان إذا فرغ من تلبیته سأل الله تعالی مففرته ورضوانه ، واستعاذ برحمته من النار » قال صالح: سمعت القاسم بن محمد یقول : وكان یستحب للرجل إذا فرغ من تلبیته أن یصلی علی النبی صلی الله علیه وسلم وصالح بن عمر هذا ضعیف صرح بضعفه الجمهور ، وقال أحمد : لا أرى به بأسا والله أعلم •

(وأما) الفاظ الفصل فالرفاق _ بكسر الراء _ جمع رفقه _ بضم الراء وكسرها _ لفتان مشهورتان قال الأزهرى : الرفاق جمع رفقة _ بضم الراء وكسرها _ وهى الجماعة يترافقون فينزلون معا ويرحلون معا ويرتفق بعضهم ببعض ، تقول : رافقته وترافقنا وهو رفيق ومرافقى وجمع رفيق رفقاء ، (وأما) قوله في كل صعود وهبوط فالصعود والهبوط _

بفتح أولهما _ اسم للمكان الذي يصعد فيه ويهبط منه وبضمهما ويصح أن يقرأ هنا بالوجهين (وأما) الأكمة _ فبفتح الهمزة والكاف _ وهي دون الرابية (وأما) العج فرفع الصوت ، والثج إراقة الدماء (وقوله) في كلام ابن عمر «والرغبة إليك » كذا وقع في المهذب «والرغبة » والذي في الصحيحين وغيرهما : «والرغباء » وفيها لغتان الرغباء _ بفتح الراء والمد والرغبي _ بضم الراء والقصر ومعناها الرغبة (وقوله :) العيش عيش والرخرة معناه أن الحياة الهنية المطلوبة الدائمة هي حياة الدار الآخرة (وأما) لفظ التلبية ، فقال القاضي عياض : التلبية مثناة للتكثير والمبالغة ، ولزوما لطاعتك فثني للتوكيد لا تثنية حقيقية ، ولوما هو بمنزلة قوله تعالى : (بل يداه مبسوطتان) أي نعمتاه ، على تأويل اليد بالنعمة هنا ونعم الله تعالى لا تحصى .

وقال یونس بن حبیب البصری: لبیك اسم مفرد لا مثنی ، قال : والفه إنما انقلبت یاء لاتصالها بالضمیر ، كلدی وعلی ، ومذهب سیبویه انه مثنی بدلیل قلبها یاء مع المظهر وأكثر الناس علی ما قاله سیبویه ، قال ابن الأنباری: ثنوا لبیك كما ثنوا حنانیك أی تحننا بعد تحنن وأصل لبیك لبیك ، فاستثقلوا الجمع بین ثلاث باء آت فأبدلوا من الثلاثة یاء كما قالوا من الظن تظنیت والأصل تظننت ، واختلفوا فی معنی لبیبك واشتقاقها (فقیل :) معناها اتجاهی وقصدی إلیك مأخوذ من قولهم : داری تلب دارك أی تواجهها (وقیل :) معناها محبتی لك مأخوذ من قولهم امرأة دارك أی تواجهها (وقیل :) معناها محبتی لك مأخوذ من قولهم ولبابه لبة إذا كانت محبة ولدها عاطفة غلیه (وقیل) معناها إخلاصی لك مأخوذ من قولهم نا البت المعام ولبابه من قولهم : حب لباب إذا كان خالصا محضا ومن ذلك لب الطعام ولبابه (وقیل) معناها أنا مقیم علی طاعتك وإجابتك مأخوذ من قولهم لب الرجل بالكان وألب إذا أقام فیه ولزمه ، وقال ابن الأنباری : وبهذا قال الخلیل با المعد ،

قال القاضى: قيل هذه الإجابة لقوله تعالى لإبراهيم صلى الله عليه وسلم (وآذن في الناس بالحج) قال إبراهيم الحربي في معنى لبيك: أي قربا منك وطاعة والإلباب القرب وقال أبو نصر: معناه أنا ملب بين بديك أي خاضع م هذا آخر كلام القاضى (قوله) لبيك إن الحمد والنعمة لك يروى _ بكسر الهنزة _ من إن وفتحها _ وجهان مشهوران لأهل الحديث وأهل اللغة م قال الجمهور: والكسر أجود قال الخطابي: الفتح رواية العامة قال ثعلب: الاختيار الكسر وهو أجود في المعنى من الفتح لأن من كسر جعل معناه إن الحمد والنعمة لك على كل حال ، ومن فتح قال: لبيك لهذا السبب •

(وقوله): والنعمة لك المشهور فيه نصب النعمة قال القاضى عياض: ويجوز رفعها مع الابتداء ، ويكون الخبر محذوفا قال ابن الأنبارى : وإن شئت جعلت خبر إن محذوفا تقديره : إن الحمد لك ، والنعمة مستقرة لك وقوله : وسعديك ، قال القاضى : إعرابها وتثنيتها ما سبق فى لبيك ، ومعناها مساعدة لطاعتك بعد مساعدة وقوله والخير بيديك (أى) الخير كله بيد الله تعالى ومن فضله وقوله : (الرغباء إليك والعمل) معناه الطلب والمسألة إلى من بيده الخير ، وهو المقصود بالعمل ، المستحق للعبادة ، وهو الله تعالى والله أعلم ،

اما الاحكام فاتفق العلماء على استحباب التلبية ، ويستحب الإكثار منها فى دوام الإحرام ويستحب قائما وقاعدا ، وراكبا وماشيا ، وجنبا وحائضا ويتأكد استحبابها فى كل صعود وهبوط وحدوث أمر من ركوب أو نزول ، أو اجتماع رفقة ، أو فراغ من صلاة ، وعند إقبال الليل والنهار ، ووقت السحر ، وغير ذلك من تعاير الأحوال نص على هذا كله الشافعي ، واتفق عليه الأصحاب ، واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على استحبابها فى المسجد ، ومسجد الخيف بمنى ومسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم بعرفات

لأنها مواضع نبيك ، وفى سائر المساجد قولان (الأصح) الجديد يستحب التلبية (والقديم) لا يلبى لئلا يهوش على المصلين والمتعبدين ، ثم قال الجمهور: والقولان فى أصل التلبية فإن استحببناها استحببنا رفع الصوت بها وإلا فلا وجعلهما إمام الحرمين فى استحباب رفع الصوت ثم قال: لم يستحب رفعه فى سائر المساجد ، ففى الرفع فى المساجد الثلاثة وجهان (والمذهب) الأول .

وهما مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما الأصبح الجديد: لا يلبى ، والقديم يلبى ، ولا يجهر ولا يلبى فى طواف الإفاضة والوداع بلا خلاف ، لخروج وقت التلبية ، ويستحب للرجل رفع صوته بالتلبية بحيث لا يضر بنفسه ، ولا تجهر بها المرأة ، بل تقتصر على سماع نفسها قال الرويانى: فإن رفعت صوتها لم يحرم ، لأنه ليس بعورة على الصحيح ، هذا كلام الرويانى ، وكذا قال غيره: لا يحرم لكن يكره ، صرح به الدارمى والقاضى أبو الطيب والبندنيجى ، ويخفض الخنثى صوته كالمرأة ، ذكره صاحب البيان وهو ظاهر ويستحب أن يكون صوت الرجل فى صلاته على رسول الله صلى الله عليه وسلم عقب التلبية دون صوته بها ،

قال الشافعي والمصنف والأصحاب: ويستحب أن لا يزاد على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يكررها وهي: « لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » . قال أصحابنا فإن زاد لم يكره ، لما سبق عن ابن عمر ، قال صاحب البيان: قال الشيخ أبوحامد ذكر أهل العراق عن الشافعي أنه كره الزيادة على قال الشيخ أبو حامد: وغلطوا ، بل لا تكره الزيادة ولا تستحب والله أعلم ، ويستحب إذا رأى شيئا يعجبه أن يقول: لبيك إن العيش عيش الآخرة ، ويستحب إذا فرغ من التلبية أن يصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب إذا فرغ من التلبية أن يصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأن يسأل الله تعالى رضوانه والجنة ويستعيذ به من النار ، ثم يدعو بما

ويستحب أن لا يتكلم في أثناء ثلبيته بأمر أو نهى أو غيرهما لكن لو سلم عليه رد ، نص عليه الشافعى في الإملاء ، وتابعه الأصحاب ، ويكره التسليم عليه في حال تلبيته ، ومن لا يحسن التلبية بالعربية يلبى بلسائه ، كتكبيرة الإحرام وغيرها ، وإن أحسن العربية أتى بها نص عليه الشافعى ، قال المتولى : إذا لم يحسن التلبية أمر بالتعليم ، وفي مدة التعليم يلبى بلسان قومه ، وهل يجوز بلغة أخرى مع القدرة على التلبية ؟ حكمه حكم التسبيحات في الصلاة لأنه ذكر مستون قال القاضى أبو الطيب في تعليقه : تكره التلبية في مواضع النجاسات ،

(فسرع) قال صاحب الحاوى: قال الشافعى فى الأم: وإذا لبى فاستحب أن يلبى ثلاثا ، قال: واختلف أصحابنا فى تأويله على ثلاثة أوجه (أحدها) أن يكرر قوله: لبيك ثلاث مرات (والثانى) يكرر قوله: لبيك اللهم لبيك ثلاث مرات (والثالث) يكرر جميع التلبية ثلاث مرات ، هذا كلامه وهذا الثالث هو الصحيح أو الصواب، والأولان فاسدان لأن فيهما تغييرا للفظ التلبية المشروعة ،

(فسوع) قد ذكرنا أن التلبية مستحبة بالاتفاق وليست واجبة هذا هو الصواب المشهور من نصوص الشافعي والأصحاب و وقال صاحب الحاوي : حكى عن أبي على بن خيران وأبي على ابن أبي هريسرة من أصحابنا أن التلبية في أثناء الحج والعمرة واجبة ، قال : وزعما أنهما وجدا للشافعي نصا دل عليه قال : وليس يعرف للشافعي في كتبه نص يدل عليه ، هذا كلام صاحب الحاوي وقال الدارمي قال الطبري ـ يعني أبا على الطبري : للشافعي ما يدل على أنها واجبة قال : وبه قال ابن خيران والمذهب ما قدمناه ه

(فسرع) مذهبنا استحباب التلبية فى كل مكان وفى الأمصار والبرارى قال العبدرى: إظهار التلبية فى الأمصار ومساجدها لا يكره وليس لها موضع تختص به قال: وبه قال أكثر الفقهاء قال: وقال أحمد: هو مسنون فى الصحارى قال ولا يعجبنى أن يلبى فى المصر والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(وإذا احرم الرجل حرم عليه حلق الراس لقوله تعالى: (ولا تحلقوا رووسكم حتى يبلغ الهدى محله) ويحرم حلق شعر سائر البدن لأنه (حلق) يتنظف به ويترفه به ، فلم يجز كحلق الراس ، وتجب به الفدية لقوله تعالى (فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه ففدية من صيام او صدقة او نسك) ولما روى كعب بن عجرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لعلك آذاك هوام راسك ؟ قلت: نعم يا رسول الله قال: احلق راسك وصم ثلاثة ايام ، او اطعم ستة مساكين ، او انسك شاة)) ويجوز له لن يحلق شعر الحلال لأن نفعه يعود إلى الحلال فلم يمنع منه كما لو اراد أن يعممه او يطيبه ، ويحرم عليه ان يقلم اظفاره ، لانه جزء ينمى وفي قطعه ترفيه وتنظيف ، فمنع الإحرام منه كحلق الشعر ، وتجب به الغدية قياسا على الحلق) .

(الشرح) حديث كعب بن عجرة رواه البخارى ومسلم وهوام الرأس بتشديد الميم ـ الفعل وقوله: حلق يتنظف به احتراز من الشعر النابت فى عينه وقال القلعى: هو احتراز من قلعه شعر الحلال وقوله: جزء ينمى ، قال القلعى: هو احتراز من قطع الأصبع المتآكلة وجلدة النحتان ، قال : وقوله: فى قطعه ترفيه وتنظيف احتراز من قطع الشجر أو الحشيش فى غير الحرم ، هذا كلامه والأظهر أنه احترز به عن قطع اليد الصحيحة ، في غير الحرم ، هذا كلامه والأظهر أنه احترز به عن قطع اليد الصحيحة ، فإنه قطع جزء ينمى ولا شىء فيه ، لأنه ليس فيه ترفيه ولا تنظيف ، قال : وجمعه بين الترفيه والتنظيف للتأكيد لا للاحتراز ، بل لو اقتصر على أحدهما كفاه وقوله: جزءينمى هو بفتح أوله ، ويقال : ينمو لغتان الأولى أفصح وأشهر .

اما الاحكام فأحمع المسلمون على تحريم حلق شعر الرأس نقل الاجماع فيه ابن المنذر وغيره ، وسواء في تحريمه الرجل والمرأة ، وكذلك يجب على ولى الصبى المحرم أن يمنعه من إزالة شعره ، ويحرم عليه تمكين الصبى وغيره من إزالته قال أصحابنا : ولا يختص التحريم بالحلق ولا بالرأس ، بل تحرم إزالة الشعر قبل وقت التحلل ، وتجب به الفدية سواء شعر الرأس واللحية والشارب والإبط والعانة وسائر البدن ، وسواء الإزالة بالحلق والتقصير والإبانة بالنتف أو الإحراق وغيرهما " ولا خلاف في عدد كله عندنا ، قال أصحابنا وإزالة الظفر كإزالة الشعر سعواء قلمه أو كمره أو قطعه ، وكل ذلك حرام موجب للفدية سواء كل الظفر وبعضه ،

قال أصحابنا : ولو قطع بده أو بعض أصابعه وعليها شعر وظفر فلا فدية بلا خلاف ، لأنهما تابعان غير مقصودين وشبه أصحابنا هذا بما لو كانت له امرأة صغيرة فأرضعتها أمه انفسخ النكاح ولزم الأم مهرها ، ولو قتلتها لم يلزمها المهر لاندراج البضع فى القتل قال الشافعى وأصحابنا : ولو كشط المحرم جلدة الرأس فلا فدية والشعر تابع ، ولو افتدى كان أفضل قال الشافعى : ولو مشط لحيته فنتف شعرات لزمه الفدية ، فلو شك افضل قال الشافعى : ولو مشط لحيته فنتف شعرات لزمه الفدية ، فلو شك لا فدية للاحتمال مع أصل البراءة (والثانى) تجب الفدية للظاهر ، هذا كله فى الحلق والقلم بلا غذر فإن حلق لعذر أو ناسيا أو جاهلا أو مكرها فسيأتى بيانه حيث ذكره المصنف فى أواخر الباب إن شاء الله تعالى ، ولو حلق المحرم رأس الحلال جاز ولا فدية ، لما ذكره المصنف ، والله أعلم ،

(فرع) في مسائل من مذاهب العلماء متعلقة بالحلق والقلم

قد ذكرنا أن مذهبنا يحرم حلق جميع شعور البدن والرأس ، وبه قال الأكثرون وقال أهل الظاهر : لا فدية في شعر غير الرأس ، وعن مالك روايتان كالمذهبين و دليلنا ما ذكره المصنف (ومنها) لو حلق المحرم رأس

الحلال جاز ولا فدية ، هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وداود (وقال) أبو حنيفة لا يجوز فإن فعل قال فعلى الحالق صدقة ، دليلنا ما ذكره المصنف (ومنها) يحرم على المحرم قلم أظفاره ويجرى مجرى حلق الرأس هذا مذهبنا وبه قال أحمد ،

وقال أبو حنيفة: إن قلم أظفار يد أو رجل بكمالها لزمه فدية كاملة ، وإن قلم من كل يد أو رجل أربعة أظفار أو دونه لزمه صدقة ، وقال مالك: حكم الأظفار حكم الشعر يتعلق الدم بما يميط الأذى ، وقال داود: يجوز للمحرم قلم أظفاره كلها ولا فدية عليه ، هكذا نقل العبدرى عنه ، وقد نقل ابن المنذر وغيره إجماع المسلمين على تحريم قلم الظفر في الإحرام فلعلهم لم يعتدوا بداود ، وفي الاعتداد به في الاجماع خلاف سبق مرات فلعلهم لم يعتدوا بداود ، وفي الاعتداد به في الاجماع خلاف سبق مرات (وأما) حك المحرم رأسه فلا أعلم خلافا في إباحته ، بل هو جائز وقد حكى ابن المنذر جوازه عن ابن عصر وجابر وسعيد بن جبير والشورى وأصحاب (ا).

وأحمد وإسحق وبه قال ابن المنذر ولم يذكر فيه خلافا ، لكن قالوا : برفق لئلا ينتنف شعر والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تصالي

(ويحرم عليه ان يستر راسه ، لما روى ابن عباس رضى الله عنهما ان النبى صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذى خر من بعيره : ((لا تخمروا راسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا)) وتجب به الفحية لأنه فعل محرم في الإحرام فتعلقت به الفدية كالحلق ، ويجوز ان يحمل على راسه مكتلا لانه لا يقصد به الستر فلم يمنع منه ، كما لا يمنع المحدث من حمل المصحف في عيبة المتاع حين لم يقصد حمل المصحف ، ويجوز أن يترك يده على راسمه لانه يحتاج إلى وضع اليد على الراس في المسح فعفى عنه ، ويحرم عليمه لبس القميص لما روى ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليمه

⁽١) بِهَافِي بِالاِينِلُ ولعله (اصحابِ الرأئ يَرْهُو ظَاهُرُ مَانَعِبَهُمْ) المطيخي بـ

وسلم قال في المحسرم: « لا يلبس القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا الممامة ولا الخف ، إلا الا يجد نعلين فيقطعهما اسغل من الكعبين » ولا يلبس من الثياب ما مسه ورس أو زعفران ، وتجب به الفدية لانه فعل محظور في الإحرام فتعلقت به الفدية كالحلق ، ولا فرق بين أن يكون ما يلبسه من الخرق أو الجلود أو اللبود أو الورق ، ولا فرق بين أن يكون مخيطا بالإبرة أو ملصقا بعضه إلى بعض لانه في معنى المخيط ، والعباءة والدراعة كالقميص فيما ذكرناه ، لانه في معنى القميص .

ويحرم عليه لبس السراويل لحديث ابن عمر رضى الله عنهما وتجب به
الفدية لما ذكرناه من المعنى والتبان (۱) والران كالسراويل فيما ذكرناه ، لاته
في معنى السراويل وإن شق الإزار وجعل له ذبلين وشعهما على ساقيه لم
يجز ، لانهما كالسرويل ، وما على الساقين كالبابكين ، ويجوز أن يعقد عليه
إزاره لان فيه مصلحة له وهو أن يثبت عليه ، ولا يعقب الرداء عليه ، لانه
لا حاجة به إليه ، وله أن يغرز طرفيه في إزاره ، وإن جمل لإزاره حجزة ،
وادخل فيها التكة واتزر به جاز ، وإن اتزر وشهد فوقه تكة جاز ، قال في
الإملاء : وإن زره أو خاطه أو شوكه لم يجز ، لانه يصير كالمخيط ، وإن لم
يجد إزارا جاز أن يلبس السراويل ولا فدية عليه ، لما روى ابن عباس رضى
الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((من لم يجد إزارا فليلبس
السراويل ، ومن لم يجد نعلين فليلبس الخفين)) فإن لم يجد إزارا فليلبس
الشميص ، لانه يمكنه أن يرتدى به ولا يمكنه أن يتزر بالسراويل ، فإن لسي
السراويل ثم وجد الإزار لزمه خلعه ،

ويحرم عليه لبس الخفين للخبر ، وتجب به الفدية لما ذكرناه من القياس على الحاق ، فإن لم يجد نطين لبس الخفين بصد أن يقطعهما من اسفل الكعبين للخبر ، فإن لبس الخف مقطوعا من اسفل الكعب مع وجود النعل لم يجز على النصوص ، وتجب عليه الفدية ، ومن أصحابنا من قال : يجوز ولا فدية عليه ، لانه قد صاد كالنعل بدليل أنه لا يجوز المسح عليه ، وهذا خلاف المنصوص وخلاف السنة ، وما ذكره من المسح لا يصح لانه وإن لم يجز المسح إلا أنه بترفه به في دفع الحر والبرد والاذي ، ولانه يبطل بالخف المخرق ، فإنه لا يجوز المسح عليه ثم يمنع من لبسبه، ويحرم عليه لبس القفازين ، وتجب به الغدية لاته ملبوس على قدر العضو فاشبه الخف ،

⁽¹⁾ سراويل من الطِلد تصيرة الزق الركبة غالبًا . (المطيعي)

ولا يحرم عليه ستر الوجه لقوله صلى الله عليه وسلم في الذي خر من بعيره: « ولا تخمروا راسه » فخص الرأس بالنهي •

ويحرم على المراة ستر الوجه لما روى ابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي النساء في إحرامهن عن القفارين والنقاب وما مسه الورس والزعفران من الثياب » وليلبسن بعد ذلك ما اختير من الوان الثياب من معصفر أو خز أو حلى أو سراويل أو قميص أو خف ، وتجب به الفدية قياسا على الحلق ، ويجوز أن تستر من وجهها ما لا يمكن سستر الراس إلا بستره لانه لا يمكن ستر الراس إلا بستره فعفي عن ستره ، فإن ارادت ستر وجهها عن الناس سدلت على وجهها شيئًا لا يباشر الوجه ، لما روت عائشة رضى الله عنها قالت: ((كان الركبان يمرون بنا ، ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات ، فإذا حاذونا سدلت إحدانا جلبانها من رأسها على وجهها ، فاذا جاوزونا كشفنا » ولأن الوجه من الراة كالرأس من الرجل ، ثم يجوز للرجل ستر الراس من الشمس بما لا يقع عليه ، فكذلك الراة في الوجه ، ولا يحرم عليها لبس القميص والسراويل والخف ، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما ، ولأن جميع بدنها عورة إلا الوجه والكفين ، فجساز لها ستره لـا ذكرناه ، وهل يجوز لها لبس القفازين ؟ فيه قولان (أحدهما) انه بجوز لانه عضو بجوز لها ستره بغير الخيط ، فجاز لها ستره بالخيط كالرجل (والثاني) لا يجوز للخبر ، ولأنه عضو ليس بعورة منها فتعلق به حرمة الإحرام في اللبس كالوجه) •

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخارى ومسلم (وأما) حديث ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف ، إلا أن لا يجد نعلين فليلبس المخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ، ولا يلبس من الثياب ما مسه ورس أو زعفران » فرواه البخارى ومسلم هكذا ، وزاد البيهقى وغيره فيه « ولا يلبس القباء » قال البيهقى : هذه الزيادة صحيحه محفوظة ، وأما حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يجد إزارا فليلبس السراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس الخفين » فرواه البخارى ومسلم ورواه مسلم أيضا من رواية جابر بن عبد الله رضى الله

عنهما (وأما) حديث ابن عمر «أن النبيل صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب وما مسه الورس والزعفران من الثياب، وليلبسن بعد ذلك ما أحبين من ألوان الثياب من معصفر أو خز أو حرير أو حلى أو سراويل أو قميص أو خف » فرواه أبو داود باسناد حسن ، وهو من رواية محمد بن إسحق صاحب المفازى إلا أنه قال حدثنى نافع عن ابن عمر وأكثر ما أنكر على ابن إسحق التدليس ، وإذا قال المدلس (حدثنى) احتج به على المذهب الصحيح المشهور •

(وأما) حديث عائشة قالت: «كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فإذا حاذونا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها فاذا جاوزونا كشفناه » • فرواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما وإسناده ضعيف (وأما) لغات الفصل وألفاظه ، فتخمير الرأس تغطيته ، وقوله : لأنه فعل محرم فى الإحرام فتعلقت به الفدية ، احترزنا بالإحرام عن الغيبة فى الصيام ونحوها ، وكان ينبغى أن يقول محرم الإحرام ليحترز عن شرب الحمر ونحوه ، فانه محرم فى الإحرام ولا فدية فيه (وأما) المكتل _ فبكسر الميم وفتح المثناة فوق _ وهو الزنبيل ، ويقال فيه أيضا الزنبيل _ بفتح الزاى والقفة والعرق والعرق _ بفتح الراء وإسكانها _ والسفيفة وقد سبق بيان هذا كله فى كتاب الصيام فى كفارة الجماع وقوله لا يمنع المحدث من حمل المصحف فى عيبة المتاع _ هى بفتح العين المهملة وهى وعاء يجعل فيه الثياب وجبعها عيب _ بكسر العين وفتح الياء _ كبدرة وبدر وعياب وعيبات ذكرهن الجوهرئ .

(وأما) البرنس _ فبضم الباء والنون _ قال الأزهرى وصاحب المحكم وغيرهما : البرنس كل ثوب رأسه منه ملتزق به دراعة كانت أوجبة أو ممطرا ، والممطر _ بكسر الميم الأولى وفتح الطاء _ ما يلبس فى المطر يتوقى به (وأما) الورس فسبق بيانه فى باب زكاة الثمار (وقوله) مخيطا

بالإبر _ بكسر الهمزة وفتح الباء _ جمع إبرة (وأما) القباء فممدود وجمعه أقبية ويقال: تقبيت القباء قال الجواليقى: قيل: هو فارسى معرب: وقيل: عربى مشتق من القبو وهو الضم والجمع ، وأما الدراعة فمثل القبيص لكنها ضيقة الكمين ، وهى لفظة غريبة وأما التبان _ فبضم المثناة فوق بعدها باء موحدة مشددة _ وهو سراويل قصيرة ، وسبق بيانه فى باب الكفن (وأما) الران فكالخف لكن لا قدم له ، وهو أطول من الخف .

(وقوله) وإن جعل لإزاره حزة وأدخل فيها التكة واتزر به جاز ، التكة _ بكسر التاء _ معروفة (وقوله :) حزة كذا وقع فى المهذب وهو صحيح ، يقال : حزة السراويل وحجزة السراويل بحذف الجيم وإثباتها لغتان مشهورتان ، ذكرهما صاحب المجمل والصحاح وآخرون ، وهى التى يجعل فيها التكة (وقوله :) إن زره أو خاطه أو شوكه لم يجز ، لأنه يصير كالمخيط فشوكه _ بتشديد الواو _ معناه خلة بشوك أو بمسلة و نحوها (وأما) القفازان فبقاف مضمومة ثم فاء مسددة وبالزاى _ وهى شىء يعمل لليدين يحشى بقطن ، ويكون له أزرار تزر على الكفين والساعدين من البرد وغيره ، والله أعلم •

اما الاحكام فالحرام على الرجل من اللباس فى الإحسرام ضربان (ضرب) متعلق بالرأس (وضرب) بباقى البدن (وأما) الضرب الأول فلا يجوز للرجل ستر رأسه لا بمخيط كالقنسوة ولا بغيره كالعمامة والإزار والخرقة ، وكل ما يعد ساترا ، فان ستر لزمه الفدية ، ولو توسد وسادة أو وضع يده على رأسه أو انغمس فى ماء أو استظل بمحمل وهودج ، جاز ولا فدية ، سواء مس المحمل رأسه أم لا ، وقال المتولى : إذا مس المحمل رأسه وجبت الفدية ، وهذا ضعيف جدا أو باطل ، قال الرافعى : لم أره هنا لغيره والصواب أنه جائز ولا فدية فيه ، لأنه لا يعد ساترا ، ولو وضع

على رأسه زنيلا أو حملا فطريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وكثيرون أو الأكثرون يجوز ولا فدية لأنه لا يقصد به الستر كما لا يمنع المحدث من حمل المصحف في متاع (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه قولان (أصحهما) هذا (والثاني) يحرم وتجب به الفدية ، وممن ذكر الطريقين جميعا البغوى ، وممن قطع بتحريمه أبو الفتح سليم الرازى في المحفاية والمذهب الجواز ،

وقال صاحب الشامل: حكى الشافعى فى الأم عن عطاء أنه لا بأس بحمل المكتل على رأسه ، ولم ينكر ذلك الشافعى ولا اعترض عليه ، قال وحكى ابن المنذر فى الإشراف عن الشافعى أنه قال : عليه القدية ، قال صاحب الشامل: قال أصحابنا : هذا لا نعرفه فى شىء من كتب الشافعى ، وحكى أبو حامد فى تعليقه أن الشافعى نص فى بعض كتبه على وجوب الفدية فيه وحكى البندنيجى وجوب الفدية عن نصه فى الإملاء والله أعلم ، أما إذا طلى رأسه بطين أو حناء أو مرهم أو نحوها فان كان رقيقا لا يستر فلا فدية ، وإن كان ثخينا ساترا فوجهان (الأصح) وجوب الفدية ، وبه قطع البندنيجى لأنه ستر ، ولهذا لو ستر عورته بذلك صحت صلاته فطع البندنيجى لأنه لا بعد ساترا والله أعلم ،

قال أصحابنا : ولا يشترط لوجوب الفدية ستر جميع الرأس ، كما لا يشترط في وجوب فدية الحلق الاستيعاب ، بل تجب الفدية بستر قدر يقصد ستره لغرض كشد عصابة وإلصاق لكصوق لشجة ونحوها ، هكذا ضبطه إمام الحرمين والغزالى ، واتفق الأصحاب على أنه لو شد خيطا على أسه لم يضره ولا فدية ، قال الرافعى : وهذا ينقض ما ضبط به الإمام والغزالى ، فإن ستر المقدار الذي يحويه الخيط قد يقصد لمنع الشعر من الانتشار وغيره ، فالوجه الضبط بتسميته سائر كل الرأس أو بعضب ، هذا كلام الرافعى والصواب ما قاله الإمام والغزالى ولا ينتقض ما قالاه بما قاله الرافعى ، لأنهما قالا : قد يقصد ستره والخيط ليس بساتر ،

وفرق أصحابنا بين الخيط حيث جاز شد الرأس به والعصابة العريضة حيث لم يجز بأنه لا يعد ساترا بخلاف العصابة ، قال أصحابنا : وسواء في التحريم ما يعتاد الستر به وما لا يعتاد كقلنسوة مقورة ، وتجب الفــديُّــ. بتغطيته البياض الذي وراء الآذان ، ذكره الروياني وغيره وهو ظاهر ولو غطى رأسه بكف غيره فلا فدية كما لو غطاه بكف نفسه هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وذكر صاحبا الحاوى والبحر فيه وجهين (الصحيح) هذا (والثاني) وجوب الفدية لجواز السجود على كف غيره بخلاف كفه والله أعلم •

(الضرب الثاني) في غير الرأس ، قال أصحابنا : يجوز للرجل المحرم ستر ما عدا الرأس من بدنه في الجملة ، وسنوضح تفصيله إن شماء الله تعالى • قال أصحابنا : وإنما يحرم عليه لبس المخيط وما هو في معناه مما هو على قدر عضو من البدن ، فيحرم كل مخيط بالبدن أو بعضو منه ، سواء كان مخيطًا بخياطة أو غيرها كما سنوضحه إن شاء الله تعالى • قال أصحابنا: فيحرم عليه لبس القميص والسراويل والتبان كالدراعة والخف والران ونحوها ، فان لبس شيئا من ذلك مختارا عامدا أثم ولزمه المبادرة إلى إزالته ولزمته الفدية سواء قصر الزمان أم طال ، ولا خلاف في هذا .

قال ابن المنذز: أجمع العلماء على منسع المحرم من لبس القميص والعمامة والقلنسوة والسراويل والبرنس والخف ، ولو لبس القباء لزمه الفدية ، سواء أخرج يديه من كميه أم لا سواء في ذلك جميع الأقبية وفيه

وجه ضعيف في الحاوى وغيره أنه إن كان من أقبية خراسان ضيق الأكمام قصير الذيل وجبت الفدية ، وإن لم يدخل يده فى كمه ، وإن كان من أقبية الوجه غريب ضعيف وقال الدارمي : إذا طرح القباء على كنفيه وأدخلهما لزمته الفدية ، وقال ابن القطان : فيه قولان وهذا أيضا غريب ضعيف ،

والمذهب وجوب الفدية مطلقا • ولو ألقى على بدنه قباء أو فرجية وهو مضطجع قال إمام الحرمين إن صار على بدنه بحيث لو قام عد لابسه لزمته الفدية ، وإن كان بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه إلا بمزيد أمر فلا فدية •

قال أصحابنا واللبس الحرام الموجب للفدية محمول على ما يعتاد فى كل ملبوس ، فلو التحف بقميص أو قباء أو ارتدى بهما أو اتزر بسراويل فلا فدية ، لأنه ليس لبسا له فى العادة ، فهو كمن لفق إزارا من خرق وطبقها وخاطها فلا فدية عليه بلا خلاف ، وكذا لو التحف بقميص أو بعباءة أو إزار ونحوها ولفها عليه طاقا أو طاقين أو أكثر فلا فدية ، وسواء فعل ذلك فى النوم أو اليقظة ، قال أصحابنا : وله أن يتقلد المصحف وحمائل السيف ، وأن يشد الهميان والمنطقة فى وسطه ويلبس الخاتم ولا خلاف فى جواز هذا كله ، وهذا الذى ذكرناه فى المنطقة والهميان مذهبنا ، وبه قال العلماء كافة إلا ابن عمر فى أصح الروايتين عنه ، فكرههما وبه قال نافع مولاه ، قال أصحابنا : ولا يتوقف التحريم والفدية على المخيط ، بل سواء المخيط وما فى معناه ، وضابطه أنه يحرم كل ملبوس معمول على قدر البدن ، أو قدر فى معناه ، وضابطه أنه يحرم كل ملبوس معمول على قدر البدن ، أو قدر عضو منه بعيث يحيط به بخياطة أو غيرها ، فيدخل فيه درع الزرد والجوشن والجورب واللبد والملزق بعضه ببعض سواء المتخذ من جلد أو قطن أو كتان أو غير ذلك ، ولا خلاف فى هذا كله ،

(فسرع) اتفقت نصوص الشافعي والمصنف والأصحاب على أنه يجوز أن يعقد الإزار ويشد عليه خيطا ، وأن يجعل له مثل الحجزة ، ويدخل فيها التكة ونحو ذلك ، لأن ذلك من مصلحة الإزار فإنه لا يستمسك إلا بنحو ذلك ، مكذا صرح به المصنف والأصحاب في جميع طرقهم ، وكذا نص عليه الشافعي في الأم ، ونقل القاضي أبو الطيب في تعليقه أن الشافعي نص على أنه لا يجوز له أن يجعل للإزار حجزة ويدخل فيها التكة ، لأنه يصير

كالسراويل ، وهذا نقل غريب ضعيف ، ونقل ابن المنذر في الإشراف عن الشافعي أنه قال : لا يعقد على إزاره ، وهذا نقل غريب ضعيف ، مخالف للمعروف من نصوص الشافعي وطرق الأصحاب ، قال الشافعي في الأم : ويعقد المحرم عليه إزاره لأنه من صلح الإزار ، قال : والإزار ما كان معقودا ، هذا نصه بحروفه ،

ويمكن أن يتأول ما نقله ابن المنذر على أن المراد بالعقد العقد العقد بالخياطة ، فهذا حرام كما ذكره المصنف في الكتاب والأصلحاب ، قال أصحابنا : وله غرز ردائه في طرف إزاره ، وهذا لا خلاف فيه ، لأنه يحتاج إليه للاستمساك .

(و أ ما) عقد الرداء فحرام وكذلك خله بخلال أو بمسلة ونحوها ، وكذلك ربط طرفه إلى طرفه الآخر بخيط ونحوه وكله حرام موجب للفدية • هذا هو المذهب وقد نص الشافعي في الأم على تحريم عقد الرداء ، وتابعه عليه المصنف وجماهير الأصحاب، وفرق المصنف والأصحاب بين الرداء والإزار حيث جاز عقد الإزار دون الرداء ، بأن الازار يحتاج فيه إلى العقد دون الرداء ، فعلى هذا إذا عقده أو رده أو خله بخلال أو مسلة أو جعل له شرجا وعرى وربط الشرج بالعرى لزمته الفدية • هكذا صرح به الشيخ أبو حامد والجمهور ، وهو مقتضى النص السابق في تحريم عقد الرداء ، وقالت طائفة من أصحابنا لا يحرم عقد الرداء كما لا يحرم عقد الإزار ، وبهذا قطع إمام الحرمين والغزالي في البسيط والمتولى وغيرهم ، إلا أن المتولى قال: يكره عقده فان عقده فلا فدية ، ودليل هذا أنه لا يعد مخيطًا ، ودليل المذهب أنه في معنى المخيط من حيث إنه مستمسك بنفسه ، وقد أنكر أبو عمرو بن الصلاح على إمام الحرمين تجويزه عقد الرداء ، قال : ولعله لم يبلغه نص الشافعي والأصحاب في المنع من ذلك ، وحكمي صاحب البيان عن الشبيخ أبي نصر صاحب المعتمد من العراقيين أنه قال: لا فدية

في عقد الرداء ، والمشهور في المذهب تحريم عقده ووجوب الفدية فيه والله أعلم •

(فرع) إذا شق الإزار نصفين وجعل له ذيلين ، ولف على كل ساق نصفا وشده ، فوجهان (الصحيح) المنصوص فى الأم نصا صريحا وجوب الفدية ، وبهذا قطع المصنف والجمهور ، ونقلوه أيضا عن نصه فى الأم وتابعوه عليه ، وأطبق العراقيون على التصريح به ، وقطع به البعوى وآخرون من الخراسانيين ، قالوا : فإن فعل ذلك أثم ولزمته الفدية ، وهكذا نقله الغزالي فى السيط عن العراقيين ، قال : وفيه احتمال أنه لا فدية ، قاله إمام الحرمين قال الرافعي : الذي نقله الأصحاب وجوب الفدية لأنه كالسراويل ، قال : وقال إمام الحرمين : لا فدية بمجرد اللف وعقده وإنما يجب إن كانت خياطة أو شرجا وعرى وقطع المتولى بأنه يكره ولا يحرم ولا فدية فيه ، لأن الإحاطة على سبيل اللف ليست محرمة كما لو التحف فإزار وقسيص وعاءة ، ووجه المذهب أنه شابه السراويل فى الصورة والله أعلى ه

قال المصنف: قال الشافعي في الإملاء: وإن زر الإزار أو شوكه أو خاطه لم يجز، وهذا الذي قاله منفق عليه، قال أصحابنا: فإن خالف لزمته الفدية لما سبق من الدليل.

(فسرع) يحرم على الرجل لبس القفازين بلا خلاف ، وفى المرأة خلاف سنوضحه إن شاء الله تعالى ، ولو اتخذ الرجل لساعده أو لعضو آخر شيئا مخيطا أو للحيته خريطة يعلقها بها إذا خضبها فالمذهب تحريمه ووجوب الفدية ، وبهذا قطع ابن المرزبان والأكثرون لأنه في معنى القفاز ، وتردد الشيخ أبو محمد الجويني في تحريمه لأن المقصود تحريم الملابس المعتادا ،

(فسرع) قد ذكرنا أن لبس الخف حرام على الرجل المحرم ، وهذا مجمع عليه سواء كان الخف صحيحا أو مخرقا لعموم الحديث الصحيح السابق (وأما) لبس المداس والحمحم والخف المقطوع أسفل من الكعبين فهل يجوز مع وجود النعلين ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهها المصنف والأصحاب (الصحيح) باتفاقهم تحريمه ، ونقله المصنف والأصحاب عن نص الشافعي ، وقطع به كثيرون أو الأكثرون ، وهو مقتضي قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح السابق : « فمن لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » والله أعلم •

(فسرع) قال صاحب البيان: قال الصيمرى: إذا أدخل رجليه إلى ساقى خفيه أو أدخل إحدى رجليه إلى قرار الخف دون الأخرى فلا فدية ، لأنه ليس لابس خفين هذا كلامه (فأما) المسألة الثانية وهى إدخال إحدى الرجلين إلى قرار الخف فغلط صريح ، بل الصواب وجوب الفدية بلا خلاف هذا هو المفهوم من كلام الأصحاب ، وصرح به جماعة منهم المتولى لوليس الخف فى إحدى رجليه لزمته الفدية لوجود مخالفة أمر الشارع وحصول الستر ، هذا كلام المتولى وكلام غيره بمعناه ، قال أصحابنا : لأنه لا فرق فى الحرام الموجب للفدية بين ما يستوعب العضو أو بعضه ، كما لوستر بعض رأسه أو لبس القميص إلى سرته ونحو ذلك ، فإنه تجب الفدية بلا خلاف (وأما) المسألة الأولى فينبغى أن يجيء فيها الخلاف السابق فى باب مسح الخفين ، فيما إذا أدخل رجله إلى ساق الخف ، ثم الحدث قبل استقرارها فى القدم ، هل يجوز المسح أم لا ؟ (الأصح) لا يجوز ، فلا يكون لبسا ، فلا فدية (والثانى) يجوز المسح فيكون لبسا فتجب الفدية ، والله أعلم ،

(فسرع) قال أصحابنا :لو كان على المحرم جراحة فشد عليها خرقة ، فإن كانت فى الرأس لزمه الفدية لأنه يمنع فى الرأس المخيط وغيره ، لكن لا إثم عليه للعذر .

(فسرع) قال الدارمي وغيره : لو لف وسطه بعمامة أو أدخل يده ف كم قسيص منفصل عنه فلا فدية له ٠

(فرع) قال أصحابنا سواء فى كل ما ذكرناه اللبس فى زمن طويل وقصير ، وسواء الرجل والصبى ، لكن الصبى لا يأثم ويجب القدية ، وهل تجب فى ماله أم مال الولى ؟ فيه الخلاف السابق فى الباب الأول .

(فسرع) هذا الذي ذكرناه كله إذا لم يكن للرجل عذر في اللبس، فإن كان عذر ففيه مسائل (إحداها) إذا احتاج إلى ستر رأسه أو لبس المخيط لعذر كحر أو برد أو مداواة أو احتاجت المرأة إلى ستر الوجه جاز الستر ووجبت الفدية لقوله تعالى: (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية) الآية م

(الثانية) إذا لم يجد رداء لم يجز له لبس القييص ، بل يرتدى به ولو لم يجد إزاراً ووجد سراويل نظر إن لم يتات منه إزار لصغره ، أو لعدم آلة الخياطة أو لخوف التخلف عن القافلة ، ونحو ذلك ، فله لبسه ولا فدية لحديث ابن عباس السابق فى أول الفصل - وإن تأتى منه إزار وأمكنه ذلك بلا ضرر فهل يجوز لبس السراويل على حاله ؟ فيه طريقان (المذهب) جوازه ، وبه قطع المصنف وسائر العراقيين والتولى وآخرون من الخراسانيين فيه من الخراسانيين (والثانى) حكاه البعوى وآخرون من الخراسانيين فيه لبسه سراويل لزمه الفدية ، وبهذا الوجه قطع الفورانى ، ووجهه أنه غير مضطر إلى السراويل والصواب الأول لعموم الحديث ، ولأن فى تكليف مضطر إلى السراويل والصواب الأول لعموم الحديث ، ولأن فى تكليف قطعه مثبقة وتضييع مال ، هذا كله إذا لم يمكنه أن يتزر بالسراويل على هيئته ، فإن أمكنه لم يجز لبسه على صفته ، فإن لبسه لزمته الفدية ، صرح هيئته ، فإن أمكنه لم يجز لبسه على صفته ، فإن لبسه لزمته الفدية ، صرح به المتولى وغيره وهو ظاهر ، وقياسا على ما لو فقد الرداء ووجد القميص ،

فإنه لا يجوز لبسه ، بل يرتدى به كما سبق .

وحيث جوزنا لبس السراويل لعدم الإزار فلبسه فلا فدية وإن طال زمانه و فلو وجد الإزار لزمه نزعه في الحال ، فإن أخر أثم ولزمته الفدية إن كان عالما ، صرح به الأصحاب واتفقوا عليه وإذا وجد السراويل ووجد إزارا يباع ولا ثمن معه ، أو كان يباع بأكثر من ثمن المثل جاز نبس السراويل ، قال الدارمي وغيره : ولو وهب له الإزار لم يلزمه قبوله ، بل له لبس السراويل لمشقة المنة في قبوله ، وكذا لو وهب له ثمنه ، فإن كان الواهب ولده ففي وجوب قبوله وجهان ، حكاهما الدارمي والقاضي أبو الطيب وغيرهما ، وهما كالوجهين في وجوب الحج لبذل الولد المال للمعضوب وسبق في بذل ثمن الماء في التيمم مثله ه

قال الدارمى والقاضى أبو الطيب وآخرون: لو أعير إزارا لم يجز لبس السراويل ، هكذا قطع به الدارمى ، وقد سبق فى وجوب قبوله عارية الثوب لمن يصلى فيه وجهان (الصحيح) وجوبه ، وهنا أولى بجريان الخلاف كطول زمان لبسه هنا فى العادة ، ولو كان معه سراويل قيمته قيمة إزار فقد أطلق الدارمى أنه يلزمه أن يستبدل به إزارا إذا أمكنه والصواب التفصيل ذكره القاضى أبو الطيب فى تعليقه قال : إن أمكنه ذلك من غير مضى زمان تظهر فيه عورته لزمه وإلا فلا ، والله أعلم .

(الثالثة) إذا لم يجد نعلين جاز لبس المداس وهو المكعب، ولبس خفين مقطوعين من أسفل الكعبين ولا فدية لحديث ابن عباس، ولو لبس المخفين المقطوعين لفقد النعلين ثم وجد النعلين وجب نزعه فى الحال فأن أخر وجبت الفدية وهذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع الجمهور كما قلنا فى لبس المراويل بعد وجود الإزار (والثانى) يجوز وبه قال أبو حنيفة وهو الوجه السابق فى جواز لبس المداس والخفين المقطوعين مع وجود النعلين ، لأنهما فى معنى النعلين ، ولهذا لا يجوز المسح عليهما وهذا وجود النعلين ، لأنهما فى معنى النعلين ، ولهذا لا يجوز المسح عليهما وهذا ضعيف ، لأن ظاهر الحديث تخصيص الإباحة لمن لم يجد نعلين ، وما ذكروه

من المسح ينتقض بالحف المخرق ، فإنه لا يجوز المسح عليه مع تحريم لبسه ووجوب الفدية فيه قال أصدحابنا : وإذا جاز لبس الخفين المقطوعين لم يضر استتار طهر القدمين بباقيه ، قال أصحابنا : والمراد بعقد الإزار والخف أن لا يقدر على تحصيله لعقده أو لعدم بذل مالكه أو عجز عن ثمنه وأجرته ، ولو بيع بغين أو نسيئة أو وهب له لم يلزمه قبوله ، والله أعلم .

(فرع) هذا الذي سبق كله في أحكام الرجل (أما) المرأة فالوجه في حقها كرأس الرجل ، فيحرم ستره بكل ساتر كما سبق في رأس الرجل ، ويجوز لها ستر رأسها وسائر بدنها بالمخيط وغيره كالقميص والخف والمراويل ، وتستر من الوجه القدر اليسير الذي يلى الرأس ، لأن ستر الرأس واحب لكونه عورة ، ولا يمكن استيعاب سستره إلا بذلك ، قال اصحابنا : والمحافظة على ستر الرأس بكماله لكونه عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك الجزء من الوجه قال أصحابنا : ولها أن تسدل على وجهها ثوبا متجافيا عنه بخسبة ونحوها ، سواء فعلته لحاجة كحر أو برد أو خوف فتنة ونحوها ، أم لغير حاجة ، فإن وقعت الخشبة فأصابت الثوب بغير اختيارها ورفعته في الحال فلا فدية ، وإن كان عمدا أو استدامته ، لزمتها الفدية ،

وهل يحرم عليها لبس القفازين ؟ فيه قولان مشهوران (أصحهما) عند الجمهور تحريمه ، وهو نصه فى الأم والإملاء ويجب به الفدية (والثانى) لا يحرم ولا فدية ، ولو اختضبت ولفت على يدها خرقة فوق الخضاب أو لفتها بلا خضاب فالمذهب لا فدية وقيل : قولان كالقفازين ، وقال الشيخ أبو حامد : إن لم تشد الخرقة فلا فدية ، وإلا فالقولان ، وقد سبقت هذه المسألة واضحة فى أوائل هذا الباب عند استحباب الحناء للمرأة عند الإحرام ،

(فسرع) هذا الذي ذكرناه في إحرام المرأة ولبسها هو المشهور من

نصوص الشافعي والأصحاب ، ولم يفرقوا بين الحرة والأمة ، وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه : هذا المذكور هو حكم الحرة (فأما) الأمة ففي عورتها وجهان (أحدهما) أنها كالرجل ، فعورتها ما بين سرتها وركبتها (والثاني) جميع بدنها عورة إلا رأسها ويديها وساقيها ، قال : فعلى هذا الثاني فيهما وجهان قال القاضي أبو حامد : هي كالحرة في الإحرام فيثبت لها حكم الحرة في كل ما ذكرنا ، قال : ومن أصحابنا من قال : وفي ساقيها ورأسها وجهان كالقفازين للحرة ، قال : وإن قلنا هي كالرجل فوجهان (أحدهما) أنها كالرجل في حكم الإحرام (والثاني) كالمرأة ، قال : وإن كان نصفها حرا ونصفها رقيقا ، فهل هي كالأمة أو كالحرة ؟ فيه وجهان كان نصفها حرا ونصفها رقيقا ، فهل هي كالأمة أو كالحرة ؟ فيه وجهان هذا آخر كلام القاضي أبي الطيب وهو شاذ ، والمذهب ما سبق ،

(فسرع) (أما) الخنثى المشكل فقال أصحابنا: إن ستر وجهه فلا فدية فيه ، لاحتمال أنه رجل ، وإن ستر رأسه فلا فدية لاحتمال أنه المرأة ، وإن سترهما وجبت لتيقن ستر ما ليس له ستره ، قال القاضى أبو الفتوح: فإن قال: أكشف رأسى ووجهى قلنا: فيه ترك للواجب ، قال: ولو قيل يؤمر بكشف الوجه كان صحيحا لأنه إن كان رجلا فكشف وجهه لا يؤثر ولا يمنع منه ، وإن كان امرأة فهو الواجب قال صاحب البيان: وعلى قياس قول أبى الفتوح إذا لبس الخنثى قميصا أو سراويل أو خفا فلا فدية لجواز كونه امرأة ، ويستحب أن لا يستر بالقميص والخف والسراويل لجواز كونه رجلا ويمكنه ستر ذلك بغير المخيط ، هكذا ذكر حكم الخنثى جمهور الأصحاب ، وقال القاضى أبو الطيب فى تعليقه: كالمرأة ، قال: وهل تلزمه الفدية ؟ فيه وجهان (أصحهما) لا ، لأن الأصل براءته (والثاني) يلزمه احتياطا كما يلزمه الستر في صلاته احتياطا للعبادة ، والله أعلم ،

(فرع) في مداهب العلماء فيمن لم يجد نعلين

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز له لبس خفين بشرط قطعهما أسفل من الكعبين ، ولا يحوز من غير قطعهما ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود والجمهور ، وهو مروى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعروة والنخعى وقال أحمد : يجوز لبسهما من غير قطع ، وروى ذلك عن عطاء وسعيد بن سالم القداح ، واحتج أحمد بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بعرفات يقول : السراويل لمن لم يجد الإزار والخفاف لمن لم يجد النعلين يعنى المحرم » رواء البخارى ومسلم ، وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يجد نعلين فليلس خفين ، ومن لم يجد إزارا فليلس عليه وسلم ، وواه مسلم ،

واحتج أصحابًا بحديث ابن عمر أن رجلا سأل النبى صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فذكر الحديث السابق فى أول الفصل إلى قوله صلى الله عليه وسلم: « إلا أحد لا يجد النعلين فليلبس الخفين ، وليقطعهما أسفل من الكعبين » رواه البخارى ومسلم وأجاب الشافعى والأصحاب عن حديثى ابن عباس وجابر بأن حديث ابن عمر فيه زيادة ت فالأخذ به أولى ، ولأنه مفسر ، وخبر ابن عباس مجمل ، فوجب ترجيح حديث ابن عمر قال الشافعى : وابن عمر وابن عباس حافظان عدلان حديث ابن عمر قاله أعلى ، لكن زاد أحدهما زيادة فوجب قبولها ، والله أعلى ،

(فسرع) قد ذكرنا أنه إذا لم يجد إزارا جاز له لبس السراويل ولا فدية وبه قال أحمد وداود وجمهور العلماء • وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز له لبسه ، وإن عدم الإزار فإن لبسه لزمه القدية • وقال الرازى من الحنفية : يجوز لبسه وعليه القدية • ودليلنا حديث ابن عمر وابن عباس المذكورين في الفرع ، والقياس على من عدم النعلين فإنه ليس له لبس

الخفين المقطوعين ولا فدية عليه بالاتفاق ، والفرق بينه وبين ما قاسوا عليه من تحريم لبس القميص إذا لم يجد الرداء لا يجب عليه لبسه فلا ضرورة إليه ، بخلاف الإزار فإنه يجب لبسه لستر العورة فإذا لم يجد عدل إلى السراويل ولأن السراويل لا يمكنه أن يتزر به ويمكنه أن يرتدى بالقميص وإذا قلنا لو أمكنه أن يتزر بالسراويل لم يجز لبسه كما سبق إيضاحه -

رفح عند ذكرنا أنه لا يجوز للمحرم لبس القباء ، سواء أخرج يديه من كميه أم لا ، فإن لبسه لزمه الفدية ، وبه قال مالك وحكاه ابن المنذر بمعناه عن الأوزاعى و وقال إبراهيم النخعى وأبو حنيفة وأبو ثور والخرقى من أصحاب أحمد : يجوز لبسه إذا لم يلمخل يديه فى كميه ، والخرقى من أصحاب أحمد : يجوز لبسه إذا لم يلمخل يديه فى كميه ، دليلنا على تحريمه حديث ابن عمر « أن رجلا أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثيباب ؟ قال : لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا القباء ولا ثوبا يمسه ورس أو زعفران » رواه البيهقى بإسناد صحيح على شرط الصحيح ، قال البيهقى : وهذه الزيادة وهى ذكر القباء صحيحة محفوظة وعن ابن عمر والسراويلات والخفين إلا أن لا يجد نعلين » رواه البيهقى بإسناد صحيح ، ولأنه مخيط فكان محرما موجا للفدية كالجبة (وأما) تشبيههم إياه بمن ولأنه مغيط فكان محرما موجا للفدية كالجبة (وأما) تشبيههم إياه بمن التحف بقميص فلا يصح » لأن ذلك لا يسمى لبسا فى القباء ، والله أعلم ، وبسمى

(فسرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز للمحرم أن يستظل فى المحمل بما شاء • راكبا وتازلا ، وبه قال أبو حنيفة • وقال مالك وأحمد : لا يجوز فإن فعل فعليه الفدية « وعن أحمد رواية أخرى أنه لا فدية ، وأجمعوا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف جاز ، ووافقونا على أنه إذا كان الزمان يسيرا فى المحمل فلا فدية ، وكذا لو استظل بيده ، ووافقونا أنه لا فدية •

وقد يحتج بحديث (۱) عبد الله بن عباس بن أبى ربيعة قال : « صحبت عمر ابن الخطاب رضى الله عنه فما رأيته مضطربا فسطاطا حتى رجع » رواه الشافعي والبيهقي بإسناد حسن ، وعن ابن عمر « أنه أبصر رجلا على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال : أضح لمن أحرمت له » رواه البيهقي بإسناد صحيح ه

وعن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « ما من محرم يضحى للشمس حتى تغرب إلا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه » رواه البيهقى وضعفه • ودليلنا حديث أم الحصين رضى الله عنها قالت: حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا وأحدهما آخذ بخطام ناقة النبى صلى الله عليه وسلم والآخر رافع ثوبه يستره من الحرحتى رمىجمرة العقبة » رواه مسلم فى صحيحه ، ولأنه يستى لبا (وأما) حديث جابر المذكور فقد ذكرنا أنه ضعيف مع أنه ليس فيه نهى ، ولو كان فحديث أم الحصين مقدم عليه ، والله أعلم •

(فرع) مذهبنا أنه يجوز للرجل المحرم ستر وجهه ولا فدية عليه ، وبه قال جمهور العلماء ، وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز كرأسه ، واحتج لهما بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من بعيره : « ولا تخمروا وجهه ولا رأسه » رواه مسلم وعن ابن عمر أنه كان يقول : « ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم » رواه مالك والبيهقي وهو صحيح عنه ،

واحتج أصحابنا برواية الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه « أن عثمان بن عفان وزيد ثابت ومروان بن الحكم

كانوا يخرون وجوههم وهم حرم » وهذا إسناد صحيح وكذلك رواه البيهقى ، ولكن القاسم لم يدرك عثمان وأدرك مروان ، واختلفوا فى إمكان إدراكه زيدا وروى مالك والبيهقى بالإسناد الصحيح عن عبد الله بن أبى بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : « رأيت عثمان بالعرج وهو محرم فى يوم صائف قد غطى وجهه بقطيفة أرجوان » (والجواب) عن حديث ابن عباس أنه إنما نهى عن تغطية وجهه لصيانة رأسه ، لا لقصد كشف وجهه ، فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه ولا بد من تأويله ، وموافقوه يقولون : ياح ستر الوجه دون الرأس ، فتعين تأويل الحديث وموافقوه يقولون : يباح ستر الوجه دون الرأس ، فتعين تأويل الحديث (وأما) قول ابن عمر فمعارض بفعل عمثان وموافقيه ، والله أعلم ،

(فسرع) قد ذكرنا أن الأصح عسدنا تحريم لبس القف ازين على المراة ، وبه قال عمر وعلى وعائشة رضى الله عنهم ، وقال الثورى وأبو حنيفة: يجوز وحكى ذلك عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه ،

(فسرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز أن يتقلد السيف ، وبه قال الأكثرون ، ونقل القاضى أبو الطيب عن الحسن البصرى كراهته ، وعن مالك أنه لا يجوز .

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(ويحرم عليه استعمال الطيب في ثيابه وبدنه لحديث ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « ولا يلبس من الثياب ما مسه ورس او زعفران » ويجب به الفدية قياسا على الحلق ، ولا يلبس ثوبا مبخرا بالطيب ، ولا ثوبا مصبوغا بالطيب وتجب به الفدية قياسا على ما مسه الورس والزعفران ، وإن علق بخفه طيب وجبت به الفدية لانه ملبوس فهو كالثوب ويحرم عليه استمال الطيب في بدنه ولا يجوز أن يأكله ولا أن يكتحل به ولا أن يستعط به ولا يحتقن به فإن استعمله في شيء من ذلك لزمته الغدية لانه إذا وجب ذلك فيما يستعمله في الثياب فلان يجب فيما يستعمله في بدنه

اولى ، وإن كان الطيب في طعام - نظرت فان ظهر في طعمه او رائحته - لم يجز اكله وتجب به الفدية ، وإن ظهر ذلك في لونه وصبغ به اللسان من غير طعم ولا رائحة ، فقد قال في المختصر والأوسط من الحج : لا يجوز ، وقال في الأم والإملاء : يجوز ، قال أبو إسحق : يجوز قولا وأحدا ، وتأول قوله في الأوسط على ما إذا كانت له رائحة ، ومنهم من قال : فيه قولان (احدهما) لا يجوز لأن اللون إحدى صفات الطيب فمنع من استعماله كالطعم والرائحة (والثاني) يجوز وهو الصحيح لأن الطيب بالطعم والرائحة) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم (وقوله) ، قياسا على الحلق إنما قاس عليه لأنه منصوص عليه في القرآن ،وفي حديث كعب ابن عجرة السابق وقوله وإن علق بخفه طيب ، قال الفارقى : « وفرض هذا في النعل أولى لأن النعل يجوز له لبسه والخف يحرم لبسه ، قال : ويمكن تصويره بأن يكون قد لبسه ولزمته الفدية » وعلق به الطيب فيلزمه فدية ، هذا كلامه وهو متصور في النعل وفي الخف كما ذكره ، وفيما لو لبس خفا مقطوعا للعجز عن النعلين ، وفيما لو لبس الخفين جاهلا تحريمهما وعلق مطيب وهو يعلم تحريبه ،

الما الاحكام فقال الشافعي والأصحاب: يحرم على الرجل والمرأة استعمال الطيب، وهذا مجمع عليه لحديث ابن عمر، قال أصحابا: واستعمال الطيب هو أن يلصق الطيب ببدنه أو ملبوسه على الوجه المعتاد في ذلك الطيب، فلو طيب جزءا من بدنه بغالية أو مسك مسحوق أو ماء ورد لزمته الفدية، سواء الإلصاق بظاهر البدن أو باطنه، بأن أكله أو احتقن به أو استعط أو اكتحل أو لطخ به رأسه أو وجهه أو غير ذلك من بدنه أثم ولزمته الفدية، ولا خلاف في شيء من ذلك إلا الحقنة والسعوط، ففيهما وجه أنه لا فدية فيهما و حكاه الرافعي وهو ضعي (والمشهور) وجوب القدية، وبه قطع المصنف والجمهور، ولو لبس ثوبا مبخرا بالطيب، أو على بنعله طيب لزمته الفدية ، لما ذكره المصنف،

ولو عبقت رائحة الطيب دون عينه بأن جلس في دكان عطار أو عند الكمية وهي تبخر ، أو في بيت يبخر ساكنوه فلا فدية بلا خلاف ، ثم إن لم يقصد الموضع لاشتمام الرائحة لم يكره ، وإن قصد لاشتمامها ففي كراهته قولان للشافعي (أصحهما) يكره، وبه قطع القاضي أبو الطيب وآخرون ، وهو نصه في الإملاء (والثاني) لا يكره وقطع القاضي حسين بالكراهة ، وقال : إنما القولان في وجوب الفدية (والمذهب) الأول وبه قطع الأكثرون ، وقطع البندنيجي أنه لا يكره القرب من الـــكعبة لشم الطيب • قال : وإنما القولان في غيرها ، وليس كما قال ، بل المذهب طرد الخلاف في الجميع ، ولو احتوى على مجمرة فتبخر بالعود بدنه أو ثيابه لزمته الفدية بلا خلاف لأنه بعد استعمالا ولو مس طيبا يابســـا كالمسك والكافور والذريرة ، فإن علق بيده لونه وربحه وجبت الفدية بلا خلاف لأن استعماله هكذا يكون ، وإن لم يعلق بيده شيء من عينه لكن عبقت به الرائحة ففي وجوب الفدية قولان (الأصح) عند الأكثرين ، وهو نصه في الأوسط لا تجب لأنها عن مجاورة فأشبه من قعد عند الكعبة وهي تبخر (والثاني) تجب ، وصححه القاضي أبو الطيب وهو نصه في الأم والإملاء والقديم لأنها عن مباشرة •

وإن كان الطيب رطبا _ فإن علم أنه رطب وقصد مسه فعلق بيده _ لزمته الفدية وإن ظن أنه يابس فمسه فعلق بيده فقولان (أحدهما) تجب الفدية لأنه مسه قاصدا ، فصار كمن علم أنه رطب (والثاني) لا • لأنه علق به بغير اختياره ، فصار كمن رش عليه ماء ورد بغير اختياره وذكر الدارمي أنهذا القول الثاني نصه في الجديد ، والأول هو القديم ، ولذلك ذكره صاحب التقريب • قال الرافعي : رجح إمام الحرمين وغيره الوجوب ، ورجحت طائفة عدم الوجوب ، قلت : هذا أصح لأنه نصه في الجديد ، ولأنه غير قاصد وقد ذكر المصنف المسألة في أواخر الباب في استعمال الطيب ناسيا والله أعلم •

ولو شد مسكا أو كافورا أو عنبرا في طرف ثوبه أو جبته ، أو لبسته المراة حشوا بشيء منها وجبت الفدية قطعا ، لأنه استعماله ، ولو شد العود فلا فدية ، لأنه لا يعد تطيبا بخلاف شد المسك ، ولو شم الورد فقد تطيب ، ولو شم ماء الورد فلا ، بل استعماله أن يصبه على بدنه أو ثوبه ، ولو حمل مسكا أو طيبا في كيس أو خرقة مشدودا ، أو قارورة مصممة الرأس أو حمل الورد في وعاء فلا فدية ، نص عليه في الأم ، وقطع به الجمهور ، وفيه وجه شاذ أنه إن كان يشم قصدا لزمته الفدية ، ولو حمل الجمهور ، وفيه وجه شاذ أنه إن كان يشم قصدا لزمته الفدية ، ولو حمل أبو الطيب ونقله عن الأصحاب ، ولو كانت القارورة مشقوقة أو مفتوحة الرأس قال الأصحاب وجبت الفدية ، قال الرافعي : وفيه نظر لأنه لا يعد طيبا ولو جلس على فراش مطيب أو أرض مطيبة أو نام عليها مفضيا إليها ببدنه أو ملبوسه لزمته الفدية ولو فرش فوقه ثوبا ثم جلس عليه أو نام لم تجب الفدية نص عليه الشافعي في الأم ، واتفق عليه الأصحاب ، لكن إن تجب الفدية نص عليه الشافعي في الأم ، واتفق عليه الأصحاب ، لكن إن

(فرع) لو خفيت رائحة الطيب أو الثوب المطيب لمرور الزمان أو لغبار وغيره _ فإن كانت بحيث لو أصابه الماء فاحت رائحت ه _ حرم استعماله ، وإن يقى اللون لم يحرم على أصح الوجهين ، ولو انعمر شيء من الطيب في غيره ، كماء ورد انمحق في ماء كثير ، لم تجب الفدية باستعماله على أصح الوجهين ، فلو انعمرت الرائحة وبقى اللون أو الطعم ففيه الخلاف الذي سنذكره إن شاء الله تعالى في الطعام المطيب (أما) (ذا أكل طعاما فيه زعفران أو طيب آخر أو استعمل مخلوطا بالطيب لا لجهة الأكل لحاف أن استهلك الطيب فلم يبق له ريح ولا طعم ولا لون _ فلا فدية بلا خلاف ، وإن ظهرت هذه الأوصاف وجبت الفدية بلا خلاف وإن بقيت الرائحة فقط وجبت الفدية لأنه يعد طيبا ، وإن بقى اللون وحده فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب ، ودليلهما في الكتاب (أصحهما)

على قولين (أصحهما) لا فدية وهو نصه في الأم والإملاء والقديم (والثاني) يجب وهو نصه في الأوسط (والطريق الثاني) لا فدية قطعا .

وإن بقى الطعم فقط ، فثلاث طرق ذكرها صاحب الشامل والبيان وغيرهما (أصحهما) وجوب الفدية قطعا ، وبه قطع المصنف والجمهور ، ونقل القاضى أبو الطيب فى تعليقه اتفاق الأصحاب عليه كالرائحة (والثانى) فيه طريقان (والثالث) لا فدية وهذا ضعيف أو غلط ، وحكى البنديجى طريقا رابعا لا فدية قطعا ، ولو أكل الحليجلتين المربى فى الورد نظر فى استهلاك الورد فيه وعدمه ، قال الرافعى : ويجىء فيه هذا التفصيل ، أطلق الدارمى أنه إن كان فيه ورد ظاهر وجبت الفدية قال الماوردى والرويانى : لو أكل العود لا فدية عليه لأنه لا يعد تطييبا إلا بالتبخر به بخلاف المسك ، والله أعلم ،

(فرع) لو كان المحرم أخشه لا يجد رائعة فاستعمل الطيب لزمته الفدية بلا خلاف ، لأنه وجد استعمال الطيب مع العلم بتحريمه ، فوجبت الفدية ، وإن لم ينتفع به كما لو نتف شعر لحيته أو غيرها من شعوره التي لا ينفعه نتفها ومعن صرح بالمسألة المتولى وصاحبا العدة والبيان .

(فسرع) قال القاضى أبو الطيب فى تعليقه: قال الشافعى فى الأم: وإن لبس إزارا مطيبا لزمته فدية واحدة للطيب، ولا شيء عليه فى اللبس، لأن لبس الإزار مباح قال: وإن جعل على رأسه الفالية لزمه فديتان إحداهما للطيب والثانية لتفطيته رأسه، وهما جنسان فلا يتداخلان، هذا نقل القاضى وكذا نقله غيره، قال الدارمى: لو لبس إزارا غير مطيب ولبس فوقه إزارا آخر مطيبا قال ابن القطان فيه وجهان يعنى هل تجب فيه فدية أم فديتان ؟ الأصح فدية ، لأن جنس الإزار مباح، ولو طبق أزرا كثيرة بعضها فوق بعض جاز ه

قال المستف رحمه الله تمسالي

(والطيب كل ما يتطيب به ويتخد منه الطيب ، كالمسك والمحافور والمنبر والصندل والورد والياسمين والورس والزعفران ، وفي الريحسان الفارسي والرزنجوش واللينوفر والنرجس قولان (احدهما) يجوز شمها لما روى عثمان رضي الله عنه (انه سئل عن المحرم يدخل البستان ؟ فقال : نعم ويشم الريحان) ولان هذه الأشياء لها رائحة إذا كانت رطبة ، فإذا جفت لم يكن لها رائحة (والثاني) لا يجوز لانه يراد للرائحة فهو كالورد والزعفران (واما) البنفسج فقد قال الشافعي : ليس هو بطيب ، فمن اصحابنا من قال : هو طيب قولا واحدا لانه تشم رائحته ويتخد منه الدهن ، فهو كالورد ، وتاول قول الشافعي على المربب بالسكر ، ومنهم من قال : ليس هو بطيب فولا واحدا لانه يراد للتداوي ولا يتخد من ياسمه طيب ، ومنهم من قال : هو كالنرجس والريحان ، وفيه قولان لانه يشم رطبه ولا يتخذ من ياسمه طيب ، ومنهم من قال : طيب ،

(واما) الأترج فليس بطيب [لانه يراد الأكل فهو كالتفاح والسغرجل (1)واما العصفر فليس بطيب] لقوله صلى الله عليه وسلم : « وليلبسن ما احبين من المصغر » لانه يراد للون فهو كاللون (٢) والجناء ليس بطيب ، لما روى « ان ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم كن يختضبن بالحناء وهن مجرمات » ولانه يراد للون فهو كالمصفر ، ولا يجوز أن يستعمل الأدهان المطيبة كدهن الورد والزنبق ودهن البان المنشوش وتجب بها الفدية ، لانه يراد للرائحة (واما) غير المطيب كالزيت والشيرج والبان غير المنشوش فانه يجوز استعمالها في غير الراس واللحية ، لانه ليس فيه طيب ولا تزيين ولا (٢) يحرم استعمالها في شعر الراس واللحية ، لانه يرجل الشعر ويزينه وتجب به الفدية ، فإن استعمله في راسه وهو اصلع جاز ، لانه ليس فيه تزيين ، وإن استعمله في راسه وهو محلوق لم يجز ، لانه يحسن الشعر إذا نبت ويجوز أن يجلس عند العطار ، وفي موضع يبخر لان في المنع من ذلك نبت ويجوز أن يجلس عند العطار ، وفي موضع يبخر لان في المنع من ذلك أبت ويجوز أن يجلس عند العطار ، وفي موضع يبخر لان في المنع من ذلك أبت ويجوز أن يجلس عند العطار ، وفي موضع يبخر لان في المنع من ذلك أبت ويجوز أن يجلس عند العطار ، وفي موضع يبخر الن في المنع من ذلك أبت ويجوز أن يجلس عند العطار ، وفي موضع المنتحب أن يتوقى ذلك إلا أن

⁽١) ما بين المقولين ساقط من شي و ق (ط) .

⁽٢) في بعض نسلخ المالب فهو كالنيل .

⁽٣) كذا في شي و في والواضع من كلام الشارح وبعض نسخ المهلاب حدف (لا) لثيوت الحرمة (ط) .

يكون في موضع قربة كالجلوس عند الكعبة وهي تجعر ، فلا يكره ذلك لأن المجلوس عندها قربة ، فلا يستحب تركها لامر مباح ، وله ان يحمل الطيب في خرقة او قارورة ، والمسك في نافجة ولا فدية عليه ، لأن دونه حائلا ، وإن مس طيبا فعبقت به رائحته ففيه قولان (احدهما) لا فدية عليه ، لانه رائحة من مجاورة فلم يكن لها حكم كالماء إذا تغيرت رائحته بجيفة بقربه (والثاني) يجب لان القصود من الطيب هو الرائحة ، وقد حصل ذلك وإن كان عليه طيب فاراد غسله فالمستحب أن يولي غيره غسله حتى لا يباشره بيده فإن غسله بنفسه جاز ، لان غسله ترك له فلا يتعلق به تحريم كما لو دخل دار غيره بغير إذنه فاراد أن يخرج ، وإن حصل عليه طيب ولا يقدر على إزالته بغير الماء ، وهو محدث ، ومعه من الماء ما لا يكفي الطيب والوضوء غسل به الطيب ، لأن الوضوء له بدل ، وغسل الطيب لا بدل له ، وإن كان عليه نجاسة استعمل الماء في إزالة النجاسة لأن النجاسة تمنع صحة الصلاة ،

(الشرح) أما حديث « وليلبسن ما أحببن » فسبق بيانه قريب ، وصح عن فصل تحريم اللباس (وأما) الأثر المذكور عن عثمان فغريب ، وصح عن ابن عباس معناه ، فذكر البخارى فى صحيحه عن ابن عباس معناه تعليقا بغير إسناد أنه قال : « يشم المحرم الريحان ويتداوى بأكل الزيت والسمن » وروى البيهقى بإسناده الصحيح المتصل عن ابن عباس أيضا أنه كان لا يرى بأسا للمحرم بشم الريحان ، وروى البيهقى عكسمه عن ابن عمر وجابر فروى بإسنادين صحيحين (أحدهما) عن ابن عمر أنه كان يكره شم الريحان للمحرم (والثانى) عن أبى الزبير أنه سمع جابرا يسأل عن الريحان الشمد ما والطيب والدهن ؟ فقال : لا (وأما) قوله : إن أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم « كن يختضبن بالحناء وهن محرمات » فغريب ، وقد حكاه ابن المنذر فى الإشراف بغير إسناد ، وإنما روى البيهقى فى هذه المسألة حديث عائشة أنها سئلت عن الحناء والخضاب فقالت : « كان خليلى صلى الله عليه وسلم لا يحب ربحه » قال البيهقى : فيه كالدلالة على أن الحناء ليس بطيب فقد « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الطيب الحناء ليس بطيب فقد « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الطيب ولا يحب ربح الحناء أبيا عليه وسلم يحب الطيب

(اما الفاظ الفصل) فالياسمين والياسمون إن شت اعربته باليساء والواو ، وإن شئت جعلت الإعراب في النون ، لغتان (وأما) الورس فسبق بيانه في باب زكاة الشمار (وأما) الريحان الفارسي فهو الضمران (وأما) المرزنجوش – فميم مفتوحة ثم راء ساكنة ثم زاي مفتوحة ثم نون ساكنة ثم جيم مضمومة ثم واو ثم شين معجمة – وهو معروف وهو نوع من الطيب يشبه الغسلة – بكسر الغين – والموام يصحفونه (وأما) اللينوفر فهكذا هو في المهذب – بلامين – وذكر أبو حفص بن مكي الصفلي الإمام في كتابه (تثقيف اللسان) أنه إنما يقال نيلوفر بيمسر النون – وجعله من لحن بنونين مفتوحتين ولا يقال نينوفر – بكسر النون – وجعله من لحن العوام ، قوله : ولأن هذه الأشياء لها رائحة إذا كانت رطبة ، فإذا جفت لم يكن لها رائحة ، يعني فلا يكون طيبا لأن الطيب هو ما قصد به الطيب رطبا ويابسا ، وهذه الأشياء ليست كذلك ، فإن رائحتها تختص بعال المطورة ،

(قوله:) ويشم الريحان ـ هو بفتح الياء والشين ـ قوله: الأترج هو ـ بضم الهمزة والراء وإسكان التاء بينهما وتشديد الجيم ـ ويقال ترنج حكاه الجوهري وآخرون ، والأول أفصح وأشهر ، وأما الحناء فممدود وهو اسم جنس والواحدة حناءة كقثاء وقشاءة ، قوله: كدهن الورد والزنبق هو ـ بفح الزاي ثم نون ساكنة ثم باء موحدة مفتوحة ثم قاف ـ وهو دهن الياسمين الأبيض ، وقال الجوهري في صحاحه: هو دهن الياسمين فلم يخصه بالأبيض وهو لفظ عربي ، قوله: دهن البان دهن البان فلم يخصه بالأبيض وهو لفظ عربي ، قوله: دهن البان فلم يغلى بالنون والشين المعجمة المكررة ومعناه المفلى بالنار ، وهو يغلى بالمسك قوله: الكبة وهي تجمر ـ بالجيم المفتوحة وتشديد الميم ـ فيلي بالمسك قوله: المسك في نافجة هي بالنون والفاء والجيم ـ وهي وعاؤه الأصلى الذي تلقيه الظبية ، قوله: عبقت رائحته هو ـ بكسر الباء ـ أي فاحت ، والله أعلم ،

اما الاحكام فقال أصحابنا رحمهم الله: يشترط فى الطيب الذى يحكم بتحريمه أن يكون معظم الغرض منه الطيب ، واتخاذ الطيب منه ، أو يظهر فيه هذا الغرض ، هذا ضابطه ثم فصلوه فقالوا : الأصل فى الطيب المسك والعنبر والكافور والعود والصندل والدريرة ونحو ذلك ، وهذا كله لا خلاف فيه ، والكافور صمغ شجر معروف ، وأما النبات الذى له رائحة فأنواع منها ما يطلب للتطييب واتخاذ الطيب منه كالورد والياسسمين والخيرى والزعفران والورس ونحوها فكل هذا طيب ، وحكى الرافعى وجها شاذا فى الورد والياسمين والخيرى أنها ليست طيبا والمذهب الأول ،

قال أصحابنا: نص النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح السابق على الزعفران والورس، ونبهنا بهما على ما فى معناهما وما فوقهما كالمسك (ومنها) ما يطلب للأكل أو للتداوى غالبا كالقرنفل والدارصينى والفلفل والمصطكى والسنبل وسائر الفواكه، كل هذا وشبهه ليس بطيب، فيجوز أكله وشمه وصبغ الثوب به و ولا فدية فيه ، سواء قليله وكثيره، ولا خلاف فى شىء من هذا إلا القرنفل، فإن صاحب البيان حكى فيه وجهين (أحدهما) وهو قول الصيدلانى أنه ليس بطيب (والثانى) قول الصيمرى أنه طيب و قال : وهو الأصح ، وليس كما قال ، بل الصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور أنه ليس بطيب والله أعلم و

(ومنها) ما ينبت بنفسه ولا يراد للطيب كنور أشهار الفواكه كالتفاح والمشمش والكمشى والسغرجل ، وكالشيح والقيصوم وشقائق النعمان والإذخر والخزامي وسائر أزهار البراري ، فكل هذا ليس بطيب فيجوز أكله وشمه وصبغ الثوب به ، ولا فدية فيه بلا خلاف (ومنها) ما يتطيب به ولا يتخذ منه الطيب كالنرجس والمرزنجوش والريحان الفارسي والآس وسائر الرياحين ، ففيها طريقان حكاهما البندنيجي (أصحهما) عنده أنها طيب قولا واحدا (والطريق الثاني) وهو الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور فيه قولان مشهوران ، ذكرهما المصنف

بدليلهما (الصحيح) الجديد أنها طيب موجبة للفدية (والقديم) ليست بطيب ولا فدية • وممن ذكر كل الرياحين في هــذا النوع وحكى فيهــا القولين المحاملي والبندنيجي وصاحب البيان •

(والما) اللينوفر ففيه طريقان (المشهور) أنه كالنرجس فيكون فيه القولان (الجديد) تحريمه (والقديم) إباحته وبهذا الطريق قطع المصنف والأكثرون (والثاني) أنه طيب قولا واحدا حكاه الرافعي وقطع به البندنيجي ، وقطع المصنف في التنبيه بأنه ليس (1) بطيب وهو شاذ ضعيف (وأما) البنفسج ففيه ثلاث طرق مشهورة ذكرها المصنف (أصحها) أنه طيب (والثاني) أنه ليس بطيب وبه قطع المصنف في التنبيه (والثالث) فيه قولان ، فإذا قلنا بالمذهب : إنه طيب فقد ذكر الماوردي وغيره لنص الشافعي الذي حكاه المصنف تأويلين (أحدهما) محمول على المربي بالسكر الذي ذهبت رائحته ، وهذا هو التأويل الذي ذكره المصنف وهو المشهور (والثاني) أنه محمول على البنفسج البرى ، وحكى الرافعي وجها المشهور (والثاني) أنه محمول على البنفسج البرى ، وحكى الرافعي وجها أنه بعتبر عادة كل بلد فيما يتخذ طيبا ، قال : وهو غلط نبهنا عليه والصواب ما سبق ،

(فسرع) الحناء والعصفر ليسا بطيب بلا خلاف عندنا ، ولا فدية فيهما كيف استعملهما ، وقال صاحب الإبانة : قال الشافعى : لو اختضبت المرأة بالحناء ولفت على يدها خرقة فعليها () قال فمنهم من قال : فيسه قولان ومنهم من قال ليس بطيب قولا واحدا وإنما القولان في لف الخرقة

⁽i) قال المستف في التنبيه : ومحرم عليه الطيب في تيابه وبدته ويحرم عليه تمالادهان المطيبة وأكل ما قيه طيب ظاهر وشم الرياحين كالورد والياسمين والورس والزعفران ويجون له شم النيلوفر والينفسج وفي الريحان القارسي قولان ا هم قانت ترى انه لم يذكر الترجس ولعله سقط من النسخة المطبوعة الآن في الاسواق وهذه احدى رزايا طبع الكتب بغير تعقيق من أهل هذا الفي (ط) .

 ⁽۲) كذا بالأبسل فليتحرد وثرى أن المسقط : الكفارة لأنه أشبه القفاز قال وإما ـ والقول .
 جنا المسلامية الابائة ـ المسئاء المستنبع الغ إطل إنها .

كالقولين فى القفازين هذا كلامه ، وكذا قال شارح الإبانة هو وصاحب العدة : الحناء هل هو طيب أم لا ؟ قيل : فيه قولان وقيل : ليس بطيب قطعا ، وهذا الخلاف الذى حكياه غلط ، والمشهور والمعروف فى المذهب أنه ليس بطيب قولا واحدا وإنما القولان فى الخرق الملفوفة ، وقد سبق بيانه واضحا والله أعلم •

(هرع) فى أنواع من النبات غريبة ذكرها بعض الأصحاب (منها) الكاذى _ بالذال المعجمة _ نقل القاضى أبو الطيب فى تعليقه عن الشافعى أنه طيب قولا واحدا كالمسك ، قال الشافعى : وهو نبات يشبه السوسن ، وممن قطع بأنه طيب الماوردى وصاحب البيان (ومنها) اللفاح ذكر المحاملى والقاضى أبو الطيب والبندنيجى والبغوى والمتولى وصاحب العدة أنه على القولين كالنرجس ، قال القاضى أبو الطيب ، وكذلك القولان فى النمام _ بفتح النون وتشديد الميم _ وهو نبت معروف طيب الرائحة ، قال : ويجريان فى السوسن والبرم ، وقال الدارمى : النمام يحتمل أنه على القولين كالنرجس ، ويحتمل أنه ليس بطيب قطعا كالبقول ، قال الدارمى : الأترج والنارنج ليسا بطيب ، قال : وأما قشورهما فقال أبو إسحق المروزى : ليست بطيب ، وقال أبسو على ابن أبى هريرة : فيه قسولان المروزى : ليست بطيب ، وقال أبسو على ابن أبى هريرة : فيه قسولان كالريحان ، هذا كلامه وهو غريب ، والصواب القطع بأنها ليست طيبا ،

(فسرع) حب المحلب قال الدارمي : ليس هو بطيب ، ولم يذكر فيه خلافا ، وفيما قاله احتمال •

(فسرع) الأدهان ضربان (أحدهما) دهن ليس بطيب ولا فيه طيب كالزيت والشيرج والسمن والزبد ودهن الجوز واللوز ونحوها فهذا لا يحرم استعماله في جميع البدن إلا في الرأس واللحية ، فيحرم استعماله فيهما بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، فلو كان أصلع لا تنبت رأسه شعرا فدهن رأسه أو أمرد فدهن ذقنه فلا فدية ، بلا خلاف وإن كان محلوق

الرأس فوجهان مشهوران في طريقة خراسان (أصحهما) وبه قطع المصنف وجماهير العراقيين وجوب الفدية لما ذكره المصنف (والثاني) لا فدية لأنه لا يزال به شعث وهذا اختيار المزنى والفورانى واتفق أصحابنا على جواز استعمال همذا الدهن في جميع بدنه غير الرأس واللحية ، سسواه شعره وبشره وعلى جواز آكله و ولو كان على رأسه شجة فجعل هذا الدهن في داخلها من غير أن يمس شعرا فلا فدية بلا خلاف ، صرح به الدارمى والبندنيجي والماوردي وصاحب الشامل وآخرون وقال الماوردي : ولو طلى شعر رأسه ولحيته بلبن جاز ولا فدية ، وإن استخرج منه السمن ولو طلى شعر رأسه ولحيته بلبن جاز ولا فدية ، وإن استخرج منه السمن إذا أذيبا فهما كالدهن يحرم على المحرم ترجيل شعره بهما والله أعلم والشمع والشماء

(الضرب الثانى) دهن هو طيب (فمنه) دهن الورد، والمذهب وجوب الفدية فيه ، وبه قطع المصنف والجمهور (وقيل:) فيه وجهان حكاه الرافعى وأشار إليه إمام الحرمين (ومنه) دهن البنفسج ، فإن لم توجب الفدية في نفس البنفسج فدهنه أولى ، وإلا فكدهن الورد ، قال الرافعى : ثم اتفق الأصحاب على أن ما طرح فيه الورد والبنفسج فهو دهنهما ، ولو طرحا على السمسم فأخذ رائحته ثم استخرج منه الدهن ، قال الجمهور : لا فدية فيه ، وخالفهم الشيخ أبو محمد الجويني فأوجبها ،

(ومنه) النان ودهنه ، قال الرافعي : أطلق الجمهور أن كل واحد منهما طيب ، ونقل إمام الحرمين عن نص الشافعي أنهما ليسا بطيب ، وتابعه الغزالي قال الرافعي : ويشبه أن لا يكون خلافا محققا ، بل هما محمولان على تفصيل حكاه صاحب المهذب والتهذيب ، وهو أن دهن البان المنشوش وهو المغلى في الطيب طيب وغير المنشوش ليس بطيب ، هذا كلام الرافعي وهو كما قال ، وقد قال : بالتفصيل الذي ذكره صاحب المهذب والتهذيب جماعات غيرهما منهم القاضي أبو الطيب والمحاملي وصاحب البيان

وآخرون . ونقله المحاملي عن نص الشافعي (ومنه) دهن الزنبق والخيرى والكاذي ، وهذا كله طيب بلا خلاف لما ذكره المصنف والله أعلم .

(وأما) دهن الأنرج ففيه وجهان حكاهما الماوردي والروياني (أحدهما) أنه طيب ، وبه قطع الدارمي لأن قشره يربى به الدهن كالورد (والثاني) ليس بطيب لأن الأترج ليس بطيب ، وإنما هو مأكول مساح للمحرم •

(فسرع) اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يجوز أن يجلس المحرم عند عطار، وهو في موضع يبخر، والأولى اجتنابه لما ذكره المصنف، وقد سبق بيان هذا في الفصل الذي قبل هذا، وسبق فيه أيضا حكم حمل الطيب في قارورة وخرقة، وحمل نافجة المسك، وسبق فيسه أيضا بيان القولين فيمن مس طيبا فعلقت به رائحته وأن الأصح أنه لا فدية والله أعلم •

(فسوع) متى لصق الطيب ببدنه أو ثوبه على وجه لا يوجب الفدية بأن كان ناسيا أو ألقته ربح عليه لزمه المبادرة بإزالته بأن ينحيه أو يفسله أو يعالجه بما يقطع ربحه قال الدارمي وغيره لوحته حتى ذهب أثره كفاه قال المصنف والأصحاب: الأولى يأمر غيره بإزالته ولا يباشره بنفسه ، فإن باشره بنفسه جاز بلا خلاف لما ذكره المصنف ، فإن أخر إزالته مع الإمكان لزمته الفدية فان كان زمنا لا يقدر على إزالته فلا فدية كمن أكره على التطيب ذكره البغوى ، ولو لصق به طيب يوجب الفدية لزمه أيضا المبادرة إلى إزالته فان أخره عصى ولا تتكرر به الفدية ، قال المصنف والأصحاب: ولو كان معه ما يكفيه لوضوئه أو إزالة الطيب ولا يكفيه لهما وهو محدث ولم يمكنه إزالة الطيب بغير المساء غسل الطيب ، لأنه لا بدل له ويتيمم ، هكذا أطلق المصنف وكثيرون المسألة ، وقال المحققون: هذا إذا لم يمكن أن يتوضأ به ويجمعه ثم يغسل به الطيب ، فإن أمكن ذلك وجب فعله جمعا

بين العبادتين ، وقد سبقت المسألة واضحة فى باب التيمم فى مسالة من وجد بعض ما يكفيه ، ولو كان عليه نجاسة وطيب ولم يمكنه إلا غسل أحدهما غسل النجاسة لما ذكره المصنف ، والله أعلم .

(فسوع) قال أصحابنا : ولا يكره للمعرم شرى الطيب ، كما لا يكره شرى المخيط والجارية .

(هرع) يحرم عليه أن يكتحل بما فيه طيب ، فان احتاج إليه جاز ، وعليه الفدية ، وله الاكتحال بما لا طيب فيه فقد ذكر المصنف في أواخر هذا الباب أنه يكره لأنه زينة ، واتفق أصحابنا على أنه لا يحرم (وأما) الكراهة فنقل المزنى عن الشافعي أنه لا بأس به ، ونص في الإملاء على كراهته فقيل قولان (والأصح) أنه على حالين ، فان لم يكن فيه زينة كالتوتية الأبيض لم يكره ، وإن كان فيه زينه كالأثمد كره إلا لحاجة كرمد .

(فسرع) قد ذكرنا أن الطيب حرام على المحرم ، وهذا مجمع عليه ومذهبنا أنه لا فرق بين أن يتبخر أو يجعله فى بدنه أو ثوبه وسواء كان الثوب مما ينفض الطيب لم يكن ، قال العبدرى : وبه قال أكثر العلماء ، وقال أبو حنيفة : يجوز للمحرم أن يتبخر بالعود والند ولا يجوز أن يجعل شيئا من الطيب فى بدنه ، ويجوز أن يجعله على ظاهر ثوبه ، قان جعله فى باطنه _ وكان الثوب لا ينفض _ فلا شىء عليه وإن كان ينفض لزمت الفدية ، دليلنا حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يلبس ثوبا مسه ورس أو زعفران » رواه البخارى ومسلم ، وهو عام يتناول ما ينفض وغيره .

(فسرع) الحناء ليس بطيب عندنا كما سبق ولا فدية ، وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة : طيب يوجب الفدية .

(فرع) إذا لبس ثوبا معصفرا فلا فدية ، والعصفر ليس بطيب هذا مذهبنا وبه قال أحمد وداود وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وجابر وعبد الله ابن جعفر وعقيل بن أبى طالب وعائشة وأسماء وعطاء ، قال : وكرهه عمر ابن الخطاب ، ومن تبعه الثورى ومالك ومحمد بن الحسن وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة : إن نفض على البدن وجبت الفدية ، وإلا وجبت صدقة ، دليلنا الحديث الذى ذكره المصنف ،

(فسرع) إذا حصل الطيب فى مطبوخ أو مشروب ــ فإن لم يبق له طعم ولا لون ولا رائحة ــ فلا فدية فى أكله وإن بقيت رائحته وجبت الفدية باكله عندنا كما سبق ، وقال أبو حنيفة : لا فدية ، ودليلنا أن مقصود الطيب وهو الترفه باق .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن الزيت والشيرج والسمن والزبد ونحوها من الأدهان غير المطيبة لا يحرم على المحرم استعمالها فى بدنه ، ويحرم عليه فى شعر رأسه ولحيته ، وقال الحسن بن صالح : يجوز استعمال ذلك فى بدنه وشعر رأسه ولحيته وقال مالك : لا يجوز أن يدهن بها أعضاءه الظاهرة ، كالوجه واليدين والرجلين ، ويجوز دهن الباطنة وهى ما يوارى باللباس ، وقال أبو حنيفة كقولنا فى السمن والزبد ، وخالفنا فى الزيت والشيرج ، فقال : يحرم استعماله فى الرأس والبدن ، وقال أحمد : إن ادهن بزيت أو شيرج فلا فدية فى أصح الروايتين ، سواء يديه ورأسه وقال داود : يجوز دهن رأسه ولحيته وبدنه بدهن غير مطيب ،

واحتج أصحابنا بحدیث فرقد السنجی الزاهد رحمه الله عن سعید بن جبیر عن ابن عباس رضی الله عنهما أن رسول الله صلی الله علیه وسلم « ادّ هن بزیت غیر مقنت وهو محسرم » رواه الترمذی والبیهقی وهسو ضعیف ، و فرقد غیر قوی عند المحدثین قال الترمذی : هو ضعیف غریب لا یعرف إلا من حدیث فرقد ، وقد تکلم فیه یحیی بن سعید وقوله : غیر

مقتت أى غير مطيب وإذا لم يثبت الحديث تعين المصير إلى حديث آخر، وهو أن الذى جاء الشرع به استعمال الطيب، وهذا ليس منه فلا يثبت تحريمه ، هذا دليل على من حرمه فى جميع البدن (أما) من أباحه فى الرأس واللحية فالدليل على ما ذكره المصنف ،

(فسوع) ذكرنا أن مذهبنا أن فى تحريم الرياحين قولين (الأصح) تحريمه ووجوب الفدية ، وبه قال ابن عمر وجابر والثورى ومالك وأبو ثور وأبو حنيفة إلا أن مالكا وأبا حنيفة يقولان: يحرم ولا فدية قال ابن المنذر: واختلف فى الفدية عن عطاء وأحسد ، وممن جوزه _ وقال: هو حلال لا قدية فيه _ عثمان وابن عباس والحسن البصرى ومجاهد وإسحق ، قال العبدرى : وهو قول أكثر الفقهاء •

(فسرع) قد ذكرنا أن مذهبنا جواز جلوس المحرم عند العظار، ولا فدية فيه ، وبه قال ابن المنذر ، قال : وأوجب عطاء فيه القدية ، وكره ذلك مالك ،

(فسرع) قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والشيرج والسمن ، قال: وأجمع عوام أهل العلم على أنه له دهن بدنه بالزيت والشحم والشيرج والسمن ، قال: وأجمعوا على أنه ممنوع من حيث استعمال الطيب في جميع بدنه والله أعلم .

قال الصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه ان يتزوج وان يزوج غيره بالوكالة وبالولاية الخاصة ، فإن تزوج او زوج فالنكاح باطل ، لما روى عثمان رضى الله عنه انه النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يتنكح المحرم ولا يتنكح ولا يخطب » ولانه عبادة تحرم الطيب فحرمت النكاح كالمدة ، وهل يجوز للإمام او الحاكم ان يزوج بولاية الحكم ؟ فيه وجهان (احدهما) لا يجوز كما لا يجوز أن يزوج بالولاية الخاصة (والثاني) يجوز ، لأن الولاية المامة آكد والدليل عليه انه يملك بالولاية المامة أن يزوج المسلمة والسكافرة ، ولا يملك ذلك بالولاية

الخاصة ، ويجوز أن يشهد في النكاح ، وقال أبو سعيد الإصطخرى : لا يجوز لأنه ركن في الفقد ، فلم يجز أن يكون محرما كالولى (والمذهب) أنه يجوز أن النقد [هو] الإيجاب والقبول ، والشاهد لا صنع له في ذلك ، وتكره له الخطبة لأن النكاح لا يجوز فكرهت الخطبة له ، ويجوز له أن يراجع الزوجة في الإحرام ، لأن الرجعة كاستدامة النكاح بدليل أنها تصح من غير ولى ولا شهود ، وتصح من المبد الرجعة بغير إذن الولى ، فلم يمنع الإحرام منسه كالبقاء على العقد) ،

(الشرح) حديث عثمان رواه مسلم ، واللفظ الأول: لا ينكح بفتح أوله . أى لا يتزوج (والثانى) بضم أوله ، أى لا يتزوج غيره ، وقوله صلى الله عليه وسلم: «ولا يخطب » معناه لا يخطب المرأة وهو طلب زواجها ، هذا هو الصواب الذى قاله العلماء كافة (وأما) قول أبى على الفارقى فى كتابه (فوائد المهذب) المراد به الخطبة التى بين يدى العقد ، وهى (الحمد لله الخ) فغلط صريح وخطأ فاحش ولا أدرى ما حمله على هذا الذى تعسفه وتجسر عليه ، لولا خوفى من اعتراض بعض المتفقهين به ، لما استجزت حكايته والله أعلم .

اما احكام الفصل فيحرم على المحرم أن يتزوج ، ويحرم عليه أن يزوج موليته بالولاية الخاصة وهي العصوية والولاء ، ويحرم على المحرم أن يتزوج ، فإن كان الزوج أو الزوجة أو الولى أو وكيسل الزوج أو وكيل الولى محرما فالنسكاح باطل بلا خلاف ، لأنه منهى عنسه لهذا الحديث الصحيح ، والنهى يقتضى الفساد ، وهل يجوز للإمام والقاضى أن يزوج بالولاية العامة ؟ وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) لا يجوز ، وذكر المساوردي وجها ثالثا أنه يجوز للإمام دون القساضى ، وحكاه أيضا القاضى أبو الطيب والدارمي وآخرون .

وهل يجوز كون المحرم شاهدا في العقد ؟ وينعقد بحضوره ؟ فيله وجهان ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) باتفاق المصنفين يجوز ،

وينعقد به ، وهذا هو المنصوص فى الأم ، وقول عامة اصحابنا المتقدمين (والثانى) لا يجوز ، ولا ينعقد قاله أبو سعيد الإصطخرى برواية جاءت : « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يشهد » وبالقياس على الولى • وأجاب الأصحاب عن الرواية بأنها ليست ثابتة ، وعن القياس بالفرق من وجهين (أحدهما) أن الولى متعين كالزوج بخلاف الشاهد (والثانى) أن الولى له فعل فى العقد بحلاف الشاهد ، والله أعلم •

قال الشافعي والأصحاب: ويجوز له خطبة المرأة لكن يكره للحديث فإن قيل: كيف قاتم: يحرم التزوج والتزويج وتكره الخطبة وقد قرن بين الجميع في الحديث؟ قلنا: لا يمتنع مثل ذلك كقوله تعالى: (كلوا من ثمره إذا أثمر، وآتوا حقه يوم حصاده) والأكل مباح والإيتاء واجب قال الماوردي وغيره: ويكره أيضا للحلال خطبة محرمة ليتزوجها بعد إحلالها ولا تحرم بخلاف خطبة المعتدة وفرق الماوردي والقاضي أبو الطيب وغيرهما أن المحرمة متمكنة من تعجيل تحللها في وقته والمعتدة لا يمكنها تعجيل، فربما غلتها الشهوة فأخبرت بانقضاء عدتها قبل وقتها، والله أعلم،

قال البندنيجي وغيره: ويكره للمحرم أن يخطب لغيره ، قال هو وغيره: ويجوز أن تزف إليه امرأة عقد عليها قبل الإحرام ، وتزف المحرمة قال الشافعي والأصحاب: ويجوز أن يراجع المحرم المحرمة والمحلة ، سواء أطلقها في الإحرام أو قبله ، ذكره المصنف و هذا هو الصواب وهو نص الشافعي في كتبه وبه قطع المصنف والعراقيون ، وذكر الخراسانيون وجهين (أصحهما) هذا (والثاني) أنه لا تصح الرجعة بناء على اشتراط الشهادة على أحد القولين ، والصواب الأول والله أعلم ه

قال أصحابنا: وفي تأثير الإحرام وجهان (أحدهما) سلب الولاية ونقلها إلى الأبعد كما لو جن (وأصحهما) مجرد الامتناع دون زوال

الولاية لبقاء الرشد والنظر ، فعلى هذا يزوجها السلطان والقاضى كما لو غاب الولى قال أصحابنا : ويستوى فى هذا كله الإحرام بالحج أو العمرة ، والإحرام الصحيح والفاسد نص عليه الشافعى فى الأم واتفق عليه العراقيون وجماعات من غيرهم وذكر جماعة من الخراسانيين أن الفاسد لا يمنع .

(فرع) من فاته الحج ، هل يصح نكاحه قبل التحلل بعمل غيره ؟ فيه وجهان حكاهما الحناطى (أصحهما) المنع لأنه محرم .

(فسوع) إذا وكل حلال حلالا في التزويج ثم أحرم أحدهما أو المرأة ففي انعزال الوكيل وجهان (أصحهما) لا ينعزل ، فيتزوج بعد التحلل بالوكالة السابقة وهدا هو المنصوص في الأم وفرق المساوردي والقاضي أبو الطيب والأصحاب بينه وبين الصبي إذا وكل في تزويجه ، ثم بلغ فروجه الوكيل لا يصح لأن المحرم له عبادة وإذن صحيح بخلاف الصبي وليس للوكيل الحلال أن يزوج قبل تحليل الموكل هذا هو الصواب المعروف في المذهب ، ونقل الغزالي في الوجيز فيه وجها أنه يجوز ، وهو غلط قال الرافعي : وهذا الوجه لم أره لغيره ، ولا له في الوسيط (أما) إذا وكله في حال إحرام الوكيل أو الموكل أو المرأة نظر إن وكله ليعقد في الإحرام لم يصح بلا خلاف ، لأنه إنها أذن له فيما لا يصح منه وإن قال : أتزوج بعد التحلل أو أطلق صح ، لأن الإحرام يمنع انعقاد النكاح دون الإذن ه

قال الرافعى: ومن ألحق الإحرام بالجنون لم يصححه ولو قال: إذا حصل التحلل فقد وكلتك ، فهذا تعليق الوكالة وفيها خلاف مشهور إن صححناه صح وإلا فلا قال أصحابنا: وإذن المرأة فى حال إحرامها على هذا التفصيل المذكور فى الوكيل ولو وكل حلال محرما ليوكل حلالا بالتزويج ففى صحته وجهان الأصح الصحة وبه قطع الفورانى وغيره ، لأنه سفير محض ليس إليه من العقد شىء قال أصحابنا ويصح تزويج وكيل المصلى

بخلاف وكيل المحرم لأن عبارة المحرم غير صحيحة ، وعبارة المصلى صحيحة ، ولهذا لو زوجها في صلاته ناسيا صح النكاح والصلاة ، والله أعلم •

(فرع) قال القاضى أبو الطيب فى تعليقه: لو أحرم رجل ثم أذن لعبده فى التزويج، قال أبو الحسن بن المرزبان و قال ابن القطان: الإذن باطل ولا يصح نكاح العبد لأنه لا يصحح نكاحه إلا بإذن سيده وسيده لا يصح تزوجه ولا تزويجه فى حال إحرامه، فلم يصحح إذنه قيل لابن القطان: فلو أذنت محرمة لعبدها فى النكاح؟ فقال: لا يجوز وهى كالرجل قال ابن المرزبان: وعندى فى المسألتين نظر هذا آخر نقل القاضى أبى الطيب وحكى الدارمى كلام ابن القطان ثم قال: ويحتمل عندى الجواز فى المسألتين.

(فرع) إذا أسلم الكافر على أكثر من أربع نسوة وأسلمن وأحرم ، فله أن يختار في إحرامه أربعا منهن ، لأنه ليس نكاحا هذا هو المنصوص للشافعي ، وهو المذهب وبه قال جمهور الأصحاب ، وقيل : فيه قولان ، وقد ذكر المصنف المسألة في باب نكاح المشرك وأوضح الخلاف فيها •

(فسرع) قال القاضى أبو الطيب فى تعليقه: قال ابن القطان: قال منصور (۱) بن اسماعيل الفقيه من أصحابنا فى كتسابه (المستعمل): إذا وكل المحرم رجلا ليزوجه إذا حل من إحرامه صح ذلك وصح تزوجه بعد إحلاله ، ولو وكل رجلا ليزوجه إذا طلق احدى زوجاته الأربع أو إذا طلق

⁽۱) ابو الحسن التيمى النقبه الشاعر الضرير المصرى اخذ النقه عن اصحاب الشاقعى وعن أصحاب الشاقعي وعن أصحاب اصحابه وله غير المستعمل (الواجب) (والمساقر) (والهداية) وهو صاحب البيتين :

هاب التفقيه قبوم لا عقبول لهنم ومنا علينه اذا عابسوه من خرر ما خر شبس الضحى والتنبس طالعة الا ينرئ ضبودها من ليس ذا يسر

فلان زوجته أن يزوجها له لم يصح ، قال : والفرق بينه وبين وكيل المحرم أن وكيل المحرم ليس بينه وبين العقد مانع سوى الإحرام ، ومدته معلومة ، وغايته معروفة ، وفى المسألتين الأخيرتين بينه وبين العقد مدة ليس لها غاية معروفة ، قال ابن القطان : ولا فرق بين المسائل الثلاث عندى ، فيصح التوكيل فى الجميع أو لا يصح فى الجميع ، هذا ما نقله القاضى أبو الطيب (فأما) مسألة الإحرام فقد سبق أن الصحيح فيها الصحة ، وبها قطع الجمهور ، وأما المسألتان الأخيرتان ففيها وجهان سنوضحهما فى كتاب الوكالة إن شاء الله تعالى (أصحهما) بطلان الوكالة والإذن ، ولا يصح التزويج ،

(فسرع) إذا تزوج بنفسه أو تزوج له وكيله وأحرم ، ثم اختلف الزوجان ، هل كان النكاح في حال الإحرام ؟ أم قبله ؟ فإن كانت بينة عمل بها فإن لم تكن فادعى الزوج أنه وقع العقد قبل الإحرام ، وادعت وقوعه في الإحرام فالقول قول الرجل بيمينه ، لأن الظاهر معه ، وهو ظاهر قوى فوجب تقديمه ، وإن ادعت وقوعه قبل الإحرام وادعى الرجل وقوعه في الإحرام ، فالقول قولها بيمينها في وجوب المهر وسائر مؤن النكاح ، ويحكم بانفساخ النكاح لإقرار الزوج بتحريمها ، فإن كان قبل الدخول وجب نفسف المهر وإلا فجميعه ، وهذا كله مشهور في كتب الأصحاب ، صرح به الدارمي والبندنيجي والقاضي أبو الطيب والماوردي والمحاملي وصاحب الشامل وخلائق ،

قال صاحبا الشامل والبيان وآخرون: فلو لم يدع الزوجان شيئا ، وشك هل وقع العقد في الإحرام أم قبله ؟ قال الشافعي رحمه الله: النكاح صحيح في الظاهر ، فلهما البقاء عليه لأن الظاهر صحته قال: والورع أن يفارقها بطلقة لاحتمال وقوعه في الإحرام ، وإنما قال الشافعي: يطلقها طلقة لتحل لغيره بيقين ، وحكى الدارمي هذا عن نص الشافعي كما ذكره

الأصحاب ، ثم قال : وخرج أصحابنا قولا أن النكاح باطل بناء على مسألة من قدّ ملفوفا ، وفيها قولان فى كتاب الجنايات ، قال الدارمى : ولو قال الرجل : وقع العقد فى الإحرام فقالت : لا أدرى حكم ببطلانه لإقراره ، ولا مهر لها ، لأنها لا تدعيه والله أعلم .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى نكاح المحرم و قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح تزوج المحرم ولا تزويجه ، وبه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وهو مذهب عمر بن الخطاب وعثمان وعلى وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب وسليمان بن بشار والزهرى ومالك وأحمد وإسحق وداود وغيرهم وقال الحكم والثورى وأبو حنيفة : يجوز أن يتزوج ويزوج ، واحتجوا بحديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم « تزوج ميمونة وهو محرم » رواه البخارى ومسلم وبالقياس على استدامة النكاح على الخلع والرجعة ، والشهادة على النكاح ، وشراء الجارية ، وتزويج السلطان في إحرامه واحتج أصحابنا بحديث عثمان رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا ينكح المحرم ولا ينكح » رواه مملم ،

فإن قيل: المراد بالنكاح الوط؛ (فالجواب) من أوجه ذكرها القاضى والأصحاب (أحدها) أن اللفظ إذا اجتمع فيه عرف اللغة وعرف الشرع قدم عرف الشرع، لأنه طارى، وعرف الشرع أن النكاح العقد لقوله تعالى: (فانكحوهن بإذن أهلهن) (ولا تعضلوهن أن ينكحن) (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وفى الحديث الصحيح: «ولا تنكح المرأة على عمتها » وفى الصحيح: «انكحى أسامة » والمراد بالنكاح فى هذه المواضع وشبهها العقد دون الوط؛ (وأما) قوله تعالى: (فلا تحل له من بعد حتى تنكع زوجا غيره) وقوله تعالى: (الزانى لا ينكح إلا زانية) فانما حملناه على الوط؛ بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: «حتى تذوقى عسيلته » •

(الجواب الثانى) أنه يصح حمل قوله صلى الله عليه وسلم: « ولأ ينكح » على الوطء ، فإن قالوا: المراد لا يطأ ولا يمكن غيره من الوطء قلنا: أجمعنا على أن المحرم يجوز له أن يمكن غيره من الوطء ، وهو إذا زوج بنته حلالا ثم أحرم فانه يلزمه أن يمكن الزوج من الوطء بتسليمها إليه •

(الجواب الثالث) أن فى هــذا الحديث « لا ينكح ولا ينكح ولا يخطب » والخطبة تراد للعقد وكذلك النكاح ، قالوا : يحمل « ولا يخطب » على أنه لا يخطب الوطء بالطلب والاستدعاء (والجواب) أن الخطبة المقرونة بالعقد لا يفهم منها إلا الخطبة المشهورة ، وهي طلب التزويج .

(الجواب الرابع) أنه ثبت عن قتيبة بن وهب أن عمر بن عبيد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر ابنة شيبة بن جبير فأرسل إلى أبان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان ، فأنكر ذلك عليه أبان وقال : سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » رواه مسلم في صحيحه ، وهذا السبب والاستدلال منهم وسكوتهم عليه يدل على سقوط هذا التأويل وعن أبى غطفان بن طريف المرى « أن أباه طريفا تزوج امرأة وهو محرم ، فرد عمر بن الخطاب نكاحه » رواه مالك في الموطأ ، وروى البيهقي بإسناده عن سعيد بن المسيب « أن رجلا تزوج وهو محرم فأجمع أهل المدينة على أن يفرق المسيب « أن رجلا تزوج وهو محرم فأجمع أهل المدينة على أن يفرق المسيب الله نكاح لا يعقبه استباحة الوطء ولا القبلة ، فلم يصح كنكاح المعتدة ، ولأنه نكاح لا يعقبه استباحة الوطء ولا القبلة ، فلم يصح كنكاح المعتدة ، ولأنه عقد يمنع الإحرام من مقصوده فمنع أصله كشراء الصيد ه

(وأما) الجواب عن حديث ابن عباس فى نكاح ميمونة فمن أوجه (أحدها) أن الروايات اختلفت فى نكاح ميمونة ، فروى يزيد بن الأصم عن ميمونة وهو ابن أختها « أن النبى صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال » رواه مسلم وعن أبى رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

تروج ميمونة حلالا وبنى بها حلالا ، وكنت الرسول بينهما » رواه الترمذى وقال : حديث حسن ، قال أصحابنا : وإذا تعارضت الروايات تعين الترجيح ، فرجحنا رواية الأكثرين أنه تزوجها حلالا (الوجه الثاني) أن الروايات تعارضت فتعين الجمع ، وطريق الجمع تأويل حديث ابن عباس أن قوله (محرما) أى في الحرم فتزوجها في الحرم وهو حلال أو تزوجها في الشهر الحرام ، وهذا شائع في اللغة والعرف ، ويتعين التأويل للجمع بين الروايات (الثالث) الترجيح من وجه آخر وهو أن رواية تزوجها حلالا من جهة ميمونة ، وهي صاحبة القصة ، وأبي رافع وكان السفير بينها ، فهما أعرف فاعتماد روايتهما أولى (الرابع) أنه لو ثبت أنه تزوجها صلى الله عليه وسلم محرما لم يكن لهم فيه دليل ، لأن الأصح عند أصحابنا أن للنبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج في حال الإحرام وهو قول أبي الطيب بن سلمة وغيره من أصحابنا والمسألة مشهورة في الخصائص من أول كتاب النكاح .

(وأما) الحواب عن أقيستهم كلها فهو أنها كلها ليست نكاحاً وإنما ورد الشرع بالنهى عن النكاح وعن قياسهم على الإمام أن الأصح عندنا ألا يصح تزويجه لعموم الحديث ، وقد سبق بيان هذا (وإن قلسا) بالضعيف : إنه يجوز ، فالفرق بقوة ولايته ، والله أعلم ه

(فسرع) إذا تزوج المحرم فنكاحه باطل عندنا وعند الجمهور، ويفرق بينهما تفرقة الأبدان بغير طلاق و وقال مالك وأحمد: يجب تطليقها لتحل لغيره بيقين ، لشبهة الخلاف في صحة النكاح دليلنا أن العقد الفاسد غير منعقد، فلا يحتاج في إزالته إلى فسخ كالبيع الفاسد وغيره، وفي هذا جواب عن دليلهم.

(فسرع) قد ذكرنا أن المشهور من مذهبنا صحة رجعة المحرم ، وبه

قال مالك والعلماء إلا أحمد فى أشــهر الروايتين عنه دليلنا أنهــا ليست بنكاح، وإنما نهى الشرع عن النكاح، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه الوطء في الفرج لقوله تمالى: (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) قال ابن عباس: الرفث الجماع ، وتجب به الكفارة ، لما روى عن على بن ابى طالب وابن عبساس وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهم انهم اوجبوا فيه الكفارة ، ولأنه إذا وجبت الكفارة في الحلق فلأن تجب في الجماع أولى) .

(الشرح) هذه الآية الكريمة سبق تفسيرها في مسألة الإحرام بالحج في أشهر الحج ، وأجمعت الأمة على تحريم الحماع في الإحرام سواء كان الإحرام صحيحا أم فاسدا ، وتجب به المسكفارة والقضساء إذا كان قبل التحللين ، وسيأتي في الباب الآتي إن شاء الله تعالى إيضاح ذلك بفروعه ، حيث ذكره المصنف ، وسواء الوطء في القبل والدبر من الرجل والمرأة والصبى ، وسواء وطء الزوجة والزنا (وأما) إتيان البهيمة فالمذهب أنه كوطء المرأة ، ولا يفسد به الحج تفريعا على وجوب التعزير فيه (وأما) الخنثي المشكل فيحرم عليه الإيلاج والإيلاج فيه ، فإن أولج غيره في دبره فهو كغيره يفسد حجه ، ويجب المضى في فاسده والقضاء والكفارة ، وإن أولج غيره في قبله أو أولج هو في غيره لم يفسد ، ولا كفارة لاحتمال أنه عضو زائد ، فإن أولج في دبر رجل وأولج ذلك الرجل في قبله فسلد حجمه ، ولامهما القضاء والكفارة ، ودليله ظاهر ، ولو لف الرجل على حجمه ، ولوجوب الغسل ، ذكره خرقة وأولجه ففي فساد الحج به ثلاثة أوجه كما في وجوب الغسل ، وقد سبق بيانها في باب الغسل (الأصح) فساد الحج ووجوب الغسل ،

قال الصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه الباشرة فيما دون الغرج ، لانه إذا حرم عليه النسكاح فلأن تحرم المباشرة وهي ادعى إلى الوطء اولى ، وتجب به الكفارة ، لسا

روى عن على رضى الله عنه انه قال: « من قبل امراة وهو محرم فليهرق دماً » ولانه فعل محرم في الإحرام فوجبت به الكفارة كالجماع) •

(الشرح) اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يحرم على المحرم المباشرة بشهوة كالمفاخذة والقبلة واللمس باليد بشبهوة قبل التحللين ، وفيما بين التحللين خيلاف سنذكره حيث ذكيره المصنف فيما يحل بالتحليل الأول إن شباء الله تعالى ، ومتى ثبت التحريم فباشر عمدا بشهوة لزمته الفدية ، وهي شاة أو بدلها من الإطعام أو الصيام ، ولا يلزمه البدنة بلا خلاف ، سواء أنزل أم لا ، وإنما تجب البدنة في الجماع ، ولا يفسد نسكه بالمباشرة بشهوة بلا خلاف سيواء أنزل أم لا ، هذا كله إذا باشر عالما بالإحرام ، فان كان ناسيا فلا فدية بلا خلاف ، لأنه استمتاع محض فلا تجب فيه الفدية مع السيال كالطيب واللباس بخلاف جماع الناسي على قول ضعيف ، لأنه في معنى الاستهلاك ، ولو باشر دون الفرج ثم جامع هل تندرج الشياة أم يجبان معا ؟ فيه وحهان ،

(وأما) اللمس بغير شهوة فليس بحرام بلا خلاف وينكر على المصنف كونه لم ينبه عليه كما نبه عليه الأصحاب، وكما نبه عليه هو في التنبيه • (وأما) قول الغزالي في الوسيط والوجيز: تحرم كل مباشرة تنقض الوضوء فغلطوه فيه، واتفقوا على أنه سهو وليس وجها، وسبب التغليط أنه قال: مباشرة تنقض الوضوء فتدخل فيه المباشرة بغير شهوة، وليست محرمة بلا خلاف والله أعلم •

(وأما) الاستمناء باليد فحرام بلا خلاف لأنه حرام فى غير الإحرام ففى الإحرام أولى • فإن استمنى المحرم فأنزل فهل تلزمه الفدية ؟ فيه وجهان (الصحيح) المشهور لزومها ، وبه قطع الماوردى وقطع به المصنف فى التنبيه وآخرون ، لأنه مباشرة محرمة فأشبه مباشرة المرأة (والثانى) لا فدية حكاه إمام الحرمين عن حكاية العراقيين وحكاه أيضا الفورانى والقاضى حسين والمتولى

والبغوى وآخرون ، لأنه استمتاع ينفرد به فأشبه الإنزال بالنظر فإنه لا فدية فيه ، قال البغوى : ويجرى الوجهان فى تقبيل الفلام بالشهوة (الأصح) وجوب الفدية (والثانى) لا قلت : والصواب فى الغلام القطع بالوجوب لأنها مباشرة لغيره ، وهى حرام ، فأشبهت مباشرة المرأة بخلاف الاستمناء ، فإنه ليس فيه مباشرة لغيره ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه الصيد الماكول من الوحش والطير ، فلا يجوز له اخذه لقوله تعالى : (وحرم عليسكم صيد البر ما دمتم حرماً) ، فإن اخذه لم يملكه بالاخذ ، لان ما منع من اخذه لحق الفير لم يملكه بالاخذ من غير إذنه ، كما لو غصب مال غيره فإن كان الصيد لآدمى وجب رده إلى مالكه ، وإن كان من المباح وجب إرساله في موضع يمتنع على من ياخذه ، لان ما حرم أخذه لحق الفير إذا أخذه وجب رده إلى مالكه كالمفصوب ، وإن هلك عنده وجب عليه الجزاء ، لانه مال حرام اخذه لحق الغير فضمنه بالبدل كمال الآدمى ، فإن خلص صيدا من فم سبع فداواه فمات في يده لم يضمنه لانه قصد فإن خلص صيدا من فم سبع فداواه فمات في يده لم يضمنه لانه قصد الصلاح قال الشافعي رحمه الله ولو قيل : يضمن لانه تلف في يده كان محتملا ، ويحرم عليه قتله ، فإن قتله عمدا وجب عليه الجزاء لقوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ، ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) وإن قتله خطأ وجب عليه الجزاء لان ما ضمن عمده بالمال ضمن خطؤه كمال الآدمى ولانه كفارة تجب بالقتل فاستوى فيه الخطأ والعمد ككفارة القتل ،

وإن كان الصيد مملوكاً لآدمى وجب عليه الجزاء والقيمة ، وقال المزنى : لا يجب الجزاء في الصيد المملوك ، لأنه يؤدى إلى إيجاب بدلين عن متلف واحد ، والدليل على انه يجب انه كفارة تجب بالقتل فوجبت بقتل المملوك ككفارة القتل ، ويحرم عليه جرحه لان ما منع من إتلافه لحق الغير منع من إتلاف اجزائه كالآدمى ، فإن اتلف جزءا منه ضمنه بالجزاء لان ما ضمن جميعه بالبدل ضمنت اجزاؤه كالآدمى ويحرم عليه تنفير الصيد ما ضمن جميعه بالبدل ضمنت اجزاؤه كالآدمى ويحرم عليه تنفير الصيد لقوله صلى الله عليه وسلم في مكة : ((لا يُنتَغَرُ صيدها) وإذا حرم ذلك في صيد الحرم وجب أن يحرم في الإحرام ، فإن نفره فوقع في بئر فهلك ، أو صيد الحرم وجب أن يحرم في الإحرام ، فإن نفره فوقع في بئر فهلك ، أو نهشته حية ، أو اكله سبع ، وجب عليه الضمان ، لما روى عن عمر رضى نهشته حية ، أو اكله سبع ، وجب عليه الضمان ، لما روى عن عمر رضى الله عنه انه دخل دار الندوة فعلق رداءه فوقع عليه طائر فخاف أن ينجسه

فطيره ، فنهشته حية فقال ، طير طردته حتى نهشته الحية ، فسأل من كأن معه ان يحكموا عليه فحكموا عليه بشاة » ولانه هلك بسبب من جهته فأشبه إذا حفر له بئرا أو نصب له احبولة فهلك بها •

ويحرم عليه أن يعين على قتله بدلالة أو إعارة آلة ، لأن ما حرم قتله حرمت الإعانة على قتله كالآدمى ، وإن أعان على قتله بدلالة أو إعارة آلة فقتل لم يجب عليه الجزاء ، لأن ما لا يلزمه حفظه ، لا يضمنه بالدلالة على إتلافه كمال الغير) .

(الشرح) أما قوله صلى الله عليه وسلم فى مكة « ولا ينفر صيدها » فرواه البخارى ومسلم من رواية ابن عباس (وأما) الأثر المذكور عن عمر رضى الله عنه فرواه الشافعى والبيهقى و وفى إساده رجل مسور ، والرجلان اللذان حكما على عمر هما عثمان ونافع بن عبد الحارث الصحابى ، قوله: ما منع من أخذه لحق الغير لم يملكه بالأخذ من غير إذنه ، قال القلعى: قوله لحق الغير احتراز ممن رأى صيدا فى لجة البحر أو فى مهلكة أخرى ، بحيث يغلب على ظنه أنه لو كان عالج أخده لهلك دونه ، فإنه ممنوع من أخذه ، فلو خاطر بنفسه وأخذه ملكه ، قال ، ومع هذا فهذه العلة منتقضة بمن سبق إلى معدن ظاهر ، أو إلى شىء من المباحات ، فإنه أحق به فلا يجوز لغيره مزاحمته فيه قبل قضاء وطره ، فإن زاحمه فيه غيره وأخذه ملكه بالأخذ مع كونه ممنوعا من أخذه لحق الغير ،

(قوله:) لأن ما حرم أخذه لحق الغير إذا أخذه وجب رده كالمغصوب قال القلعى: قوله لحق الغير يحتزز ممن غصب خمرا من مسلم على قصد شربها فإنه يجب عليه أخذها لحق الله تعالى لا لحق الآدمى، ثم لا يجب ردها على المغصوب منه ، بل تجب إراقتها ، قوله : لأنه مال حرام أخذه لحق الغير فضمنه بالبدل كمال الآدمى ، احتراز ممن خاطر بنفسه فى أخذ صيد من مهلكة يقلب على ظنه الهلاك إذا عالج أخذه بأن كان فى مسبعة أو لجة ونحو ذلك فإنه يحرم أخذه لحق نفسه لا لحق غيره فإذا أخذه ملكه

ولا يضمنه ومع هذا فهذه العلة منتقضة بالحربى إذا أتلف مال مسلم وبالعبد إذا أخذ مال سيده فأتلفه ، فانه ما حرم أخذه لحق الغير ولا يضمنه بالبدل فكان ينبغى أن يقول : والأخذ من أهل الضمان فى حقه ليحترز من الحربى والعبد كما قال المصنف مثل هذا فى أول باب الغصب • قوله : (لأن ما ضمن عمده بالمال ضمن خطؤه) احترز بالمال من ضمان القصياص ومع هذا فهذه العلة منتقضة بمن قتل من تترس به المشركون من النساء والصبيان ، فانه يضمنه بالكفارة إن قتله عمدا ، ولا يضمن إن قتله خطأ •

(قوله:) لأنه كفارة تجب بالقتل فاستوى فيه الخطأ والعمد ، احترز بقوله: بالقتل من الطيب واللباس ، فان الكفارة تجب فى العمد ، ومسع هذا فهو منتقض بمن تترس به المشركون كما ذكرناه فى الاحتراز الذى قبله ، قوله: لأن ما ضمن جميعه بالبدل ضمنت أجزاؤه ، احترز بالبدل عن الكفارة فانها تجب بقتل النفس دون قطع الطرف ، ومع هذا فهذا منتقض بالعارية فانه يضمن جميعها بالبدل ولا يضمن أجزاءها الناقصة بالاستعمال ، فكان ينبغى أن يقول : وما ضمن جميعه بالبدل و البدل ولم يؤذن فى إتلاف أجزائه ضمنت أجزاؤه قوله : وإذا حرم ذلك فى صيد الحرم وجب أن يحرم فى الإحرام ، يعنى لاشتراكهما فى تحريم الاصطياد والإحرام أولى ، لأن حرمته آكد ، ولهذا يحرم فيه الطيب والباس والنكاح وغيرها بخلاف الحرم .

قوله: دخل دار الندوة) هى ـ بفتح النون وإسكان الدال المهملة وفتح الواو ـ وهى دار معروفة بمكة ، كانت منزل قصى بن كلاب جد جد أبى رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى بن كلاب ، ثم صارت قريش تجتمع فيها للمشاورة ونحوها ، إذا عرض لهم أمر مهم ، قال الأزرقى فى تاريخ مكة : سميت بذلك لاجتماع الندى " فيها يتشاورون ، ويبرمون أمرهم والندى

- بفتح النونوكسر الدال وتشديد الياء - الجماعة ينتدون - أى يتحدثون - قال الأزرقي والحازمي وغيرهما : وقد صارت دار الندوة في المسجد الحرام وهي في جانبه الشمال ، قال الماوردي في الأحكام السلطانية : أول دار بنيت ممكة دار الندوة والله أعلم •

قوله: نصب أحبولة هى _ بضم الهمزة والباء _ وهى المصيدة _ بكسر الميم _ والمشهور فى اللغة فيها حبالة بكسر الحاء، وقوله: بدلالة هى _ بكسر الدال وفتحها _ ويقال: دلولة _ بضمها _ ثلاث لغات سبق بيانهن، قوله: لأن ما لا يلزمه حفظه لا يضمنه بالدلالة على إتلافه، احتراز من الوديعة عنده، فإنه لو دل عليها ضمنها، والله أعلم •

اما الاحكام فأجمعت الأمة على تحريم الصيد فى الإحرام، وإن اختلفوا فى فروع منه، ودلائله نص الكتاب والسنة وإجماع الأمة، قال أصحابنا يعرم عليه كل صيد برى مأكول أو فى أصله مأكول ، وحشيا كان أو فى أصله وحشى ، هذا ضابطه ، فأما ما ليس بصيد كالبقر والغنم والإبل والخيل وغيرها من الحيوان الإنسى فليس بحرام بالإجماع لأنه ليس بصيد، وإنما حرم الشرع الصيد ، قال القاضى أبو الطيب والأصحاب : قال الشافعي يحرم على المحرم الدجاجة الحبشية ، لأنها وحشية تمتنع بالطيران ، وإن كانت ربما ألفت البيوت قال القاضى : وهي شبيهة بالدجاج ، قال : ونسمى بالعراق سندية ، فان أتلفها لزمه الجزاء والله أعلم •

(وأما) ما ليس بمأكول ولا هو متولد من مأكول وغير مأكول فليس بحرام بلا خلاف عندنا ، وقد ذكره المصنف فى الفصل الذى بعد هذا ، وهناك نوضحه بدلائله وفروعه إن شاء الله تعالى (وأما) صيد البحر فحلال للحلال والمحرم بالنص والإجماع ، قال الله تعالى : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة ، وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) قال أصحابنا : والمراد بصيد البحر الذى هو حلال للمحرم ما لا يعيش إلا فى

البحر، سواء الصغير والكبير (أما) ما يعيش فى البر والبحر فحرام كالبرى تغليباً لجهة التحريم كما قلنا فى المتولد من مأكول وغيره (وأما) الطيور المسائية التى تغوص فى المساء وتخرج منه فبرية محرمة على المحرم •

(وأما) الجراد فبرى على المشهور ، وفيه قول واه سنوضحه حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى أنه بحرى غير مضمون ، قال الماوردى وغيره : قال الشافعى كلما كان أكثر عيشه فى الماء فكان فى بحر أو نهر أو بئر أو واد أو ماء مستنقع أو غيره فسواء ، وهو مباح صيده للمحرم فى الحرم ، قال : فأما طائره ، فانما يأوى إلى أرض فهو صيد بر حرام على المحرم ، هذا نصه وتابعوه عليه .

(وأما) المتولد من مأكول وغير مأكول أو من وحشى وإنسى كمتولد بين ظبى وشاة ، أو بين يعفور ودجاجة ، فيحرمان على المحرم ، ويجب فيهما الجزاء كما سنوضحه إن شاء الله تعالى بعدها ، حيث ذكره المصنف في الفصل الآتى (وأما) الصيد المحرم الذى سبق ضبطه فيحرم جميع أنواعه ، صغيره وكبيره ، وحشه وطيره ، وسدواء المستأنس منه وغيره والمملوك وغيره ، وقال المزنى لا جزاء في المملوك وذكر المصنف الدليل ،

فال الشافعي والأصحاب: يضمن المحسرم الصيد المملوك بالجزاء والقيمة ، فيجب الجزاء لله تعالى يصرف إلى مساكين الحرم ، والقيمة ، لمالكه ، قال أصحابنا: فان أتلفه بغير ذبح فعليه للآدمي كمال القيمة ، وعليه لله تعالى الجزاء وإن ذبحه (فإنقلنا:) ذبيحة المحرم ميته لا تحل لأحد ، فعليه أيضا القيمة بكمالها (وإن قلنا:) تحل ذبيحته لزمه مع الجزاء لمالكه ما بين قيمته مذبوحا وحيا ، إذا رده إليه مذبوحا ، وإذا أتلفه أو ذبحه وقلنا: هو ميتة فجلده لمالكه لا للمحرم ، صرح به الماوردي وغيره ،

قال أصحابنا : ولو توحش حيوان إنسى كشاة وبعير ودجاجة و نحوها نم يحرم ، ولا جزاء فيه بلا خلاف ، لأنه ليس بصيد . قال أصحابنا: ويحرم قتل الصيد وأخذه وجرحه وإتلاف شيء من اجزائه وتنفيره والتسبب في ذلك كله أو في شيء منه ، فإن أخذه لم يملكه لما ذكره المصنف ، فإن كان مملوكا لآدمي لزمه رده إلى صاحبه ، وإن كان مباحا وجب إرساله في موضع يمتنع على من يقصده ، فان أتلفه أو تلف عنده ضمنه بالجزاء وإن كان مملوكا لآدمي ضمنه بالجزاء أو القيمة كما سبق ، ودليل هذا كله في الكتاب ، والوسخلص المحرم صيدا من فم سبع أو هرة أو نحوهما وأخذه ليداويه ثم يرسله ، أو رآه معجروحا فأخذه ليداويه ، ثم يرسله فمات في يده ، ففي ضمانه القولان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران ، واتفقوا على أن الأصح أنه لا يضمن لأنه قصد الصلاح ، وذكر الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب السلسلة في المسألة طريقين (أحدهما) على القولين (والثاني) لا يضمن قولا واحدا ، قال أبو محمد : وفرع أصحابنا على هذا أنه لو انتزع إنسان العين المغصوبة من غاصبها ليردها إلى مالكها فتلفت في يده بلا تفريط ، هل يضمن فيه الطريقان كالصيد ؟

(فسرع) لو حصل تلف الصيد بسبب شيء في يد المحرم بأن كان راكب دابة أو سائقها أو قائدها ، فتلف صيد بعضها ، أو رفسها ، أو بالت في الطريق فزلق به صيد ، فهلك به ، ضمنه لأنها منسوبة إليه فضمن ماأتلفته أو تلف بسببها ، كما لو أتلفت آدميا ومالا (أما) إذا انقلت دابة المحرم فأتلفت صيدا فلا شيء عليه ، نص الشافعي رحمه الله على هذا الفرع كله ، واتفق الأصحاب عليه ، قال الدارمي : ولو كان مع الدابة ثلاثة سائق وقائد وراكب ، فأتلفت صيدا فوجهان (أحدهما) يجب الجزاء على الثلاثة (والثاني) على الراكب وحده ،

(فسرع) قال أصحابنا: جهات ضمان الصيد في حق المحرم ثلاث المباشرة واليد والتسبب (فأما) المباشرة فمعروفة (وأما) اليد فيحرم على المحرم وضع يده على الصيد • ولا يملكه بذلك ، ويضمنه إن تلف ، وقد

سبق هذا قريبا واضحا ومن هذا ما إذا حصل التلف بسبب دابة فى يده كما سبق بيانه قريبا (وأما) إذا سسبقت اليد على الإحرام أو كانت يدا قهرية كالإرث ، أو يد معاقدة كشراء أو وصية أو هبة ونحوها ، فقد ذكره المصنف بعد هذا ، وسنوضحه قريبا إن شاء الله تعالى .

(وأما) التسبب ففيه مسائل •

(إحداها) لو نصب الحلال شبكة أو فخا أو حبالة ونحو ذلك فى الحرم، أو نصبها المحرم حيث كان فتعقل بها صيد وهلك، لزمه ضمانه، سواء نصبها فى ملكه أو موات أو غيرهما (فأما) إذا نصبها وهو حلال ثم أحرم، فوقع بها صيد فلا يضمنه بلا خلاف، نص عليه وصرح به القفال والبندنيجي والأصحاب،

(الثانية) قال الشافعي والأصحاب: يكره للمحرم استصحاب البازى وكل صائد من كلب وغيره، فان حله فأرسله على صيد فلم يقتله ولم يؤده فلا جزاء عليه، لكن يأثم كما لو رماه بسهم فأخطأه، فإنه يأثم بالرمى لقصده الحرام، ولا ضمان لعدم الإتلاف، ولو انفلت بنفسه فقتله فلا ضمان، نص عليه الشافعي في المناسك الكبير، واتفق الأصحاب عليه، سواء فيه الكلب والبازى وغيرهما قال الماوردى: وسواء فرط في حفظه أم لا، لأن للكلب اختيارا (وأما) إذا أرسل المحرم الكلب على الصيد أو حل رباطه، وهناك صيد ولم يرسله فأتلفه، ضمنه لأنه متسبب، ولو كان هناك صيد وانحل رباط الكلب لتقصير المحرم فالمذهب أنه يضمنه، وفيه خلاف ضعيف حكاه الرافعي، فلو لم يكن هناك صيد فأرسل الكلب وفيه خلاف ضعيف حكاه الرافعي، فلو لم يكن هناك صيد فأرسل الكلب وفيه خلاف ضعيف حكاه الرافعي، فلو لم يكن هناك صيد فأرسل الكلب

قال الماوردى: (فإن قيل:) قلتم هنا: إنه لو أرسل الكلب على الصيد ضمنه ، ولو أرسله على آدمى فقتله لا ضمان ، فالفرق أن الكلب معلم للاصطياد فاذا صاد بارساله كان كصيده بنفسه فضمنه ، وليس هو

معلما قتل الآدمى ، فاذا أغراه على آدمى فقتله لم يكن القتل منسوبا إلى المغرى ، بل إلى اختيار الكلب فلم يضمنه ، قال : ومثاله فى الصيد أن يرسل كلبا غير معلم على صيد فيقتله فلا ضمان ، لأن غير المعلم لا ينسب فعله إلى المرسل ، بل إلى اختياره ، ولهذا لا يؤكل ما اصطاده بعد الإرسال ، كما لا يؤكل ما صاده المسترسل بنفسه ، هذا كلام الماوردى ، وهذا الذي قاله فى غير المعلم فيه نظر ، وينبغى أن يضمن بإرساله لأنه سبب ، والله أغلم ،

(الثالثة) إذا نفر المحرم صيدا فعثر وهلك بالعثار ، أو آخذه فى مغارة سبع ، أو انصدم بشجرة أو جبل أو غير ذلك ، لزمه الضمان ، سواء قصد تنفيره أم لا ، قال أصحابنا : ولا يزال المنفر فى عهدة ضمان التنفير حتى يعود الطير إلى عادته فى السكون ، فان عاد ثم هلك بعد ذلك فلا ضمان بلا خلاف ، ولو هلك فى حال هربه ونقاره قبل سكونه بآفة سماوية فوجهان حكاهما إمام الحرمين وآخرون قالوا : أصحهما لا ضمان لأنه لم يتلف فى يده ولا بسبه والثانى يضمنه لاستدامة أثر النفار .

(الرابعة) لو صاح المحرم على صيد فمات بسبب صياحه ، أو صاح حلال على صيد فى الحرم فمات به (فوجهان) حكاهما البعوى (أحدهما) يضمنه كما لو صّاح على صبى فمات ، تجب ديته (والثاني) لا يضمنه لأن الفالب أن الصيد لا يموت بالصياح ، فهو كما لو صاح على بالغ عاقل متيقظ فمات لا ضمان ، ولم يرجح واحدا من الوجهين ، والظاهر الضمان لأنه سيه ،

(الخامسة) إذا حفر المحرم بئرا فى محل عدوان أو حفرها حلال فى الحرم فى محل عدوان فهلك فيها صيد لزمهما الضمان بلا خلاف ، فإن حفرها فى ملكه أو موات فأربعة أوجه (أصحها) يضمن فى الحرم دون الإحرام (والثانى) يضمن (والثالث) لا يضمن فيهما (والرابع) إن حفرها

لىصيد ضمن وإلا فلا • وجرم الماوردى بأنه إن قصد الاصطياد لا يضمن وإلا فوجهان •

(السادسة) اتفق أصحابنا أنه لو رمى صيدا فنفذ فيه السهم وأصاب صيدا آخر فقتلهما لزمه جزاؤهما ، لأن أحدهما عمد والآخر خطاً أو بسببه ، وكل ذلك مضمن ، وقد نص الشافعي على هذا ، واتفقوا على أنه لو أصاب صيدا فوقع الصيد على صيد آخر أو على فراخه وبيضه ضمن ذلك كله ، لأنه بسببه •

(السابعة) لو رمى حلال إلى صيد ثم أحرم ثم أصابه فغى وجوب ضمانه وجهان ، حكاهما المتولى والروياني وغيرهما (الأصح) يضمن ، ورجح أبو على البندنيجي عدم الضمان ، وصحح القاضى حسين فى تعليقه والرافعي الضمان ، قال المتولى : هما كالوجهين فيمن رمى إلى حربى أو مرتد فأسلم ، ثم أصابه فقتله ، قال : لكن الأصح هناك لا ضمان ، لأن الرمى إلى الحربي يحتاج إليه للقتال ، فلو أوجبنا الضمان لامتنع من رميه خوفا من إسلامه (وأما) المحرم فيمكنه تأخير الإحرام إلى ما بعد الإصابة ، ولو رمى سهما إلى صيد وقد بقى عليه من أسباب التحلل العلق ققصر شعره بعد الرمى ، ثم أصابه السهم بعد فراغ التقصير - وهو حلال - فوجهان ، حكاهما المتولى والروياني وآخرون (أحدهما) لا ضمان ، لأن الإصابة في حال لا يضمن فيها ، فأشبه من رمى إلى مسلم فارتد أو ذمى فنقض العهد ثم أصابه لا ضمان (والثاني) يجب لأن الرمى جناية وجدت في الإحرام ، ويخالف المرتد والذمى ، فإنهما مقصران بما أحدثا من إهدارهما ،

(الثامنة) إذا دل الحلال محرما على صيد فقتله وجب الجزاء على المحرم ، ولا ضمان على الحلال ، سواء كان الصيد في يده أم لا ، لكنه

يائم ، ولو دل المحرم حلالا على صديد فقتله له فإن كان الصيد فى يد المحرم ، لزمه الجزاء ، لأنه ترك حفظه وهو واجب عليه فصار كالمودع إذا دل السارق على الوديعة ، فإنه يضمنها وإن لم يكن فى يده فلا جزاء على واحد منهما ، لكن يأثم المحرم بدلالته ، وإنما لم يضمن لما ذكره المصنف وهو أنه لم يلتزم حفظه ، ولو دل المحرم محرما فقتله ، أو دل الحلال حلالا أو محرما على صيد فى الحرم فقتله ، فلا جزاء على الدال ، ويجب على القاتل ، ولو أعان المحرم حلالا أو محرما فى قتل صيد بإعارة آلته أو أمره بإتلافه أو نحو ذلك فأتلفه فلا ضمان على المعين ، لما ذكرناه ، لكن يأثم سواء كان فى الحل أو الحرم ،

(فرع) قال الشافعي والأصحاب: العامد والمخطيء وهو الناسي والجاهل في ضمان الصيد سواء فيضمنه كل واحد منهم بالجزاء، ولكن يأثم العامد دون الناسي والجاهل هذا هو المذهب، وبه تظاهرت نصوص الشافعي وطرق الأصحاب، وقيل: في وجوب الجزاء على الناسي قولان، حكاه المصنف بعد هذا الفصل، وحكاه الأصحاب، وسنوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى، ولو أحرم به ثم جن أو أغمى عليه فقت ل صيدا ففي وجوب الجزاء قولان نص عليهما (أقيسهما) الوجوب، لأنه من باب الغرامات، والمجنون كغيره في ذلك (والأصح) أنه لا يجب، لأن المنع من الصيد تعبد يتعلق بالمكلفين، وقد ذكر المصنف المسألة بعد هذا الفصل بقليل، ولو أكره المحرم على قتل صيد أو أكره حلال على قتل صيد في الحرم فوجهان، حكاهما البغوى وغيره (أحدهما) يجب الجزاء على الحرام فوجهان، حكاهما البغوى وغيره (أحدهما) يجب الجزاء على الحلال شعر المحزم مكرها، وهذا الثاني أصح وقال الداردي: هو كما لو الحلال شعر المحزم مكرها، وهذا الثاني أصح وقال الداردي: هو كما لو

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(ويحرم عليه اكل ما صيد له ، لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال: «الصيد حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم أا ويحرم عليه أكل ما أعان على قتله بدلالة أو إعارة ، لما روى عبد الله بن أبى قتادة قال: «كان أبو قتادة في قوم محرمين وهو حلال ، فأبصر حماد وحش فاختلس من بعضهم سبوطا فضربه به حتى صرعه ، ثم ذبعه وأكله هو واصحابه ، فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: هل أشاد إليه أحد منكم ؟ قالوا: لا ، قال: فلم ير باكله باسا » فإن أكل ما صيد له أو أعان على قتله ، فهل يجب عليه الجزاء؟ أم لا ؟ فيه قولان (أحدهما) يجب لانه فعل محرم بحكم الإحرام ، فوجبت فيه الكفارة كقتل الصيد (والثاني) لا يجب لانه ليس بنام ، ولا يثول إلى النهاء فلا يضمن بالجزاء كالشجر اليابس والبيض المدر) ،

(الشرح) أما حديث جابر فرواه أبو داود والترمذي والنسائي من رواية عمرو بن أبي عمرو ، والمدنى مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب ، عن مولاه المطلب عن جابر ، وإسناده إلى عمرو بن أبي عمرو صحيح (وأما) عمرو بن أبي عمرو فقال النسائي : ليس هو بقوى ، وإن كان قد روى عنه مالك وكذا قال يحيى بن معين هو ضعيف ليس بقوى ، وليس بحجة ، وقد أشار الترمذي إلى تضعيف الحديث من وجه آخر فقال : لا يعرف للمطلب سماع من جابر فأما تضعيف عمرو بن أبي عمرو فغير ثابت ، لأن البخارى ومسلما رويا له في صحيحيهما واحتجابه ، وهما القدوة في هذا الباب ، وقد احتج به مالك وروى عنه وهو القدو ، وقد عرف من عادته أنه لا يروى في كتابه إلا عن ثقة ، وقال أحمد بن حنبل فيه : ليس به بأس ، وقال أبو زرعة : هو ثقة ، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، وقال ابن عدى : لا بأس به ، وقال ابن عدى : لا بأس به لأن مالكا روى عنه ولا يروى مالك إلا عن صدون فقة ،

(قلت:) وقد عرف أن الجرح لا يثبت إلا مفسرا ولم يفسره ابن معين ، والنسائى يثبت تضعيفه (وأما) إدراك المطلب لجابر ، فقال ابن أبى حاتم : وروى عن جابر ، قال : ويشبه أن يكون أدركه • هذا كلام ابن أبى حاتم ، فحصل شك فى إدراكه ، ومذهب مسلم بن الحجاج الذى ادعى فى مقدمة صحيحه الإجماع فيه أنه لا يشترط فى اتصال الحديث اللقاء ، بل يكفى إمكانه ، والإمكان حاصل قطعا ، ومذهب على بن المدينى والبخارى والأكثرين اشتراط ثبوت اللقاء ، فعلى مذهب مسلم الحديث متصل ، وعلى مذهب الأكثرين يكون مرسلا لبعض كبار التابعين ، وقد سبق أن مرسل التابعى الكبير يحتج به عندنا إذا اعتضد بقول الصحابة ، أو قول أكثر العلماء أو غير ذلك مما سبق وقد اعتضد هذا الحديث فقال به من الصحابة رضى الله عنهم من سنذكره فى فرع مذاهب العلماء إن شاء به من الصحابة رضى الله عنهم من سنذكره فى فرع مذاهب العلماء إن شاء به من الصحابة رضى الله عنهم من سنذكره فى فرع مذاهب العلماء إن شاء

(وأما) حديث عبد الله بن أبى قتادة الذى ذكره المصنف فرواه البخارى ومسلم فى صحيحهما عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه ، وينكر على المصنف كونه جعله مرسلا ، فقال : عن عبد الله بن أبى قتادة قال : كان أبو قتادة ، فلم يذكر أنه سمعه من أبيه ، مع أن الحديث فى الصحيحين عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه متصل فغيره المصنف (وقوله) فى حديث عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه متصل فغيره المصنف (وقوله) فى حديث جابر : « ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » هكذا الرواية فيه يصاد بالألف ، وهو جائز على لغة ، ومنه قوله تعالى : (إنه من يتقى ويصبر) على قراءة من قرأ بالياء ومنه قول الشاعر :

الم يأتيك والأنباء تنمي (١)

وقد غير المصنف الفاظا في حديث أبي قتادة فلفظه في البخاري ومسلم:
« عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباه حدثه قال: انطلقنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم أحرم، فبصر أصحابا بحمار وحش، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض، فنظرت فرأيته، فحملت عليه الفرس فطعنته فأثبته، فاستعنتهم فلم يعينوني فأكلنا منه، ثم لحقت

⁽۱) من بيت لامريم القيس وبقيته : بما لاقت لبون بني زياد (ط) .

برسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: يا رسول الله إنا صدنا حمار وحلى ، وإن عندنا فاضلة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : كلوا ، وهم محرمون » وفى رواية « فرأيت أصحابى يتراءون شيئا فنظرت فإذا حمار وحش ، فوقع السوط ، فقالوا : لا نعينك عليه بشىء ، إنا محرمون ، فتناولته فأخذته ثم أتيت الحمار من وراء أكمة فعقرته ، فأتيت به أصحابى ، فقال بعضهم : كلوا ، وقال بعضهم : لا تأكلوا ، فأتيت النبى صلى الله عليه وسلم وهو أمامنا فسألته ، فقال : كلوه حلال » وفى رواية : « هو حلال فكلوه » .

وفى رواية فى الصحيحين فقال النبى صلى الله عليه وسلم: «هل منكم أحد أمره أن يحمل عليه أو أشار إليه ؟ » وفى رواية « أنه سأل أصحاب أن يناولوه سوطه فأبوا فسألهم رمحه فأبوا ، فأخذه ثم شد على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بعضهم فأدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه عن ذلك فقال: إنما هى طعمة أطعمكموها الله عز وجل ، وفى رواية البخارى قال: «كنت جالسا مع رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى طريق مكة والقوم محرمون ، وأنا غير محرم ، فأبصروا حمارا وحشيا وأنا مشغول أخصف نعلى ، فلم يؤذنونى به وأحبوا لو أنى أبصرته ، فالتفت فأبصرته ، فقلت لهم : إلى الفرس فأسرجت ثم ركبت ونسيت السوط والرمح ، فقلت لهم : نولونى السوط والرمح ، فقلت لهم : فنولت فأخذتهما ثم ركبت ونسيت الحمار فعقرته ثم جئت به وقد فنزلت فأخذتهما ثم ركبت ، فشددت على الحمار فعقرته ثم جئت به وقد فنزلت فأخذتهما ثم ركبت ، فشددت على الحمار فعقرته ثم جئت به وقد فنزلت فأخذتهما ثم ركبت ، فشددت على الحمار فعقرته ثم جئت به وقد فنزلت فأخذتهما ثم ركبت ، فشددت على الحمار فعقرته ثم جئت به وقد فنزلت أخذتهما ثم ركبت ، فشددت على العمار فعقرته ثم جئت به وقد فرحاب (۱) العضد معى فأدركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه وشمال الله عليه وسلم فسألناه وخباب (۱) العضد معى فأدركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه

⁽١) الخباب شريحة اللحم فكأنه كان معه شريحة من الفخد الامامية ، المطيعي .

عن ذلك فقال : هل معكم من شيء ، فناولته العضد فأكلها حتى تعرقها (أأم وهو محرم » •

وفى رواية لمسلم فقال: « هل معكم شيء ؟ فناولته العضد فأكلها ثم تعرقها وهو محرم » وفى رواية لمسلم فقال: « هل معكم منه شيء ؟ فقالوا: معنا رجله فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلها » هذه ألفاظ الحديث فى الصحيح • وإنما أخذ صلى الله عليه وسلم ما أخذه وأكله تطييبا لقلوبهم فى إباحته ، ومبالغة فى إزالة الشبهة عنهم والشك فيه الحصول الاختلاف فيه بينهم قبل ذلك ، والله أعلم •

(أما) قول المصنف: لأنه فعل محرم بحكم الإحرام فوجبت فيه الكفارة فقال القلعى: احترز بفعل عن عقد النكاح (وبقوله:) محرم من الأفعال المباحة في الإحرام (وبقوله:) في الإحرام عن ذبح شاة غيره (وقوله:) ليس بنام احتراز من قتل الصيد وقطع شحر الحرم (وقوله:) ولا يؤول إلى النماء احتراز من كسر بيض الصيد (وقوله:) البيض المذر هو بالذال المعجمة - أي الفاسد، والله أعلم •

اما حكم المسالة فقال الشافعي والأصحاب: يحرم على المحرم أكل صيد صاده هو ، أو أعان على اصطياده ، أو أعان على قتله بدلالة أو إعارة آلة ، سواء دل عليه دلالة ظاهرة أو خفية ، وسواء إعاره ما يستغنى عنه القاتل أم لا ، وهذا لا خلاف فيه ، قال الشافعي والأصحاب: ويحرم عليه لحم ما صاده الحلال المحرم ، سواء علم به المحرم وأمره بذلك أم لا ، وهذا لا خلاف فيه أيضا (وأما) إذا صاد الحلال شيئا ولم يقصد اصطياده للمحرم ، ولا كان من المحرم فيه إعانة ولا دلالة ، فيحل للمحرم أكله بلا خلاف ، ولا جزاء عليه في ذلك بلا خلاف فإن أكل المحرم مما صاده الحلال خلاف ،

⁽٢) يقال : عرفت العظم وتعرفته واعرفته اذا أخلت اللحم عنه نهشا باسبانك وعظم معروق اذا التي عنه لحيه (ط) .

له أو بإعانته أو دلالته ففى وجوب الجزاء عليه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الأصح) الجديد لا جزاء (والقديم) وجوب الجزاء ، وهو القيمة بقدر ما أكل ، هكذا قال الأكثرون تفريعا على القديم ،

وقال الماوردى: فى كيفية الضمان على القديم ثلاثة أوجه (أحدها) يضمن مثله لحما من لحوم النعم يتصدق به على مساكين الحرم (والثانى) يضمن مثله من النعم ، فيضمن بقدر ما أكل من مثله من النعم فإن أكل عشر لحمه لزمه عشر مثله (والثالث) يضمن قيمة ما أكل ، دراهم ، فإن شناء تصدق بها دراهم وإن شاء اشترى بها طعاما ، وتصدق به هذا نقل الماوردى وعلى مقتضى الثالث أنه إن شاء صام عن كل مد يوما • (أما) إذا أكل المحرم ما ذبحه بنفسه فقد ذكر المصنف بعد هذا وسائر الأصحاب أنه لا يلزمه بأكله بعد الذبح شيء آخر بلا خلاف عندنا ، كما لا يلزمه فى مسيد الحرم بعد الذبح شيء آخر ، وإنما يلزمه فى الموضعين جزاء قتله فقط ، هذا مذهبنا • وقال أبو حنيفة : يلزمه فى صيد الإحرام جزاء آخر ، ووافقنا فى صيد الحرم ، فلهذا قاس الأصحاب عليه وقاسوه أيضا على من ذبح شاة لآدمى ثم أكلها ، فانه تلزمه قيمة واحدة والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تصالي

(فان ذبح المحرم صيدا حرم عليه اكله ، لأنه إذا حرم عليه ما صيد له أو دل عليه ، فلأن يحرم ما ذبحه أولى ، وهل يحرم على غيره ؟ فيه قولان (قال) في الجسديد : يحرم ، لأن ما حرم على الذابح أكله حسرم على غيره كذبيحة المجوسي (وقال) في القديم : لا يحرم لأن ما حل بذكاته غير الصيد حل بذكاته الصيد كالحلال ، فإن أكل ما ذبحه لم يضمن بالأكل لأن ما ضمنه بالقتل لم يضمنه بالأكل كشاة الغير) ،

(الشرح) إذا ذبح المحرم صيدا حرم عليه بلا خلاف ، وفى تحريمه على غيره القولان اللذان ذكرهما المصنف (الجديد) تحريمه وهو الأصح عند الجمهور • وقال القاضى أبو الطيب فى تعليقه : صحح كثيرون من

أصحابنا هذا القديم • وقال القاضى أيضا فى كتابه المجرد: وقال أصحابنا القديم (١) هنا هذا كلامه ، والصحيح عند الجمهور هو الجديد ، ودليل الجميع فى الكتاب (وإن قلنا) بالجديد فأكله غير المحرم لم يلزمه الجزاء بلا خلاف ، لأنه لم يتلف صيدا فهو كمن أكل ميتة أخرى • صرح به الماوردى وغيره ، فعلى الجديد ذبيحة المحرم ميتة ، وعلى القديم ليست ميتة ، هذا فى حق غيره ، ولا خلاف فى تحريمها عليه فى الإحرام •

فلو تحلل واللحم باق هل يجوز له ؟ (إن قلنا) يحرم على غيره فعليه أولى ، وإلا فطريقان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أحدهما) القطع بتحريمه ، لأنا لو أبضاه له بعد التحلل جعل ذلك ذريعة إلى ادخاره ، قال إمام الحرمين : وبهذا الطريق قطع المراوزة (والطريق الثاني) فيه وجهان (أصحهما) تحريمه لما ذكرناه (والثاني) إباحته لأن المنع للإحرام وقد زال ، وبهذا الطريق قطع المتولى والبغوى وآخرون ، ونقله إمام الحرمين عن العراقيين إلا أنه قال : زيفوا وجه الإباحة والله أعلم هذا حكم ذبيحة المحرم (فأما) إذا ذبح الحلال صيدا حرميا ففيه طريقان مشهوران وقد ذكرهما المصنف في أواخر الباب الذي بعد هذا (أصحهما) أنه كذبيحة المحرم «فيحرم عليه بلا خلاف ، وفي تحريمه على غيره القولان (الأصح) تحريمه (والثاني) إباحته (والطريق الثاني) وصححه البندنيجي يحرم على غيره قولا واحدا ، كما يحرم عليه والفرق بينه وبين ذبيحة المحرم من وجهين (أحدهما) أن صيد الحرم محرم على جميع الناس (والثاني) أنه محرم في جميم الأزمان بخلاف صيد الإحرام والله أعلم ،

وإذا أكل ما ذبحه بنفسه فى الحرم أو الإحرام لا يلزمه بالأكل جزاء ، إنما يلزمه جزاء واحد بسبب الذبح ، وقد سبقت المسألة قريبا واضحة والله

⁽١) هكذا بالنسخة إلى بين أيدينا ولعل السيارة وقال اصحابنا القديم هذا لا يحرم هذا كلامه .

أعلم (أما) إذا كسر المحرم بيض صيد وقلاه فيحرم عليه بلا خلاف وفى تحريمه على غيره طريقان (أشهرهما) وهي التي اختارها المصنف في الفصل الذي بعد هذا وكثيرون وبها قطع الشيخ أبو حامد ونقلها صاحب البحر عن الأصحاب مطلقا أنه على القولين كاللحم (الجديد) تحريمه (والقديم) إباحته (والطريق الثانية) القطع بإباحته واختارها القاضي أبو الطيب وصححها الماوردي والمتولى والروياني في البحر وغيرهم ، وقطع بها القاضي حسين في تعليقه والبغوي وآخرون ه

قال الماوردى: وجهل بعض المتأخرين فحكى فى تحريمه قولين وقال: وهذا جهل قبيح ، والصواب إباحته لأنه لا يحتاج إلى ذكاة وفرق هؤلاء بين اللحم والبيض ، بأن الحيوان لا يستباح إلا بذكاة ، والمحرم ليس من أهلها بخلاف البيض فإنه يباح بكل حال ويباح من غير قلى ، ولو كسره مجوسى أو قلاه حل بخلاف الحيوان قال المتولى: فعلى هذا ينزل البيض منزلة ذبيحة حلال (1) ، فمن حل له أكل صيد ذبحه له حلال حل له هذا البيض ، قال المتولى: ولو حلب لبن صيد أو قتل جرادة فهو ككسره البيض لأن الجرادة تحل بالموت ، ولهذا لو قتلها مجوسى حلت ، وقطع الماوردى وغيره بأن الجراد إذا قتله محرم حل للحلال ،

قال المتولى: ولو أخذ إنسان بيض صيد الحرم فكسره أو قلاه فطريقان (أحدهما) أنه كلحم صيد الحرم (وأصحهما) أنا إن قلنا: صيد الحرم ليس بميتة فالبيض حلال ، وإن قلنا: ميتة ففى البيض وجهان (أحدهما) لا يحل ، لأنا جعلنا صيد الحرم كحيوان لا يحل لكونه محرما على العموم ، وبيض ما لا يؤكل لا يحل (والثاني) يحل ، لأن أخذ البيض وقليه ليس سبب الإباحة بخلاف ذبح الصيد ، قال: وحكم ابن صيد الحرم وحكم جراده حكم البيض فيما ذكرنا وقطع الماوردي بأن بيض صيد

⁽١) مضاف ومضاف اليه أي ذبيحة انسان غير محرم (ط) .

الحرم حرام على كاسره ، وعلى جميع الناس قولا واحدا ، لأن حرمة الحرم الم تزل عنه بكسره .

قال الصنف رحمه الله تصالي

(ويحرم عليه أن يشترى الصيد أو يتهبه ، لما روى عن أبن عباس رضى الله عنهما ((أن الصعب بن جثامة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمار وحشى فرده عليه ، فلما رأى ما فى وجهده قال : ((إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم)) ولانه سبب يتملك به الصحيد فلم يملك به مع الإحرام كالاصطياد ، وإن مات من يرثه وله صيد ففيه وجهان (أحدهما) لا يرثه ، لانه سبب للملك فلا يملك به الصيد ، كالبيع والهبة (والثاني) أنه يرثه لانه يدخل في ملكه بفير قصده ويملك به الصبى والمجنون فجاز أن يملك به الحرم الصيد ، وإن كان في ملكه صيد فاحرم ففيه قولان (أحدهما) لا يزول ملكه عنه ، لانه ملك فلا يزول بالإحرام كملك البضع (والثاني) يزول ملكه عنه ، لانه ممنى لا يراد للبقاء يحرم [على المحرم] ابتداؤه فحرمت استدامته ،

(فان قلنا:) لا يزول ملكه جاز له بيعه وهبته ، ولا يجوز له قتله ، فإن قتله وجب عليه الجزاء ، لأن الجزاء كفارة تجب لله تعالى ، فجاز أن تجب على مالكه ككفارة القتل (وإن قلنا:) يزول ملكه وجب عليه إرساله ، فإن لم يرسله حتى تحلل ففيسه فإن لم يرسله حتى تحلل ففيسه وجهان (احدهما) يعود إلى ملكه ويسقط عنه فرض الإرسال ، لأن علة زوال الملك هو الإحرام ، وقد زال فعاد الملك كالعصير إذا صار خمرا ثم صار خلا (والثاني) أنه لا يعود إلى ملكه ويلزمه إرساله ، لأن يده متعدية فوجب أن

(الشرح) حدیث ابن عباس رواه البخاری و مسلم من طرق (منها) ما ذکره المصنف بلفظه ، وفی روایة لمسلم : « أن الصعب بن جثامة أهدی لرسول الله صلی الله علیه وسلم حمار وحش » وفی روایة له « من لحم حمار وحش » وفی روایة : « عجز حمار وحش یقطر دما » وفی روایة : « مضو وحش یقطر دما » وفی روایة : « مضو من لحم صید » هذه الروایات کلها فی صحیح مسلم ، وترجم البخاری :

باب إذا أهدى للمحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل • ثم رواه بإسناده وقال في روايته : حمارا وحشيا فأشار البخارى إلى أن هذا الحمار كان حيا • وحكى هذا أيضا عن مالك وغيره ، وهو الظاهر من استدلال المصنف وغيره من أصحابنا • وهذا تأويل باطل مردود بهذه الروايات الصحيحة الصريحة التى ذكرها مسلم •

(فالصواب) أنه إنما أهدى بعض لحم صيد لأكله ، ويكون قوله : حمارا وحشيا وحمار وحش مجازا أى بعض حمار ، ويكون رد النبى صلى الله عليه وسلم له عليه لأنه علم منه أو من حاله أنه اصطاده للنبى صلى الله عليه وسلم ولو لم يقصد الاصطياد له لقبله منه ، فان لحم الصيد الذى صلاده الحلال إنما يحرم على المحرم إذا صيد له أو أعان عليه كما سبق بيانه قريبا (فإن قيل:) فإنما علل النبى صلى الله عليه وسلم رده عليه بأنهم حرم (قلنا:) لا تمنع هذه العبارة كونه صيد" له ، لأنه إنما يحرم الصيد على الإنسان إذا صيد له بشرط كونه محرما ، فبين الشرط الذي يحرم وكلام العلماء عليه فى فرع مذاهب العلماء فى المسألة الثالثة منه إن شاء وكلام العلماء عليه فى فرع مذاهب العلماء فى المسألة الثالثة منه إن شساء تعالى ، والله أعلم ،

(وأما) قوله: الصعب بن جثامة فالصعب بن بفتح الصاد وإسكان الله العين وجثامة ببجيم مفتوحة ثم ثاء مثلثة مشددة ب (وقوله) صلى الله عليه وسلم: «لم نرده عليك » هو برفع الدال على الصواب المعروف لأهل العربية ، وغلب على ألسنة المحدثين والفقهاء فتحها وهو ضعيف ، وقد أوضعته في التهذيب وشرح مسلم (وقوله:) لأنه سبب يتملك به الصيد ، إنما قال: يتملك ، ولم يقل يملك ليحترز عن الإرث ، فانه يملك به على أحد الوجهين لأنه سبب يملك به الصيد ، ولا يقال في الإرث: يتملك إنما يقال لأنه ملك قهرى (قوله:) لأنه معنى لا يراد للبقاء يحرم بتداؤه فحرمت استدامته كلبس المخيط احترز بقوله: لا يراد للبقاء من ابتداؤه فحرمت استدامته كلبس المخيط احترز بقوله: لا يراد للبقاء من

النكاح ، وبقوله : يحرم ابتداؤه من لبس ما سوى المخيط ، وهذه العلة منتقضة بالطيب ، فإنه لا يحرم استدامته ، والله أعلم •

اما الاحكام نفيها مسائل (إحداها) يحرم على المحرم شراء الصيد وقبول هبته وهديته والوصية له به ، فإن اشتراه أو قبل الهبة أو الهدية أو الوصية فهل يملكه ؟ فيه طريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين لا يملكه لما ذكره المصنف (والثاني) طريقة القفال ومعظم الخراسانيين أنه يبنى على أنه إذا كان في ملكه صيد فأجرم (فان قلنا:) يزول ملكه عنه لم يملك الصيد بالشراء والهبة والهدية والوصية ، وإلا فقولان كشراء الكافر عبدا مسلما (أصحهما) لا يملك ،

قال أصحابنا: (فان قلنا) بالمذهب: إنه لا يملك فليس له القبض فان قبض قال الشافعي رحمه الله: لزمه إرساله واختلف أصحابنا في مراده بقوله: لزمه إرساله ، على وجهين مشهورين ، فمن قال: إنه يملكه تعلق بهذه اللفظة من كلام الشافعي ، وقال: لولا أنه ملكه ما أمره بارساله ، ومن قال: لا يملكه اختلفوا في المراد فقال الشيخ أبو حامد والمحاملي وطائفة ، المراد بارساله رده إلى صاحبه ، وليس المراد إرساله في البرية ، قالوا: لأنه لم يملكه ، فلا يجوز له تضييعه ، ولم يزل ملك البائع والواهب عنه فلا يجوز تفويته عليه ، وقال صاحب الشامل وآخرون! يلزمه إرساله في البرية ، ويحمل كلام الشافعي على ظاهره ، فيجب إرساله بحيث يتوحش ويصير ممتنعا في البرية ويدفع إلى مالكه القيمة ،

قالوا: ويجوز تفويت حق المالك من عين وإن كان باقيا على ملكه ، لأنه هو المسبب في حصوله في يد المحرم حتى وجب إرساله فانتقل حقه إلى البدل جمعا بين الحقين • قال المتولى: ويصير المحرم كمن اضطر إلى أكل طعام غيره فيأكله ويغرم بدله ، ويكون الاضطرار عذرا في إتلاف مال الغير بغير إذنه فكذا هنا • هذا مختصر كلام الأصحاب فى تفسير قول الشافعي : (لزمه إرساله) والله أعلم •

قال أصحابنا: فإن هلك فى يد المحرم قبل إرساله ورده إلى مالكه لزمه العزاء لحق الله تعالى يدفع إلى المساكين ، ويلزمه لمالكه قيمته إن كان قبضه بالشراء ، لأن المقبوض بالشراء الفاسد مضمون ، وفى وقت اعتبار القيمة الخلاف المعروف فيمن تلف عنده المقبوض بشراء فاسد ، وإن كان قبضه بالهبة ونحوها لزمه الجزاء لحق الله تعالى ، وهل يلزمه القيمة لمالكه الواهب ؟ فيه وجهان مشهوران فى كل ما قبض بهبة فاسدة هل يكون مضمونا ، أم لا ؟ (أصحهما) لا يكون مضمونا ، لأن حكم العقبود الفاسدة حكم الصحيحة فى الضمان ، فما ضمن صحيحه ضمن فاسده وما لا يضمن صحيحه لا يضمن فاسده و هذه قاعدة مشهورة سنوضحها فى كتاب الرهن والشركة والهبة إن شاء الله تعالى ٠

ومما ذكر الوجهين فيها هنا الماوردى وغيره ، وقطع القاضى أبو الطيب والمحاملي وأبو على البندنيجي في كتابه الجامع والقاضى حسين وابن الصباغ وصاحب البيان وآخرون هنا بالأصح ، وهو أنه لا ضمان وأشار جماعة من الخراسانيين إلى القطع بالضمان وقد اغتر الرافعي بهذا فوافق إشارتهم فقطع هنا بالضمان مع أنه ذكر الخلاف في كتاب الهبة ، وأن الأصح أنه لا ضمان ، فكأنه لم يتذكره في هذا الموطن ، فالحاصل أن الصحيح أنه لا ضمان ، هذا كله إذا تلف في يد المحرم (أما) إذا أتلفه فقد صرح القاضى أبو الطيب في تعليقه وصاحب الشامل وغيرهما بأنه كما لو تلف في جميع ما ذكرناه (أما) إذا رده إلى مالكه فتسقط عنه القيمة التي هي حق الآدمي مواء كان قبضه بالشراء أو الهبة و نحوها ، ولكن لا يسقط عنه الجزاء لحق الله تعالى إلا بارساله ،

وإن تلف في يد مالكه بعد ذلك لزم المحرم الجزاء ، وإن أرسله

مالكه سقط عن المحرم الجزاء هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، وقطع البنديجي بأنه إذا رد ما قبضه بالبيع إلى بائعه زال عنه الضمان ، ولو قبضه بالهبة فرده إلى واهبه لم يزل عنه الضمان ، وفرق بأن المتهب كان يمكنه إرساله ولا يكون ضامنا لواهب بخلاف المشترى ، وهذا الحكم والفرق ضعيفان ، قال الغزالى : فان صححنا الشراء فباعه المحرم حرم البيع ، ولكن ينعقد ويجب على المشترى إرساله فاذا أرسله فهل يكون من ضمان البائع ؟ فيه الخلاف فيمن باع عبدا مرتدا فقتل في يد المشترى و

هذا كلام الغزالى ، وكأنه أراد ما ذكره شيخه إمام الحرمين ، فإن إمام الحرمين قال : قال الأئمة : إذا باع المحرم صيدا أمرناه بإطلاقه ، ووجب على المشترى إرساله ، قال : فان استبعد الفقيه ذلك فهو كتصحيحنا من المشترى شراءه مع أمرنا إياه بإرساله ، ثم إذا أرسله المشترى بعد قبضه اتصل هذا بالتفريع فيمن اشتراه مرتدا فقتل في يده بالردة فمن ضمان من هو ؟ وفيه خلاف قال : ولعل الوجه القطع هنا بإرساله من ضمان البائع وجها واحدا ، لأنا قد نقول : المرتد قد يقتل لردة حالة ، والخطرات تتجدد ، والسبب الذي علق به وجوب الإرسال دائم لا تجدد فيه ، قال : ثم قال الأصحاب : لو تلف الصيد في يد المشترى أو في يد من اشترى منه ، وهكذا والمنات هذه الأيدى ، وللسبب في المضمونات حكم المباشرة هذا آخر كلام إمام الحرمين ، ومراده بالضمان المذكور في آخر كلامه ضمان الجزاء والله أعام الحرمين ، ومراده بالضمان المذكور في آخر كلامه ضمان الجزاء والله أعام الحرمين ، ومراده بالضمان المذكور في آخر كلامه ضمان الجزاء والله أعام الحرمين ، ومراده بالضمان المذكور في آخر كلامه ضمان الجزاء والله أعام الحرمين ، ومراده بالضمان المذكور في آخر كلامه ضمان الجزاء والله أعام المرمين ، ومراده بالضمان المذكور في آخر كلامه ضمان الجزاء والله أعام المرمين ، ومراده بالضمان المذكور في آخر كلامه ضمان الجزاء والله أعام المرمين ، ومراده بالضمان المذكور في آخر كلامه ضمان الجزاء والله أعام المرمين ، ومراده بالضمان المذكور في آخر كلامه ضمان الجزاء والله أعام م

(المسألة الثانية) إذا مات للمحرم قريب يملك صيدا فهل يرثه ؟ فيه طريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين وجهان (أصحهما) يرثه (والثاني) لا ، ودليلهما في الكتاب (والطريق الثاني) وبه قطع القفال

⁽¹⁾ لمل واو العطف هنا زائدة لتكون وجب جواب اذا الشرطية والا فاين جواب اذا (ط) .

وأنشيخ أبو محمد الجويني ، وأبو بكر الصيدلاني ، وآخرون من أئمة أصحابنا الخراسانيين : يرئه وجها واحدا لأنه ملك قهرى ، قال القاضى أبو الطيب في تعليقه ، وإنما يتصور القول بتوريثه على قولنا إن الإحرام لا يزيل الملك عن الصيد (فأما) إذا قلنا بالقول الآخر : إنه يزيله فلا يدخل في ملكه بالإرث ، هذا كلام القاضى وذكر إمام الحرمين عكسه فقال : قال المراقيون إذا قلنا: الإحرام يقطع دوام الملك ففي الإرث وجهان (أحدهما) لا يفيد الملك لأنه مشبه باستمرار الملك على الدوام ، فإذا كان الإحرام ينافى دوام الملك فكذلك ينافى الملك المتجدد المشبه بالدوام (والثاني) يحصل الملك بالإرث ويزيله ، فإنا نضطر إلى الجرى على قياس التوريث فلنجر ذلك الحكم ثم نحكم بعده بالزوال ،

هذا كلام إمام الحرمين ، وهو مخالف لما ذكره القاضى أبو الطيب ولم يتعرض جمهور الأصحاب لما قاله وهذا النقل الذى أضافه الإمام إلى العراقيين غريب فى كتبهم (وأما) المتولى فقال : إن قلنا : يزول ملكه فى الصيد لم يرثه وإلا فيرثه ، قال الرافعى : فإن قلنا : يرث قال إمام الحرمين والغزالى يزول ملكه عقب ثبوته بناء على إن الملك يزول عن الصيد بالإحرام ، قال : وفى التهذيب وغيره خلافه ، لأنهم قالوا : إذا ورثه لزمه أرساله ، فإن باعه صح ببعه ، ولا يسقط عنه ضمان الجزاء حتى لو مات فى يد المشترى وجب الجزاء على البائع ، وإنما يسقط عنه إذا أرسله المشترى ، هذا كلام الرافعى ، وهذا الذى أضافه إلى التهذيب وغيره هو الصحيح المشهور الذى قطع به المحاملي وآخرون ،

قال المحاملي في المجموع: إذا قلنا: إنه يملكه بالإرث كان ملكا له يملك التصرف فيه كيف شاء إلا القتل والإتلاف والله أعلم (وأما) إذا قلنا لا يرث ففي حكمه وجهان (أحدهما) وبه قطع المتولى يكون ملك الصيد لباقي الورثة ، ويكون إحرامه بالنسبة إلى الصيد مانعا من موانع الإرث (والوجه الثاني) وهو الصحيح بل الصواب المشهور الذي قطع به الجمهور

أنه يكون باقيا على ملك المسترى الميت حتى يتحلل المحرم من إحرامه ، فإن تحلل دخل فى ملكه ، ومعن صرح بهذا الشيخ أبو حامد فى تعليق والدارمي وأبو على البندنيجي فى كتابه الجامع والمحاملي فى كتابيه المجموع والتجريد ، والقاضى أبو الطيب فى المجرد ، وصاحب الحاوى والقاضى حسين فى تعليقه وأبو القاسم الكرخى شيخ المصنف وصاحب العدة والبيان وغيرهم ، قال الدارمي : فإن مات الوارث قبل تحلله قام وارثه مقامه والله أعلم ،

(المسألة الثالثة) إذا كان في ملكه صيد فأحرم ففي زوال ملكه عنه قولان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما نص الشافعي عليهما في الأم ، ومنهم من يقول: إنما نص في الإملاء على أنه لا يزول: ممن حكى هذا الشيخ أبو حامد والماوردي (والأصح) من القولين أنه يزول ممن صححه القاضي أبو الطيب في تعليقه وفي المجرد والعبدري والرافعي وغيرهم ، وخالفهم الجرجاني فقال في كتابه التحرير: الأصح لا يزول ملكه ، والمشهور تصحيح زوال ملكه قال الرافعي: هل يلزمه إرساله ؟ فيه قولان والمشهور تصحيح زوال ملكه قال الرافعي: هل يلزمه إرساله ؟ فيه قولان الأظهر) يلزمه إرساله واحدا ، بل

قالأصحابنا : فإن لم نوجب الإرسال فهو باق على ملكه له بيعه وهبته، لكن لا يجوز له قتله ، فإن قتله لزمه الجزاء كما لو قتل عبده يلزمه الكفارة ، ولو أرسله غيره أو قتله لزمه قيمته للمالك ولا شيء على المالك ، وإن أوجبنا إرساله فهل يزول ملكه عنه ؟ فيه قولان (أصحهما) يزول ، فعلى هذا لو أرسله غيره أو قتله فلا شيء عليه ، ولو أرسله المحرم فأخذه غيره ملكه لأنه صار مباحا كما كان قبل اصطياده أولا ، ولو لم يرسله حتى ملكه لأنه صار مباحا كما كان قبل اصطياده أولا ، ولو لم يرسله حتى تحلل فهل يلزمه إرساله ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (اصحهما) يلزمه وهو المنصوص واتفقوا على تصحيحه (والثاني) لايلزمه ، وهو قول أبي إسحق المروزي وحكى إمام الحرمين على هذا القول وجهين

فى أنه يزول ملكه بنفس الإحرام أم الإحرام يوجب عليه الارســـال فإذا أرسل زال حينئذ (والأول) منهما أصح وهو مقتضى كلام جمهور الأصحاب وصرح به جماعة منهم •

(وإن قلنا:) لا يزول ملكه فليس لغيره أخذه ، فلو أخذه لم يملكه ، ولو قتله ضمنه ، وعلى القولين لو مات في يده بعد إمكان الإرسال لزمه الجزاء لأنهما فرعان على وجوب الإرسال ، وهو مقصر بالإمساك ، ولو مات الصيد قبل إمكان الإرسال وجب الجزاء على أصح الوجهين ، ولا يجب في الثاني ، وبه قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنيجي وصاحب البيان ، وممن صحح الأول إمام الحرمين والرافعي ، وإذا لم يرسله حتى حل من إحرامه وقلنا بالصحيح : المنصوص أنه يلزمه الإرسال بعد التحلل فقتله فوجهان ، حكاهما الشيخ أبو حامد والأصحاب (أحدهما) لا ضمان لأنه قتله وهو حلال (وأصحهما) وجوب الجزاء لأنه ضمنه باليد في الإحرام فلا يزول الضمان إلا بالإرسال ، واتفق الأصحاب على أنه لا يجب تقديم الإرسال على الاحرام وممن نقل الاتفاق عليه إمام الحرمين ، والله أعلم ،

(فسرع) قال الأصحاب: متى أمر بارسال الصيد فأرسله زال عنه الضمان ، وصار الصيد مباحا ، فمن أخذه من الناس بعد ذلك وهو حلال ملكه ، وكذا لو أخذه المحرم بعد تحلله ملكه ، كغيره من الناس ، وكغيره من الصود .

(فسرع) لو اشترى صيدا فوجده معيبا وقد أحرم البائع ، فان قلنا للمحرم : أن يملك الصيد بالإرث رده عليه وإلا فوجهان مشهوران ، ذكرهما ابن الصباغ والمتولى وصاحب البيان وآخرون (أحدهما) لا يرد ، لأن المحرم لا يدخل الصيد في ملكه (والثاني) يرد ، لأن منع الرد إضرار بالمشترى ، قال المتولى : (فان قلنا :) لا يرد فحكمه حكم من اشترى شيئا فرهنه ، ثم علم به عيبا وهو مرهون ، وقال صاحب البيان إذا قلنا :

لا رد فماذا يصنع ؟ فيه وجهان ، قال القاضى أبو الطيب : يرد عليه البائع الثمن ، ويوقف الصيد حتى يتحلل فيرده عليه ، لأن المتعذر هو رد الصيد دون رد الثمن ، وقال ابن الصباغ يكون المشترى بالخيار بين أن يوقف حتى يتحلل البائع ، ويرد عليه وبين أن يرجع بالأرش لتعذر الرد فى الحال ، لأنه لو ملك المشترى لزال ملكه عن الصيد إلى البائع ولوجب رده عليه لئلا يجتمع العوضان للمشترى ، (قلت :) هذا الذى حكاه عن القاضى أبى الطيب إنما هو احتمال ذكره فى تعليقه ، ولم يجزم به ، والصحيح ما ذكره ابن الصباغ ، والله أعلم ،

(فرع) لو اشترى الحلال صيدا ثم أفلس بالثمن والبائع محرم ، فهل له الرجوع في الصيد ؟ فيه طريقان (أصحهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والبندنيجي والماوردي والمحاملي وابن الصاغ وسائر العراقيين والقاضى حسين وغيره من الخراسانيين : ليس له ذلك ، وبهذا قطع المصنف في كتاب التفليس ، ونقله المحاملي هنا في المجموع عن أصحابنا مطلقا ونقل القاضى أبو الطيب في تعليقه وصاحب العدة اتفاق الأصحاب عليه (والطريق الثاني) فيه وجهان حكاه المتولى وآخرون كالرد بالعيب ، ووجه الجواز رفع الضرر عن البائع ، والمذهب الأول ، لأن هنا يملك الصيد بالاختيار ، فلم يجزىء مع الإحرام كالمشترى بخلاف الإرث فإنه مجرىء ، وبخلاف الرد بالعيب على وجه ، فإنه بغير التحلل من إحرامه ،

(فسرع) لو استعار المحرم صيدا صار مضمونا عليه بالجزاء لله تعالى ، والقيمة للمعير ، وليس له التعرض له ، فإن تلف في يده لزمه الجزاء والقيمة ، فإن أرسله عصى ولزمه القيمة للمالك وسقط عنه الجزاء ، وإن رده إلى المالك برىء من حق المالك ولا يسقط عنه الجزاء ما لم يرسله المالك ، هكذا ذكر هذا الفرع أصحابنا في الطريقتين ، واتفقدوا على

تحريم إعارة الصيد للمحرم وقد ذكر المصنف تحريم الإعارة فى أول كتاب العارية (وأما) إذا أودع الصيد عند المحرم فوجهان (أصحهما) وبه قطع القاضى حسين والبغوى والرافعى هنا أنه يكون مضمونا عليه بالجزاء ، كما لو استعاره ، لأنه ممنوع من وضع اليد عليه فصار كما لو استودع مالا مفصوبا .

فعلى هذا إن تلف فى يده ازمه الجزاء ولا تلزمه القيمة للمالك إلا أن يفرط ، لأن الوديعة لا تضمن إلا بالتفريط ، وقال القاضى حسين فى تعليقه : يضمنه ، وهذا ضعيف ، وإن أرسله عصى ولزمه القيمة للمالك ، وإن رده يضمنه ، وهذا ضعيف ، وإن أرسله عصى ولزمه القيمة للمالك ، وإن رده إليه لم يسقط عنه الجزاء ما لم يرسله المالك (والثانى) لا جزاء عليه وإن تلف فى يده ، وبه قطع الشيخ أبو حامد ، وحكاه عنه صاحب البيان فى أول كتاب العاربة ، لأنه لم يمسكه لنفسه ، وهذه العلة تنتقض بالمغصوب إذا أودع عنده والله أعلم ، قال الماوردى هنا : فأما إذا استعار الحلال صيدا من محرم فتلف فى يد المستعير ، فإن قلنا : يزول ملك المحرم عن الصيد بالإحرام وجب الجزاء على المحرم المعيز ، لأنه كان مضمونا عليه باليد ولا شيء على المستعير ، لا جزاء ولا قيمة (أما) الجزاء فلأنه حلال (وأما) القيمة فلأن المعير لا يملكه ، وإن قلنا : لا يزول ملك المحرم فلا جزاء على المحرم ، لأنه على هذا القول لا يضمنه إلا بالجناية ، وتجب القيمة على المستعير للمالك لأنها عارية مملوكة ، فوجب ضافها بالتلف والله أعلم ،

(فسرع) قال أصحابنا: حيث صار الصيد مضمونا على المحرم بالجزاء _ فإن تلف فى يده _ لزمه الجزاء ، فإن قتله حلال فى يده فالجزاء على المحرم ، وإن قتله محرم آخر فوجهان حكاهما الشيخ أبو حامد والماوردى والبغوى وآخرون (أحدهما) الجزاء عليهما نصفين ، كما لو اشتركا فى قتل صيد (وأصحهما) يجب على القاتل ، ويكون الذى كان فى يده طريقا فى الضمان •

(فرع) قال إمام الحرمين: لو كان بين رجلين صيد مملوك لهما فأحرم أحدهما ، وقلنا: يلزم المحرم إرسال الصيد الذي كان في ملكه قبل الإحرام ، فالإرسال هنا غير ممكن ، فأقصى ما يمكن أن يرفع يد نفست عنه ، قال : ولم يوجب الأصحاب عليه السعى في تحصيل الملك في نصيب شريكه ليطلقه ، ولكن ترددوا في أنه لو تلف هل يلزمه ضمان حصته ؟ من جهة أنه لم يتأت منه إطلاقه على ما ينبغى والله أعلم .

قال الصنف رحمه الله تعسالي

(وإن كان الصيد غير مأكول نظرت ، فإن كان متولدا بين ما يؤكل وبين ما لا يؤكل كالسمع التولد بين الذئب والضبع ، والحمار التولد بين حمار الوحش وحمار الأهل فحكمه حكم ما يؤكل في تحريم صيده ووجوب الجزاء ، لأنه اجتمع فيه جهة التحليل والتحريم ، ففلب التحريم كما غلبت جهة التحريم في اكله وإن كان حيوانا لا يؤكل ، ولا هو متولد مما يؤكل ، فالحلال والحرام فيه واحد ، لقوله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) فحرم من الصيد ما يحرم بالإحرام ، وهذا لا يكون إلا فيما يؤكل ، وهل يكره قتله أو لا يكره ؟ ينظر فيه ، فإن كان مما يضر ولا ينفع كالذئب والاسد والحية والعقرب والفارة والحداة والغراب والكلب العقور والبق والبرغوث والقمل والقرقش والزنبور فالمستحب ان يقتله ، لأنه يدفع ضرره عن نفسه وعن غيره ، وإن كان مما ينتفع به ويستضر به كالفهد والبازى فلا يستحب وعن غيره ، وإن كان مما ينتفع به ويستضر به كالفهد والبازى فلا يستحب قتله لما فيه من المضرة ، وإن كان مما لا يضر ولا ينفع كالخنافس والجطلان وبنات وردان فإن يكره قتله ولا يحرم) .

(الشرح) السمع - بكسر السين - والضبع اسم للانثى (وأما) الذكر فيقال له ضبعان - بكسر الضاد وإسكان الباء - والفارة مهموزة ، ويجوز تخفيفها بترك الهمزة ، والحدأة - بكسر الحاء - وبعد الدال همزة وجمعها حدا كعنة وعنب ، والبرغوث - بضم الباء - والقرقش - بقافين مكسورتين - قال الجوهرى : هو البعوض الصغار ، قال : ويقال : الجرجس - بجيمين مكسورتين - وقيل : إنه نوع من البق (وأما) البازى ففيه ثلاث لغات - تخفيف الياء وتشديدها - والثالثة باز بغيرياء ،

أفصحهن البازى بالياء المخففة ، ولغة التشديد غريبة ، وممن حكاها ابن مكى وأنكرها الأكثرون ، وقد أوضحت ذلك مع ما يتعلق به من جمع (١) الكلمة • وتصريفها فى تهذيب اللغات •

اما الاحكام فنمهد قبلها بعديث عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « خمس من الدواب كلهن فاست ، يقتلن في الحرم ، الغراب والعدأة والعقرب والفارة والكلب العقور » رواه البخارى ومسلم ، وفي رواية لهما: « فيقتلن في الحل والحرام » وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وشلم قال: « خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح ، الغراب والعدأة والعقرب والفارة والكلب العقور » رواه البخارى ومسلم ، وفي رواية لمسلم: « في الحرم والإحرام » وفي رواية المسلم: « خمس من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه » وفي رواية عن زيد ابن جبير قال: « سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم ؟ قال: حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفار والعقرب والغراب والحية » قال: وفي الصلاة أيضا ، والله أعلم ،

وعن أبى سعيد الخدرى أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل عسا
يقتل المحرم قال: « الحية والعقرب والفويسقة ، ويرمى الفراب ولا يقتله ،
والكلب العقور ، والحدأة والسبع العادى » رواه أبو داود والترمذى
وابن ماجه والبيهقى وغيرهم ، وهو من رواية يزيد بن أبى زياد وهو ضعيف
جدا وقد قال الترمذى : إنه حديث حسن فإن صبح حمل قوله : ويرمى
الغراب ولا يقتله على أنه لا يتأكد ندب قتله كتأكده في الحية والفارة
والكلب العقور والله أعلم ، وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى

⁽۱) قال رضى الله عنه : قال أبو حاتم السجستاني في كتابه (المذكر والمؤنث) البلز مذكر لا اختلاف فيه يقال : البازي قال في التثنية بازبان والجمع بزاة يقال البزاة والشواهين ا هـ التهديب الجزء الأول من القسم الثاني .

الله عليه وسلم قال: « الوزغ فويسق - ولم أسمعه أمر بقسله » روأه البخارى ومسلم ، وعن أم شريك رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمر بقتل الأوزاغ » رواه البخارى ومسلم ، وعن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال: « أمر النبى صلى الله عليه وسلم بقتل الوزغ وسماه فويسقا » رواه مسلم وعن طارق بن شهاب « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أمر المحرم بقتل الزنبور » رواه الشافعي والبيهقي باسناد صحيح ، وعن ربيعة بن عبد الرحمن بن الجبير أنه رأى عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرد بعيرا له في طين بالسقيا وهو محرم » رواه مالك في الموطأ والشافعي والبيهقي باسناد صحيح ، والله أعلم ،

قال أصحابنا: ما ليس مأكولا من الدواب والطيور ضربان (أحدهما) ما ليس فى أصله مأكولا (والثانى) ما أحد أصليه مأكولا ، فالأول لا يحرم التعرض له بالإحرام ، فيجوز للمحرم قتله ولا جزاء عليه ، وكذلك يجوز قتله للحلال ، والمحرم فى الحرم ولا جزاء عليه ، للاحاديث السابقة قال أصحابنا : وهذا الضرب ثلاثة أقسام (أحدها) ما يستحب قتله للمحرم وغيره وهى المؤذيات كالحية والفأرة والعقرب والخزير والكلب العقور والغراب والحدأة والذئب والأسد والنمر والدب والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزنبور والقراد واللكة والقرقش وأشباهها م

(القسم الثانى) ما فيه نفع ومضرة ، كالفهد والعقاب والبازى والصقر ونحوها ، فلا يستحب قتلها ولا يكره لما ذكره المصنف ، قال القاضى : نفع هذا الضرب أنه يعلم للاصطياد ، وضرره أنه يعدو على الناس والبهائم .

(الثالث) ما لا يظهر فيه نفع ولا ضر كالخنافس والدود والجعلان والسرطان والبعاثة والرخمة والعضاء واللحكاء والذباب وأشباهها ، فيكره قتلها ولا يحرم ، هكذا قطع به المصنف والجمهور ، وحكى إمام الحرمين

وجها شاذا أنه يحرم قتل الطيور دون الحشرات ، ودليل الكراهة أنه عبث بلا حاجة ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن شداد بن أوس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله كتب الإحسان على كل شىء فإذا قتلتم فأحسنوا » إلى آخره ، وليس من الإحسان قتلها عبثا ، وروى البيه عن قطبة بن مالك الصحابي رضى الله عنه قال : « كان يكره أن يقتل الرجل ما لا يضره » قال أصحابنا : ولا يجوز قتل النحل والنمل وانخطاف والضفدع ، وفي وجوب الجزاء بقتل الهدهد والصرد خلاف منى على الخلاف في جواز أكلهما إن جاز وجب إلا فلا ،

واستدل البيهةى وغيره فى المسألة بحديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدهد وانصرد » رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم ، وعن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن نملة قرصت نبيا من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم فأمر بقرية النمل فأحرقت ، فأوحى الله تعالى إليه أفى أن قرصت نملة أهلكت أمة من الأمم تسبح (۱) » رواه البخارى ومسلم والله أعلم .

(وأما) الكلب الذي ليس بعقور ، فان كان فيه منفعة مباحة فقتله حرام بلا خلاف ، وإن لم يكن فيه منفعة مباحة فالأصح أنه يحرم قتله ، وقبل : يكره والأمر بقتل الكلاب منسوخ ، وقد سبقت المسألة مستوفاة في باب إزالة النجاسة وسنعيدها واضعة إن شاء الله تعالى حيث ذكر المصنف مادتها في باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز (أما) القمل فقتله مستحب في غير الإحرام بلا شك ، لأنه في معنى المنصوص عليه في الأحاديث السابقة غير الإحرام بلا شك ، لأنه في معنى المنصوص عليه في الأحاديث السابقة

⁽۱) وعلى منهج الامام النووى في أنه يكتفى بذكر الصحيحين اذا كان الحديث فيهما ولا بذكر غرهما سع وروده والا نهذا الحديث أخرجه أبو داود في الادب والنسائي في الصيد ولم يرد ذكر البخارى ومسلم في الفهرس الذي صنعه المستشرقون فنسئك ورفاقه فكم في ذلك المهرست من اخطاء .

(وأما) فى حال الإحرام فان ظهر على ثباب المحرم أو بدنه فلا يكره له تنحيته ولا يحرم عليه قتله ، فان قتله فلا شيء فيه لأنه ليس مأكولا ، قال النمافعي والأصحاب : ويكره أن يفلي رأسه ولحيته فان فعل وأخرج منها قملة وقتلها قال الشافعي : تصدق ولو بلقمة ، قال جمهور الأصحاب : هذا التصدق مستحب ،

وحكبي القاضي حسين في تعليقه وإمام الحرمين وآخرون وجها شاذا ضعيفًا أنه واجب لما فيه من إزالة الأذي عن الرأس • قال القاضي حسين : ولو جعل الزيت في رأسه فمات القمل والصنبان ففي وجوب الجزاء هذان الوجهان ﴿ هذا إذا جعله في شعر رأسه أو لحيته بعد الإحرام ﴾ قال الشافعي والأصحاب: قالوا جميعا: فإن جعله قبل الإحرام فلا فدية قطعا لا واجبة ولا مستحبة قال الشافعي: وللصنبان حكم القمل وهو بيض القمل، لكن فديته أقل من قدية القمل لكونه أصغر منه ، قال أصحابنا : وحقيقة الفدية ليست للقمل بل للترفه بإزالة الأذى عن الرأس فأشبه حلق شسعر الرأس (الضرب الثاني) ما في أصله مأكول كالمتولد بين ذئب وضبع ، أو حمار وحش وإنس، فيحرم التعرض له ويجب الجزاء لما ذكره المصنف، ويلحق بهذا الضرب ما تولد من صديد وحيوان أهلى كمتولد بين ضبع وشاه ودجاجة ويعفور ونحو ذلك ، فيحرم على المحرم التعرض له ويضمنه بالجزاء لمنا ذكرناه في المتولد بين مأكول وغيره ، وهنذا كله لا خلاف قيه ، والله أعلم •

لا ؟ أوشك هل خالطه وحثى مأكول أم لا ؟ لم يحب الجزاء لأن الأصل براءته ، ولكن يستحب احتياطا ، واتفق الأصحاب على هذا وكذلك البيض كالحيوان عند الشك ، والله أعلم •

(فسرع) قال الشافعي : فإن أتلف حيوانا وشك هل هو مأكول أم

قال المسنف رحمه الله تعسالي

(وما حرم على المحرم من الصيد حرم عليه بيضه ، وإذا كسره وجب عليه الجزاء وقال المزنى رحمه الله لا جزاء عليه لأنه لا دوح فيه ، والدليل عليه ما دوى ابو هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : في « بيض النعامة يصيبه المحرم ثمنه » ولانه خارج من الصيد يخلق منه مثله فضمن بالجزاء كالفرخ فإن كسر بيضا لم يحل له اكله ، وهل يحل لغيره ؟ فيه قولان كالصيد ، وقال شيخنا القاضى أبو الطيب رحمه الله : في تحريمه على غيره نظر لآنه لا روح فيه فلا يحتاج إلى ذكاة ، وإن كسر بيضا منرا لم يضمنه من غير النعامة ، لأنه لا قيمة له ، ويضمنه من النعامة لأن لقشر بيض النعامة قيمة) ،

(الشرح) أما حديث أبى هريرة فرواه ابن ماجه والدارقطنى والبيهةى من رواية أبى المهزم يزيد بن أبى سفيان عن أبى هريرة ، وأبو المهزم هذا ضعيف باتفاق المحدثين ، وبالغوا فى تضعيفه حتى قال شعبة : ولو أعطوه فلسا لحدثهم سبعين حديثا ، وذكر البيهقى فى الباب أحاديث كثيرة وآثارا ، وقوله : لأنه خارج من الصيد ، احتراز من بيض الدجاج ، وقوله : يخلق منه مثله احتراز من البيض المذر .

[إلى الاحكام) فقال الشافعي والأصحاب: كل صيد حرم على المحرم حرم عليه بيضه ، وإذا كسره لزمه قيمته ، هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة إلا المزنى وداود فقالا: هو حلال ولا جزاء فيه ، واتفق أصحابنا على أن البيض المذر لا يحرم ، ولا جزاء في إتلافه إلا أن يكون بيض نعامة ، فعليه قيمته لأن قشرها ينتفع به متقوم ، هذا هو المذهب ، وبه قطع المصنف والأصحاب في جميع الطرق إلا إمام الحرمين فإنه قال: لو كسر بيضة للنعامة مذرة فلا شيء عليه قال: وإن قدرت قيمته فهي للقشر وليس هو مضمونا كما لا يضمن الريش المنفصل من الطائر هذا كلامه وهو شاذ ضعيف أو غلط والله أعلم •

قال أصحابنا : ولو نفر صيدا عن بيضته التي حضنها ففسدت لزمه

فيدتها ، لأنها تلفت بسبه ، ولو أخذ بيض دجاجة فأحضنه صيدا فلم يقعد الصيد على بيض نفسه ففسد ، أو قعد على بيضه وبيض الدجاجة ففسد ييضه ، وجب عليه ضمانه ، لأن الظاهر أن فساده بسبب ضم بيض الدجاجة إليه وإمتناعه من القعود عليه سببه ، ولو أخذ بيض صيد وأحضنه دجاجة فهو فى ضمانه حتى يخرج الفرخ ويسعى ويستقل ، فان خرج ومات قبل الامتناع لزمه مثله من النعم إلا فقيمته ، وإن تلف البيض تحت الدجاجة نزمه قيمته ، ولو كسر بيضة صيد فيها فرخ له روح فطار وسلم فلا شىء دليه ، وإن مات فعليه مثله من النعم ، ولو نزا ديك على يعفورة أو يعفور على دجاجة فباضت ، فالبيض حرام على المحرم كما سبق فى المتولد من على دجاجة واليعفور إذا صار فرخا ، فان أتنفه لزمه قيمته ،

قال أصحابنا: وبيض الجراد حرام مضمون بالجزاء لأنه مسيد (وأما) بيض السمك فمساح للمحرم كالسمك ولا جزاء فيهسا ، قال المساوردى: ولو رأى المحرم على فراشه بيض السمك فأزاله عنه فه مد ، فقد علق الشافعي القول فيه قال: فخرجه أصحابنا على قولين (أحديما) عليه صمانه ، لأنه فسد بفعله (والثاني) لا ضمان عليه ، والله أعلم .

(فسوع) إذا كسر المحرم ييض صيد أو قلاه حرم عليه أكله بلا خلاف، وفي تحريمه على الحلال طريقان (أحدهما) فيه قولان كلحم الصيد (والطريق الثاني) لا يحرم على الحلال قولا واحدا، وهذا الطريق أصح، وقد سبق بيان الطريقين والقائلين بهما، وبيان الترجيح وما يتفرع عليهما، وبيض صيد الحرم ولبنه وبيض الجراد أوضحناه قريبا في مسألة لحم صيد ذبحه المحرم، والله أعلم •

(فسرع) إذا حلب المحرم لبن صيد ضمنه • هذا هو المذهب وبه قطع أبو العلاء البندنيجي في كتابه الجامع وصاحب الشيامل وصاحب البيان والجمهور وقال الروياني • لا يضمنه • وقال أبو حنيفة إن نقص

انصيد بدلك ضمنه وإلا فلا ، ودليل المذهب القياس على البيض والريش ، هكذا استدلال صاحب الشامل وغيره .

(فرع) يجب في شعر الصيد القيمة بلا خلاف ، صرح به القاضى حسين والأصحاب ، قال القاضى : والفرق بينه وبين أوراق أشجار الحرم فانه لا يضمن أن جز الشعر يضر الحيوان وبقاءه ينفعه بخلاف الورق •

(فرع) إذ رمى الحصاة السابعة ثم رمى صيدا قبل وقوع الحصاة في الجمرة ، قال الدارمى : قال ابن المرزبان : يلزمه الجزاء ، لأنه رماه قبل التحلل ، فإنه لا يحصل التحلل إلا بوقوع الحصاة في الجمرة ، قال اللدارمي : وعندي أنه لا فائدة في هذه المسألة ، لأن موضع الرمى متوسط في الحرم لا يمكن أحدا أن يرمى منه إلى صيد في الحل ، فسواء رمى الصيد قبل رمى الحصاة أو بعده ، يلزمه الجزاء ، لأنه رمى صيدا في الحرم ، هذا كلام الدارمي وهذا عجب منه ، والصواب قول ابن المرزبان ، والصورة مقصورة فيما إذا رمى إلى صيد مملوك فانه يلزمه الجزاء ويلزمه القيمة للمالك ، ونو كان رميه لهذا الصيد بعد وقوع الحصاة في الجمرة لم يلزمه الجزاء ، لأنه صيد مملوك ، والحالال إذا قتل في الحرم صيدا لم يلزمه الجزاء بلا خلاف عندنا ، وستأتى المسألة مبسوطة إن شاء معلوك لم يلزمه الجزاء بلا خلاف عندنا ، وستأتى المسألة مبسوطة إن شاء معاني في أواخر باب محظورات الإحرام ،

(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل تتعلق بالصيد في حق المحرم إحداها) إذا قتل المحرم الصيد عمدا أو خطأ أو ناسيا لإحرامه لزمه الجزاء عندنا وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور • قال العبدرى : هو قول الفقهاء كافة • وقال مجاهد : إن قتله خطأ أو ناسيا لإحرامه لزمه الجزاء ، وإن قتله عمدا ذاكرا لإحرامه فلا جزاء قال ابن المنذر : أجسم العنماء على أن المحرم إذا قتل الصيد عمدا ذاكرا لإحرامه فعليه الجزاء إلا مجاهدا فقال : إن تعمده ذاكرا فلا جزاء ، وإن نسى وأخطأ فعليه الجزاء •

قال ابن المتذر : ولا نعلم أحدا وافق مجاهدا على هذا القول وهو خلاف الآية الكريمة ، قال : واختلفوا فيمن قتله خطأ فقال ابن عباس وطاوس وسعيد بن جبير وأبو ثور : لا شيء عليه قال ابن المنذر : وبه أقول ، قال : وقال الحمين وعطاء والنخعي ومالك والثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي : عليه الجزاء واحتج مجاهد بقوله تعالى : ومن قتله منكم متعمدا) قال : والمراد متعمدا لقتله ناسيا لاحرامه بدليل قوله تعالى في آخر الآية : (ومن عاد فينتقم الله منه) فعلق الانتقام بالعود ، فدل على أنه لا يأثم بالأول ولو كان عامدا ذاكرا لإحرامه لأثم ، واحتج عليه أصحابنا بقوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) فأوجب الجزاء على العامد ، ولم يفرق بين عامد القتل ذاكرا للإحرام وعامد القتل ناسي الإحرام فكانت الآية متناولة عموم الأحوال ، ولأن انكفارة تتعلظ بحسب الإثم ، فاذا وجبت في الخطأ فالعمد أولى ،

(والجواب) عن الآية أن المفسرين قالوا: معنى قوله تعالى: (ومن عاد) أى عاد إلى قتل الصيد بعد نزول الآية : لأن ما قبل نزولها معفو عنه قال أصحابنا ولأنا نحمل الآية على الأمرين ، ونوجب الجزاء فى العمد والخطأ ، واحتج القائلون بأن العامد يضمن دون المخطىء والناسى بقوله تعالى: (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء) فعلقه بالعمد وبحديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله تجاوز عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وهو حديث سبق بيانه مرات ، ولأنه مخظور فى الإحرام ، فوجب فى العمد دون النسيان والخطأ كالطيب

واحتج أصحابنا بقوله تعالى: (ومن قتله منكم متعمله أفجراء) فاحتمل أن يكون المراد متعمدا لقتله ، ناسيا لإحرامه ، واحتمل أن يكون متعمدا لقتله ذاكر الإحرامه فوجب حمله على الأمرين ، لأن ظواهر العموم يتناه لهما ، وبما روى مالك في الموطأ عن محمد بن سيرين «أن رجلا جاء

إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال: إنى أجريت أنا وصاحبى فرسين لنا نستبق إلى ثغرة فأصبنا ظبيا ونحن محرمان فقال عمر لرجل إلى جنبه: نعال حتى أحكم أنا وأنت، فحكم عليه بعنز» وذكر باقى الحديث والرجل الذى دعاه عمر هو عبد الرحمن بن عوف وهذا الأمر وإن كان مرسلا فقد قال به بعض الصحابة وأكثر الفقهاء كما سبق و واحتج أصحابنا أيضا بالقياس على قتل الآدمى فإن الكفارة تجب فى قتله عمدا وخطأ و

(والجواب) عن الآية أن أصحابنا قالوا: ذكر الله تعالى فيها التعمد تشبيها على وجوب الكفارة بقتل الآدمى عمدا ، ولما ذكر سبحانه وتعالى الكفارة فى قتل الآدمى خطأ فقال تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة) نبه بذلك على وجوبها بقتل الصيد الخطأ ففى كل واحدة من الآيتين تنبيه على حكم ما لم يذكر فى الأخرى (وأما) الجواب عن الحديث فهو حمله هنا على رفع الإثم لأن هذا من باب الغرامات ويستوى فيها العامد والناسى وإنما يفترقان فيها فى الإثم (والجواب) عن قياسهم على الطيب واللباس أنه استمتاع فافترق عمده وسهوه وقتل الصيد إتلاف فاستوى عمده وسهوه وقتل الصيد إتلاف فاستوى عمده وسهوه فى الغرامة كاتلاف مال الآدمى ، والله أعلم و

(المسألة الثانية) إذا قتل المحرم صيدا ولزمه جزاؤه ثم قتل صيدا آخر لزمه للثاني جزاء آخر ، هذا مذهبنا ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وإسحق وابن المنذر وجمهور العلماء • قال العبدرى : هو قول الفقهاء كافة إلا من سنذكره • وقال ابن المنذر : قال ابن عباس وشريح والحسن وسعيد ابن جبير ومجاهد والنخعى وقتادة : يجب الجزاء بالصيد الأول دون ما بعده وحكاه أصحابنا عن داود قال الماوردى قال داود : لو قتل مائة صيد إنما يلزمه الجزاء بالأول فقط • وعن أحمد روايتان كالمذهبين • واحتج هؤلاء بقوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء) فعلق وجوب الجزاء على لفظ (من) قالوا وما علق على لفظ من لا يقتضى تكرارا كما لو قال : من دخل الدار فله درهم ، أو من دخلت الدار فهي طالق ، فإذا

لا يقع إلا طلق له بالدخول الأول قالوا : ولأن الله تعالى قال : ﴿ وَمَنْ عَادُ هيئتهم الله منه) ولم يرتب على العود غير الانتقام • واحتج أصحابنا بقوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ، ومن فتله منكم متعمدًا فجزاءً) قال المساوردي . وفي هذه الآية لئنا دلالتان (إحداهما) أن الفظ الصيد إشارة إلى الجنس لأن الألف واللام يدخلان للجنس أو العهد وليس في معهود فتعين الجنس وأن الجنس يتناول الجملة والأفراد فقوله تعالى « ومن قتله منكم » يعود إلى جملة الجنس وآحاده « والدلالة الثانية » أن الله تعالى قال « ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم » وحقيقة المماثلة أن يف لى الواحد بواحد ، والأثنين. اثنين ، والمسائلة بمائلة ، ولا يكون الواحد من النعم مثلا لجماعة صيود ، ولأنها نفس تضمن بالكفارة فتكررت بتكرر القتل كقتل الآدميين ، ولأنها غرامة متلف فتكورت بتكور الإتلاف كإتلاف أموال الآدمي • قال القاضي أبو الطيب : ولأنا أجمعنا على أنه لو قتل صيدين دفعة واحدة ازمه جزاءان فاذا تكرر بقتلهما معا وجب تكرره بقتلهما مرتب كالعيدين وسائر الأموال •

تكرر دخوله لم يستحق إلا درهما بالدخول الأول • وإذا تكرر دخولها

(والجواب) عن استدلالهم بأن لفظ « من » لا يقتضى تكرارا ، قال أصحابنا إنما يصح هذا إذا كان الفعل الثانى واقعا فى محل الأول (فأما) إذا وقع الثانى فى غير محل الأول ، فان تكراره يوجب تكرار الحكم ، كقوله : من دخل دارى فله درهم ، فاذا دخل دارا له ثم دارا له استحق درهمين ، فكذلك الصيد لما كان الثانى غير الأول وجب أن يتعلق به ما تعلق بالأول (والجواب) عن استدلالهم بقوله تعالى : « ومن عاد » أن المراد ومن عاد فى الإسلام فقتل صيدا لأن قوله تعالى : « عفا الله عما سلف » أى قبل نزول الآية والله أعلم •

(المسألة الثالثة) ما صاده المحرم أو صاده له حلال بأمره أو بعير أمره أو كان من المحرم فيه إشارة أو دلالة أو إعانة باعارة آلة أو غيرها على على هذا المحرم ، فان صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم ، أم أهدى منه للمحرم أو باعه أو وهبه ، فهو حلال للمحرم أيضا هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة : لا يحرم عليه ما صيد له بغير إعانة منه ، وحكى ابن المنذر في المسألة ثلاثة مذاهب ، وقال : كان عمر بن الحطاب وأبو هريرة ومجاهد وسعيد بن جبير يقولون : للمحرم كل ما صاده الحلال قال وروى ذلك عن الزبير بن العوام وبه قال أصحاب الرأى ، قال : وقال عطاء ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور : يأكله إلا ما صيد من أجله قال وروى بمعناه عن عثمان بن عفان ، قال : الجزاء ،

وقال الشافعى: لا جزاء عليه ، قال: وفيه مذهب ثالث أنه يحرم مطلقا فكان على بن أبى طالب وابن عمر لا يريان للمحرم أكل الصيد وكره ذلك طاوس وجابر بن زيد والثورى ، قال: وروينا عن ابن عباس وعطاء قولا رابعا قالا: ما ذبح وأنت محرم فهو حرام عليك واحتج من حرمه مطلقا بقوله تعالى: « وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » قالوا: والمراد بالصيد المصيد وبحديث الصعب بن جثامة السابق « أنه أهدى للنبى صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا فرده عليه ، وقال: إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم » رواه البخارى ومسلم وسبق بيانه وبيان طرقه وأنه ثبت فى صحيح مسلم من طرق أنه أهدى لحم حمار ،

واحتج أصحابنا عليهم بحديث أبى قتادة السابق أنه « لما صاد الحمار الوحثى وسأل النبى صلى الله عليه وسلم عنه فقال صلى الله عليه وسلم للمحرمين: كلوا ، وأكل النبى صلى الله عليه وسلم منه وهو محرم » كما سبق بيانه رواه البخارى ومسلم وبحديث جابر أن النبى صلى الله عليه

وسلم قال: «صيد البرلكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وسبق بيانه وفي رواية في حديث أبي قتادة أنه قال حين اصطاد الحمار الوحشى: «فذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذكرت أنى لم أكن أحرمت وإنما اصطدته لك ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فأكلوا ولم يأكل حتى أخبرته أنى اصطدته له » رواه الدارقطني ولبيهقي باسناد صحيح ، قال الدارقطني: قال أبو بكر النيسابوري (قوله) إنما اصطدته لك (وقوله) لم يأكل منه لا أعلم أحدا ذكره في هذا الحديث غير معمر ، قال البيهقي : هذه الزيادة غريبة والذي في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل منه ، قال : وإن كان في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل منه ، قال : وإن كان قتادة في تلك السفرة قضيتان للجمع بين الروايتين والله أعلم ،

قال أصحابنا: يجب الجمع بين هذه الأحاديث ، فحديث جابر هذا صريح فى الفرق وهو ظاهر فى الدلالة للشافعي وموافقيه ورد لما قاله أهل المذهبين الآخرين ، ويحمل حديث أبي قتادة على أنه لم يقصدهم باصطياده ، وحديث الصعب على أنه قصدهم باصطياده ويحمل قوله تعالى: (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) على الاصطياد ، وعلى لحم ما صيد المحرم عليك الأحاديث المبينة للمراد من الآية (فإن قيل) فقد علل النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث الصعب حين رده بأنه محرم ، ولم يقل لأنك صدته لنا (فالجواب) أنه ليس فى هذه العبارة ما يمنع أنه صاده له صلى الله عليه وسلم لأنه إنما يحرم الصيد على الإنسان إذا صيد له بشرط أنه محرم فبين الشرط الذي يحرم به و ودليلنا على أبي حنيفة وموافقيه حديث أبي قتادة وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « هل منكم أحد أمره أن يحمل عليه أو المحرم لحم ما صيد له ، وحديث الصعب بن جثامة ،

(وأما) حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي قال : « كنا مع طلحة

ابن عبيد الله و نحن حرم فأهدى له طير وطلحة راقد ، فمنا من أكل ومنا من تورع فلما استيقظ طلحة وافق من أكله وقال : أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه مسلم وعن عمير بن سلمة الضمرى «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد مكة وهو محرم ، فمر بالعرج فإذا هو بحمار عقير فلم يلبث أن جاء رجل من بهز (١) فقال لرسول الله : هذه رميتي فشأنكم بها فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقسمه بين الرفاق » رواه مالك وأحمد والنسائي والبيهقي وإسناده صحيح ، وما رواه البيهقي باسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال (إنما نهيت أن يصاد وأن ابن عمر سئل عن لحم الصيد يهديه الحلال للمحرم فقال: كان عمر يأكله) وفي موطأ مالك بإسناده الصحيح عن أبي هريرة أنه مر به قوم محرمون فاستفتوه في لحم صيد وجده ناس محلون أيأكلونه فأفتاهم بأكله ، قال : ثم قدمت على عمر بن الخطاب فسألته عن ذلك فقال : بم أفتيتهم ؟ قلت أفتيهم بأكله قال عمر : لو أفتيتهم بغير ذلك الأوجعتك » وباسناده الصحيح في الموطئ أن الزبير بن العــوام «كان يتزود لحم الظباء (٢) في الإحرام » فهذا كله محمول على ما لم يصد للمحرم ، ولابد من هذا التأويل للجمع بين الأدلة السابقة وهذا والله أعلم •

وقد روى مالك والشافعي والبيهقي بأسانيدهم الصحيحة عن عبد الله ابن عامر بن ربيعة قال: « رأيت عثمان بن عفان رضى الله عنه بالعرج في يوم صائف وهو محرم ، وقد غطى وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى بلحم صيد ، فقال لأصبحابه: كلوا ، قالوا: ألا تأكل أنت ؟ قال: إنى لست كهيئتكم إنما صيد من أجلى ، والله أعلم •

 ⁽۱) ذكر الباجي أن البهرى المبهم في هذه الروايات هو زيد بن كعب السلمي • حكاه السيوطي في شرح الموظأ • (المطيعي) •

⁽٢) رواية الموطأ : كان يتزود صفيف الظباء قال مالك : والصفيف القديد (المظيمي) .

(فسرع) فى بيان أمر مهم وهو حديث الصعب بن جثامة • قد ثبت فى الصحيحين « أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا وهو محرم فرده عليه ، وقال : إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم » • وذكر نا قبل هذا حيث ذكره المصنف بيان الفاظ روايات كثيرة جاءت فى صحيح مسلم أنه « أهدى لحم حمار » أو « شق حمار » وذكرنا هناك أنه يتأول قوله حمارا أى بعض لحم حمار » أو شق حمار » أو عجز حمار يقطر دما ، ونحو ذلك من الألفاظ المصرحة بأنه اهدى لحم حمار ، وذكرنا هناك أن البخارى والمصنف وسائر أصحابنا احتجوا به فى هدية الصيد النعى ، وجعلوه حمارا حيا •

﴿ وَكَذَا تُرْجِمُ لَهُ الْبِيهِ تَنِي فَقَالَ : بَأْبِ لَا يَقْبِلُ الْمُحْرِمُ مَا يُهَــِدُي لِهُ مَنْ الصيد حيا تم ذكره في ألباب عن مالك عن الزهرى عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصغب بن جثامة « أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا » • وكذا رواه شعيب عن الزهري حسار وحش ، ومحمد بن إسحق ومحمد بن عمر بن علقمة وغيرهم ، عن الزهري حماراً وحشيا قال البيهقي: وخالفهم سفيان بن عيينة عن الزهري باستاده فقال : لحم حمار وحش ، وكمذلك رواه عبد الرحيم بن منبت عن سفيان قال : رواه الحميدي عن سفيًان على الصحة ، كما رواه سائر الناس عن الزهري ، ثم ذكر بإسناده وقال ، حمار وحش ، ثم روى البيهقي بإسناده عن الحميدي قال : كان سفيان يقول في لحم حمار وحش ، وربما قال سفيان يقطر دما ، وربما لم يقل ، قال : وكان سفيان فيما خلا وربما قال حمار وخش ثم ضار إلى لحم حتى مات ، رواه البيهقي من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « أهدى الصعب ابن جِثَامَةً إلى النبي صلى الله عليه وسلم حمار وحش فرده عليه ، وقال لولا أنا محرمون لقبلناه منك » رواه مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبة وأبى كريب كلاهما عن أبى معاوية بإسناده •

قال البيهقي : هكذا رواه الأعمش عن حبيب ، وخالفه شعبة فرواه عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم شق حمار وحش وهو محرم فرده » رواه مسلم عن عبيد الله ابن معاد عن أبيه عن شعبة قال : وخالفه أبو داود الطيالسي فرواه عن شعبة عن حبيب ، كما رواه الأعمش عن حبيب عن ســعيد عن ابن عباس « أن الصعب بن جثامة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمار وحش وهو محرم فرده» ثم رواه البيهقي عن أبي داود الطيالسي أيضًا عن شعبة . ابن الحكم عن سعيد عن ابن عباس « أن الصعب بن جشامة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم عجز حمسار فرده رسول الله صنى الله عليه وسلم يقطر دما » رواه مسلم ، قال البيهقي : ولعل هذا هو الصحيح حديث شعبة عن الحكم عجز حمار ، وحديثه عن حبيب حمار وحش كما رواه أبو داود ، فقد رواه العباس بن الفضل عن أبي الوليــــد و سليمان بن حرب قالا : حدثنا شعبة عن الحكم وحبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن الصعب بن جثامة أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال أحدهما : عجز حمار وقال الآخر حمار وحش فرده » .

ثم رواه البيهقي عن العباس بن الفضل باسناده كذلك قال البيهقي : وإذا كانت الرواية هكذا وافقت رواية شعبة عن حبيب رواية الأعمش عن حبيب ووافقت رواية شعبة عن الحكم رواية منصور عن الحكم ، فيكون الحكم منفردا بذكر اللحم أو ما في معناه • ثم روى البيهقي باسناده عن المعتمر بن سليمان عن منصور بن المعتمر عن الحكم عن سعيد عن ابن عباس قال : « أهدى الصعب بن جثامة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل حمار وحش فرده » رواه مسلم عن بحيى عن المعتمر ورواه (١) البيهقي عن

⁽۱) لمله وروى البيهقي عن الشافعي فليحرد ٠

الشافعي قال: فإن كان الصعب بن جثامة أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الحمار حيا فليس لمحرم ذبح حمار وحش حي ، وإن كان أهدى له لحما فقد يحتمل أنه علم أنه صيد له فرده عليه ، وإيضاحه في حديث جابر ابن عبد الله يعنى: «صيد البر حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » قال الشافعي: وحديث مالك أن الصعب أهدى النبي صلى الله عليه وسلم حمار أثبت من حديث من حدث أنه أهدى لحم حمار ه

قال البيهةى: وقد روى فى حديث الصعب أنه أكل منه ، ثم رواه البيهةى باسناده عن عمرو بن أمية الضمرى « أن الصعب بن جثامة أهدى للنبى صلى الله عليه وسلم عجز حمار وهو بالجحفة فأكل منه وأكل القوم » قال البيهةى هذا إسناد صحيح ، قال : فإن كان محفوظا فكأنه رد الحمار وقبل اللحم ، ثم روى البيهقى عن طاوس قال : « قدم زيد بن أرقم فقال له عبد الله بن عباس : تتذكر كيف أخبرتنى عن لحم صيد أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حرام ؟ فقال : أهدى له عضو من لحم صيد فرده ، فقال : إنا لا نأكله إنا حرم » رواه مسلم فى صحيحه ، ثم روى البيهقى « أن عبد الله بن الحرث صنع لعثمان بن عفان طعاما وصنع غيه من الحجل واليعافير ولحوم الوحش فبعث إلى على بن أبى طالب فجاءه فقالوا لله : كل فقال أطعموه قوما حلالا فإنا حرم ، ثم قال على : أنشد الله من كان همنا من أشجع أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى إليه رجل همنا من أشجع أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى إليه رجل حمار وحش وهو محرم فأبى أن يأكله ؟ قالوا : نعم » قال البيهقى ، وتأويل هذين الحديثين ما ذكره الشافعى فى تأويل حديث من روى فى قصة الصعب ابن جثامة لحم حمار ،

قال البيهقى: وأما على وابن عباس فق الا يحرم على المحرم أكله مطلقا ، وخالفهما عمر وعثمان وطلحة والزبير وغيرهم ، ومنعهم حديث أبى قتادة وجابر ثم روى باسناده عن عبد الله بن شماس قال: « سألت عائشة عن لحم الصيد يهديه الحلال للمحرم فقالت: اختلف فيه اصحاب رسول

الله صلى الله عليه وسلم فكرهه بعضهم ولم ير بعضهم به بأسا ، ولا بأس به » والله أعلم •

(المسألة الرابعة) إذا ذبح المحرم صيدا فى الحل لم يحل له أكله بالإحماع، وفى تحريمه على غيره عندنا قولان سبقا (الأصح) التحريم، بالإحماع، وفى تحريمه على غيره عندنا قولان سبقا (الأصح) التحريم، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد ويكون ميتة وحكى ابن المنذر هذا عن الحسن البصرى والقاسم وسالم بن عبد الله ومالك والأوزاعى وأحسد وإسحق وأصحاب الرأى قال: وقال الحكم وسفيان الثورى وأبو ثور: لا نأس بأكله، وقال الحسن البصرى فى رواية عنه وعمرو بن دينار وأيوب السختيانى: يأكله الحلال، قال ابن المنذر: وهو مذكى كذبيحة السارق، وسبق دليل المذهبين فى الكتاب،

(المسألة الخامسة) إذا ذبح المحرم صيدا وأكل منه لزمه الجزاء بالذبح، ولا يلزمه بالأكل شيء فيه، هذا مذهبنا، وبه قال أحسد وأبو يوسف ومحمد وابن المنذر، وقال عطاء: عليه جزاءان، وقال أبو حنيفة: عليه الجزاء بالذبح وعليه قيمة ما أكل و ووافقنا في صيد الحرم أنه إذا قتله المحرم وأكله لا يلزمه إلا جزاء واحد و دليلنا القياس على صيد الحرم ولأنه أكل ميتة فأشبه سائر الميتات و

(السادسة) إذا دل المحرم حلالا على صيد فى الحرم فقتله أثم الدال ولا جزاء على واحد منهما ، ولو دل محرم محرما فقتله فالجزاء على القاتل دون الدال ، هذا مذهبنا ، وبه قال مالك وأبو ثور وداود ، وقال الشعبى والحرب (۱) العكلى وأبو حنيفة : إذا دل محرم محرما فقتله فعلى كل منهما جزاء ، قال ابن المنذر : وقال سعيد بن جبير : على كل واحد من القاتل والآمر والدال والمشترى جزاء ، قال : وروى عن على وابن عباس قالا : « إذا دل المحرم حلالا فقتله لزم المحرم الجزاء » وبه قال عطاء وبكر بن

⁽١) كَذَا بِالأَسْلُ وَالسَّحِيْعِ أَنَّهُ الْحَارِثُ بِنَ يَزِيْدُ الْعَكَلَى كُولَى ثَقَّةً (الطيعي) •

عبد الله وأحمد وإسخى وأصحاب الرأى • قال : وعندى لا شيء عليه • دليلنا أن الله تعالى قال : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء) فأوجب الجزاء على غيره ، ولا يلحق به غيره ، لأنه ليس في معناه •

(السابعة) إذا قتل صيدا مملوكا فعليه الجزاء لله تعالى ، وقيمت للمانك ، هذا مذهبنا ، قال العبدرى : وبه قال أبو حنيفة وأحمد وأكثر اصحاب داود ، وقال وهو مذهب مالك ليس له قول غيره قال : وحكى عنه خلاف هذا وهو غلط ، وقال المزنى : عليه القيمة لمالكه ولا جزاء ، وبه قال بعض أصحاب داود لأنه مملوك فأشبه الأنعام ، دليلنا عموم قول الله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء) ولأنه تعلق به حقان ، حق لله تعالى وحق للآدمى ، فوجب بدله كما لو أكره امرأة على الزنا لزمه الحد والمهر ، وكما لو وطى ، زوجة أبيه بشبهة لزمه مهران مهر لها ومهر لأبيه ، لأنه أفسد نكاحة وفوت عليه البضع ، ويخالف الأنعام لأنها ليست صيدا ، وإنما ورد الشرع بالجزء في الصيد والله أعلم ،

(الثامنة) إذا قتل القارن صيدا لزمه جزاء واحد ، كما لو تطيب أو لبس ، تلزمه فدية واحدة ، هذا مذهبنا ، وبه قال مالك وأبو ثور وابن المنذر وأحمد فى أصح الرواتين عنه ، وقال أبو حنيفة : عليه جزاءان ، لأنه أدخل النقص على الحج والعمرة بقتل الصيد ، فوجب جزاءان كما لوا قتل المفرد فى حجه وفى عمرته ، دليلنا أن المقتول واحد ، فوجب جزاء واحد ، كما لو قتل المحرم صيدا فى الحرم ، فانه وافقنا أنه يجب عليه جزاء واحد مع أنه اجتمع فيه حرمتان (وأما) ما قاس عليه فالمقتول هناك ائتان ،

(التاسعة) يجب الجزاء على المحرم بإتلاف الجراد عندنا ، و فا قال عمر وعثمان وابن عباس وعطاء ، قال العبدرى : وهو قول أهل العلم كافة إلا أبا سعيد الاصطخرى فقال : لا جزاء فيه ، وحكاه ابن المنذر عن كعب الأحبار وعروة بن الزبير قالوا : هو من صيد البحر فلا جزاء فيه ، واحتج لهم بحديث أبى المهزم عن أبى هريرة قال : « أصينا سربا من جراد فكان

رجل يضرب بسوطه وهو محرم ، فقيل له إن هذا لا يصلح ، فذكر ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم فقال : إنما هو من صيد البحر » رواه أبو داود والترمذي وغيرهما ، واتفقوا على تضعيفه لضعف أبى المهزم وهو بضم الميم وكدر الزاي وفتح الهاء بينهما ، واسمه يزيد بن سفيان منفق على ضعفه وسبق بيانه قريبا عند ذكر البيض ، وفي رواية لأبي داود عن ميمون ابن جابان عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الجراد من صيد البحر » قال أبو داود : وأبو المهزم ضعيف ، والروايتان جميعا وهم ،

قال البيهقى وغيره: ميمون بن جابان غير معروف (١) واحتج الشافعى والأصحاب والبيهقى بما رواه الشافعى باسناده الصحيح أو الحسن والبيهقى عن عبد الله بن أبى عمار أنه قال: « أقبلت مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار فى أناس محرمين من بيت المقدس بعمرة حتى إذا كنا ببعض الطريق ، وكعب على نار يصطلى ، فمرت به رجل من جراد ، فأخذ جرادتين قتلهما ونسى إحرامه ثم ذكر إحرامه فألقاهما ، فلما قدمنا المدينة دخل القوم على عمر ودخلت معهم ، فقص كعب قصة الجرادتين على عمر رضى الله عنه قال: ما جعلت على نفسك يا كعب ؟ قال درهمين ، قال: بخ درهمان خير من مائة جرادة اجعل ما جعلت في نفسك » وباسناد الشافعى والبيهقى والبيهقى عن جرادة قتلها وهو محرم ، فقال ابن عباس : فيها قبضة من طعام ، ولتأخذن بقبضة من جرادات ولكن ولو » •

قال الشافعى قوله: ولتأخذن بقبضة جرادات أى إنما فيها القيمة، وقوله: ولو، يقول تحتاط فتخرج أكثر مما عليك بعد أن أعلمتك أنه أكثر مما عليك .

⁽١) منيمون بن جابان بالجيم البصرى أبو الحكم وثقه حماد بن سلمة وحماد بن زيد .

وباسنادهما الصحيح عن عطاء قال: « سئل ابن عباس عن صيد الجراد في الحرم فقال: لا ، نهى عنه ، قال فإما (1) قلت له وإما رجل من القوم: فأن قومك بأخذونه وهم مختبئون في المسجد ، فقال: لا يعلمون ، وفي رواية منحنون » قال الشافعي: هذا أصوب كذا رواه الحفاظ منحنون بينهما الحاء المهملة ب (والجواب) عن حديث أبي هريرة في الجراد أنه من صيد البحر أنه حديث ضعيف كما سبق ، ودعوى أنه بحرى لا تقبل بغير دليل ، وقد دلت الأحاديث الصحيحة والإجماع أنه ماكول ، فوجب جزاؤه كغيره والله أعلم ،

(العاشرة) كل طائر وصيد حرم على المحرم يحرم عليه بيضه ، فإن التلفة ضمنه بقيمته مدا مذهبنا وبه قال أحمد وآخرون ممن سنذكره إن شاء الله تعالى وقال المزنى وبعض أصحاب داود: لا جزاء فى البيض ، وقال مالك: يضمنه بعشر ثمن أصله ، قال ابن المنذر: اختلفوا فى بيض الحمام فقال على وعطاء فى كل بيضتين درهم ، وقال الزهرى والشافعى وأصحاب الرأى وأبو ثور: فيه قيمته ، وقال مالك: يجب فيه عشر ما يجب فى أمه ، قال : واختلفوا فى بيض النعام فقال عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن قال : واختلفوا فى بيض النعام فقال عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس والشعبى والنخعى والزهرى والشافعى وأبو ثور وأصحاب الرأى : يجب فيه صياد يجب فيه القيمة ، وقال أبو عبيدة وأبو موسى الأشعرى : يجب فيه صياد يوم أو إطعام مسكين ، وقال الحسن : فيه جنين من الإبل ، وقال مانك : يوم أو إطعام مسكين ، وقال الحسن : فيه جنين من الإبل ، وقال المائك : الأم ، قال : وروينا عن عطاء فيه خمسة أقوال (أحدها) كقول الحسن (والثانى) فيها كبش (والثالث) درهم (٢) دليلنا أنه جزء من الصيد لا مثل (والثانى) فيها كبش (والثالث) درهم (٢) دليلنا أنه جزء من الصيد لا مثل

⁽۱) القائل هنا عطاء يتردد خاطرة بين أن يكون هو القائل وأما رجل من القوم ومقول القول: أن قومك يأخلونه الخ . (المطيعي) .

⁽۱) كذا بالأصل والخلر ابن الرابع والخامس ٢ فنقول لعلهما هكذا (الرابع) فيه صيام يوم (والخامس) فيه اطعام مسكين وهو قول أبي هبيدة وابي موسى الاشعرى ((الطيعي)

له من النعم ، فوجبت قيمته كسائر المتلفات التي لا مثل لها وذكر البيهةي فيه بابا فيه أحاديث وآثار ، وليس فيها ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم •

(الحادية عشرة) إذا أحرم وفى ملكه صيد فقد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يلزمه إرساله ويزول ملكه عنه ، وقال العبدرى : وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد : لا يزول ملكه ، ولكن يجب إزالة يده الظاهرة عنه ، فلا يكون ممسكا له فى يده ، ويجوز أن يتركه فى بيته وقفصه وقال ابن الزبير : قال مجاهد وعبد الله بن الحرث ومالك وأحمد وأصحاب الرأى : ليس عليه إرسال ما كان فى منزله ، قال : وقال مالك والأوزاعى وأحمد وأصحاب الرأى : إن كان فى يده صيد لزمه إرساله وقال أبو ثور ، ليس عليه إرسال ما فى يده ، قال ابن المنذر وهذا صحيح ،

(الثانية عشرة) قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم اصطياده وأكله وبيعه وشراؤه ، قال: واختلفوا فى قوله تعالى: (وطعامه متاعا لكم وللسيارة) فقال ابن عباس وابن عمر: هو ما لفظه البحر وقال ابن المسيب: صيده ما اصطدت وطعامه ما تزودت مملوحا (قلت:) وأما طير الماء فقال الأوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأى وعوام أهل العلم: هو من صيد البر ، فاذا قتله المحرم لزمه الجزاء والله أعلم .

(الثالثة عشرة) قال العبدرى: الحيدوان ضربان أهلى ووحشى ، فالأهلى يجوز للمحرم قتله إجماعا ، والوحشى يحرم عليه إتلافه إن كان مأكولا أو متولدا من مأكول وغيره ، وإن كان مما لا يؤكل وليس متولدا من مأكول وغيره فلا ، هذا مذهبنا وبه قال أحمد وداود ، وقال أبو حنيفة : عليه الجزاء إلا في الذئب وقال ابن المنفذ ، ثبت أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال «خسس لا جناح على من قتلهن فى الإحرام الغراب والفارة والعقرب والكلب العقور والحداة » قال: فأخذ بظاهر هذا الحديث الثورى والثنافعي وأحند وإسحق غير أن أحمد لم يذكر الفارة • قال: وكان مالك يقول الكلب العقور ما عقر الناس وعدا عليهم كالأسد والنمر والفهد والذئب، قال: فأما ما لا يعدو من السباع ففيه الفدية ، قال: وقال أصحاب الرأى: إن ابتدأه السبع فلا شيء عليه ، وإن ابتدأ المحرم السبع فعليه قيمته إلا أن يكون قيمته أكثر من الدم فعليه دم ، إلا الكلب والذئب فعليه قيمته إلا أن يكون قيمته أكثر من الدم فعليه دم ، إلا الكلب والذئب فلا شيء عليه وإن ابتدأهما ، قال: وأجمعوا على أنه لا شيء عليه في قتل الحياب في الإحرام ، منهم أبو عمر (الحية ، قال: وأباح أكثرهم قتل الغراب في الإحرام ، منهم أبو عمر (المحاب الحديث وأنما يباح الغراب الأبقع دون سائر الغربان ، وقال بعض الصحاب الحديث وإنما يباح الغراب الأبقع دون سائر الغربان ،

(وأما) الفارة فأباح الجمهور قتاها ولا جزاء فيها ولا خلاف فيها بين العلماء إلا ما حكاه ابن المنذر عن النخعى أنه منع المحرم من قتلها ، قال : وهذا لا معنى فيه لأنه خلاف السنة وقول العلماء ، قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن السبع إذا بدر المحرم فقتله فلا شيء عليه ، قال واختلفوا فيمن بدأ السبع فقال مجاهد والنخعى والشعبى والثورى وأحمد وإسحق : لا يقتله ، وقال عطاء وعمرو بن دينار والشافعي وأبو ثور لا بأس بقتله في الإحرام عدا عليه أم لم يعد ، قال ابن المنذر : وبه أقول ، قال ابن المنذر : قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأى لا شيء على المحرم في قتل البعوض والبراغيث والبق ، وكذا قال عطاء في البعوض والذباب ،

وقال مالك في الذباب والذر والقمل إذا قتلهن : أرى أن يتصدق بشيء من الطعام ، وكان الشافعي يكره قتل النملة ، ولا يرى على المجرم

⁽¹⁾ كذا بالأصل ولعله أبن عمر ، (المطيعي) ،

فى قتلها شيئا ، قال فأما الزنبور فقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه كان يأمر بقتله ، وقال عطاء وأحمد: لا جزاء فيه ، وقال مالك: يطعم شيئا قال ابن المنذر ، وأما القملة إذا قتلها المحرم فقال ابن عمر: يتصدق بحفت من طعام ، وفى رواية عنه أنه قال: «أهون مقتول ، أى لا شىء فيها » ، وقال عطاء: قبضة من طعام ، ومثله عن قتادة ، وقال مالك ، حفنة من طعام ، وقال أحمد يطعم شيئا ، وقال إسحق: تمرة فما فوقها ، وقال أصحاب الرأى: ما تصدق به فهو خير منها ، وقال الثورى: يقتلها ويكفر إذا كره وقال الشافعى: إن قتلها من رأسه افتدى بلقمة وإن كانت ظاهرة فى جسده فقتلها فلا فدية ، قال ابن المنذر: لا شىء فيها وليس لمن أوجب فيها شيئا حجة ،

(فسرع) قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب قتل التراد فى الإحرام وغيره قال العبدرى: يجوز عندنا للمحرم أن يقرد بعيره، وبه قال عمر وابن عباس وأكثر الفقهاء وقال مالك: لا يقرده، قال ابن المنذر وممن أباح تقريد بعيره عمر وابن عباس وجابر بن زيد وعطاء والشافعى وأحمد وإسحق وأصحاب الرأى، وكرهه ابن عمر ومالك وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال فى المحرم يقتل قرادا يتصدق بتمرة أو تمرتين قال ابن المنذر: وبالأول أقول و ودليلنا فى جميع هذه المسائل الأحاديث السابقة قريبا حيث ذكرها المصنف قبل ما لا يؤكل، والله أعلم و

قال الصنف رحمه الله تصالي

(وإن احتاج المحرم إلى اللبس لحر أو برد أو احتاج إلى الطيب لمرض أو إلى حلق الراس للأذى أو شد راسه بعصابة لجراحة عليه أو إلى ذبح الصيد للمجاعة لم يحرم عليه وتجب عليه الكفارة لقوله تعالى: (فمن كان

⁽١) لعل الصواب : وكان طاوس وعطاء الخ العبارة فليتأمل . (المطيعي) .

منكم مريضا او به اذى من راسه فقدية من صيام او صدقة او نسك ولحديث كعب بن عجرة ، فثبت الحلق بالنص ، وقسنا عليه ما سواه ، لانه في معناه وإن نبت في عينه شعرة فقلعها او نزل شيعر الراس على عينه [فقطع ما غطى العين او انكسر شيء من ظفره فقطع ما انكسر منه ، او صال عليه صيد فقتله دفعا عن نفسه جاز ولا كفارة عليه ، لان الذى تعلق به المنع الجاه إلى إتلاقه ويخالف إذا آذاه القمل في راسه فحلق الشعر ، وإن الأذى لم يكن من جهة الشعر الذى تعلق به المنع ، وإنما كان من غيره ، وإن افترش الجزاد في طريقه فقتله ففيه قولان (احدهما) يجب عليه الجزاء ، افترش الجزاد في طريقه فقتله ففيه قولان (احدهما) يجب عليه الجراد الجراد المنافقة نفسه فأشبه إذا قتله للمجاعة (والثاني) لا يجب لأن الجراد الجأه إلى قتله فأشبه إذا صال عليه الصيد فقتله للدفع ، وإن باض صيد على فراشه فنقله ولم يحضنه الصيد ، فقد حكى الشافعي رحمه الله عن على فراشه فنقله ولم يحضنه الصيد ، فقد حكى الشافعي رحمه الله عن على فراشه فنقله باختياره فحصل فيه قولان كالجراد ، وإن كشط من (١) مضمن لأنه اتلفه باختياره فحصل فيه قولان كالجراد ، وإن كشط من (١) بده جلدا وعليه شعر أو قطع كفه وفيه اظفار لم تلزمه فدية ، لانه تابع لحله فسقط حكمه تبعا لحله كالأطراف مع النفس في قتل الآدمي) .

(الشرح) قوله تعالى: (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فقديه) فيه محذوف دل عليه سياق الكلام وتقديره (فحلقه) فعليه فدية والمجاعة بين بعجرة الميم بين سيدة الجوع وحديث كعب بن عجرة رواه البخارى ومسلم وسبق بيانه (قوله): افترش الجراد هو برفع الجراد وهو فاعل افترش ، قال أهل اللغة: افترش الشيء إذا انبسط ، قالوا: ومنه قولهم: أكمة مفترشة ألى دكاء وإنما ذكرت أنه مرفوع وأوضحته لأنى رأيت بعض الكبار يغلط فيه (قوله:) ولم يحضنه هو بفتح الياء وضم الضاد بقال أهل اللغة: يقال حضن الطائر بيضه يحضنه إذا ضمه إلى الضاد بقال أهل اللغة: يقال حضن الطائر بيضه يحضنه إذا ضمه إلى فسه تحت جناحه (قوله:) أو قطع كفه وفيه إظفار هكذا في النسخ وفيه: وكان ينبغي أن يقول: وفيها ، لأن الكف مؤنثة (ويجاب) عنه يأنه حمل الكلام على المعنى ، فعاد الضمير إلى معنى الكف ، وهو العضو .

 ⁽۱) ما بين المعقوفين ليست في ش و ق وفي بعض نستخ المهدب (وان كتـــط من بدئه جلدا) (ط) .

(اما الاحكام) ففيها مسائل (إحداها) إذا احتاج المحرم إلى اللبس لحر أو برد أو قتال صائل من آدمى وغيره أو إلى الطيب لمرض أو إلى حلق الشعر من رأسه أو غيره لأذى فى رأسه من قمل أو وسخ أو حاجة أخرى فيه أو فى غيره من البدن ، أو إلى شد عصابة على رأسه لجراحة أو وجع ونحوه أو إلى ذبح صيد للمجاعة أو إلى قطع ظفر للأذى أو ما فى معنى هذا كله جاز له فعله وعليه الفدية لما ذكره المصنف ، وهذا لا خلاف فيه عندنا .

(الثانية) إذا نبت في عينه شعرة أو شعرات داخل الجفن وتأذى بها جاز قلعها بلا خلاف ، هذا هو المذهب ، وبه قطع المصنف والجمهور وحكاه إمام الحرمين في النهاية عن الأئمة ، ثم قال : وحكى الشيخ أبو على في شرح التلخيص فيه طريقين (أصحهما) هذا (والثاني) تخريج وجوب الفدية على وجهين بناء على القولين في الجراد إذا افترش في الطريق ، قال الإمام : وهذا وإن كان قريبا في المعنى فهو بعيد في النقل وذكر الجرجاني في كتابيه التحرير والمعاياة في المسألة قولين (أصحهما) لا ضمان (والثاني) يضمن والمذهب لا ضمان قطعا ، ولو طال شعر حاجبه أو رأسه فعطى عينه فله قطع المغطى بلا خلاف ، ولا قدية على المذهب ، وفيه الطريقان اللذان ذكرهما الإمام وسلك القاضي حسين في تعليقه طريقة عجيبة ، فقطع بأنه ذكرهما الإمام وسلك القاضي حسين في تعليقه طريقة عجيبة ، فقطع بأنه إذا ثبت الشعر في عينه لزمه الفدية بقلعة ، قال : ولو انعطف هدبه إلى عينه فأذاه فنتفه أو قطعه فلا فدية وفرق بأن هذا كالصائل بخلاف شعر العين ، فأذه ف موضعه والمذهب أنه لا فدية في الجميع كما سبق .

ولو انكسر بعض ظفر فتأذى به قطع المنكسر وحده جاز ولا فدية على المذهب ، وحكى الإمام عن الشيخ أبى على أنه حكى فيه الطريقين كشعر العين (أما) إذا قطع المكسور وشيئا من الصحيح فعليه ضمانه بما يضمن به الظفر بكماله ، نص عليه الشافعي والأصحاب وكذا كل من أخذ

بعض طفر أو بعض شعر فهو كالظفر الكامل والشعرة الكاملة وفيه وجه ضعيف إن أخذ أعلا الظفر ـ ولكنه دون المعتاد ـ وجب ما يجب فى جميع الظفر ، كما لو قطع بعض الشعرة الواحدة ، وإن أخذ من جانب دون جانب وجب بقسطه ، والمذهب الأول ، وستأتى المسألة مبسوطة حيث ذكرها المصنف فى أول الباب الآتى إن شاء الله تعالى .

(الثالثة) لو صال عليه صديد وهو محرم أو في الحرم ولم يمكن دفعه إلا بقتله فقتله للدفع فلا جزاء عليه بلا خلاف عندنا ولو ركب إنسان صيدا وصال على المحرم أو الحلال في الحرم ولم يمكنه دفعه إلا بقت له فقتله للدفع فطريقان (المدهب) وجوب الجزاء، وبه قطع المتولى والبعوى وصاحب العدة والأكثرون الأن الأذي ليس من الصيد (والطريق الثاني) حكاه القفال وإمام الحرمين والرافعي وغيرهم فيه وجهان (أحدهما) يجب الضمان على الراك ولا بطالب به المحرم (والثاني) يطالب المحرم، ويرجع به على الراكب، وجعل إمام الحرمين الخلاف قولين اقال: وكذا نقل القفال القولين أيضا فيمن ركب دابة معضوبة وقصد إنسانا فقتل المقصود الدفع (أحدهما) الغرامة على الراكب ولا مطالبة على الدافع (والثاني) يطالب كل واحد منهما والقرار على الراكب لأنه غلصت و

(الرابعة) إذا انبسط الجراد في طريقه وعم المسالك فلم يجد عسه معدلا، ولم يمكنه المشي إلا عليه فقتله في مروره ففيه طريقان (أصحهما) وهو المشهور، وبه قطع المصنف والجمهور في وجوب ضمائه قولان، وحكاهما جماعة وجهين ذكر المصنف دليلهما (والثاني) القطع بأن لا ضمان حكاه الرافعي (والأصح) من القولين عند الأكثرين: لا ضمان، وممن صححه الجرجاني في التحرير والفارقي في الفوائد والرافعي وغيرهم، وقطع به المحاملي في المقلع، وصحح الشيخ أبو حامد إيجاب الضمان،

والمذهب الأول • قال البندنيجي وغيره : وسواء في جريان هذا الحلاف جراد الحرم والإحرام ، والله أعلم •

(الخامسة) إذا باض صيد على فراشه فنقله عنه فلم يعضنه الصيد حتى فسد أو تقلب عليه فى نومه فقتله ولم يعلم به ففى وجوب الجزاء فيه القسولان ، كالجراد المفترش ، هكذا قاله المصنف والأصسحاب ، قال المندنيجي وغيره: ولو وضع الصيد الفرخ على فراش المحرم فنقله فتلف أو تقلب عليه جاهلا فتلف ، ففيه القولان .

(السادسة) إذا قطع المحرم يده وعليها شعر، أو كشط جلدة منها عليها شعر، أو قطع يده وعليها أظفار، لم يلزمه فدية بلا خلاف، لما ذكره المصنف، وممن نقل اتفاق الأصحاب على المسألة إمام الحرمين، قال هو وغيره: وكذا لو كشط جلدة الرأس التي عليها شعر فلا فدية بالاتفاق، ونقل أبو على البندنيجي هذا عن نص الشافعي، وجزم به، قال الشافعي: ولو افتدى كان أحب إلى •

(فسرع) ذكرنا أن مذهبنا أن المحسرم إذا قتل صيدا صال عليه فلا ضمان عليه وقال أبو حنيفة: يلزمه الضمان •

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(وإن لبس او تطيب أو دهن راسه او لحيته جاهلا بالتحريم او ناسيا للإحرام لم يلزمه الغدية ، لما روى يعلى بن أمية رضى الله عنه قال : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل بالجعرانة ، وعليه جبه ، وهو مصغر راسه ولحيته فقال : يا رسول الله أحرمت بعمرة وانا كما ترى ، فقسال : اغسل عنك الصغرة وانزع عنك الجبة ، وما كنت صانعا في حجك فاصنع في عمرتك » ولم يامره بالفدية فدل على أن الجاهل لا فدية عليه ، وإذا ثبت هذا في الجاهل ثبت في الناسى ، لان الناسى يغمل وهو يجهل تحريمه عليه ، فإن ذكر ما فعله ناسيا أو علم ما فعله جاهلا نزع اللباس وازال الطيب ، لحديث يعلى بن أمية ، فإن لم يقدر على إزالة الطيب لم تلزمه الفدية ، لانه

مضطر إلى تركه فلم تلزمه فدية ، كما لو اكره على التطيب ، وإن قدر على إذالته واستدام لزمته الفدية لأنه تطيب من غير عدر ، فأشبه إذا ابتدا به وهو عالم بالتحريم .

وإنمس طيبا وهو يظن أنه يابس فكان رطبا ، ففيه قولان (احدهما) تازمه الفدية ، لانه قصد مس الطيب (والثاني) لا تلزمه لانه جهل تحريمه ، فاشبه إذا جهل تحريم الطيب في الإحرام ، وإن حلق الشعر أو قلم الظفر ناسيا أو جاهلا بالتحريم فالمنصوص أنه تجب عليه الفدية ، لأنه إتلاف ، فاستوى في ضمانه العمد والسبهو « كاتلاف مال الآدمي » وفيه قول آخر مخرج انه لا تجب لانه ترفه وزينة ، فاختلف في فديته السهو والعمد كالطيب ، وإن قتل صيدا ناسيا أو جاهلا بالتحريم وجب عليه الجزاء ، لأن ضمانه ضمان السال فاستوى فيه السهو والعمد ، والعلم والجهل ، كضمان مال الادميين ، وإن احرم ثم جن وقتل صيدا ففيه قولان (احدهما) يجب عليه الجزاء لمسا ذكرناه (والثاني) لا يجب لأن المنع من قتل الصيد تعبد ، والجنون ليس من اهل التعبد فلا يلزمه ضمان . ومن اصحابنا من نقل هذين القولين إلى الناسي ، وليس بشيء ، وإن جامع ناسيا أو جاهلا بالتحريم ففيه قولان (قال) في الجديد : لا يفسد حجه ، ولا يلزمه شيء ، لأنه عبادة تجب بإفسادها الكفارة ، فاختلف في الوطء فيها العمد والسهو كالصوم (وقال) في القديم : يفسد حجه وتلزمه الكفارة ، لانه معنى يتعلق به قضاء الحج ، فاستوى فيه العمد والسهو كالفوات) .

(الشرح) حديث يعلى صحيح رواه البخارى ومسلم في صحيحيهما وسبق بيان الجعرانة في باب المواقيت ، قوله : (وفيه قول مخرج) أي مخرج من الطيب ، قوله : (لأنه ترفه وزينة) احتراز من إتلاف مال الآدمى، ومن إتلاف الصيد ، قوله : (لأنه عبادة يجب بإفسادها الكفارة) احتراز من الطيب من الصلاة والطهارة ، قوله : (يتعلق به قضاء الحج احتراز من الطيب واللباس ، قوله : (لأن ضمانه ضمان المال) يعنى أنه يضمن بالمثل أو القمية وفيه احتراز من قتل الآدمى ،

(اما الاحكام) ففيها مسائل (إحداها) إذا تطيب أو لبس أو دهن رأسه أو لحيته جاهلا بتحريم ذلك ، أو ناسلًا الإحرام فلا فدية عليه ، نص عليه

الشافعي، واتفق عليه الأصحاب إلا المزنى فأوجبها و دليل المذهب ما ذكره المصنف، فإن ذكر ما فعله ناسيا أو علم ما فعله جاهلا، لزمه المبادرة بإزالة الطيب واللباس، وله نزع الثوب من قبل رأسه، ولا يكلف شقه و هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وخالف فيه بعض السلف، قال أصحابنا: فإن شرع في الإزالة وطال زمانها من غير تفريط فلا فدية عليه لأنه معذور، وإن أخر الإزالة مع إمكانها لزمه الفدية، سواء طال الزمان أم لا، لأنه متطيب في ذلك الزمان بلا عذر، وإن تعذرت عليه إزالة الطيب أو اللباس بأن كان أقطع أو بيده علة أو غير ذلك ، أو عجز عما يزيل به الطيب فلا فدية ما دام العجز، لما ذكره المصنف، ومتى تمكن ولو بأجرة المثل ، لزمه المبادرة بالإزالة و

قال أصحابنا: ولو علم تحريم الطيب وجهل وجوب الفدية ، وجبت الفدية لأنه مقصر ، وهو كمن زنى أو شرب أو سرق عالما تحريم ذلك ، جاهلا وجوب الحد ، فيجب الحد بالاتفاق ، وكذا لو علم تحريم القتل وجهل وجوب القصاص وجب القصاص ، ولو علم تحريم الطيب وجهل كون الممسوس طيبا فلا فدية على المذهب ، وقيل فى وجوبها وجهان ، حكاهما إمام الحرمين وغيره (والصحيح) الأول وبه قطع الجمهور •

قال المتولى: ولو علم تحريم الطيب ولكنه اعتقد في بعض أنواع الطيب أنه ليس بحرام ، فالصحيح وجوب الفدية لتقصيره (أما) إذا مس طيبا يظنه يابسا فكان رطبا ، ففي وجوب الفدية قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الجديد) لا فدية (والقديم) وجوبها وسبق بيانهما واختلاف الأصحاب في الأصح منهما في فصل تحريم استعمال الطيب (أما) إذا أكره على التطيب فلا فدية بالاتفاق صرح به المصنف في قياسه المذكور ، واتفق الأصحاب عليه .

(المسألة الثانية) إذا حلق الشعر أو قلم الظفر ناسيا لإحرامه أو جاهلا تحريمه فوجهان (الصحيح) المنصوص وجوب الفدية (والثاني) مخرج أنه لا فدية ، وذكر المصنف دليلهما وهو مخرج من الطيب واللباس وقال كثيرون مخرج من المعمى عليه إذا حلق ، فإن الشافعي نص في المعمى عليه إذا حلق أو قلم في حال الإحرام على قولين ، وكذلك إذا قتل المعمى عليه الصيد نص فيه على قولين ، قال أصحابنا : والمعمى عليه والمجنون والصبى الذي لا يميز إذا أزالوا في إحرامهم شاحرا أو ظفرا ، هل تجب الفدية ؟ فيه قولان (الأصح) لا فدية بخلاف العاقل الناسي والجاهل فإن المذهب وجوب الفدية ، فإنه ينسب إلى تقصير بخلاف المجنون والمعمى عليه ،

(الثالثة) إذا قت ل الصيد ناسيا لإحرامه أو جاهلا تحريمه ففيه طريقان مشهوران، ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) القطع بوجوب الفدية، وهو الأصح عند المصنف وآخرين (والثاني) هل الخلاف ف الحلق والقلم، وعلى الجملة المذهب وجوب الفدية (وأما) المجنون والمعمى عنيه والصبى الذي لا يميز فقد ذكرنا حكم قتلهم الصيد في المسألة التي قبل هذه، وذكرناه أيضا قبل هذا في أوائل فصل تحريم الصيد،

(الرابعة) إذا جامع المحرم قبل التحل من العمرة أو قبل التحلل الأول من الحج ناسيا لإحرامه أو جاهلا تحريمه ، ففيه قولان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (الأصح) الجديد لا يفسد نسكه ولا كفارة (والقديم) فساده ووجوب الكفارة ولو رمى جمرة العقبة فى الليل وهو يعتقد أنه بعد نصف الليل وحلق ، ثم جامع ، ثم بان أنه رمى قبل نصف الليل وأن التحلل لم حصل فطريقان حكاهما الدارمى (أصحهما) كالناسى فيكون فيه القولان (والثانى) يفسد حجه قولا واحدا لتقصيره ، ولو أكرهت المحرمة على الوطء ففيه وجهان بناء على القولين فى الناسى ولو

أكره الرجل ففيه طريقان بناء على الخلاف فى تصدر إكراهه على الوطء فى الربا وغيره (أحدهما) أن إكراهه لا يتصور ، فيكون مختارا فيفسد سكه وتلزمه الكفارة (والثانى) أنه متصور فيكون فيه وجهان بناء على الناسى كما قلنا فى المرأة (والأصح) لا يفسد ، لأن الأصح تصور إكراهه ولو أحرم عاقلا ثم جن أو أغمى عليه فجامع فى جنونه أو إغمائه ففيه القولان كالناسى والله أعلم ه

(فسرع) قال إمام الحرمين والبغوى وآخرون فى ضابط هذه المسائل: إذا فعل المحرم محظورا من معظورات الإحرام ناسيا أو جاهلا، فإن كان إتلافا كقتل الصيد وانحلق والقلم، فالمذهب وجوب الفدية، وفيه خلاف ضعيف سبق بيانه، وإن كان استمتاعا محضا كالطيب واللباس ودهن الرأس واللحية والقبلة واللمس وسائر المباشرات بالشهوة ما عدا الجماع فلا فدية، وإن كان جماعا فلا فدية فى الأصح، والله أعلم.

(فسوع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه إذا لبس أو تطيب ناسيا لإحرامه أو جاهلا تحريمه فلا فدية ، وبه قال عطاء والثورى وإسحاق وداود ، وقال مالك وأبو حنيفة والمزنى وأحمد فى أصح الروايتين عنه : عليه الفدية وقاسوه على قتل الصيد ، ودليلنا ما ذكره المصنف ، والفرق أن قتل الصيد إتلاف (وأما) إذا وطىء ناسيا أو جاهلا ، فقد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه لا يفسد نسكه ولا كفارة ، وقال مالك وأبو حنيفة : يفسد ويلزمه القضاء والكفارة ووافقنا داود فى الناسى والمسكره ، وقد ذكر المصنف دليل المذهبين ،

قال المصنف رحمه الله تمسالي

(وإن حلق رجل راسه فإن كان بإذنه وجبت عليمه الغدية لأنه ازال شعره بسبب لا عدر له فيه فأشبه إذا حلقه بنفسه ، وإن حلقه وهو نائم أو مكره وجبت الغدية ، وعلى من تجب ؟ فيه قولان (احدهما) تجب على الحالق لانه امانة عنده ، فإذا اتلفه غيره وجب الضمان على من اتلفه كالوديعة

إذا اتلفها غاصب (والثانى) تجب على المحلوق لأنه هو الذى ترفه بالحلق فكانت الغدية عليه (فإن قلنا) تجب الغدية على الحالق فللمحلوق مطالبته بإخراجها ، لأنها تجب بسببه ، فإن مات الحالق أو أعسر بالغدية ثم تجب على المحلوق اخذها من الحالق على المحلوق الغدية (وإن قلنسا :) تجب على المحلوق اخذها من الحسالق إخراجها وإن افتدى المحلوق نظرت - فان افتسدى بالمسال - رجع باقل الأمرين من الشاة ، أو ثلاثة آصع ، وإن أداها بالصوم لم يرجع عليه ، لأنه لا يمكن الرجوع به : ومن أصحابنا من قال : يرجع بثلاثة أمداد ، لأن صوم كل يوم مقدر بعد وإن حلق رأسه وهو ساكت ففيه طريقان (احدهما) أنه كالنائم والكره ، لأن السكوت لا يجرى مجرى الإذن ، والدنيل عليه أنه لو أتلف رجل ماله فسكت لم يكن سكوته إذنا في إتلافه (والثاني) أنه بمئزلة ما لو أنن فيه لأنه يلزمه حفظه والمنع من حلقه ، فإذا لم يفعل جعل سكوته ما لو أنن فيه لأنه يلزمه حفظه والمنع من حلقه ، فإذا لم يفعل جعل سكوته كالإذن فيه كالمودع إذا سكت عن إتلاف الوديعة) .

(الشرح) قوله (أقل الأمرين من الساة أو ثلاثة آصل مكذا استعمل المصنف والأصحاب هذه العبارة ، والأحود حذف الألف ، فيقال : أقل الأمرين من الشاة وثلاثة آصع ، وهذا ظاهر لمن تأمل ، وقد أوضحته في تهذيب اللغات وفي ألفاظ التنبيب وقوله : يجرى مجرى هو بفتح الميم ب وقوله : سكت عنه وعليه ، الميم ب وقوله : سكت عنه وعليه ،

(أما الاحكام) فقال أصحابنا: للحالق والمحلوق أربعة أحوال (أحدها) أن يكونا حلالين فلا شيء عليهما (الشاني) أن يكون الحالق محرما والمحلوق حلالا فلا منع منه ، ولا شيء عليهما (الثالث) أن يكونا محرمين (الرابع) أن يكون المحلوق محرما دون الحالق ، وفي هذين الحالين يأثم الحالق نم إن كان الحلق بإذن المحلوق أثم أيضا ، ووجبت الفدية على المحلوق ولا شيء على الحالق بلا خلاف عندنا ، وقال أبو حنيفة: إن كان الحالق محرما فعليه صدقة دليلنا أنه آلة للمحلوق فوجبت إضافة الحلق إلى المحلوق دونه أما إذا حلق الحلال أو المحرم شعر محرم بغير إذنه فإن كان نائما أو مكرها أو مجلونا أو مغمى عليه فطريقان حكاهما الشيخ أبو حامد والمساوردي والمحاملي والقاضي أبو الطيب والشاشي وآخرون (أحدهما)

طريقة أبى العباس بن سريج (الثانى) أبى إسحق المروزى أن فى المسألة قولين (أحدهما) أن الفدية على الحالق نص عليه الشافعى فى القديم والإملاء (والثانى) يجب على المحلوق ثم يرجع بها على الحالق، نص عليه فى البويطى فى مختصر الحج الأوسط وقاله ابن الصباغ وغيره فى المختصر الكبير •

(والطريق الثانى) طريقة أبى على ابن أبى هريرة أن المسألة على قول واحد وهو أن الفدية تجب على الحالق ابتداء قولا واحدا ، فما دام موسرا حاضرا فلا شىء على المحلوق قولا واحدا وإنما القولان إذا غاب الحالق أو أعسر ، فهل يلزم المحلوق إخراج الفدية ؟ ثم يرجع بها بعد ذلك على الحالق إذا حضر وأيسر ؟ فيه القولان ، واختلف الأصحاب فى الراجح من هذين الطريقين ، فقال الماوردى فى الحلوى : الصحيح طريقة أبى على ابن أبى هريرة قال : وبها قال أكثر أصحابنا ، هذا كلام الماوردى ، وخالفه الجمهور ، فصححوا طريقة ابن سريج وأبى إسحق ممن صححها القاضى أبو الطيب فى تعليقه والمحاملي فى كتابيه المجموع والتجريد وصاحب البيان عن عامة أصحابنا ،

قال الشيخ أبو حامد وأبو على البندنيجي والمحاملي والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ والقاضي حسين والبغوى والشاشي وسائر الأصحاب: هذا الخلاف مبنى على أن الشعر على رأس المحرم هل هو عنده بمنزلة الوديعة ؟ أم بمنزلة العارية ؟ وفيه قولان للشافعي (فإن) قلنا: عارية وجبت الفدية على المحلوق ، ثم يرجع بها على الحالق ، كما لو تلفت العارية في يده (وإن قلنا:) وديعة وجبت على الحالق ولا شيء على المحلوق ، كما لو تلفت الوديعة عنده بلا تفريط ، ونقل القاضي أبو الطيب في تعليقه عن الأصحاب أنهم قالوا: فيه قولان ، قال: وقيل وجهان في تعليقه عن الأصحاب أنهم قالوا: فيه قولان ، قال: وقيل وجهان (أحدهما) أنه عارية (والثاني) وديعة وممن نقل الخلاف في أن الخلاف

قولان أو وجهان صاحب الشامل والشاشى قال القاضى أبو الطيب وأبن الصباغ والشاملى وغيرهم: (الأصح) أنه كالوديعة ، قال القاضى: لأن القصد بالعارية انتفاع المستعير بها والمحسرم لا ينتفع يكون الشعر على رأسه ، وإنما منفعته فى إزالته لأنه لو تمعط بالمرض لم يضمنه بلا خلاف ، فدل على أنه كالوديعة ، ولو كان كالعارية لضمنه كالعارية التالفة بآفة سماوية .

قال القاضى : (فإن قيل :) إنسالم يضمن إذا تمعط بالمرض ، لأن صاحب العارية هو الذي أتلفه وهو الله تعالى (فالجواب) أنه يلزم مثل ذلك إذا حلقه بنفسه ، لأن الله تعالى هو الفاعل الحقيقي في الحلق ولا محدث اللافعال سواه قال أويمكن أن يفرق بأن الحنق اكتسبه العبـــد فضمنه ، والتمعط بالمرض ليهن بكسب فلم يضينه • هذا كلام القاضي أبي الطيب ونقل ابن الصباغ في الشامل أن القاضي أبا الطيب قال: ذكر الخلاف في ذلك خطأ والصوابُ أنه وديعة وهذا يخالف قول القاضي في تعليقُه ، فإنه ذكر الخلاف ولم يقل إنه خطأ والله أعلم • واتفق الأصحاب في أن الأصح من القولين أن الفدية تجب على الحالق، ولا يطالب المحلوق أبداً الممن صرح بتصحيحه أبو إسحق المروزي في شرحه والقاضي أبو الطيب في كتأبيه التعليق والمجرد والمحاملي في المجموع وصاحب الحاوي والجرجاني في التحرير والبغوى والشاشي وصاحب البيان والفارق والرافعي وآخرون، لأن المحلوق معذور ولا تقصير من جهته بخلاف الناسي (وأما قول القائل الآخر) ، إنه ترفه بالحلق ، فقالوا : هذا ينتقض بمن عنده شراب وديعـــة فجاء إنسان فأوجره في حلق المودع بغير اختياره فإن الضمان يجب على المؤجر دون المودع وإن كان قد حصل في جوفه لأنه لا صنع له فيـــه ، والله أعلم •

قال أصحابنا : (فإن قلنا :) الفدية على الحالق فامتنع من أدائها مع

قدرته فللمحلوق مطالبته بإخراجها هكذا قطع به المصنف وجماهير الأصحاب، ونقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه، قال: وهو مشكل في المعنى، وإنما التعويل على النقل وحكى ابن الصباغ هذا عن الأصحاب ثم استشكله وأنكره على الأصحاب كما استشكله إمام الحرمين ونقل المتولى عن الأصحاب كلهم أنهم قالوا: للمحلوق مطالبة الحالق بإخراج الفدية، وله مطالبة الإمام بالاستيفاء، ثم قال: والصحيح أنه ليس له مطالبته، لأن الحق ليس له وليس عليه في ترك الإخراج ضرر، لأن الحالق هو المأمور بالإخراج بخلاف السرقة لأن في القطع غرضا وهو الزجر لصيانة ملكه، هذا كلام المتولى، وذكر الرافعي في المسئلة وجهين (الصحيح) وهو قول الأكثرين له مطالبته (والثاني) لا، واحتج الأصحاب للمشهور بما احتج به المصنف، قال الفارقى: ولأن حج المحلوق يتم إخراج الفدية فكان له المطالبة بإخراجها والله أعلم،

قال المصنف والأصحاب: وإذا قلنا: يجب على الحالق فمات أو أعسر فلا شيء على المحلوق ولو أخرج المحلوق الفدية إن كان بإذن الحالق جاز بلا خلاف ، كما لو أدى زكاته وكفارته بإذنه ، وإن كان بغير إذنه فوجهان حكاهما الرافعي (الأصح) لا يجزىء كما لو أخرجها أجنبي بغير إذنه ، فإنه لا يجزىء وجها واحدا وبهذا الوجه قطع الدارمي وأبو على البندنيجي والمتولى وغيرهم ، والفرق بين هذا وبين قضاء الدين عن الإنسان فإنه يجوز بغير إذنه بلا خلاف لأن الفدية شبيهة بالكفارة ، ولأنها قربة وجبت بسبب العبادة والله أعلم •

(أما) إذا قلنا تجب الفدية على المحلوق فقال المصنف وجمهـور الأصحاب: إن كان الحالق حاضرا وهو موسر فللمحلوق أن يأخذها من الحالق ويخرجها لأنه لا معنى لإلزام المحلوق بإخراجها ثم الرجوع على الحالق مع إمكان الأخذ من الحالق هكذا قطع به المصنف وسائر العراقيين

وجماعة من غيرهم وقال المتولى والبغوى والرافعى: هل له أن يأخذ من الحالق قبل الإخراج ؟ فيه وجهان (أصحهما) عندهم ليس له ذلك والله

وقال أصحابنا فإن أراد إخراجها والحالة هذه كان عليه أن يفدى بالهدى أو الإطعام دون الصيام هكذا قاله الشيخ أبو حامد والأصحاب لأنه متحمل لهذه الفدية عن غيره والصوم لا يصح فيه التحمل وإن غاب الحالق أو أعسر لزم المحلوق أن يفدى ليخلص نفسته من الفرض ، قال الأصحاب : وله هنا أن يفدى بالهدى والأطعام والصوم ، أطلق البغوى وغيره أن له أن يفدى بالإطعام والهدى والصيام ، ولم يفرقوا بين وجود الحالق وعدمه ، وقطع الماوردى بأنه لا يجوز الصيام مطلقا لأنه متحمل ، وإذا فدى المحلوق على هذا القول نظرت فإن فدى بالطعام أو الهدى رجع بأقلهما قيمة لأنه متبرع بالزيادة ، لأنه مخير بينهما فعدوله إلى أكثرهما تبرع فلا يرجع به ، ويرجع بالأقل هكذا قطع به المصنف والجماهير .

وذكر الماوردي في المسألة وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) أنه إذا فدى بأكثرهما لا يرجع على الحالق بشيء لأنه غارم عن غيره ، فلزمه أن يسقط الغرم بأقل ما يقدر عليه ، فإذا عدل إلى الأكثر كان متطوعا بذلك غير مأذون له فيه ، والمذهب الأول ، وإن فدى بالصيام ففيه أربعة أوجه (أصحها) عند المصنف والأصحاب وبه قطع جماعة : لا يرجع بشيء لما ذكره المصنف (والثاني) يرجع لكل يوم بسد لما ذكره المصنف (والثاني) يرجع لكل يوم بسد لما ذكره المصنف (والثاني) عرجع لكل يوم بهد لما ذكره المصنف في تعليقه عن ابن القطان وحكاه الرافعي يرجع بما يرجع به لوفدي بالهدي أو الإطعام ،

ولو أراد الحالق على هذا القول أن يفدى ، قال أصحابنا: إن كان

بالصوم لم يجز وإن كان بالهدى أو الإطعام ـ فإن كان بإذن المحلوق ـ جاز وإلا (فوجهان) حكاهما المتولى والبغوى وغيرهما (أصحهما) لا يجوز ، وبه قطع القاضى حسين والرافعى ، قال القاضى حسين : والفرق بين هذا وبين هن أكره إنسانا على إتلاف مال ، وقلنا : إن المكره المامور يضمن ثم يرجع به على الآمر فأداه الآمر بغير إذن المامور ، يبرأ المامور ، لأن الفدية فيها معنى القربة ، فلابد من قصدها ممن لاقاه الوجوب ، والله أعلم .

(فسرع) إذا حلق إنسان رأس المحرم وهو مستيقظ عاقل غير مكره ، لكنه ساكت فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) أنه كما لو حلق بإذنه فتكون الفدية على المحلوق قولا واحدا ولا مطالبة على المحالق بشيء لأن الشعر عنده وديعة أو عارية وعلى التقديرين إذا أتلفت العارية أو الوديعة وهو ساكت متمكن من المنع يكون ضامنا في الطريق الثاني، كما أنه لو حلق نائما أو مكرها فيكون على الخلاف •

(فسرع) لو أمر حلال حلالا بحلق رأس محرم نائم فالفدية على الآمر إن لم يعرف الحالق الحال ، فإن عرفه فوجهان (الأصح) أنها عليه ، قال الدارمي ولو أكره إنسا محرما على حلق رأس نفسه ففيه القولان ، كما لو حلقه مكرها ولو أكره رجلا على حلق المحرم فالفدية على الآمر .

(فرع) إذا سقط شعر المحرم بمرض أو غيره من الآفات من غير صنع آدمى فلا فدية بلا خلاف ولو طارت إليه نار فأحرقته ، فقد قال المتولى والرويانى فى البحر: إن لم يمكنه إطفاؤها فلا فدية بلا خلاف ، كما لو سقط بالمرض ، وإن أمكنه فهو كمن حلق رأسه وهو ساكت ، ففيه الطريقان السابقان وأطلق الدارمى والماوردى وآخرون من العراقيين أنه لو آحرق بالنار لا فدية ، وقال القاضى حسين فى تعليقه : قال العراقيون : لا فدية ، واختار القاضى أنه إن قلنا : إن الشعر كالعارية ضمنه ، وإن قلنا

وديعة فلا ، والصواب ما قدمناه عن المتولى والرويانى • ويتعين حمل كلام العراقيين على من لم يمكنه الإطفاء ، وكلامهم يقتضيه ، فإنهم جعلوه حجة لسقوط الفدية عن المحلوق النائم والمكره ، وبه يحصل الاختجاج •

(فسرع) قد ذكرنا أن الحلال إذا حلق رأس المحرم مكرها وجبت الفدية على المحلوق، ويرجع بها على المحلوق، ويرجع بها على الحائق وقال إمام الحرمين: لم تختلف الأثمة في إيجاب الفدية، قال: وأقرب مسلك فيه أن الشعر في حق الحلال كصيد الحرم وشجره و

(فسوع) فى مذاهب العلماء لو حلق محرم رأس حلال جاز ولا فدية ، وبه قال مالك وأحمد وداود ، وقال آبو حنيفة لا يجوز ، فإن فعل فعلى الحالق صدقة كما لو حلق رأس محرم • دليلنا أنه حلق شعرا لا حرمة له يخلاف شعر المحرم ، ولو حلق حلال شعر محرم نائم أو مكره فقد ذكرنا أن الأصح عندنا وحوب الفدية على الحالق ، وبه قال مالك وأحمد وأبوثور وابن المنذر ، وقال أبو حنيفة : تجب على المحلوق ولا يرجع بها على الحالق ، وقال عطاء : من أخلا من شارب المحرم فعليهما الفدية .

قال الصنف رحمه الله تعسالي

(ويكره نامحرم أن يحك شعره باظفاره حتى لا ينتشر شسعره ، فإن انتشر منه شعره لزمته الفدية ويكره أن يفلى راسه ولحيته ، فأن فلى وقتل قملة استحب له أن يفديها ، قال الشافعى رحمه ألله : وأى شيء فداها به فهو خير منها ، فأن ظهر القمل على بدنه أو ثيابه لم يكره أن ينحيه لائه الحاه ، ويكره أن يكتحل بما لا طيب فيه ، لأنه زينة ، والحاج اشعت أغبر ، فأن أحتاج إليه لم يكره ، لأنه إذا لم يكره ما يحرم من الحلق والطيب للحاجة ، فأن أحتاج إليه لم يكره ، لأنه إذا لم يكره ما يحرم من الحلق والطيب للحاجة ، فأن لا يكره ما يحرم أولى ، ويجوز أن يدخل الحمام ويفتسل بالماء ، لما دوى أبو أيوب رضى ألله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسسلم يفتسل وهو محرم » ويجوز أن يفسل شعره بالماء والسعر لما روى ابن يفتسل رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « في المحرم الذى عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « في المحرم الذى خر من بعيره : أغسلوه بهاء وسدر » ويجوز أن يحتجم ما لم يقطع شعرا لما

روى ابن عباس رضى الله عنهما « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم » ويجوز أن يفتصد أيضا كما يجوز أن يحتجم ، ويجوز أن يستظل سائرا ونازلا ، لما روى جابر رضى الله عنه ١١ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقبة من شعر أن تضرب له بنمرة » وإذا ثبت جواز ذلك بالحر نازلا وجب أن يجوز سائرا قياسا عليه ، ويكره أن يلبس الثياب المصبغة لما روى أن عمر رضى الله عنه رأى على طلحة ثوبين مصبوغين وهو حرام ، فقال : أيها الرهط أنتم أئمة يقتدى بكم ، ولو أن جاهلا رأى عليك ثوبيك لقال : قد كان طلحة يلبس الثياب المصبغة ، وهو محرم ، فلا يلبس احدكم من هذه الثياب المصبغة في الإحرام شيئا » ،

ويكره أن يحمل بازا أو كلبا معلما لأنه ينفر به الصيد ، وربما أنفلت فقتل صيدا ، وينبغى أن ينزه إحرامه من الخصومة والشتم والكلام القبيح ، لقوله تعالى : (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) قال أبن عباس : الفسوق المنابذة بالالقاب ، وتقول لأخيك : يا ظالم يا فاسق ، والجدال أن تمارى صاحبك حتى تفضبه ، وروى أبو هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ((من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كهيئته يوم ولدته أمه)) وبالله التوفيق) ،

(الشرح) حديث أبى أيوب رواه البخارى ومسلم ولفظ روايتهما قال أبو أيوب: « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل وهو محرم » وحديث ابن عباس فى المحرم الذى خر من بعيره وحديثه فى الحجامة رواهما البخارى ومسلم (وأما) حديث جابر فى القبة فرواه مسلم وأبوداود فى جملة حديث جابر الطويل ، الذى استوعب فيه صفة حجة النبى صلى الله عليه وسلم ولفظه كما ذكره المصنف وعن أم الحصين الصحابية رضى الله عنها قالت : « حججت مع النبى صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله عليه وبلالا وأحدهما آخذ بخطام ناقة النبى صلى الله عليه وسلم والآخر رافع ثوبه يستره من الحرحتى رمى جمرة العقبة » رواه مسلم فى صحيحه ، (وأما) حديث عمر وقوله لطلحة فى الثوب المصبوغ فصحيح رواه مالك فى الموطأ باسناد على شرط البخارى ومسلم

(وأما) حديث أبى هريرة فرواه البخارى ومسلم (وأما) تفسير قوله تعالى : (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج فسبق بيانه فى الباب الأول من كتاب الحج فى وقت الإحرام بالحج قوله : يكره أن يفلى رأسه هو __ بفتح الياء وإسكان الفاء و تخفيف اللام __

(اما الاحكام) ففي الفصل مسائل (إحداها) يكره حك الشحر في الإحرام بالأظفار لئلا ينتف شعرا ، ولا يكره بيطون الأنامل ، وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله : يكره أن يحك شعره بأظفاره فأشار إلى أنه لا يكره بأنامله ويكره مشط رأسه ولحيته ، لأنه أقرب إلى تتف الشعر ، فإن حك أو مشط فنتف بذلك شعرة أو شعرات لزمه فدية فإن سقط شعر وشك هل نتفه بفعله ؟ أم كان يغتسل (۱) بنفسه ؟ قوجهان وقيل : قولان ، ومن حكاهما قولين الشيخ أبو محمد الجويني وإمام الحرمين عن حكايته (أصحهما) وبه قطع جماعة منهم البندنيجي وصاحب البيان : لا فدية ، لأنه محتمل الأمرين والأصل براءته فلا تلزمه الفدية بالشك (والثاني) لأنه محتمل الأمرين والأصل براءته فلا تلزمه الفدية بالشك (والثاني) المرأة فأجهضت جننا يجب الضمان ، وإن كان يحتمل الإجهاض بسبب المرأة فأجهضت جننا يجب الضمان ، وإن كان يحتمل الإجهاض بسبب آخر ، هذا كله في حك الشعر (وأما) حك الجسد فلا كراهة فيه بلاخلاف ، وفي الموطأ عن عائشة «أنها سئلت أيحك المحرم جسده ؟ قالت : نعم فليحكه ولي الموطأ عن عائشة «أنها سئلت أيحك المحرم جسده ؟ قالت : نعم فليحكه وليشدد » •

قال أصحابنا ولا يكره للمحرم دلك البدن وإزالة الوسخ عنه ، وقال مالك ، لا يفعله ، فإن فعله فعليه صدقة ، دليلنا أنه لم يثبت في ذلك نهى شرعى ، فلا يمنع فهذا هو المعتمد في الدلالة (وأما) ما يحتج به أصحابنا من رواية الشافعي والبيهةي باسنادهما عن ابن عباس « أنه دخل حماما

⁽١) التسل الشعر والمبوف تبولات سقط (ط) [

وهو بالجحفة وهو محرم وقال: ما يعبأ الله بأوساخنا شيئًا » فهذا ضعيف، لأنه من رواية ابن أبي يحيى وهو ضعيف عند المحدثين •

(المسألة الثانية) يكره أن يفلى رأسه ولحيته ، فإن فلى وقتل قملة تصدق ولو بلقمة ، نص عليه الشافعى وفى نص آخر قال : أى شيء فداها به فهو خير منها كما حكاه عنه المصنف وهو بمعنى الأول وهذا التصدق مستحب وليس بواجب هكذا قطع به المصنف وجماهير الأصحاب لأنها ليست مأكولة فأشبهت قتل الحشرات والسباع التي لا تؤكل ، وفيه وجه أن التصدق واجب لأنه يتضمن إزالة الأذى عن الرأس ، وقد سبق بيانه في فصل قتل ما لا يؤكل من السباع والحشرات ، حكاه القاضى حسين وأمام الحرمين وآخرون قال المصنف والأصحاب : ولو ظهر القمل فى بدنه وثيابه فله إزالته ولا فدية بلا خلاف لا واجبة ولا مستحبة ، بخلاف قمل الرأس لأنه يتضمن إزالة الأذى من الرأس وقد ورد فيه النص والله أعلم وسبق هناك أن الصئبان لها حكم القمل والله أعلم وسبق هناك أن الصئبان لها حكم القمل والله أعلم وسبق هناك أن الصئبان لها حكم القمل والله أعلم وسبق هناك أن الصئبان لها حكم القمل والله أعلم و

(الثالثة) يحرم الاكتحال بكحل فيه طيب كما سبق فى فصل الطيب ، فإن احتاج إليه لدواء جاز وعليه الفدية (وأما) الاكتحال بما لا طيب فيه فقد سبق فى آخر فصل تحريم الطيب أنه لا يحرم ؟ وللشافعى فى كراهته نصان فقيل قولان ، وقيل على حالين وهو الأصح ، فان كان فيه زينة كالوتيا كالإثمد ونحوه كره إلا لحاجة كرمد ونحوه ، وإن لم يكن فيه زينة كالتوتيا لم يكره ، وبهذا التفصيل قطع الشيخ أبو حامد والماوردى والقاضى أبو الطيب والجمهور ، وعليه يحمل كلام المصنف ، قال أبو على البندنيجى : إن كان مما لا يحسن العين كالتوتيا فلا كراهة وإن كان يحسنها كالإثمد فقد نقل المزنى أنه لا بأس به ، ونص فى الإملاء أنه يكره وهو ظاهر نصه فى الأم ، قال : فان صح نقل المزنى فالمسألة على قولين ، وإلا فالمعروف فى كتبه أنه مكروه فالمذهب التفصيل ،

قال أبو الطيب وآخرون: ويكره للمحرمة الاكتحال بالإثمد أشد من كراهته للرجال ، لأن ما يحصل من الزينة أكثر من الرجل ، قان اكتحل به رجل أو امرأة فلا فدية بلا خلاف ، وقد ثبت فى صحيح مسلم عن عثمان ابن عفان رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى المحرم: « يعنى يشتكى عينيه قال: يضمدها بالصبر » وروى البيهقى عن شميسة قالت « اشتكت عينى وأنا محرمة فسألت عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها عن الكحل ، فقالت ؛ اكتحلى بأى كحل شئت غير الإثمد ، أو قالت : غير كل كحل أسود ، أما أنه ليس بحرام ولكنه زينة ، ونحن نكرهه ، وقالت إن شئت كحلتك بصر فأبيت » •

(فسرع) اتفق العلماء على جواز تضميد العين وغيرها للمحرم بالصبر ونحوه مما ليس بطيب ولا فدية فى ذلك ، وأجمعوا على أنه إذا احتاج إلى ما فيه طيب جاز فعله ، وعليه الفدية ، وأجمعوا على أن له أن يكتحل بما لا طيب فيه إذا احتاج إليه ولا فدية ، وأما الاكتحال للزينة فمكروه عندنا على الصحيح كما سبق ، وبه قال جماعة من العلماء ، قال ابن المنذر : ثبت أن ابن عمر قال : يكتحل المحرم بكل كحل لا طيب فيه ، قال : ورخص فى الكحل له الثورى وأحمد وإسحق وأصحاب الرأى غير أن إسحق وأحمد قالا : لا يعجبنا ذلك للزينة ، وكرهه مجاهد ، وكره الإثمد للمحرم الثورى وأحمد وإسحق ، قال ابن المنذر : لا يكره ،

(المسألة الرابعة) قال الشافعي والأصحاب: للمحرم أن يغتسل في الحمام وغيره، وينغبس في الماء لما ذكره المصنف، وله إزالة الوسخ عن نفسه، ولا كراهة في ذلك على المذهب، وبه قطع الجمهور «قال الرافعي: وقيل: يكره على القديم، وله غسل رأسه بالسدر والخطمي، لكن يستحب أن لا يقعل خوفا من انتتاف الشعر، ولأنه ترفه ونوع زينة ولم يذكر الجمهور كراهته بل اقتصروا على أنه خلاف الأولى وصرح

البندنيجي بكراهته ، قال الرافعي : وذكر الحناطي كراهته عن القديم ، قال أصحابنا : وإذا غسله فينبغي أن يرفق لئلا ينتف شعره ، هذا تفصيل مذهبنا ، قال المساوردي : أما اغتسال المحرم بالمساء والانغماس فيسه فجائز ، لا يعرف بين العلماء خلاف فيه ، لحديث أبي أيوب السابق (فأما) دخول الحمام وإزالة الوسخ عن نفسه فجائز أيضا عندنا، وبه قال الجمهور، وقال مالك : تجب الفدية بازالة الوسخ وقال أبو حنيفة : إن غسل رأسه بخطمي لزمته الفدية ، دليلنا حديث ابن عباس في المحرم الذي خر عن بعيره ، قال ابن المنذر : وكره جابر بن عبد الله ومالك غسل المحرم رأسه بالخطمي ، قال مالك : وعليه الفدية ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال أبو نيعقوب ومحمد : عليه صدقه ، قال ابن المنذر : هو مباح لحديث ابن عباس .

(الخامسة) قال الشافعي والأصحاب: للمحرم أن يحتجم ويفتصد ويقطع العرق ما لم يقطع شعرا ولا فدية عليه هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا، وبه قال جمهور العلماء منهم مسروق وعطاء وعبيد بن عمير والثوري وأحمد وإسحق وابن المنذر، وأقال ابن عمر ومالك: ليس له الحجامة إلا من ضرورة وقال الحسن البصرلجي: إن فعله (٢) دليلنا حديث ابن عباس الذي ذكره المصنف، قال أصحابنا: فان احتاج إلى الحجامة ونحوها ولم يمكن إلا بقطع شعر قطعه لزمه الفدية .

(السادسة) قال الشافعى والأصحاب: له أن يستظل سائرا ونازلا للحديث الذى ذكره المصنف ، ولحديث أم الحصين الذى ذكرناه معه ، هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا ، ونقله ابن المنذر عن ربيعة والثورى وابن عينة قال: وروى ذلك عن عثمان بن عفان وعطاء والأسود بن يزيد ، قال:

⁽۱) لعله أبو يوسف -

⁽١) هكذا بالأصل والسقط هو (نعليه القدية) ، المطيعي ،

وكره ذلك مالك وأحمد • وقال عبد الرحمن بن مهدى : لا أستظل ، قال : وروينا عن ابن عمر قال: أضح لمن أحرمت له » قال ابن المنذر : ولا بأس به عندى لأني لا أعلم خبرا ثابت يمنع منه ، وماكان للحلال فعله كان للمحرم فعله إلا ما نهى عنه المحرم وقال: كل ما نهى عنه المحرم يستوى فيه الراكب ومن على الأرض ، كالطيب واللباس السابقين في حديث ضرب القية بنمرة ، وحديث أم الحصين • هذا كلام ابن المنذر ، ونقل أصحابنا عن مالك وأحمد أنهما قالاً : يجوز الاستظلال للنازل ، ولا يجوز للسائر ، فان استظل لزمه الفدية وعن أحمد رواية أنه لا فدية ، قال العبدرى ووافقناً : إنه لو كان زمن استظلاله يسيراً فلا فدية ، وكذا لو استظل بيده وتحوها ، دليلنا الحديثان السابقان (وأما) ما رواه البيهقي وغيره بالإسناد الصحيح عن نافع قال: ﴿ أَبِصِرَ أَبِنَ عَمَرَ رَجِلًا عَلَى بَعِيرِهُ وَهُو مَحْرَمُ قَــَدُ استظل بينه وبين الثيمس فقال له: أضح لمن أحرمت له » فمحمول على الاستحباب (وقوله) أضح أي ابرز إلى الشمس (وأما) حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من محرم يضحي للشمس حتى تعرب إلا غربت بذنوبه ، حتى يعود كما ولدته أمه » فرواه البيهقي وقال : هو إستاد ضعيف ولو صح لم يكن فيه دليل للمنع من الاستظلال ، ولا كراهة فيه ، ولا قيه فرق بين سائر ونازل . قال أبو على البندنيجي وغيره من أصحابناً : الاستظلال وإن كان جائزًا فالبروز للشمس أفضل منه للرجل، ما لم يخف ضررا والستر للمرأة أفضل م

(السابعة) قال المصنف والأصحاب : يكره للمحرم لبس الثياب المصبغة كراهة تنزيه • فإن لبسها فلا فدية سواء في هذا المصبغ بالنيل والمغرة وغيرهما منا ليس بطيب •

(الثامنة) يكره للمحرم أن يستصحب معه بازيا أو كلبا معلماً أو عليه عيرهما من جوارح السباع والطير لما ذكره المصنف ، وهذا متفق عليه

نص عليه الشافعي وتابعه الأصحاب ، وسبقت المسألة بفروعها في فصــــل الصــد .

(التاسعة) قال المصنف والأصحاب: ينبغى أن ينزه إحرامه من الثبتم والكلام القبيح والخصومة والمراء والجدال ، ومخاطبة النساء بما يتعلق بالجماع والقبلة ونحوها من أنواع الاستمتاع ، وكذا ذكره بحضرة المرأة ، ويستحب أن يكون كلامه وكلام العلال بذكر الله تعالى ، وما فى معناه من الكلام المندوب ، كتعليم وتعلم وغير ذلك ، لحديثي [أبي شريح (۱) الخزاعي] وأبي هريرة وضى الله عنهما قالا قال وسول الله صلى الله عليه وسلم: « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت »

ولا بأس عليهما بالكلام المباح من شعر وغيره لحديث أبي بن كعب رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « إن من الشعر لحكمة » رواه البخارى » وعن هشام بن عروة عن أبيه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « الشعر كلام حسنه كحسن الكلام ، وقبيحه كقبيحه » رواه الشافعى والبيهقى هكذا مرسلا عن عروة وروى البيهقى « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه غنى وهو محرم » والله أعلم •

(العاشرة) قال أصحابنا: لا بأس بنظر المحرم فى المرآة: ولا كراهة فى ذلك سواء كان رجلا أو امرأة هذا هو الصحيح المشهور فى المذهب وبه قطع القاضى أبو الطيب والماوردى وآخرون ، وقال أبو على البندنيجى فى كتابه الجامع: لا بأس بنظر المحرم والمحرمة إلى وجهه فى المرآة قال: وقال الشافعى فى سنن حرملة: يكره لهما ذلك هذا كلام البندنيجى ، وقال صاحب العدة: قال الشافعى فى الأم لا بأس به ، وقال فى سنن حرملة: يكره ذلك لأنه زينة ، وقال صاحب البيان: قال صاحب المعتمد لا يكره

⁽۱) في ش و ق (ابي سريح عن الخزاعي) وهو خطاً واضح ، وأبو شريح الخوامي اسمه خويك بن عمرو أسلم عام الفتح له عشرون حديثاً اتفق الشيخان على حديثه مات سنة ٦٨

فال: ونقل صاحب الفروع عن الشافعي أنه نص في الإملاء أنه يكره فحصل الشافعي في المسألة قولان (الأصح) لا يكره، وبه قطع الأكثرون، ونقل أبن المنذر عدم الكراهة عن ابن عباس وأبي هريرة وطاوس والشافعي وأحمد وإسحق قال: وبه أقول، وكره ذلك عطاء الخراساني، وقال مالك، لا يفعل ذلك إلا عن ضرورة وقال: وعن عطاء في المسألة قولان (أحدهما) يكره (والشاني) لا بأس به واحتج البيهقي بحديث نافع «أن ابن عمر نظر في المرآة» رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم، وعن ابن عباس أنه كره أن ينظر المحرم في المرآة إلا من وجع، قال البيهقي: وعطاء الخراساني (١) ضعيف لقوله والرواية الأولى أصح وقال البيهقي: وعطاء الخراساني (١) ضعيف لقوله والرواية الأولى أصح وقال البيهقي: وعطاء الخراساني (١) ضعيف لقوله والرواية الأولى أصح و

(الحادية عشر) أشار المصنف في كلامه في هذا الفصل وغيره إلى أنه يستحب كون الحاج أشعث ، وكذا صرح به الأصحاب ، ودليله قوله تعالى: (ثم ليقضوا تفثهم) وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله تعالى يباهى بأهل عرفات أهل السماء فيقول لهم: انظروا إلى عبادى جاءونى شعثا غبرا » رواه البيهقى بإسناد صحيح ،

(فرع) قال الشافعي في هذا الباب من المختصر : المرأة كالرجل في ذلك إلا ما أمرت به من الستر ، فأستر لها أن تخفض صوتها بالتلبية ، ولها

⁽۱) كذا في ش و ق وفي العبارة نظر ، لأن المجال هنا هو في سوق قولين لعطاء الفقية وليسن في تقدير عطاء الزادية ، ولعل الفضعة انما يلحق قوله الأول بالكراهة ، ويكون تواله الثاني موافقا للاصح من قولي الشافعي ، وعطاء هذا هو ابن أبي مسلم الخراسائي قائد جيوش العباسية ومؤسس دولتهم ، وهو من كبار العلماء ، وهو من اهل سمرقند ، وقيل من أعل بلخ ، وولاؤه للمهلب بن أبي صفرة ، ورحل وطوف وسكن الثبام ، ورواياته عن أبن عباس وابن عمر فمرسلة وهو كثير الارسال وممن روى عنهم أنس وسعيد بن السبب وعكرمة وعروة وعنه أبنه عثمان والأوزاعي ومعمر وشعبه وسغيان ويحيى بن حجزة واستماعيل بن عباش قبال يحيى بن معين : عظاء قالوا أبن أبي مسلم وقالوا أبن أبي مبسرة وقال طالك عطاء ابن عبد الله بن عثمان عن عبد الله اه ، وقال البخاري عطاء بن عبد الله هو ابن أبي مسلم سألت عبد الله بن عثمان عن عطاء فقال : نحن من أهل بلخ أ ه ، وقد فرق مسلم والنسائي بيتهما فجعلاهما أثنين وقال أبن عماكر : وهما هما واحد أ ه ، من الميزان ملخصا (ط)

May San Mayou

أن تلبس القميص والقباء ، إلى آخر كلامه ، وشرح الأصحاب هذا الكلام فأحسنهم شرحا صاحب الحلوى قال : (أما) أركان الحج والعمرة فلا يختلف الرجل والمرأة فى شيء منها ، وإنما يختلفان فى هيئات الإحرام ، فهى تخالفه فى خمسة أشياء (أحدها) أنها مأمورة بلبس المخيط كالقميص والقباء والسراويل والخفين ، وما هو أستر لها ، لأن عليها ستر جميع بدنها غير وجهها وكفيها ، والرجل منهى عن المخيط وتلزمه به الفدية (الثانى) أنها مأمورة بخفض صوتها بالتلبية ، والرجل مأمور برفعه لأن صوتها يفتن (الثالث) أن إحرامها فى وجهها فلا تغطيه ، فإن سترته لزمها الفدية ، وللرجل ستره ولا فدية عليه (الرابع) ليس للرجل لبس القفازين بلا خلاف وفى المرأة قولان مشهوران (الخامس) يستحب لها أن تختضب لإحرامها بعضاء ، وللرجل منهى عن ذلك ،

(قلت:) وتخالفه فى شىء سادس من هيئات الإحرام ، وهو أن كراهة الاكتحال فى حقها أشد من الرجل ، وقد سبق بيانه قريبا ، و فى سابع وهو أنه يستحب لها مس وجهها عند إرادة الإحرام بشىء من الحناء لتستتر بشرته عن الأعين ، وقد سبق بيان هذا واضحا فى أوائل هذا الباب قال الأصحاب : وفى أشياء من هيئات الطواف (أحدها والشانى) الرمل والاضطباع يشرعان للرجل دونها ، قال الماوردى : هى منهية عنهما ، بل تمشى على هينتها ، وتستر جميع بدنها غير الوجهين والكفين (الثائث) يستحب لها أن تطوف ليلا لأنه أستر لها ، والرجل يطوف ليلا ونهارا ، قال الماوردى وغيره : ويستحب لها أن لا تدنو من الكعبة فى الطواف إن كان هناك رجال (الوردى وغيره : ويستحب لها أن لا تدنو من الكعبة فى الطواف إن كان هناك رجال (الوردى وغيره الموردى وغيره الموردى وغيره الموردى والمحل بخلافها ، قال المرخى وهكذا يستحب لها فى الطريق أن لا تخالط الناس وتسير على

(١) من الصور التي شاهدناها النسوة الأفريقيات التكروريات وهن حاسرات الأذرع

والتعدور يراحين الرجال ويدافعنهم ليصلن الى استلام الحجر الاسود فأين حاشية الناس من مدا الالتصاق الذى تتميده احداهن في طوافها وشقها الزحام بلا مبالاة ولا خجل (ط) . مدا الالتصاق الذى تتميده احداهن في طوافها وشقها الزحام بلا مبالاة ولا خجل (ط) .

حاشيتهم تحرزا عنهم • قال أصحابنا : وتخالفه فى أشياء من هيئات السعى (أحدها) أنها تمشى جبيع المسافة بين الصفا والمروة ، لا تسعى فى شىء منها بخلاف الرجل (والثانى) ذكره الماوردى أنها تمنع من السعى راكبة ، والرجل لا يمنع منه (والثالث) ذكره الماوردى أيضا أنها تمتنع من صعود الصفا والمروة والرجل يؤمر به •

قال الماوردى: وتخالفه فى ثلاثة أشياء من هيئات الوقوف بعرفات (أحدها) يستحب لها أن تقف نازلة لا راكبة ، لأنه أصون لها وأستر ، والرجل يستحب أن يكون راكبا على الأصح (والثانى) يستحب لها أن تكون فى حاشية تكون حالسة والرجل قائما (والثالث) أنه يستحب لها أن تكون فى حاشية الموقف وأطراف عرفات ، والرجل يستحب كونه عند الصخرات السود بوسط عرفات ، قال الماوردى : وتخالفه فى ثلاثة أشياء من هيئات باقى المناسك (أحدها) يستحب للرجل رفع يده فى رمى الجمار ، ولا يستحب للمرأة (والثانى) يستحب له أن يذبح تسكه ، ولا يستحب ذلك للمرأة (والثانى) الحلق فى حق الرجل أفضل من التقصير ، وتقصيرها هى أفضل من حلقها ، بل حلقها مكروه ، قال : وما سوى المذكور فالمرأة والرجل فيه مواء والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تصالي

بأب ما يجب في محظورات الاحرام من كفارة وغيرها

(إذا حلق المحرم راسه فكفارته أن يذبح شاة أو يطعم ستة مساكين تلاثة آصع ، لكل مسكين نصف صاع أو يصوم ثلاثة أيام ، وهو مخير بين الثلاثة لقوله تعالى : (فمن كان منكم مريضا او به اذي من راسه ففــدية من صيام أو صدقة أو نسك) ولحديث كعب بن عجسرة ، وإن حلق ثلاث شعرات كانت كفارته ما ذكرناه في حلق الرأس ، لأنه يقع عليه اسم الجميع المطلق ، فصاد كمن حلق جميع راسه ، وإن خلق شمر راسه وشمر بدنه لزمه ما ذكرناه وقال أبو القاسم الأنماطي : يلزمه فديتان لأن شعر الراس مخالف لشمر البدن الاترى انه يتعلق النسك بحلق الراس ولا يتعلق بشمر البدن ؟ والمذهب الأول ، لانهما وإن اختلفا في النسك إلا أن الجميع جنس واجد فأجِرًاه لهمسا فدية واحدة ، كمسا لو غطى راسسه ولبس القميص والسراويل ، وإن حلق شمرة أو شمرتين ففيه ثلاثة أقوال (أحدها) يجب لكل شعرة ثلث دم لانه إذا وجب في ثلاث شسعرات دم وجب في كل شعرة ثلثه (والثاني) يجب لكل شعرة درهم ، لأن إخراج ثلث دم يشق ، فعدل إلى قيمته ، وكانت قيمة الشاة ثلاثة دراهم فوجب ثلثه (والثالث) مد لأن الله تعالى عدل في جزاء الصيد من الحيوان إلى الطعام فيجب أن يكون هنا مثله ، واقل ما يجب من الطعام مد فوجب ذلك ، وإن قلم اظفاره أو ثلاثة اظفار وجب عليه ما يجب في الحلق ، وإن قلم ظفرا أو ظفرين وجب فيهما ما يجب في الشمرة والشمرتين لأنه في معناهما .

(الشرح) قال أصحابنا: دم الحلق والقلم دم تخيير وتقدير ومعنى التخير أن التخير أنه يجوز العدول إلى غيره مع القدرة عليه و ومعنى التقدير أن الشرع جعل البدل المعدول إليه مقدرا بقدر لا يزيد عليه ولا ينقص منه افإذا حلق رأسه أو قلم أظفاره لزمه الفدية ، وهى ذبح شاة أو إطعام ثلاثة آصع لستة مساكين كل مسكين نصف صاع ، أو صوم ثلاثة أيام وهو مخير بين الشلائة للآية وحديث كعب بن عجرة وإذا تصدق بالآصع وجب أن يعطى كل مسكين نصف صاع ، هذا هو الصحيح وبه قطع

المصنف والأصحاب ، :وحكى الرافعى وجها عن حكاية صاحب العدة أنه لا يقدر نصيب كل مسكين ، بل تجوز المفاضلة وهذا شاذ ضعيف والمذهب ما سبق، ولو حلق ثلاث شعرات فهو كحلق كل رأسه ، فيتخير بين الأمور الثلاثة ، وهذا لا خلاف فيه عندنا ، وهكذا الحكم لو قلم ثلاثة أظفار سواء كانت من أظفار اليد أو الرجل أو منهما ، هذا إذا أزالها دفعة واحدة في مكان ، فإن فرق زمانا أو مكانا فسيأتى حكمه قريبا إن شاء الله تعالى فيما إذا حلق أو قلم أو تطيب مرة بعد أخرى ،

(أما) إذا حلق شعرة واحدة أو شعرتين ففيه أربعة أقوال ذكر المصنف الثلاثة الأول منها بدلائلها (أصحها) وهو نصه فى أكثر كتبه ويجب فى شعرة مد وفى شعرتين مدان (والثانى) يجب فى شعرة درهم ، وفى شعرتين درهمان (والثالث) فى شعرة ثلث دم وفى شعرتين ثلثاه (والرابع) فى الشعرة الواحدة دم كامل ، حكاه إمام الحرمين عن حكاية صاحب التقريب وقال الإمام: وهذا القول ، وإن كان ينقدح توجيهه فلست أعده من المذهب ، وهذا الذى ذكره من أن الأصح أن فى شعرة مدا ، وفى شعرتين مدين هو الصحيح عند الجمهور ممن صرح بتصحيحه صاحب الحاوى ، والقاضى أبو الطيب فى تعليقه ، والقاضى حسين فى تعليقه والعبدرى والبغوى وصاحب الانتصار والرافعى وآخرون وهو نص الشافعى فى مختصر المزنى وفى الأم والإملاء والماها عنه مختصر المزنى وفى الأم والإملاء والشافعى فى مختصر المزنى وفى الأم والإملاء و

قال صاحب الحاوى: هذا القول هو الصحيح الذى نص عليه فى المختصر وفى أكثر كتبه ، قال: وعليه يعول أصحابنا ، والقول الذى يقول: يجب فى الشعرة ثلث دم ، وفى الشعرتين ثلثان هو رواية أبى بكر الحميدى شيخ البخارى ، وصاحب الشافعى عن الشافعى ، شذ الجرجانى فى التحرير فصححه والمشهور تصحيح المد كما سبق ، واتفق أصحابنا على أن الظفر كالشعرة ، والظفرين كالشعرتين ، ففيه الأقوال الأربعة (الأصح) فى الظفر

مد ، وفى الظفرين مدان (أما) إذا حلق شعر رأسه وبدئه فوجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) وبه قال جمهور أصحابنا المتقدمين : تجب فدية واحدة (والثانى) وهو قول الأنساطى فدينان ، قال أصحابنا وهو غلط .

(فسرع) قال أصحابنا: تجب الفدية بإزالة ثلاث شعرات متواليات ، سواء شعر الرأس والبدن ، وسواء النتف والإحراق والحلق والتقصير والإزالة بالنورة وغيرها ، فتقصير الشعر فى وجوب الفدية كحلقة من أصله هذا هو المدهب ، وبه قطع الأصحاب فى الطريقين إلا الماوردى فقال : لو قطع نصف الشعرة من رأسه أو چسده فوجهان (أحدهما) يلزمه ما يلزمه فى الشعرة الواحدة إذا قلعها من أصلها ، وفيه الأقوال الأربعة (الأصح) مد لأن التقصير كالحلق من أصله فى حصول التحلل ، فكذا فى الفدية (والوجه الشانى) قال : وهو الأصح يجب بقسط ما أخذ من الشعرة ، فيكون نصف مد على أصح الأقوال الأربعة ، وحاصله نصف ما فى الشعرة ، والصحيح ما قدمناه عن الأصحاب والله أعلم ،

ولو قلم من ظفره دون المعتاد ولكن استوعب جميع أعلاه فهو كقطع بعض شعرة ، فيجب فيه ما يجب فى الشعرة بكمالها على المذهب ، وفيه وجه الماوردى ولو أخذ من بعض جوانب الظفر ولم يستوعب جوانب (فإن قلنا) فى الظفر الواحد دم أو درهم وجب هنا بقسطه ، وإن قلنا : مد وجب هنا أيضا مد ، ولم يبعض ، هكذا ذكره المتولى وغيره ، ونقله المتولى عن الأصحاب مطلقا قال : قالوا : وإنما أوجبنا المد فى بعضه لأنه لا يتبعض ، والفدية فى الحج منية على التغليب ،

(فسرع) هـذه الأقوال الشـلاثة التى ذكرها المصنف فى الشعرة والشعرتين والظفرين تجرى أيضا فى ترك حصاة من الجمرات ، وفى ترك مبيت ليلة من ليالى منى ، وقد ذكرها المصنف فى مواضعها ، قال

إمام الحرمين: القول بدرهم في الشعرة لا أرى له وجها إلا تحسين الاعتقاد في عطاء فانه قاله في ولا يقوله إلا عن ثبت ، هذا كلام الإمام ، وقد ذكر القاضي حسين أن من أصحابنا من قال: إن هذا القول ليس مذهب للشافعي وإنما هو مذهب عطاء قال القاضي: والأصح أنه قول للشافعي وإنما هو مذهب عطاء قال القاضي: والأصح أنه قول للشافعي (وأما) احتجاج المصنف وغيره لهذا القول بأن الشاة كانت تساوي ثلاثة دراهم ، فإنما أمو محرد دعوي لا أصل لها ، فإن أرادوا أنها كانت في زمن أنبي صلى الله عليه وسلم تساوي ثلاثة دراهم فهو مردود لأن النبي صلى الله عليه وسلم عادل بينها وبين عشرة دراهم في الزكاة ، فجعل الحبران شاتين أو عشرين درهما ، وإن أراد أنها كانت تساوي ثلاثة دراهم في زمن أخر لم يكن فيه حجه ولا يلزم اعتماد هذا في جميع الأزمان وأنكر ضاحب أخر لم يكن فيه حجه ولا يلزم اعتماد هذا في جميع الأزمان وأنكر ضاحب الشمة على الأصحاب قولهم : أن الشاة كانت تساوي ثلاثة دراهم في زمن الشمة على الأصحاب قولهم : أن الشاة كانت تساوي ثلاثة دراهم في زمن الشمة على الأصحاب قولهم : أن الشاة كانت تساوي ثلاثة دراهم في زمن الشمة على الأصحاب قولهم : أن الشاة كانت تساوي ثلاثة دراهم في زمن النه صلى الله عليه وسلم ، وقال : هذا باطل لاوجه :

(أحدها) أن الموضع الذي يصار فيه إلى التقويم في ندية الحج لا تخرج الدراهم ، فل يصرف الطعام ، وهو جزاء الصيد ، فكان ينبغي أن يصرف في الطعام .

(والثاني) أن الاعتبار في القيمة بالوقت لا بما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في جزاء الصيد ، فإنه يقوم ما لا مثل له من النعم بقيمة الوقت ، فكان ينبغي أن يجب تلث قيمة شاة .

(الثالث) أن الشرع خير بين الشداة والطعام ، والطعام يحتمل التبعيض كما ذكرنا - قال صاحب التنمة : وأما توجيه القول بأن في الشعرة مدا بأن الشرع عدل الحيوان بالطعام في جزاء الصياء وغيره ، وأقل ما بجب في الشرع للفقير في الكفارات مد ، والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة ، فأوجبنا في مقابلتها أقل ما يوجب فدية في الشرع ، فهذا التوجية فيده ضعف ، لأنه إذا لم يكن بد من الرجوع إلى الطعام فقد قابل الشرع الشاة

فى فدية الحلق بثلاثة آصع ، والآصع مما يحتمل التقسيط ، فكان ينبغى أن يجب فى مقابلة الشعرة صاع ، قال : ومن قال يجب فى الشعرة ثلث درهم فهو أقرب إلى القياس ، قال : وعلى مقتضى هذا ينبغى أن يتخير فى بين ثلث شاة وبين أن يتصدق بصاع وبين أن يصوم يوما ، كما يتخير فى ثلاث شعرات بين شاة وصوم ثلاثة آيام وإطعام ثلاثة آصع ، قال : ولكن هذا القول فيه إشكال من جهة المذهب ، لأنه ينتقض فيما لو جرح ظبية فنقص عشر قيمتها أن عليه عشر ثمن شاة وما أوجبه عشر شاة ، قال : فالقياس يلزمه صاع أو صوم يوم ، هذا كلام صاحب التمة ، وقال إمام فالعرمين فى توجيه إيجاب مد فى الشعرة : هذا القول مشهور معتضد بآثار السلف ، وهو مرجوع إليه فى مواضع من الشريعة فان اليوم الواحد من صوم رمضان يقابل بمد كما سبق فى به ، والله أعلم ،

(فرع) في مذاهب العلماء • قد ذكرنا أن مذهب أنه إذا حلق ثلاث شعرات فصاعدا نزمت الفدية بكمالها • وقال أبو حنيفة : إن حلق ربع رأسه لزمه الدم ، وإن حلق دونه فلا شيء ، وفي رواية فعليه صدقة ، والصدفة عنده صاع من أي طعام شاء إلا البر ، فيكفيه منه نصف صاع • وقال أبو يوسف : إن حلق النصف وجب عليه الدم ، وقال مالك : إن حلق من رأسه ما أماط به عنه الأذي وجب اندم من غير اعتبار ثلاث شعرات • وعن أحمد روايتان (إحداهما) كقولنا (والثانية) يجب بأربع شعرات • واحتج مالك بأن ثلاث شعرات لا يحصل بها إماطة الأذي • واحتج أبو حنيفة واحتج مالك بأن ثلاث شعرات لا يحصل بها إماطة الأذي • واحتج أبو حنيفة واحتج أصحابنا بقوله تعالى : (ولا تحلقوا رءوسكم) أي شعر رءوسكم ، والشعر اسم جنس ، أقل ما يقع على ثلاث •

(والجواب) عن دليل مالك أن إماطة الأذى ليست شرطا لوجوب الفدية (والجواب) عن قول أبى حنيفة أنها دعوى ليست مقبولة (أما)

إذا حلق شعرة أو شعرتين فعليه الضمان ، هذا مذهبنا ، قال العبدري :: وبه قال أكثر الفقهاء ، وقال مجاهد : لا شيء في شعرة وشعرتين ، وبه قال داود ، وهو إحدى الراويتين عن عطاء ، وقال أحمد : في الشعرة والشعرتين يجب قبضة من طعام ، وذكرنا قوله في ثلاث شعرات ، وقال داود : للمحرم أن يأتي في إحرامه كل ما يجوز للحلال فعله ، إلا ما نص على تحريمه ، فله الاغتسال ودهن لحيته وجسده إذا لم يكن الدهن مطببا ، وله قلم أظفاره ، وحلق عانته ونتف إبطه إلا أن يعزم على الأضحية فلا يأخذ من أظف اره ؛ ولا من شعره في العشر حتى يضحي قال : وللمرأة الاختصاب وللرجل المحرم شم الريحان وأكل ما فيه زعفران ، فإن فعل ما نهي عنه من لباس وطيب لم تحب القدية عليه عند فعله ، لعدم الدليل على إيجاب ذلك ، هكذا حكاه عنه العيدري ،

(أما) إذا حلق المحرم شعر بدنه فقد ذكرنا أن مذهبنا وجوب الفدية كحلق شعر الرأس ، وعن مالك روايتان (إحداهما) عليه الفدية (والثانية) لا فدية ، وبه قال داود ، ولا تجب الفدية إلا بشعر رأسه ، دليلنا أنه محرم ترفه بأخذه شمرة من غير إلجاء ، فلزمه الفداء كشعر رأسه ، وفيه احتراز من شعر نبت في العين

(فسرع) قد ذكرة أن مذهبنا أن فدية الحلق على التخيير بين شاة وصوم ثلاثة أيام وإطعام ثلاثة آصع لستة مساكين كل مسكين نصف صاع. وسواء حلقه لأذى أو غيره وقال أبو حنيفة : إن حلقه لعدر فهو مخير كما قلنا وإن حلقه لغير أعذر تعينت الفدية بالدم ، دليلنا أن كل كفارة لا يثبت فيها التخيير إذا كان سببها مباحا ثبت ، وإن كان حراما ككف ارة اليمين والقتل وجزاء الصيد واحتجوا بقوله تعالى : (أو به أذى من رأسه فقدية من صيام أو صدقة أو نسك) فأثبت التخيير عند العدر من الأذى ، فدل على أنه لا تخيير مع عدمه (وأجاب) اصحابنا بأن هذا تمسك بدليل الخطاب، وهم لا يقولون به، ونحن نقول به، إلا أن السببية مقدمة عليه (أما) الأظفار فلها حكم الشعر في كل ما ذكرنا فيحرم على المحرم إزالتها وتجب الفدية بها وثلاثة أظفار كثلاث شمعرات، وظفر كشعرة وبه قال أحمد •

وقال أبو حنيفة: إن قلم أظف اريد أو رجل بكمالها لزمه الفدية الكاملة ، وإن قلم من كل يد أو رجل أربعة أظفار فما دونها لزمته صدقة ، وقال محمد بن الحسن: إن قلم خمسة أظفار لزمه الدم ، سواء من يد أو يدين ، وقال مالك : حكم الأظفار حكم الشعر ، يتعلق الدم بما يميط الأذى وقال داود : يجوز للمحرم إزالة الأظفار كلها ولا فدية عليه ، وقد سبق بيان مذهب قريبا دليلنا أنه كالشعر في الترفه ، فكان له حكم والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(وإن تطيب او لبس الخيط في شيء من بدنه او غطى راسه او شيئا منه او دهن راسه او لحيته وجب عليه ما يجب في حلق الشعر لأنه ترفه وزينة فهو كالحلق وإن تطيب ولبس وجبت لكل واحد منهما كفارة و لانهما جنسان مختلفان وإن لبس (۱) ومس طيبا وجب كفارة واحدة ، لأن الطيب تابع للثوب فدخل في ضمانه ، وإن لبس ، ثم لبس أو تطيب ثم تطيب ، في اوقات متفرقة ، ففيه قولان (احدهما) تداخل لانها جنس واحد ، فأشبه إذا كانت في وقت واحد (والثاني) لا تتداخل لانها في أوقات مختلفة فكان لكل وقت من ذلك حكم نفسه وإن حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أوقات فهي على القولين ، إن قلنا : تتداخل لزمه دم وإن قلنا لا تتداخل وجب لكل شعرة مد وإن حلق تسع شعرات في ثلاثة اوقات فعلى القولين إن قلنا : لا تتداخل لرمه دم واحد) .

(الشرح) فيه مسائل (إحداها) إذا تطيب فى بدنه أو ثوبه أو لبس المخيط فى بدنه ، أو غطى رأسه أو شيئًا منه ، أو دهن رأسه أو لحيته ، أو باشر فيما دون الفرج بشهوة ، لزمه الفدية بلا خلاف عندنا ، سواء طيب

⁽١) في بعض نسخ المهذب (وأن لبس ثوبًا مطيبًا وجبت كفارة وأحدة) (ط) .

عضوا كاملا أو بغضه ، وسواء استدام اللبس يوما أو ساعة أو لحظة ، وسواء ستر الرأس ساعة أو لحظة ، فتجب الفدية في كل ذلك بلا خلاف عندنا ، وفي هذه الفدية ثلاث طرق (أصحها) وبه قطع المصنف والأكثرون أنها كفدية الحلق فيتخير بين شاة وصوم ثلاثة أيام وإطعام ثلاثة آصع كما سبق (والثاني) ذكره أبو على الطبري في الإيضاح وآخرون من العراقيين ، فيه قولان (أحدهما) أنه كالمتمتع فيلزمه الهدى ، فإن لم يجده لزمة صوم عشرة أيام كما سبق (والثاني) يلزمه الهدى ، فإن لم يجده قومه دراهم والدراهم طعاما ثم يصوم عن كل مد يوما (والطريق الثالث) فيه أربعة أوجه (أصحها) أنه كالحلق لاشتراكهما في الترفه (والثاني) أنه مخير أبوجه (أصحها) أنه كالحلق لاشتراكهما في الترفه (والثاني) كالمتمتع بين شاة وبين تقويمها ، ويخرج قيمتها طعاما أو يصوم عن كل مد يوما (والثالث) تجب شاة فإن عجز عنها لزمه الطعام يقيمتها (والرابع) كالمتمتع كما سبق ،

(المسألة الثانية) إذا تطيب ولبس في مجلس قبل أن يكفر عن الأول منهما أو فعلهما معا ، ففيه ثلاثة أوجه مشهورة في كتب العراقيين وغيرهم (أصحها) باتفاق الأصحاب تجب فديتان لما ذكره المصنف ، قال القاضي أبو الطيب : هذا قول أكثر أصحابنا ، قال الماوردي : هو مذهب الشافعي ومنصوصه (والثاني) تجب فدية واحدة ، وهو قول أبي على ابن أبي هريرة لأنهما استمتاع فتداخلا كما لو لبس قميصا وعمامة (والثالث) وهو قول أبي سعيد الإصطخري إن أتحد سبهما بأن أصابته شجة واحتاج في مداواتها إلى طيب وسسترها لزمه فدية واحدة ، وإن لم يتحدد السبب فقديتان ، والمذهب الأول ، قال أصحابنا وما قال أبو على وأبوسعيد غلط ، ومنتقض بالحلق والقلم .

(الثالثة) إذا لبس ثوبا مطيبا أو طلى رأسه بطيب ثخين بحيث يعطى بعضه بعضا فطريقان (المذهب) وجوب فدية واحدة وبه قطع المصنف

والجمهور ونص عليه الشافعي (والثاني) نقله صاحب البيان (إن قلنا) بقول ابن أبي هزيرة السابق في المسألة الثانية أن الطيب واللباس جنس لزمه فدية (وإن قلنا) بالمذهب إنهما جنسان فوجهان (أصحهما) فدية لأنه تابع (والثاني) فديتان •

(الرابعة) إذا لبس ثم لبس ، أو تطيب ثم تطيب ، أو قبل امرأة ثم قبلها فإن كان في مجلس واحد ولم يكفر عن الأول بأن لبس قميصا ثم سراويل ثم عمامة أو كرر واحدا منها في المجلس مرات أو تطيب بمسك ثيم زعفران ثم كافور أو كرر إحداها في المجلس مرات ، أو قبل امرآة ثم أخرى ثم أخرى ، أو كرر قبلة أمرأة واحدة ، وفعل هذا كله في مجلس قبل أن يكفر ، لزمه كفارة واحدة ، سواء طال زمنه في معالجة لبس القميص والسراويل، ولف العمامة واستعمال الطيب • ومحاولة المرأة في القبلة، ونحو ذلك أو قصر فيكفر كفارة واحدة مطلق بشرط أن يكون الفعل متواليا لأنه كالفعل الواحد (أما) إذا كفر عن الأول قبل فعل الثاني فيلزمه للثاني كفارة أخرى بلا خوف ، لأن الأول استقر حكمه بالتكفير ، كما لو زنى فحد ثم زنى فانه يحد ثانيا ، وإن فعل ذلك في مجالس أو في مجلسين وتنخلل زمان طويل من غير توالى الأفعال نظرت ــ فان فعل الثاني بعـــد التكفير عن الأول ــ لزمه الثاني كفارة أخرى بلا خلاف ، لأن الأول استقر حكمه بالتكفير ، وإن فعل الثاني قبل التكفير عن الأول فان كان السبب واحدا بأن لبس في المرتين أو المرات للبرد أو للحر أو تطيب لمرض وإحد مرات ، فقولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الأصح) الجديد : لا تتداخل فيجب لكل مرة فدية (والقديم) تتداخل ويكفى فدية عن ، الجميع ، ولو كان مائة مرة •

وإن تكرر الفعل بسببين أو أسباب مختلفة ، بأن لبس بكرة للبرد ، ويحو ذلك فطريقان حكاهما الشيخ أبو حامد والأصحاب

(أحدهما) تجب فديثان قطعا، ويجعل اختلاف السبب كاختلاف الجنس (وانثاني) وهو المذهب وبه قطع كثيرون، فيه قولان، كما لو اتحد السبب، لأن الشافعي رحمه الله لم يعتبر اختلاف السبب وإنما اعتبر اختلاف السبب قال أصحابنا الخراسانيون ومن تابعهم: حيث قلنا: يكفيه للجميع فدية واحدة فارتكب معظورا أو أخرج الفدية ونوى باخراجها التكفير عما فعله وما سيفعله من جنسه، ففيه خلاف مبني على جواز تقديم التكفير على الحنث المحظور، إن متعناه فلا أثر لهذه البتة، فيقع التكفير عن الأول فقط ويجب التكفير ثانيا عن الثاني وإن جوزناه فوجهان (أحدهما) أن الفدية كالكفارة في جواز التقديم فلا يلزمه للثاني فوجهان (أحدهما) لا يجزئه عن الثاني مطلقا، لأنه لم يوجد سبب الثاني ولاشيء منه بخلاف كفارة اليمين وهي أحد السببين.

(الخامسة) إذا حلق شعر رأسه كله _ فان كان فى وقت واحد _ لزمه فدية واحدة ، وإن طال الزمان فى فعله كما قلنا فى اللبس ، وكما لوحلف لا يأكل فى اليوم إلا مرة واحدة ، فوضع الطعام وجعل يأكل لقمة لقمة من بكرة إلى العصر ، فانه لا يحنث .

وإن كان ذلك فى أمكنة أو فى مكان واحد فى أوقات متفرقة فطريقان (أصحهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد وآخرون: تتعدد الفدية ، فيفرد كل مرة بحكم ، فان كانت كل مرة ثلاث شعرات فصاعدا وجب لكل مرة فدية ، وهى شاة ، أو صوم ثلاثة أيام ، أو إطعام ثلاثة آصع ستة مساكين ، وإن كانت شعرة أو شعرتين ففيها الأقوال السابقة (الأصح) فى كل شعرة مد (والثانى) درهم (والثالث) ثلث دم (والرابع) دم كامل (والطريق الثانى) وبه قطع المصنف وشيخه أبو الطيب ومن وافقهما أنه على القولين السابقين فى المسألة الرابع ، فيمن كرر لبسا أو تطيبا (إن قلنا) بالقول

القديم وهو التداخل لزمه دم ويصير كانه فعل الجميع في مجلس متواليا (وإن قلنا :) لا تداخل لزمه ثلاثة دماء ٠

(أما) إذا حلق ثلاث شعرات فى ثلاثة أمكنة ، أو ثلاثة أزمنة متفرقة ، ففيه الطريقان (أصحهما) طريق أبى حامد وموافقيه أنه يفرد كل شعرة بحكمها ، وفيها الأقوال السابقة (أصحها) فى كل شعرة مد فيجب ثلاثة أمداد (والثانى) درهم ، فيجب ثلاثة دراهم (والثالث) ثلث دم ، فيجب دم كامل ، وعلى القول الرابع الذي حكاه صاحب التقريب أنه يجب فى الشعرة دم كامل : يجب هنا ثلاثة دماء (والطريق الثانى) طريق المصنف وشيخه (إن قلنا) بالتداخل وجب دم ، وإلا ففيه الأقوال الأربعة ، واقتصر المصنف منها على الأصح ، وهو وجوب ثلاثة أمداد ، ولابد من جريان باقى الأحوال ، وقد صرح به الأصحاب والله أعلم ،

(أما) إذا أخذ ثلاث شعرات فى وقت واحد من ثلاثة مواضع من بدنه فطريقان (الصحيح) الذى قطع به الأصحاب فى معظم الطرق أنه كما لو أخذها من موضع واحد فيلزمه دم ، وهو مخير بين شاة وصوم ثلاثة أيام ، وثلاثة آصع (والطريق الثانى) فيه وجهان (أحدهما) هذا (والثانى) أنه كما لو أزالها فى ثلاثة أوقات ، فيكون على الخلاف السابق ، وهذا الطريق حكاه النوراني فى الإبانة ، ونقله عنه إمام الحرمين وصاحب العمدة وصاحب البيان ، واتفقوا على تضعيف الوجه الشانى ، والله أعلم • قال أصحابنا : وأخذ الأظفار فى مجالس كأخذ الشعرات فى مجلس ، فيجى وقيه ما سبق ، والله أعلم •

(فسرع) فيما إذا فعل المحرم محظورين فأكثر ، هل تتداخل الفدية ؟ وقد ذكرنا الآن معظمه فنعيده مع ما بقى مختصرا ، فينضبط إن شاء الله تعالى • قال أصحابنا : المحظورات تنقسم إلى استهلاك كالحلق والقسلم والصيد ، وإلى استمتاع وترفه ، كالطيب واللباس ومقدمات الجماع ، فاذا

فعل محظورين فله ثلاثة أحوال (أحدها) أن يكون أحدهما استهلاكا ، والآخر استمتاعا ، فينظر إن لم يستند إلى سبب واحد كالحلق ولبس القميص تعددت القدية ، كالحدود المختلفة ، وإن استند إلى سبب كمن أصاب رأسه شجة واحتاج إلى حلق جوانبها وسترها ضماد ، وفيه طيب ففي تعدد القدية وجهان سبقا (الصحيح) التعدد .

(الحال الثاني) أن يكون استهلاكا ، وهذه ثلاثة أضرب (أحدها) أن يكون مما يقابل بمثله وهو الصيود ، فتعدد الفدية بلا خلاف عندنا ، سواء فدى عن الأول أم لا ، وسواء اتحد الزمان والمكان أم اختلف ، كضمان المتلفات (الضرب الثاني) أن يكون أحدهما مما يقابل بمثله دون لآخر ، كالصيد والحلق ، فتتعدد بلا خلاف (الضرب الثالث) أن لا يقابل واحد منهما ، فينظر إن اختلف نوعهما كحلق وقلم ، أو طيب ولباس أو حلق ، تعددت الفدية ، سواء فرق أو والى ، في مكان أو مكانين ، بفعلين أو بفعل واحد ، إلا إذا لبس ثوبا مطيبا ، فقد سبق فيه وجهان (الصحيح) المنصوص فدية واحدة (والثاني) فديتان وإن اتحد النوع بأن حلق فقط ، المنصوص فدية واحدة (والثاني) فديتان وإن اتحد النوع بأن حلق فقط ،

(الحال الثالث) أن يكون استمتاعا ، فإن اتحد النوع بأن تطيب بأنواع من الطيب ، أو لبس أنواعا من الثياب ، كعمامة وقميص وسراويل وخف ، أو نوعا واحدا مرات ، فإن فعل ذلك متواليا من غير تخلل تكفير كفاه فدية واحدة ، وإن تخلله تكفير وجبت الفدية للثانى أيضا ، وإن فعل ذلك في مكانين أو في مكان وتخلل زمان ، فإن تخلل التكفير وجب للثانى فدية ، وإلا فقولان (الأصح) الجديد تتعدد الفدية (والقديم) تتداخل ، فيان اختلف النوع بأن لبس وتطيب فثلاثة أوجه سبق بيانها قريبا (الأصح) التعدد (والثانى) لا (والثالث) إن اختلف السبب تعدد ، وإن اتحد فلا ، هذا كله في غير الجماع ، فإن تكرر الجماع ففيه خلاف سنوضحه قريبا إن شاء الله تعالى .

واتفق أصحابنا على أن الكفارة لتعدد جهة التحريم إذا اتحد الفعل كما سبق بيانه فى محرم قتل صيدا حرميا وأكله ، فهذه ثلاثة أسباب للتحريم ، وهى الحرم والإحرام والأكل ، وإنما يلزمه جزاء واحد ، ولو باشر امرأته مباشرة توجب شاة لو انفردت ثم جامعها ، فثلاثة أوجه (أصحها) تكفيه البدئة عنهما ، كما لو كانت أجنبية فإنه يكفيه الحد ، ولا يعزر للمباشرة (والثانى) تجب بدنة وشاة ، ولا يدخل أحدهما فى الآخر لاختلافهما واختلاف واجبهما (والثالث) إن قصد بالمباشرة الشروع فى الجماع فبدنة وإلا فشاة وبدنة (والرابع) إن طال الفصل فشاة وبدنة وإلا فسدنة ،

(فسرع) فى مذاهب العلماء وقد ذكرنا أن مذهبنا أن المحرم إذا لبس مخيطا أو تطيب لزمته الفدية وسواء لبس يوما أو لحظة وسواء طيب عضوا كاملا أو بعضه وبه قال أحمد ووافقنا أيضا مالك إلا أنه يشترط الانتفاع باللبس وقال حتى لو خلعه فى الحال ولم ينتفع بلبسه فلا فدية وقال أبو حنيفة : إن لبس يوما كاملا أو ليلة كاملة لزمه فدية كاملة ، وإن لبس دون ذلك لزمه صدقة ، قال : وإن غطى ربع رأسه لزمه فدية كاملة ، وإن لبس دون ذلك لزمه صدقة ، قال : وإن طيب عضوا كاملا لزمه الفدية ، وإن لبس دون ذلك لزمه صدقة ، والصدقة عنده إطعام مسكين لزمه الفدية ، وإن لبس دون ذلك لزمه صدقة ، والصدقة عنده إطعام مسكين روايتان (أحدهما) صاع (والثانية) نصف صاع ، وإن كان زبيا فعنه روايتان (إحداهما) كقول أبى حنيفة (والثانية) أن الاعتبار بلبس أكثر روايتان (إحداهما) كقول أبى حنيفة (والثانية) أن الاعتبار بلبس أكثر وأبويوسف : ولو حلق رأسه فى مجلس لزمه فدية ، وإن حلقه فى مجالس لزمه لكل مرة فدية سواء فدى عن الأول أم لا ، والله أعلم و

قال المصنف رحمه الله تصالي

(وإنوطىء في العمرة أو في الحج قبل التحلل الأول فقد فسد نسكه

ويجب عليه أن يمضى في فاسنه ثم يقضى لما روى عن عمر وعلى وابن عمر وابن عبس وعبد الله بن عمرو بن العاص وابى هريرة رضى الله عنهم ((انهم اوجبوا ذلك)) وهل يجب القضاء على الفور ؟ أم لا ؟ فيه وجهان (احدهما) انه على الفور وهو ظاهر النص لما روى عن عمر وعلى وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وابى هريرة أنهم قالوا (يقضى من قابل)) (والثاني) أنه على التراخى لأن الأداء على التراخى فكذلك القضاء وهمذا لا يصح لأن القضاء بعل عما افسده [من الأداء] ، والاداء وجب على الغور فوجب أن يكون القضاء مثله ويجب الإحرام في القضاء من حيث أحرم في الأداء ، لانه قد تعين ذلك بالدخول فيه ، فإذا افسده وجب قضاؤه كحج التطوع ، فإن سلك طريقا آخر لزمه أن يحرم من مقدار مسافة الإحرام في التطوع ، فإن كان قارنا فقضاه الإغراد جاز ، لأن الإفراد أفضل من القرآن . ولا يسقط عنه دم القرآن ، لأن ذلك دم وجب عليه فلا يسقط عنه بالإفساد كدم الطبب .

وفي نفقة المراة في القضاء وجهان (احدهما) في مالها كنفقة الأداء (والثاني) تجب على الزوج ، لأنها غرامة تتعلق بالوطء ، فكانت على الزوج كالكفارة ، وفي ثمن الماء الذي تفتسل به وجهان (احدهما) يجب على الزوج لما ذكرناه (والثاني) يجب عليها لأن الفسل يجب للصلاة ، فكان ثمن الماء عليها ، وهل يجب عليها ان يفترقا في موضع الوطء ؟ فيه وجهان الحدهما) يجب ، لما دوى عن عمر وعلى وابن عباس دضى الله عنهم انهم قالوا: «يفترقان » ولان اجتماعهما في ذلك الكان يدعو إلى الوطء فمنع منه (والثاني) لا يجب وهو ظاهر النص كما لا يجب في سائر الطرق ، ويجب عليه بدنة ، لما دوى عن على رضى الله عنه انه قال : «على كل واحد منهما بدنة ، فإن لم يجد فعليه بقرة ، لأن البقرة كالبدنة لأنها تجزىء في الأصحية عن سبعة فإن لم يجد فعليه بقرة ، لأن البقرة كالبدنة لأنها تجزىء في الأصحية والدراهم طعاما وتصدق به فإن لم يجد الطعام صام عن كل مد يوما » وقال أبو إسحق : فيه قول آخر أنه يتخير بين هذه الأشياء الثلاثة قياسا على فدية الاذى) .

(الشرح) الوجه أن أقدم الآثار الواردة فى الفصل عن يزيد بن نسيم الأسلمى التابعى أن رجلا من جذام جامع امرأته وهما محرمان فسال الرجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما: «اقضيا نسككما وأهديا

هديا ثم ارجعا حتى إذا جئتما المكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فتفرقا ولا يرى واحد منكما صاحبه وعليكما حجة أخرى ، فتقبلان حتى إذا كنتما بالمكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فأحرما وأتما نسككما وأهديا » رواه البيهقى ، وقال : هذا منقطع وفى الموطأ قال مالك : « إنه بلغنى أن عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وأبا هريرة رضى الله عنهم سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا ينفذان لوجهها حتى يقضيا حجهما ثم عليهما الحج من قابل والهدى ، وقال على : فإذا أهلا بالحج من قابل تفرقا حتى يقضيا وهذا أيضا منقطع وعن عطاء أن عمر بن الخطاب قال فى محرم أصاب امرأته يعنى وهى محرمة فقال : « يقضيان حجهما وعليهما الحج من قابل » رواه البيهقى وهو أيضا منقطع ، فإن عطاء لم يدرك عمر ، وإنما ولد عطاء فى آخر خلافة عثمان ،

وعن ابن عباس « أنه سئل عن رجل وقع على أهله وهى بمنى قبل أن يفيض ، فأمره آن ينحر بدنه » رواه مالك فى الموطئ بإسناد صحيح ، وعن ابن عباس أيضا فى رجل وقع على امرأته وهو محرم قال اقضيا نسككما وارجعا إلى بلدكما ، فإذا كان عام قابل فاخرجا حاجين ، فإذا أحرمتما فتفرقا ولا تلتقيا حتى تقضيا نسككما وأهديا هديا » رواه البيهقى بإسناد صحيح ، وفى رواية ، « ثم أهلا من حيث أهللتما أول مرة » وعن عمرو بن شعيب عن أبيه أن رجلا أتى عبد الله بن عمرو وأنا معه يسأله عن محرم وقع بامرأته فأشار إلى عبد الله بن عمر فقال : اذهب إلى ذلك فسله ، قال شعيب : فلم يعزم الرجل فذهبت معه فسأل ابن عمر فقال : بطل حجك ، فقال الرجل : فما أصنع؟ قال : اخرج مع الناس واصنع ما يصنعون، فإذا أدركت قابل فحج وأهد ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأنا معه فأخبره فقال اذهب إلى ابن عباس فسله قال شعيب : فذهبت معه إلى ابن عباس فسله قال شعيب : فذهبت معه إلى ابن عباس فسأله فقال له كما قال ابن عمر ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأنا معه فأخبره بما قال ابن عباس ، ثم قال : ما تقول أنت ؟ فقال : قولى مثل ما قال »

رواه البيهقى بإسناد صحيح ، ثم قال البيهقى هذا إسناد صحيح ، قال وفيه دليل على صحة سماع شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص من جده عبد الله بن عمرو .

وعن عكرمة « أن رجلا قال لابن عباس : أصبت أهلى ، فقال ابن عباس : أما حجكما هذا فقد بطل فحجا عاما قابلا ، ثم أهلا من حيث أهللتما ، وحيث وقعت عليها فقارقها فلا تراك ولا تراها حتى ترميا الجرة وأهد ناقة ولتهد ناقة » رواه البيهتى ، وعن ابن عباس : إذا جامع فعلى كل واحد منهما بدنة » رواه ابن خزيمة والبيهقى بإسناد صحيح ، وعنه : « يجزىء عنهما جزور » رواه ابن خزيمة والبيهقى بإسناد صحيح وعنه قال : « إن كانت أعانتك فعلى كل واحد منكما بدنة حسناء جملاء ، وإن كانت لم تعنك فعليك ناقة حسناء جملاء » رواه ابن خزيمة باسناد صحيح ، في نفقة الأداء في مال المرأة الزائد فقتها في حجة الأداء ، والمراد بقوله : إن نفقة الأداء في مال المرأة الزائد على نفقة الحضر هذا إذا سافرت معه كما سنوضحه قريبا إن شاء الله

الما الاحكام فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله: إذا وطيء المحرم بالحج في الفرج عامدا عالما بتحريمه ، وبالإحرام قبل التحلل الأول فسد حجه ، سواء كان قبل الوقوف بعرفات أو بعده وتفسد العمرة أيضا بالجماع قبل التحلل منها وليس لها إلا تحلل واحد بخلاف الحج فإن له تحللين كما هو مقرر في باب صفة الحج (فإن قلنا :) الحلق نسك فهو مما يقف التحلل عليه وإلا فلا • قال الشافعي والأصحاب : ويلزم من أفسد حجا أو عمرة أن يعني في فاسدهما وهو أن يتم ما كان يعمله لولا الإفساد • ونقل أصحابنا اتفاق العلماء على هذا ، وأنه لم يخالف فيه إلا داود الظاهري فإنه قال : يخرج منه بالإفساد •

واستدل أصحابنا بقوله تعالى: (وأتموا الحج والعمرة شه) ولم يفرق بين صحيح وفاسد ، وبالآثار السابقة قال أصحابنا ، وهذا الذى ذكرناه من وجوب المضى فى فاسد الحج والعمرة وأنه لا يخرج منهما بالإفساد مختص بهما دون سائر العبادات (وأما) باقى العبادات فيخرج منها بالإفساد ولا يبقى لها حرمة بعده إلا انصوم فإنه يخرج منه بالفساد لكنه يبقى له حرمة فيجب إمساك بقية النهار لحرمة الزمان وقد سبق بيان هذه القاعدة فى أوائل كتاب الصوم فى مسألة صوم الشك إذا ثبت فى أثناء النهار كونه من رمضان •

(فرع) يجب على مفسد الحج بدنة بلا خلاف ، وفى مفسد العمرة طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف والجمهور يجب عليه بدنه كمفسد الحج (والثانى) فيه وجهان (أصحهما) بدنة (والثانى) شاة ممن حكاه الرافعى •

(فرع) يجب على مفسد الحج أو العمرة القضاء بلا خلاف ، سواء كان الحج أو العمرة فرضا أو نفلا لأن النفل منهما يصير فرضا بالشروع فيه ، بخلاف باقى العبادات ، ويقع القضاء عن المفسد ، فإن كان فرضا وقع عنه ، وإن كان نفلا فعنه ، ولو أحرم بالقضاء فأفسده بالجماع لزمه الكفارة ، ولزمه قضاء واحد حتى لو أحرم بالقضاء مائة مرة ففسد كل مرة منهن ، يلزمه قضاء واحد ويقع عن الأول قال أصحابنا : ويتصور القضاء في عام الإفساد ، بأن يحصر بعد الإفساد ويتعذر عليمه المضى فى الفاسد فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فيحرم بالقضاء ويفعله ويجزئه في سنته ، قالوا : ولا يتصور القضاء في سنة الإفساد إلا في هذه الصورة (أما) وقت وجوب القضاء ففيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عند المصنف والأصحاب : يجب على الفور وهو ظاهر النص (والثاني) على التراخي (فإن قلنا) على الفور ، وجب في السنة المستقبلة ،

ولا يجوز تأخيره عنها ، فإن أخره عنها بلا عذر أثم ولم يسقط عنه القضاء بل تجب المبادرة في السنة التي تليها ، وهكذا أبدا .

قال أصحابنا : فإن أحصر بعد الإفساد وتحلل قبل فوات الوقوف وأمكنه الإحرام بالقضاء، وإدراك الحج في سنته ، لزمه ذلك إذا قلنا: إن القضاء على الفوار ، لأنه أقرب من السنة المستقبلة قال أصحابنا يجب عليه في القضاء أن أيحرم من أبعد الموضعين ، وهــما الميقات الشرعي . والموضع الذي أحرم منه في الأداء هذه عبارة الأصحاب وشرحوها فقالوا : إن كان أحرم في الأذاء من الميقات الشرعي أحرم منه في القضاء ، وإن كان أجرم قبل الميقات من دويرة أهله أو غيرها لزمه أن يحرم في هذا القضاء من ذلك الموضع ، قان جاوزه غير محرم لزمه الدم كما يلزمه بمجاوزة الميقات الشرعي ، وإن كان أحرم في الأداء بعد مجاوزة الميقات الشرعي نظر - إن جاوزه مسيئًا لـ لزمه في القضاء الإحرام من الميقات الشرعي ، وليس له أن يسيء ثانيا ، وهذا مما يدخل في قول الأصحاب : يحرم في القضاء من أبعد الموضعين ، وإن جاوزه غير مسىء بأن لم يرد النسك ، ثم بدا له بعد مجاوزته فأحرم أثم أفسده ، فوجهان (أصحهما) وبه قطع البغوي وغيره : يلزمه أن يجرم في القضاء من الميقات الشرعي (والثاني) له أن يحرم من ذلك الموضع ، ليسلك بالقضاء مسلك الأداء ولهذا لو اعتمر من الميقات ثم أحرم بالحج من مكة وأفسده كفاه في القضاء أن يحرم بالحج من نفس مكة بلا خلاف ، وكذا لو أفرد الحج ثم أحرم بالعمرة من أدني الحل ، ثم أفسدها ، كفاه أن يحرم في قضائها من أدنى الحل بلا خلاف . قال الرافعي وغيره والوجهان فيمن لم يرجع في الأداء إلى الميقات، أما من كان رجع ثم عاد فيلزمه في القضاء الإحرام من الميقات ، وجها واحدا والله أعلم واتفق أصحابنا على أنه لا يلزم في القضاء الطريق الذي سلكه في الأداء ، بل سلوك طريق آخر ، ولكن بشرط أن يحرم من قدر مسافة الإحرام في الأداء . واتفق أصحابنا على أنه لا يجب أن يحرم في القضاء في الزمن الذي أحرم منه في الأداء ، بل له التأخير عنه بخلاف المكان الذي أحرم منه في الأداء ، وممن صرح بالمسالة القاضي حسين والبعوى والسرافعي ، وفرقوا بأن اعتناء الشرع بالميقات المكاني أكسل ، ولهذا يتعين مكان الإحرام بالنذر ولا يتعين زمانه بالنذر حتى لو نذر الإحرام في شوال له تأخيره ، هكذا ذكر هذا الاستشهاد القاضي حسين والرافعي وغيرهما ، قال القاضي : هو استشهاد مشكل ، لأن طول الإحرام عبادة ، وما كان عبادة لزمه بالنذر ، قال : وأصل هذه المسألة أنه لو نذر الصوم في أيام طوال ، له أن يصوم في قصار ، ولو نذر أن يصوم أطول أيام السنة لزمه ، لأنه متعين ، وكذا قال الرافعي ، وأظن هذا الاستشهاد لا يخلو من نزاع والله أعلم ،

(فسرع) قال المتولى: لو أرادت المرأة القضاء على الفور ، هــل للزوج منعها أم لا ؟ (إن قلنا) القضاء على التراخى فله منعها ، وإلا فلا وقال البغوى: هل يلزمه أن يأذن لها فى القضاء ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه كما لا يلزمه فى الابتداء (والثانى) يلزمه لأنه هو الذى ألزمهـا القضاء .

(فسرع) ذكر القفال وآخرون من الخراسانيين هنا أن الوجهين اللذين ذكرناهما فى كون القضاء يجب على الفور أم على التراخى جاريان فى كل كفارة وجبت بعدوان (وأما) الكفارة بلا عدوان فعلى التراخى ، وذكروا قضاء الصوم والصلاة ، وقد سبق بيان هذا كله فى موضعين من هذا الشرح فى آخر باب مواقيت الصلاة وفى آخر كتاب الصوم •

(فسرع) اتفق أصحابنا على أن من أفسد حجا مفردا أو عمرة مفردة وله أن يقضيه مع النسك الآخر قارنا ، وله أن يقضيه متمتعا ، واتفقوا على أن للقارن والمتمتع أن يقضيا على سبيل الإفراد ، ولا يسقط دم القران بالقضاء على سبيل الإفراد ، قال الشافعي والأصحاب : إذا أفسد القارن لزمه البدنة للافساد ، ويلزمه شاة للقران ، وإذا قضاه قارنا لزمه شاة أخرى للقران الثاني ، وإن قضاه مفردا لزمه أيضا شاة أخرى ، لأن الذي وجب عليه أن يقضى قارنا ، فلما أفرد كان متبرعا بالإفراد فلا يسقط عنه الدم ، هكذا نقله القاضى أبو الطيب فى تعليقه عن الشافعى ، واتقق الأصحاب فى الطريقتين على أن القارن إذا أفسده وقضاه مفردا يلزمه مع البدنة شاتان ، شاة فى السنة الأولى للقران الفاسد ، وشاة فى السنة الثانية لأن واجبه القران ، وفيه شاة ، فاذا عدل إلى الإفراد لم تسقط عنه الشاة ، وكل الأصحاب مطرحون بهذا ، منهم الشيخ أبو حامد فى تعليقه ، والقاضى أبو الطيل فى كتابيه التعليق والمجرد ، والمحاملي فى كتابيه ، والماوردى قى الحاوى ، وابن الصباغ والمتولى ، وصاحب البيان ، واخرون ولا خلاف فيه ،

قال الشيخ أبو حامد فى تعليقه والماوردى والمحاملى والقاضى أبو الطيب فى المجرد: قال الشافعى: وإذا قضى القارن نسكيه مفردا لم يكن له ذلك قالوا: ومراده لم يكن له إسقاط الدم عنه بالإفراد، بل عليه دم القران للقضاء، وإن قضاه مفردا لم يرد أن فرض الحج والعمرة الواجبين بالقران الفاسد لا يسقطان عنه إفرادهما، وإنما أراد أن الدم لا يسقط ، هكذا ذكر الناويل هؤلاء ونقله الماوردى والقاضى أبو الطيب فى المجرد عن أصحابنا كلهم، ولا خلاف فيه ، وإنما بسطت هذا الكلام بعض البسط لأن عبارة المصنف غير موضحة لمقصود المسألة، بل موهمة خلاف الصواب، والوهم حاصل من تعليله فى قوله: لا يسقط دم القران لأنه واجب عليه فلا يسقط بالإفساد، كدم الطيب، وهذا التعليل يوهم أنه يلزمه دم بسبب إفساد القران وأنه لا يلزمه فى القضاء مفردا دم آخر، وليس الحكم كذلك، بل يلزمه فى القضاء مفردا دم آخر، كلا وليس الحكم كذلك، ودنيله ما ذكرناه،

ويجاب عن كلام المصنف أنه ذكر أن الدم الواجب بالقران في سنة

الإفساد لا يسقط ، ولم يقل : إنه لا يجب فى القضاء مفردا دم آخر ، بل سكت عن إثباته ونفيه ، فيكون ساكنا عن مسألة ، وليس ذلك غلطا إنما هو فوات فضيلة وفائدة (واعلم) أن صاحب الإبانة حكى وجها أنه لا يلزم القارن شاة فى سنة الإقساد ، لأن نسكه لم يصح قرانا ، فلم يلزمه الدم ، وتابعه على حكايته عنه صاحب البيان وغيره ، وهذا الوجه غلط ، إنما أذكره للتنبيه على بطلانه لئلا يفتر به ، فإنه خطأ من حيث المذهب ، ومن حيث المدليل (أما) المذهب ، فالأصحاب مطبقون على خلافه (وأما) المدليل فلأنه يجب عليه المضى فى فاسده ويبقى له حكم الصحيح ، ومن أحكام الصحيح وجوب الدم والله أعلم .

قال أصحابنا: وإذا جامع القارن - فإن كان قبل التحليل الأول - فسد حجه وعمرته بلا خلاف ، ولزمته بدنة واحدة بسبب الإفساد لاتحاد الإحرام ، ويلزمه مع ذلك شاة للقران وفيه الوجه الضعيف المحكى عن صاحب الإنابة ، وإن جامع بعد التحلل الأول وقبل الثانى لم يفسد حجه بلا خلاف ، ولا نفسد عمرته أيضا على المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وفيه وجه حكاه البغوى وغيره عن أبى بكر الأودنى من متقدمى أصحابنا أنه تفسد عمرته ، لأنه لم يأت بشىء من أعمالها ، قال البغوى وغيره ممن حكى هذا الوجه: هذا غلط ، لأن العمرة فى القران تتبع الحج ، فإذا لم يفسد بعد التحلل الأول ، وإن لم يأت بأعمال العمرة ، ولأنه لو فاته الوقوف بعرفات فاته الحج ، وكذا العمرة على الصحيح كما سنذكره قريبا إن شاء بعرفات فاته الحج ، وكذا العمرة على الصحيح كما سنذكره قريبا إن شاء الله تعالى ، فإن كان وقت العمرة موسعا ، ولأنه لو قدم القارن مكة وطاف وسعى ثم جامع ، بطل حجه وعمرته وإن كان قد فرغ من أعمال العمرة ،

(فسرع) قال أصحابنا : إذا فات القارن الحج لفوات الوقوف ، فهل يحكم بفوات عمرته ؟ فيه قولان (أصحهما) نعم ، تبعا للحج ، كما

تفسد بفساده (والثانى) لا ، لأنها لا تفوت ، وأنه يتحلل بعملها ، فإن قلنا بفواتها فعليه دم واحد للفوات ، ولا يسقط دم القران ، فإذا قضاهما فالحكم كما ذكرناه فى قضائهما عند الإفساد ، فإن قرن فى القضاء أو تمتع فعليه دم ثالث ، وإن أفرد فكذلك على المذهب، وفيه الخلاف السابق عن الإبانة ومتابعيه ،

(فسرع) إذا كانت المرأة الموطوعة محرمة أيضا نظر _ إن جامعها نائمة أو مكرهة _ فهل يفسد حجها وعمرتها ؟ فيه طريقان (أصحهما) على القولين فى وطع الناسى هل يفسد الحج ؟ (أصحهما) لا يفسد وبهدذا الطريق قطع ابن المرزبانى ، والقاضى أبو الطيب فى كتابه المجرد (والثانى) وهو قول أبى على ابن أبى هريرة أنه لا يفسد وجها واحدا ، وعلى هذا فالفرق أن المكرهة لا فعل لها بخلاف الناسى ، وممن حكى الطريقين الدارمى ، وإن كانت طائعة عالمة فسد نسكها كالرجل ولزمها المضى فى فاسده والقضاء (وأما) البدنة فهل تجب عليها أم لا ؟ فيه طريقان مشهوران فى مالها قولا واحدا كما يجب على الرجل بدنة (والطريق الثانى) أن فيه الأقوال الثلاثة السابقة فى جماع الصائم الصائمة (أحدها) تجب على كل واحد منهما بدنة (والثانى) تجب على كل واحد منهما بدنة (والثانى) تجب عليها ، وهذا الطريق أشهر ، وبه قطع عليه بدنة عن نفسه فقط ولا شيء عليها ، وهذا الطريق أشهر ، وبه قطع أكثر العراقيين •

ومن قال بالأول فرق بأن الصائمة تفطر بكل واصل إلى باطنها ، ولا يفطر الرجل إلا بالجماع ، ولو أدخل الرجل أصبعه فى فرجها لم يبطل صومه وبطل صومها ، وأما الحج فلا يبطل حجها إلا بالجماع ، فلو أدخلت أصبعها أو نحوها لم يبطل حجها فهى فى الحج كالرجل لا فرق بينهما فى الجماع بخلاف الصوم فإن بطلان صومها لا يتعين لكونه جماعا ، بل

لدخول الداخل ، فلا تلزمها الكفارة وانفرد الدارمي بطريقة أخرى سبق له مثلها في الوطء في نهار رمضان فقال : في الكفارة أربعة أقوال ككفارة الصيام (أحدها) يلزمه بدنة عنه فقط (والثاني) بدنة عنه وعنها (والثالث) يلزمه بدنتان بدنة عنه وبدنة عنها (والرابع) يلزمه بدنة ، ويلزمها في مالها بدنة أخرى ، وذكر الماوردي في الحاوى الأقوال الأربعة ،

(فرع) أما نفقة الزوجة فى قضاء الحج ، فإن كانت معه فى القضاء لزمه قدر نفقة الحضر بلا خلاف وفى الزائد وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) يلزم الزوج (والثانى) يجب فى مالها ومأخذ الخلاف أن الشافعى رحمه الله قال: يحج بامرأته واختلفوا فى مراده فقيل: أراد وجوب ذلك عليه وهذا هو ظاهر كلامه وهو الأصح عند الأصحاب وقيل: إنه يأذن لها فى الحج ومنهم من قال: أراد أنه يستحب له ذلك قال القاضى حسين: والزاد والراحلة من النفقة الزائدة ففيها الوجهان قال القاضى حسين والبغوى: ولوزمنت الزوجة وصارت معضوبة هل يلزم الزوج أن يستأجر من ماله من يحج عنها قضاء ؟ فيه الوجهان فى النفقة الزائدة والله أعلم ٠

(وأما) قول المصنف: أحد الوجهين تجب النفقة في مالها كنفقة الأداء ، فمراده إذا سافرت وحدها للحج بغير إذن الزوج أو بإذنه فإنها إذا سافرت بغير إذنه فلا نفقة لها بلا خلاف وإذا سافرت باذنه ففي وجوب نفقتها عليه قولان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب في كتاب النفقات (الأصح) لا تجب عليه ، فقاس المصنف على الأصح (وأما) إذا سافرت في الأداء معه فيجب نفقتها عليه بلا محوف ولأنها في قبضته ، وقد ذكره المصنف والأصحاب في كتاب النفقات ، ولم يوضح المصنف المسألة هنا وحكمها ما ذكرناه والله أعلم قال المصنف : وفي ثمن الماء الذي تغتسل به وجهان هذان الوجهان مشهوران ، وقد سبق بيانهما في آخر باب صفة

الغسل ، وذكرنا هناك حكم ماء غسلها من الوطء والنفاس والحيض والاحتلام وماء وضوئها من لمسة أو غيره ، وماء طهارة المملوك وأوضحناه كله ولله الحمد • قال الماوردى : فان كانت الموطوءة أجنبية وطئها بشبهه أو زنا فمؤنتها في مالها بلا خلاف ، وإن كانت أمة للواطىء فعليه مؤنتها في القضاء بلا خلاف والله أعلم •

(فرع) إذا خرج الرجل وزوجت المفسادين ليقضيا الحج أو العمرة ، واصطحبا في طريقهما استحب لهما أن يفترقا من حين الإحرام ، فاذا وصلا إلى الموضع الذي جامعها فيه فهل يجب فيه المفارقة أ فيه خلاف حكاه المصنف والجمهور وجهين ، واتفقوا على أن الأصح أنه مستحب ليس بواجب (والثاني) أنه واجب ، وقال القاضي أبو حامد في جامعه والدارمي والقاضيان أبو الطيب وحسين في تعليقهما ، والمتولى والبغوي وغيرهم : هذا الخلاف قولان (الجديد) أنه مستحب (والقديم) واجب (فان قلنا) يجب فتركاه أثما وصح حجهما ، ولا دم عليهما ، وإذا تفرقا لم يجتمعا إلا بعد التحلل ، سواء قلنا التفرق واجب أو مستحب صرح به القاضي أبو الطيب في تعليقه والدارمي وغيرهما ، قال الماوردي : ويعتزل المحل في السير والمنزل ، والله أعلم ،

(فرع) قال أصحابنا: المفسد لحجه وعبرته إذا مضى فى فاسده ، وارتكب معظورا بعد الإفساد أتم ولزمه الكفارة ، فاذا تطيب أو لبس أو قتل صيدا أو فعل غير ذلك من المعظورات ، لزمه الفدية ولا يستثنى من هذا إلا الجماع مرة ثانية ، ففيه الخلاف الذي سنذكره قريبا إن شاء الله ، ولا خلاف فيما ذكرناه إلا ما انفرد به المتولى ، فانه حكى قولا شاذا ضعيفا أنه لا يلزمه شيء بارتكاب المعظورات كما لو وطيء فى نهار رمضان ثم وطيء ثانيا ، لا شيء عليه مع وجوب الإمساك ، وهذا القول باطل والله أعلم .

(فسوع) هذا الذي ذكرناه كله فى جماع العامد العالم بتحريمه المختار له العاقل (أما) الناسى والجاهل والمكره والمجنون والمعمى عليه، فقد سبق بيان حكمهم فى الباب الذي قبل هذا ، والله أعلم •

(فسرع) إذا أحرم مجامعا ففيه ثلاثة أوجه ، حكاها البفوى والمتولى وغيرهما (أصحهما) لا ينعقد إحرامه ، كما لا تنعقد الصلاة مع الحدث (والثانى) ينعقد صحيحا فان نزع فى الحال فذاك وإلا فسد نسكه ، وعليه المضى فى فاسده والقضاء والبدنة ، واحتجوا له بالقياس على الصوم فيما إذا طلع الفجر وهو مجامع ، إن نزع فى الحال ، صح صومه وإلا فسد (والثالث) ينعقد فاسدا وعليه القضاء والمضى فى فاسده ، سواء نزع أو مكث (وأما) الكفارة فان نزع فى الحال لم يجب شىء وإن مكث وجبت وفى الواجب القولان فى نظائره (أحدهما) بدنة (والثانى) شاة واستدل البغوى لهذا الوجه الثالث بأن الحج لا يبطل ولا يخرج منه بمنافيه وهو الجماع فلا يمتنع انعقاده معه بخلاف الصلاة والله أعلم •

(فرع) إذا ارتد في أثناء حجته أو عمرته فوجهان مشهوران ، وقد ذكرهما المصنف في آخر باب الفوات والإحصار (أصحهما) يفسد كالصوم والصلاة صححه الأصحاب ونقله إمام الحرمين عن الأكثرين ، وهذا هو الأصح عند الشيخ أبي حامد (والثاني) لا يفسد كما لا يفسد بالجنون ، فعلى هذا لا يعتد بالمفعول في حال الردة ، لكن إذا أسلم بني على ما فعله قبل الردة إن كان وقف بعرفات إن كان وقت الوقوف باقيا فان لم يكن وقف وأسلم بعد فوات وقته لزمه أن يتحلل بعمل عمرة وعليه القضاء كسائر أنواع الفوات وسواء طال زمن الردة أم قصر فالوجهان جاريان (إن قلنا) بالفساد فوجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أصحهما) وبه قطع المصنف والأكثرون يبطل النسك من أصله فلا يمضي فيه لا في الردة ولا بعد الإسلام (والثاني) أنه كالإفساد بالجماع فيمضي في فاسده إن

(فرع) قد ذكرنا أنه يجب على من أفسد حجه أو عمرته بالجماع دم واختلف الأصحاب فيه هل هو دم تخيير أم لا ؟ ففيه طرق (أصحها) عند المصنف وسائر الأصحاب ، وهو المنصوص فى المختصر وغيره ، قال القاضى أبو الطيب فى تعليقه : هو نص الشافعى فى عامة كتبه أنه دم ترتيب وتعديل ، فيجب بدنة فإن عجز عنها فبقرة ، وإن عجز فسبع شياه ، فإن عجز قوم البدنة دراهم بسعر مكة حال الوجوب ، ثم الدراهم بطعام وتصدق به ، فإن عجز عنه صام عن كل مد يوما .

(والطريق الثاني) طريق أبي العباس بن سريج أن في المسألة قولين ، حكاه عنه القاضي حسين وغيره (أصحهما) كالطريق الأول (والثاني) أنه مخير بين هذه الأشياء الخمسة ، وهي البدئة والبقرة والشاة والإطعام والصيام ، فأيها شاء فعله وأجزأه مع القدرة على الثاني .

(والطريق الثالث) حكاه المصنف والأصحاب عن أبى إسحق المروزى أن فى المسألة قولين (أصحهما) الطريق الأول (والثانى) أنه مخير بين الثلاثة الأولى وهي البدنة والبقرة والشاة فلا يجزى الإطعام والصيام مع القدرة على واحد من الثلاثة ، فإن عجز عن الثلاثة قوم أيها شاء وتصدق بقيمته طعاما ، فإن عجز عنه صام عن كل مد يوما .

(والطريق الرابع) أنه يجب بدنة فإن عجز فبقرة فإن عجز فسبع شياه فإن عجز قوم البدنة وصام ، فان عجز عن الصيام أطعم فيقدم الصيام على الإطعام ككفارة الظهار ونحوها • وقيل : لا مدخل للإطعام والصيام هنا بل إذا عجز عن الغنم ثبت الهدى فى ذمته إلى أن يجد تحريجا من أحد القولين فى دم الإحصار والله أعلم •

وحيث قلنا بالصيام فان كسر مد صام عن بعض المد يوما كاملا بلا خلاف كما في نظائره من اليمين وغيرها . وممن صرح به المــــاوردى ، وحيث قلنا بالإطعام قال صاحب البحر : أقل ما يجزىء أن يدفع الواجب إلى ثلاثة من مساكين الحرم إن أمكنه ثلاثة فإن دفع إلى اثنين مع القدرة على ثالث ضمن ، وفي قدر الضمان وجهان أحدهما الثلث (وأصحهما) ما يقع عليه الاسم ، وهما كالخلاف فيمن دفع نصيب صنف من أهل الزكاة إلى اثنين ، فان فرق على مساكين فهل يتعين لكل مسكين مد أم لا ؟ فيه وجهان حكاهما الماوردي والزوياني وغيرهما (أصحهما) لا يتعين ، بل يجوز أن يعطى المسكين أقل من مد وأكثر من مد ، كما لو ذبح الدم وفرق اللحم ، فإنه لا يتقدر بشيء ، ويجزى أن يدفع إلى المسكين القليل والكثير (الثاني) يتقدر بمد كالكفارة ، فإن أعطاه أكثر لم تحسب الزيادة ، وإن أعطاه أقل من مد لم يحسب شيء منه إلا أن يعطيه تمام المد ، والله أعلم • وحيث قلنا بالبدنة أو البقرة أو الشاة ، فالمراد ما يجزى في الأضحية بلا خلاف ، وسيأتي إيضاحه في آخر هذا الباب إن شـاء الله تعالى • والله أعلم •

(فسرع) لو وطىء المحرم زوجات له فهو كوطء الواحدة فيفسد حجه وحجهن ، وعليه وعليهن المضى فى فاسده والقضاء ، قال الدارمى : وحكم نفقتهن وغيرها كما مضى •

قال المصنف رحمه الله تصالي

(وإن كان المحرم صبيا فوطىء عامدا بنيت على القولين: فإن قلنا: إن عمده خطا فهو كالناسى ، وقد بيناه ، وإن قلنا: عمده عمد فسد نسكه ، ووجبت الكفارة ، وعلى من تجب ؟ فيه قولان (احدهما) في ماله (والثانى) على الولى ، وقد بيناه في اول الحج ، وهل يجب عليه القضاء ؟ فيه قولان (احدهما) لا يجب لانها عبادة تتعلق بالبدن ، فلا تجب على الصبى كالصوم والصلاة (والثانى) بجب لأن من فسد الحج بوطئه وجب عليه القضاء كالبالغ ، فإن قلنا: يجب فهل يصح منه في حال الصفر ؟ فيه قولان (احدهما)

لا يصح ، لأنه حج واجب ، فلا يصح من الصبى كحجة الإسلام (والثاني) يصح لأنه يصح منه اداؤه فصح منه قضاؤه كالبالغ ؟ وإن وطىء العبد في إحرامه عامدا فسد حجه ، ويجب عليه القضاء .

ومن اصحابنا من قال: لا يلزمه لأنه ليس من اهل فرض الحج ، وهذا خطا لأنه يلزمه الحج بالنذر قلزمه القضاء بالإفساد كالحر ، وهل يصح منه القضاء في حال الرق ؟ على القولين على ما ذكرناه في الصبى ، فإن قلنا : إنه يصح منه القضاء ، فهل للسيد منعه منه ؟ يبنى على الوجهين في ان القضاء على الفور ام لا ؟ فإن قلنا : إن القضاء على النراخى فله منعه لأن حق السيد على الفور ، فقدم على الحج ، وإن قلنا : إنه على الفور ففيه وجهان (احدهما) انه لا يملك منعه ، لأنه موجب ما اذن فيه ، وهو الحج ، فصار كما أو اذن فيه (والثاني) انه يملك منعه لأن الماذون فيه حجة صحيحة ، فإن اعتق فيه التحلل من الفاسد وقبل القضاء لم يجز ان يقضى حتى يحج حجة الإسلام مفى في فاسده ثم يحج عن القضاء مفى في فاسده ثم يحج عن القضاء في السنة الثائية ، ثم يحج عن القضاء في السنة الثائية ، ثم يحج عن القضاء في السنة الثائية ، وإن اعتق قبل الوقوف مفى في فاسده ثم يقضى ، ويحز ئه في السنة الثائية ، وإن اعتق قبل الوقوف مفى في فاسده ثم يقضى ، ويحز ئه في السنة الثائلة ، وإن اعتق قبل الوقوف مفى في فاسده ثم يقضى ، ويحز ئه في السنة الثائلة ، وإن اعتق قبل الوقوف مفى في فاسده ثم يقضى ، ويحز ئه في السنة الثائلة ، وإن اعتق قبل الوقوف مفى في فاسده ثم يقضى ، ويحز ئه عن القضاء وعن حجة الإسلام ، لأنه لو لم يفسد لكان اداؤه يجز ئه عن حجة الإسلام فاذا فسد وجب ان يجز ئه قضاؤه عن حجة الإسلام فاذا فسد وجب ان يجزئه قضاؤه عن حجة الإسلام فاذا فسد وجب ان يجزئه قضاؤه عن حجة الإسلام فاذا فسد وجب ان يجزئه قضاؤه عن حجة الإسلام فاذا فسد وجب ان يجزئه قضاؤه عن حجة الإسلام فاذا فسد وجب ان يجزئه قضاؤه عن حجة الإسلام فاذا فسد وجب ان يجزئه قضاؤه عن حجة الإسلام فاذا فسد

(الشرح) هذا الفصل تقدم بيان جميعه مع فروع كثيرة متعلقة به فى أوائل الباب الأول من كتاب الحج وأوضحناه هناك وقول المصنف بنيت _ يعنى المسألة _ وقوله : فى الصبى إذا أفسد حجه بالجماع هل يجب القضاء ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يجب ، لأنه عبادة تتعلق بالبدن فلا يجب على الصبى كالصوم احترز به عن الزكاة والله أعلم .

قال المسنف رحمه الله تعسالي

(وإن وطىء وهو قارن وجب مع البدنة دم القسران ، لانه دم وجب بغير الوطء فلا يسقط بالوطء ، كدم الطيب ، وإن وطىء ثم وطىء ولم يكفر عن الأول ففيه قولان ، قال في القديم : يجب عليه بدنة واحدة كما لو زنى ثم زنى كفاه لهما حد واحد ، وقال في الجديد : يجب عليه للثاني كقارة أخرى ، وفي الكفارة الثانية قولان (أحدهما) شساة لانها مباشرة لا توجب

الفساد ، فوجبت فيها شاة كالقبلة بشهوة (والثانى) يلزمه بدنة لانه وطيء في إحرام منعقد فاشبه الوطء في إحرام صحيح ، وإن وطيء بعد التحلل الأول لم يفسد حجه لانه قد زال الإحرام فلا يلحقه فساد ، وعليسه كفارة ، وفي كفارته قولان (احدهما) انها بدنة لانه وطيء في حال يحرم فيه الوطء ، فاشبه ما قبل التحلل (والثاني) انها شاة لانها مباشرة لا توجب الفساد ، فكانت كفارتها شاة ، كالمباشرة فيما دون الفرح ، وإن جامع في قضاء الحج لزمته بدنة ، ولا يلزمه إلا قضساء حجة واحدة ، لأن القضى واحد فلا يلزمه اكثر منه) .

(الشرح) فيه ثلاث مسائل (إحداها) إذا فسد حجه بالجماع ثم جامع ثانيا ففيه خلاف ذكر المصنف بعضه ، وباقيته مشهور ، وحاصله خمسة أقوال (أصحها) تجب بالأول بدنة وبالثاني شاة (والثاني) يجب لكل واحد بدنة (والثالث) يكفي بدنة عنهما جميعا (والرابع) إن كفر عن الأول قبل الجماع الثاني وجبت الكفارة للثاني ، وهي شاة في الأصح وبدنة في الآخر ، وإن لم يكن كفر عن الأول كفته بدنة عنهما (والخامس) إن طال الزمان بين الجماعين أو اختلف المجلس وجبت كفارة أخرى للثاني ، وفيها القولان ، وإلا فكفارة واحدة ، ولو وطيء مرة ثالثة ورابعة وأكثر ففيه هذه الأقوال (الأظهر) يجب للأول بدنة ، ولكل مرة بعده شاة في (والثاني) يجب لكل مرة بدنة وباقي الأقوال ظاهرة ، ودليل الجميع يفهم مما ذكره المصنف ، قال إمام الحرمين : هذا الخلاف إذا كان قد قضي في حماع وطره ، قال : فأما لو كان ينزع ويعود ، والأفعال متواصلة ، وحصل قضاء الوطر آخرا فالجميع جماع واحد بلا خلاف ،

(المسئلة الثانية) إذا وطىء بعد التحلل الأول وقبل التحلل الثانى فهذا الوطء حرام بلا خلاف، كما سيأتى بيانه فى صفة الحج إن شاء الله تعالى، وهل يفسد حجه ؟ فيه ثلاث طرق (أصحها) وبه قطع المصنف والجمهور من العراقيين وغيرهم لا يفسد، لما ذكره المصنف (والثانى) فى فساده وجهان (أصحهما) يفسد (والثانى) لا يفسد حكاه إمام الحرمين

و آخرون (والثالث) حكاه الدارمي والرافعي وغيرهما فيه قولان (الجديد) لا يفسد (والقديم) أنه يفسد ما يقى من حجه دون ما مضى فلا يمضى فى فاسده ، بل يخرج إلى آدنى الحل ويجدد منه إحراما ، ويأتى بعمل عمرة وهو مذهب مالك ، لأن الباقى من حجه طواف وسعى وحلق ، وذلك هو عمل العمرة ، وهذا ضعيف لأن العبادة الواحدة المرتبطة لا يوصف بعضها بالبطلان دون بعض ، فإذا قلنا بالمذهب : إنه لا يفسد فقولان (أصحهما عند الجمهور يلزمه شأة ، وبه قطع المحاملي فى المقنع (والثاني) يلزمه بدنة ، وصححه البعوى وأشار المحاملي فى المجموع والتجريد إلى ترجيحه ، وحكى الرافعي وجها أنه لا شيء عليه وهو شاذ ضعيف ، واعلم أن جمهور الأصحاب أطلقوا القولين فى المسألة كما ذكره المصنف ، وحكاهما الجرجاني فى المبحر وجهين ، وقال المحاملي فى المجموع والتجريد : المنصوص يلزمه فى البحر وجهين ، وقال المحاملي فى المجموع والتجريد : المنصوص يلزمه بدنة وفيه قول مخرج أنه شاة والمشهور قولان مطلقا كما سبق ،

(فسرع) قال المتولى: إذا وقف الحاج بعرفات ولم يرم ولا طاف ولا حلق ، وفات وقت الرمى ثم جامع فان قلنا: الحلق نسك فسد حجه ، لأنه لم يحصل التحلل الأول فعليه البدنة والمضى فى فاسده والقضاء ، وإن قلنا: الحلق ليس نسكا فوجهان قال ابن سريج: يفسد حجه ، وقال غيره: لا يفسد وأصل الوجهين أن رمى جمرة العقبة إذا فات وجب فيه الدم ، وهل يتوقف التحلل على ذبح الدم ؟ فيه وجهان (أصحهما) يتوقف فان قلنا يتوقف فسد حجه لأنه لم يحصل التحلل الأول وإلا فلا ، هذا كلام المتولى ، وذكر القاضى حسين نحوه ،

(المسألة الثالثة) إذا جامع فى قضاء الحج قبل التحلل الأول فسد القضاء ، ولزمه المضى فى فاسده والبدئة بلا خلاف ويلزمه قضاء واحد عن الإحرام الأول ولو تكرر القضاء والإفساد مائة مرة لم يجب إلا قضاء واحد وتجب البدئة فى كل مرة أفسدها .

(فسرع) لو رمى جمرة العقبة فى الليل معتقدا أنه بعد نصف الليل وحلق ثم جامع ، ثم بان أنه رمى قبل نصف الليل ، فطريقان حكاهما الدارمي (وأصحهما) كما لو وطىء ناسيا فيكون فيه القولان (والثاني) يفسد قطعا لتقصيره ، وقد سبقت المسألة فى الباب الماضى •

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(والوطء في الدبر واللواط وإتيان البهيمة كالوطء في القبل في جميع ما ذكرناه لأن الجميع وطء والله أعلم) •

(الشرح) هـذا الذي قاله هو المذهب وبه قطع الجمهور من العراقيين والحراسانيين ، وقيل : لا يفسد الحج بشيء من ذلك وحكى القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد وغيره من أصحابنا قولا أنه لا يجب في جميع ذلك إلا شاة ، وظاهر عبارتهم أنه لا يفسد به الحج ولا العمرة على هذا القول قال القياضي أبو الطيب في تعليقه وآخرون : يفسد الحج والعمرة بالوطء في دبر الرجل أو المرأة ، وتجب البدنة وهو كالوطء في قبلها قالوا : (وأما) البهيمة فإن قلنا : وطؤها يوجب الحد فكذلك وإن قلنا : يوجب التعزير فوجهان والصحيح ما قدمنا عن الجمهور ، والله أعلم ،

(فرع) لو لف على ذكره خرقة وأولجه فى امرأة فهل يفسد حجه ؟ فيه ثلاثة أوجه خكاها الصيمرى والماوردى والرويانى وصاحب البيان وغيرهم (أصحها) يفسد كما لو لم يلف خرقة ، لأنه يسمى جماعا (الثانى) لا ، لأنه إنما أولج فى خرقة (والثالث) اختاره أبو الفياض البصرى والصيمرى إن كانت الخرقة رقيقة لا تمنع الحرارة واللذة فسد حجه وإلا فلا ، وقد سبقت هذه الأوجه فى باب ما يوجب الفسل وسبق أنها جارية فى كل الأحكام والصحيح أنه جماع فى كل الأحكام والله أعلم م

(فرع) قد سبق فى باب ما يوجب العسل ، أن أحكام الوطء تتعلق بتغييب جميع الحشفة ولا يتعلق شىء من أحكام الوطء بعض الحشفة وأنه إذا كان مقطوعها فإن بقى من الذكر دون قدر الحشفة فلا حكم لإيلاجه وإن كان قدرها تعلقت الأحكام بتغييبه كله وإن كان أكثر فوجهان (الأصح) يتعلق بقدرها (والثاني) لا تتعلق إلا بكل الباقى وسبق هناك أن استدخال المرأة ذكر بهيمة له حكم وطء الرجل لها ، وفى استدخال الذكر المقطوع وجهان (الأصح) أنه كالوطء .

قال الصنف رحمه الله تعسالي

(وإن قبلها بشهوة او باشرها فيما دون الفرج بشهوة لم يفسد خجه لانها مباشرة لا يجب الحد بجنسها ، فلم تفسد الحج كالمباشرة بغير شهوة ، وتجب عليه فدية الأذى لانه استمتاع لا يفسد الحج فكانت كفارته [ككفارة] فدية الأذى والطيب والاستمناء كالمباشرة فيما دون الفرج في الكفارة ، لانه بمنزلتها في التحريم والتمزير ، فكان بمنزلتها في الكفارة) .

(الشرح) قد سبق فى الإحرام أنه يحرم على المحرم المباشرة بشهوة كالقبلة والمفاخذة واللمس باليد بشهوة ونحو ذلك ، هذا إذا كان قبل التحللين فإن كان بينهما ففى تحريم المباشرة فيما دون الفرج بشهوة خلاف مشهور فى باب صفة الحج ومتى ثبت التحريم فباشر عمدا عالما بالتحريم مختارا لم يفسد حجه سواء أنزل أم لا ، وهذا لا خلاف فيه عندنا ، ولا تلزمه البدنة بلا خلاف ، وتلزمه الفدية الصغرى وهى فدية الحلق وقد سبق بيانها فى أول الباب (وأما) اللمس والقبلة ونحوهما بغير شهوة فليس بحرام ؟ ولا فدية فيه بلا خلاف (وأما) قول إمام الحرمين والغزالى: كل مباشرة نقضت الوضوء فهى حرام على المحرم فعلط وسبق قلم يتأول على أن المراد كل ملامسة تنقض الوضوء فهى محرمة ، بشرط كونها بشهوة ، ومرادهما بهذه العبارة استيعاب صور اللمس اتفاقا واختلافا والله أعلم ،

قال الصيمرى والماوردى وصاحب البيان: لو قدم المحرم من سفر ، أو قدمت امرأته من سفر فقبلها أو أراد أحدهما سفرا فودعها وقبلها ، فإن قصد تحية القادم والمسافر وإكرامه ، ولم يقصد شهوة فلا فدية ، وإن قصد الشهوة عصى ولزمته الفدية ، وإن لم يقصد شيئا فوجهان (أحدهما) لا فدية لأن ظاهر الحال يقتضى التحية (والثانى) تجب لأنها موضوعة للشهوة ، فلا تنصرف عنها إلا بنية ، هكذا قالوه ، وهذا الوجه ضعيف ، والصواب أن لا فدية ، لأنها لا تجب إلا بالشهوة ، ولم يقصد هنا شهوة ، ولا يشترط قصد غير الشهوة ، والله أعلم .

(فسرع) إذا قبل المحرم امرأته بشهوة ولزمته الفدية ثم جامعها ، فلزمته البدنة ، فهل تسقط عنه الشاة وتندرج في البدنة ؟ أم تجبان معا ؟ فيه وجهان حكاهما الماوردي وآخرون ، قال الماوردي : هما مبنيان على الوجهين في المحدث إذا أجنب هل يندرج الحدث في الجنابة ويكفيه الغسل أم لا ؟ إن أدرجناه هناك أدرجناه هنا وإلا فلا ، وقد سبقت هذه المسألة قريبا في فصل من لبس ثم لبس ، أو تطيب ثم تطيب وذكرنا فيه أربعة أوجه (أصحها) تكفيه بدنة (والثاني) تجب بدنة وشاة (والثالث) إن قصد بالمساشرة الشروع في الجماع فبدنة وإلا فبدنة وشاة والله أعلم ، ولو وطيء وطئا يوجب البدنة ثم باشر دون الفرج بشهوة ، قال الدارمي : إن كان كفر عن الجماع قبل المباشرة لزمه للمباشرة شاة ، وإلا ففي اندراجها في البدنة وجهان والله أعلم ،

(فرع) إذا استمنى بيده ونحوها فأنزل ، عصى بلا خلاف ، وفى لزوم الفدية وجهان حكاهما القاضى حسين والفورانى وإمام الحرمين والبغوى والمتولى وصاحب البيان وآخرون (أصحهما) عندهم وجوبها ، وبه قطع المصنف هنا وفى التنبيه والماوردى وغيرهما لما ذكره المصنف

(والثانى) لا فدية لأنه إنزال من غير مباشرة غيره ، فأشبه من نظر فأنزل فإنه لا فدية (فإن قلنا) بالفدية فهى فدية الحلق كما قلنا فى مباشرة المرأة بغير الجماع ولا يفسد حجه بالاستمناء بلا خلاف (وأما) إذا نظر إلى امرأة بشهوة وكرر النظر حتى أنزل فلا يفسد حجه ، ولا فدية بلا خلاف عندنا وقال عطاء والحسن البصرى ومالك : يفسد حجه ، وعليه القضاء وعن ابن عباس فى الفدية روايتان (إحداهما) تجب بدنة (والثانية) شاة وبه قال سعيد بن جبير وأحمد وإسحق ، ودليلنا أنه إنزال من غير مساشرة فأشبه إذا فكر فأنزل من غير نظر ،

(فسرع) لو بأشر غلاما حسنا بغير الوطء بشهوة فهو كمباشرة المرأة لأنها مباشرة محرمة فأشبهتها فوجبت الفدية وفيه وجه ضعيف حكاه البغوى أنه لا فدية ، وقد سبق بيانه فى باب الإحرام وأوضحنا هناك ضعف هذا الوجه .

(فسرع) قال الماوردى: لو أولج المحرم ذكره فى قبل خنثى مشكل لم يفسد حجه سواء أنزل أم لا لأنه يحتمل أنه رجل ، فيكون قد أولج فى عضو زائد من رجل ، فلا يفسد بالشك لكن إن أنزل لزمه الفسل وشاة ، كمباشرة المرأة بدون الجماع ، وإن لم ينزل فلا غسل ولا شاة ، ولا شىء سوى التعزير والإثم .

(فسرع) فى مذاهب العلماء فى مسائل من مباشرة المحرم المرأة ونحوها (إحداها) إذا وطنها فى القبل عامدا عالما بتحريمه قبل الوقوف بعرفات، فسد حجه بإجماع العلماء، وفيما يجب عليه خلاف لهم، فمذهبنا أن واجبه بدنة كما سبق وبه قال وأحمد وهو مذهب جماعات من الصحابة رضى الله عنهم ذكرنا بعضهم فى أول هذا الفصل وقال أبو حنيفة: عليه شاة لا بدنة وقال داود: هو مخير بين بدنة وبقرة وشاة .

(الثانية) إذا وطئها بعد الوقوف بعرفات قبل التحللين فسد حجه وعليه المضى فى فاسده وبدنة والقضاء وهذا مذهبنا ، وبه قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا يفسد ، ولكن عليه بدنة وعن مالك رواية أنه لا يفسد دليلنا أنه وطىء فى إحرام كامل فأشبه الوطء قبل الوقوف و احتجوا بالحديث : « الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد تم حجه » قال أصحابنا : هذا متروك الظاهر بالإجماع فيجب تأويله وهو محمول على أن معناه فقد الموات والفوات والفوات والمناه وله والمناه والمنا

(الثالثة) إذا وطىء بعد التحلل الأول وقبل الثانى لم يفسد حجب عندنا ولكن عليه الفدية ووافقنا أبو حنيفة فى أنه لا يفسد ، وقال مالك : إذا وطىء بعد جمرة العقبة وقبل الطواف لزمه أعمال عمرة ولا يجزئه حجه لأن الباقى عليه أعمال عمرة وهى الطواف والسعى والحلق ، وقالا : فيلزمه المخروج إلى الحل ويحرم بعمرة ، ويلزمه الفدية ، وعن أحمد روايتان فى الفدية هل هى شاة أم بدنة ؟

(الرابعة) إذا وطيء في الحج وطئا مفسدا لم يزل بذلك عقد الإحرام، بل عليه المضى في فاسده والقضاء، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحسد والجمهور وقال الماوردي والعبدري: هو قول عامة الفقهاء، وقال داود: يزول الإحرام بالإفساد ويخرج منه بمجرد الافساد، وحسكاه الماوردي عن ربيعة أيضا قال وعن عطاء نحوه، قال: واستدلوا بحديث عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » رواه مسلم قالوا: والفاسد ليس مما عليه أمره، وقياسا على الصلاة والصوم، واستدل أصحابنا بإجماع الصحابة، وقد قدمنا ذلك عن جماعة منهم في أول هذا الفصل، ولأنه سبب يجب به قضاء الحج فوجب أن لا يخرج به من الحج كالفوات، والجواب عن الحديث أن الذي ليس عليه أمر صاحب الشرع إنما هو الوطء، وهو

مردود ، وأما الحج فعليه أمر صاحب الشرع (وأما) قياسهم على الصوم والصلاة فجوابه أنه يخرج منهما بالقول ، فكذا بالإفساد بخلاف الحج ولأن محظورات الصلاة والصوم تنافيهما بخلاف الحج

(الرابعة) (۱) إذا وطىء امرأته وهما محرمان فسد حجهما وقضيا وفرق بينهما فى الموضع الذى جامعها فيه فلا يجتمعان إلا بعد التحلل وهل التفريق واجب ؟ أم يستحب ؟ فيه قولان أو وجهان عندنا (أصحهما) مستحب وقال مالك وأحمد: واجب ، وزاد مالك فقال: يفترقان من حيث يحرمان ، ولا ينتظر موضع الجماع ، وقال عطاء وأبو حنيفة : لا يفرق بينهما ولا يفترقان ، وممن قال بالتفريق عمر بن الخطاب وعثمان وابن عباس وسعيد بن المسيب والثورى وإسحق وابن المنذر ، واحتج أبو حنيفة بالقياس على الوطء فى نهار رمضان ، فإنهما إذا قضيا لا يفترقان ، واحتج أصحابنا بأن ما قلناه قول الصحابة ولأنه لا يؤمن إذا اجتمعا أن يتذكرا ما جرى فيتوقا إليه فيفعلاه ، والجواب عن قياسه على الصوم أن زمنسه ما جرى فيتوقا إليه فيفعلاه ، والجواب عن قياسه على الصوم أن زمنسه قصير ، فإذا تاق أمكنه الجماع بالليل بخلاف الحج ،

(الخامسة) إذا أحرم بالحج أو العمرة من موضع قبل الميقسات ثم أفسده ، لزمه في القضاء الإحرام من ذلك الموضع ، وبه قال ابن عباس وسعيد بن المسيب وأحمد وإسحق وابن المنذر ، وحكى ابن المنذر عن النخعى أنه يحرم من المكان الذي جامع فيه ، وقال مالك وأبو حنيفة : إن كان حاجا كفاه الإحرام من الميقات ، وإن كان معتمرا فمن أدنى الحل ، واحتجا بأن النبى صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : « ارفضى عمرتك ثم أمرها أن تحرم من التنعيم بالعمسرة » رواه البخارى ومسلم ، واحتج أمرها أن تحرم من التنعيم بالعمسرة » رواه البخارى ومسلم ، واحتج أصحابنا بأنها مسافة وجب قطعها في أداء الحج فوجب في القضاء كالميقات وأما حديث عائشة فإنها صارت قارنة فأدخلت الحج على العمرة ، ومعنى وأما حديث عائشة فإنها صارت قارنة فأدخلت الحج على العمرة ، ومعنى

⁽١) الرابعة هنا مكروة ولعلها الرابعة عشرة ويكون موضعها علب الثالثة عشرة فتأمل م

ارفضى عمرتك أى دعى إتمام العمل فيها واقتصرى على أعمال الحج فإنها تكفيك عن حجك وعن عمرتك ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لها فى صحيح مسلم وغيره: « طوافك وسعيك يجزئك لحجك وعمرتك » فهذا تصريح بأنها لم تبطلها من أصلها ، بل أعرضت عن أعمالها منفردة لدخولها فى أعمال الحج ، وقد بسطت هذا التأويل بأدلته الصحيحة الصريحة فى شرح صحيح مسلم رحمه الله والله أعلم •

(السادسة) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزم من أفسد حجه بدنة ، وبه قال ابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد ومالك والثورى وأبو ثور وإسحق ، إلا أن الثورى وإسحق قالا : إن لم يجد بدنة كفاه شاة ، وعندنا وعند آخرين إن لم يجد بدنة فبقرة ، فان فقدها فسبع من الغنم ، فان فقدها أخرج بقيمة البدنة طعاما ، فان فقد صام عن كل مد يوما ، وعن أحسد رواية أنه مخير بين هذه الخمسة ، وسبق بيان مذهب أبى حنيفة في المسألة الأولى والثانية ، دليلنا آثار الصحابة ،

(السابعة) إذا وطىء القارن فسد حجه وعبرته ، ولزمه المضى فى فاسدهما وتلزمه بدنة للوطء ، وشاة بسبب القران ، فاذا قضى لزمه أيضا شاة أخرى ، سواء قضى قارنا أم مفردا لأنه توجه عليه القضاء قارنا ، فاذا قضى مفردا لا يسقط عنه دم القران ، قال العبدرى : وبهذا كله قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة إن وطىء قبل طواف العمرة فسد حجه وعمرته ، ولزمه المضى فى فاسدهما ، والقضاء وعليه شاتان شاة لإفساد الحج وشاة لإفساد العمرة ، ويسقط عنه دم القران ، فان وطىء بعد طواف العمرة فسد حجه ، وعليه قضاؤه وذبح شاة ولا تفسد عمرته فيلزمه بدنة بسببها ويسقط عنه دم القران ، قال ابن المنذر ، وممن قال : يلزمه هدى واحد عطاء وابن جريج ومالك والشافعى وإسحق وأبو ثور وقال الحكم : يلزمه هديان ،

(الثامنة) إذا أفسد المحرم والمحرمة حجهما بالوطء فقد ذكرنا الخلاف في مذهبنا أنه هل يلزمهما بدنة ؟ أم بدنتان ؟ قال ابن المنذر : وأوجب ابن عباس وابن المسب والضحاك والحكم وحماد والثورى وأبو ثور على كل واحد منهما هديا ، وقال النخعى ومالك : على كل واحد منهما بدنة ، وقال أصحاب الرأى : إن كان قبل عرفة فعلى كل واحد منهما شاة ، وعن أحمد روايتان (إحداهما) يجزئهما هدى (والثانية) على كل واحد منهما هدى ، وقال عطاء وإسحق لزمهما هدى واحد ه

(التاسعة) إذا جامع مرارا فقد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يجب فى المرة الأولى بدنة ، وفى كل مرة بعدها شاة ، قال ابن المنذر : وقال عطاء ومالك وإسحق عليه كفارة واحدة ، وقال أبو ثور : لكل وطء بدنة ، وقال أبو حنيفة إن كان فى مجلس واحد فدم ، وإلا فدمان وقال مجمد : إن لم يكن كفر عن الأول كفاه لهما كفارة وإلا فعليه للثاني كفارة أخرى ، دليلنا أن الثاني مباشرة محرمة مستقلة لم تفسد نسكا فوجبت فيها شاة كالمباشرة بغير الوطء .

(العاشرة) لو وطيء امرأة فى دبرها أو لاط برجل أو أتى بهيسة فقد ذكرنا أن الصحيح عندنا أنه يفسد حجه وعمرته بكل واحد من هذا ، وقال أبو حنيفة البهيمة لا تفسد ولا فدية ، وفى الدبر روايتان ، وقال داود: لا تفسد البهيمة واللواط .

(الحادية عشرة) لو وطئها فيما دون الفرج لم يفسد حجه عندنا ، وعليه شاة في أصح القولين ، وبدنة في الآخر ، سواء أنزل أم لا وكذا قال جمهور العلماء لا نفسد ممن قاله الثورى وأبو حنيفة وأبو ثور ، قال سعيد ابن جبير والثورى وأحمد وأبو ثور وعليه بدنة ، وقال أبو حنيفة : دم ، وقال ابن المنذر عدى عليه شاة ، وقال عطاء والقاسم بن محمد والحسن ومالك وإسحق : إن أنزل فسد حجه ولزمه قضاؤه وعن أحمد في فسساده

روايتان ، وأما إذا قبلها بشهوة فهو عندنا كالوطء فيما دون الفرج فلا يفسد الحج ، وتحب شاة فى الأصح وبه قال ابن المسيب وعطاء وابن سيرين والزهرى وقتادة ومالك والثورى وأحمد وإسحق وأبو حنيفة وأبو ثور ، وقال ابن المنذر : روينا ذلك عن ابن عباس ، وروينا عنه أنه يفسد حجه ، وعن عطاء رواية أنه يستغفر الله تعالى ولا شيء عليه ، وعن سعيد بن جبير أربع روايات (إحداها) كقول ابن المسيب (والثانية) عليه بقرة (والثالثة) يفسد حجه (والرابعة) لا شيء عليه بل يستغفر الله تعالى .

(الثانية عشرة) لو ردد النظر إلى زوجته حتى أمنى لم يفسد حجه ، ولا فدية عليه ، وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور ، وقال الحسن البصرى ومالك: يفسد حجه وعليه الهدى ، وقال عطاء : عليه الحج من قابل وعن ابن عباس روايتان (إحداهما) عليه بدنة (والثانية) دم وقال سعيد بن جبير وأحمد وإسحق : عليه دم •

(الثالثة عشرة) إذا وطىء المعتمر بعد الطواف وقبل السعى فسدت عمرته وعليه المضى فى فاسدها ، والقضاء والبدنة ، وبه قال أحمد وأبو ثور لكنهما قالا : عليه القضاء والهدى ، وقال عطاء : عليه شاة ولم يذكر القضاء ، وقال الثورى وإسحق : يريق دما وقد تمت عمرته ، وقال ابن عباس : العمرة والطواف ، واحتج إسحق بهذا ، وقال أبو حنيفة : إن جامع بعد أن طاف بالبيت أربعة أشواط لم تفسد عمرته ، وعليه دم : وإن كان طاف ثلاثة أشواط فسدت وعليه إتمامها والقضاء ودم ، قال ابن المنذر : وأجمعوا على أنه لو وطىء قبل الطواف فسدت عمرته ، أما إذا جامع بعد الطواف والسعى وقبل الحلق فقد ذكرنا أن مذهبنا فساد العمرة إن قلنا : الحلق نسك وهو الأصسح ، قال ابن المنذر : ولا أحفظ هذا عن غير الشافعي ، وقال ابن عباس والثورى وأبو حنيفة : عليه دم ، وقال مالك : عليه الهدى ، وعن عطاء أنه يستغفر الله ولا شيء عليه ، قال ابن المنذر : قول ابن عباس أعلى ،

. (وإن قتل صيدا نظرت إن كان له مثل من النعم وجب عليه مثله من النعم والنعم هي الإبل والبقر والغنم ، والدليل عليه قوله عز وجل: (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) فيجب في النعامة بدئة ، وفي حمار الوحش وبقرة الوحش بقرة ، وفي الضبع كبش ، وفي الغزال عنز وفي الأرنب عناق (١) وفي اليوبوع جغره ، لما روى عن عثمان وعلى وابن عباس وزيد بن ثابت وابن الزبير ومعاوية رضي الله عنهم ((انهم قضوا في النصامة بيدنة)) وعن عمر رضي الله عنه أنه ((جمل في حمار الوحش بقرة)) وحكم في الضبع بكبش وفي الأرنب بمناق ، وفي اليربوع بجفرة أا وعن عثمان رضي الله عنه انه حكم في ام حبين بحلان وهو الحمل ، فما حكم فيه الصحابة لا يحتاج فيه إلى اجتهاد ، وما لم تحكم فيه الصحابة يرجع في معرفة الماثلة بيئسه وبين النمم إلى عدلين من أهل المرفة ، لقوله تعالى : (يحكم به ذوا عبل منكم هديا) . وروى قبيصة بن جابر الاسدى قال: ((اصبت ظبيا وانا محرم فاتيت عمر رضي الله عنه ومعي صاحب لي ، فذكرت ذلك له ، فاقبل على رجل إلى جانبه فشاوره ، فقال لي : اذبح شاة ، فلما انصرفنا قلت لصاحبي: إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول ، فسمعنى عمر فاقبل على ضربا بالدرة وقال اتقتل صيدا وانت محرم وتفمص الفتيا ـ اي تحتقرها _ وتطعن فيها قال الله عز وجل في كتابه: (يحسكم به ذوا عدل منكم) ها انذا عمر وهذا ابن عوف " .

(فعسل) المستحب أن يكونا فقيهين ، وهل يجوز أن يكون المتاف أحدهما فيه وجهان (أحدهسا) لا يجوز كما لا يجوز أن يكون المتلف للمال أحد المقومين (والثاني) أنه يجوز ، وهو الصحيح ، لأنه يجب عليه لحق الله تعالى فجاز أن يجعل من يجب عليه أمينا فيه كرب المال في الزكاة ، ويجوز أن يفدى الصغير بالصغير ، والكبير بالسكبير ، فان فدى الذكر ويجوز أن يفدى الصغير بالصغير ، والكبير بالسكبير ، فان فدى الذكر بالأثنى جاز لأنها أفضل ، وإن فدى الأعور من اليمين بالأعور من اليسار جاز ، لأن المقصود فيهما واحد [وإذا وجب عليه المثل فهو بالخيار بين أن يقومه بالدراهم والدراهم طعام ويتصدق أن يذبح المثل ويفرقه وبين أن يقومه بالدراهم والدراهم طعام ويتصدق

⁽۱) العناق كسحاب أن أولاد المعز (ط) م.

به ، وبين أن يصوم عن كل مد يوما لقوله تعالى « هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما »(١) •

وإن جرح صيدا له مثل فنقص عشر قيمته فالمنصوص أنه يجب عليه عشر ثمن المثل ، وقال بعض أصحابنا : يجب عليه عشر المثل ، وتأول النص عليه إذا لم يجد عشر المثل ، لأن ما ضمن كله بالمثل ضمن بعضه بالمشل كالطعام ، والدليل عنى المنصوص أن إيجاب بعض المشل يشق فوجب العدول إلى القيمة كما عدل فى خمس من الإبل إلى الشاة حين شق إيجاب جزء من البعير ، وإن ضرب صيدا حاملا فأسقطت ولدا حيا ثم ماتا ضمن الأم بمثلها ، وضمن الولد بمثله ، وإن ضربها فأسقطت جنينا ميتا والأم حية ضمن ما بين قيمتها حاملا وحائلا ، ولا يضمن الجنين .

(فصل) وإن كان الصيد لا مثل له من النعم وجب عليه قيمته فى الموضع الذى أتلفه فيه ، لما روى أن مروان سأل ابن عباس رضى الله عنه عن الصيد بصيده المحرم ولا مثل له من النعم قال ابن عباس : ثمنه يهدى إلى مكة ، ولأنه تعذر إيجاب المثل فيه فضمن بالقيمة كمال الآدمى ، فاذا أراد أن يؤدى فهو بالخيار بين أن يشترى بثمنه طعاما ويفرقه ، وبين نئ يقوم ثمنه طعاما ، ويصوم عن كل مد يوما ، وإن كان الصيد طائرا نظرت فان كان حماما وهو الذي يعب ويهدر كالذي يقتنيه الناس فى البيوت ، كالدبسى والقمرى والفاختة فانه يجب فيه شاة ، لأنه روى ذلك عن عمر وعثمان ونافع بن عبد الحرث وابن عباس رضى الله عنهم ، ولأن الحمام يشبه الغنم ، لأنه يعب ويهدر كالغنم فضمن به ، وإن كان أصغر من الحمام كالقطا واليعقوب والبط والأوز ففيه بالقيمة ، وإن كان أكبر من الحمام كالقطا واليعقوب والبط والأوز ففيه ولان (أحدهما) يجب فيه شاة ، لأنها إذا وجبت في الحمام فلان تجب

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط ش و ق (ط) .

فى هذا وهو أكبر أولى (الثانى) أنه يجب فيها قيمتها لأنه لا مثل لها من النعم ، فضمن بالقيمة ، وإن كسر بيض صيد ضمنه بالقيمة ، وإن تتف ريش طائر ثم نبت فهيه وجهان (أحدهما) لا يضمن (والثانى) يضمن بناء على القولين فيمن قلع شيئا ثم نبت .

(فعسل) وإن قتل صيدا بعد صيد وجب لكال واحد منهما جزاء ؟
لأنه ضمان متلف فيتكرر بتكرر الإتلاف ، وإن اشترك جماعة من المحرمين
في قتل صيد وجب عليهم جزاء واحد ، لأنه بدل متلف يتجزأ ، فاذا اشترك
الجماعة في إتلافه قسم البدل بينهم كقيم المتلفات ، وإذا اشترك حلال وحرام
في قتل صيد وجب على المحرم نصف الجزاء ، ولم يجب على الحلال شيء ،
كما لو اشترك رجل وسبع في قتل آدمى ، وإن أمسك محرم صيدا فقتله
حلال ضمنه المحرم بالجزاء ثم يرجع به على القاتل لأن القاتل أدخله في
الضمان فرجع عليه ، كما لو غصب مالا من رجل فأتلفه آخر في يده ،

(فصل) وإن جنى على صيد فأزال امتناعه نظرت _ فأن قتله غيره _ ففيه طريقان ، قال أبو العباس ؛ عليه ضمان ما نقص ، وعلى القاتل جزاؤه مجروحا إن كان محرما ، ولا شيء عليه إن كان حلالا ، وقال غيره : فيه قولان (أحدهما) عليه ضمان ما نقص لأنه جرح ولم يقتل ، فلا يلزمه جزاء كامل ، كما لو بقى ممتنعا ، ولأنا لو أوجبنا عليه جزاء كاملا وعلى القاتل إن كان محرم _ جزاء كاملا ، سوينا بين القاتل والجارح ولأنه يؤدى إلى أن نوجب على الجارح أكثر مما يجب على انقاتل ، لأنه يجب على الجارح جزاؤه صحيحا ، وعلى القاتل جزاؤه مجروحا ، وهذا خلاف على الجارح جزاؤه صحيحا ، وعلى القاتل جزاؤه مجروحا ، وهذا خلاف فأشبه الهالك ، فأما إذا كسره ثم أخذه وأطعمه وسقاه حتى برىء نظرت فأن عاد ممتنع _ ففيه وجهان ، كما قلنا فيمن نتف ريش طائر فعاد ونت ، فان لم يعد ممتنعا فهو على القولين (أحدهما) يلزمه ضمان ونت ، فان لم يعد ممتنعا فهو على القولين (أحدهما) يلزمه ضمان ما نقص (والثاني) بلزمه جزاء كامل ،

(فصل) والمفرد والقارن فى كفارات الإحرام واحد ، لأن القارن كالمفرد فى الأفعال ، فكان كالمفرد فى الكفارات) .

(الشرح) هذه الآثار مشهورة ، فالوجه أن أذكر الآثار الواردة فى المسألة (منها) الأثر المذكور عن قبيصة بن جابر الأسدى ، رواه البيهقى بإسناد صحيح وعن أبى حريز بالحاء وآخره زاى بقال : «أصبت ظبيا وأنا محرم فأتيت عمر فسألته فقال إيت رجلين من إخوانك فليحكما عليك ، فأتيت عبد الرحين بن عوف وسعيدا فحكما تيسا أعفر » رواه البيهقى ، وعن طارق قال : «خرجنا حجاجا فأوطأ رجل يقال له أربد ضبا ففزر ظهره ، فقدمنا على عمر فسأله أربد فقال عمر : احكم يا أربد فقال : أنت خير منى يا أمير المؤمنين وأعلم ، فقال عمر : إنما أمرتك أن تحكم فيه ولم آمرك أن تزكينى ، فقال : أربد أرى فيه جديا قد جمع الماء والشجر ، فقال عمر بذلك فيه » رواه الشافعى والبيهقى بإسناد صحيح وعن على بن أبى طلحة بذلك فيه » رواه الشافعى والبيهقى بإسناد صحيح وعن على بن أبى طلحة عن ابن عباس قال : إن قتل نعامة فعليه بدنة من الإبل ، رواه البيهقى وهو منقطع لأن على بن أبى طلحة لم يدرك ابن عباس ، سقط بينهما مجاهد أو غيره ،

وعن ابن عباس: « وفى بقرة الوحش بقرة ، وفى الإبل بقرة » رواه الشافعى والبيهقى بإسناد صحيح • وعن عطاء الخراسانى: أن عمر وعثمان وعليا وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية رضى الله عنهم قالوا: فى النعامة يقتلها المحرم بدنة من الإبل » رواه الشافعى والبيهقى • قال الشافعى: هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث ، وهو قول الأكثرين مسن لقيت ، فبقولهم: فى النعامة بدنة ، وبالقياس قلنا: بالنعامة لا بهذا ، من لقيت ، فبقولهم: فى النعامة بدنة ، وبالقياس قلنا: بالنعامة لا بهذا ، قال البيهقى : وجه ضعفه أنه مرسل ، فان عطاء الخراسانى ولد سنة خمسين ولم يدرك عمر ، ولا عثمان ، ولا عليا ، ولا زيدا ، وكان فى زمن معاوية صبيا ولم يثبت له سماع من ابن عباس ، وإن كان يحتمل أنه سمع منه ،

فان ابن عباس توفى سنة ثمان وخمسين ، ثم إن عطاء الخراساني مع انقطاع حديثه ممن تكلم فيه أهل العلم بالحديث .

وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضبع فقال: «هي صيد، وجعل فيها كبشا، إذا صادها المحرم » رواه البيهةي قال: وهو حديث جيد يقوم به الحجة ثم قال البيهةي: قال الترمذي: سالت البخاري عنه فقال هو حديث صحيح وعن عكرمة قال: «أنول رسول الله صلى الله عليه وسلم الضبع صيدا وقضي فيها كبشا » رواه الشافعي والبيهةي قال الشافعي: هذا حديث لا يثبت مثله ، لو انفرد ، قال البيهقي: وانما قال ذلك لأنه مرسل قال وروى موصولا ، ثم رواه باسناد عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد سبق بيان اختلاف المحدثين في الاحتجاج بعمرو بن أبي عمرو هذا والله أعلم ، وروى الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضي في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز ، وفي الأرنب بعناق ، وفي اليربوع بجفرة ، هذا إسناد مبلج صحيح ،

قال البيهقى: وروى مرفوعا عن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم قالا: والصحيح أنه موقوف على عمر « وعن ابن عباس قال: فى الضبع كبش » رواه الشافعى والبيهقى باسناد صحيح أو حسن • قال البيهقى: وروى عن على رضى الله عنهم أجمعين ، وعن عمر أنه قضى فى الضبع بكبش ، وفى الظبى بشاة ، وفى الأرنب بعناق ، وفى البربوع بجفرة • وروى الشافعى والبيهقى بإسنادهما الصحيح عن شريح ، قال : لو كان معى حكم حكمت فى الثعلب بجدى • قال البيهقى : وروى عن عطاء أن فى الثعلب سطاة وعن عثمان رضى الله عنه أنه قضى فى أم حبين بحلان من الغنم ، رواه الشافعى والبيهقى باسناد ضعيف فيه مطرف بن مازن قال يحيى بن معين • هو كذاب والله أعلم •

(أما) ألفاظ الفصل فالعناق ... بفتح العين ... وهي من أولاد المعز خاصة وهي التي (أوأما) الجفرة فهي التي بلغت أربعة أشهر ، وفصلت عن أمها (وأما) أم حبين (ألم) فمعروفة وهي ... بضم الحاء المهملة وفتح ألباء الموحدة المخففة ... (وأما) الحلان (ألم) ... فبضم الحاء المهملة وتشديد اللام ... (وأما) الحمل ... فبفتح الحاء والميم ... وهدو الخروف وقال الأزهري : هو الجدي ، ويقال له : حلام ... بالميم ... أيضا (قوله) تغمص الفتيا هو ... بفتح التاء وكسر الميم وبالصاد المهملة ... أي تحتقرها وتستصغرها ، ويقال : فتيا وفتوي (الأولى) ... بضم الفاء ... (والثانية) ... بفتحها ... (قوله :) يجب عليه لحق الله تعالى احتراز من التقويم ... بفتحها ... (قوله :) يجب عليه لحق الله تعالى احتراز من التقويم ...

(اما الاحكام) فقال الشافعي والأصحاب: الصيد ضربان مثلي وهو ما لا يشبه ماله مثل من النعم، وهي الإبل والبقر والغنم، وغير مثلي وهو ما لا يشبه شيئا من النعم، فالمثلي جزءان على التخيير والتعديل، فيخير القاتل بين أن يذبح مثله في الحرم ويتصدق به على مشاكين الحرم، إما بأن يفرق لحمه عليهم، وإما بأن يسلم جملته إليهم مذبوحا ويملكهم إياه ولا يجوز أن يدفعه إليهم حيا، وبين أن يقوم المشل دراهم، ثم لا يجوز تفرقة الدراهم، بل إن شاء اشترى بها طعاما وتصدق به على مساكين الحرم، وإن شاء صام عن كل مد يوما، ويجوز الصيام في الحرم وفي جميع البلاد، وإن انكسر مد وجب صيام يوم، وأما غير المثلى فيجب فيه قيمته، ولا يجوز أن يتصدق بها دراهم، بل يقوم بها طعاما ثم يتخير إن شاء أخرج يجوز أن يتصدق بها دراهم، بل يقوم بها طعاما ثم يتخير إن شاء أخرج من هذا أنه في المثلى مخير بين ثلاثة أشياء الحيوان والطعام والصيام، وفي من هذا أنه في المثلى مخير بين ثلاثة أشياء الحيوان والطعام والصيام، وفي

⁽¹⁾ بياض بالأصل وتحريره هكذا : وهي التي من حين تولد الي أن ترعي ،

 ⁽٢) أم جبين هى على خلقة الحرباء عريضـة الصدر عظيمـة البطن على قدر الضفدع غبراء لها أربع قوائم .

⁽٣) وأما الحلان فبو الجدى يوجد في بطن أمه . (المطيمي)

غيره بين الطعمام والصيام ، همذا هو المذهب وهو المقطوع به فى كتب الشافعي والأصحاب .

وروى أبو ثور عن الشافعى قولا قديما أنها على الترتيب ، هكذا حكاه أبو على الطبرى فى الإفصاح ، ومن بعده من المصنفين ، قال القاضى أبو الطيب : أصحابنا كلهم لا يعرفون هذا عن الشافعى ، وهى رواية عن الشافعى شاذة ، وكذا نقل البندنيجى عن الأصحاب إنكار هذه الرواية ، وأنه نص فى القديم على التخيير لا غير قال أصحابنا : وإذا لم يكن مثليا فالمعتبر قيمته فى محل الإتلاف ووقته ، وإن كان مثليا فقيمته فى مكان يوم الانتقال إلى الإطعام ، لأن محل ذبحه مكة فاذا عدل عن ذبحه وجبت قيمته بمحل الذبح ، هذا هو المذهب فى الصورتين وقيل : فيهما قولان (أحدهما) الاعتبار بقيمة يوم الإتلاف (والثاني) بقيمة يوم العدول إلى الإطعام ولا لا مثل له ، وأما ماله مثل فالمعتبر قيمة المثل حال العدول إلى الإطعام قولا واحدا ، فهذه ثلاثة طرق (المذهب) منها الأول صححه الشيخ أبو حامد والأصحاب ،

ومأخذ الخلاف أن الشافعي نص في أكثر كتبه أنه يقوم يوم إخراج الطعام ، وقال في موضع : يجب تقويمه يوم قتل الصيد ، فقال الأكثرون : ليست على قولين ، بل على حالين ، فقوله : يعتبر يوم الانتقال إلى الإطعام أراد إذا كان الصيد مثليا ، وقوله : يعتبر حين القتل أراد إذا كان غير مثلى ، ومنهم من قال : بل هما قولان فيهما ، ومنهم من قال بالطريق الثالث ، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : الطريق الأول أصح ، وحيث اعتبرناه بمحل الإتلاف فلإمام الحرمين احتمالان في أنه يعتبر في العدول إلى الطعام سعر الطعام في ذلك المكان أم سعره بمكة (والثاني) منهما أصح ،

(فرع) في بيان المثلى ، قال أصحابنا : ليس المثلى معتبرا على

التحقيق والتحديد ، بل المعتبر التقريب ، وليس معتبرا في القيمة ، بل في الصورة والخلقة ، والكلام في الدواب ثم الطيور (أما) الدواب فما ورد فيه نص ، أو حكم فيه صحابيان أو عدلان من التابعين ، أو ممن بعدهم من النعم أنه مثل الصيد المقتول اتبع ذلك ولا حاجة إلى تحكيم جديد على وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم في الضبع بكبش ، وحكمت الصحابة رضى الله عنهم في النعامة ببدنة ، وفي حمار الوحش وبقرته ببقرة ، وفي الغزال بعنز ، وفي الأرنب بعناق ، وفي اليروع بجفرة ، وعن عثمان رضى الله عنه أنه حكم في أم حبين بحلان ، وعن عظاء ومجاهد أنهما حكما في الوبر بشاة ،

قال الشافعي رحمه الله: إن كانت العرب تأكله ففيه جفرة ، لأنه ليس أكبر بدنا منها ، وعن عمر وغيره في الغبب جدى ، وعن ابن عباس في الإبل بقرة ، وهذا صحيح عنه سبق بيانه قريبا وعن عطاء في الثعلب شاة وكذا قال الشافعي في الثعلب شاة وأما الوعل فقال صاحب البيان : حكى أبن الصباغ أن فيه بقرة وبهذا جزم البندنيجي وغيره وقال الصيمرى : فيه تيس قال الشافعي في الأم : في الأروى عضب والعضب دون الجذع من البقر ، أما العناق فهي الأنثى من المعز من حين تولد إلى حين ترعى ما لم تستكمل سنة وجمعها أعنق وعنوق وأما الجفرة فقال أهل اللغة : هي ما بلغت أربعة أشهر من أولاد المعز ، من حين تولد وفصلت عن أمها ، والذكر جفر ، سمى بذلك لأنه جفر جنباه أي عظما ، هذا معناهما في اللغة : قال الرافعي : لكن يجب أن يكون المراد هنا بالجفرة ما دون العناق ، لأن قال رنب خير من اليربوع ،

(وأما) أم حبين فدابة على صورة الحرباء عظيمة النظر ، وفي حل أكلها خلاف سنوضحه في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى (الأصح) أنها حلال ، وفيها الجزاء (والثاني) حرام فلا جزاء ، قال الرافعي : ويقع في يعض كتب الأصحاب في الظبي كبش ، وفي الغزال عنز ، وممن صرح به

البندنيجي، وكذا قاله أبو القاسم الكرخي، وزعم أن الظبى ذكر الغزلان م والأنثى غزال ، قال إمام الحرمين : هذا وهم بل الصحيح أن فى الظبى عنزا وهو شديد الشبه بها ، فانه أجرد الشعر متقلص الذنب ، وأما الغزال فولد الظبى فيجب فيه ما يجب في الصغار (قلت) هذا الذي قاله الإمام هو الصواب ، قال أهل اللغة : الغزال ولد الظبية إلى حين يقوى ويطلم قرناه ، ثم هي ظبية ، والذكر ظبى ،

هذا بيان ما فيه حكم (أما) ما ليس فيه حكم عن السلف فيرجع فيه إلى قول عدلين فطنين ، قال الشافعى والأصحاب: ويستحب كونهما فقيهين لأنهما أعرف بالشبه المعتبر شرعا ، وهل يجوز أن يكون قاتل الصيد أحد الحكمين ؟ أو يكون قاتلاه هما الحكمين ؟ قال أصحابنا : ينظر إن كان القتل عدوانا فلا ، لأنه يفسق وإن كان خطأ أو مضطرا إليه جاز على الأصح المنصوص وفيه وجه أنه لا يجوز ، وقد ذكر المصنف دليلهما ولو حكم عدلان أن له مثلا ، وعدلان أن لا مثل فهو مثلى لأن معهما زيادة علم بمعرفة دقيق الشبه ، ولو حكم عدلان بمثل وعدلان بمثل وعدلان بمثل آخر ، فوجهان حكاهما الماوردى والروياني (أحدهما) يتخير في الأخذ بأيهما شاء (والثاني) يأخذ بأغلظهما بناء على الخلاف في اختلاف المفتين ، والأصح التخيير في الموضعين والله أعلم ،

(وأما) الطيور فحمام وغيره ، فالحمامة فيها شاة وغيرها ، إن كان اصغر منها جثة ، كالزرزور والصعوة والبلبل والقبرة والوطواط ، فقيه القيمة ، وإن كان أكبر من الحمام أو مثله فقولان (أصحهما) وهو الجديد وأحد قولى القديم : الواجب القيمة إذ لا مثل له (والثاني) شاة لأنها إذا وجبت في الحمامة فالذي أكبر منها أولى ، ومن هذا النوع الكركي والبطة والأوزة والعباري ونحوها ، والمراد بالحمام كل ما عب في الماء ، وهو أن يشربه جرعا ، وغير الحمام يشرب قطرة قطرة ، كذا نص الشافعي عليه في عيون المسائل ، قال الشافعي : ولا حاجة في وصف الحمام إلى عليه في عيون المسائل ، قال الشافعي : ولا حاجة في وصف الحمام إلى

ذكر الهدير مع العب فانهما متلازمان ولهذا اقتصر الشافعي على العب ، قال أصحابنا : ويدخل في اسم الحمام اليمام اللواتي يألفن البيوت ، والقبرى والفاخنة والدسى والقطاء ، والعرب تسمى كل مطوق حماما .

قال الشيخ أبو حامد فى التعليق: قال الشافعى: إنسا أوجبنا فى الحمامة شاة اتباعا ، يعنى إجماع الصحابة على ذلك ، وإلا فالقياس إيجاب القيمة فيها ، ومن أصحابنا من قال: إنما أوجبت الشاة فيها لأنها تشبهها من وجه ، فإنها تعب كالفنم ، قال أبو حامد: وليس بشىء ، بل المنصوص ما ذكرناه وهذا الذى ذكرناه من وجوب شاة فى الحمامة لا خلاف فيب عندنا ، قال أصحابنا : سواء فيه حمام الحل وحمام الحرم ، وقال مالك : إن قتلها المحرم وهى فى الحل فعليه القيمة ، وإن أصيبت فى الحرم ففيها شاة ، وقال أبو حنيفة : فيها شاة مطلقا ، والله أعلم ،

(فسرع) قال الشافعي والمصنف والأصحاب: يفدي الكبير من الصيد بكبير من مثله من النعم والصنفير بصفير ، والسمين بسمين ، والمهزول بمهزول ، والصحيح بصنحيح ، والمريض بمريض ، والمعيب بسعيب ، إذا اتصد جس العيب ، كأعور بأعور ، فإن اختلف كالعور والجرب فلا ، وإن كان عور أحدهما في اليمين والآخر في اليسار ففي إجزائه طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين : يجوز ، لأن المقصود لا يختلف (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه وجهان (أصحهما) وسواء كان عور اليمني في الصيد أو في المثل ، فالحكم واحد بلا خلاف عور بالم وربما أوهم تخصيص المصنف خلاف هذا ، ولكن لا خلاف فيه ، وإنسا ذكره كالمثال ، ولو قال فدى الأعور من عين بالأعور من أخرى لكان أحسن ، قال أصحابنا : ولو قابل المريض بالصحيح أو المعيب بالسليم فهو أفضل ،

ولو، فدى الذكر بالأنثى ففيه طرق (أصحها) على قولين (أصحهما) الإجزاء (والثانى) المنع (والطريق الشانى) القطع بالإجزاء ، وبه قطع المصنف والشبيخ أبو حامد (والشالث) إن أراد الذبح لم يجز وإن أراد التقويم جاز لأن قيمة الأنثى أكثر ولحم الذكر أطيب (والرابع) إن لم تلك الأنثى جاز وإلا فلا ، لأنها تضعف بالولادة (والخامس) حكاه صاحب البيان وغيره إن قتل ذكرا صغيرا أجزأه أنثى صغيرة ، وإن قتل كبيرا لم تجزئه كبيرة ، فإن جوزنا الأنثى فهل هى أفضل منه ؟ فيه وجهان (أصحهما) لا للخروج من الخلاف (والثانى) نعم وهو ظاهر نص الشافعى وظاهر كلام المصنف وإن فدى الأنثى بالذكر فوجهان وقيل قولان ، قال أبو على كلام المصنف وإن فدى الأنثى بالذكر فوجهان وقيل قولان ، قال أبو على البندنيجى : (المذهب) أنه يجزى ، قال الرافعى : وإذ تأملت ما ذكرناه من كلام المصحاب وجدتهم طاردين الخيلاف مع نقص اللحم ، وقال إمام الحرمين : الخلاف فيما إذا لم ينقص اللحم في القيمة وفي الطيب ، فإن كان واحد من هذين النقصين لم يجز بلا خلاف ، هذا كلامه والله أعلم ،

(فسرع) (لو قتل نعامة فأراد أن يعدل عن البدئة إلى بقرة أو سبع من الغنم لم يجز على الصحيح المشهور) وبه قطع الأكثرون تصريحا وتعريضا وفيه وجه حكاه الروياني في البحر أنه يجوز ، لأنها كهي في الإجزاء في الأضحية وغيرها .

(فسرع السافعي رحمه الله في المختصر: وإن جرح ظبيا فنقص عشر قيمته فعليه عشر قيمة شاة ، قال المزنى تخريجا يلزمه عشر شاة ، قال جمهور الأصحاب الحكم ما قاله المزنى ، وإنما ذكر الشافعي القيمة لأفه قد لا يجد شريكا في ذبح شاة فأرشده إلى ما هو أسهل ، لأن جزاء الصيد على التخيير ، فعلى هذا هو مخير إن شاء أخرج عشر المثل ، وإن شاء صرف قيمته في طعام وتصدق به وإن شاء صام عن كل مد يوما ، ومن الأصحاب من أخذ بظاهر النص وقال : الواجب عشر القيمة ، وجعل في المسألة قولين المنصوص ففيه المسألة قولين المنصوص وتخريج المزنى فعلى هذا إذا قلنا بالمنصوص ففيه

أوجه (أصحها) تتعين الصدقة بالدراهم (والثانى) لا تجزئه الدراهم ، بل يتصدق بالطعام أو يصوم (والثالث) يتخير بين عشر المثل وبين إخراج الدراهم (والرابع) إن وجد شريكا فى الدم أخرجه ولم تجزئه الدراهم وإلا أجزأه (والخامس) وبه قطع الشيخ أبو حامد مخير بين أربعة أشياء إن شاء أخرج الدراهم وإن شاء اشترى به جزءا من مثل ذلك الصيد من النعم وإن شاء أخرج بها طعاما وإن شاء صام عن كل مد يوما ، هذا كله فى الصيد المثلى ، فأما غيره فالواجب ما نقص من قيمته قطعا ثم يتخير بين الصيام والله أعلم ،

(فرع) لو قتل صيدا حاملا قابلناه بمشله حاملا ، ولا نذيح الحامل ، بل يقوم المثل حاملا ويتصدق بقيمته طعاما أو يصوم ، هذا هو الصحيح المشهور وفيه وجه ضعيف غريب حكاه الرافعي أنه يجوز ذبح حائل نفيسة بقيمة حامل وسط ، ويجعل التفاوت كالتفاوت بين الذكر والأثنى ولو ضرب بطن صيد حامل فألفت جنينا ميتا نظر إن ماتت الأم أيضا فهو كقتل الحامل ، وإن عاشت الأم ضمن ما نقصت ، ولا يضمن الجنين ، هكذا قطع به المصنف والأصحاب بخلاف جنين الأمة فانه يضمن بعشر قيمة الأم لأن الحمل يزيد في قيمة البهائم وينقص الآدميات فلا يمكن اعتبار التفاوت في الآدميات ، وإن ألقت حنينا حيا ثم ماتا ضمن كل واحد منهما بانفراده ، فيضمن كل واحد بمثله إن كان مثليا ، وإن مات الولد منهما حيا من آثار الجناية ، وعاشت الأم ضمن الولد بانفراده بكمال أجزائه ، وضمن نقص الأم وهو ما بين قيمتها حاملا وحائلا ،

(فسرع) لو جرح صيدا فاندمل جرحه وصار الصيد زمنا ففيسه وجهان مشهوران وحكاهما المصنف قولين ، وكذا حكاهما أبو على البندنيجي في الجامع (أصحهما) يلزمه جزاء كامل كما لو أزمن عبدا لزمه كل قيمته (والثاني) يلزمه أرش النقص وبه قال ابن سريج كما نو

جنى على شاة فأزمنها ، وصحح صاحب البيان هذا الثانى وهو تصحيحه شاذ بل غلط ، والصواب أنه يلزمه جزاء كامل ، وممن نص على تصحيحه أبو على البندنيجي في كتاب الجامع ، وإمام الحرمين والمصنف في التنبيه ، والغزالي والرافعي وآخرون ، وقطع به جماعات من كبار الأصحاب ممن قطع به الشيخ أبو حامد في تعليقه والمحاملي في المجموع والماوردي في الحاوي والقاضي وحسين في تعليقه ، ونقله الشيخ أبو حامد عن أصحابنا مطلقا ، ونقله إمام الحرمين عن معظم الأئمة ، قال : والوجه الثاني القائل بأرش ما نقص مزيف متروك والله أعلم ،

(فإن قلنا :) يلزمه أرش النقص فهل يجب قسط من المثلى إن كان مثليا ؟ أو من قيمة المثل ؟ فيه الخلاف السابق قريباً فيما إذا جرحه فنقص عشر قيمته ، ولو أزمنه (١) فجاء محرم آخر فقتله بعد الاندمال أو قبله ، فعلى القاتل جزاؤه زمنا بلا خلاف ، ويبقى على الأول الجزاء الذي كان كما كان وهو كمال الجزاء أو أرش النقص هذا هو المذهب ، وفيه وجه آخر أنه إن أوجبنا هناك جزاء كاملا عاد بجناية الثاني إلى أرش النقص ، لأنه ببعد إيجاب جزاءين لمتلف واحد ، وهدذا الوجه هو الأصح عند الشيخ أبي حامد في تعليقه ،

(أما) إذا أزمه محرم ثم عاد هو فقتله ، فإن قتله قبل الاندمال لزمه جزاء واحد ، كما لو قطع يدى رجل ثم قتله فعليه دية فقط ، ولساهناك وجه أنه يلزمه أرش الطرف مع دية النقص و قال إمام الحرمين وغيره: فيجيء ذلك الوجه هنا وإن قتله بعد الاندمال أفردت كل جناية بحكمها و ففي القتل جزاؤه زمنا وفي الإزمان الوجهان (الاصح) جزاء كامل إذا أوجبنا في الإزمان جزاء كاملا ، وإن كان للصيد امتناعان كالنعامة

⁽۱) ازمنسه ای احدث به عامة دائمسة فینقص ذلك من جزائه اذا فتله آخر بعسد الادماله أو قبله (المطیعی) .

تمتنع بالعدو وبالجناح فأبطل أحد امتناعيه فوجهان ، حكاهما إمام الحرمين عن العراقيين ، وحكاهما غيره (أحدهما) يتعدد الجزاء لتعدد الامتناع (وأصحهما) لا ، لاتحاد الممتنع ، وعلى هذا فما الواجب ؟ قال إمام الحرمين : الغالب على الظن أنه يجب ما يقص لأن امتناع النعامة فى الحقيقة واحد إلا أنه يتعلق بالرجل والجناح فالزائل بعض الامتناع .

(فرع) لو جرح صيدا فعاب ثم وجده ميتا ، فإن علم أنه مات بجراحته أو وقع بسببه فى ماء أو من من جبل ونحو ذلك ، لزمه جزاء كامل ، وإن علم أنه مات بسبب آخر بأن قتله آخر لل نظر إن لم يكن الأول صيده غير ممتنع للحليه أرش ما نقص وإن كان الثانى صيره غير ممتنع ففيما على الأول الخلاف السابق فى أواخر الفرع قبله ، وإن شك فلم يعلم بماذا مات فقولان : حكاهما القاضى حسين والبغوى والمتولى وغيرهم (أحدهما) يلزمه جزاء كامل ، لأن الغالب أنه مات من جرحه موته بسبب آخر ، والأصل براءته ، قال القاضى والمتولى : هذا الخلاف مبنى على القولين فى الحلال إذا جرح صيدا وغاب عنه فوجده ميتا ، هل يحل أكله أم لا ؟ (الأصح) لا يحل (فإن قلنا) يحل أكله فقد جعلناه يحل أكله أم لا ؟ (الأصح) لا يحل (فإن قلنا) يحل أكله فقد جعلناه قاتلا ، فيلزمه جزاء كامل ، وإلا فعليه أرش الجرح فقط ،

(أما) إذا جرحه وغاب ولم يتبين حاله فلم يعلم أمات أم لا ؟ قال أصحابنا لا يلزمه جزاء كامل لأن الأصل براءته ، ولأن الأصل حياة الصيد ، وإنما يلزمه أرش الجراحة ، قالوا : والاحتياط إخراج جزاء كامل لاحتمال موته بسببه ، هكذا قطع الأصحاب بالمسألة في الطريقتين كما ذكرته ، ونقله القاضي أبو الطيب في تعليقه عن الأصحاب ، وحكى الشيخ أبو حامد في تعليقه عن أبى إسحق المروزي أنه يلزمه جزاء كامل ، إذا كان قد صيره غير ممتنع ، لأن الأصل بقاؤه كذلك حتى يعلم سلامته ، قال

أبو حامد: وهذه من غلطات أبى إسحق على مذهب الشافعي ، لأن الشافعي نص فى الإملاء : لأنه قد يعرض نص فى الإملاء : لأنه قد يعرض سبب الهلاك ولا يهلك ، وهذا صحيح لأن الأصل الحياة ما لم يعلم التلف .

(فسرع) إذا جرحه ثم أخذه فداواه وأطعمه وسقاه حتى برأ وعاد ممتنعا كما كان ففى سقوط الضمان عنه وجهان، حكاهما المصنف والأصحاب (الأصح) لا يسقط الضمان (والثانى) يسقط بناء على القولين فيمن قلع سن كبير فنبت هل يسقط عنه ديتها ؟ (فإن قلنا) لا يسقط فعليه ما كان واجبا وهو كمال الجزاء فى الأصحح ، وأرش ما نقص فى الوجه الآخر ، وفى وجه ثالث جرم به البندنيجي أنه يجب ما بين قيمته صحيحا ومندملا ، والمذهب الأول ، وإذا قلنا : أرش ما نقص فهل يجب بقسطه من المثل ؟ أو من القيمة ؟ فيه الطرق السابقة ، فيمن جرح ظبيا فنقص عشر قيمته • هذا كله إذا لم يبق بعد برئه فيه نقص ، فان صار ممتنعا ولكن بقى فيه شين ونقص وجب ضمانه بلا خلاف (وأما) إذا داواه حتى برأ وبقى زمنا ففيه الوجهان السابقان فيمن أزمنه (أصحهما) يلزمه كمال الجزاء (والثاني) أرش نقصه •

ولو تنف ريش طير فهو كجرح الصيد فى كل ما سبق فإن نبت وبقى تقص ضمنه ، وإلا فوجهان كما سبق ، فإن وجب اعتبر نقصه حال الجرح، كذا ذكره أصحابنا مع باقى فروع جرح الصيد والله أعلم .

(فرع) يجب فى بيض الصيد قيمت وقال المزنى: لا يجب ، وسبقت المسألة فى الباب المساضى ، وسبق هناك الخلاف فى قيمة لبن الصيد ، وأن الأصح وجوبها ، وسبق أن الجراد مضمون بقيمته على المشهور ، وسبق قول شاذ أنه لا يحرم الجراد ولا ضمان فيه وليس بشىء ، قال الشافعى: ويجب فى الدبا قيمته والدبا صفار الجراد ، وقيمت أقل من

قيمة الجراد و قال أصحابنا: وما نقل عن الصحابة من تقدير الجزاء في الجراد فهو محمول على أن ذلك قيمته في ذلك الوقت و قال أصحابنا: فاذا وجبت القيمة في البيض والجراد واللبن فهو مخير بين إخراج الطعام وبين أنه يصوم عن كل مد يوما ، فإن انكسر مد وجب صيام يوم كما سيق في الصيد الذي لا مثل له و

(فسرع) إذا قتل المحرم صيدا بعد صيد وجب لكل صيد جزاء ، وإن بلغ مائة صيد وأكثر ، سواء أخرج جزاء الأول أم لا ، وهذا لا خلاف فيه وفيه خلاف بيننا وبين أبى حنيفة وغيره ، وقد سبق بيانه ودليله فى الباب السابق ومما استدل به أصحابنا أنه بدل متلف فتكرر بتكرر الإتلاف كمال الآدمى بخلاف ما إذا كرر المحرم لبسا أو طيبا لأنه ليس بإتلاف وإن اشترك جماعة من المحرمين في قتل صيد لزمهم جزاء واحد ، واستدل المصنف بأنه بدل متلف يتجزأ فاذا اشترك جماعة في إتلافه قسم البدل بينهم كقسم المتلفات وكالدية وفي قوله : يتجزأ ، احتراز من القصاص في النفس والطرف .

ولو اشترك محرم وحلال فى قتل صيد لزم المحرم نصف الجزاء ، ولا شىء على الحلال ، وكذا لو اشترك محرم ومحلون أو محل ومحرمون وجب على المحرم من الجزاء بقسطه على عدد الرءوس كبدل المتلفات . هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، ونص عليه الشافعي فى الأم ، وقطع المتولى بأنه يجب على المحرم جزاء كامل وهذا شاذ ضعيف .

ولو أمسك محرم صيدا فقتله حلال ضمنه المحرم بالجزاء لأنه تسبب إلى إتلافه ، وهل يرجع به على الحلال القاتل ؟ فيه وجهان (أحدهما) يرجع ، وبه قطع المصنف وشيخه القاضى أبو الطيب والبغوى • لأن القاتل أدخل المحرم فى الضمان ، فرجع عليه ، كما لو غصب مالا فأتلف إنسان فى يده ، فان الغاصب يرجع على المتلف (وأصحهما) لا يرجع •

وبه قطع الشيخ أبو حامد فى تعليقه وأبو على البندنيجى فى كتابه الجامع ، وصححه صاحب الشامل وغيره ، لأنه أتلف صيدا يجوز له إتلافه ، فانه غير ممنوع منه لا لحق الله تعالى ، ولا لحق الآدمى ، فان المسك لا يملكه ، وإذا جاز له إتلافه لم يجب عليه ضمانه بخلاف مسألة العصب ، فإن المتلف للمغصوب متعد قضمن والله أعلم .

ولو أمسك محرم صيدا فقتله محرم آخر فثلاثة أوجه (أصحها) يجب الجزاء كله على القاتل ، لأنه وجد من المسك سبب ، ومن القاتل مباشرة ، فوجب تقديم المباشرة كما في قتل الآدمي وغيره (والثاني) يجب الجزاء بينهما نصفين لأنهما من أهل ضمانه ، وهذا ينتقض بضمان الآدمي ، وبهذا الوجه قطع المصنف في التنبيه (والثالث) قاله القاضي أبو الطيب وصححه أبو المكارم ، يجب الضمان على كل واحد منهما ، فان أخرجه الممسك رجع به على الماتل ، وإن أخرجه القاتل لم يرجع به على الممسك ، كما لو غصب شيئا فأتلفه آخر في يده ، وقال صاحب الشامل : هذا الوجه أقيس عندى ، لأن ما ذكره الأول ينتقض بمن غصب شيئا وأتلفه غيره في يده ، وما ذكره الأول ينتقض بمن غصب شيئا وأتلفه غيره في يده ، وما ذكره الأالى فاسد ، لأن الضمان لا ينقسم على المباشرة والسبب يلده ، وما ذكره الأصول ، والله أعلم ،

(فسرع) قال الماوردى وغيره لو جرح الحلال صيدا في الحل ثم دخل الصيد الحرم فجرحه فيه فمات منهما لزمه نصف الجزاء ، لأنه مات من جرحين وجرح أحدهما مضمون دون الآخر .

(فسرع) القارن والمفرد والمتمتع في جزاء الصيد، وفي جميع كفارات الإحرام سواء ، فأذا قتل القارن صيدا لزمه كفارة واحدة ، وإن ارتكب محظورا آخر لزمه فدية واحدة ، بلا خلاف عندنا ، وقال أبو حنيفة : يلزمه جزاءان ، وقد سبقت المسألة بدلائلها في الباب السابق والله أعلم .

(فسرع) الصوم الواجب هنا يجوز متفرقا ومتتابعا ، نص عليه الشافعي ونقله عن ابن المنذر ، ولا نعلم فيه خلافا لقوله تعالى : (أو عدل ذلك صياما) •

(فسرع) فى مذاهب العلماء فى مسائل من جزاء الصيد (إحداها) إذا قتل المحرم صيدا أو قتله الحلال فى الحرم ، فان كان له مثل من النعم وجب فيه الجزاء بالإجماع ، ومذهبنا أنه مخير بين ذبح المثل ، والإطعام بقيمته والصيام عن كل مد يوما ، وبه قال مالك وأحمد فى أصح الروايتين عنه وداود ، إلا أن مالكا قال : يقوع الصيد ولا يقوم المثل ، وقال أبو حنيفة لا يلزمه المثل من النعم ، وإنما يلزمه قيمة الصيد ، وله صرف تلك القيمة فى المثل من النعم ، وقال ابن المنذر : قال ابن عباس : إن وجد المثل ذبحه وتصدق به ، فإن فقده قومه دراهم ، والدراهم طعاما ، وصام ولا يطعم ، قال : وإنما أريد بالطعمام الصيام ووافقه الحسن البصرى والنخعى وأبو عياض وزفر ، وقال الثورى : يلزمه المثل ، فإن فقده فالإطعام ، فإن فقده صام ، دليلنا قوله تعالى : (ومن قتمله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل) إلى آخر الآية ،

واحتج المخالفون بأن المتلف يجب مثله من جنسه أو قيمته ، وليست النعم واحدا منهما فلم يضمن به كالصيد الذي لا مثل له من النعم ، وكما لو أتلف الحلال صيدا مملوكا وكضمان المحرم للصيد المملوك لمالكه . قال أصحابنا : هذا قياس منابذ لنص القرآن فلا يلتفت إليه ، ثم ما ذكروه منتقض للآدمى الحر ، فانه يضمن بالإبل ويضمن في حق الله تعالى بما لا يضمن به في حق الآدمى ، فانه يضمن للادمى بقصاص أو إبل ، ويضمن لله تعالى بالكفارة ، وهي عتق ، وإلا فصيام ، وبهذا يحصل الجواب عن قياسهم ، قال أصحابنا : والفرق بينه وبين صيد لا مثل له أنه لا يمكن فيه المثل فتعذر فوجب اعتبار القيمة بخلاف المثل ه

(الثانية) إذا عدل عن مثل الصيد إلى الصيام ، فمذهبنا أنه يصوم عن كل مد يوما وبه قال عطاء ومالك • وحكى ابن المنذر عن ابن عب اس والحسن البصري والثورى وأبى حنيفة وأحسد وإسحق وأبى ثوار أنه يصوم عن كل مدِّين يوما • قال ابن المنذر : وبه أقول • (قَالَ :) وقال سعيد بن جبير الصوم في جزاء الصحيد ثلاثة أيام إلى عشرة ، وعن أبيي عياض أن أكثر الصوم أجد وعشرون يوما ، قال ؛ ومال أبو ثور إلى أن الجزاء في هذا ككفارة الحلق دليلنا أن الله تعسالي قال: (أو عدل ذلك صياماً) وقد قابل سبحانه وتعالى صيام كل يوم بإطعام مسكين في كفارة.. الظهار ، وقد ثبت بالأدلة المعروفة أن إطعام كل مسكين هناك مد ، فكذا هنا يكون كل يوم مقابل مد ، واحتجوا بحديث كعب بن عجرة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم جعله مخيرا بين صوم ثلاثة أيام وإطعام ستة مساكين ، كل مسكين نصف صاع ، فدل على أن اليوم مقابل بأكثر من مد (والجواب). أن حديث كعب إنما ورد في فدية الحلق ، ولا يلزم طرده في كل فدية ، ولو طرد لكان ينبغي أن يقابل كل صاع بصوم يوم وهذا لا يقول به المخالفون ، ولا نحن ولا أحد ، والله أعلم .

(الثالثة) قال أصحابنا: مذهبنا أن ما حكمت الصحابة رضى الله عنهم فيه بمثل فهو مثله ، ولا يدخله بعدهم اجتهاد ولا حكم ، وبه قال عطاء وأحمد وإسحق وداود (وأما) أبو حنيفة فجرى على أصله السابق أن الواجب القيمة ، وقال مالك: يجب الحكم فى كل صيد ، وإن حكمت فيه الصحابة ، دليلنا أن الله تعالى قال: (يحكم به ذوا عدل منكم) وقد حكما ، فلا يجب تكرار الحكم .

(الرابعة) الواجب في الصغير من الصيد المثلى صغير مثله من النعم، وبه قال ابن عمر وعطاء والثوري وأحمد وأبو ثور، وقال مالك : يجب فيه كبير لقوله تعالى : (هديا بالغ الكعبة) والصغير لا يكون هديا وإنما

يجزى، من الهدى ما يجزى، فى الأضحية وبالقياس على قتل الآدمى ، فانه يقتل الكبير بالصغير ، دليلنا قوله تعالى: (فجزا، مثل ما قتل من النعم) ، مثل الصغير صغير ، ودليل آخر وهو ما قدمناه عن الصحابة رضى الله عنهم أنهم حكموا فى الأرنب بعناق ، وفى اليربوع بجفرة ، وفى أم حبين بحلان ، فدل على أن الصغير يجزى، ، وأن الواجب يختلف باختلاف الصغير والكبير ، وقياسا على سائر المضمونات فانها تختلف مقادير الواجب فيها ،

(والواجب) عن الآية التي احتج بها أنها مطلقة وهنا مقيدة بالمثل ، وعن قياسهم على قتل الآدمي أن تلك الكفارة لا تختلف باختلاف أنواع الآدميين من حر وعبد ومسلم وذمي ، لم تختلف في قدرها بخلاف ما نحن فيه والله أعلم .

(وأما) الصيد المعيب فمذهبنا أنه يفديه بمعيب ، وعن مالك يفديه بصحيح ، ودليلنا ما سبق في الصغير .

(الخامسة) إذا اشترك جماعة فى قتل صيد وهم محرمون ، لزمهم جزاء واحد عندنا ، وبه قال عمر وعبد الرحمن بن عوف وابن عمر وعطاء والزهرى وحماد وأحمد وإسحق وأبو ثور وداود ، وقال الحسن والشعبى والنورى ومالك وأبو حنيفة : يجب على كل واحد جزاء كامل ، ككفارة قتل الآدمى ، دليلنا أن المقتول واحد فوجب ضمانه موزعا ، كقتل العبد وإتلاف سائر الأموال .

(السادسة) إذا قتل القارن صيدا لزمه جزاء واحد، وإذا تطيب ولبس لزمه فدية واحدة محدد مذهبنا وبه قال مالك وأحسد فى أظهر الروايتين عنه وابن المندر وداود، وقال أبو حنيفة: يلزمه جزاءان وكفارتان، وسبقت المسألة مع دليلنا عليهم •

(السابعة) فى النعامة بدنة عندنا وعند العلماء كافة ، منهم عمر وعثمان وعلى وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية وعطاء ومجاهد ومالك ، وآخرون إلا النخعى ، فحكى ابن المنذر عنه أن فى النعامة وشبهها ثمنها ، دليلنا الآية .

(الثامنة) مذهبنا أن الثعلب صيد يؤكل ويحرم على المحرم قتله ، فان قتله لزمه الجراء ، وبه قال طاوس والحسن وقتادة ومالك ، وهو إحدى الروايتين عن عطاء ، وقال عمرو بن دينار والزهرى وابن المنذر • لا يحل أكله ولا يحرم على المحرم ، ولا فدية فيه ، وهو عندهم من السباع ، وقال أحمد أمره مشتبه •

(التاسعة) مذهبنا أن فى الضب جديا نص عليه الشافعى والأصحاب وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وعن جابر وعطاء أن فيه شاة وعن مجاهد حفنة من طعام ، وعن مالك قبضة من طعام ، فإن شاء أطعم وإن شاة صام ، وعن قتادة صاع من طعام وعن أبى حنيفة قيمته .

(العاشرة) مذهبنا أن فى العمامة شاة ، سواء قتلها محرم أو قتلها حلال فى الحرم وبه قال عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمر ونافع بن عبد الحارث وعطاء بن أبى رباح وعروة بن الزبير وقتادة وأحمد وإسحق وأبو ثور ، وقال مالك فى حمامة الحرم شاة ، وحمام الحل القيمة ، وعن ابن عباس فى حمامة الحل ثمنها وعن النخعى والزهرى وأبى حنيفة ثمنها ، وعن قتادة درهم دليلنا ما روى الشافعى والبيهقى بالإسناد الصحيح عن عثمان ونافع بن الحارث وابن عباس أنهم أوجبوا فى الحمامة شاة .

(الحادية عشرة) العصفور فيه قيمت عندنا ، وبه قال أبو ثور ، وقال الأوزاعى : مد طعام وعن عطاء نصف درهم ، وفى رواية عنه ثمنها عدلان .

(الفائية عشرة) ما دون الحمام من العصافير ونحوها من الطبور تجب فيه قيمته عندنا ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهور ، وهو الصحيح في مذهب داود ، وقال بعض أصحاب داود : لا شيء فيه لقوله تعالى : (فجزاء مثل ما قتل من النعم) فدل على أنه لا شيء فيما لا مثل له ، واحتج أصحابنا بأن عمر وابن عباس وغيرهما أوجبوا الجزاء في الجرادة ، فالعصفور أولى ، وروى البيهقى باسناده عن ابن عباس قال : في كل طير دون الحمام قيمته ،

(الثالثة عشرة) كل صيد يحرم قتله تجب القيمة فى إتلاف بيضه ، سواء بيض الدواب والطيور ، ثم هو مخير بين الطعام والصيام ، وبه قال جماعة ، وقال مالك : يضمنه بعشر بدنة ، وقال المزنى وبعض أصحاب داود: لا جزاء فى البيض وسبقت .

(المسألة الرابعة عشرة) إذا قتل الصيد على وجه لا يفسق به فالأصح عندنا أنه يجوز أن يكون القاتل أحد الحكمين كما سبق ، وبه قال عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ، كما سبق عنه فى قصة أربد ، وبه قال إسحق ابن راهوية وابن المنذر ، وقال النخعى ومالك : لا يجوز ، دليلنا فعل عمر مع عموم قول الله تعمالى (يحكم به ذوا عدل) ولم يفرق بين القاتل وغيره .

قال الصنف رحمه الله تعسالي

(ويحرم صيد الحرم على الحلال والحرم ، لما روى ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم قال: إن الله تعالى حرم مكة ، لا يختلى خلاها ، ولا يعضد شجرها ، ولا ينفر صيدها ، فقال العباس: إلا الإذخر لصاغتنا ؟ فقال إلا الإذخر) وحكمه في الجزاء حكم صيد الإحرام لانه مثله في التحريم . فكان مثله في الجزاء ، فإن قتل محرم صيدا في الحرم لزمه جزاء واحد ، لان القتول واحد ، فكان الجزاء واحدا كما لو قتله في الحل ، وإن اصطاد التحلال صيدا من الحل وادخله إلى الحرم جاز له التصرف فيه بالإمساك واللاح

وغير ذلك مما كان يملكه به قبل أن يدخل إلى الحرم ، لأنه من صيد الحل ، فلم يمنع من التصرف فيه ، وإن ذبح الحلال صيدا من صيود الحرم لم يحل له أكله ، وهل يحرم على غيره ؟ فيه طريقان (من) أصحابنا من قال : هو على قولين ، كالمحرم إذا ذبح صيدا (ومنهم) من قال : يحرم ههنا قولا واحدا ، لأن الصيد في الحرم محرم على كل واحد فها كالحوان الذي لا يؤكل .

وإن رمى من الحل إلى صيد في الحرم فاصابه لزمه الفسمان ، لان الصيد في موضع أمنه ، وإن رمى من الحرم إلى صيد في الحل فأصابه ضمنه ، لأن كونه في الحرم يوجب تحريم الصيد عليه ، وإن رمى من الحل إلى صيد في الحل ومر السهم في موضع من الحرم فاصابه ففيه وجهان (احدهما) يضمنه ، لأن السهم مر من الحرم إلى الصيد (والثاني) لا يضمنه ، لأن الصيد في الحل والرامى في الحل ، وإن كان في الحرم شجرة واغصانها في الحل فوقعت حمامة على غضن في الحل فرماه من الحل فاصابه لم يضمنه ، لأن الحمام غير تابع للشجرة فهو كطير في هواء الحل ، وإن رمى إلى صسيد في الحل فعدل السهم وأصاب صيدا في الحرم فقتله لزمه الجزاء ، لأن العمد والخطا في ضمان الصيد سواء ، وإن ارسل كلبا في الحل على صيد في الحل فدخل الصيد الحرم فتبعه الكلب فقتله لم يلزمه الجزاء ، لأن للكلب اختيارا ودخل الحرم باختياره ، بخلاف السهم ، قال في الإملاء : إذا امسك العملال صيدا في الحرم بود فرخ في الحرم فمات الصيد في يده ومات الفرخ ، ضمن الفرخ لانه مات في الحرم بسبب من جهته ، ولا يضمن الأم لانه صيد في الحل المدل للدرا الحلال ،

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخارى ومسلم من طرق ، والخلا بفتح الخاء المعجمة مقصور ، هو رطب الكلا قال أهل اللغة : الحشيش هو اليابس من الكلا ، والخلا هو الرطب منه ، ومعنى يعضد يقطع ، والإذخر _ بكسر الهمزة والخاء المعجمة _ نبت طيب الرائحة معروف .

اما الاحكام فصيد حرم مكة حرام على الحلال والحرام بالإجماع ، ودليله الحديث المذكور ونبه صلى الله عليه وسلم بالتنفير على الإتلاف وغيره ، قال أصحابا : فيحرم في صيد الحرم كل ما يحرم في صيد الإحرام

من اصطياده وتملكه وإتلافه ، وإتلاف أجزائه وجرحه وتنفيره والتسبب إلى ذلك ويحرم بيضه ، وإتلاف ريشه وغير ذلك مما سبق ، ولا يختلفان في شيء من ذلك ، وحكم لبنه حكم لبن صيد الإحرام كما سبق ، فإن قتل حلال أو محرم صيدا في الحرم أو أتلف جزءا منه أو تلف بسبب منه ضمنه ، وضابطه ما ذكره المصنف والأصحاب أنه كصيد الإحرام في التحريم والجزاء ، وقدر الجزاء وصفته ،

ولو قتل محرم صيدا في الحرم لزمه جزاء واحد بلا خلاف عندنا لمساكه ذكره المصنف، ولو أدخل حلال إلى الحرم صيدا مملوكا له كان له إمساكه وذبحه والتصرف فيه ، كيف شاء كالنعم وغيرها لمسا ذكره المصنف ، وإن ذبح حلال صيدا حرميا حرم عليه آكله بلا خلاف ، وفي تحريمه على غيره طريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما ، وقد سبق بيانهما بفروعهما في الباب السابق والمذهب تحريمه ، فيكون ميته نجسا كذبيحة المجوسى ، وكالحيوان الذي لا يؤكل ، ولو رمى من الحر صديدا في الحرم أو من الحرم صيدا في الحل ، وأرسل كلبا في الصورتين على الصيد فقتله لزمه الجزاء لمسا ذكره المصنف ، ولو رمى حلال في الحرم صيدا فأحرم قبل أن يصيبه ثم أصابه ، أو رمى محرم إليه فتحلل قبل أن يصيبه ثم أصابه ، أو رمى محرم إليه فتحلل قبل أن يصيبه ثم أصابه ، المسابق ، وسبق مثله في صيد الحرم في الباب السابق ،

ولو رمى من الحل إلى صيد ، بعضه فى الحل وبعضه فى الحرم ففيه خمسة أوجه الثلاثة الأولى منها حكاها صاحب الحاوى والجرجانى فى المعاياة وغيرهما (أحدها) لا جزاء فيه ، لأنه لم يتمحض حرميا (والثانى) إن كان أكثره فى الحرم وجب الجزاء ، وإن كان أكثره فى الحل فلا ، اعتبارا بالغالب (والثالث) إن كان خارجا من الحرم إلى الحل ضمنه ، وإن كان عكسه فلا ، اعتبارا بما كان عليه (والرابع) وبه قطع القاضى حسين والبغوى والرافعى إن كان رأسه فى الحرم وقوائمه كلها فى الحل فلا جزاء

عليه وإن كان بعض قوائمه فى الحرم وجب الجزاء وإن كانت قائمة واحدة تفليبا للحرمة (والخامس) يجب فيه الجزاء بكل حال ، حتى لو كان رأسه فى الحرم وقوائمه كلها فى الحل ، وهو نائم أو مستيقظ وجب الجزاء ، وبهذا قطع أبو على البندنيجي وصاحب البيان تغليبا لحرمة الحرم ، والله أعلم •

(أما) إذا رمى من الحل صيدا في الحل فمر السهم في ذهابه في طرف من الحرم ، ثم أصاب الصيد في الحل ففي وجوب ضمانه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) لا يضمن كما لو أرسل كلبا في الحل على صيد في الحلُّ فتخير في مروره في طرف الحرم فإنه لا يضمُّن على المذهب، ويه قطع الجمهور وفيه وجه أو قول حكاه صاحب الحاوي أنه يضمن وهو شاذ ضعيف (وأصحهما) يضمن ، لأنه تلف يفعل الـــكلب، فإن للكلب اختيارا لِخلاف السهم ، ولهذا قال المصنف والأصحاب كلهم ﴿ لو رمى صيدا فى الحل فعدل الصيد فدخل الحرم فأصابه السهم وجب الضمان ، وبمثله لو أرسل كلبا فأصابه لم يجب ، ثم في مسألة إرسمال الكلب وتخطيه طرف الحرم إنما لا يجب الضمان إذا كان للصيد مقر آخر خَأَمَا إِذَا تَعَيَّنَ دَخُولُهُ الحَرَمُ عَنْدَ الهَرْبِ فَيَجِبِ الضَّمَانَ قَطْعًا ، سَــواء كَانَ المرسل عالما بالحال أو جاهلا ، ولكن يأثم العالم دون الجاهل ، قال صاحب الحاوي فيما إذا أرسل الكلب من الحل على صيد في الحل فعدل الصيد إلى الحرم فتبعه الكلب فقتله ، قال الشافعي : لا جزاء عليه ، لأنه إنما أرسله على صيد في الحل ، قال صاحب الحاوى : قال أصحابنا : أراد الشافعي إذا كان مرسله قد زجره عن اتباع الصيد في الحرم ، فلم ينزجر ، فإن لم ينزجر فعليه الجزاء ، لأن الكلب المعلم إذا أرسل إلى صيد تبعيه أين توجه هـــذا كلامه ، وهـــذا الذي شرطه من الزجر غريب لم يذكره الأصحاب •

(فسرع) لو كانت شجرة ثابتة في الحرم ، وأغصانها في الحل ، فوقع

على الفصن طائر فقتله إنسان في الحل ، فلا ضمان ولو قطع الغصن ضمن النفصن لأن الغصن جزء من الشجرة تابع لها والشجرة مضمونة فكذا غصنها وأما الطائر فليس جزءا من الشجرة ولا هو في الحرم ، وإنما هو في الحل فلا يجب ضمانه وعكسه لو كانت الشجرة نابتة في الحل ، وغصنها في الحرم ، فوقع عليه طائر فقتله ، لزمه ضمانه لأنه في هواء الحرم ، ولو قطع الغصن لم يضمنه لأنه تابع لشجرة في الحل ، وهذا الفرع لا خلاف فيه ، وعبارة المصنف تشير إلى التنبيه على الصورتين ، قال الدارمي : ولو وقف الحلال على الغصن ورمى إلى صيد في الحل فقتله فهو كما لو قتل الصيد الذي على الغصن ، فإن كان الغصن في هواء الحرم ضمن ، وإلا فلا والله أعلم ،

(فسرع) لو قتل إنسان صيدا مملوكا في الحرم ، فإن كان القاتل محرما فقد سبق في الباب الماضي أن عليه الجزاء للمساكين ، وعليه القيمة لمالكه ولا جزاء عليه ، لأنه ليس له حكم صيد الحرم ، ولهذا لو قتله صاحبه لم يلزمه الجزاء بخلاف صيد الإحرام وممين صرح بالمسألة الماوردي •

(فسرع) لو أخذ حمامة فى الحل أو أتلفها فهلك فرخها فى الحرم ضمنه ، ولا يضمنها لما ذكر المصنف نص عليه الشافعى واتفق عليه الأصحاب ولو أخذ الحمامة من الحرم وقتلها فهلك فرخها فى الحل ضمن الحمامة والفرخ جميعا ، لأنه أتلفه بسبب جرى منه فى الحرم كما لو رمى من الحرم إلى صيد فى الحل قال أبو على البندنيجى : لو أخذ الصيد فقسد بيضه فى الحرم ضمنه كما يضمن الفرخ قال أصحابنا : ولو نفر صيدا حرميا عامدا أو غير عامد تعرض لضمانه فإن مات بسبب التنفير بصدمة أو أخذ سبع ونحوه ، لزمه الجزاء ، وكذا لو دخل الحل فقتله حلال لزم المغر الجزاء ، ولا شىء على الحلال القاتل ، فإن أخذه محرم فى الحل

وجب الجراء على الآخذ تقديما للمساشرة على السبب هكذا ذكره الأصحاب .

وقال الماوردي إذا قتله الحلال فالحل فلا جزاء عليه كما ذكر ناه • قال: وأما المنفر له من الحرم فقال أصحابنا: إن كان حين نفره ألجأه إلى الجل ومنعه من الحرم فعليه الجزاء لأن الصيد ملجأ والتنفير سبب ، وإنَّ لم يكن ألجأه إلى الخروج إلى الحل ، ولا منعه العود إلى الحرم ، فلا جزاء عليه ، لأنه غير ملجاً ، والمباشرة أقوى من السبب ، هـــذا كلام المـــاوردى ، والمذهب ما قدمناه ، وهو أنه يجب على المنفر من الحرم ضمانه إذا قتسله حلال في الحل ، ما لم يسكن نفاره ، ولا يزال في ضمانه حتى يسكن تهاره ، ويسكن في موضع من الحل أو الحرم ، فإذا سكن في مكان منهما زال عنه الضمان ، وقبل السكون هو في ضمانه . هكذا صرح به القاضي حسين وإمام الحرمين والبغوى والمتولى والرافعي وآخرون ونقله إمام الخرمين عن الأصحاب فقال: لو نفر صيدًا حرميًا فقد تعرض للطُّنمان ، فان استمر النفار حتى خرج من الحرم فسكن في الحل، وجب الضمان بلا خلاف ، قال : ثم قال الأئمة : يدوم التعرض للضمان حتى يزول نفاره ، قال الصيدلاني : حتلي يعود إلى الحرم ، قال الإمام : وهذا أراه ذلة فليس عليه أن يسعى في ردم إلى الحرم ولا يتعرض لخروجه للضمان والله أعلم •

(فسرع) إذا خرج الصيد الحرمى إلى الحل حل للحلال اصطياده في الحل ولا شيء عليه في إتلافه ، لأنه صار صيد الحل كما أن صيد الحل إذا دخل الحرم حرم اصطياده لأنه صار صيد حرم ، وحكى البغوى عن مالك أنه لا يجوز أخذ صيد الحرم في الحل ، كما لو قلع شجرة من حرم وغرسها في الحل لا يحل قطعها ، قال : والفرق على مذهبا أن الصيد يتحول بنفسه ، فيكون له حكم المكان المتحول إليه بخلاف الشجرة ، والله أعلم ه

(فسرع) قال البغوى: إذا دخل شىء من الجوارح إلى الحرم ففلت فأتلف صيدا فلا ضمان على صاحبه لأنه لا فعل له ، وقد سبق نظير هذا في الحرم .

(فسرع) إذا حفر بئرا فى الحرم فهلك فيها صيد ، فقد سبق فى الباب الماضى أنه إن حفرها فى محل عدوان لزمه ضمانه وإن حفرها فى ملكه أو موات فالأصح الضمان أيضا ، وسبقت المسألة مبسوطة هناك ولو نصب شبكة فى الحرم فهلك بها صيد ضمن ، قال البغوى : ولو أخرج يده من الحرم فنصبها فى الحل فتلف بها صيد لم يضمن ، ولو أدخل يده من الحل فنصبها فى الحرم ضمن والله أعلم •

(فسرع) لو كان الحلال جالسا فى الحرم فرأى صيدا فى الحل فعدا إليه فقتله فى الحل فلا ضمان بلا خلاف ، قال القاضى أبو الطيب وغيره: والفرق بينه وبين من رمى سهما من الحرم إلى صيد فى الحل فانه يضمن إن ابتدأ الاصطياد من حين الرمى لأن السهم ليس له اختيار وليس ابتداء الاصطياد من حين العدو بل من حين ضربه ، ولهذا شرع له التسمية عند ابتداء إرسال السهم ولا يشرع عند ابتداء العدو إلى ضربه بل عند ابتداء ضربه وإذا ثبت هذا علم أن مرسل السهم اصطاد فى الحرم ، بخلاف العادى قال أبو على البندنيجى فى كتابه الجامع : وهكذا لو عدا من الحل إلى صيد فى الحل فسلك الحرم ، ثم خرج إليه فقتله فلا شىء عليه بلا خلاف ه

قال المصنف رحمه الله تمسالي

(وإن دخل كافر إلى الحرم فقتل فيه صيدا فقد قال بعض اصحابنا : يجب عليه الضمان ، لانه ضمان يتعلق بالإتلاف ، فاستوى فيه المسلم والكافر ، كضمان الاموال ، ويحتمل عندى انه لا ضهمان عليه ، لاته غير ملتزم بحرمة الحرم فلا يضمن صيده) .

(الشرح) المشهور في المذهب وجوب الجزاء عليه ، وينكر على

المصنف قوله: قال بعض أصحابنا ، فأوهم انفراد بعض الأصحاب به ، مع أنه مشهور ، قطع به الأصحاب في الطريقتين ، وهذا الاحتمال الذي قاله المصنف غريب انفرد به ، وجعله صاحب البيان وجها ، فحكاه عن المصنف ، ورجحه الفارقي تلمين المصنف ، وليس كما قال ، بل المذهب وجوب الضمان ، وبه قطع الأصحاب في الطريقتين ، ممن صرح به الشيخ أبو حامد في تعليقه ، والقاضي أبو الطيب في كتبابيه التعليق والمجرد ، وأبو على البندنيجي في كتابه الجامع ، والدارمي والمحاملي في كتابيه ، قال البندنيجي وسائر الأصحاب ولا يفارق الكافر المسلم في ضمان صيد الحرم وشجره ، وسائر الأصحاب ولا يفارق الكافر المسلم في ضمان صيد الحرم وشجره ، وسائر نباته إلا في شيء واحد ، وهو أنه لا يجوز له الجزاء بالصيام ، بل يتخير بين المثل والطعام .

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(ويحرم قلع شجر الحرم ، ومن اصحابنا من قال : ما أنبته الآدميون يجوز قلعه ، والنهب الأول ، لحديث ابن عباس رضى الله عنهما ، ولأن ما حرم لحرمة الحرم استوى فيه المباح والمؤوك كالصيد ، ويجب فيه الجزاء ، فإن كانت شجرة كبيرة ضمنها ببقرة ، وإن كانت صفيرة ضمنها الجزاء ، فإن كانت صغيرة ضمنها وفي الله عنهما أنه قال : « في الدوحة بقرة ، وفي الشجرة الجزلة شاة)) فأن قطع غصنا منها ضمن ما نقص ، فأن نبت مكانه فهل يسقط عنه الضمان على القولين بناء على القولين في السن إذا قلع ثم نبت ، ويجوز اخذ الورق ولا يضمنه ، لأنه لا يضر بها وإن قلع شجرة من الحرم لزمه ردها إلى موضعها ، كما إذا أخذ صيدا منه لزمه تخليته ، فأن أعادها إلى موضعها فنبتت لم يلزمه شيء وإن لم تنبت وجب عليه ضمانها .

ويحرم قطع حشيش الحرم لقوله صلى الله عليه وسلم: ((ولا يختلى خلاها)) ويضمنه ، لأنه ممنوع من قطعة لحرمة الحرم ، فضمنه كالشجر ، وإن قطع الحشيش فنبت مكانه لم يلزمه الضمان قولا واحدا ، لأن ذلك يستخلف في العادة ، فهو كسن الصبى إذا قلعه فنبت مكانه مثله ، بخلاف الأغصان ، ويجوز قطع الإذخر لحديث ابن عباس دخى الله عنهما ، ولان الخاجة تدعو إلى ذلك فجاز ،

كقطع الإذخر ، ويجوز قطع العوسج والشوك لأنه مؤذ فلم يمنع من إتلافه كالسبع والذئب) •

(الشرح) قوله: ولأن ما حرم لحرمة الحرم احتراز من الصيد في الحل في حق الحلال ، فانه لا يستوى فيه المباح والمملوك ، بل يحل له اصطياد المباح دون المملوك ، قال القلعى: وقياسه على الصيد في هذه العلة غير مسلم ، لأن الصيد المملوك يجوز ذبحه وتنبت اليد عليه في الحرم دون المباح ، وإنما يستوى المباح والمملوك في التحريم على المحرم خاصة ، والدوحة بدال مفتوحة وحاء مهملتين بينهما واو ساكنة ب وهي العظيمة وقوله:) ممنوع قطعه لحرمة الحرم احتراز من قطع شجر و ج والنقيع وغيرهما ، وقال القلعى: احتراز من قطع يد نفسه ، وهذا صحيح ، لكن الأول أحسن (قوله:) يستخلف ، لو قال: يخلف كان أجود •

اما الاحكام فقال الشافعي والأصحاب: يحرم قطع نبات الحرم ، كما يحرم اصطياد صيده ، وهذا مجمع عليه ، لحديث ابن عباس ، وهو في الصحيحين كما سبق ، وهل يتعلق بنباته الضمان ؟ فيه طريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف والعراقيون وجماعة غيرهم يتعلق كالصيد (والثاني) حكام الخراسانيون فيه قولان (أصحهما) هذا (والثاني) لا ضمان فيه بأن الصيد نص فيه على الجزاء بخلاف النبات وهذا القول حكوه عن القديم وجوب الضمان ه

ثم النبات ضربان ، شجر وغيره (أما) الشجر فيحرم التعرض بالقلع والقطع لـكل شجر رطب حرمى غير مؤذ فاحترزنا بالرطب عن اليابس ، فلا يحرم قطعه ولا ضمان فيه بلا خلاف ، كما لو قد صيدا ميتا نصفين • هكذا قاسه البغوى والأصحاب ، واحترزنا بغير مؤذ عن العوسج وكل شجرة ذات شوك فلا يحرم ، ولا يتعلق بقطعه ضمان كالحيوان المؤذى • هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور » وفي وجه حكاه القاضي

حسين والمتولى واختاره المتولى أنه مضمون لإطلاق الحديث ويخالف الحيوان ، فانه يقصد للأذى وقد ثبت فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: « ولا يعضد شوكها » وهذا مما يقوى هذا الوجه ، وللقائلين بالمذهب أن يجيبوا عنه بأنه مخصوص بالقياس على الفواسق الخمس ونحوها من المؤذى والله أعلم .

واحترزنا بالجرمي عن أشجار الحل فلا يجوز أن يقلع شهجرة من الحرم وينقلها إلى الحل ، محافظة على حرمتها ولو نقل فعليه ردها بخلاف ما لو نقل من بقعة من الحرم إلى بقعة أخرى منه لا يؤمر بالرد، وسواء نقل أشجار الحرم أو أغصانها إلى الحل أو الحرم ، ينظر إن يبست لزمه الجزاء " وإن نبت في الموضع المنقول إليه فلا جزاء عليه ، فلو قلعها قالم ازم القالع الجزاء إبقاء لحرمة الحرم ، ولو قلع شجرة أو غصنا من الحل وغرسها في الحرم فنبتت لم يثبت لها حكم الحرم ، فلو قلعها هو أو غيره إمام الحرمين عن الأصحاب أنهم نقلوا الاتفاق عليه بخلاف الصيد إذا دخل الحرم وهو على الإباحة فإنه يحرم التعرض له ، ويجب الجزاء ، لأن الصيد ليس بأصل ثابت فاعتبر مكانه والشجر أصل ثابت قله حكم منبته ، حتى أو كان أصل الشجرة في الحرم وأغضائها في الحل حرم قطع أغصائها ووجب فيه الضمان ، ولو كان أصلها في الحل وأغصانها في الحرم فلا شيء فى قطع أغصانها ووجب فيه الضمان ، ولو كان أصلها في الحل وأغصانها في الحرم فلا شيء في قطع أغصانها ، قال أبو على البندنيجي والمتولى والروياني: ولو كان بعض أصل الشجرة في الحل وبعضه في الحرم فلجميعها حكم الحرم •

(فسرع) إذا أحد غصنا من شجرة حرمية ولم يخلف فعليه ضمان النقصان وسبيله سبيل ضمان جرح الصيد ، وإن أخلف في تلك السنة

لكون الغصن لطيفا كسواك وغيره فلا ضمان • وإذا أوجبنا الضمان لعدم إخلافه فنبت الغصن ـ وكان المقطوع مثل الثابت ـ ففى سقوط الضمان القولان اللذان حكاهما المصنف (أصحهما) لا يسقط •

(فسرع) اتفق أصحابنا على جواز أخذ أوراق الأشجار ، لكن يؤخذ بسهولة ، ولا يجوز خبطها بحيث يؤذى قشورها ، قال أصحابنا : قال الشافعى فى القديم : يجوز أخذ الورق من شجر الحرم وقطع الأغصان الصغار للسواك وقال فى الاملاء : لا يجوز ذلك قال أصحابنا : ليست على قولين بل على حالين فالموضع الذى قال ، يجوز أراد إذا لقط الورق بيده وكسر الأغصان الصغار بيده بحيث لا تتأذى نفس الشجرة ، والموضع الذى قال لا يجوز أراد إذا خبط الشجرة حتى تساقط الورق وتكسرت الأغصان ، لأن ذلك يضر بالشجرة هكذا ذكر هذا التأويل للحصر والجمع بينهما الشبيخ أبو حامد فى تعليقه وأبو على البندنيجي والمحاملي فى كتابيه المجموع والتجريد ، وآخرون ، ونقله صاحب البيان عن الأصحاب والله أعلم ،

واتفق أصحابنا على جواز أخذ ثمار شجر الحرم ، وإن كانت أشجارا مباحة كالأراك ، ويقال لثمرة الأراك السكباث بكاف مفتوحة ثم باء موحدة مخففة ثم ألف ثم ثاء مثلثة ب واتفقوا على أخذ عود السواك ونحوه ، وسبق فى الباب المساضى الفرق بين أخذ الأوراق وأخذ شعر الصيد ، فإنه مضمون ، لأن أخذه يضر الحيوان فى الحر والبرد .

(فسرع) هل يعم التحريم والضمان ما ينبت من الأشجار بنفسه ؟ وما يستنبت أم يختص بما نبت بنفسه ؟ فيه طريقان حكاهما الشيخ أبوحامد وأبو على البندنيجي وآخرون (أصحهما) وأشهرهما على قولين ، وبهذا قطع المصنف والجمهور (وأصح) القولين عند المصنف وسائر العراقيين والجمهور من غيرهم التعميم (والثاني) التخصيص ، وبه قطع إمام الحرمين

والغزالى (والطريق الثانى) القطع بالتعميم وهو الذى اختاره الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب فى تعليقهما وآخرون ، قال أبو حامد : وشجر الحرم حرام سواء نبت بنفسه أو أنبته آدمى • قال : وحكم بعض أصحابنا عن الشافعى أنه قال : إنها يحرم ما نبت بنفسه دون ما أنبته آدمى • قال أبو حامد : وإنما أخذ هذا من قول الشافعى فى الإملاء : ولو قطع شجرة من شجر الحرم فعليه الجزاء إذا كان لا مالك له فمفهومه أنه إذا كان له مالك فلا جزاء •

قال أبو حامد: وهذا ليس بشيء لأنه إنما خص الشجر الذي لا مالك له فتبين أن الواجب فيه الجزاء فقط ، ولم يذكر ماله مالك لأن فيه الجزاء أو القيمة ، هذا كلام أبي حامد ، وقطع الماسرجسي والدارمي والماوردي بأن ما زرعه الآدمي من التمر كالعنب والنخل والتفاح والتين ونحوها فلا ضمان فيه ، ولا يحرم قطعه ، وأنكر القاضي أبو الطيب في المجرد هذا عليهم ، وقال : هذا خلاف نص الشافعي ، وخلاف قول أكثر أصحابنا ، فإن التحريم والضمان عام في الجميع ، وهكذا نقل أبو على البندنيجي عن نص الشافعي في عامة كتبه أنه يجب الضمان في شجر السفرجل والتفاح ، وسائر ما أنبته الأرض من الثمار فالحاصل أن المذهب التعميم ، فاذا قلنا وهو كون الشجر مما ينبت بنفسه ، وعلى هذا القول يحرم الأراك والطرفا وغيرهما من أشجار البوادي ، دون التين والعنب والتفاح والصنوبر وسائر وغيرهما من أشجار البوادي ، دون التين والعنب والتفاح والصنوبر وسائر ما ينبته الآدمي ، سواء كان مثمرا كما ذكرنا أو غيره ، كالخلاف .

وأدرج إمام الحرمين في هذا القسم العوسج • وأنكر الأصحاب ذلك عليه لأنه ذو شوك ، وقد سبق اتفاق الجمهور على أن ماله شوك لا يحرم ولا ضمان فيه • وعلى القول الضعيف ، وهو التخصيص ، لو نبت ما يستنبت أو عكسه فوجهان (الصحيح) الذي قطع به الجمهور

أن الاعتبار بالجنس ، فيجب الضمان في الثاني دون الأول (والثاني) وهو قول أبي العباس بن القاص في التلخيص أن الاعتبار بالقصد ، فينعكس الحكم (وإن قلنا) بالمذهب وهو التعميم ، فجميع الشجر حرام سواء ما نبت بنفسه وما أنبته آدمي ، والمثمر وغيره ، إلا العوسج وسائر شجر الشوك ، وكذا ما قطع من الحل ، وغرس في الحرم ، فإنه لا يحرم كما سبق والله أعلم ، قال صاحب البيان : صورة مسألة الخلاف فيما أنبت الآدمي أن يأخذ غصنا من شجرة حرمية فيغرسه في موضع من الحرم أما إذا أخذ شجرة أو غصنا من الحل فغرسه في الحرم ثم قلعها هو أو غيره فلا شيء عليه بلا خلاف كما سبق ه

(فسرع) لو انتشرت أغصان شجرة حرمية ومنعت الناس الطريق ، أو آذتهم ، جاز قطع المؤذى منها • هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، وممن قطع به أبو الحسن بن المرزبان ، والقاضى أبو الطيب فى كتابه المجرد ، والروياني وآخرون ، وحكاه الدارمي عن ابن المرزبان ثم قال : ويحتمل عندى الضمان •

(فسرع) قال الشافعي والأصحاب حيث وجب ضمان الشجر ، فإن كانت شجرة كبيرة ضمنها ببقرة ، وإن شاء ببدنة ، وما دونها بشاة ، قال إمام الحرمين وغيره : والمضمونة بشاة ما كانت قريبة من سبع الكبيرة ، فان صغرت جدا فالواجب القيمة ، قال أصحابنا : ثم البقرة والشاة والقيمة على التعديل والتخيير كالصيد ، فإن شاء أخرج البقرة فذبحها وفرق لحمها ، وإن شاء قومها دراهم وأخرج بقيمتها طعاما ، وإن شاء صام عن كل مد يوما إلا أن يكون المتلف كافرا فإنه لا يدخل ذلك صيامه كما سيق والله أعلم ، قال الشيخ أبو حامد : الدوحة هي الشجرة الكبيرة ذات الإغصان ، والجزلة التي لا أغصان لها ، وأطلق أكثر الأصحاب أن الجزلة هي الصغيرة ،

(الضرب الثاني) من نبات الحرم غير الشجر ، وهو نوعان (أحدهما)

ما زرعه الآدمى كالحنطة والشعير والذرة والقطفرة والبقول والخضراوات فيجوز لمالكه قطعه ولا جزاء عليه ، وإن قطعه غيره فعليه قيمته لمالكه ، ولا شيء عليه للمساكين ، وهذا لا خلاف فيه ، صرح به الماوردى وابن الصباغ وصاحب البيان وآخرون (النوع الثانى) ما لم ينبشه الآدمى وهو أربعة أصناف (الأول) الإذخر ، وهو مباح ، فيجوز قلعه وقطعه بلا خلاف لحديث ابن عباس ، ولعموم الحاجة إليه (والثانى) الشوك فيجوز قطعه وقلعه وممن صرح به فيجوز قطعه وقلعه كما سبق في العوسج وشجر الشوك ، وممن صرح به فيجوز قطعه وقلعه كما سبق في العوسج وشجر الشوك ، وممن صرح به فيجوز قطعه وقلعه كما سبق في العوسج وشجر الشوك ، ومين صرح به فيجوز قطعه وقيه طريقان ،

(أحدهما) القطع بجوازه لأنه مما يحتاج إليه ، فالحق بالإذخر ، وقد أباح النبى صلى الله عليه وسلم الإذخر للحاجة وهذا في معناه ، وممن جزم بهذا الطريق الماوردي ،

(والطريق الثانى) فيه وجهان (أصحهما) الجواز (والثانى) المنع وممن حكى هذا الطريق الشيخ أبو على السنجى فى شرح التلخيص وإمام الحرمين والبغوى وآخرون ، لكن خص هؤلاء الخلاف بما إذا احتاج إلى ذلك للدواء ، ولم يخصه الماوردى بل عممه وجعله مباحا مطلقا كالإذخر (الرابع) الكلا، فيحرم قطعه وقلعه إن كان رطبا ، فإن قلعه لزمته القيمة وهو مخير بين إخراجها طعاما والصيام كما سبق فى الشجر والصيد ، هذا إذا لم يخلف المقلوع فان أخلف فلا ضمان على الصحيح ، وبه قطع المصنف والجمهور ، لأن الغالب هذا الإخلاف ، فهو كسن الصبى ، فإنها إذا قلعت فنبت فلا ضمان قولا واحدا هكذا ذكر الأصحاب فى الطريقتين الحكم والدليل ، وشذ عنهم القاضى أبو الطيب تقال فى عليقه : إذا قطع الخشيش ثم نبب ضمنه قولا واحدا ، ولا يكون على القولين فى العصن الضمان إذا عاد ، قال ، والفرق أن الحشيش يخلف فى العادة ، فلو أسقطنا الضمان عن قاطعه بعوده أدى ذلك إلى الإغراء بقطعه بخلاف العصن ، فانه قد

يعود وقد لا يعود ، هذا كلام القاضى فى تعليقه ، وجزم هو فى كتابه المجرد بسقوط الضمان إذا نبت الحشيش كما قاله الأصحاب وهو المذهب . هذا إذا عاد كما كان فإن عاد ناقصا ضمن ما نقص بلا خلاف والله أعلم .

هذا كله فى غير اليابس (أما) اليابس فقال البغوى: إن كان قطعه فلا شىء عليه ، كما سبق فى الشجر اليابس ، وإن قلعه لزمه الضمان ، لأنه لو لم يقلعه لنبت ثانيا ، هذا لفظ البغوى وتابعه عليه الرافعى ، وقال الماوردى: إذا جف الحشيش ومات جاز قلعه وأخذه ، وهذا لا يخالف قول البغوى ، فيكون قول البغوى : إن القلع يوجب الضمان فيما إذا كان اليابس لم يمت ، بل هو مما ينبت لولا القلع ولم يفسد أصله ، وقول الماوردى : إنما هو فيما مات ، ولا يرجى نباته لو بقى ، والله أعملم ، واتفق أصحابنا على جواز تسريح البهائم فى كلا الحرم لترعى ، واستدلوا بحديث ابن عباس قال : « أقبلت راكبا على أتان فوجدت النبى صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس بمنى إلى غير جدار ، فدخلت فى الصف وأرسلت عليه وسلم يصلى بالناس بمنى إلى غير جدار ، فدخلت فى الصف وأرسلت الأتان يرتع » رواه البخارى ومسلم ، ومنى من الحرم .

ولو أخذ الكلا لعلف البهائم ففى جوازه وجهان ، حكاهما الشيخ أبو على السنجى فى شرح التلخيص ، وإمام الحرمين والبغوى والرافعى وآخرون (أحدهما) التحريم ووجوب الضمان ، لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « ولا يختلى خلاها » (والثانى) الجواز ولا ضمان قال الرافعى : وهو الأصح كما لو أرسل دابته ترعى ، ولأن تحريم الاحتشاش إنما كان لتوفير الكلا للبهائم والصيود وقال الإمام : وهذا القائل يقول : إنما يحرم الاختلا والاحتشاش للبيع وغيره من الأغراض ، سوى العلف ،

(فسرع) قال أهل اللغة: العشب والخلا مقصور اسم للرطب، والحشيش اسم لليابس، وقد ذكر ابن مكى وغيره في لحن العوام إطلاقهم

الحشيش على الرطب ، قالوا: والصواب اختصاص الحثيث باليابس ، قالوا: والكلا مهموز يقع على الرطب واليابس وهذا يصح على المجاز، فسمى الرطب حشيشا باسم ما يتول إليه لكونه أقرب إلى افهام أهل العرف ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعسالي

(ولا يجوز إخراج تراب الحرم واحجاره ، لما روى عن ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهما انهما كانا يكرهان ان يخرج من تراب الحرم إلى الحل ، او يدخل من تراب الحل إلى الحرم ، وروى عبد الأعلى بن عبد الله ابن عامر قال : ((قدمت مع امى او مع جدتى مكة فاتينا صغية بنت شيبة ، فارسلت إلى الصغا فقطعت حجرا من جنابه فخرجنا به ، فنزلنا اول منزل ، فذكر من علتهم جميعا ، فقالت امى او جدتى : ما ارانا اتينا إلا انا اخرجنا هذه القطعة من الحرم ، قال : وكنت انا امثلهم ، فقالت لى : اتطلق بهده القطعة إلى صغية فردها ،وقل لها : إن الله عز وجل وضع في حرمه شيئا لا ينبغى أن يخرج منه ، قال عبد الأعلى : فما هو إلا ان نحينا ذلك فكانما الشطنا من عقال)) ويجوز إخراج ماء زمزم ، لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ((استهدى راوية من ماء زمزم ، فيعث إليه براوية من ماء ، ولان الماء يستخلف بخلاف التراب والإحجار) .

(الشرح) أما حديث ماء زمزم فروى البيهقى باسناده عن ابن عباس رضى الله عنه قال: « استهدى النبى صلى الله عليه وسلم سهيل بن عمرو من ماء زمزم » وباسناده عن جابر رضى الله عنه قال: « أرسلنى صلى الله عليه وسلم وهو بالمدينة قبل أن يفتح مكة إلى سهل بن عمرو أن أهد لنا من ماء زمزم ولا تترك ، فبعث إليه بمزادتين » وعن عروة بن الزبين أن عائشة وضى الله عنها « كانت تحمل ماء زمزم ، وتخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله » رواه الترمذى وقال: حديث حسن الاسناد ورواه البيهقى هكذا ثم قال: وفى رواية: « حمله رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الأداوى والقرب ، وكان يصب على المرضى ويسقيهم » •

(وأما) تراب الحرم وأحجاره فروى الشافعى والبيهةى عن ابن عباس وابن عمر أنهما كرها أن يخرج من تراب الحرم وحجارته إلى الحل شىء (وأما) حديث عبد الأعلى الذى ذكره المصنف فرواه الشافعى والبيهةى بلفظ يخالف رواية المصنف فلفظهما عن عبد الأعلى قال: «قدمت مع أمى فأو قال جدتى فأتنها صفية بنت شيبة فأكرمتها ، وفعلت بها قالت صفية عما أدرى ما أكافئها به فأرسلت إليها بقطعة من الركن فخرجنا بها ، فنزلنا أول منزل ، فذكرنا من مرضهم وعلتهم جميعا قال فقالت أمى أو جدتى ما أرانا أتينا إلا أنا أخرجنا هذه القطعة من الحرم ، فقالت لى وكنت أمثلهم انظلق بهذه القطعة إلى صفية فردها ، وقل لها : إن الله تعالى قد وضع فى حرمه شيئا فلا ينبغى أن يخرج منه قال عبد الأعلى : فقالوا لى : فما هو إلا أن نجينا بدخولك الحرم ، فكأنما أنشطنا من عقل » هذا لفظ رواية الشافعى والبيهقى وغيرهما ه

وذكر أبو الوليد الأزرقي في كتاب مكة في مضل الحجر الأسود أنها أعطتهم قطعة من الحجر الأسود ، كانت عندها أصابتها حين اقتلع الحجر في زمن ابن الزبير ، حين حاصر الحجاج ، وهذا معنى رواية الشافعي قطعة من الركن أي الركن الأسود ، والمراد الحجر الأسود والله أعلم وعبد الأعلى هذا تابعي قريشي (وأما) صفية هذه في صحابية قريشية عبدرية وهي صفية بنت شيبه الصحابي ، حاجب الكعبة ، وهو شيبة بن عثمان بن طلحة ابن أبي طلحة • واسم طلحة هذا عبد الله بن عثمان بن عبد الدار بن قصى ، قالت صفية : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يستلم الركن بمحجن » رواه أبو داود ، ولها في الصحيحين خمسة أحاديث عن عائشة •

اما الاحكام ففيه مسائل (إحداها) اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على جواز نقل ماء زمزم إلى جميع البلاد، واستحباب أخذه للتبرك، ودليله ما ذكره المصنف مع ما ذكرته (الثانية) اتفقوا على أن الأولى أن

لا يدخل تراب الحل وأحجاره الحرم ، لئلا يحدث لها حرمة لم تكن ، ولا يقال : إنه مكروه ، لأنه لم يرد فيه نهى صحيح صريح ، وأما قول صاحب البيان : قال الشيخ أبو إسحق : لا يجوز إدخال شيء من تراب الحل وأحجاره إلى الحرم فغلط منه ، ولم يذكر الشيخ أبو إسحق هذا الذي ادعاه (الثالثة) قال المصنف لا يجوز إخراج تراب الحرم وأحجاره إلى الحل ، هذه عبارة المصنف ، وكذا قال المحاملي في كتابيه المجموع والتجريد: لا يجوز إخراجهما ، وتابعهما صاحب البيان في هذه العبارة ، وقال صاحب الحاوى : يمنع من إخراجهما ، وقال الدارمي : لا يخرجهما ، وقال كثيرون ، أو الأكثرون من أصحابنا : يكره إخراجهما ، فأطلقوا لفظ الكراهية ، من أو الأكثرون من أصحابنا : يكره إخراجهما ، فأطلقوا لفظ الكراهية ، من قال يكره : الشيخ أبو حامد في تعليقه ، وأبو على البندنيجي ، والقاضي حسين والبغوى والمتولى وصاحب العدة والرافعي وآخرون ه

وقال القاضى أبو الطيب فى كتابه المجرد: قال الشافعى فى الجامع الكبير ولا أجيز فى أن يخرج من حجارة الحرم وترابه شيئا إلى الحل ، لأن له حرمة قال وقال فى القديم: ثم أكره إخراجهما ، قال الشافعى: ورخص بعض الناس فى ذلك ، واحتج بشراء البسرام من مسكة ، قال الشافعى: هذا غلط فإن البرام ليست من حجارة الحرم ، بل تحمل من مسيرة يومين أو ثلاثة من الحرم ، هذا نقل القاضى ، وهكذا نقل الأصحاب عن الشافعى نحو هذا فحصل خلاف للأصحاب فى أن إخراجهما مكروه أو حرام ، قال المحاملي وغيره: فإن أخرجه فلا ضمان ، قال الماوردى وغيره: وإذا أخرجه فعليه رده إلى الحرم قال الشيخ أبو حامد فى موضع وغيره: وإذا أخرجه فعليه رده إلى الحرم قال الشيخ أبو حامد فى موضع آخر ، وهو آخر الحج من تعليقه: ذكر الشافعي هذه المسألة فى الأمالي القديمة ، وعلها بأن الحرم بقعة تخالف سائر البقاع ، ولها شرف على القديمة ، وعلها بأن الحرم بقعة تخالف سائر البقاع ، ولها شرف على غيرها بدليل اختصاص النسكين بها ووجوب الجزاء في صيدها فلا تقوت هذه الحرمة لترابها ، والله أعلم ،

(فرع) في حكم سترة الكعبة ، قال صاحب التلخيص: لا يجوز ييع أستار الكعبة ، وكذا قال أبو الفضل بن عبدان من أصحابنا : لا يجوز قطع أستار الكعبة ، ولا قطع شيء من ذلك ، قال ولا يجوز نقله ولا بيعه وشراؤه ، خلاف ما يفعله العامة : يشترونها من بني شيبة ، وربما وضعوه في أوراق المصاحف ، قال : ومن حمل منه شيئًا لزمه رده • وحكى الرافعي قول ابن عبدان وسكت عليه ولم يذكر غيره ، فكأنه ارتضاه ووافقه عليه ، وكذا قال أبو عبد الله الحليمي من أئمة أصحابنا : لا ينبغي أن يؤخذ منها شيء ، وحكى الشيخ أبو عمرو بن الصلاح قول الحليمي وابن عبدان ثم قال: الأمر فيها إلى الإمام يصرفها في بعض مصارف بيت المسال بيعا وعطاء، واحتج بما رواه الأزرقي صاحب كتاب مكة ، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان ينزع كسوة البيت كل سنة ، فيقسمها على الحاج ، وهذا الذي اختاره الشبيخ أبو عمرو حسن متعين ، لئلا يؤدي إلى تلفها بطول الزمان . وقد روى الأزرقي عن عمر رضى الله عنه ما سبق ، وروى الأزرقي أيضا عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما أنهما قالا : تباع كسوتها ويجعل ثمنها في سبيل الله والمساكين وابن السبيل ، قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة : لا بأس أن يلبس كسوتها من صارت إليه من حائض وجنب وغيرهما ، والله أعلم •

(فسرع) لا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة لا للتبرك ولا لغيره، ومن أخذ شيئًا منه لزمه رده إليها، فان أراد التبرك أتى بطيب من عنده فمسحها به ثم أخذه، والله أعلم •

(فسرع) مهم فى بيان حدود حرم مكة الذى يحرم فيه الصيد والنبات ، ويمنع أخذ ترابه وأحجاره ، وبيان ما يتعلق به من الأحكام وما يخالف فيه غيره من الأرض ، وفيه مسائل (إحداها) فى حدود الحرم ، وقد ذكرها المصنف فى أواخر كتاب الجزية مختصرة والله أعلم أن الحرم

هو مكة ، وما أحاط بها من جوانبها جعل الله تعالى لها حكمها في الحرمة تشريفا لها ، ومعرفة حدود الحرم من أهم ما يعتنى به لكثرة ما يتعلق به من الأحكام وقد احتهدت في إيضاحه وتتبع كلام الأئمة في اتقانه على أكمل وجوهه بحمد الله تعالى ، فحد الحرم من جهة المدينة دون التنعيم عند ببوت بنى نفار ، على ثلاثة أميال من مكة ، ومن طريق اليمن ، طرف اضاة لمن على سبعة أميال من مكة ، ومن طريق الطائف على عرفات من بطن نمرة على سبعة أميال ، ومن طريق العراق على ثنية جبل بالمقطع على سبعة أميال ومن طريق العراق على تنية جبل بالمقطع على سبعة أميال ، ومن طريق محدة منقطع الأعشاش على عشرة أميال من مكة ،

هكذا ذكر هذه الحدود أبو الوليد الأزرقى فى كتاب مكة ، وأبو الوليد هذا أحد أصحاب الشافعى الآخذين عنه ، الذين رووا عنه الحديث والفقه ، وكذا ذكر هذه الحدود الماوردى صاحب الحاوى فى كتابه الأحكام السلطانية وكذا ذكرها المصنف وأصحابنا فى كتب المذهب ، إلا أن عبارة بعضهم أوضح من بعض ، لكن الأزرقى قال فى حده من طريق الطائف أحد عشرة ميلا ، والذي قاله الجمهور سبعة فقط ، بتقديم السين على الباء ، وفى هذه الحدود ألفاظ غريبة ينبغى ضبطها فقولهم : بيوت نفار هو بكسر النون وبالفاء بوقولهم أضاة لبن بفتح الهمزة وبالضاد المعجمة على وزن القناة ، وهى مستنقع الماء (وأما) لبن وبالضاد المعجمة على وزن القناة ، وهى مستنقع الماء (وأما) لبن أبو بكر الحازمى لمتأخر فى كتابه المؤتلف والمختلف فى أسماء الأماكن (وقولهم :) الأعشاش هو بفتح الهمزة وبشينين معجمتين جمع عش (وقولهم :) الأعشاش هو بفتح الهمزة وبشينين معجمتين جمع عش (وقولهم :) فى جدة من جهة الجعرانة تسعة أميال هو بتقديم التاء على السين (وأما) الحدود الثلاثة الباقية فانها بتقديم السين .

(واعلم) أن الحرم عليه علامات منصوبة في جميع جوانبه ذكر الأزرقي

وغيره بأسانيدهم أن إبراهيم الخليل عليه السلام علمها ، ونصب العلامات فيها وكان جبريل عليه السلام يريه مواضعها ، ثم أمر نبينا صلى الله عليه وسلم بتحديدها ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية رضى الله عنهم ، وهي إلى الآن بينة ولله الحمد قال الأزرقي في آخر كتاب مكة : أنصاب الحرم التي على رأس الثنية ما كان من وجوهها في هذا الشق فهو حرم ، وما كان في ظهرها فهو حل قال : وبعض الأعشاش في الحل وبعضه في الحرم .

(المسألة الثانية) حكى الماوردى خلافا للعلماء فى أن مكة مع حرمتها هل صارت حرما آمنا بقول إبراهيم عليه السلام ؟ أم كانت قبله كذلك ؟ فمنهم من قال: كانت مكة حلالا قبل دعوة إبراهيم عليه السلام كسائر البلاد ، وإنما صارت حرما بدعوته ، كما صارت المدينة حرما بتحريم النبى صلى الله عليه وسلم بعد أن كانت حلالا واحتج هؤلاء بحديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى جملة حديث طويل: « اللهم إن إبراهيم حرم مكة فجعلها حراما ، وإنى حرمت المدينة حراما مأزميها أن لا يراق فيها مسلم فى آخر كتاب الحج من صحيحه ، وفى رواية لمسلم عن أبى سعيد أيضا أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول: «إنى حرمت ما بين لابتى المدينة كما حرم إبراهيم مكة » وعن جابر رضى الله عنه قال: « قال رسول ألله صلى الله عليه وسلم : إن إبراهيم حرم مكة ، وإنى حرمت المدينة ، الله عليه وسلم : إن إبراهيم حرم مكة ، وإنى حرمت المدينة ، ابين لابتيها لا يعضد عضاهها ولا يصاد صيدها » رواه مسلم ،

وعن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « اللهم إن إبراهيم حرم مكة وإنى أحرم المدينة ، وما بين لابتيها » رواه البخارى ومسلم هذا لفظ البخارى ، ولفظ مسلم ، وفى رواية للبخارى أن النبى صلى الله عليه وسلم لما أشرف على المدينة قال: « اللهم إنى أحرم ما بين جبليها ، مثل

ما حرم به إبراهيم مكة » ه وعن رافع بن خديج قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن إبراهيم حرم مكة وإنى أحرم ما بين لابتيها ، يريد المدينة » رواه مسلم ، وعن عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها ، وإنى حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة ، وإنى دعوت في صاعها ومدها بمثل ما دعا به إبراهيم لأهل مكة » رواه البخاري ومسلم .

ولحتج القائلون بأن تحريمها لم يزل من حين خلق الله السموات والأرض بعديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة: « هذا بلد حرمه الله تعالى يوم خلق السموات والأرض ، وهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة » رواه البخارى ومسلم وعن أبى شريح الخزاعي وضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « إن مكة حرمها الله ، ولم يحرمها الناس » رواه البخارى ومسلم ، ومن قال بهذا أجاب عن الأحاديث السابقة بأن إبراهيم عليه السلام أظهر تحريمها بعد أن كان خفيا مهجورا لا يعلم ، لا أنه ابتدأه ، ومن قال بالمذهب الأول أجاب عن حديث ابن عباس بأن المراد أن الله تعمالي كتب في اللوح المحفوظ أو غيره أن مكة مسيحرمها إبراهيم ، أو أظهر ذلك للملائكة (والأصح) من القولين أنها ما زالت محرمة من حين خلق الله تعالى السموات والأرض والله أعلم •

(المسألة الثالثة) مذهبنا أنه يجوز بيع دور مكة وإجاراتها وسائر المعاملات عليها ، وكذا سائر الحرم كما يجوز في غيرها ، وستأتى المسألة مبسوطة بدلائلها وفروعها ، حيث ذكرها الأصحاب في آخر باب ما يجوز بيعه إن شاء الله تعالى .

(الرابعة) مذهبنا أن النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة صلحا لا عنوة ، لكن دخلها صلى الله عليه وسلم متأهبا للقتال خوفا من غدر أهلها

وستأتى المسألة بدلائلها وفروعها حيث ذكرها المصنف في كتاب السمير والغنائم إن شاء الله تعالى •

(الخامسة) مذهبنا جواز إقامة الحدود والقصاص فى الحرم ، سواء كان قتلا أو قطعا ، سواء كانت الجناية فى الحرم أو خارجه ، ثم لجآ إليه وستأتى المسألة بأدلتها وفروعها حيث ذكرها المصنف فى آخر باب استيفاء القصاص إن شاء الله تعالى .

(السادسة) في الإحكام التي يخالف الحرم فيها غيره من البلاد، وهي كثيرة، نذكر منها أطرافا (أحدها) أنه ينبغي أن لا يدخله أحد إلا إحرام، وهل ذلك واجب أم مستحب؟ فيه خلاف سبق (الأصح) مستحب (الثاني) يحرم صيده على جميع الناس حتى أهل الحرم والمحلين (الثالث) يحرم شجره وخلاه (الرابع) منع إخراج ترابه وأحجاره، وهل هو منع كراهة أو تحريم فيه الخلاف السابق (الخامس) أنه يمنع كل كافر من دخوله مقيما كان أو مارا هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وجوزه أبو حنيفة ما لم يستوطنه، وستأتى المسألة بأدلتها وفروعها حيث ذكرها المصنف في كتاب الجزية إن شاء الله تعالى (السادس) لا تحل لقطته لمتملك، ولا تحل إلا لمنشد، هذا هو المذهب، وقيه وجه ضعيف (السابع) تعليظ الدية بالقتل فيه (الثامن) تحريم دفن المشرك فيه ويجب نبشه منه (التاسع) تخصيص ذبح دماء الجزاءات في الحج والهدايا (العاشر) لا دم على المتمتع والقارن إذا كان من أهله (الحادي عشر) لا يكره صلاة النفل التي لا سبب لها في وقت من الأوقات في الحرم سواء في مكة وسائر الحرم، وفيما عدا مكة وجه شاذ سبق بيانه في بابه ه

(الثانى عشر) إذا نذر قصده لزمه الذهاب إليه بحج أو عمرة ، بخلاف غيره من المساجد فإنه لا يجب الذهاب إليه إذا نذره ، إلا مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى على أحد القولين فيهما

(الثالث عشر) إذا نذر النحر وحده بمكة لزمه النحر بها ، وتفرقة اللحم على مساكين الحرم ، ولو نذر ذلك فى بلد آخر لم ينعقد نذره فى أصبح الوجهين (الرابع عشر) يحرم استقبال الكعبة واستدبارها بالبول والغائط فى الصحراء (الحامس عشر) تضعيف الأجر فى الصلوات بالمسجد الحرام، وكذا سائر الطاعات (السادس عشر) يستحب لأهل مكة أن يصلوا العيد فى المسجد الحرام (وأما) غيرهم فهل الأفضل صلاتهم فى مسجدهم ؟ أم فى الصحراء ؟ فيه خلاف سبق فى باب صلاة العيد (السابع عشر) لا يجوز إحرام المقيم فى الحرم بالحج خارجه ،

(المسألة السابعة) مكة عندنا أفضل الأرض ، وبه قال علمماء مكة والكوفة وابن وهب وابن حبيب المالكيان وجمهور العلماء قال العبدرى : هو قول أكثر الفقهاء ، وهو مذهب أحمد في أصـــج الروايتين عنه وقال مالك وجماعة : المدينة أفضل وأجمعوا على أن مكة والمدينة أفضل الأرض، وإنما الختلفوا في أيهما أفضل، دليلنا حديث عبد الله بن عدى بن الحمراء رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف على راحلته بمكة يقول لمكة : « والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت » رواه الترمذي والنسائي وغيرهما » ذكره الترمذي في جامعه في كتاب المناقب وقال: هذا حديث حسن صحيح وسنزيد المسألة لِسطا وإيضاحا إن شاء الله تعالى حيث ذكرها المصنف في كتاب النذر ، فيمن نذر الهدى إلى أفضل البلاد . وعن ابن الزبير : قال : ﴿ قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الجرام أَفْضَلَ مِن مَائَةً صِلَاةً في مسجِدي » حديث حسن رواه أحمَّد في ممهنده ، والبيهقي بإسناد لحسن • ونقل القاضي عياض في آخر كتاب الحج من شرح صحيح مسلم إجماع المسلمين على أن موضع قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الأرض ، وأن الخلاف فيما سواه •

(الثامنة) يكره حمل السلاح بمكة لغير حاجة • لحديث جابر أن النبى صلى الله عليه وسملم قال: « لا يحل أن يحمل السملاح بمكة » رواه مسلم •

(التاسعة) قال أصحابنا: من فروض الكفاية أن تحج الكعبة فى كل سنة فلا تعطل وليس لعدد المحصلين لهذا الغرض قدر متعين ، بل الغرض وجود حجها كل سنة من بعض المكلفين ، وستأتى المسألة مبسوطة فى أول كتاب السير حيث ذكر الشافعى والمزنى والأصحاب فروض الكفاية إن شاء الله تعالى •

(العاشرة) عن أبى ذر رضى الله عنه قال: « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أول مسجد وضع فى الأرض قال: المسجد الحرام، قلت: ثم أى ؟ قال: المسجد الأقصى قلت: كم بينهما ؟ قال أربعون عاما » رواه البخارى ومسلم.

(الحادية عشر) قال الماوردى فى الأحكام السلطانية فى خصائص الحرم: لا يحارب أهله فإن بغوا على أهل العدل فقد قال بعض الفقهاء: يحرم قتالهم بل يضيق عليهم حتى يرجعوا عن البغى ، ويدخلوا فى أحكام مأهل العدل ، قال: وقال جمهور الفقهاء: يقاتلون على بغيهم إذا لم يمكن ردهم عن البغى إلا بالقتال ، لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى التى لا تجوز إضاعتها ، فحفظها فى الحرم أولى من إضاعتها ، هذا كلام الماوردى ، وهذا الذى نقله عن أكثر الفقهاء هو الصواب ، وقد نص عليه الشافعى فى كتاب اختلاف الحديث من كتب الأم ونص عليه الشافعى فى كتاب اختلاف الحديث من كتب الأم و وقال القفال المروزى ، فى تنابه المسمى بسير الواقدى من كتب الأم ، وقال القفال المروزى ، فى كتابه المسمى بسير الواقدى من كتب الأم ، وقال القفال المروزى ، فى كتابه شرح التلخيص فى أول كتاب النكاح فى ذكر الخصائص: لا يجوز القتال بمكة ، قال: حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجز لنا قتالهم فيها ، وهذا الذى قاله القفال غلط نبهت عليه لئلا يغتر به ،

(فإن قيل:) فقد ثبت عن أبى شريح الخزاعي رضى الله عنه أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم فى اليوم الذى بعد يوم فتح مكة يقول: «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس، ولا يحل لامرى، يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما، ولا يعضد بها شجرة، فإن أحد ترخص لقتال وسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا له: إن الله قد أذن لرسوله، ولم يأذن لكم، وإنما أذن لى فيها ساعة من نهار ثم عادت اليوم كحرمتها ولم يأذن لكم، وليبلغ الشاهد الغائب» رواه البخارى ومسلم، وفى الصحين أحاديث كثيرة بعناه فى تحريم القتال بمكة، وأنها لم يحل القتال بها إلا ساعة للنبى صلى الله عليه وسلم (فالجواب) أن معنى الحديث تحريم نصب القتال عليهم وقتالهم بما يعم كالمنجنيق وغيره، إذا أمكن إصلاح الحال بدون ذلك، بخلاف ما إذا تحصن كفار فى بلد تحصن كفار فى بلد آخر، فإنه يجوز قتالهم على كل وجه وبكل شيء، وقد نص الشافعى رضى الله عنه على هذا التأويل فى آخر كتابه المعروف بسير الواقدى من كتب الأم والله أعلم،

(الثانية عشرة) سدانة الكعبة وحجابتها هي ولايتها وخدمتها وفتحها وإغلاقها ونحو ذلك ، وهذا حق مستحق لبني طلحة الحجبيين من بني عبد الدار بن قصى ، اتفق العلماء على هذا ، وممن نقله عن العلماء القاضي عياض في أواخر كتاب الحج من شرح صحيح مسلم ، وذكرته أنا هناك في شرح صحيح مسلم ، وأوضحته بدليله ، قال العلماء فهي ولاية لهم عليها من رسول الله صلى الله عليه وسلم قتبقي دائمة أبدا ولهم ولذرياتهم ، لا تحل لأحد منازعتهم فيها ما داموا موجودين صالحين لذلك ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مأثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي إلا سقاية الحاج وسدانة البيت » •

بنتها الملائكة قبل آدم ، وحجها آدم فمن بعده من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم (الثانية) بناها إبراهيم صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى : ووسلامه عليهم (وإذ يرفع إبراهيم والله يوانا لإبراهيم مكان البيت) (وقال تعالى : (وإذ يرفع إبراهيم

(۱) قال أهل التفسير : أعلم أن هذا هو النوع الرابع من الأمور التي حكاها أله تعالى هن أبراهيم وأسماعيل عليهما السلام وهو أنهما عند بناء البيت ذكرا ثلاثة من الدعاء ثم ههنا مسائل :

(المسألة الأولى) قوله : واذ يرقع حكاية حال ماضيه ، والقواعد جميع قاعدة وهي الأساس والأصل لما فوقه وهي صفة غالبة ومعناها الثابتة أو تقلت من هيئة الانخفاض الى هيئة الارتفاع وتطاولت بعد التقاصر ويجوز أن يكون المراد بها ساقات البناء ، لأن كل ساف قاعدة للذى يبنى عليه ويوضيع فوقه الومعنى رفع القواعد وقعها بالبناء لأنه أذا وضيع سافا فوق ساف فقد رفع السافات .

(المسألة المثانية) الأكثرون من أهل الأخبار على أن هذا البيت كان موجودا قبل ابراهيم عليه السلام على ما روينا من الأحاديث قيه ، واحتجوا بقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت فان هذا صريح في ن تلك القواعد كانت موجودة مهدمة إلا أن ابراهيم عليه السسلام رفعها وعمرها .

(المسألة الثالثة) اختلفوا في أنه هل كان شريكا له في ذلك والتقدير : وأذ يرفع أبراهيم وأسماعيل القواعد من البيت والدليل عليه أنه تعالى عطف اسماعيل ، فلابد وأن يكون ذلك العطف في فعل من الأفعال التي سلف ذكرها ولم يتقدم الا ذكر رفع القواعد فوجب أن يكون اسماعيل معطوفا على أبراهيم في ذلك ، ثم أن أشراكهما في ذلك يحتمل وجهين :

(احدهما) ان يشتركا في البناء ودفع الجدران (والثاني) ان يكون احدهما بالبا للببت والآخر برفع اليه الحجر والطين ويهيىء له الآلات والادوات وعلى الوجهين تصح اضافة الرفع اليهما وان كان الوجه الأول أدخل في الحقيقة ومن الناس من قال : أن اسماعيل في ذلك الوقت كان طفلا صغيرا وووى معناه عن على رضى الله عنه وانه لما بني الببت خرج وخلف اسماعيل وهاجرا فقالا : الى من تكلنا أا فقال ابراهيم : الى الله فعطش اسماعيل فلم ير شيئا من الماء فناداهما جبريل عليه السلام وفحص الآرض باصبعه فنبعت زمزم وهؤلاء جعلوا الوقف على قوله من البيت ثم ابتداوا واسماعيل رينا تقبل منا طاعتنا ببناء هذا البيت فعلى هذا النقدير يكون استماعيل شريكا في الدعاء لا في البناء وهذا التأويل هذا البيت فعلى هذا المنتقدير يكون استماعيل شريكا في الدعاء لا في البناء وهذا المناويل المسابق وهو رفع البيت فاذا لم يكن ذلك من فعله كيف يدءو الله بأن يقبله منه ، فاذن هذا القول على خلاف ظاهر القرآن فوجب رده .

القواعد من البيت) الآية (الثالثة) بنتها قريش فى الجاهلية، وحضر النبى صلى الله عليه وسلم هذا البناء قبل النبوة، ثبت ذلك فى الصحيحين، وكان له صلى الله عليه وسلم حينئذ خسس وعشرون سنة، وقيل: خمس وثلاثون (الرابعة) بناها ابن الزبير ثبت ذلك فى الصحيحين (الخامسة) بناها العجاج بن يوسف فى خلافة عبد الملك بن مروان، ثبت ذلك فى الصحيح، واستقر بناؤها الذى بناه الحجاج إلى الآن، وقيل: إنها بنيت مرتين أخرتين قبل بناء قريش، وقد أوضحته فى كتاب المناسك الكبير،

(المسالة الرابعة ﴾ اتما قال : واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت ولَم يقلُّ يرفع الله تعالى حكى عنهما بعد ذلك ثلاثة الواع من الدعاء (النوع الأول) في توله : تقبل منا انك انت السميع العليم وقيه مسائل « السألة الأولى » اختلفوا في قوله (تقبل منا) فقال المتكلمون :. كل عمل يقبله الله تعالى فهو يثيب صاحبه ويرضاه منه والذي لا يثيبه عليه ولا يرضباه منه أقهو المردود فههتنا عبر أمن أحد المتسلارمن باسم الآخر ، فَقَاكِر لَفِظُ القَّبُولُ وأَرَادُ بِهُ الثوابِ والرضا لأن التقبل هو أن يقبل الرجل ما يهدى اليه ، نشبه الفعل من العبد بالعَطية والرضا من الله تعالى بالقبول توبسما ، وقال المعارفون ؛ قرق بين القبول والثقبل ، فإن التقبل عبارة هن أن يتكلف الأنسان في قبوله وذلك أنما يكون حيث يكون العمل ثاقصا لا يستحق أن يقبل ، ألهذا اعتراف منهما بالتقصير في العمل ، واعتراف بالعجز والانكسار ، وأبضا فلم يكن المقصود أعطاء الثواب عليه ، لأن كون الفعل واقعا موقع القبول من المخدم الله عند الخادم المعاقل من اعطاء الثواب عليه « المُسألة لثانية » أنهم بعد أن أتو بثلك المبادة مخلصين تضرعوا الى الله تعالى في قبولها وطلبوا ألثواب عليها على ما قاله المتكلمون ، ولو كان برتيب الثواب على الغمل المقرون بالاخلاص واجبا طلى الله تعالى لمساكان في هذا الدعاء والتضرع قائدة قائه يجرى مجرى : إن الانسان ينشرع الى الله فيقول : يا الهي اجمل النار حارة والجمد بأردا بل ذلك الدعاء احسن لانه لا استبعاد مبد المتكلم في صيرورة النار جال بقائها على صورتها في الاشراق ؟ والانبتعال باردة والجمد حال بقائة على صورته في الالجماد والبياض حارا ، ويستحيل عند المتزلة أن لا يترتب الثواب على مثل هذا القفل قوجب أن يكون الدعاء ههنا أقبح قلما لم يكن كذلك علمنا أنه لا يجب للعبد على أنه أصلا « المسألة الثالثة » أنه الما عقب هذا الدعاء يقوله (الك أنت البسميع العليم.) كأنه يَعُول : تسمع دعاءنا وتضرعنا وتعلم ما في قلبنا من الاخلاص وترك الالتفات ة إلى أحد سوال*ه -* «

قان قبل : قوله : اتك الت السميع العليم يفيد الحصر وليس الأمر كذلك قان قيره قلا يكون صميعا ، قلتا : أنه سبحانه لكماله في هذه الصفة يكون كانه المختص بها دون قيره والما لعالى أطره م قال القاضى أبو الطيب فى تعليقه فى باب دخول مكة فى آخر مسألة افتتاح الطواف بالاستلام: قال الشافعى: أحب أن تترك الكعبة على حالها فلا تهدم ، لأن هدمها يذهب حرمتها ، ويصير كالتلاعب بها ، فلا يريدون بتغييرها إلا هدمها فلذلك استحببنا تركها على ما هى عليه .

قال الصنف رحمه الله تمسالي

(ويحرم صيد الدينة وقطع شجرها ، لما روى ابو هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «إن ابراهيم حرم مكة ، وإنى حرمت المدينة مثل ما حرم إبراهيم مكة ، لا ينفر صيدها ، ولا يعضد شجرها ولا بختلى خلاها ولا تحل لقطتها إلا لمنشد ال فإن قتل فيها صيدا ففيه قولان ، قال في القديم : يسلب القاتل لما روى «أن سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه اخذ سلب رجل قتل صيدا في المدينة وقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من وجدتموه يقتل صيدا في حرم المدينة فاسلبوه » وقال في الجديد : لا يسلب لاته موضع يجوز دخوله من غير إحرام فلا يضمن عيده كوج فإن قلنا : يسلب دفع سلبه إلى مساكين المدينة كما يدفع جزاء صيده كوج فإن قلنا : يسلب دفع سلبه إلى مساكين المدينة كما يدفع جزاء صيد مكة إلى مساكين مكة وقال شيخنا ابو الطيب رحمه الله : يكون سلبه من اخل الله صلى الله عليه وسلم ،

(فصل) ويحرم صيد وج وهو واد بالطائف لما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل صيد وج فان قتل فيه صيدا لم يضمنه بالجزاء لأن الجزاء وجب بالشرع والشرع لم يرد إلا فى الإحرام والحرم، ووج لا يبلغ الحرم من الحرمة فلم يلحق به فى الجزاء) .

(الشرح) حديث أبى هريرة ليس بمعروف عن أبى هريرة ولكن فى الصحيح أحاديث عن غير أبى هريرة ويحصل بها مقصود المصنف فى الدلالة هنا (منها) عن عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها وإنى حرمت المدينة كسا حرم إبراهيم مكة » الحديث رواه البخارى ومسلم وعن أبى هريرة قال : « حرم

رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتى المدينة » رواه البخارى ومسلم ، وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم إن إبراهيم حرم مكة فجعلها حراما ، وإنى حرمت المدينة حراما ما بين مأزميها أن لا يهراق فيها دم ولا يحمل فيها سلاح لقتال ، ولا تخبط فيها شجرة إلا لعلف » رواه مسلم ، وعن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنى أحرم ما بين لابتى المدينة أن تقطع عضاهها أو يقتل صيدها » رواه مسلم ، وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن إبراهيم حرم رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن إبراهيم حرم مكة وإنى حرمت المدينة ما بين لابتيها ، لا يقطع عضاهها ولا يصاد صيدها » رواه مسلم ، وعن أنس رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « المدينة حرام من كذا إلى كذا ، لا يقطع شجرها ، ولا يحدث فيها ، من أحدث حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » رواه البخارى •

وعن على رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال فى المدينة: « لا يختلى خلاها ولا ينفر صيدها ، ولا يلتقط لقطتها إلا لمن أشاد بها ، ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال ، ولا يصلح أن يقطع منها شجر إلا أن يعلف رجل بعيره » رواه أبو داود باسناد صحيح ، وفى المسألة أحاديث كثيرة بمعنى ما سبق والله أعلم .

وأما حديث سعد بن أبى وقاص المذكور فى الكتاب فرواه مسلم فى صحيحه عن عامر بن سعد بن أبى وقاص أن سعدا وجد عبدا يقطع شجرا ويخبطه فسلبه ، فلما رجع سعد جاء أهل العبد فكلموه أن يرد عليهم غلامهم أو ما أخذ من غلامهم ، فقال : معاذ الله أن أرد شيئا فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى أن يرد عليهم » رواه مسلم « وعن سليمان بن أبى عبد الله قال : رأيت سعد بن أبى وقاص أخذ رجلا يصيد فى حرم المدينة الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلبه ثيابه ، فجاء مواليه

فكلموه فيه ، فقال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم ، وقال من وجد أحدا فيه فليسلبه فلا أرد عليكم طعمة أطعمنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن إن شئتم دفعت إليكم ثمنه » رواه أبو داود باسناد كلهم ثقات حفاظ إلا سليمان بن أبى عبد الله هذا ، فقال أبو حاتم : ليس هو بالمشهور ، ولكن يعتبر بحديشه ، ولم يضعفه أبو داود ، وهذا الذى رواه بمعنى ما رواه مسلم ، فيقتضى مجموع هذا أن هذه الرواية صنحيحة أو حسنة ، وفى رواية للبيهقى « أن سعدا كان يخرج من المدينة فيجد الحاطب معه شجر رطب قد عضده من بعض شجر يخرج من المدينة فيجد الحاطب معه شجر رطب قد عضده من بعض شجر ملك الله عليه وسلم وإنى لمن أكنز الناس مالا » والله أعلم •

(وأما) حديث صيد وج فرواه البيهقى باسناده عن الزبير بن العوام رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ألا إن صيد وج وعضاهه يعنى شجره حرام محرم » وذلك قبل نزوله الطائف وحصاره ثقيفا ، لكن إسناده ضعيف قال البخارى فى تاريخه: لا يصح ، ووج سواو مفتوحة ثم جيم مشددة — (وأما) قول المصنف: إنه واد بالطائف فكذا قاله غيره من أصحابنا الفقهاء (وأما) أهل اللغة فيقولون: هو بلدة الطائف ، وقال الحازمى فى كتابه المؤتلف والمختلف فى الأماكن: وج اسم لحصون الطائف ، وقيل لواحد منها ، وربما اشتبه وج هذا بوح — بالحاء المهملة قال الحازمى: هى ناحية بنعمان والله أعلم ،

(اما الاحكام) ففيها مسائل (إحداها) يحرم التعرض لصيد حرم المدينة وشجره ، هذا هو المذهب ، وعليه نص الشافعي ، وأطبق عليه جمعاهير أصحابنا وحكى المتولى والرافعي قولا شاذا أنه مكروه ليس بحرام ، قال المتولى : وأخذ هذا القول من قول الشافعي ، ولا يحرم قتل صيد إلا صيد الحرم ، وأكره قتل صيد المدينة ، وهذا النقل شاذ ضعيف ، بل باطل منابذ

للاحاديث الصحيحة السابقة (وأما) نص الشافعي فقال القاضي أبو الطيب: هذه الكراهة التي ذكرها الشافعي كراهة تحريم باتفاق أصحابنا ، ثم استدل ببعض ما قدمناه من الأحاديث الصحيحة السابقة ، فالصواب الجزم بالتحريم ، وعلى هذا فإذا ارتكب هذا الحرام هل يضمن ؟ في قولان مشهوران (الجديد) لا يضمن (والقديم) يضمن ودليلهما في الكتاب ، وأجابوا للجديد عن حديث سعد في سلب الصائد بجوابين ضعيفين (أحدهما) جواب الشيخ أبي حامد في تعليقه أنه محمول على التعليظ (والثاني) جواب القاضي أبي الطيب في تعليقه وجماعة بأنه يحمل على أنه كان هذا حين كانت العقوبة بالأموال ثم نسخ ، وهذان الجوابان ضعيفان بل باطلان والمختار ترجيح القديم ، ووجوب الجزاء فيه ، وهو سلب القاتل لأن الأحاديث فيه ترجيح القديم ، ووجوب الجزاء فيه ، وهو سلب القاتل لأن الأحاديث فيه صحيحة بلا معارض والله أعلم •

قال أصحابنا: وإذا قلنا: يضمن فوجهان حكاهما الفوراني والبغوى وصاحب البيان والرافعي (أحدهما) يضمن كضمان حرم مكة على ما سبق (والثاني) وهو الصحيح، وبه قطع الجمهور في الطريقتين أنه سلب الصائد وقاطع الشجر أو الكلا، وعلى هذا في المراد بالسلب طريقان (أصحهما) وبه قطع الجمهور أنه كسلب القتيل من الكفار ممن قطع به الشيخ أبو حامد في تعليقه وأبو على البندنيجي في جامعه والدارمي والماوردي والمحاملي في كتابيه المجموع والتجريد والقاضي أبو الطيب في كتابيه التعليق والمجرد والقاضي حسين والجرجاني وابن الصباغ والمصنف والشائي) عكام الرافعي فيه وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) أن سلبه ثبابه فقط، وبه قطع إمام الحرمين والعزالي، وقد أشار المتولى إلى هذا ،

وفى مصرف سلبه ثلاثة أوجه (أصحها) أنه للسالب كالقتيل، ودليله

الحدث ، فإن سعدا أخذ السلب لنفسه ، وممن صحح هذا الوجه الدارمي والمحاملي في المجموع ، والقاضي أبو الطيب كما حكاه المصنف (والثاني) أنه لفقراء المدينة وهذا الوجه حكاه القاضي أبو الطيب في كتـــابه المجرد وغيرهم ، وقطع به المحاملي في التجريد ، واختاره القاضي أبو الطيب في تعليقه عن الأصحاب ، وأشار هو والمصنف إلى ترجيحه ، ولم يوافقا على هذا الترجيح وليس هو ترجيحا راجحا (والثالث) أنه لبيت المال ، حكاه إمام الحرمين والغزالي وغيرهما ، وينكر على المصنف عبارته المذكورة فإنه أوهم أنالمشمور في المذهب تفريعا على القديم أن السلب للمساكين وأن القاضي أبا الطيب انفرد باختيار كونه للسالب، وليس الحكم كذلك، لل الخلاف مشهور جدا للمتقدمين والمتأخرين ، فمن حكى الأوجه الثلاثة إمام الحرمين وآخرون ، وممن حكى الوجهين الأولين ، وهما كونه للسالب أو للفقراء الشبيخ أبو حامد في تعليقه ، والدارمي وأبو على البندنيجي والمــاوردي والمحاملي في المجموع ، والقاضي حسين وخلائق نحوهم وكل هؤلاء أقدم من المصنف وحكاهما من معاصرى المصنف ونحــوهم ابن الصباغ والجرجاني والمتولى والبغوى وآخرون لكن الجرجاني حكاهما فى كتابه التحرير قولين ، والله أعلم •

فإذا قلنا بالمذهب إن السلب كسلب القتيل ، قال أصحابنا : فهو مثله في كل شيء ، فكل شيء اتفقوا عليه هناك اتفقوا عليه هنا ، وكل شيء هناك : لا يدخل كالمتاع الذي في منزله لا يدخل هنا أيضا ، وكل شيء اختلفوا فيه هناك كالطوق والمنطقة ففيه هنا ذاك الخلاف ، هكذا صرح به الشيخ أبو حامد وأبو على البندنيجي والماوردي وآخرون ، فإذا قلنا بالمذهب إن السلب كسلب القتيل وأنه للسالب ، فقال الشيخ أبو حامد ؛ يأخذ جميع ما معه من ثياب وفرش ونحو ذلك ، ويعطيه إزارا يستر يب عورته ، فإذا قدر على ما يستر به عورته أخذ منه الإزار ، وقال الدارمي : لو كان عليه سراويل يأخذه السالب ويستر المسلوب نفسه ، فأشار إلى

آنه لا يخلى له سائراً ، وقطع الماوردى بأنه يترك له ما يستر عورته وحكى الروياني وجهين في أنه هل يترك له سائر العورة ؟ واختار أنه يترك ، قال : وهو قول الماوردي ، وهذا هو الأصح والله أعلم .

ولو كان على الصائد والمحتطب ثياب مغصوبة لم يسلب بلا خلاف و صرح به الدارمي والقاضي أبو الطيب في المجرد ، وهو ظاهر كما لو كان مع الحربي المقتول مال أخذه من مسلم ، فانه لا يستحقه السالب والله أعلم وقال الرافعي : واعلم أن ظاهر الحديث وكلام الأصحاب أنه يسلب إذا اصطاد ، ولا يشترط الإتلاف ، وقال إمام الحرمين : لا أدرى أيسلب إذا أرسل الصيد أم لا يسلب حتى يتلفه ؟ قال : وكلاهما محتمل ، قال : وليس عندنا فيه ثبت من توقيف ولا قياس قاله الإمام ، ولا فرق في هذا المذكور بين صيد وصيد ، ولا شجرة وشسجرة ، وكان السلب في معنى المعاقبة للمتعاطى ، والله أعلم و

(المسألة الثانية) قال الشافعي في الإملاء: أكره صيد وج وللأصحاب فيه طريقان (أصحهما) عندهم القطع بتحريمه، وبهذا قطع الشيخ أبو حامد والمحاوردي والقاصي أبو الطيب والمحاملي والمصنف والبغوي والمتولي والمتولي والمجمور من أصحابنا في الطريقتين و قالوا: ومراد الشسافعي بالكراهة كراهة تحريم (الطريق الثاني) حكاه الشيخ أبو على السنجي وإمام الحرمين والغزالي ومن تابعهم فيه وجهان (أصحهما) يحرم (والشاني) يكره، ويجرى الخلاف في شجره وخلاه، صرح به الأصحاب ونقل أبو على البندنيجي عن نصه في الإملاء أن الشجر كالصيد (فإذا قلنا) بالمذهب وهو تحريمه فاصطاد فيه أو احتطب أو احتش فطريقان (أصحهما) وبه قطع مناحب التلخيص وجماهير الأصحاب في الطريقتين أنه يأثم ولا ضمان، ونقل القاضي أبو الطيب في تعليقه اتفاق الأصحاب على هذا، لأن الأصل ونقل القاضي أبو الطيب في تعليقه اتفاق الأصحاب على هذا، لأن الأصل

الثاني) حكاه إمام الحرمين والبغوى وغيرهما فينه خلاف (الصحيح) لا ضمان (والثاني) أنه كصيد المدينة وشجرها وخلاها ، والله أعلم •

(الثالثة) النقيع بالنون على المشهور ، وقيل بالباء ، وهو الحمى الذي حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الصدقة وتحوها ليس هو بحرم ، ولا يحرم صيده باتفاق الأصحاب (وأما) خلاه فحرام باتفاقهم صرح به أبو على السنجي وإمام الحرمين والغــزالي والبغوي والمتولي وآخرون (وأما) شجره ففيه طريقان قطع المتولى والبغوى بتحريمه ، وقال أبو على والإمام الغزالي : في تحريمه وجهان لتردد الصيد والخلا ، فإن أخذ منه شجرا أو كلا ففي وجوب ضمانه وجهان ، حكاهما أبو على والإمام والبغوى وغيرهم (أحدهما) لا كصيده (وأصحهما) وجوب الضمان كحرم مكة • صححه إمام الحرمين والرافعي فعلى هذا تجب القيمة بلاخلاف ولا يسلب القاتل • قال البغوى والرافعي : تصرف القيمة في مصرف نعم الزكاة والجزية ، هذا كلامهما وينبغي أن يكون مصرفه بيت المـــال والله أعلم • واستدلوا لهذه المسالة بحديث جابر رضى الله عنمه قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يخبط ولا يعضد حمى رســول الله صلى الله عليه وسلم ولكن يهش هشا رقيقاً) رواه أبو داود باسناد غير قوى ، لكنه لم يضعفه وروى البيهقي باسناده أن عمر بن الخطاب قال لرجل: « إنى أستعملك على الحمى فمن رأيت يعضد شجرًا أو يخبط فخذ فأسه وحبله ، قال آخذ رداءه ؟ قال : لا ﴾ والله أعلم •

(فسوع) فى بيان الأحاديث الواردة فى بيان حرم المدينة (منها) عن على رضى الله عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المدينة حرام ما بين عير إلى تور » رواه البخارى ومسلم هكذا، وفى رواية للبخارى ما بين عائر إلى كذا، قال أبو عبيد وغيره من العلماء: عير، ويقال له: عائر جبل معروف بالمدينة، قالوا: وأما تور فلا يعرف أهل المدينة بها

جبلا يقال له: تور، وإنما تورجبل بمكة قالوا: فنرى أن أصل الحديث ما بين عير إلى أحد، ولكنه غيره غلط الرواة فيه، واستمرت الرواية وقال أبو بكر الحازمي في كتابه المؤتلف في الأماكن: الرواية الصحيحة ما بين عير إلى أحد، قال: وقيل: إلى تورقال: وليس له معنى وحدا كلامهم في هذا الحديث، ولا يبعد أن الجبل كان يسمى تورا ثم هجر ذلك الاسم و

وعن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما بين لابتيها حرام» رواه البخارى ومسلم، وفى رواية لمسلم «حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتى المدينة » واللابتان الحرتان، تثنية لابة، وهى الأرض الملسة حجارة سوداء، والمدينة بين لابتين فى شرقها وغربها، وعن أبى سعيد الخدرى أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنى حرمت ما بين لابتى المدينة كما حرم إبراهيم مكة » رواه مسلم وعن أبى سعيد أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « اللهم إن إبراهيم حرم مكة فجعلها حرما، وإنى حرمت المدينة حراما ما بين مآزميها أن لا يهراق فيها حرم ، ولا يحمل فيها سلاح لقتال ، ولا يخبط فيها شحر إلا لعلم » رواه مسلم »

وعن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « إن إبراهيم حرم مكة ، وإنى حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع عضاهها ، ولا يصاد صيدها » رواه مليلم ، وعن أنس قال: أشرف النبى صلى الله عليه وسلم على المدينة فقال: « اللهم إنى أحرم ما بين جبليها ، مثل ما حرم إبراهيم مكة » رواه البخارى ومسلم ذكره البخارى فى كتاب الدعوات فى باب التعوذ من غلبات الرجال ، وفيها أحاديث أخر سبقت ، وعن عدى بن زيد الخزاعى الصحابى قال: « حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة بريدا بريدا لا تخبط شجرة ولا تعضد إلا ما يساق به الجمل »

رواه أبو داود بإسناد غير قوى ، فالحاصل أنحرم المدينة ما بين جبليها طولا ، وما بين لابتيها عرضا والله أعلم •

(فسرع) فى مذاهب العلماء فى مسائل تتعلق بصيد الحرم ونباته (إحداها) أجمعت الأمة على تحريم صيد الحرم على الحلال ، فإن قتسله فعليه الجزاء ، هذا مذهبنا ، وبه قال العلماء كافة ، وقال داود : لا جزاء عليه لقوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) فقيده بالمحرمين • دليلنا ما سبق عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين تلف بسببه الطائر فى دار الندوة ، وما سبق عن ابن عباس فى الجراد ، وغير ذلك من الآثار ، وقياسا على صيد الإحرام وداود ـ وإن لم يقل بالقياس ـ فيستدل على إثبات القياس •

(الثانية) حكم جزاء الحسرم كجزاء الإحرام، فيتخير بين المثل والإطعام والصيام، هذا مذهبنا، وبه قال الأكثرون، منهم مالك وأحمد، وقال أبو حنيفة لا مدخل للصيام فيه، قال: لأنه يضمنه ضمان الأموال، بدليل أنه يضمنه لمعنى فى غيره وهو الحرم، فأشبه مال الآدمى و دليلنا القياس على صيد الإحرام، ولو سلك به مسلك مال الآدمى لم يدخله المثل والإطعام، وليعتبر نقد البلد، ولأن هذا المعنى موجود فى صيد الإحرام وينتقض ما قالوه أيضا بكفارة القتل،

(الثالثة) إذا صاد الحلال فى الحل وأدخله الحرم فله التصرف فيه بالبيع والذبح والأكل وغيرها ، ولا جزاء عليه ، وبه قال مالك وداود ، وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يجوز ذبحه ، بل يجب إرساله ، قالا : فإن أدخله مذبوحا جاز آكله وقاسوه على المحرم ، واستدل أصحابنا بحديث أنس أنه كان له أخ صغير يقال له : أبو عمير ، وكان له نغر يلقب به ، فمات النغر ، فكان النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « يا أبا عمير ما فعل النغير » رواه البخارى ومسلم وموضع الدلالة أن النغر من جملة انصيد ، وكان

مع أبى عمير في حرم المدينة ، ولم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم ، وأيضا فإن الذي عنى الشرع منه صيد الحرم ، وهذا ليس بصيد حرم ، وقياسا على من أدخل شجرة من الحل أو حشيشا والله أعلم .

(الرابعة) شجر الحرم عندنا حرام مضمون ، سوى ما أنبته الآدمى ، وما نبت بنفسه على المذهب ، وبه قال أحمد ، وقال بعض أصحابنا : لا يحرم ما أنبته الآدمى كما سبق ، وقال أبو حنيفة : إن أنبته آدمى أو كان من جنس ما نبته لم يحرم ، وإن كان مما لا ينبته آدمى و نبت بنفسه حرم ، وقال مالك وأبو ثور وداود هو حرام ، لكن لا ضمان فيه ، احتج لهم بالقياس على الزرع واحتج أصحابنا بعموم النهى ، وفرقوا بأن الزرع واليه الحاجة ،

(الخامسة) يجوز رعى حشيش الحرم وخلاه عندنا ، وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يجوز ، ودليلنا حديث ابن عباس السابق حيث أرسل الأتان يرتع في مني ، ومنى من الحرم ،

(السادسة) إذا أتلف شجرة فى الحرم ضمن الكبيرة ببقرة ، والصغيرة بشساة ، وبه قال أحمد • وقال أبو حنيفة : يضمنها بالقيمة • ودليلنا أثر أبن الزبير وابن عباس •

(السابعة) إذا أرسل كلبا من الحل على صديد في الحرم ، أو من الحرم على صيد في الحل لزمه الجراء ، وقال أبو ثور: لا يلزمه .

(الثامنة) صيد حرم المدينة حرام عندنا ، وبه قال مالك وأحمد والعلماء كافة إلا أبا حنيفة فقال : ليس بحرام دلين الأحاديث السابقة و وإذا أتلف صيد المدينة فلا ضمان على الأشهر في مذهبنا ، وقال في القديم : يسلب القاتل وبه قال أحمد وهو المختار كما سبق ، وبه قال سعد بن أبي

وقاص وجماعة من الصحابة ، وقال جمهور العلماء : لا ضمان فيه لا سلب ولا غيره .

(التاسعة) صيد وج حرام عندنا ، قال العبدرى : وقال العلمساء كافة لا يحرم .

قال الصنف ربعيه اللا تعسالي

(إذا وجب على المحرم دم لاجل الإحرام كدم التمتع والقران ، ودم العليب ، وجزاء الصيد ، (وجب) عليه صرفه لمساكين الحرم لقوله تعالى : (هديا بالغ الكمية) فإن ذبحه في الحل وادخله الحرم نظرت فإن تغير وانتن لم يجزئه لأن المستحق لحم كامل غير متغير فلا يجزئه المنتن المتغير وإن ، لم يجزئه لأن المستحق لحم كامل غير متغير فلا يجزئه المنتن المتغير وإن ، بالحرم كالتفرقة (والثاني) يجزئه لأن المقصود هو اللحم ، وقد اوصل ذلك بالحرم كالتفرقة (والثاني) يجزئه لأن المقصود هو اللحم ، وقد اوصل ذلك الهدى ، وإن وجب عليه طعام لزمه صرفه إلى مساكين الحرم ، قياسا على الهدى ، وإن وجب عليه صوم جاز أن يصوم في كل مكان ، لاته لا منعمة المهدى ، وإن وجب عليه هدى واحصر عن الحرم جاز له أن ينبح ويفرق حيث احصر ، لما روى ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم ينبح ويفرق حيث احصر ، لما روى ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم راسه بالحديبية ، وبين الحديبية وبين الحرم ثلاثة أميال)) ولانه إذا جاز أن يتحلل في غير موضع التحل لاجل الإحصار جاز أن ينحر الهدى في غير موضع التحل لاجل الإحصار جاز أن ينحر الهدى في غير موضع التحل لاجل الإحصار جاز أن ينحر الهدى في غير موضع التحل لاجل الإحصار جاز أن ينحر الهدى في غير موضع التحل الاحمار جاز أن ينحر الهدى في غير موضع التحل الإحصار جاز أن ينحر الهدى في غير موضع النحر) ،

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم، وسبق أن الحديبية تقال _ بالتخفيف والتشديد _ والتخفيف أجود، والمنتن _ بضم الميم وكسرها _ والهدى بإسكان الدال مع تخفيف الياء وبكسرها مع تشديد الياء لغتان الأولى أفصح •

أما الاحكام فقال الأصحاب: الدماء الواجبة فى الحج لها زمان ومكان (أما) الزمان فالدماء الواجبة فى الإحرام لفعل محظور أو ترك مأمور، لا تختص بزمان، بل تجوز فى يوم النحر وغيره، وإنما تختص

بيوم النحر والتشريق الضحايا ، ثم ما سوى دم الفوات يراق فى النسك الذى هو فيه (وأما) دم الفوات فيجوز تأخيره إلى سنة القضاء ، وهل يجوز إراقته فى سنة الفوات ؟ فيه وجهان ، وقيل : قولان (أصحهما) لا ، بل يجب تأخيره إلى سنة القضاء ، وقد ذكرهما المصنف بدليلهما فى باب الفوات (فإن قلنا) يجوز فوقت الوجوب سنة الفوات (وإن قلنا) بالأصح ففى وقت الوجوب وجهان (أصحهما) وقته إذا أحرم بالقضاء ، كما يجب دم التمتم بالإحرام بالحج ، ولهذا لو ذبح قبل تحلله من الفائت لم يجز على أصح الوجهين ، كما لو ذبح المتمتم قبل فراغ العمرة ،

هذا أذا كمر بالذبح فادًا كفر بالصوم (فإن قلنا) وقت الوجوب أن يحرم بالقضاء لم يقدم صوم الثلاثة على القضاء ، ويصوم السبعة إذا رجع (وإن قلنا) يجب بالقوات ففي جواز صوم ثلاثة في حجة الفوات وجهان ، ووجه المنع أنه إحرام ناقص والله أعلم .

(وأما) المكان فالدماء الواجبة على المحرم ضربان واجب على المحصر بالإحصار، أو بفعل محظور، وسيأتي بيانه قريبا في فصل الدماء إن شاء الله تعالى (والضرب الثانى) واجب على غير المحصر، فيختص بالحرم، ويجب تفريقه على مساكين الحرم، سواء الغرباء الطارئون والمستوطنون، لكن الصرف إلى المستوطنين أفضل، وله أن يخص به أحد الصنفين، نص عليه الشافعي، واتفقوا عليه وفي اختصاص ذبحه بالحرم خلاف حكاه المصنف وآخرون وجهين، وحكاه آخرون قولين (أصحهما) يختص، فلو ذبحه في طرف الحل ونقله في الحال طريا إلى الحرم لم يجزئه (والثاني) فلو ذبحه في طرف الحل ونقله في الحال طريا إلى الحرم لم يجزئه (والثاني) لا يختص، فيجوز ذبحه خارج الحرم بشرط أن ينقبله ويفرقه في الحرم قبل تغيير اللحم، وسواء في هذا كله دم التمتع والقران وسائر ما يجب بسبب في الحل أو الحرم، أو بسبب مباح كالحلق للأذى ، أو بسبب محرم، وهذا هو الصحيح،

وفى القديم قول: إن ما أنشىء سببه فى الحل يجوز ذبحه وتفرقته فى الحل قياسا على دم الإحصار ، وممن حكى هذا القول (1) وفى وجه ضعيف أن ما وجب بسبب مباح لا يختص ذبحه وتفرقته بالحرم ، وفيه وجه أنه لو حلق قبل وصوله الحرم وذبح وفرق حيث حلق جاز ، وكل هذا شاذ ضعيف والمذهب ما سبق ، قال الشافعى والأصحاب : ويجوز الذبح فى جميع بقاع الحرم قريبها وبعيدها ، لكن الأفضل فى حق الحاج الذبح بمنى ، وفى حق المعتمر المروة ، لأنهما محل تحللهما ، وكذا حكم ما يسوقانه من الهدى ،

(فسرع) قال القاضى حسين فى الفتاوى : لو لم يجد فى الحرم مسكينا لم يجز نقل الدم إلى موضع آخر سواء جوزنا نقل الزكاة أم لا ، لأنه وجب لمساكين الحرم ، كمن نذر الصدقة على مساكين بلد فلم يجد فيه مساكين ، يصبر حتى يجدهم ، ولا يجوز نقله بخلاف الزكاة على أحد القولين ، لأنه ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد بها بخلاف الهدى .

(فسرع) إذا كان الواجب الإطعام بدلا عن الذبح، وجب صرفه على مساكين الحرم، سواء المستوطنون والطارئون كما قلنا في لحم المذبوح (أما) إذا كان الواجب الصوم فيجوز أن يصوم حيث شاء من أقطار الأرض لما ذكره المصنف.

(فرع) قال الماوردى والرويانى: أقل مايجزى، أن يدفع الواجب من اللحم إلى ثلاثة من مساكين الحرم إن قدر ، فإن دفع إلى اثنين مع قدرته على ثالث ضمن وفى قدر الضمان وجهان (أحدهما) الثلث (وأصحهما) أقل ما يقع عليه الاسم كالقولين فى الزكاة (وأما) إذا فرق الطعام فوجهان (أحدهما) يتقدر لكل مسكين مد كالكفارة فلا يزاد ولا ينقص ، فإن زاد لم يحسب ، وإن نقص لم يجزئه حتى يتمه مدا (وأصحهما) لا يتقدر ، بل تجوز الزيادة على مد والنقص عنه ،

⁽۱) بياض بالأصل فحرر -

(فسرع) لو ذبح الهدى فى الحرم فسرق منه قبل التفرقة لم يجزئه عما فى ذمته ، ويلزمه إعادة الذبح ، وله شراء اللحم والتصدق به بدل الذبح ، لأن الذبح قد وجد ، وفى وجه ضعيف يكفيه التصدق بالقيمة حكاه الرافعي ه

(فسرع) قال الروياني وغيره: تلزمه النية عند التفرقة كسسائر العبادات .

وفوع) قال اصحابنا: الدماء الواجبة في المناسك سواء تعلقت بترك واجب أو ارتكاب منهى حيث اطلقناها أردنا بها شاة ، فإن كان الواجب غيرها كالبدنة في الجماع نصصنا عليها ، ولا يجزىء فيها جميعا إلا ما يجزى، في الأضحية إلا في جزاء الصيد ، فيجب المثل في الصغير صغير ، وفي الكبير كبير ، وفي المعيب والكسور مثله كما سبق ، قال أصحابنا: وكل من لزمه شاة جاز له ذبح بقرة أو بدنة مكانها ، لأنها أكمل ، كما يجزىء في الأضحية إلا في جزاء الصيد فلا يجزىء حيوان عن المثل ، قال أصحابنا: وإذا ذبح بدنة أو بقرة مكان الشاة فهل الجميع فرض حتى لا يجوز أكل شيء منها ؟ بدنة أو بقرة مكان الشاة فهل الجميع فرض حتى لا يجوز أكل شيء منها ؟ أم الفرض سبعها فقط حتى يجوز أكل الباقي ؟ فيه وجهان (الأصح) سبعها مصححه الروياني وغيره ، وسبقت نظائر المسألة في باب صفة الوضوء ومواضع أخرى ، ولو ذبح بدنة ونوى التصدق بسبعها عن الشاة الواجبة عليه وأكل الباقي جاز ، ولا تحر البدنة عن سبع شياه لزمته ، ولو اشترك جماعة في ذبح بدنة أو بقرة أراد بعضهم الهدى ، وبعضهم الأضحية ، وبعضهم اللحم ، جاز ، ولا يجوز اشتراك اتنين في شاتين لأن الانفراد وبعضهم اللحم ، جاز ، ولا يجوز اشتراك اتنين في شاتين لأن الانفراد ممكن ،

(فسرع) فى كلفية وجوب الدماء وإبدالها ، وقد سبقت مقاصده مفرقة فأحببت جمعها ملخصا كما فعله الأصحاب ، وقد لخصها الرافعي متقنة فاقتصر على نقله ، قال : فى ذلك نظران (أحدهما) النظر فى أن أى

دم يجب مرتبا ، وأى دم يجب على التخيير ، وهاتان الصفتان متقابلتان فمعنى الترتيب أنه يجب الدم ، ولا يجوز العدول إلى غيره إلا إذا عجز عنه ، ومعنى التخيير أنه يجوز العدول إلى غيره مع القدرة عليه م

(النظر الثانى) فى أنه أى دم يجب على سبيل التقدير ، وأى دم يجب على سبيل التعديل وهاتان الصفتان متقابلتان ، فمعنى التقدير أن الشرع قدر البدل المعدول إليه ترتيبا أو تخييرا ، أى مقدرا لا يزيد ولا ينقص ، ومعنى التعديل أنه أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القيمة ، وكل دم بحسب الصفات المذكورة لا يخلو من أحد أربعة أوجه (أحدها) التقدير والترتيب (والثانى) الترتيب والتعديل (والثالث) التخيير والتقدير (والرابع) التخيير والتعديل وتفصيلهما بثمانية أنواع (أحدها) دم التمتع ، وهو دم ترتيب وتقدير كما ورد به نص القرآن العزيز ، وقد سبق يبانه ، ودم القرآن في معناه وفي دم الفوات طريقان (أصحهما) وبه قطع الجمهور أحدهما) هذا (والثانى على قولين (أحدهما) هذا (والثانى على قولين والجماع عبدنة لاشتراك الصورتين في وجوب القضاء .

(والثانى) جزاء الصيد ، وهو دم ترتيب وتعديل ، ويختلف بكون الصيد مثليا أو غيره ، وسبق إيضاحه ، وجزاء شجر الحرم وحشيشه كجزاء الصيد وقد سبق حكاية قول عن رواية أبى ثور أن دم الصيد على الترتيب ، وهو شاذ (الثالث) دم الحلق والقلم ، وهو دم تخيير وتقدير ، فإذا حلق جميع شعره أو ثلاث شعرات تخير بين دم وثلاثة آصع لستة مساكين ، وصوم ثلاثة أيام وسبق بيانه ،

(الرابع) الدم الواجب فى ترك المسأمورات كالإحرام من الميقات ، والرمى والمبيت بعرفة ليلة النحر ، وبمنى ليالى التشريق والدفع من عرفة قبل الغروب وطواف الوداع ، وفى هذا الدم أربعة أوجه (أصحها) وبه

قطع العراقيون وكثيرون من غيرهم أنه كدم التمتع في الترتيب والتقدير ، فإن عجز عن الدم صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (والثاني) أنه دم ترتيب وتعديل لأن التعديل هو القياس ، وإنما يصار إلى الترتيب بتوقيف ، فعلى هذا يلزمه شاة ، فإن عجز قومها دراهم ، واشترى بها طعاما وتصدق به ، فإن عجز صام عن كل مد يوما ، وإذا ترك حصاة ففيه أقوال مشهورة (أصحها) يجب مد (والثاني) درهم (والثالث) ثلث شاة ، فإن عجز فالطعام ثم الصوم على ما يقتضيه التعديل بالقيمة (والرابع) أنه دم ترتيب ، فإن عجز لزمه صوم العلق (والخامس) أنه دم تخيير وتعديل كجزاء الصيد ، وهذان الوجهان شاذان ضعيفان (الخامس) دم الاستمتاع كالتطيب والأدهان واللبس ومقدمات الجماع ، وفيه أربعة أوجه (أصحها) أنه دم تخيير وتقدير كالحلق ، لاشتراكهما في الترفه (والثاني) دم تخيير وتعديل كالصيد (والثالث) دم ترتيب وتعديل كالصيد (والثالث) دم ترتيب وتعديل كالتمتع ،

(السادس) دم الجماع، وفيه طرق للأصحاب، واختلاف منتشر المذهب منه أنه ترتيب وتعديل فيجب بدنة ، فإن عجز عنها فبقرة ، فإن عجز فسيم فسيم شياه فان عجز قوم البدنة بدراهم ، والدراهم بطعام ثم تصدق به ، فان عجز صام عن كل مد يوما (وقيل): إذا عجز عن الغنم قوم البدنة وصام فان عجز أطعم فيقدم الصيام على الإطعام ، ككفارة الظهار وتحوها ، وقيل: لا مدخل للإطعام والصيام هنا ، بل إذا عجز عن الغنم ثبت الفداء في ذمته إلى أن يجد تخريجا من أحد القولين في دم الإحصار ، ولنا قول ، وقيل: وجه ، أنه يتخير بين البدنة والبقرة والغنم ، فان عجز عنها فالإطعام ، وقيل : وجه ، أنه يتخير بين البدنة والبقرة والشياه والإطعام والصيام ثم الصوم ، وقيل : يتخير بين البدنة والبقرة والشياه والإطعام والصيام (السابع) دم الجماع الثاني أو الجماع بين التحلين ، وقد سبق خلاف في أن واجهما بدنة أم شاة ؟ (فان قلنا) بدنة فهي في الكيفية كالجماع الأول قبل التجللين كما سبق (وإن قلنا) شاة فكمقدمات الجماع ،

(الثامن) دم الإحصار فمن تحلل بالإحصار فعليه شاة ولا عدول عنها إن وجدها ، فان عدمها فهل له بدل ؟ فيه قولان مشهوران (أحدهما) نعم كسائر الدماء (والثاني) لا ، إذا لم يذكر في القرآن بدله بخلاف غيره (فان قلنا) بالبدل ، ففيه أقوال (أحدها) بدله الإطعام بالتعديل ، فان عجز صام عن كل مد يوما (وقيل) يتخير على هذا بين صوم الحلق وإطعامه (والقول الثاني) بدله الإطعام فقط ، وفيه وجهان (أحدهما) ثلاثة آصع كالحلق (والثاني) بطعم ما يقتضيه التعديل (والقول الثالث) بدله الصوم فقط ، وفيه ثلاثة أقوال (أحدها) عشرة أيام (الثاني) ثلاثة (والثالث) بالتعديل عن كل مد يوما ، ولا مدخل للطعام على هذا القول غير أنه يعتبر به قدر الصيام (المذهب) على الجملة الترتيب والتعديل هذا آخر كلام الرافعي والله أعلم ،

تم الجزء السابع ويليه الجزء الثامن بإذن الله تعالى وأوله باب صفة الحج ٠

فهارس الجزء السابع من المجموع شرح المهذب

أولا: الآيات القرآنية .

ثانيا : الأحاديث والآثار والأخبار .

ثالثا: الأشعار الاستشهادية ،

رابعا: الأعسلام •

خامسا: الأحسكام .

أولا: الآيات القرآنيسة

الصفحة	الآيــة
	_ احل لكم صيد البحر وطفامه متاعا لكم وللسيارة ، وحرم عليكم
(£4.5 c	صيد البر ما دمتم حرما ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠٠ (٣٠٧)
	الحج اشهر معلومات من مرض ميهن الحج ملا رفث ولا مسوق
	ولا جدال في الحج (١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥١ ، ٣٧٣
(Y ; Y)	ـــ الزانى لا ينكح إلا زانية
(: YY).	اليوم اكملت لكم دينكم
(177)	إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم ، وإن أسأتم فلها
(T1X)	إنه من يتقى ويصبر
$(\xi \dot{\xi}_{\bullet})$	ــ أو عدل ذلك صياما ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
(177)	أولئك لهم اللعنة
(YoV)	_ بل يداه مسروطتان
(3AE)	ثم أتموا الصيام إلى الليل
(TA-)	ثم ليقضوا تفثهم
(334)	عفا الله عما سلف
(Vo)	ــ فاستبقوا الخيرات بر بر بر
(Y - Y).	ــ فانكحوا ما طاب لكم من النساء
(* † *)	مانكحوهن بإذن اهلهن ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
€Y - Y)	ــ فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره
: ·	ـــ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد
	مصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة
	ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (١١٨ ، ١٤٣ ،
(1ÅV 4	117 (140 (148) 147 (147) 147 (148) 341) 041) 741
	ــ فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فقدية من صيام أو:
(TAA 6	صدقة أو نسك (٣٥٨) ٣٨٣
(377)	قيهما عينان نضاختان ين بين المالية
6 (1)	_ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
(777 4	
(44.4)	قل يا أيها الكافرون ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
(11/1)	ـــ كلوا من ثمره إذًا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده

ـــ لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجـــزاء مثل
ما قتل مِن النَّعم (٣٠٧ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٢ ، ٣٥٢ ، ٣٥٢ ، ٤٢٢ ،
(843 + 881 + 843 +
ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ١٠٠٠ ٦١ ، ٦٢)
ـــ هــديا بالغ الكمبة
هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما (٢٣) ، ٠ ؟ ٤)
وأتموا الحج والعمرة لله (١٣٥ ، ٣٩٩)
_ واتبوا الحج والعبرة الله فإن احصرتم فها استيسر من الهدى
ولا نحلقوا رعوسكم حتى ببلغ الهدى محله نمن كان منكم مريضا
او به اذی من راسه ۰۰۰ (۸۱ ، ۸۸ ، ۱۶۲ ، ۱۵۹ ، ۲۲۱ ، ۲۷۲)
وإذ بوانا لإبراهيم مكان البيت (٤٦٩)
_ واذن في الناس بالحج (٨٥٢)
وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت (٢٦٩)
وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة (٨٨) ١٤٥)
وان ليس للإنسان إلا ما سعى ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ (٨٥)
وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما (٣٤٥) ٣٤٦)
وطعامه متاعا لكم وللسيارة (٣٥٥)
ولا تحلقوا رعوسكم ··· ··· ··· ··· ··· ··· ··· ··· ··· ·
ولا تقتلوا انفسكم
ولا تعضـلوهن أن ينكحن ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠
ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة (٦٦)
. والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا (N ، V)
(188 4 Vo 4 V8 4 A. 4 A
ومن عاد نينتتم الله منه ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ٢٤٤١)
ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة (٣٤٣)
ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم (١٤)
يتخافتون بينهم إن لبثتم إلا عشرا المار (١٣٣)
ــ يتربصن بأنفسهم أربعة أشهر إلا عشرا الما)
ـــ يتربصن بأنفسهم ثلاثة تروء ۱۲۹ ، ۱۲۹)
ــ يحكم به نوا عدل منكم هديا ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ (٢٢) ، ٤٤٠ ٣٤٤)
ــ سيالونك عن الأهلة تل هي مواتبت للناس وللمع (١٣٤) ١٣٥)

ثانياً : الأحاديث والآثار والأضار

التحديث

... ابصر ابن عمر رجلا على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين

(TYX (TX ;) ... الشميس بقال ؛ أضبح لمن أحرجت له ١٠٠٠ ١٠٠٠ أ٠٠٠

_ أثاثي جبريل فأمرتي أن آمر أصحابي ومن معي أن يرفعوا اصواتهم بالإهلال أو قال بالتلبية فإنها من شبعائر الحساج

(700 C 707 C 77V)

__ اتت امراة النبي _ صلى الله عليه وسلم _ نقالت : يا رسول الله إن أمى ماتت والم تحج قال : حجى عن أمك

ـــ اتى رجلا ابن عبر فقال ؛ بم اهل رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال : بالحج ، ثم أناه من العام المقبل فسأله فقال : ألم تأتني عام أول قال: بلي ولكن أنسا يزعم أنه قرن 4 قال: ابن أعمر إذ إن النساكان يدخل على النساء وهن منكشفات الرعوس، وإنى كنت تحت ناقة رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فكنت

__ أتن رجلا من أصحاب النبي _ صلى الله عليه وسلم _ عمر بن

اسمعه يلبى بالجج

الخطاب مشهد عنده أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مضى ميه ينهى عن العمرة قبل الحج

ـــ اتى رسول الله أحصلي الله عليه وسلم ــرجل بالجعرانة وعليه: جبه وهو مصفراً راسه ولحيته فقال : يا رسول الله احرمت بعمرة وانا كما ترى مقال: اغسل عنك الصفرة وانزع عنك الجبــة وما كنت صانعاً في حجك ماصنع في عمرتك (でてい)

> ـ إنى عبد إلله بن عمرو وأنا معه يساله عن محرم وقع بامراته مأشار إلى عبد الله بن عمر مقال : اذهب إلى ذلك مسله قال: شبعيب علم يعزم الرجل عدهب ممه عسال ابن عمر عمال أيطل حجك فقال الرجل فها أصنع ٤ قال : أخرج مع الناس وأصنع. ما يصنعون فإذًا أدركت قابل فحج واهد ، فرجع إلى عبد الله إ ابن عمرو وأنا معه فأخبره فقال : اذهب إلى ابن عباس فسله ٤

	قال شعيب ، فدهبت معه إلى ابن عباس فساله فقال كما قال ابن
	عمر ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأنا سعه فأخبره عما قال أبن
(ተጓለ ሩ	عباس ثم قال: ما تقول أنت نقال: قولى مثل ما قالا (٣٩٧
104)	ـــ احب أن يكون لكل واحد منهما سنة ماضية
(171)	ـــ أحرم النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ بالحج مطلقا
(Y1.)	إحرام النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ من الجعرانة
	_ أحرم النبى - صلى الله عليه وسلم - من ذى الطيفة إحراما
	موقومًا ، وخرج ينتظر القضاء منزل عليه الوحى وهو على الصما
	فأمر رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من لم يكن معه هدى
(101)	ان يجعله عمرة ، وأمر من كان معه هدى أن يحج
	احرمت عائشة ــ رضى الله عنها بعمرة عام حجة الوداع نحاضت
	مامرها النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ أن تحرم بحج مفعلت
	وصارت قارنة ووقفت المواقف فلما طهرت طافت وسبعت فقال
	لها النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قد حللت من حجك وعمرتك
	فطلبت من النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أن يعمرها عمرة
(18.)	آخرى فأذن لها فاعتبرت من التنعيم عمرة أخرى
·(F = 7)	سد أحرم رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ في حجة من الميتات
	احرم _ صلى الله عليه وسلم عام الحديبية بالعبرة من ميتات
(۲1۲ -	المدينة ذي الحليفة (٢٠٤)
	ــ اخبرنى ابن عمر أن الأتم للعمرة أن تفردوها من أشهر الحج
	« الحج أشهر معلومات » شبوال وذو القعدة وذو الحجــة ،
	فأخلصوا فيهن الحج ، واعتمروا فيما سواهن من الشمهور، قال :
	وإن أعمر بذلك لزمة إتمام العمرة لقول الله تعالى « واتموا الحج
	والعمرة » وذلك أن العمرة إنما يتمتع بها إلى الحج ، والتمتع
	لا يتم إلا بالهدى أو الصيام إذا لم يجد هديا ، والعمرة في غير اشهر
	الدح تتم بلا هدى و لا صيام ؛ فأن إذ عمر بترك التبتع أتمام العب ة

كما أمر الله تعالى بإنمامها وأراد أيضا أن تكرر زيارة الكعبة فى كل سنة مرتبن ، فكره التمتع لئلا يقتصروا على زيارة مرة فتردد الائمة فى التمتع حتى ظن الناس أن الائمة يرون ذلك حراما ، قال:

الصفحة

ولعبرى لم ير الأثمة ذلك حراما ، ولكنهم اتبعوا ما أمر به عمر (101 6 101) رضى الله عنه إحسانا للخير ٠٠ _ أخذ سعد بن وقاص رضى الله عنه أخذ سلب رجل قتل صيدا في ا المدينة ، وقال سبمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول من وجدتموه يقتل صيدا في حرم المدينة فاسلبوه ((V)) __ إذا دل الحرم طلالا فقتله لزم المحرم الجزاء (٢٥١) __ إذا رحتم إلى منى متوجهين فأهلوا بالحج الله (٢٢٣) __ أو أد عمر من عبيد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر أبنة شبية ابن جبير ، فأربيل إلى أبان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان: مَاتَكُرُ ذَلِكُ عَلِيهِ أَلِبَانَ ، وقال سمعت عثمان بن عمَّان يقول : قال: رسول الله ــ إصلى الله عليه وسلم: لا ينكح المحرم ولا ينكح (# · T) ولا يخطب _ اشهر الحج شهران وعشر ليال ، وإذا اطلقت الليالي تبعتها CTT الأيام فيكون يوم النحر منها ٠٠ _ اشهر الحج مطومات شوال وذو القعدة وعشسر ليال من ذو الحجة ٠٠٠ ٠٠٠ _ افتى الناس بالذي امر به النبي _ صلى الله عليه وسلم - عن التمتع في حياة رأسول الله - صلى الله عليه وسلم - وزمن ابي بكر وصدر خلافة عمر ٠٠٠٠ (101) _ أفرد النبي _ صلى الله عليه وسلم _ للحج وقد جمع بعض (FBA) اصحابه بين الجج والعمرة ... : __ أفرد رسول الله أ_ صلى الله عليه وسلم _ الحج ... (180 / 181) (YOY) ... أغضل الحج العج والثج ال __ اتبل ابن عباس رضى الله عنهما على اتان موجدت النبى - صلى الله عليه وسلم - يصلى بالناس بمنى إلى غير جدار فدخلت ((oV) وارسلت الاتان يرتع ··· ... أقبلت مع معاذابن جبل وكعب الأحبار في إناس محرمين من بيت المقدس بعمرة جتي إذا كنا ببعض الطريق وتعب على نار يصطلي

	فمرت به رجل من جراد فاخد جرادتین قتلهما و نسی إحرامه تم ذکر إحرامه فالقاهما ، فلما قدمنا المدینة دخل القوم علی عمر
	ودخلت جعهم فقص كعب تصة الجرادتين على عمر رضي الله
	عنه ، قال : ما جعلت على نفسك با كعب ، قال : درهمين ،
(404)	قال: نج درهمان خير من مائة جرادة اجمل ما جعلت في نفسك
	ــ أصبت ظبيا وأنا محرم فأتيت عمر رضى الله عنه ومعى صاحب
	لى مذكرت ذلك له ، فاقبل على رجل إلى جانبه مشاوره مقال لى :
	اذبح شاة فلما انصرفنا قلت لصاحبي : إن أمير المؤمنين لم يدر
	ما يقول ، سمعنى عمر فأتبل على ضربا بالدرة وقال : أنقتل
	صيدا وانت محرم وتغمض الفتيا ـ اى تحتقرها - وتطعن فيها
	قال الله عز وجل في كتابه : ﴿ يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ ها أنذا
4 673)	عمر وهذا أبن عوف س س وهذا أبن
	اصبنا سربا من جراد فكان رجل يضرب بسوطه وهو محرم فقيل
	له: إن هذا لا يصلح مُذكر ذلك النبي - صلى الله عليه وسلم -
(404)	نقال : إنها هو من صيد البحر
(१४ ४)	_ الا إن صيد وج وعضاهه يعنى شجره هرام محرم
	الإسلام أن تشبهد إلا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأن تقيم
	الصلاة وتؤتى الزكاة وتحج البيت وتعتمر وتفسل من الجنابة
	وتتم الوضوء وتصوم رمضان قال : فإن قلت هذا فأنا مسلم قال :
(1)	نعم ، قال - صدقت نام
(Y.)	الإسلام يجب ما قبله
	ــ اللهم إن إبراهيم حرم مكة مجعلها حراما ، وإنى حرمت المدينة
	حراما مأزميها أن لا يراق فيها دم ولا يحمل فيها سلاح لقتال
({\\ 4})	
	امر النبي _ صلى الله عليه وسلم أزواجه أن يحللن عام حجة
	الوداع ، قالت فقلت : ما يمنعك أن تحل فقال : إنى لبدت رأسي
‹ ۲۳۲ ·	وقلت هدیی فلا أحل حتی أنحر هدیی ۰۰۰ ۰۰۰ ۱۳۲۰
	أمر النبي _ صلى الله عليه وسلم _ بقبة من شمر أن تضرب
₹ ٣ ٧٣)	له ښه د د د د د د د د د د د د د د د د د د

- امر النبى - صلى الله عليه وسلم - بقتل الوزغ وسماه مويسقا (٣٣٦)
- امر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع من لم
يكن معه هدى الإحرام بالحج ويجعله عمرة (٨٩)

__ امر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بقتل الزنبور (٣٣٦)
__ امرنا النبى _ صلى الله عليه وسلم _ لــا أهللنا أن نحرم إذا
تحديدا ال من (١٨١)

__ إن إبراهيم حرم مكة وإني حرمت المدينة ، ما بين لا بتيها ، لا يعضد عضاها ولا يصاد صيدها (٢٧٤ ، ٨٧٤)

إبراهيم مكة وإنى دعوت في صاعها ومدها بمثل ما دعا به إبراهيم الأهل مكة (٢٦٤) (٧٤) ... إن إبراهيم وإسماعيل حجا ماشيين (٧٤)

ر از واج النبی — صلی الله علیه وسلم — کن یختضبن بالحناء وهن محرمات (۲۸۱ ۲۸۹)

__ إن الله تجاوز عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ··· (٣٤٢) __ إن الله تعالى حرم مكة لا يختلى خلاها ولا يعضد شجرها ولا ينغر صيدها ، فقال المباس: إلا الإذخر لصاغت الافقال: إلا الاذخر

(۳۸.)	إن الله تمالى يباهى بأهل عرضات أهل السماء فيقول لهم انظروا إلى عبادى جاءونى شمثا غبرا	
£ 11 4	إن الله حرم مكة نلم تحل لاحد قبلى ، ولا تحل لاحد بعدى وإنما الحلت لى ساعة من نهار	_
(۲ŤY)	إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة	_
(££+)	إن النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ جعله مخيرا بين صوم ثلاثة ايام وإطعام ستة مساكين كل مسكين نصف صاع	
(1.4	إن النبى ــ صلى الله عليه وسلم سئل هن العبرة أهى وأجبة ، قال لا ، وإن تعتبر خير لك · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	_
(F31)	إن النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ صلى الظهر بذى الحليفة ثم دعا بناتته فاشمرها في صفحة سنامها الأيمن ، وسلت الدم وتلدها نعلين ثم ركبر احلته فلما استوت به على البيداء أهل بالحج	
(101)	إن النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ نهى أن يقرن بين الحج و العمرة إن امرأة رفعت صبيا إلى النبى ــ صلى الله عليه وسلم من محنتها فقالت : يا رسول الله الهذا حج ؟ فقال : نعم ولك أجر	_
į ξ. 4	TA (TE)	
(* • *)	إن رجلا تزوج وهو محرم فأجمع أهل المدينة على أن يفرق بينهما	_
· (٣٤٢)	إن رجلا جاء إلى عبر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : إنى أجريت أنا وصاحبى فرسين لنا نستبق إلى ثفرة فأصبنا ظبيا ونحن محرمان فقال عمر لرجل إلى جنبه : تعالى حتى أحكم أنا وأنت فحكم عليسه بعنز	_
	ان رجلا من جذام جامع امراته وهما محرمان فسال الرجل رسول الله سصلى الله عليه وسلم سفقال لهما: اقضيا نسككما واهديا هديا ثم ارجعا حتى إذا جئتما المكان الذى أمسبتما فيه ما أصبتما فتفرقا ولا يرى واحد مندما صاحبه وعليكما حجة أخرى	
(٣ ٩٦)	فتقبلان حتى إذا كنتما بالكان الذى أصبتما فيه ما أصبتما فأحرما وأتما نسككما وأهديا	

الحديث

	إن عبد الله بن الحرث مستع لعثمان بن عقان طعامة ومستع قبه من
	الحجل واليعانير ولحوم الوحش نبعث إلى على بن ابى طالب
	نجاة نقالوا له كل نقال اطعموه قوما حلالا فإنا حرم ثم قال على:
	انشد الله بن كان ههنا بن أشجع اتعلبون أن رسول الله — صلى
	الله عليه وسلم ـ اهدى إليه رجل حمار وحش وهو محسرم
(To.)	عَابِي أَن يَاكِلُهُ ۚ قَالُوا ۚ : نعم ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
	إن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان بن الحكم كانوا يخمرون
(-47)	وچوههم وهم حرم
(17.)	إن عمر اخبر الصبى بن معبد بأن القرآن سنة
	إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرد بعيرا له في طين بالسقيا
(۲۲٦)	وهو محرم
	إن عمر بن الخطاب وعلى بن ابى طالب وأبا هريرة رضى الله عنهم
	سنلوا عن رجل اصاب أهله وهو محرم بالحج نقالوا ينغذان
	لوجهها حتى يقضيا حجهما ثم عليهما الحج من قابل والهدى ،
(Y1Y)	وقال على : مُرِادُا اهلا بالحج من قابل نفرقا حتى يقضيا حجهما
	ــ إن عمر وعثمان وعليا وزيد بنثابت وابن عباس ومعاوية رضي الله
(570)	عنهم قالوا في النعامة يقتلها المحرم بدئة من الإبل
(673)	ــ إن قتل نعامة ضعليه بدنة من الإبل
(\$\$\$)	إن كان الصيد حماما قال ابن عباس رضى الله عنهما يجب ميه شاة
	_ إن كانت اعانتك مطى كل واحد منكما بدنة حسناء جملاء ، وإن
(۲1 ۸)	كانت لم تعنك ممليك ناقة حسناء جملاء
(TTA 4	إنها الأعهال بالنيات ولكل امرىء ما نوى ٢٣٥)
	_ إنها جمع رسول الله _ صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة
(10.)	لأنه علم أنه ليس بجامع بعدها الله علم أنه ليس بجامع بعدها
	إنها نهيت أن يصاد وأن أبن عمر سئل عن لحم الصيد يهديه الحلال
(Y \$ Y)	للمحرم فقال : كان عمر يأكله
	_ أن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس ، ولا يحل لامرىء يؤمن
	مالله والموم الآخر أن يسغك مها دما ولا يعضد بها شجرة فإن أحد

ترخص لقتال رُسولُ الله _ صلى الله عليه وسلم _ فيها فقولواً ا له : إن الله قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنها أذن لي فيها ساعة من نهاز ثم عادت اليوم كحرمتها بالأمس وليبلغ الشاهد - إن من الشعر لحكمة إن نملة قرصت نبيا من الأنبياء صلوات الله وسالمه عليهم فأمر بقرية النمل فأحرقت فأوحى الله تعالى إليه أفي أن قرصتك نملة اهلكت أمة من الأمم تسبيح --- إنى أحرم ما بين لابتي المدينة أن تقطع عضاهها أو يقتل صيدها (YV3) - إنى أستعملك على الحمى ممن رأيت يعضد شبجرا أو تخبط مُحُدّ فأسه وحبله قال : آخذ رداءه ؟ قال : لا (YV3) إنى حرمت ما أبين الإنتى المدينة كما حرم إبراهيم مكة ··· (٦٣) ٤٦٤). ــ اهدىالصعب بن جنامة إلى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ حمار وحشى فرده عليه ، فلما رأى ما في وجهه قال : إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ (٣٢٤) ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٥ عليك - أهدى الصعب بن جثامة للنبي - صلى الله عليه وسلم ساعجز حمار وهو بالجعفة فأكل منه وأكل القوم (٨) ١٠٠٠ (٣٤٨) ـــ أهل ابن عمر أن إيليا وهو بيت المقدس (٢٠٨) . - أهل النبي - صلى الله عليه وسلم - هو واصحابه بالحج سن سن (١٤٢) - أهل النبي - ضلى الله عليه وسلم - هو واصحابه بالحج وليس مع أحد منهم هدي غير النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وطلحة وكان على قدم من اليمين ومعه هدى نقال: اهللت بما اهل به النبي - صلى الله عليه وسلم - فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - اصحابه أن يجعلوها عمرة ويطوفوا ويقصروا ويحلوا إلا من كان معه الهدى فقالوا : ننطلق إلى منى وذكر احدنا يقطر مُبِلِّعُ النَّبِي - صلى الله عليه وسلم - فقال : لو استقبلت من أمرى ما استنبرت ما أهديت ولولا أن معى الهدى الحللت وأن سراقة بن مالك لتى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالعقبة وهو يرميها مُقال : الكم هذه خاصة يا رسبول الله قال : بل للأبد (١٦٣) ١٦٤)

الصهحة	الحديث	
	اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد لبيك واللهم لبيك وأهل الناس بهذا الذي يهلون به علم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم شيئا منه ، ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تلبيته ، قال جابر : لسنا ننوى إلا الحج لسنة نعرف العهرة حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن وذكر العلواف والسعى قال غلما كان آخر طوافه على المحروة قال : لو أنى استقبلت من أمرى ما استقبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة	
(177)	نهن کان منکم لیس معه هدی نلیجل ولیجعلها عمره ··· ··· ···	
(۲۲ ۷ -	_ اهل رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ بالحج (150 _ اهل رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ بالحج فقدم لأربع مضين من ذى الحجة وصلى الصبح وقال لما صلى الصبح : من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة	
(181)	اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحج ليس معه عمرة	
(1 <i>0</i> A)	اهل في هذا الوادى وقل عبرة في حجة	•
(187)	الله المحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - بالحج خالصا وحده نقدمنا صبح رابعة من ذى الحجة فأمرنا أن نحل · · · · · · · · ايما صبى حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأيما عبد حج ثم أعتق	
({ o)	نعلیه حجة آخری بعثنی النبی حجة آخری الله علیه وسلم إلی قومی بالیمن نجئت و هو منیخ بالبطحاء نقال : بم آهلات نقلت : آهلات کاهلال النبی صلی الله علیه وسلم ـ قال : هل معك من هدی قلت : لا فأمرنی نطفت بالبیت والصفا والمروة ثم آمرنی فأحللت فأتیت امراة من	
(131)	قومی فیشطتنی او غسلت راسی ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰	
(٤٧ ٠)		
	بناها الحجاج بن يوسف في خلافة عبد اللك بن مروان ··· ··· ــ بنتها قريش في الجاهلية وحضر النبي صلى الله عليه وسلم	
(*Y*)	هذا البناء تبل النبوة	
(173)	_ تباع كسوة الكعبة ويجعل ثمنها في سبيل الله والمساكين وابن السبيل	-
0.1		

الصفحة المحديث النعامة يصيبه المحرم (۲۳۹) بيض النعامة يصيبه المحرم إذ أتاه رجل نشكا الله عليه وسلم الذ أتاه رجل نشكا الله الناتة ثم أبى إليه آخر نشكا قطع السبيل نقال : ياعدى

في المنام كان رجلاً يقول لى حج مبرور وعمرة متقبلة فأخبرت ابن عباس مقال سنة النبي ــ صلى الله عليه وسلم · · · (١٤٨ ، ١٤٨)

> - تمتع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حجهة الوداع بالمهرة إلى الحم وأهدى نساق معه الهدى من ذى الحليفة وبدأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عاهل بالعمرة ثم أهل بالحج وتبتع الناس مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالعبرة إلى الحج مكان من الناس من أهدى مساق الهدى ومنهم من لم يهد علما قدم رضول الله - صلى الله عليه وسلم - مكة قال الناس : من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شوره حتى يقفي حجته ومن لم یکن منکم اهدی فلیطف بالبیت وبالصفا والمروة وليقصر وليحلل ثم ليهل بالحج وليهد نمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ؛ وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم - حين قدم مكة فاستلم الركن أول شيء ثم حب ثلاثة اطواف من السبع ٤ ومشى أربعة اطواف ثم ركع حين. منى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ، ثم سلم فانصرف ، فأتى الصفا قطاق بالصفا والمروة سبعة اطواف ثم لميحلل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر ١ وأماض مطاف البيت، ثم حل من كل شيء حرم منه ، وقعل مثلها قعل رسول اله - صالى

الله عليه وسلم ــ من أهدى وساق الهدى من الناس ... (١٤١) 4 ١٤٧٪

الصقحة	الحديث	
(773)	_ جعل عمر رضي الله عنه في حمار الوحش بدرة	_
(۲-۲)	ے ختی تذوقی عسمیلته	_
(104)	_ الحج اشهر معلومات ليس نيها عمرة	_
	_ حج الحسن بن على خبسا وعشرين حجة ماشيا وإن النجائب	_
•	لتقاد سمه ولقد قاسم الله نعالى ماله ثلاث مرات حتى كان يعطى	
(V ξ)	الخف ويبسك النعل	
(*1)	- حج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ باغيلمة بني عبد المطلب	_
(78 (ــ حج النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ راكبا (٧٣	_
(Vo)	_ حج انس على رحل ولم يكن منحيحا ٠٠٠ ٢٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	_
	_ حج بي مع رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ في حجة الوداع	_
(وأنا أبن سبع سنين ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	
	_ حججت مع النبي _ صلى الله عليه وسلم _ حجة الوداع فرأيت	_
	اسامة وبلالا وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبى - صلى الله عليه	
	وسلم والآخر رافع ثوبه يستره من الحرحتى رمى جمرة العقبة	
(TVT 4	YA.):	
٠.	ـ حججنا مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عام ساق	_
	الهدى معه يعنى حجة الوداع وقد أهلوا بالحج مفردا ، فقال	
	رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ وأحلوا من إحرامكم مطوعوا	
	بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حلالا حتى إذا كان	
(1741)	يوم التروية فاهلوا بالحج واجعلوا التي قدمتم بها متعة	
	_ حجبنا مع رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ ومعنا النساء	
(YX 4	والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم د (٢٤)	
	_ حج رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ حج على رحل وكانت	_
,	زالمة	
	_ الحج عرفة فين أدرك عرفة فقد تم حجه	
	_ احتجم رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ وهو محرم	
	ـ الحج والعمرة فريضتان واجبتان	
(१४१).	- حرم رسول الله - صلى الله عليه وسلم ما بين لابتى المدينة ···	_

الحديث

(403)

. حضر مع رسول الله _ صلى الله عليه وسلم حجة الوداع مائة

الف وأربعيسة عأشر الفسا كلهم وسبع منه $(\Lambda\Lambda)$

ــــ حكم عثبان رضي الله عنه في أم حبين بحلان وهوا لحمل (٢٢)، ٢٦، ٤٢٩)

تحللنا نواتعنا النساء وتطيبنا ولبسنا ثيابنا وليس بيننا وبين

عرمة إلا أربع ليال ، ثم أهللنا يوم التروية يعنى بالحج ٠٠

_ حمل رسول الله _ صلى الله عليه وسلم ماء زمزم في الأداوي والقرب وكان يضب على المرضى ويسقيهم

. حمى رسول الله بسطلي الله عليه وسلم - كل تأهية من المدينة

بريدا بريدا لا تخبط شجرة ولا تعض الا ما يساق به الجمل ٠٠ (KV3)i

ـــ اختلف على وعثبان وهما يمسمان فكان عثمان نهي عن المتعة أو العمرة نقال على : ما تزيد إلا أن تنهى عن أمر معله رسول الله

ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقال عثمان • دعنا منك ، فقال • إنى لا استطيع أن أدعك غلما رأى على ذلك أهل يهما جميعا ٠٠

ــ خرج النبي ــ صلى الله عليه وسلم معتمرا محالت قريش بينه

وبين البيت ننحرا هديه وحلق راسه بالحديبية وبين الحديبية وبين الحرم ثلاثة أميأل

> - خرج النبي - مبلى الله عليه وسلم - ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو فيما بين الصفا والمروة فامر اصحابه أن من كان منهم أهل الحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة ، وقال لو استقبلت من امرىء ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة

 خرج رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يريد مكة وهو محرم فنحر بالعرج فإذا هو بحمار عقير فلم يلبث أن جاء رجل من بهز فقال لرسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ هذه رميتي فشانكم بها فأمر رسول الله جداصلي الله عليه وسلم أبا بكر فقسمه

خرجنا حجاجا فأوكأ رجل يقال له أربد ضيا ففزر ظهره فقدمنا على عمر فسأله أربد فقال عمر ﴿ أحكم بِإِ أَربِد ﴾ فقال ﴿ أَنْتُ خَيْرٍ مِنْيُ يا أمير المؤمنين وأعلم عنال حمر ٪ إنما أمرتك أن تحكم نيه ولم

	آمرك أن تزكيني فقال أربد: أرى فيه جديا وقد جمع ألماء الثسجر
({{۲٥)	مَعْالِ عِمْر بِذَلِكَ مَيْهِ مُقَالِ عِمْر بِذَلِكَ مَيْهِ
	_ خرجنا مع رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ حجة الوداع
	منا من أهل بعمرة ومنا من أهل بحجة حتى قدمنا مكة فقال رسول
	الله _ مسلى الله عليه وسلم : من أحرم بعمرة ولم يهد فليطل ومن
	احرم بمبرة واهدى فلا يتحلل حتى ينحر هديه ومن أهل بحجة
(1X-)·	عليتم حجه
	_ خرجنا مع رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ عام حجة الوداع
	فمنا من أهل بعمرة ومنا من أهل بحج وعمرة ومنا من أهل بحج 4
(180 4	واهل رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بالحج (١٤١
	_ خرجنا مع رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ علما بنغنا
(Fo7)	الروحاء حتى سمعت عامة الناس قد بحت أصواتهم من التلبية
	_ خرجنا مع رسول الله سرصلى الله عليه وسلم - لا يذكر لنا الحج
(1 & 0)	فلما جئنا سرف طمئت بي يا الما جئنا سرف طمئت
	_ خطبنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مقال: أيها الناس
	قد مُرض عليكم الحج مُحجوا فقال رجل : اكل عام يا رسول الله
	فسكت حتى قالها ثلاثا نقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم:
	لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال : ذروني ما تركتكم ، إنما
	هلك من تبلكم بكثرة سؤالهم واختلامهم على أنبيائهم
	فإذا المرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، واإذا نهيتكم عن شيء
(14 4	٠٠٠ المتعوف المناسب المناسب المناسب المناسب المناسب المناسب المناسب المناسب
	خمس من الدواب كلهن قاسق ، يقتلن في الحرم ، الغراب والحداة
(ToT)	والعقرب والفارة والكلب العقور (٣٣٥
	دخل: ابن عباس حماما وهو بالجحفة وهو محرم وقال : ما يعبأ
(۳۷ 0)	الله بأوساخنا شيئا
	دخل النبى _ صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح وعلى رأسه
(31.)	
	دخل النبى - صلى الله عليه وسلم - مكة يوم الفتح وعليه عمامة
(11)	والمرام وفيد أم يت بين

الحنيث

دخل عبر رضي الله عنه دار الندوة نعلق رداءه نوقع عليه طائر عَجَانَ أَنْ يَنْجِبُهُ مُطَيِّرِهُ مُنْهِشْتِهُ حِيْةً مُقَالٌ : طَيْرُ طَرِّدَتُهُ حَتَى تهشته الحية ، أسال من كان معه أن يحكموا عليه تحكموا علية __ ادهن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ بزيت غير مقتب (170) وهومحرم _ رأى عبر رشى الله عنه على طلحة ثوبين مصبوغين وهو حرام فقال اليها الرهط انتم البة يقتدى بكم ولو أن حاهلا رأى عليك ثوبيك لقال قد كان طلحة يلبس الثياب المصبغة وهو محسرم غلا يلبس أحدكم من هذه الثياب الصبغة في الإحرام شيئا .٠٠ $(\Upsilon Y \Upsilon)$ رايت النبي - خلى الله عليه وسلم - يستلم الركن بمحجن ... __ رايت عثمان بن مغان رشي الله عنه بالعرج في يوم منائف وهو محرم وتد غطى وجهه بتطيغة ارجوان ثم أتى بلحم صيد فقال الأصنحابه : كلوا ، قالوا : الا تأكل أنت ، قال : إني لسب كهيئتكم إنها صيد من أجلى ··· ... رجل وقع على امراته وهو محرم قال ابن عباس : اقضيا نسككما؟ وارجعا إلى بلدكما مُؤِدًا كان عام مّابل ماخرجا حاجين مؤدًّا أحرمتها (Y1Y) متفرقا ولا تلتقيا لحتى تقضيا نسككما وأهديا هديا ··· ··· · ـ رجم النبي ــ ملى الله عليه وسلم ــ ماعز ٠٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠٠ _ ارسلنى _ صلى الله عليه وسلم _ وهو بالدينة تبل أن يفتح مكة إلى سبهل بن عمرو أن أهد لنا من ماء زمزم ولا تترك ، مبعث (KOA) إليه بمزادتين __ ارفضي عمرتك أم امرها أن تحرم من التنعيم بالعمرة (£1A) ــــ ارفضى عبرتك والمتشطى وأهلى بالحج ٠٠ (111)ـــ رقع القلم عن ثلاث ، عن الصبى حتى يبلغ ، وعن الجنون حتى ينيق ، وعن النائم حتى يستيقظ (٣٣) ٣٨) ـــ روى أن مروان سأل ابن عباس رضي الله عنهما عن الصيد يصيده

المحرم ولا مثل له من النعم ، قال ابن عياس شمته يهدي إلى مكة [(٣٣))

الصنحة	المحيث	
(771)	روى عنابن مسعود وابن عبر رضى الله عنهما يجب على القارن دم روى عن على بن أبى طالب وابن عباس وابن عمر وعبد الله ابن عمرو بن الماص رضى الله عنهم انهم قالوا فى الجماع: تجب	
(4.0)	به الكفارة	
٤٠٤ ٤	تزوج النبى ـــ صلى الله عليه وسلم ــ ميمونة وهو حلال وينى بها حلالا ، وكنت الرسول بينهما · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
(T•T) (T 1Y)	تزوج النبى صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم سئل ابن عباس عن رجل وقع على أهله وهو بمنى قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة	, •
(40{)	ــ سئل ابن عباس عن صيد الجراد فقال : لا ، نهى عنه ، قال : هلما قلت له ولما رجل من القوم غلن قومك باخذونه وهم محتبون في المسجد فقال : لا يعلمون	
(107)	سئل ابن عبر عن منعة الحج غامر بها فقيل : إنك تخالف أباك فقال : إن أبى لم يقل الذى يقولون إنها قال : افردوا الحج من العبرة أى أن العبرة لا تتم في أشبهر الحج فجعلتموها أنتم حراما وعاقبتم الفاس عليها وقد أحلها الله عز وجل وعمل بها رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قال : فإذا أكثروا عليه قال : فكتاب الله أحق أن يتبع أم عبر	
(۳11)	سأل أصحابه أن يناولوه سوطه غابوا قسالهم رمحه غابوا غاخذه ثم شد على الحمار فقتله غاكل منه بعض أصحاب النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ وأبى بعضهم غادركوا رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم فسالوه عن ذلك فقال : إنها هى طعبة أطعمتموها الله عز وجل	
(٦ ٢)	سأل رجل ابن عباس رضى الله عنهما اؤاجر نفسى من هؤلاء القوم فأنسك معهم المناسك إلى آخرها فقال ابن عباس: نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب	
(V)	سئل رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ أى الأعمال أغضل قال : المان بالله ورسوله قبل ثم ماذا قال : حج مبرور	

الحديث الصنحة

سالت رسول الله بـ صلى الله عليه وسلم بـ عن أول مسجد وضع في الأرض قال : المسجد الحرام ، قلت : ثم أي قال : المسجد الأقمى } قلت : كم بينهما ، قال : أربعون عاما - $\{YF\}$ سالت سعد بن أبي وقاص عن المتعة نقال : فعلناها مع رسول: الله _ صلى الله عليه وسلم _ وهذا يومئذ كانر بالعرش _ يعنى ا بيوت مكة سئلت عائثية أيدك المحرم جسده قالت: نعم فليحكه وليشدد (٣٧٤) سالت عائشة عن لحم الصيد يهديه الحلال المحرم نقالت : أختلف قية اصحاب رسول اللهُ ــ صلى الله غليه وسلم ــ فكرهه ا بعضهم ولم ير يعضهم به بأسا ولا بأس به (Yo.) ـ سئل جابن أهل بالحج في فير أشهر الحج ؟ قال : لا ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ (1YE) - سئل جابر عن الزيمان أيشمه المحرم ؟ والطيب والدهن مقال الأنا (٢٨٧) ـــ سنل رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ـــ عن الضبع فقال ا هي مبيد وجعل فيها كشبا إذا سنادها الحرم المنت (FX3) سئل عثمان رضي الله عنه من المحرم يدخل البستان مقال : نعم، ويشم الريحسان سئل نامع بن عمرو أيسمى أحدنا حجا أو عمرة مقال : أتنبئون الله بما في قلوبكم ، إنها هي نية أحدكم (ፕ ፕለ) __ السراويل أن لم يجد الإزار والخناف أن لم يجد النعلين يعنى المحسرم ــ سمع أبو الزبير جابرا يسأل عن المهل فقال : سمعت أحسبه رقم إلى النبي ب صلى الله عليه وسلم حسقال : ومنهل أهل العراق من سمع رجل من أهل الشيام سال ابن عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج مقال ابن عمر: هي حلال ، قال الشامي : إن أباك قد نهي عنها ٤ قال ابن عبر : أرأيت إن كان أبي نها عنها وصنعها رسول. الله _ صلى الله عليه وسلم _ فقال ، لقد صنعها رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم --- -

	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	_ سبع رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ رجلا يقول: لبيك
	عن شيومه ، فقال: اجمجت عن نفسك لا قال . لا ، قال ، هج
(1:4	عن نفسك ثم حج عن شبرمة ١٠١)
	سبعت رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ يقول: بنى الإسلام
	على خيس شهادة الا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام
(A)	على حبس سهاد الركاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان
	الصارة ، وربت ، المنظم الربت المنظم ا
	سبعت رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ يقول بوادى
(184)	المقيق: أتأنى الليل آت من ربى نقال: صل في هذا الوادى
(141)	المبارك ، وقال : عمرة في حجة
	_ سمعت رسول اللا _ صلى اللا عليه وسلم _ يقول : من حج
(. A)	قلم يرفث ولم يفسك رجع كيوم ولدته أمه ٠٠٠ ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
	ورومت روحول الله _ صلى الله عليه وسيلم _ يلبي بالحج
	مالمي ة حميما ، قال بكر : محدثت بذلك أبن عمر مقال ، لبي
	بالحج وحده ، فلقيت انسا فحدثته بقول ابن عمر فقال أنس
	ما تعدوننا إلا صبيانا ، سمعت رسول الله ــ مــلى الله عليه
(۲۳۸ -	وسلم ــ يقول : لبيك عمرة وحجا … (١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ،
(177)	- سمعت رسول الله معلى الله عليه وسلم يهال ملبدا
	سمع سعد بن أبى ومّاص والضحاك بن مبس عام حج معاوية
	ابن ابى سفيان وهما يذكران التمتع والعمرة إلى الحج ، فقال
	الضحاك : لا يصنع مثل هذا إلا من جهل أمر الله تعالى ، فقال
	سعد: بئس ما قلت يا ابن اخى ، قال الضحاك : فإن عمر بن
	الخطاب نهى عن ذلك ، فقال سعد : قد صنعها رسيول الله
(1 ξ ኢ)	_ صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه
	سمع عبد الله بن عدى بن الحمراء رضى الله عنه النبى _ ملى
	الله عليه وسلم وهو واقف على راحلته بمكة يقول لكة : والله
	إنك لخير ارض الله واحب ارض الله إلى ولولا إنى اخرجت منك
(٤٦٦)	ان اخیر ارض الله واعدی رسی ۱۰۰ س
۲۷1)	الشيعر كلام حسنه كحسن الكلام وتبيحه كتبيحه ··· ··· ··· ···
	الشعر كلام حسنة حصين العلام وعبيعة سبية اشتكت عيني وإنا محرمة نسألت عائشة أم المؤلمنين رضي الله
	اشتكت عني وأنا محرمه فسالت عائشه أم المومين رسي

الصفحا عنها عن الكمُّل مقالت : الكملي ياي كحل شئت غير الإثهد أو قالت : غير كل كحل اسود اما إنه ليس بحرام ولكنه زينة ونحن نكرهه ، وقالت : إن شنئت كحلتك بصبر ، فأبيت (477 صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه نها زايته مضطربا: فسطاطا حتى رجع صلى النبي - صلى الله عليه وسلم الظهر بذي الطبقة ، ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيبن وسلت الدم وتلدها نعلين ثم ركب راحلته علما استوت به على البيداء اهل بالحيخ (١٤٦). - صلى النبي - صلى الله عليه وسلم - الظهر بذي الحليفة ؛ ثم ركب راحلته علما استوت به على البيداء اهل بالحج (٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٣) صلى النبي - صلى الله عليه وسلم - في التنميم واراد المدخل لعمرته مئها 443 Y) صلاة ابن عباش مع النبي - صلى الله عليه وسلم — تصويم الصبيان يوم عاشوراء ··· ··· ··· ··· نو بيو ··· ، ... - صيد البر لكم خلال ما لم تصيدوه مرة أو يصاد لكم الله (٣٤٦) ، و٢٥) ب الصيد خلال لكم ما لم تصيدوه او يصاد لكم ١٠٠٠ ١٠٠٠ إلى ١٢١٨٠ ١١٨١٨) - طيبت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم اصبح محرما . (XXX) أعطتهم قطعة من الحجر الاسود كانت عندها اصابتها حين اقتلع الحجر في زمن أبن الزبير حين حاصر الحجاج ٠٠٠٠ على كل واحد منهما بدنة فإن لم يجد معليه بقرة لأن البقرة كالبدئة لانها تجزىء في الأضحية عن سبعة ؛ فإن لم يجد لزمه سبع من العنم ، فإن لم يجد قوم البدنة دراهم والدراهم طعاما وتصدق يه ، قران لم يجد الطعام صام عن كل مد يوسا (٣٩٦) - اعتمر ابن عمر رضى الله عنهما أعواما في عهد ابن الزبير مرتين في كل عام

-- العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما

	. العمرة إلى العمرة كمارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء	
(A 41	إلى الجنة	
(717 47	. أعمر النبي ــ صلى الله عليه وسلم هائشة من التنعيم (٢١٠) ١١. . اعتمر النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ عمرتين في ذي القعدة وفي	
(147, 4	شــوال س س س ۱۳۷	_
(17Y)	اعتمر النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قبل أن يحج	
	اعتبر رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم أربع عبر إحداهن في رجب نبلغ ذلك عائشــة غقــالت أ يرحم الله أبا عبد الرحين	
(1 44)	ما اعتبر عبرة تط إلا وهو شاهد وما اعتبر قط في رجب	
(147)	اعتبر رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ اربع عبر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته	_
	اعتبرت عائشة في سنة مرتين بعد وفاة النبي ــ مـــلي الله	
(18+)	هلیه وسیسلم ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰	
(144)	عبرة في رمضان تعدل حجة أو حجة معي (٨	
(*1 A)	عن ابن عباس رضى الله عنهما إذا جامع معلى كل واحد منهما بدنة	
(1.0)	عن ابن عبر وابن عباس تسبية الطواف شوطا ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	_
	عن عبد الله بن أبي قتاده أن أباه حدثه قال : انطلقنا مع النبي	
	_ صلى الله عليه وسلم _ عام الحديبية فأحرم استحابه ولم	
	أحرم ، فبصر أصحابنا بحمار وحش ، فجعل بعضهم يضحك إلى	
	بعض ، فنظرت فرايته ، فحملت عليه الفرس فطعنته فأثبته ،	
	فاستعنتهم قلم يعينوني فأكلنا منه ، ثم لحقت برسول الله ــ صلى	
	الله عليه وسلم نقلت : يا رسول الله إنا صدنا حمار وحش، وإن	
	عندنا غاضلة مقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم - الصحابه:	
(T1A)	كلوا وهم محرمون	
(*Y1)	غنى عبر بن الخطاب رضى الله عنه وهو محرم	_
(X17)	اغتسل رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ لإحرامه	
•	فين فرض فيمن الدو فلا رفث ولا فسيوق ولا جدال في الدوع	

من ابن عباس : النسوق المنابذة بالالتاب ، وتقول الخيك باظالم يا ماسق ، والجدال : أن تماري صاحبك حتى تغضيه ... $(\Upsilon V \Upsilon)$. في النوحة بقرة ، وفي الشجرة الجزلة شناه ··· $(\{o\})$ (EYO) ـــ في بقرة الوحشل بقرة ، وفي الإبل بقرة ... قدمت على النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقال : كيف أهللت أ مقال : قلت لبيك بإهلال النبي _ صلى الله عليه وسلم _ مقال : (YYA)قدمت مع امي أو مع جدتي مكة فاتينا صفية بنت شبيه ٥ فأرسلت إلى الصفا نقطمت حجرا من جنابه فخرجنا به فنزلنا أول منزل نذكر من علتهم حميما ٤ فقالت أمي أو جدتي : ما أرانا أنينا إلا أنا اخرجنا هذه القطعة من الحرم قال : وكنت أنا أمثلهم فقالت لي : انطلق بهذه القطعة إلى صفية فردها وقل لها إن الله عز وجل وضع في حرمه شبيئًا لا ينبغي أن بخرج منه قال عبد الأعلى فما هو إلا أن تحينا ذلك مكانها انشطنا من عقال ١٠٠٠ ١٠٠٠ (٨٥٤ ٤٥٩٥). قدم زید بن ارتم فقال له عبد الله بن عباس تتذکر کیف أخبرتنی عن لحم صيد اهدى إلى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو حرام فقال اهدى له عضو من لحم صيد فرده فقال : إنا (Yo.) لا ناكله إنا حيرم __ قراءة (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن (1 YA) _ قضى عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الضبع بكبش وفي الغزال بمنز وفي الارنب بعتاق وفي اليربوع بجفرة (FY3)_ قضوا في النعامة ببدئة (888) ــ قطع النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ سارق رداء صفوان ... (101) (4.0) ــ قال ابن عباس ، الرفث الجماع · · · · · · · · · ... قال ابن عباس ، في كل طير دون الحمام قيمته ... (227) ــ قال ابن عباس وابن عبر: الفسوق هو المعاصي كلها (179) _ قال ابن عباس وابن عمر في قوله تعالى (وطعامه متاعا لكم (400) وللسيارة وما لفظه البحر

(TOY)	ـ قال ابن عبر: التبلة إذا تتلها المحرم أهون مقتول أي لا شيء ميها	
(۲۷۲)	_ قال ابن عمر رضى الله عنهما يكتحل المحرم بكل كحل لا طيب فيه	
	ـ قال أبو قتادة حين اصطاد الحمار الوحش فذكرت شانه لرسول	
	الله _ صلى الله عليه وسلم _ وذكرت إنى لم أكن أحرمت وإنما	
	اصطدته لك ، فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - أصحابه	
(٣٤٦)	فاكلوا ولم ياكل حتى أخبرته أني اصطنته له ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	
	ـ قال أبو نصر لجابر بن عبد الله أن ابن الزبير ينهى عن المتعة وأن	
	ابن عباس يأمر بها ، نقال جابر : على يدى دار الحديث تمتعنا مع	
	رسول الله ـــ صلى الله عليه وسلم ــ غلما قام عمر قال : إن الله	
	كان يحل لرسوله - صلى الله عليه وسلم - ما شاء بما شاء وأن	
	القرآن قد نزل منازله فأتموا الحج والعمرة الله كما أمركم الله	
	وابتفوا نكاح هذه النساء ملن أوتى برجل نكح امراة إلى أجل إلا	
(104 6	رجمته بالمجارة ١٥٢٠	
	_ قال النبي _ صلى الله عليه وسلم _ في المحرم الذي خر من بعيره	_
	ميتا اغسلوه بماء وسسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تمسسوه بطيب	
	ولا تخبروا راسه نمانه يبعث يوم القيامة طبدا (٢٣١ ، ٢٦٣ ،	
۲۷۷)	YA. 6 YZo	
	_ قال النبى _ صلى الله عليه وسلم _ في المدينة لا يختلى خلاها	
	ولا ينفر صيدها ولا يلتقط لقطتها إلا لمن أشاد بها ، ولا يصلح	
	لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال ، ولا يصلح أن يقطع منها شجر	
(YY3)	إلا أن يعلف رجل بعيره	
,	_ قال النبي _ صلى الله عليه وسلم _ قيمن لم يجد النعلين قليلبس	_
(377)	خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين	
	_ قال النبي _ صلى الله عليه وسلم - لا تسافر امرأة إلا مع محرم،	
	نقال رجل : يا رسول الله إنى أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا	
(* *) '	وامراتي تريد الحج ، قال : اخرج معها س	
	- قال النبي - صلى الله عليه وسلم - لعائشة رضى الله عنها	_
V ()	ولكنها على قدر نفتتك أو نصبك ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	

جنيث الصنجة

قالت عائشة : يارسول أله نرى الجهاد انضل العبلانا نجاهد، قَالَ : لكن أمضلُ من الجِهاد حج ميرور : - قالت عائشية : يا رسول الله هل على النساء جهاد } قال : حهاد لا تتال نيه الحج والممرة -- قال رسول الله له صلى الله عليه وسلم : الممرة تطوع ... - قال رسول الله بصلى الله عليه وسلم - صلاة في مسجدي هذا أفضل من الف مثلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، - قال رسول الله إصلى الله عليه وسلم - لعائشة ادعى عبرتك والغضى رأسك والمتشطى واهلى بالحج ··· (TT -) - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لعائشية رضى الله عنها : طوانك وأسعيك يجزئك لحجك وعمرتك س قال رسول الله حصلي الله عليه وبسلم حق المحرم يعني اشتكي عينيه قال يضمدهما بالمسبر ٠٠٠ قال سعید بن چیزر لابن عباس ا عجیت لاختلاف امیحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في إهلال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم - حين أوجب مقال : إنى لأعلم الناس بذلك إنها إنها كانت حجة واحدة من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فين هناك اختلفوا، وخرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حاجا فلما صلى في مسجده بذي الحليفة ركعتيه اوجبه في مجلسه اهل بالحج حين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك منه اقوام محفظته عنه ، ثم ركب غلما استقلت به ناقته أهل ، وأدرك ذلك منه أقوام ، وذلك أن الناس كانوا يأتون أرسالا مسمعوه حين استقلت به ناقته يهل مقالوا : إنما أهل رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم حين استقلت به ناقته ثم مضى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم فلما علا على شرف البيداء أهل وأدرك ذلك منه أتوام فقالوا ا أهل رسبول الله إصلى الله عليه وسلم حديث علا شرف البيداء، وأيم الله لقد أوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به ناقبه وأهل حين علا شرف النيداء

44.4	ـــ تال ــ مىلى الله عليه وسلم ــ في مكة لا ينفر مىيدها (٣٠٧
1	مد قال على بن أبى طالب لعمر بن الخطاب رضى الله عنهما أنهيت عن المتعبة ؟ قال: لا ولكنى أردت كثرة زيارة البيت ، فقال على :
(101)	من أغرد الحج محسن ، ومن تمتع مقد أخذ بكتاب الله تعالى وسنة نبيه
(1 ξV)	ـــ قال على رضى الله تعالى عنه أنه قال البنه يا بنى أفرد الحج فإنه أغضل
(۲3Y)	قال عمر بن الخطاب في محرم أصاب أمرأته يعني وهي محرمة عقال : يتضيان حجهما وعليهما الحج من قابل
(10.)	قلت للنبى مىلى الله عليه وسلم ما شان الناس حلوا ولم تحل عبرتك قال : إنى قلدت هديى ولبدت راسى غلا احل حتى احل من الحج
(178)	_ قلت يا رسول الله : أرأيت نسخ الحج إلى العبرة لنا خاصــة الم للناس عامة ؟ نقال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ بل لكم خاصة
(17)	قلت يا رسول الله : عبرتنا هذه لعامنا هذا ام للأبد ؟ مقال : لا بل للأبد ، دخلت العبرة في الحج إلى يوم القيامة
(170 6	كان أبو ذر رضى الله عنه يقول فيمن حج ثم فسحها بعمرة ولم يكن ذلك إلا الركب الذين كانوا جع رسول الله صلى الله عليه وسلم
(YA7)	كان ابن عباس لا يرى بأسا للمحرم بشم الريحان
(863)	كان ابن عباس وابن عبر رضى الله عنهما كانا يكرهان أن يخرج من تراب الحرم إلى الحل أو يدخل من تراب الحل إلى الحسرم
(141)	كان ابن عبر إذا كان بمكة يحرم بالحج يوم التروية ، فقال له عبيد بن جريج في ذلك فقال إنى لم أر رسنول الله _ صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته
	كان ابن عمر يأتي مسجد ذي الحليفة فيصلي ركعتين ثم يركب ؟

المبغجة	الحمية		·
	الطقه تنائمة أهل ثم قال : هكذا رأيت رسول الله :	فإذا استوت به را	+ 2 .
(400)		_ صلى الله عليه	
	د فى التلبية لبيك وسعديك والخير كله بهديك	کان ابن عمر یزیا	_
(307)		والرغبة إليك وال	,
(YA7)	ه شم الريحان للمحرم ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	کان ابن عمر یکر	
	قوم محرمين وهو حلال فأبصر حمار وحش	!	
	هم سوطا مضربه به حتى صرعه ثم ذبحه واكله		
	الوا رسول الله _ صلى الله عليه وسلم	هو واصحابه فنا	
(TIV)	ليه احد منكم قالوا: لا قال: فلم ير باكله بأسا	مقال : هل أشار إ	
	ول الله ــ صلى الله عليه وسلم يعتبرون في	كان أصحاب رسا	.—
(171).		أشهر الحج	
	ن ينه ونحن مع رسول الله ــ صلى الله عليه	كان الركبا ن يمرود	
4.	ا حازونا سدلت إحداثا جلبابها من رأسسها	وسلم بعرفات فإ	
्रप्रच	ماوزتا كشغنا المارتا كشغنا	على وجهها فإذا	
(414)	وام يتزود لحم الظباء في الإحرام	: كان الزبير بن الم	
	ج لاصحاب محمد ــ صلى الله عليه وسلم ـــ	كانت المتعة في الم	·
(170 (104)	خاصة ن	
	الله عنها تتحمل ماء زيزم وتخبر أن رسول الله	كانت عائشة رضي	
({o})	وسلم ـــ كان يقعله ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	ــ صلى الله عليه	•
	ذو المجاز اسواقا في الجاهلية عمالوا أن يتجروا	كانت عكاظ ومكة و	
	(ليس عليكم جناح أن تبتغوا غضلاً من ربكم)		
(71)		ن مواسم الحج	,
	الى التنعيم عن رحيل الحساج وأنصرافهم		
	ملى الله عليه وسلم - إلى موضع في الطريق	i	
	صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من تلبية في حج	1	
- 1 a - 1	تعالى رضوانه والجنة واستعاد برحمته من	1 '	
- (TOT)	حب به سه سه سه سه سه سه سه ۱۰۰ سه	لنار تم يدعو بما إ	•

ξ Υ ¶)	كان لأنس اخ صغير يقال له أبو عمير وكان له نغر يلقب به، فمات النفر ، فكان النبى - صلى الله عليه وسلم - يقول ، يه أبا عمير ما فعل النغير
	— كانوا يرون العمرة في الشهر الحج من انجر الفجور في الأرض ، ويجعلون المحرم صغرا ، ويتولون ته إذا برأ الدبر وعفى الأثر ، وانسلخ صغر حلت العمرة لمن اعتمر فقدم النبى — صلى الله عليه وسلم — وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فأمرهم أن يجعلوها عمرة فتعاظم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله أي
174)	الحل ؟ تال : «حل كله » الحل أ
(ሊ/ 3	ـــ كل مأثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي إلا سقاية الحــاج وســدانة البيت
	کنا عند رسول الله

وسلم: اخلع عنك هذه الجبة واغسل عنك أثر الخلوق ، واستع في عبرتك كما تصنع في حجك (744) __ كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم نأهدى له طير وطلحة راقد فمنا من أكل ومنا من تورع فلما استيقظ طلحة وأفق من أكله وقال : أكلنا مع رسول الله _ صلى الله عليه وسلم · كنا نخرج مع رسول الله - صلى الله عليه وسيلم - إلى مكة فنضهد جباهنا بالمسك الطيب عند الإحرام فإذا عرقت إحدانا سالت على وجهها ميراه النبي - صلى الله عليه وسلم - ملا ينهانا ... كنت اطيب رسول الله ... صلى الله عليه وسلم ... لإحرامه قبل ان يحرم ولحله قبل ان يطوف بالبيت كانما انظر إلى وبيض الطبب في مفرق رسول الله ب صلى الله عليه وسلم ب وهو محسرم (445 + 445 + 444) كنت تحت ناقة النبي _ صلى الله عليه وسلم _ يسبني لعابها استهمه يلني بالحج كنت جالسنا عند ابن عباس نسأله رجل عن جرادة تتلها وهو محرم فقال أبن عباس : فيها قبضة من طعام بقبضة من جرادات ولكن ولو كنت جالسا مع رجال من اصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم - في طريق مكة والقوم محرمون وأنا غير محرم فأبصروا حمارا وحشيا وأنا مشعول أخصف تعلى نلم يؤذوني به وأحبوا لو أني أيضرته فالتفت فأيصرته فقيت إلى الفرس فأسرجته ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم : ناولوني السوط والرمح نقالوا فالا والله لا نعينك عليه بشيء مفضيبت فنزلت فأخذتهما ثم ركبت فشددت على الحمار فعقرته ثم جئت به وقد مات ، موقعوا عليه بأكلونه ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم فرحنا وخباب العضد معي فادركنا رسول الله بصلي الله عليه وسلم فسألناه عن ذلك فقال ، هل معكم من شيء فناولته العضد فاكلها حتى تعرقها وهو محرم كنت رجلا أكرى في هذا الوجه وإن ناسا يتولون : ليس لك حج ،

	مقال أبن عمر : اليس يحرم ويلبي ويطوف بالبيت ويفضي من
	عرضات ويرمى الجمار قلت : بلى قال : فإن لك حجا ، جاء رجل
	إلى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فساله عما سألتني عنه
	فسكت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم فلم يجبه حتى نزلت
	هذه الآية (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) فأرسل
	اليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقرأ هذه الآية وقال :
٠ ٦٢ ،	الك هج
	كنت رجلا نصرانيا فاسلمت فأهللت بالحج والعمرة فلما أتيت
	العذيب لقيني سلمان بن ربيعة وزيد بن صوجان وأنا أهل بهما
	جميعا فقال أحدهما للآخر : ما هذا بافقه من بعيره ، قال :
	مَكَانَهَا التي على جبل حتى اتبت عبر بن الخطاب متلت له : يا أمير
	المؤمنين إنى كنت رجلا اعرابيا نصرانيا وإنى اسلمت وأنا حريص
	على الجهاد وإنى وجدت الحجو العمرة مكتوبين على فأتيت رجلا من
	تومى مقال لى أ اجمعهما واذبح ما استيسر من الهدى وإنى
1	أهللت بهما جميعة نقال عمر : هديت أسنة نبيك ـــ صلى الله عليه
(10.)	وسلم الما الما الما الما الما الما الما ا
	ــ لا باس أن يلبس كسوة الكعبة من صارت إليه من حائض وجنب
(173)	وغيرهما بناين بناين بناين بناين بناين بناين
(Y.)	لا تسانر امرأة مسيرة ليلة إلا ومعها زوجها أو ذو محرم
(V.)	ـــ لا تسانر امرأة مسيرة يوم إلا ومعها زوجها أو ذو محرم
(V.)	لا تساتر امرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم
(7 - 7)	لاتنكح الراة على عبتها
(1-7-4	لا صرورة في الإسلام (٧٧ ، ١٠١
(01)	لا يحج الأغلف حتى يختن
	لا . يحرم بالحج إلا في اشهره نيان من سنة الحج أن يحرم بالحج
(140)	في أشهر الحج
(¥ ₹3)	لا يحل أن يحمل السلاح بمكة
	لا يحل لامراة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة ثلاث ليال
(Y.).	الا معها أنه محرم الا معها أنه محرم

المنفحة الحديث ___ لا يحلن انسانة حكة الا التفند · · · · · (INI) ـــ لا يخبط ولا يعضُ حمى رسول الله ــ مبلى الله عليه وسلم ـــ ولكن يهش هشنا رفيقا (EVV) ... ـــ لا يدخل أحدكم مأكة إلا محرما وررخص للحطابين ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ (١٤). ـــ لا يركبن أحد بحرا إلا غازيا أو معقرا أو حاجا وإن تحت البحر نارا وتحت النارأ بحرا ⋯ - لا يلبس المحرم القبيص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف إلا ألا يُجِد تعلين فيقطعهما أسفل من الكعبين، ولا يلبس من الثياب ما مسلم ورس أو زعفران ولا يليس القباء (٢٦٤) 1777 6 TVX 6 TVY 6 TTD. ـــ لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب (٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢) ٣٠٣) تابية رسول الله حلى الله عليه وسلم لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمسة لك والملك لا شريك ــ ليك عبرة في حجة ٠٠٠ (109 6 108) ومعه المتعارضين المتأثث المراجع البسوا من ثبابكم البياض ، فإنها من خيار ثبابكم ، وكفئوا فيها __ لتأخذوا عنى مناسككم (٥٥) . لعلك أذاك هوام رأسك قلت : نعم يا رسبول الله ٤ قال : احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو أنسك شماة (٢٦١) ـــ للسائل حق وإن جاء على فرس ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٩٧) لم أر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يهل حتى تنبعث به びとわ وسلم - عنه فقال صلى الله عليه وسلم للمحرمين كلوا ، وأكل النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو محرم . ـــ لما فتح المصران أتوا عمر رضي الله عنه • قالوا : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدد لأهل نجد قرنا وإنا إذا أردنا أن ناتي

	ترنا شق ملينا ، قال : فانظروا حذوها من ظريقككم ، قال : فحد
(4-1-4	لهم ذات عرق ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۱۹۷ ۱۹۹۱
	_ لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى ولجعلتها
(14.4	عمرة ، فمن كان منكم ليس معه هدى فليتطل وليجعلها عمرة (١٤١
(***	ــ ليحرم احدكم في إزار ورداء عليه ۲۲۳ :
(1443)	ــ مأبين لابتيها حرام
	ما شان الناس حلوا العمرة ولم تحلل أنت من عمرتك ، قال : إنى
(14.)	ابدت راسی وقلدت هدیی نلا أحل حتی انجر
(۸۲۲)	_ ما فوق الذقن من الراس فلا يخمره المحرم
	ـــ ما من محرم يضحى للشمس حتى تغرب إلا غربت بذنويه حتى
(۳۷۸ -	يعود كما ولدته أمه ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٨٠١
(A)	_ ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفه
(V E)	ــ ما ندمت على شيء فاتنى في شبابي إلا أني لم أحج ماشيا
(٤٧٧)	ــ المدينة حرام ما بين عير إلى تور
	ـــ الدينة حرام من كذا إلى كذا ، لا يقطع شجرها ، ولا يحدث نيها ،
$(\xi \forall \xi)$	من أحدث حدثا معليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين
	ــ مر قوم محرمون على أبى هريرة فاستفتوه في لحم صيد وجده
	ناسن محلون أيأكلونه فأفتاهم بأكله " قال : ثم قدمت على همر بن
	الخطاب مسالته عن ذلك مقال ، بم المتيتهم ؟ قلت : المتيتهم باكله
(Y3 Y)	قال عمر : لو أنتيتهم بغير ذلك لأوجمتك
([.)	مروا أولادكم بالصلاة لسبع
(11 4	ـــ من اراد الحج فليعجِل ··· ··· ··· ··· ··· ·· ·· ·· من اراد الحج فليعجِل ··· ··· ·· ·· ·· ·· ·· ·
	من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الاتمي إلى المسجد الحرام
(7.04	غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجبت له الجنة (٢٠٤)
(444)	من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كهيئته يوم ولدته أمه
	من حج من مكة ماشيها حتى رجع إليها كتب له يكل خطوة سبعماله
	عسنة من حسنات الحرم ، وحسنات الحري الحسنة بمائة الف
(Yti	

الصفحة	المحيث
(377)	بن صنام ربضان واتبعه ستا بن شوال كانه منام الدهر
(£1Y)	بن عبل عبلا ليس عليه أمرنا نبور رد ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
(٣-٦)	بن تبل ابراة وهو محرم غليهرق دما
	من كان معه هدى اليهد ومن لم يكن يجد المسيام اللاثة أيام في الحج
(140)	وسبعة إذا رجع إلى أهله ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠٠
(TY1)	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر مليقل خيرا أو ليصممت
	من لم يجد الإزار فليلبس السراويل ومن لم يجد النعلين فليلبس
(TYA 4	الخفين ١٠٠٠ ٢٦٤ ، ٢٦٤) الخفين
	ـــ من لم يمنعه من الحج حاجة ظاهرة أو مرض حابس أو سلطان
(31 4	جاثر غليمت إن شباء يهوديا او نصرانيا ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ (٥١ ٨٧٤
(Y ; Y)	انکحی اسلمة ، اسلام ا
: .	ــ نهى النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ النساء في إحرامهن عن
	القفازين والنتاب وما مسسه الورس والزعفران من الثياب وليلبس
	بعد ذلك ما أحبين من الوان الثياب من معصفر أو خز أو حرير
(111 4	الوحلى أو سراويل أو تميص أو خف ٠٠٠٠٠٠٠٠ (٢٦٥
(1¥3)	ــ نهى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن صيد وج
	ــ نهى ــ صلى الله عليه وسلم ـ عن قتل أربع في الدواب النملة
(۲۳۷)	والنطة والهندهد والصرد
	_ نهينا ان نسال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ عن شيء
	مكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل ميساله ونحن
: 1	نسمع فجأة رجل من أهل البادية فقال يا محمد أتانا رسولك فزعم
	لنا أنك تزعم أن الله أرسلك قال ، صدق قال ، فمن خلق السماء ا
	مال: الله قال: نمن خلق الأرض ؟ قال: الله ، قال: نمن نصب
A Company	هذه الحيال ٤ وجعل فيها ما جعل قال : الله ، قال : فبالذي خلق
	السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال الله ارسلك وقال و نعم المحاد قال وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا ؟
	قال : صدق قال : فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال : نعم ،
1	قال: وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا ، قال : صدق ،
	قال : فبالذي ارسلك الله امرك بهذا ؟ قال : نعم ؛ قال : وزعم

	رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سفتنا ، قال " صدق ،
	قال: فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال: نعم ، قال: وزعم
(VJ (V	رسولك أن هلينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا ثال: صدق (٨
(£0A)	استهدى راويه من ماء زمزم نبعث إليه براويه من ماء
(101)	هديت لسنة نبيك ــ صلى الله هليه وسلم
	ــ هذا بلد حرمه الله تعالى يوم خلق السهوات والأرض وهو حرام
(373)	بحرمة الله إلى يوم التيلمة
(737)	هل منكم احد امره ان يحمل عليه او اشار إليه
	ــ (وأتموا الحج والعمرة لله) قال عمر وعلى رضى الله عنهما
(101)	إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك
	والله إنك لخير أرض واحب أرض إلى الله ولولا أنى أخرجت منك
(173)	َ عاخرجت سن
	_ والله ما اعبر رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ عائشة في ذي
	الحجة إلا ليقطع أمر أهل الشرك غيل هذا الحي من قريش ومن
	دان دينهم كانوا يقولون: « إذا عنا الوبر وبرا الدبر ودخل صنر
	وقد حلت العمرة لن اعتمر ؟ فكانوا يحرمون العمرة حتى ينسلخ
(-14)	ذو الحجة والمحرم
(1)	ـــ أوجب ابن عباس رضي الله عنهما العمرة
(733)	ــ أوجب عمر وابن عباس رضى الله عنهم الجزاء في الجرادة
	- الوزغ نويسق ولمتسمع عائشة رضي الله عنها رسول الله سملى
<i>(۲77)</i>	الله عليه وسلم أمر بقتله
	- وجد سعدا عبدا يتطع شجرا وتخبطه نسلبه نلما رجع سعد جاء
	اهل العبد مكلموه أن يرد عليهم غلامهم أو ما أخذ من غلامهم مقال:
	معاذ الله أن أرد شيئًا معله رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم
(\$\psi_3)	وابی آن يرد عليهم ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠
(* • •)	ـــ وصف لقمان بن عاد أخاه قال : صعاق أفاق
	- وقت النبي - صلى الله عليه وسلم - لاهل المسراق ذات
(11) 4	عرق

وقت النبي _ أصلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ٤ ولاهل الشبام البجمعة ولاهل نجد قرن المنازل ولأهل أليمن يلملم وقال : هن لهن ولكل من أتى عليهن من غيرهن من أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك نمن حيث انشك حتى أهل مكة (Y-Y - Y-Y - Y - - - - 111) _ وقت النبي _ مُملِّي الله عليه وسلم _ لأويس بن عامر من مرأد (1:11) وتت رسول الله _ صلى أله عليه وسسلم - لأهمل المشرق __ وتف على رسول الله _ مبلى الله عليه وسلم - بالحديبية وراس يتهافت قبلا فقال : يؤذيك هوالمك أ قلت : نعم يا رسول الله قال أبو داود : مُقَالَ قد إذاك هو أم رأسك قال : نعم قال: فاحلق ر اسك ، قال: فِفَى نزلت هذه الآية (فَمَن كَانَ مِريضًا أُو بِهُ أَذِي مِنَ ('XY) ر أسله فقدية) (£01) _ ولا يعضد شوكها ••• ... ولا يلبس من الثياب ما مسه ورس أو زعفران س **(1X1)** ولدت اسماء بنت عميس محمد بن ابى بكر بالبيداء مذكر ذلك أبو بكر رضى الله عنه لرسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ فقال رسول الله _إصلى الله عليه وسلم _ مروهـ الملتقتب ل ثم - وليلبسن: ما أخبين من المعضير يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة والطعن؛ 90 (1) (9) قال : هج عن أبيك واعتبر يا رسول الله لما يوجب الحج ؟ نقال : الزاد والراحلة ... (٢) ، ٦٢ >

يشم المحرم الزيحان ويتداوى بأكل ألزيت والسمن …

ثالثا: الأشعار الاستشهادية

* * *

رابعا: فهرست الأعلام

ــ ابان بن عثمان ٢٠٣

__ ابى بن كعب ٢٧٩

___ إبراهيم (خليل الرحمن)

__ إبراهيم بن عبد السلام الكي ١٩٧ __ إبراهيم بن يزيد الجوزي ١٩٧

-1.0 - 1.0

- 700 - 18. - 179 - 177-177-17V-1.0 - 1.7 - 1.1.

EYA 6 EYE 6 ETE 6 ETE 6 ETE

- 177 - 170 - 171 - 177

- TYT - T70 - T07 - T07 - T00 - T01 - T01

-13 = -13

__ أحمد بن سالم عبد الله بالعمش ٣

ـــ احيد مشهور الحداد }

ـــ آربد ۲۰۰ ــ ۲۶۳ ــ الازرقی ۲۰۱ ـ ۳۱۰

__ الأزهرى __ أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهرى المروى ٧ -- ١٦٦ _ ٢٦٦

_ اسامة بن زيد _ زيد بن حارثة ٢٠٠٠

: __ ابن إسحق ٢٢٥ _ ٢٢٦

ـــ ابو إسحق السبيعي ٢٠٨

```
0.1 - \lambda 71 - 731 - 1\lambda1 - 7\lambda1 - 321 - \lambda.7 - 2.7 - 377 - 777 - 777 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 703 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733 - 733
```

ــ اسماء بنت عميس ۲۱۸ ــ ۲۱۹ ــ ۲۹۰

ـــ إسماعيل بن إبراهيم ٢٦٩

ـــ إسماعيل بن عياش ٢٨٠

الأسود بن يزيد النخعى ١٥٣ - ٢٠٨ - ٣٧٧

— الأعبش ٨٤٨ – ٣٤٩ –

ـــ افلح بن حبيد ١٩٧

الاقرغ بن حابس ١٢

-- إمام الحرمين = عبد الملك الجوينى أبو المعالى إمام الحرمين (الإمام) -- ٢٨ -- ٣٢ -- ٣٦ -- ٥٥ -- ٥٥ -- ٥٠ -- ٦٦ -- ٦٢ -- ٦٢ -- ٦٢

-100 - 100 - 101 - 100

-777 - 778 - 777 - 778 - 777

-7.77 - 7.77 -

- 173 - 373 - 073 - 103 - 103 - 003 - 103

3Y3 — 6Y3 — 7Y3 — YY3

ابو أمامه رضى الله عقه ٥١ – ٦٢

```
_ ابو الماية التيمي ٦١
                                                                                    __ إبن الأنباري ٧٥٧ _ ٢٥٨
                                                                                                             __ الأنماطي، ٢٨٥
 __ انس بن مالك رشي الله عنه ١٤ _ ٥٣ _ ٧٥ _ ٨٦ _ ٨٨ _ ١٣٨ __
  - 17. - 107 - 174 - 177 - 11. - 157 - 150 - 15.
                                                                                 773 - 173 - 173 - 1773
      _ الأوزاعي ٢٦ _ ٨٦ _ ١٠٥ _ ١٠٥ _ ١٣٣ _ ١٠٩ _ ٢٧٩.
                                                                                               TA. - 700 - 701
                                                                                                ـــــ الويس بن عامر | 199
                                                __ ابو ایوب رضی اللہ عنہ ۲۷۲ – ۳۷۳ – ۳۷۳
                                                                                           _ أيوب السجستاني ٢٠٣
                                                                                            ب أيوب السختياني ٢٥١
_ البخارى (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزيه
-127 - 180 - 187 - 187 - 18. - 174 - 177 - 1.0
     174 - 170 - 177 - 101 - 100 - 189 - 18A - 18V
-1.8 - 1.7 - 1.97 - 1.97 - 1.87 - 1.87 - 1.81 - 1.81
- TTI - TT- - TTT - TTO - TTE - TIT - TI. - T.T
- 1771 - 707 - 700 - 708 - 777 - 770 - 777 - 777
ory - Avy - 7AY - 7AY - 7AY - 7AY - 7AY - 7AY - 7A
- TEO - TTV - TTT - TTO - TTO - TTE - TIN - TIN
- TA. - TY9 - TY8 - TYF - TYT - TOA - TEA - TEA
3A7 - A13 - 773 - 333 - 103 - 703 - 703 - 103 -
773 = 373 = 473 = 473 = 173 = 773 = 773 = 773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 7773 = 77773 = 77773 = 77773 = 77773 = 77773 = 77773 = 77
                                                                                 \{\lambda\} = \{Y\} \perp \{Y\} = \{YY\}
                                                                                             __ البراء بن مازب ١٣٨
                                                                         ــ أبو بردة بن أبلي موسى الأشغرى
                                                             17 - 10 - 17 - 17 - 17 - 17 - 17
```

```
... النغوى ( الحسين بن مسعود صاحب التهذيب ) 10 - ٢٣ - ٢٥ -
 -110 - 110 - 110 - 110 - 110 - 100 - 100
    771 - 771 - 771 - 771 - 771 - 317 - 177 - 317 - 1777 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1771 - 1
   -777 - 787 - 787 - 787 - 787 - 787 - 787 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777
    -777 - 717 - 718 - 7.7 - 797 - 791 - 778 - 777
      - TV1 - TV. - TTX - TTV - TT0 - TT1. - TTT - TTT
      -1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3
      -101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101
                                                                                                                                                                                                                                  \{VV = \{V\} = \{V\} = \{V\} = \{V\} = \{V\} = \{V\}\}
      ــ أبو بكر الحازمي محمد بن موسى (صاحب المؤتلف والمختلف) و ( الناسخ
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               والمتسوخ // ٤٦٢ ، ٨٧٤
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       __ أبو بكر الحميدي ٣٨٤
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              ــ أبو بكر بن أبي شيبة ٣٤٩
        — أبو بكر الصديق ٨٧ — ١٥١ — ١٥٩ — ١٦٣ — ٢١٨ — ٢١٩ —
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           78V - 700
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       __ أبو بكر الطاهري ١٣٣
                                                                                                                                                                                                                                               -- بكر بن عبد الله المزنى   ١٤٥ - ١٤٩ - ٣٥١
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               ــ أبو بكر القارسي ١٦٩
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 — أبو بكر محمد بن داود ١٩٢
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              — أبو بكر النيسابورى ٣٤٦
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         _ أبو بكر الأوذى ٢٠٣
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               ــ بلال بن رباح رضي الله عنه ٣٧٣
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           ــ بلال بن الحرث ١٦٤

    البندنیجی (محمد بن حمد بن خلف حنفش (أبو بکر) (صاحب الذخیرة)

        -\{\{-\{7-\{1-70-7\}-77-77-71-7\}-10-10-7\}-1\}
\lambda 3 \leftarrow 40 - 10 \rightarrow 77 \rightarrow 77 \rightarrow 111 \rightarrow 111 \rightarrow 711 \rightarrow 71
                                           279
```

```
- 170 - 170 - 177 - 177 - 177 - 171 - 17. - 111
- 171 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 
 - TT1 - TT- - TTA - TTY - TTT - T10 - TIT - T.1
   - TVV - TV0 - TV1 - T77 - T77 - T71 - TE. - TTT
  AYY - FYY - FYY
             - 173 - 173 - 1733 - 1733 - 1733 - 173 - 1763 -
                                                                                                                   107 - 108 - 178 - 178 - 178 - 178
                                                                                                _ البويطي ( أبو يعقوب يوسف بن يحيى ) ٣٦٧ — ٣٦٧
  - البيهقي (أحبد بن الحسين بن على) (أبو بكر) ٨ - ٩ - ١٠ - ١٦ -
   - 1.7 - 1.7 - 77 - XX - YE - 7Y - 77 - 07 - 07 - 01
   -189 - 189 - 187 - 181 - 181 - 181 - 197 - 199
      - 117 - 177 - 170 - 171 - 10T - 10T - 101 - 10.
    - 107 - 307 - 777 - 777 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 - 307 
 - 170 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 170 - 170 - 107 - 107
  - TEV - TET - TTT - TTV - TTT - TTO - T. A - T.T
 - TV7 - TVX - TV7 - TV8 - T00 - T07 - T0. - T89
-609 - 800 - 887 - 887 - 887 - 873 - 790 - 790 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700
                                                                                                                                                                                                                                                           673 - YV3 - KY3
  _ الترمذي (منحمد عيسي ) ٩ _ ١٠ _ ١٣ _ ٢١ _ ٢٥ _ ٥٠ _ ٨٠ _ ٨١ _
   - 170 - 1718 - 1718 - 171 - 171 - 181 - 14X - 14X
  -- TET -- TO -- TIV -- T.E -- TRO -- TOO: -- TOE -- TTY
                                                                                                                                                                                                                707 - 173 - X03 - 113
                                                                                                                                                                                                                                                           ـــ ثعلب ۲۰۰ سام
                                                                                                                                                                                                     __ شمامة بن عيد الله بن انس ٧٥
                 ـــــــ أبو ثور ( ابراهيم بن خالد ) ١٦ ـــ ٥٠ ـــ ١٠١ ــ ١٣٣ ـــ ١٣٦
    -779 - 777 - 775 - 775 - 777 - 157 - 157 - 157 - 157
     - 100 - 101 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107
     -88 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 - 871 
                                                                                                                                                                                                                133 - 733 - 133 - 113
    سم الثوري ( سنفيان بن سعيد أبو عبد الله )   ١٢ ــ ٣٩ ــ ٨٦ ــ ٨٦ ــ ٢٠ ب
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     ٥٣٠
```

```
-775 - 710 - 7.3 - 187 - 157 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777
```

107 - 707 - 707 - 777 - 777 - 713 - 713 - 713 -

 $\{\xi\} = \{\xi\} = \{\xi\} = \{\xi\} = \{\xi\}$

_ جابر بن زيد (أبو الشعثاء) ٢٠١ - ٣٤٥ - ٣٥٧

__ جابر بن سمرة (رضى الله عنه) ٨ - ١٠ - ١١ - ١١ - ١١ - ١٠ -

-171 - 170 - 171

-171 - 191

751 - 777 - 171 - 171 - 171 - 177 - 177 - 177 - 177

- 170 - 7X7 - 7X - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777

777 - 717 - 717 - 717 - 717 - 777 - 777 - 773

ـــ جابر بن عبد الله (رضى الله عنه) ١٤٦ ــ ١٥٢ ــ ١٨٢ ــ ١٩٦ ــ - ١٩٦ ــ ٢١٩ ــ ٢١٩ ــ ٢١٩ ــ ٢١٩

_ ابن جبیر ۱۱ _ ۲۲ _ ۱۸۱ _ ۲۱۰ _ ۲۲۱ _ ۳۲۲ _ ۳۹۰ _

- TOY - TOY

__ الجرجاني (القاضي أبو العباس أحمد بن محمد) ١٧ - ١٦ - ٥٩ -

7V — AF — .77 — FO7 — .F7 — 3A7 — 713 — 033 — 3V3 — 0V3 — 0V3

ــ ابن جريج (عبد الملك بن عبد العزيز) ٢٥٦ - ١١٩

ــــ ابن جرير ٧

ـــ أبو جعفر الطبرى الحنقى ١٥٦

ـــ جعفر بن محمد (جعفر الصادق رضي الله عنه) ١٠٣

۔۔۔ ابو جمزۃ ۱٤۸

_ الجواليتي = موهوب بن أحمد (أبو منصور) ٢٦٧

__ الجوخدار ه

- الجوهرى (الحسن بن على) V - ١٩٨ - ٢٦٦ - ٢٨٨ - ٣٣٤

```
ــ الخويتي ( الشيخ أبو محمد ) عبد الله بن يوسفه ( 10 بـ ١٠ - ٢٠ ـ - ٦٥ ـ
          -1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 - 1.00 -
                                                                                                 " TYE - TY9 - TYY - T9Y - TYY - TY9" - -
                                                                                                                                  ... أبو هاتم الرازي وابنه أبن أبي هاتم ٢٧٣
                                                                                                                                                                                                  __ ابو حاتم السلجستاني ٣٣٥
                                                                                                                                                              ـــ ابن أبي حاتم ٨٦ ــ ٣١٧ ــ ٣١٨
                                                                                                                                                                                 ــ الحارث بن عمرو السهمي ١٩٨
                                                                                                                                                                                     - الحارث بن يزيد العكلي ٢٥١
                                                                                                                                                                      _ الحازمي = إبو بكر ٣١٠ - ٣٧٦
  ــ الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري بن البيع ٥٣ ــ ٢٠٥ ــ
   _ أبو حامد ( الشيخ ) أحمد بن أحمد الاسفراييني ١٥ – ٢٧ – ٢٨ –
 -188 - 118 - 118 - 118 - 118 - 118 - 118 - 118 - 118
    - TII - TII - TAY - TAY - TAY - TAY - TAY - TAY
    - 177 - 177 - 177 - 107 - 107 - 177 - 177 - 177
    - +11 - +1. - +++ - +++ - ++1 - ++. - ++1 - +++
    -8.0 - 8.1 - 797 - 797 - 791 - 700 - 70. - 770
   -173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173
   \{Y^{\dagger} = \{Y \circ = \{Y \in \{Y\}\} = \{Y \in \{Y \circ = \{o \circ = \{o \in \{o \in \{f \in \{Y\}\}\}\}\}\}\}

    ابو حامد المرؤروذي ( القاضى ابو حامد )
    ۲۸ – ۳۳ – ۸۱ – ۲٤۳ – ۲٤٠ – ۲٠٠

                                                                                                                                                                                                                                                                            £ • 7 — YVV
                                                                                                                                                    - حامد أحمد مشبهور الحداد ع المراد المداد المراد ال
                                                                                                                                                                 -- حامد بن أبي أكر المحضان ٤ - ٦٧ -
                                                                                                                                                                                                                        ــ ابن حبيب المالكي ٢٦٦

    ۳٤٩ — ۲٤٨ أبى ثابت ٢٤٨ — ٣٤٩ —

                                                                                                                                                                            - أم حبيبة (رضي الله عنها) ٢٣٣
                                                             - المجياج بن الرَّطِلُه ١٩٠٠ - ١١ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٨
```

```
_ الحجاج يوسف ٥٩ _ ٧٠٠
__ ابن حجر ( الحافظ أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن على العسقلاني )
                                                                                                                                                                                                                          777 - 177
                                                                                                                                         _ السيد الحداد ٥٣ – ١٣٧ – ١٣٧
__ ابن الحداد ( أبو بكر محمد بن أحمد القاضي صاحب الفروع) ٢٤٩ – ٢٥٠
                                                                                                          __ الحرث بن بلال بن الحرث ١٦٤ - ١٦٥
                                                                                                                                        _ حرملة (بن يحيى التجنبي) ١٨٧
                                      __ أبو حربز ( بسهل مولى المغيرة بن أبي الفيث ) ٢٥٦ — ٢٥٠
ــ ابن حزم ( أبو محمد على بن حزم الظاهرى صاحب المحلى والأحكام
                                                                                                                                                                      والفصل) ٣ --- ١٥٤ ،
_ الحسن البصرى ١١ _ ٥٠ _ ٥٣ _ ٢٢ - ١٤٠ - ١٤٠ - ١٤٠ -
-737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737 - 737
133 - 733
                                                                                                                                                                                                 __ حسن باسندوه }
                                                                                                                                                                               __ الحسن بن صالح ٢٩٥
                                                                                                                                                                                                     __ حسن العادلي ه
                                                                                                                                                        __ الخسن بن على ٧٤ _ ١٩٢
                                                                                                                                                                              __ الحسن بن عمارة ١٠٣
                                                                                    _ أبو الحسين بن القصار البغدادي القاضي ١٥٦
                                                                                                                                                                                         ــ حسن عبر باقیس }
                                                                                                                                                           الما أبو الحسن بن المرزبان ٥٥٤
 __ حسين بن محمد المروروذي ( القاضي حسين ) ١٧ ــ ٥٨ ــ ٥٨ ــ
 -1.5 - 1.7 - 77 - 77 - 77 - 77 - 7. - 3.1
 -11\hat{\lambda} - 11\hat{\lambda} - 11\hat{\lambda}
 -777 - 731 - 131 - 171 - 141 - 171 - 157 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177
- TTT - TTT - TT. - TTV - TTT - TIO - T.T - TAT
```

```
- TAE - TVO - TVI - TIV - TOR - TEI - TTA - TTI
  -1.3 \pm 0.3 \pm 1.3 \pm 1.3
                                  873 - 833 - 833 - 703 - 773 - 373 - 873 - 783
                                                                                                                                                                                             __ أبو حفص بن مكلى الصقلى ٢٨٨
                                                                          __ حفصة ام المؤمنين رضي الله عنها ١٥٠ - ١٨٠ - ٢٣١
                    __ الحكم بن أبي خالد ١٨٢ ـ ٣٠٠ ـ ٣٤٩ ـ ١٥١ ـ ١١٩ ـ ٢٠٠
                                                                                                                                                                                __ حماد بن زید ۳۰۳ ـ ۲۰۹ <u>ـ ۱۹۱</u>
                                                                                                                                                                                                                                                                     ــ ابن الحمراء ٢٦٦
                                                          ــ الحميدي ( عبد إلله بن الزبير القرشي شيخ البخاري ) ٣٤٨
                                                                                                                                                                                                                   _ حبيد الأعرج ١٤٩ _ ٢٥٦
  _ المناطى ( أبو عبد الله المسين بن محمد بن عبد الله الطبرى ) : ٥٦ _
                                                                              TYY - 177 - 177 - 177 - 170 - 177
 __ أبو حنيفة ( النعمان بن ثابت الإمام ) ١١ _ ١٤ _ ١٨ _ ١٩ _ ٢٧ _ ٣٧ _
 -170 - 188 - 187 - 181 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177
 -197 - 191 - 188 - 187 - 188 - 199 + 198 - 198
- 177 - 170 - 177 - 110 - 1.9 - 1.1 - 190
- Y18 - Y11 - Y17 - Y17 - Y17 - Y17 - Y17 - Y17
- TEO - TET - TEI - TE. - TTI - T.T + T97 - T90
 - TVT - TTT - TTO - TTI - TOO - TOT - TOI - TET
\sim 81% \sim 91% \sim 9
 -880 - 879 - 870 - 870 - 871 - 871 - 871 - 870 - 819
                                                                                                             133 - 733 - 733 - 673 - 743 - 683
                                                                                                                                                                                                                                                                                         ــ الحورى ٢٢٦
                                                                                                                                        _ الخرقي ( صاحب متن الفقه الحنبلي ) ٢٧٩
                                                                                                                                                                                                                                                     ــ خزیمة بن ثابت ۲۵٦
```

```
__ ابن خزیمة ( أبو بكر محمد بن أسحق ) ۲۹۸
                                                                                                                                                                       ــ خصيف بن عبد الرحمن ٢٢٥ – ٢٢٦
__ الخضرى ( أبو عبد الله محمد بن أحمد المروزى )   ١٧٠ – ١٧٦ – ١٧٧
__ الخطابي ( ابو سليمان احمد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب ) 100 _
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      101 - 107
                                                                                                                                           _ خلاد بن السائب الانصاري ۲۳۷ - ۲۰۰
                                                                                                                                                                                                                                                                  __ الخليل بن أحمد ٢٥٧
                                                                                                                                                                                                                                                                                                               ــ الخوزى ٥٣
                                                                                           ـــ ابن خیزان ( آبو علی ) ۲۷ ــ ۱٦٥ ــ ۲۳۱ ــ ۲٦٠
__ الدار قطني (أبو الحسن على بن عمر الحافظ صاحب السنن) ٩ -
71 - 70 - 7.1 - 7.1 - 101 - 107 - 177 - 177
__ الدارمي ( الفقيه صاحب الاستذكار أبو الفرج محمد بن عبد الواحد )
r_0 - v_0 - r_0 - v_0 - v_1 - v_2 - v_1 - v_2 - v_2 - v_1 - v_2 - v_2 - v_1 - v_2 
-11 \cdot -111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111
-77. -707 -737 -737 -737 -737 -707 -717 -
- 777 - 377 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777
- TEI - TT - TIT - TIT - T.T - T.I - T.T - T?V
377 - 977 - 303 - 707 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 - 703 
-100 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101
                                                                                                                                                                                                                        \{Y\} = \{Y \circ = \{Y\} = \{Y\}.
__ أبو داود ( سلعمان بن الاشبعث السحستاني صاحب السنن ) ٩ _
- 19V - 170 - 178 - 10T - 101 - 10. - 17X - 17V
 -777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777
 - TOT - TET - TET - TTV - TTO - TIV - TET - TOT -
                                                                                                                                                                       99 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773
```

__ أبو داود الطيالسي ٣٤٩

```
_ داود من على الطَّاهري ٢٢ - ٣٧ - ٣٨ - ٥٠ - ٥٠ - ٨٤ - ٨٤ - ٧٤ - ٥٠ -
 -118 - 117 - 170 - 187 - 177 - 177 - 177 - 1.1
 -177 -177 -177 -177 -177 -177 -177 -177
 - TOT - TOI - TEO - TET - TTO - TOT + TOO - TOE
 307 - 007 - 077 - 777 - 777 - 773 - 773 - 773 -
                                                          \{\lambda, -\xi \} = \{\xi\} = \{\xi\} = \{\xi\} = \xi \}
                                                                                                                                                                                                                                     ـــ ابن دینار ۲۶۶
                                                                          ... أبو ذر الغفاري رضي الله عنه ١٥٣ - ١٦٥ - ١٦٧
                                                                                                                                                                              — ابن أبي ذؤيب ١٠١ – ٣٤٨ –
                                                                                                                                                                                                                     ـــ ذوى اليسارة ١٦٣
                                                                                                                                                                                                               ـــ رافع بن خدیج ۲۱۶
 __ أبو رامع رضى الله عنه (مولى رسول الله _ صلى الله عليه وسلم) ١٣٠٣ -
                                                                                                                                                                                                                                                  TOT - T. 8
_ الرافعي (عبد الكريم بن محمد صاحب فتح العزيز والمحرر ) 10 -
 -77 - 78 - 77 - 73 - 74 - 77 - 77 - 14 - 14 - 14
-177 - 170 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 178
 -111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 1111 - 
 -780 - 787 - 781 - 78 - 777 - 777 + 777 - 771
 -187 - 187 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107 - 107
-177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177
-770 - 771 - 771 - 771 - 771 - 771 - 771 - 770 - 710
213 - 673 + 773 - 773 - 373 - 633 - 633 - 673 = 677
                  173 + 773 + 773 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173
                                                                                                                                                                                                            ـــ الرازي أبو بكر ١٧٨
                                                                                              -- ربيعة بن عبد الرحين بن الجبير ٢٣٦ - ٤١٧.
                                                                                                                                                                       — أبو رزين العقيلي ٩ – ٨٤ ...

    الرويائي ( اسما عبل بن احمد بن محمد مطحبه بحر المذهب والطبة ).

                                                                                                                                                                                                                                                                                             -77
```

```
V7 = P7 = 17 = 03 = .7 = 111 = 7.7 = 737 = P07 = 777 = 0.07 = 0.07 = 0.07 = 0.07 = 0.07 = 0.07 = 0.07 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0.08 = 0
```

__ الزبير بن بكار ٢١

__ الزبير بن العوام (رضى الله عنه) م ٣٤٥ _ ٣٤٧ _ ٣٥٠ _ ٢٧٢ _

__ ابو زرعة الرازى ٨٦ ــ ٨٨ ــ ٢٢٥ ــ ٣١٧

__ الزجاج (أبو أسحق أبراهيم بن السرى النحوى) ٧

__ زنر (صاحب ابی حنینة) ۲۱۰ - ۳۹ ـ

_ الزمخشري (محمود بن عمر) ۱۳۳

___ أبو الزناد (عبد الله بن زكوأن) ٢٥٦

الزهرى (أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب ابن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة القرشي المدنى التابعي)

۱۱۷ - ۱۵۱ - ۲۰۳ - ۲۳۳ - ۳۵۸ - ۳۵۸ - ۱۵۱ - ۱۱۱ - ۱۱۱ - ۱۱۱ - ۱۱۱ - ۱۱۱ - ۱۱۱ - ۱۱۱ - ۱۱۱ - ۱۱۱ - ۱۱۱ - ۱۱۱ - ۱۱۱ - ۲۰۰ - ۲۰ - ۲۰۰ - ۲۰۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰ - ۲۰

__ أبو زيد (الشيخ) من قدماء أصحاب الشافعي ١٦٩

.... زید بن ارقم رضی الله عنه ۳۵۰

__ زید بن اسلم ۱٤٦

__ زید بن ثابت رضی الله عنه ۲۱۸ – ۲۸۰ – ۲۸۱ – ۳۰۲ – ۲۲۱ – ۲۲۰ – ۲۲۱ – ۲۲۰ – ۲۲۱ – ۲۲۰ – ۲۲۱ – ۲۲۰ – ۲۲۱ – ۲۲۰ – ۲۲ – ۲۲ – ۲۲۰ – ۲۲۰ – ۲۲۰ – ۲۲۰ – ۲۲۰ – ۲۲۰ – ۲۲۰ – ۲۲۰ – ۲۲۰ – ۲۲۰

__ زيد بن كعب السلمى ٣٤٧

__ زيد بن الحباب ١٩٧

ــ زيد بن خالد الجهني ٢٥٣ ــ ٢٥٤ ــ ٢٥٥

```
___ زید بن صوحان ۱۵۰
                                                                      ــــ أبو زيد المروزي ( الشبيخ ) ٢٤٩ ــ ٢٥٢ ــ ٢٥٢
                                                                                                                      __ السائب الأنصاراي ٢٣٧
                                                                                                            _ السائب بن يزيد ٣٨ - ٤٠
       _ سالم بن عبد الله بن عمر   ١٤٧ ــ ١٤٨ ــ ١٥١ ــ ١٥١ ــ ٣٥١ ــ ٣٥١
                                                                                                _ سالم عبد الله بالعمش ٣ _ ٧٧
                             __ ابن السبكي ( تاج الدين بن تقي الدين بن عبد الكافي ) ٢١٩
                                                                                                                                           __ بيراج الكعكي : [}
     بنا سراقة بن مالك بن جعشم (أبو سفيان رضي الله عنه) ١٢ ــ ١٦٥ -
- السرخسى ( صاحب التعليقة والإملاء عبد الرحمن بن أحمد بن محمد
الاستاذ أبو الفرج بن الزاز ) ٧٨ - ٨٣ - ١٣١ - ١٤٠ - ١٤٠ -
                                                                                                                                                                              ٣٨1
- ابن سريج ( أبو العباس أحمد بن عمر ) ٢٦ - ٧١ - ٥٠ - ٥٠ -
707 - 777 - 713 - 713 - 773 - 773
 — أبو سعيد الاصطّخرى ٢٧ – ١٢ – ١٨ – ١٥ – ١٢٤ –
                                                              79. - 707 - 797 - 197 - 197
 — أبو سعيد الخدراي رضي الله عنه ٧٠ - ١٦٣ - ٣٣٥ - ٢٦٠ <u>- ٢٦٠ - ٢٠</u>٠
                                                                                                                                                        1V3 - KV3
                                                                                                              ـــ سعيد بن سالم القداح ٢٧٨

    سعید بن عبد الرحمن بن یربوع ۲۵۵

                                                                                                            - سعيد بن عبد الله بالعمش ٣
         -- سعيد بن المسيب ا 1 ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٣٠٣ - ٣٠٣
                                             870 - 871 - 87. - 81A - TA. - TOV - TOO
  سعد بن أبي وقاض رضي الله عنه ١٤٧ ــ ١٤٨ ــ ٢٣٣ ــ ٢٨١ ــ
                                       \xi X_1 = \xi Y_2 = \xi Y_3 = \xi Y_4 = \xi Y_4 = \xi Y_1 = \xi Y_2 = \xi Y_1 = \xi Y_1 = \xi Y_1 = \xi Y_1 = \xi Y_2 = \xi Y_1 = \xi Y_1 = \xi Y_2 = \xi Y_1 = \xi Y_
                                                                                                                                                 ـــ السعودي ۱۵
```

```
ـــ أبو سفيان بن حرب (رضي ألله عنه ) ١٨
               ــ سفیان بن عیبنه ۱۲ ـ ۲۸۰ ـ ۳٤۸ ـ ۲۸۰
      _ أم سلمة ( أم المؤمنين بنت أبي أمية المخزومية رضي الله عنها )
- 4-8
                                       1.V - 1.0
                        __ سليبان بن الأسود ١٥٣ _ ١٦٥
                         __ سلیمان بن بشیار ۱۹۷ _ ۳۰۲
                              __ سليمان بن الحارث ١٤٩
                               __ سلمان بن حرب ٣٤٩
                   __ سليم الرازي ( أبو الفتح بن أيوب ) 10
                               __ سلمان بن ربيعة ١٥٠
                     __ سلبمان بن ابي عبد الله ٧٢ – ٧٧٤
                                __ سهيل بن عمرو ٨٥٤
                                      ... سببویه ۲۵۷
ـــ ابن سیرین ( محمد بن سیرین مولی آنس بن مالك ) ۱۱ ، ۱۰۱ ،
                             ETI 4 TET 4 T.1 4 18.
__ الشباشي ( محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر الإمام الكبير غفر الإسلام
أبو بكر الشباشي صاحب المستظهري المسمى بحلية العلماء ومساحب
187 - TTV - TTV - TTT - YEY
_ الشائعي ( محمد بن ادريس الإمام المطلبي رضي الله عنه صاحب المذهب
وكتبه الام والإملاء والرسالة والمختصر ) ٤ ــ ٩ ــ ١٠ ــ ١١ ــ
- A. - VA - VT - 70 - 75 - 77 - 7. - 07 - 07 - 07
-111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111
-18. - 179 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177
-10A - 10Y - 100 - 100 - 160 - 166 - 167 - 161
```

-171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171

```
- 19A - 197 - 197 - 197 - 191 - 19. - 189 - 189
- 1.9 - 1.7 - 1.0 - 1.4 - 1.7 - 1.1 - 1.. - 199
          rrr = rri = rr. = riv = rir = rir = rii = ri.
- 780 - 788 - 777 - 777 - 779 - 779 - 777 - 778
- 77. - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 717 -
 - TYX - TYY - TYT - TYT - TYI - TY. + TTX - TTY
          79. - 707 - 700 - 708 - 707 - 707 - 701 - 70.
- T.V - T.1 - T. - TA9 - TAX - TAE - TAY - TAI
- TTT - TT. - TIT - TIO - TIT - TII - TI. - T.A
 - TEO - TET - TE. - TT9 - TTX - TT7 - TTV
 - TOT - TOO - TOE - TOT - TO. - TE9 - TEV - TET
VOT - NOT - FOT - TIT - TIT - TON - TON - TON
- T7. - TAT - TAE - TA. - TY9 - TYV - TY0 - TYE
-107 - 107 + 107 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103 - 103
-173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173
773 - 773 - 773 - 773 - 733 - 733 - 733 - 703 -
 203 - 603 + 603 - 673 - 473 - 473 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 
                                                                                                                                                                      3V3 = FV3 \stackrel{!}{\rightarrow} YA3 \stackrel{!}{=} YA3
                                                                                                                                                                                                          ب شیرجة ۱۰۱ نـ ۱۰۲
                                                                                                                                                                                                                      ـــ ابن شبرمة ١٨٢
                                                                                                                                                  ... شداد بن اوس رضي الله عنه ٣٣٧
  _ شريح ( القاضي شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي الكوفي ) ٣٤٣
                                _ أبو شريح الخزالمي (خويلد بن عمرو ) ٣٧٦ – ٦٦٤ – ٣٦٨.
                                                                                                               ــ شعبة بن المجاح العتكى ٣٤٩ - ٣٨٠
   ـــ الشعبي (عامر بأن شراحيل) ١١ ــ ١٣٦ ــ ١٩٢ ــ ٢٥١ ــ ٣٥٤ ــ
                                                                                                                                                                                                                                                133 - TOY
  _ شعیب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ٢٤٨ – ٣٩٧ – ٣٩٨
  ___ شبية بن عثمان بن طلحة بن عبد الله بن عثمان بن عبد الدار بن قصى ١٩٥٦
                                                                                                                                                                                                             ـــ شيبة بن عمر ٢٠٣٠
```

```
- EFE - - TIT - TI
                      LY3 - 3Y3
   _ صاحب الإبانة (الفوراني) ٢٩٠ - ٤٠٣ الماد المعاددة الماد المعاددة الماد 
  _ صاحب النتية ( أبو سعد المتولى ) ٥٩ - ٦٥ - ٣٨٧ - ٣٨٧ س
  __ صاحب التقريب ( القاسم بن محمد الشياشي ) ٣٤٩ _ ٣٨٣ _
   Land Miller
                                                                                                                                                                                                                  797 - 788
  ... صاحب التلخيص ( ابن القاص أبو العباس احمد بن احمد الطبري )
          医多病 隐血物医皮质 医皮肤
                                                                                                                                                                             (17) - 173
                        _ صاحب التنبيه ( الشيخ ابو اسحق الشيراري ) ٢٣١ - ٢٣١
 ــ صاحب التهذيب ( البغوى الحسين بن مسعود الغراء ) ٣١ -
                                                                                                                                                                                   117 - 787 - 787
                                                                                                         __ صاحب الشامل ( ابن الصباغ ) ٣٦٨
                                                                                                                                                                                   __ صاحب العمدة ٣٩٣
                                      __ صاحل المجمل ابن فارس ( أحمد بن فارس بن زكريا ) ٢٦٧
                                                                                                    _ صاحب المحكم ( ابن سيده ) ٥٢ - ٢٦٦ _
__ صاحب المعتبد على الشباشي ( أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين الإمام
                                                                                                                                                                                 غذر الإسلام) ٣٧٩
__ صاحب الفروع _ ابن الحداد ( القاضي أبو بكر محمد بن أحمد )
                                                                                                                                                                                                                731 - - 177
                                                                                                                                                                                                        __ صالح قزاز }
                                                                                                                                                                           __ صالح بن کیسان ۲٤۸
                                                                                                                                              ـــ صالح بن محمد بن زائدة ٢٥٦
... ابن الصباغ ( أبو نصر عبد السيد بن محمد صاحب الشامل ) 17 -
- 09 - 0V - 00 - T0 - TE - TT - T. - TA - TV - T0
```

```
- 417 - 4.1 - 171 - 180 - 178 - 10. - 171 - 17.
  779 - 774 - 777 - 777 - 771 - 777 - 777 - 777 - 777
                7.3 - 173 - 173 - 103 - 373 - 073
                      ... الصبى بن معبد ١٥٠ - ١٥٩ - ١٦٠
_ الصعب بن جنامة   ٣٤٩ ـ ٣٢٥ ـ ٣٤٩ ـ ٣٤٦ ـ ٣٤٦ ـ ٣٤٩ ـ
                                   __ صفوان بن أمية ١٥٦
                           ـــ صنية بنت شيبة ٨٥١ ــ ٥٩٤.
      -- ابن الصلاح ( ابو عمرو الشهرزوري صاحب المسدمة )
                         17 - 77 - 111 - 177 - 173
  __ الصيدلاني ( القاسم بن الغضل أبو المظفر ) ١٠٧ _ ٢٨٩ _ ٣٢٩
                                                 { { }

    الصيمرى (عبد الواحد بن الحسين بن محمد صاحب الكفاية)

          771 - 171 - 777 - 773 - 713 - 173 - 173
               ... الضحاك بن مزاحم الهلالي ١٤٨ _ ٢٥٥ _ ٢٠٤
                                    <u> - خرارین مراد ۲۵۵</u>
                                     __ ضمام بن ثعلبة ٨٩
                             - طارق بن شبهاب ۲۳۱ - ۲۵
                              ـــ طاهر أحمد مشهور الحداد ع
                                   — أبو طاهر الزيادي ٧٨
— طاوس بن کیسان   ۱۱ — ۱۲ — ۸۸ — ۱۰۳ — ۱۳۳ — ۱۹۱ —
-1.1 - 1.1 - 1.10 - 1.11 - 1.00 - 1.01 - 1.00 - 1.00
          137 - 619 - TA. - TOY - TO. - TEO - TET

    الطبرى ( الحسين بن على صاحب العدة شرح إبانة الفوراني ) ٢٨ - .

- 10 - 10 - 17 - 77 - 17 - 17 - 171 - AYI - 0A7 - 17
                        777 - 775 - 777 - 777 - 777
   — طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه أحد المشرة البشرين بالجنة ٣٤٧
```

```
__ ابو الطيب بن سلمة ٣٠٤
     _ ابو الطيب ( القاضي طاهر بن عبد الله القاضي أبو الطيب بن سلمة الطبري)
     -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1} -10^{-1}
     19 - 39 - 49 - 41 - 711 - 771 - 471 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 17
     -177 - 171 - 180 - 187 - 187 - 181 - 178 - 177
    777 - 1.7 - 717 - 7.7 - 7.7 - 717 - 317 - 777 -
    - TO9 - TO. - TET - TE. - TTI - TT. - TTX - TTY
  - 7\lambda0 - 7\lambda1 - 7\lambda1 - 7\lambda2 - 7\lambda3 - 7\lambda4 - 7\lambda5 - 7\lambda7 - 7\lambda7 - 7\lambda8 - 7\lambda9 - 7\lambda1 - 7\lambda1 - 7\lambda2 - 7\lambda3 - 7\lambda4 - 7\lambda5 - 7\lambda7 - 7\lambda8 - 7\lambda9 - 7\lambda1 - 7\lambda1 - 7\lambda2 - 7\lambda3 - 7\lambda4 - 7\lambda5 - 7\lambda7 - 7\lambda8 - 7\lambda9 - 7\lambda9 - 7\lambda1 - 7\lambda1 - 7\lambda2 - 7\lambda3 - 7\lambda4 - 7\lambda5 - 7\lambda5 - 7\lambda7 - 7\lambda8 - 7\lambda9 - 7\lambda9 - 7\lambda1 - 7\lambda1 - 7\lambda1 - 7\lambda2 - 7\lambda2 - 7\lambda3 - 7\lambda4 - 7\lambda5 - 7\lambda5 - 7\lambda7 - 7\lambda8 - 7\lambda9 - 7\lambda1 - 7\lambda1 - 7\lambda1 - 7\lambda2 - 7\lambda2 - 7\lambda2 - 7\lambda2 - 7\lambda3 - 7\lambda4 - 7\lambda5 - 7\lambda5 - 7\lambda7 - 7\lambda8 - 7\lambda9 - 7\lambda9 - 7\lambda1 - 7\lambda1 - 7\lambda1 - 7\lambda2 - 7\lambda2 - 7\lambda2 - 7\lambda2 - 7\lambda2 - 7\lambda2 - 7\lambda3 - 7\lambda3 - 7\lambda4 - 7\lambda5 - 7\lambda5 - 7\lambda5 - 7\lambda5 - 7\lambda5 - 7\lambda7 - - 7\lambda7 - - 7\lambda7 - - 1\lambda7 - 
  - T-7 - T-1 - T-7 - T-7 - T-7 - T-7 - T-7 - T-7 - T-7
    - TTT - 
  - TY7 - TY0 - TY1 - TY1 - TY7 - TY7 - TY7 - TY7
  -7.7 - 1.7 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3
  - \{0\} - \{0. - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7\} - \{7
                                      003 - 103 - 103 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173
 __ عائشة (أم المؤمنين رضي الله عنها) ٨ - ٢٣ - ٧٤ - ١٣٧ -
 -160 - 166 - 167 - 167 - 161 - 16. - 179 - 170
 -197 - 198 - 100 - 177 - 177 - 100 - 101 - 189
-717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 177
- TAY - TAI - TTT - TTO - TOT - TTE - TTT - TT.
- 200 - 210 - 210 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 200 - 20
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    271 - 209
 _ العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عم النبي _ صلى الله عليه وسلم ٢٤٣
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              ــ العباس بن الفضل ٣٤٩
                                                                                                                                                                                                                                                                            --- عبد الأعلى بن عبد الله ١٥٨ -- ٥٩ -- ١٥٩
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         __ عبد السلام المكي ١٩٧
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              ـــ عبد الله بن أبي بكر ٢٨١
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        __ عبدالله بن جمنر ۲۹۵
                                                                                                                                                                                                                                                                                             _ عبد الله بن الحرث ٣٥٠ _ ٣٥٥
```

```
__ أبو عبد ألله الحصري ١٣٢
                                                                                                                                              ــ ابو عبد الله الحليبي ١١٤
                                                                                                 ــ عبد الله بن زيد بن عاصم ٢٦٤ ــ ٤٧١
                                                                                                                                                               _ عبد الله بن شداد ١١
                                                                                                                                                      __ عبد الله بن شقيق ١٥٣
                                                                                                                                                 -- عيد الله بن شيهاس ٢٥٠
                                                                                              سد أبو عبد الله بأن أبي صفرة بن الملب ١٥٦
                                                                 _ عبد الله ابن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث
                                                                                                    ... عبد الله بن عبد الرحين بن يحسى ٢٠٥
                                                                                                 - عبد الله بن غامر بن البيعة ٢٨١ - ٣٤٧
 ــ عبد الله بن عباس رضي الله عنه     ۸ ــ ۹ ــ ۱ ــ ۱۱ ــ ۱۲ ــ ۱۳ ــ ـ
  -1.7 - 1.7 - 1.1 - 10 - 17 - 10 - 11 - 10 - 11
    <u> - 18. – 178 – 177 – 177 – 170 – 177 – 179 – 179 – 179 </u>
 - 177 - 101 - 107 - 107 - 181 - 181 - 187 - 180
 - Y.X - Y.Y - Y. - 199 - 197 - 177 - 177 - 178
  - 777 - 777 - 777 - 770 - 778 - 777 - 717 - 7.7
 - 171 - 174 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 
  _ Y.X _ T.O _ T.E _ T.T _ T.T _ TAO _ TAV
  _ Yo. _ YE1 _ YEA _ YEO - YEY - YEY - YTY - YTE
- TYT - TYY - TOY - TOO - TOE - TOT - TOT - TOI
 -818 - 817 - 798 - 799 - 797 - 788 - 799 - 798
 113 - . 73 - (73 - 773 - 773 - 673 - 773 - 773 -
  -103 - 101 - 100 - 111 - 111 - 111 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101
                                                  VO3 - 403 - 173 - 373 - 174 - 404
                                                                                                                                                         ــ عبد الله بن عبد الله ٣٤٨
                                                                                                                                                           — عبد الله بن عثمان ۲۸۰
                                                                                                                                                                 ــ عبد الله بن عدى ٢٦٦ ــ
```

```
... عبد الله بن أبي عمار ٣٥٣
   - عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ١١ - ١١ - ١١ - ١٩ -
   -18. -171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 08 - 07
-111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111
    - 11 - 101 - 101 - 107 - 101 - 111 - 111 - 111
    -1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1
    - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177
    - TV. - T77 - T70 - T78 - T77 - T09 - T0V - T08
     - 790 - 798 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 
    - TOT - TOO - TEY - TEO - TTO - TOT - TOT - TOT
    - {{\cdot - ^{1}} - ^{1} - ^{1} - ^{1} - ^{1} - ^{1} - ^{1} - ^{1} - ^{1} - ^{1}
                                                                                                                 133 - 733 - 403 - 803 - 113
                                                                                                                    ــ عبد الله بن أبي قتادة ٢١٧ ــ ٣١٨
                                                                                                                                             — أبو عبد الله بن المرابط ١٥٦

    ابن عبد البر ابو عمر النمري ۳۹ ، ۱۵۲

                                                                                                                 _ عبد الرحمن بن الأنسود ١٦٥ ، ١٦٥
                                                                                             __ عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار ٢٦٦
                                                                                                                      __ عبد الرحمن بن عثمان التيمي ٣٤٦

    عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ٣٤٣ ـ ٢٢١ ـ ٢٥ ـ ١٤٤

 عبد الرحمن بن القاسم ٢٠٨ – ٢١٩ – ٢٨٠

                                                                                                                                                __ عبد الرحمن بن مهدى   ٣٧٨
                                                                                                                                                 __ عبد الرحمن بن يربوع ٢٥٥
                                                                                                                                                     — عبد الرحيم بن منبت ٣٤٨
     - العبدرى (نسبة إلى عبد ربه) ٥٠ - ١٢٦ - ١٢٦ - ١٤٠ -
      -77. -717 -718 -777 -771 -7.0 -117 -177
     - TAX - TAE - TVX - TOV - TOO - TOT - TET - TET
                                                                                                                                              113 - 113 - 113 - 113
                                                                                                                             — عبد الملك بن مروان      ١٠٣ — ٤٧٠
```

```
__ عبد المناف حاج احمد ٥
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    _ عبد الوهاب عبد اللطيف: ٢٢٦
         _ أبو عبيد ( أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروى صاحب الفريبين )
                                                                                                                                                                                                                                                              PA - 0.1 - PY1: - 077 - 307 - VV3
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               ــ عبید بن جریج ۱۸۲
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               _ عبيد الله بن عمر العمرى ٢١٩
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          __ عبید الله بن معاذ ٣٤٩
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       .... عبید بن عمیر ۱۰۲ – ۳۷۷
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  ــ عبيدة ٧٤
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       __ أبو عبيدة ( أبن حرابون ) ٢٥٤
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               __ عتاب بن اسید ۸۷
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  __ عثمان بن عتاب ١٦٤
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 __ عثمان بن عروة بالم
 ـــ عثمان بن عفان رضیٰ الله عنه ۱۲۳ ــ ۱۲۹ ــ ۱۵۳ ــ ۱۵۹ ــ ۲۸۰ ــ .
         -760 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707
-577 - 577 - 707 - 707 - 707 - 713 - 773 - 773 - 773 - 773 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777
                                                                                                                                                                                                                                                                                                     673 - 773 - 673 - 733 - 773
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    ــــ ابن عجرة ٢٨٢
                                                                                                                                              — ابن عدى ( أبو أحلم عبد الله بن عدى ) ١٩٧ — ٢٢٥
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       ے عدی بن حاتم      ۱۸   — ۲۹
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  ــ عدى بن زيد الخزاعي ٢٧٨

        – عروة بن الزبير ١١٤٧ – ١٥١ – ٢٥٦ – ٢٧٨ – ٣٧٩ – ٣٨٠

                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             __ ابن عساكر الحافظ ٣٨٠
        _ عطاء بن ابي رباح ١٠١ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ٦٢ ـ ٨٦ ـ ٨١ ـ ١٠١ ـ ١٠١ ـ
         -1 \wedge \xi - 1 \wedge \zeta - 1 \wedge
        - 177 - 110 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1
```

```
AVY _ 087 _ 707 _ 737 _ 037 _ 107 _ 707 _ 707 _
 707 _ Y07 _ 707 _ 777 _ 777 _ 707 _ 707 _ 707
 Y(3 - 113 - 173 - 173 - 173 - 133 - 133 - 133 - 133
                                                                                                                        __ عطاء الخرساني ٢٨٠ _ ٢٢٥
                                                                                                                                       ــ عقیل بن ابی طالب ۲۹۵
— مكرمة (مولى ابن عباس) ٦٢ — ١٦٤ — ٢٢٥ — ٣٩٨ - ٣٩٨ -
                                                                                                                                                                                                           577
                                                                                                                                                                                 __ علقمه ۲۰۸
                                                                                                                               __ على احمد مشمور الحداد }
_ ابو على السنجي    ١٥ _ ١٦٨ _ ١٧٠ _ ١٧١ _ ٢٥٠ _ ٢٥٠ _
                                                                                             107 - 103 - 103 - 113 - 113
 ــ على بن ابي طالب كرم الله وجهه ٢٣ ــ ٨٤ ــ ١٣٥ ــ ١٤٠ ــ
 -7.0 - 7.1 - 17. - 109 - 107 - 107 - 119 - 117
 - T?7 - T01 - T0. - TE0 - T.7 - T.0 - T.7 - T.A
                VPY = 773 = 673 = 773 = 733 = 973 = 773 = 773
                                                                                                  __ أبو على الطبري   ٧٤ — ٢٦٠ — ٢٨٤
 .... ابو علی بن ابی هـريرة   ٦٧ - ٢٣١ - ٢٦٠ - ٢٩١ -
                                                                                                                             V57 - 187 - 3.3
                                                                                                                        __ عماره بن خزیمة بن ثابت ۲۵۲
                                                                                   __ عبران بن الحمين   ١٤٨ – ١٤٩ – ١٥١ ــ
 .... المهراني ( القاضي يحيى بن أبي الخير سالم صاحب البيان ) ١٣ -
 -171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171 - 171
 -19. - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101 - 101
 -177 - 709 - 700 - 718 - 777 - 710 - 718
  -7.1 - 797 - 791 - 79. - 789 - 780 - 797 - 797
  - TV\xi - TTA - TTY - T\xi \cdot - TTT - TTY - TTY - TTY
 -779 - 117 - 717 - 7.3 - 7.3 - 713 - 013 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773
  773 - 173 - 733 - .03 - 703 - 703 - 703 - 773 - 373
```

```
_ اعمر بن الخطاب (الأطني الله عنه ) ٨ _ ١١ = ٢١ ـ ١٥ _ ١٥ _ ١٣٣ _
 - 104- 104- 104- 10. - 184- 184 - 184 - 186 - 160 -
 - 101 - 199 - 199 - 1AI - 178 - 199 - 109 - 10A
 <u> - ۲۸. – ۲۷۸ – ۲۳۰ – ۲۰۸ – ۲۰۰ – ۲۰۲ – ۲۰۳ – ۲۰۲</u>
  - YEO - YEY - YTT - Y-X - Y-Y - Y-Y - TOO - TAI
 797 - 477 - A13 - 773 - 773 - 673 - 773 - 773 -
 133 - 733 - 733 = 173 - 773 = 703 = 703
                          — عمرو بن دینار ۱ ۳۵ سـ ۳۵۳
                            ــ عمرو بن مسلمة الذع الله
                             ــ عمرو بن شبعیب ۲۹۷
                               ــ عمر بن صهبان ۲۵٪ ز
                                - عمرو بن الفاص ٢١

    ابن عمرو بن العاص ٦٧ = ٣٠٥ = ٣٩٦ = ٣٩٧ = ٣٩٨

    أبو عمر عبد الله بن يوسف بن عبد البر ٢١٠

                              - عمر بن عبيد الله ٣٠٣
                        — عمرو بن أبي عمروا ٣١٧ ــ ٢٦٦
                                     - عمر بالتيس }
                          - عمرون بن أمية الضمري . ٣٥٠
                                     ب ابن عمیر ۷۶
                           - عمير بن سلمة الضمري ٣٤٧
                                  ۲۲٤ ابن عمیره ۲۲۲ ...
                                  ــ عنیم بن تیس ۱٤٧

    عياض ( بن موسى اليحصبي المعروف بالقاضي عياض ) ٣٩ _ ٨٥ ___

- 701 - 701 - 777 - 777 - 177 - 107 - 107 - 157
                                       £77 - 173.
                              _ أبو عياض ٣٢٩ _ ١٤٠
```

0 { }

```
سے عیشلی بن سمیط م است در در بیک بات میں دیا در ان انتخاب کا انتخاب انتخاب انتخاب انتخاب انتخاب انتخاب انتخاب
                 __ ابن عیینه ( سفیان بن عیینه بن ابی مهران الهلالی ) ۳۷۷
 _ الفزالي (أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الفزالي الطوسي) 10 _
 -717 - 717 - 717 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117 - 117
-7.7 - 799 - 797 - 777 - 777 - 777 - 777 - 717
 -177 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 174 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177
                                                                                                                                                                                                                                           EVV
 化二氯甲基基氯苯基甲基基甲基二甲基二甲基
                                                                                                                                 .... أبو غطفان بن طريف المرى ٣٠٣
                                      __ ابن فاريس ( أحمد بن فاريس بن زكريا جياحب المجمل ) ٧٠ -
                                                                                                <u> الفارقى ۲۸۲ – ۲۹۷ – ۳۲۰ – ۳۲۹</u>
                                                                                                                                                          ــ أبو ألفتح ( القاضي ) ٧٠
                                             _ أبق الفتح سليم بن أيوب الرازي ٢٠٦ – ٢٢٢ –٢٦٨
 _ ابو الفتوح ( القاضي ابو الفتوح يحيي بن أبي السعادات بن سعد الله
                                                                                                                                                                                              التكريتي) ۲۷۷
                                                                                                                                                                                                 ـــ أبو نديك ٢٥٥
                                                                                                                               ـــ فرقد السنجي ٢٩٥
                                                                                   __ أبو الفضل ابن عبدان ١٣٤ ــ ١٢٥ -- ٦٦١
                                                                                                                                                     __ فنسنك ( الستشرق ) ٣٣٧
_ الفوراني ( عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الفوراني ) ٧٠ -
- T.7 - 197 - 197 - 197 - 197 - 190 - AT
                                                                                                                                                                              EVE - 613 - 798
                                                                                                                                                    ـــ أبو الفياض البصري ١٣٤
          _ القاسم 117 _ 107 _ 177 _ 177 _ 177 _ 107 _ 707 _ 73
                                                                                                                                                         .... أبو القاسم الأنهاطي ٣٨٣
                  ... القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي المدنى ٢١٨
                                                                                                                               __ ابو القاسم الكرخي ٣٣٠ - ٤٣٠
```

```
ــ ابن القاص ( أبو العباس أحبد بن أحبد الطبري صاحب التلخيص )
                                                    13 - 10 - 17 - 17 - 17 - 17 - 18
                                                                    ـــ قبيصة بن جابر الأسدى ٢٢١ ــ ٢٥٠
__ قتادة (بن دعامة السدودي) ٥٣ _ ١٣٦ _ ١٨١ _ ١٩٥ _ ٣٤٣ _
                                                                                                                   887 - 871 - 40Y
ــ أبو قتادة ( الحارث بن ربعي رضي الله عنه ) ١٥٠ - ٣١٨ - ٣٤٥ -
                                                                                                                                    TO. - TET
                                                                                                                    ــ قنيبة بن وهب ٣٠٣
                                                                                                                    ـــ قصی بن کلاب ۲۰۹
_ ابن القطان     7 - 77 - 77 - 77 _ 79 _ 111 - 717 - 737 -
                                                    1.57 - 0.07 - 0.07 - 0.07 - 0.07
                                                                                                                   ــ قطبة بن مالك ٢٣٧
     - القفال ١٥ أ ١٠ - ١١ - ١١ - ٢٠ - ٢١ - ٢١ - ١٨ - ١٢ أ
1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 - 1.3 
                                                                                                                 __ القفال الروزي ٢٦٧
                                                                                                       __ ابن التفال · ٢٤١ _ ٢٤١
         __ القلعي (محمد بن علي بن أبي علي ) ١٣٠ ــ ٢٦١ ــ ٢٦١ ــ ٣٠٨ ــ
                                                                                                                                       E01 - TT.
             ــ ابن القيم (شملس الدين الزرعي المعروف بابن قيم الجوزية ) ٣
                                                                                                                                  ـــ ابن کثیر ۲۹
- ابن كج ( القاضى أبو القاسم يوسف بن أحمد بن يوسف الدينسورى )
                                                                                                                             VI - 13 - 73
                                                                                                                                ـــ الكرابيسي ١٨
                                                                                                                           ـــ ابو کریب ۴۹٪.
                                      __ کعب بن عجرة \ X _ 171 _ 407 _ 707 _ 33
```

```
ـــ نعیان بن عاد ۲۰۰
                                                                                                                                     _ الليث V _ ٢٦ _ ٨٤٢ _ ٨٤٢
 __ ابن ماجه ( محمد بن يزيد بن ماجه القزويني صاحب السنن ) ٨ --
 r - 71 - 37 - 77 - 371 - 971 - 3.7 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717 - 717
                                                                                    377 - YT7 - 707 - 307 - 007 - 077 - FTT
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     _ الماسرجي ١٥٤
                                                                                                                                                                                                                                                     __ ماعز (رضي الله عنه) ١٥٦
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               __ ابن ماکولا ۲۱۰
 ــ مالك بن انس إمام الأئمة وإمام دار الهجرة ١٢ - ١٨ - ٣٢ - ٣٧ -
  ^{7} ^{7} ^{7} ^{7} ^{7} ^{7} ^{7} ^{7} ^{7} ^{7} ^{7} ^{7} ^{7} ^{7} ^{7}
 -177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 1.0 - 1.1 - 11
 -1 \Lambda T - 1 \Lambda T - 1 \Lambda 1 - 1 \Lambda 1 - 1 \Lambda 1 - 1 \Lambda 0 - 1 \Lambda T - 1 \Lambda 1 - 1 \Lambda
 3\lambda 1 - 191 - 791 - 391 - 991 - \lambda.7 - 9.7 - 117 - 117 - 117 - 117 - 118 - 118 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119 - 119
 - TET - TET - TTO - TTT - TTE - TIA - TIO - TII
 - TOO - TOE - TOT - TOI - TO. - TEX - TEY - TEO
 - TA. - TYX - TYY - TYE - TYY - TTO - TOY - TOT
 YAT - XAT - PAT - 0PT - YPT - 713 - 713 - YAS -
 \lambda 13 - 113 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173
                               133 - 733 - 733 - 433 - 303 - 773 - 773 - 433
 _ الماوردي (على بن محمد بن حبيب أبو الحسن البصري صاحب الحاوي
 والأحكام السلطانية وغيرها ) ١٧ - ١٨ - ٥٦ - ١٠ - ٧٧ -
 -18\cdot -179-177-179-1\cdot\cdot -\lambda 7-\lambda\cdot - 77-4\cdot
 -111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111
  -779 - 77 - 7 - 7 - 7 - 7 - 197 - 197 - 191 - 19.
 - 199 - 191 - 197 - 197 - 197 - 191 - 19. - 100
 - \pi71 - \pi10 - \pi18 - \pi17 - \pi11 - \pi1. - \pi. \pi2 - \pi3. \pi4. \pi5
- 787 - 78. - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 -
- TYY - TY0 - TY1 - TY1 - TY1 - TY3 - TY1 - TY1 - TY1
```

ــــ الكبيت ٢٠٠ -

```
-8.6 - 8.7 - 7.7 - 7.0 - 7.0 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1 - 7.1
     -575 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573 - 573
     -107 - 108 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111
        403 - .73 - 773 - 773 - 773 - 343 - 043 - 743 - 743
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              ــ ابن البارك ٢١٥
      - المتولى (أبو سعد عبد الرحمن بن مامون النيسابوري صاحب التتمة)
      -11\lambda - 117 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 1.1 - 111 - 111 - 111 - 111
 -177 - 187 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 119
   -770 - 77. - 780 - 777 - 771 - 770 - 718 - 100
-777 - 777 - 777 - 710 - 717 - 717 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777 - 777
 - rv \cdot - rii - rir - ri \cdot - rri - 
        -817 - 807 - 807 - 807 - 801 - 800 - 807 - 8013 - 8013 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 800 - 8
     -13 - 073 + 773 - 733 - 703 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 - 773 
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                : aV3 _ {V7} _ {V8}:
        - مجاهد ( ابن جبر ) ۲۲ - ۷۶ - ۱۲۹ - ۱۳۳ - ۱۳۳ - ۱۸۲ -
        -760 - 767 - 761 - 777 - 707 - 770 - 7.1 - 190
                                                                                 887 - 879 - 879 - 819 - 819 - 873 - 873 - 733
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              ــ محاضر الداعي ت
      - المحاملي ( أحمد إن محمد بن الحمد بن القاسم ) صاحب المجموع : ١٥ -
      -7.1 - 197 - 189 - 197 - 197 - 191 - 117 - 1.5
      -711 - 177 - 177 - 037 - 737 - 737 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177
          - TTT - TT. - TTT - TTV - TTT - T-1 - TTT - TTT
     -177 - 177 - 177 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173 - 173
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 103 - 173 - 103 \text{ eV} = 173
                                                                                                                                                                                                                                                                                                       محرمش الكعبي الخراعي ٢١٠
```

- محمد بن اسحق ۱۹۳ ۱۲۵ ۳٤۸ ۳٤۸ - محمد بن اسماعیل بن ابی مدیك ۲۵۵ -- محمد البجاوي ٢٢٦ __ محمد بن أبى بكر ٢١٨ -- محمد بن حبيب ٨٩ - محمد بن الحســن ٣٧ - ٦٧ - ١٢٦ - ١٢٨ - ١٨١ - ١٨٨ -107 - 177 - 777 - 777 - 107 - 107 - 777 - 777 ـــ محبد بن سعد ۲۲۵ _ محمد باشيخ ٤ - محمد بن عبد الله بن الحارث ١٤٨ ... محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى بن كلاب (صلى الله عليه وسلم) ٣٠٩ — محمد بن عبد الله با عقيل ٣ – ٤ – ٦٧ – - محمد بن عبد الله بالعمش ٣ -- محمد بن عمرو السواق ٢٥٥ ــ محمد بن عمر بن علقمة ٣٤٨ __ محمد بن المتكدر ٩ _ ١٠ _ ٢٥٥ __ محمد بن المنهال ٢٦ - محمود بن خيلياش بن عبد الله الخيلياشي ٢١٩ -- ابن المديني (على بن عبد الله بن المديني) ٣١٨ - ابن المرزبان (على بن أحمد الهمزاني أبو الحسن ٢ ٣٣ - ١١٢ -781 - 707 - 777 ــ ابن الرزبائي ١٠٤ - مروان ۲۲۳ — مروان بن الحكم ٢٨٠ - ٢٨١
- المزنى (اسماهيل بن يحيي أبو أبراهيم الزنى) ٤٦ ٥٠ ٨٦ -

```
1 - 187 = 177 - 171 - 17. - 11. - 1.7 = 1.8 = 1.7
            - 177 - 110 - 1.0 - 191 - 17. - 109 - 188 - 187
            - 708 - 707 - 777 - 777 - 777 - 797 - 797 - 787
                                               777 - 077 - 077 - 3A7 - 773 - 773 - 773 - 773
             __ ابن مسعود ( غيد الله بن مسعود ) رضي الله عنه _ ١٢٨ _ ١٣٠ _
                                                                                               TOE - 197 - 107 - 187 - 187 - 177 - 177
                                                                                                                                                                                                                                             __ أبو مسعود النفشقي ١٦٤
 __ مسلم بن الحجاج التشيري (صاحب الصحيح) ٧ - ٨ - ١ - ١٢ -
          -18. - 171 - 171 - 1.0 - 1.7 - 17 - 17 - 17 - 17
          -101 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181 - 181
701 - 101 - 171 - 171 - 171 - 170 - 170 - 101
            -111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111 - 111
         - 171 - 177 - 177 - 077 - 177 - 177 - 177 - 177
             - 170 :- 171 ÷ 107 - 177 - 177 - 177 - 177
           - T.N - T.T - T.T
- TTT - TTO - TTO - TTE - TTO - TIA - TIA - TIA
     - TOX - TO1 - TE9 - TEX - TEV - TE7 - TE0 - TTY
            -810 - 810 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700 - 700
            P13 - 333 - 103 - 703 - 703 - 773 - 773 -
           -100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             143 - 143
                                                                                                                                                                                                                                                                         _ مطرف بن مازن ۲۲۶
                                                                                                                                                                                                   __ المطلب بن عبد الله بن حنطب ٣١٧
                                                                                                                                                                                                                                         ـــ معاذ بن جبل ۲۵۳ ــ ۳٤٩
                                                                                                                                                                                                                                                                                                  : __ أبو هيعاوية ٢٤١٩
            - معاوية بن أبي سفيان   ١٤٨ - ١٥١ - ٢٣٣ - ٢٢١ - ٤٢٥ -
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            133 - 753
                                                                                                                                                                                                                                                             -- المعتمر بن سليمان ٣٤٩
                                                                                                                                                                                                                                                                                                      ــ أبو معشر ١٩٤٠
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 300
```

```
س معمر ۲۸۰
                                                                                                                                                                                                                                                                       __ معمر بن راشد ۸ ۲
— أبن معين ( يحيى بن معين ) ١٩٧ ــ ٢٢٥ ــ ٢١٧ ــ ٣٨٠ ــ ٢٦٦
                                                                                                                                                                                                                                     __ المفيرة بن أبي الفيث ٢٥٦
                                                                                                                                                                                                                   __ المقدى ٢٠٦ _ ٢٢٢ ـ ١٧٢
                                                                            - أبو المكارم ( عرفة بن على بن الحسين البندنيجي ) ٢٣٨
                                                                                                                                                                             - مكدول ( الشامي أبو عبد الله ) ١٨٢
                                                                                                                                                                                                                                                               _ ابن مکی ۳۳۰ _ ۷۵۲

    ابن المنذر ( آبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى )

- 170 - 1.1 - AE - 77 - 01 - 0. - E7 - TA - TV
-11.00 -11.00 -11.00 -11.00 -11.00 -11.00 -11.00
-77. -391 - 991 - 199 - 1.7 - 1.7 - 197 - 198 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 
- 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 
177 - 787 - 187 - 187 - 187 - 187 - 187 - 187 - 107 -
- 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 707 - 708 - 708
\lambda VY = -\lambda X = \lambda I = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -173 = -
                                                                                                                                                                                                                                               - أبو منصور الأزهري ١٩٩
                                                                                                                                    -- منصور بن اسماعيل أبو الحسن التيمي ٣٠٠
                                                                                                                                                                                                                                                           _ منصور بن المتير ٢٤٩
                                                                                                                                                                                                                                                               — مهران بن صفوان ٨٦
                                                                                       - أبو المهزم يزيد بن أبي سفيان ٣٣٩ - ٣٥٢ - ٣٥٣
                                                                                                                                                                                                                                                ــ المهلب بن ابي صفرة ٣٨٠
   --- أبو موسى الاشـــعرى ( رضى الله عنه )   ١٤٨ – ١٥١ – ٢٣٨ –
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            TOE - 78.
                                                                                                                                                                                                                                                                     — أبو موسى المروزى ١٥
                                                                                                                                                                                                                                                                     -- میمون بن جابان ۳۵۳
```

___ أم معقل ١٣٧

```
__ میمونة ۳۰۳ _ ۳۰۴
                                 __ نانع ۲۳۸ ـ ۲۷۸ ـ ۳۸۰
                    __ نامع بن عبد الحارث ١٠٨ - ٣٠٨ - ٤٤٢ - ٢٤٢
 ... النخفي (ايراهيم بن يزيد بن قيس ) ١٢ - ١٠١ - ١٠٣ - ١٣٣ -
 - TOT - TOE - TET - TET - TYA - TO - TTO - TTO
                          A13 - .73 - P73 - 133 - 733
 _ السائي ( أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن بحر بن سنان
 ابن دينار الذراساني النسائي ) ٢ – ١٢ – ٨٤ – ٨٥ – ١٣٧ –
 - 100 - 177 - 170 - 11. - 177 - 178 - 10. - 18A
                  77 - 78 - 787 - 787 - 787 - 787
                                          ــ أبو نصرة ١٥٢
 _ النووى (ابو زكريا محيى الدين بن شرف ) شمارح المهذب الحافظ الإمام
                                         74V - 1V - E
                                      __ هرم بن خبنش ۱۳۸
_ أبو هريرة (رضي الله عنه) ٧ – ١٠ – ١٢ – ٧٠ – ٩٥ – ١٠١ –
 171 - 181 - 177 - 177 - 187 - 187 - 107 - 107 - 170 - 170
- 171 - TYY - TYT - TX. - TYY - TYE - TYT - TOE
                                                   ٤٧٨
                               ـــ هشام بن عروة ٢٥٦ ــ ٣٧٩
 ــ الواحدي (ابو الحسن على بن احمد محمد المنسر النيسابوري) ١٣٠
   __ الواقدي ( محمد بن عمر الواقدي صاحب المفازي ) ٦٧٠ - ٤٦٨ -
                                          ـــ وکیع ۱۹۷ 🗀
                                         ــ أبو الوليد ٣٤٩
               _ آبو الوليد الأزرقي ٥٩٠ ــ ٦١١ ــ ٦٦٢ ــ ٣٦١
                                    __ ابن وهب ١١٠ _ ٢٦٦
                                     __ وهب بن حنيش ١٣٨
                                      100.
```

- ۱٤٩ يحيى بن اسحق
 - · أبو يحيى البلخي ٩٢
 - -- یحیی بن حبزة ۲۸۰
- یحیی بن سمید ۲۹۵
- يزيد بن الأصم ٣٠٣
- -- یزید بن زیاد ۱۹۸ ۳۳۵ --
 - بزید بن نعیم ۳۹۹

- يعلى بن امية ٢٣٣ ٣٦١
- ابو یوسف (القاضی صاحب ابی حنیفة) ۳۷ ۷۲ ۸۸ ۱۲۱ –
- TOI TTT TIO T.7 18T 17T 17T
 - -- يونس بن حبيب البصري ٢٥٧

. .

الأحسكام

	الأحسكام	الصفحة	الأحكام	الصفحة
	•			
) قوله _ صلى الله عليه : : « دخات العبرة في الحج	۱۳ (واما	وقدمة المحقق للشروع في أبواب	
	: « دخلت العمرة في الحج القيامة.»	السم	الحج - خطاب الحبلب الشريف	
			محمد بن عبد الله باعقيل قدس الله	
	حكام السألة) فلا يجب على		روحه الطاهرة ونور غريحه	
	المستطيع في جميع عمره	المطف	سبب ذهابى إلى الحج وفائدته	
	واحدة وعمرة واحدة بالشرع		تكريم المجموع والتبرك بعلومه من	
	ا ومن هج ثم ارتد ثم أسلطم إ		حكومة ماليزيا باحلال الفقير ضيفا	
	ه الحج		عليها والتنقل بين ولاياتها	
	دخول رسول الله ٍ ـ صلى		كتاب الحج	
	به وسلم — مكة بوم الفتح		(نرع) في طرف من فضائل الحج	٧
	عرام صحيح	بغير إد	الحج ركن من أركان الاسلام وقرض	
	حكم المسالة) ، إذا حج :	١٤ (وأما	من فروضه	,
	حجة الإنتلام وعمرته ثم أزاد	واعتمر	حدیث جابر آن النبی لل صلی الله	. ,
	كة لحاجة لا تتكرر فهل يلزمه		عليه وسلم _ سئل عن العبرة	
	بحج أو عمرة	الاحرام	أواجبة هي ١ وتحسين الترمذي له	
:	ا من يتكرر دخوله كالحطاب	ه (الم)	اما تحسين الترمذي لهذا الحديث ،	1.
	اش والصياد والسقا ونحوهم		مفير مقبول	
		(فطریه	وينكر على المصنف ثلاثة أشبياء	
) البريد الذي يتكرر دخوله	١٦ (وأما	ř .	
	سائل مان قانا يجب فللوجوب		(إلها حكم المسالة) فالحج فرض عين على	
		ر شروط	الممرة فرض في مذهبنا على الصحيح	
	ا) أن يجيىء الداخــل من			
	الحرم 4:قاما أهل الحـــرم		(مُرض) في مذاهب العلماء في وجوب العبرة	11
	ام علیهم	سرع فلا أحر		
			واما حديث سراقة لعامنا هددا ؟	
	ى ﴾ الا يدخلها لقتال ولا خالها	ا و العاد	أم للأبد ؟	
				204

الإحسكام	الصفحة	فة الأحكام	الصفد
وله): لأنه لم يلتزمه وجوبه غلم. به كضمان الآدميين	۲۲ (وة يلزم	(الثالث) أن يكون حرا فان كان عبدا فلا إحرام عليسه ان لم يأذن	17
ا حكم المسألة) فقال الشافعي صحاب : إنها الحج على مسلم	۲۲ (اید والا	سيده نيه بلاخلاف (نرع) إذا أراد دخول الحرم ولم	17
وعاقل حر مستطيع على عن مال أصحابنا : النساس في	۲۲ (غر	یرد دخول مکة نحکمه حکم دخــول مکة	
ج خمسة أقسام مم) لا يصح منه بحال وهو الكافر	۲۲ (قىـ	(فرع) ذكـر المـــنف وجميع الأصحاب هنا أنه يجوز دخول مكة	18
نسم الثاني) من لا يصسح له لباشرة كالصبي الذي لا يميز	77 (16	للقتال بغير إحرام (فرع) قال المصنف والاصحاب هنا:	۱۸
الث) من يصبح منه بالمساشرة المسلم المميز الصبى او العدد	۲۲ (الث وهو	إن النبى — صلى الله عليه وسلم — دخل مكة يوم الفتح وهو لا يأمن من	
ابع) من يصح منه بالمباشرة يئه عن حجة الاسلام	ويجز	ان يقاتل (فرع) في مذاهب العلماء فيمن أراد منا المالم المامة لا الله علماء	۱۸
فامس) من يجب عليه وهو لم البالغ العاقل الحر المستطيع	المعسا	دخول الحرم لحاجة لا تتكرر كالتجارة والزيارة وعيادة المريض ونحوها	
ست الأمة على أنه لا يجب الحج المجنون اما صحته نفيه وجهان	۲۲ أجمه	قد ذكرنا أن الأصسح عندنا أنه يستحب له الاحرام ، ولا يجب	١٨
ً) من يجن ويفيق	الما) ۲۱	واحتجوا للوجوب يقول ابن عباس المذكور في الكتاب	11
ع) يشترط لصحة مباشرته 4 للحج إفاقته عند الإحسرام نوف والطواف والسعى	بنفس و الوة	(فرع) قد ذكرنا أنه إذا قلنا : يجب الإحرام لدخول الحرم فدخـل بغير احرام عصم ٤ مالذها الله النام اله	19
ابن عباس فی حج الصبی		إحرام عصى ، والمذهب لا يلزمـــه القضاء	
حكام الفصل فقال الشافعي المسافعي المسافعي المسحاب : لا يجب الحج على ويصح منه	والاص	(غرع) قال ابن القاص في التلخيص: كل عبادة واجبة إذا تركها لزمسه القضاء أو الكفارة إلا واحدة وهي	۲.
ن الولى ببغداد والصبى بالكوفة		الإحرام لدخول حكة	
ع') وأما الولى الذي يحرم عن ي أو يأذن له	الصب	حدیث « الإسلام یجب ما قبله » وقدینکر علی المصنف استدلاله بطنی	
 الإحرام فلا يحرم الجد عن وإنها يعقد للطفيل فيقتضى له في حياة الأب 	نفسيه	مع وجود القطعى أما قول المصنف : فان كان اصليا ، فيعنى به الاحتراز عن المرتد	

1	,	:		. ' -		
	. ;	الاحكام	الصفحة	•	الإحكام	الصفحة
:		ببت الغدية ، فهل ؟ أم في حال الولي			ير الأب والجد إن كان له ولا	•
:	لولي فهي	نا: الفدية على ا الواجبة على البال	۳۲ ومتی تل		فيما من جهة	
	;	:	بنفسه	_	ل الثاني) القم	۲۷ (والطريق
	ان لم یکن	لو طيب الولى الصبا راسبه أو قلمه 6 في	او حلق	. :	الأم فهى كالإخو	
	مال الوالى : :	لصبى 4 قالقدية في ع	لحاجه ال بلا خلاف	لم يكن لهم	ة والأعمام فان	العصبيات ٢٨ وأما الإخو
	ب فالغدية	أه الولى إلى النطيا الولى بلا خلاف		و اذن حاكم	ماله بوصية أ الإحرام على أا	التصرف في
	,	إذا تمتع الصبى م التمتع ودم القـ		•	سفة إحرام الولم	•
		ارتكاب المحظوران السابق	الفدية ب		الصواب في حة الذي يفهم الخد	۹٪ (غرع)
:	في إحرامه	لو جامع الصبي و عامداً		ى محسرما	بتى مار الصب	۳۰ (فرع)
;	: ن أفسدها	ينظر في الحجة التر	٣٥ إذا بلغ ب		و إحرام وليه قدر عليه	
	. :	رنا القضاء في ما يه وبلغ تبل الوقو		6.5 6	الطفل فان قدر ولى والا رمى ع	•
:	لقضاء	ة الإسلام وعليه ا	إلى حجأ	<i>O O</i>	i	عليه قرض
;		و مام الصبى وجام المبي المام	رمضان	ســـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	نفقة الصبى في سب منها ت	_
:	ارم معقبد	إذا نسوى الولى	صومه. ۳۳ (فرع)		ن مال الصبى سفر خلاف	- .
,		ء للصبى 4 غمر به ع	_	*	يس للولى أن	•
;	,	ده ثم عقده بعده			ی ، ولکن إن كا	= =
) حكم المجنون حا يميز في جميع ما	. —	•		علیه ۰
. !	; .) المغمى عليسه (د سبق آنه بچا <u>.</u> بی من مخطورا	~ ~
		إحرام وليه عثه			، او لبس ناس	
:		:	. -			NA.COM

الأحكام	ألصفحة	الاحبكام	الصفحة
فرع) كل دم لزم العبد المحرم بفعل حظور كاللباس والصيد أو بالفوات يلزم السيد بحال ، سواء أحرم	ب لم	واحتج لأبى حنيفة ايضا بأن الإحرام أحد اركان الحج فدخلته النيسسابة للمجز كالطواف	
ذنه ام بغيره ؟ فرع) إذا نذر العبد الحج ، فهل سح منه في حالة رقة ؟) {0	(فرع) أن المريض لا يجوز لفيره أن يحرم له فيصير محرما (فرع) في مذاهب العلماء في حج	
فرع) حيث جوزنا للسيد تحليله دنان أنه يأمره بالتحلل لا أنه يستقل) { 5	ر مرح) في حالب المسهود في كنج الصبي (وأما) الجواب عن حديث : (رضع	
ا يحصل به التحلل ، لأن غايته يستخدمه ويمنعه المضى ، ويأمره	به ان	القلم) والمرآد رمع الإثم لا إيطـــال أمعاله	
عل المحظورات او يفعلها به ، لا يرتفع الإحرام بشيء من هددا	وا	المعول عليه في مسالة الأخبال	
ل خلاف یث جاز تحلیله فاعتقه السید قبل		صحح حج الصبى مالك والشانعى وسائر الفقهاء	
تحلل لم يجز له التحلل بل يلزمه الما الحج	أتر	(فرع) يكتب للصبى ثواب ما يعمله من الطاعات كالطهارة والصسلة	•
أما حكم المسألة) فاذا أحرم الصبى الحج ثم بلغ أو العبد ثم عتق فلها بعة أحوال	الي	والصوم والزكاة والحج العبد لايلزمه الحج ويصح منه الحج باذن سيده وبغير اذنه بلا خسلاف	ξ.
احدها) أن يكون البلوغ والعتق د فراغ الحج		مندنا	•
الثاني) أن يكون البلوغ والمتق	73 (ولو أذن له فى العمرة فأحرم بالحج لله تحليله	
ل الفراغ من الحج لكنه بعد خروج نت الوقوف بعرضات	وة	يلو أذن في الحج أو النمتع نقرن يس له تحليله بالاتفاق	,
الثالث) أن يكون تبل الوتسوف رمات أو فى حال الوتوف		لو أذن في الإحرام مطلقا فأحسرم أراد صرفه إلى نسك واراد السيد	
الرابع) أن يكون بعد الوقسوف رضات وقبل خروج وقت الوقوف		فير ذلك فوجهان (أحدهما) القول ول العبد (والثاني) كاختسلاف	1
وأما) السمى مانقضى بكماله فى ال النقص		لزوجین لو احرم المکاتب بفیر اذن مولاه	
لطواف في العمرة كالوقــوف في		فى جواز تحليله لسيده طريقان	i
عج ، فاذا بلغ أو عتق أجزأته عن رة الإسلام		فرع) إذا أنسد العبد الحجسة الجماع مهل يلزمه القضاء ؟	

الأحكام	ألصفحا	الأحـــكام	ألصفحة
(فرع) لولم يجدما يصرفه في الزاد	٥٤	(فرع) إذا أفسد الصبي والعبد	٨٤
والماء ، ولكنه كسسوب يكتسب		حجهما وقلنا : يلزمهما القضاء ،	
ما يكنيه ووجد نفتة ، فهل يلزمه		ولا يصح في الصبا والرق	•
الحج تعويلا على الكسب ؟	•	ولو مات الصبى والعبد الحج وبلغ	
(أما حكم المسألة) غاذا كان بينه	٥٥	وعتق مان كان البلوغ والعتق قبل) :
وبين مكة مسافة قصر فيها الصلاة		الفوات فعليه حجة واحدة	
لم يلزمه الحج		(فرع) في حكم إحرام الكافر ومروره	
وإذا وجد مشقة شديدة في ركوب	٥٥	الميقات وإسلامه في إحرامه	•
المحمل اشترط في حقب التكنيس		مان لم يمكن بأن السلم بعد المجر	۴3 ۵
ونحوها بحيث تندنع عنه المشقة		بن ليلته لم يجب عليه الحج في هذه	•
وان وجد ما یشــــتری به الزاد	. 04	السنة مان استطاع بعد ذلك لزمه	ŀ
والراحلة ، وهو محتاج إليسه لدين		(فرع) في حج العبد والصبي سوي). 0.
عليه لم يلزمه		ہا سبق	
أما إذا احتاج إليه لنفقته من تلزمه	۷٥	(فرع) في المحور عليه لسفه كغيره	
نفقته مدة ذهابه ورجوعه ملا يلزمه الحج	;	في وجوب الحج ، لكن لا يجور للولى	
	•1/	يفع المال إليه ، بل يصحبه الولى	
(اما) إذا احتاج إلى مسكن أو خادم	٧٥	وينفق عليه بالمعروف	
يحتساج إلى خسدمته وليس معسه ما يغضل عن ذلك فهل يلزمه الحج؟		(فرع) يصح حج الأغلف وهو الذي	
فيه وجهان (اصحهما لا يلزمه		، عرح ، بعدي سيخ	
(والوجه الثاني) يلزمه الحج وبيع		(فرع) إذا حج بمال حرام أو راكبا	
المسكن والخادم		دابة مفصوبة أثم وصح حجه	
(فرع) لو كان فقيها وله كتب فهل	٥٨	(أما الأحكام) فالأستطاعة شرط	
يلزمه بيعها للحج ؟ إن لم يكن له من		وجوب الحج باجماع المسلمين	
كل كتاب إلا نسخة لم يلزمه		(أما حكم المسألة) فقال الشافعي	1
وإن احتاج آلى النكاح وهو يخساف	٥٨	والأصحاب: ويشترط لوجوب الحج	
العنت قدم النكاح		رادست ويسترب وبوب سج رجود الزاد والماء في المواضع التي	
إذا كانت له بضاعة يتكسب بها	٦.	جرت العادة بوجودها فيها ويشترط	
كفايته وكفاية عياله فهل يلزمه الحج؟	*1	وجودها بثهن المثل فإن زاد أم يجب	9
فيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه	1	الحج	
(الثاني) وهو الصحيح يلزمه الحج	٦.	ويجب حمل الماء والزاد بقدر ما جرت	۳٥ و
لانه واجد للزاد والراطة		المادة به في طريق مكة	l .
			276

الأحكام	الصفحة	مة الأحسكام	ألصف
إن وجد للأعمى زاد وراحلة ومن يقوده ويهديه لزمه الحج	77	وإن لم يجد الزاد والراحلة وهو قادر على الشي وله صنعة يكتسب بها	71
(اما حكم المسألة) لا يلزم المسرأة الحج إلا إذا أمنت على نفسما بزوج أو محرم أو نسوة ثقات لزمها الحج	٦٩	كفايته لنفتته ، استحب نه أن يحج (فرع) يستحب لقاصد الحج أن يكون مغليا عن التجارة فأن خرج	71
بلاخلاف والجواب عن حديث عدى بن حاتم انه إخبار عما سيقع فهو محمول	٦٩	بنية الحج والتجارة فحج وانجر صح حجه (فرع) في مذاهب العلماء فيمن	77
على الجواز ولم يشترط احد من اصحابنا ان يكون	79	عادته سؤال الناس والمشى ، مذهبنا أنه لا يلزمه الحج	
مع كل واحدة منهم محرم أو زوج (فرع) هل يجوز للمرأة أن تنسافر	٧٠	(أما الأحكام) فقال أصحابنا : يشترط لوجوب الحج أمن الطريق في	75
لحج التطوع ؟		النفس والمال والبضع ، ويكره بذل المال للراصدين	M.C
ويستدل للتحريم أيضا بحديث أبن عبر		ولو امتنع محرم المراة من الخروج معها إلا بأجره (مرع) يشترط لوجوب الحج وجود	78
(نرع) يجب الحج على الحنثى المشكل البالغ	٧.	رنقة بخرج معهم في الوقت الذي جرت عادة بلده بالخروج نيه	, · · · ·
(نرع) اتفق اصحابنا على أن المرأة إذا أسلمت في دار الحرب تزمها الخروج إلى دار الإسلام	۷۱	اختلفت نصوص الشافعى فى ركوب البحر فقال فى الام والاملاء ما ذكره المصنف وقال فى المختصر : ولا يتبين	٦٥
إمكان السير بحيث يدرك الحج شرط لوجوبه	٧١	لى أن أوجب عليه ركوب البحر (أيها) المرأة غان لم نوجب ركوب	77
(والها) الصلاة فانها تجب بأول وقتها لامكان تتبيمها	77	البحر على الرجل فهى اولى (فرع) إذا حكمنا بتحريم ركوب	٦٦
من كان في مكة أو كانت داره من مكة على مسافة لا تقصر فيها الصلاة فان كان قويا على المشي لزمه الحج	٧٢	البحر للحج عند غلبة الهلاك كما سبق نيحرم ركوبه للتجارة ونحوها من الأسفار المباحة	
ومن قدر على الحج ماشيا وراكدا فالأفضل أن يحج راكبا	۷۳	(فرع) إذا كان البحر مفرقا أو كان قد اغتلم وهاج جرم ركوبه لكل سفر (فرع) في أنه يجب الحج في البحر	77
(نمرع) في مذاهب العلماء في الحج ماشعيا وراكبا أيهما الفضل أ	٧٤	ر مرع) في الله يجب الحج في البحر إن علبت فيه السلامة وإلا فلا وهو الصحيح عندنا	**

الاحكام	ألصفحة	الأحكام	العيفحة
إذا بذل الولد الطاعة لأبويه له	۸۱ (فرع) فقبلا لزه	ع) الحج على المتب والزاملة ، من المحمل لن اطلق ذلك	
وإذا كان على المعضوب أو قضاء نهى كحجسة		الأحكام) فأولها بيان حقيقة وب ، فهن كان به علة يرجى ا فليس هو المعضوب	المعض
ا يجزىء الحج عن العصوب 4 بخلاف قضاء الدين عن	۸۱ (فرع) ا بغیر اِذن	وجد مالا ، ووجد من استأجره المثل لزمه الحج	٧٦ وإن و
سحة الحج فلا تقتضى ثنوت وأما المعضـــوب فارمه	ملك له .	مه الحج غلم يحج حتى صار وبا ، فهل يلزمه الحج على ؟ أم على التراخى ؟	معضر
المعضوب إذا كان من مكه وبينها دون مسافة القصد	أو بينه	ب الحج على المعضوب ان المال ، لكن يجد من يحصل له وله احوال (احدها) ان يبذل	لا يجد
له أن يستنيب في الحج إذا طلب الوالد المعضوب ف الاستئجار من الولد أن	ً ۸۲ (فرع) العاجزء	نبی مالا لیستأجر به ی) آن یبذل واحد من بنیه أو ه أو أولادهم وإن سسفلوا	له اج ۷۸ (الثانا
و استاجر المطيع إنسسانا المطاع المعضوب مان كان	ليحج عن	لة فى الحج عنه الولد لم يازمه	الاطاء ۷۸ ولو ش
دا مالذهب آنه يلزم المطاع إذا كان للمعضوب مالا ،	الحج	بلا خلاف المجتمعت شروط وجوب الحج المحافقة فمات المطيع قبل أن يأذن	٧٩ وإذا
جر من يحج عنه لامتناعه سترط أن ينوى الباذل للحج	ولم يستاً. ٨٣ (فرع) يث	رجع عن الطاعة خل الولد الطاعة ثم اراد	له أو
وب إذا بذل الولد الطاعة ، ب ، ثم مات الباذل تبل		ع م فان كان بعد إحرامه بلا خلاف المالم مال المالم عالم المالم المالم المالم مال	لم يجز
يازم الباذل أن يحج من	الحج . ۸۳ (قرع)	ل الثالث) أن يبذل الأجير ة فيجب قبولها ل الرابع) أن يبذل له الولد	الطاعا
ن جاوزه لزمه دم شرط الباذل الذي يصـــح ب به الحج أربعة (أحدها)	(قرع) و	الم الراجع الم يبدل لله الوقد المراجع	المال
ممن يصح منه اداء حجة) إذا أفسد الطيع الباذل حجة إليه	۸۱ (فرع
		1	- 4.6

الأحــكام	ألصفحة	الأحسكام	الصفحة
والثانى) ما تعلق بغير مصلحة كلف وتعلق بأوقات شريفة فالصلاة صوم رمضان	Į1	(الثانى) كونه لاحج عليه (الثلاث) ن يكون موثوقا ببذله له (الرابع) ن لا يكون معضوبا	1
والثالث) عبادة تستفرق العمر هى الإيمان) 4.	فرع) في مذاهب العلماء في وجوب لحج على المعضوب إذا وجد مالا) <u>A</u> É
والرابع) عبادة لا تتعلق بوقت لا حاجــة ولم تشرع مســتغرتة عمر ، وكانت مرة واحدة في العمر	و	اجيرا بأجرة المثل نرع) في مذاهبهم في المعضوب ذا لم يجد مالا يحج به غيره) ^0
هى الحج وأما) الجواب عن احتجاج الحنفية	و	: فرع) فی مذاهبهم فیما إذا أحج لمعضوب عنه ثم شغی	
لآية الكريمة وأن الأمر يقتضى الفور	با	المستحب لن وجب عليه الحج أن قدمه	
وأما) الحديث (من أراد الحج يعجل) فهو ضعيف		اما احكام الفصل) نفيه مسألتان إحداهما) المستحب لمن وجب	/\ \\
والجواب) عن قياسهم على الصوم ن وقته مضيق فكان فعله مضيقا	ار	نلبه الحج بنفسه أو بغيره تعجيله ثانيهما) إذا وجنت شروط وجوب	2
فلاف المحج والجواب) عن قياسهم على الجهاد		لحج وجب التراخى نرع) في مذاهب العلماء في كون	
جهين (أحدهما) لا نسلم وجوبه	و.	لحج على الفور أو التراخي	1
لی الفور بل هو موکول إلی رای (مام	[1]	احتج الثمانعى والأصحاب بأن ريضة الحج نزلت بعد الهجرة	ف
الثانی) آن فی تأخیر الجهاد ضررا لی المسلمین		ثبت بالاحاديث الصحيحة واتفاق لطماء أن النبي ــ صلى الله عليه	1
والجواب) على قولهم إذا أخره مات فالصحيح عندنا موته عاصبا		يسلم سه غزا حنينا بعد فتح مكة راحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة	۸۹. و
وفى الفصل مسائل) (إحداها) إذا جب عليه الحج علم يدج أحتى	۲۶ (۲	ن الرسول - صلى الله عليه يسلم امر في حجة الوداع من لم يكن ممه هدى الإحسرام بالحج ويجمله	,
 ات تبيناً عدم الوجوب لتبين علامة دم الامكان	→	مهرة	•
أن هلك ماله بعد حج الناس وقبل رجوع او إمكانه فانه لا يستقر لانه	۹۳ و	سلوب الكلام في المسألة أن تقول : العبادة الواجبة ثلاثة أتسام (أحددها) ما يجب لدنع حاجة	
سترط بقاؤه في الذهاب والرجوع		الساكين العاجزة وهو الزكاة	

	. !
سفحة الأحكام	الصفحة الأحكام الم
١ (فرع) يعرف المأيوس منه بقول	٩٣ . (ثانيهما) حيث وجب عليه الحج
مسلمين عداين من أهل الخبرة	وامكنه الأداء فمات بعد استقراره يجب قضاؤه من تركته
۱۰ (فرع) الجنون غير مأيوس من	يجب تضاؤه من تركته ٩٣ - تول غريب للشانعي : انه لا يحج
١ (فرع) غير المأيوس لا يمــــح	عن الميت إلا إذا أوصى بها
استنابته في حج فرض ولا نفل	 ۱۹ (الثالثة) إذا وجب غليه الحج وتمكن من أدائه واستقر وجوبه فمات
= 3 = 4 0, 0 3. · 3. · C3	بعد ذلك ولم يحج
حج الإسلام أو قضاء أو نذر وجب قضاؤها من تركته أوضي بها أم لم	 ٩٥ ولو أخر الصلاة عن أول الوقت غمات أثناءه
يومن	٩٥ (فرع) في مذاهب العلماء في الحج
١٠ ولا يحج عن الغير من لم يحج عن الفسه	عن البت
	<u>٩٥ </u>
	۹۷ (الصرورة) هو الذي لم يحج حجة ٣.
(إحداها) قال الشافعي والأصحاب	الإسلام
لا يجوز لن عليه حجة الإسلام أو حجة قضاء أو ندر أن يحج عن غيره	٩٧ (أما الأحكام) قال الشـــامَعى والأصحاب : تجوز النيابة في حج
+ - , .	الفرض المستقر في الذَّمة في موضعين ٣٠٠
١٠ (المسألة الثانيسة) (وأما) إذا	(أحدهما) المعضوب (والثاني) الميت
استأجر للحج من حج ولم يعتمر او للعمرة من اعتمر ولم يحج فترن	۹۷ (فاما) حج التطوع ملا تجوز
الاجير	الاستنابه نيه عنحى ليس بمعضوب ولا عن ميت لم يوص به بلا خلاف
١٠ لع لا يمكن صرف ما لم يأمر به المستأجر	و على ميك م يوطن به بر حاله المراجبة بقضاء أو المراجبة أو ال
إليه ١٠ (المسالة الثالثة) (اما) إذا	نذر فيجوز النيابة فيها عن المضوب
استاجر رجلان شخصا ليمع عن	باذنه ولا تجوز بغير إذنه ، وتجوز من المنه عن الميت باذنه وبغير إذنه
احدهما ويعتبر عن الآخر	٩٩ مر (اما) إذا كان المرض والعلة غير
 ا فرع) لو احسرم الاجبر عن المستاجر ، ثم نذر ججة 	مرجو الزوال غله الاستنابه ۱۰۰ (فرع) قد ذكرنا انه إذا كان مريضا
	غير مايوس منه الا يجسسور ان
من لم يحج صرورة ؟ ١٠ هل يكره تسمية الطواف شوطا ؟	يستنيب ، ولو اســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
، { هن يحرط نسهيه العوام سومه ،	لا يجزئه على اصح القولين ٥.
	•77
•	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

الأحسكام	الصفحة	الأحكام	الصفحا
ا غرع) إذا استأجر من يحج عنه . جرة فاسدة		(فرع) فى مذاهب العلماء غيمن عليه حجة الإسلام وحجة نذر	1.0
(فرع) تجويز تقديم إجارة المين	111	مصل في الاستئجار للحج	7.1
مى وقت خروج الناس للحج (فرع) إذا لم يشرع في الحج		(فرع) الاستئجار إما عن الشخص أو إلزام ذمته	۲۰۱
السنة الأولى لعذر أو لغير عذر وان كان الاستئجار عن ميت		(فرع) البيع ينقسم إلى ضربين فالإجارة (أحــدهما) بيع عين	1.4
(فسرع) إذا انتهى الأجير إلى		(والآخر) بيع صفة وهو السلم	
يقات المتمين للاحرام إذا تجاوز الميقات يلزم الاجير الدم		(فرع) أعمال الحج يجب أن يعلمها المتعاقدان	۱-۸
(فرع) قال الشافعى : الواجب في الأجير أن يحرم من الميقات	عا	هل يشترط تعيين الميقات الذي يحرم منه الأجير للأصحاب أربع طرق	1-8
واجب بالشرع أو الشرط إذا عدل الأجير عن طريق الميقات وقد السيارة للذرية الميقات	117	(اصحها) نيه قولان (اصحهما) لا يشترط	
عتبر إلى طريق آخر ميقاته مثل عتبر أو أقرب إلى مكة فطريقان	11	(والطريق الثاني) إن كان البلد طريقان مختلفان الميقات اشترط بيانه	۱.۸
لو لزم الدم لترك مأمور به ففيه ريقان		(الطريق الثالث) إن كان الاستئجار	١.٨
(فرع) إذا استأجره للقران فلم تثل •		عن حى اشترط وإن كان عن ميت غلا	
 إذا عدل إلى الافراد نحج ثم اعتمر ن كانت الاجارة على العين لزم	114	(الطريق الرابع) يشــــترط تمولا واحدا	1.1
، يرد من الأجرة حصة العمرة		(فرع) إذا قال المعضوب من حج	1.1
إن عدل إلى التمتع		عنى مله مائة درهم ، محج عنه السان استحق المائة	
(مرع) إذا استأجره للتمتع مامتثل و كما لو استأجره للقران مامتثل		. و السالة ثلاثة اوجــه	
(فرع) لو استأجره للافراد فاهتثل		(الصحيح) وقسوع الحج عن	
(فرع) إذا جامع الأجير وهو محرم ل التحلل الأول فسد حجسه ،	17.	المستأجر ، ويستحق الأجير الأجرة المسهاة	
انقلب الحج إليه (فرع) إذا أحــرم الأجير عن	وا	(الوجه الثاني) يقع عن المستأجر، ويستحق الأجير اجرة المثل	11.
ستأجر ثم صرف الاحرام إلى نفسه	71	(الوجه الثالث) يفسد الإذن ،	11.
نا منه أنه ينصرف	<u>ط</u>	ويقع الحج عن الأجير	

	الإحكام	الصفحة	الأحكام	الصفحا
لا في أشبهر	لا يجوز الإحرام بالحج إ حج	۸۲۸	(فرع) إذا مات الحاج عن نفسه في أثنائه هل يجوز النيابة على حجه ؟	177
ه تمــالی	فى الفصل مسائل) (يما يتعلق بالفاظه مقول فمن مرض ميهن الحج)) 171	(فرع) إذا مات الأحير في أثناء الحج فله أحوال (أحدها) يموت بعد الشروع في الأركان وقبل فراغها	۱۲۴
	(وألما) الرنبث	179	ر الحال الثانى) أن يبوت بعد الشروع في السفر وقبل الإحرام	178
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	(وأما) الفسوق (وأما) الجدال	111	(الحال الثالث) أن يموت بعد	
	(وأما) قوله تعالى (الد المراد شهران وبعض	۱۲۹ و	فراغ الأركان وقبل فراغ باقى الأعمال (فرع) إذا أحصر الأجير قبل إمكان الأركان تحلل	170
	(وأما) قول المصسنة لإحرام نسك من مناسك	17.	ر فرع) لو استاجر المعضوب من يحج عنه فأحرم الأجير عن نفسه	170
لأنها عبادة	(وأما) قول المصنف: ؤتنة	14. 	تطوعا فوجهان	
	وأما قوله : كصلاة الظه ها قبل الزوال مانه ينع		(فرع) قال أصحابنا: لو استاجر رجلان رجلا يحج عنهما فأحرم عنهما مما	177
	الغنل (المسالة الثانية) لا ينط	171	(المرع) إذا استأجر اثنان ليحج عنهما أو امرأة بلا إجارة	177
ل ينعقــد	الحج إلا فى ائسهر الحج (المسألة الثالثة) هـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	171	(فرع) زيارة قبره _ صلى الله عليه وسلم _ لا تدخله النيابة	177
	(المسألة الرابعة) لا يم احدة اكثر من حجة	.144	اما الدعاء عند قبره _ صلى الله عليه وسلم — فتدخله النيابة	177
	ال امــــدابنا : ولو	= 17T	(نرع) في منذاهب العلماء في الاستثمار للحج	177
	حجتين أو عمرتين انعقد لا تنعقد الآخرى	، و	ر فرع) إذا استأجره ليفرد الحج والعمرة فقرن عنه	1111
م بعمرة ؟	(فرع) لو أحرم قبل أثم م شك هل أحرم بحج أ	ث	(فرع) لا بأس أن يكترى حملا من	178
وال وذو	(فرع) قال الشافعي ازني : اشهر الحج شب	,1	نمى والذمى لا يدخل الحرم (فرع) إذا أوصى أن يحج عنه فلان فمات أحجوا عنه غيره	177
-	قعدة وتسبع من ذي الخ	41	فلان مهات اهجوا الله	. Maria de la companya de la company

الإحكام	الصفحة	حة الأحــكام	الصف
(فأما) حديث عائشة	180	(فرع) في مذاهب العلماء في وقت	144
(وأما) حديث ابن عمر	180	الإحرام بالحج	
(وأما) حديث جابر	131	(فرع) في مذاهب العلماء في اشهر	140
(وأما) حديث ابن عباس	117	الحج	
(وأما) ترجيح النمتع	187	(قرع) في منذاهبهم فيمن أهل	177
(وأما) القران فجاءت فيه احاديث	189	بحجتين	
(فرع) في الجمع بين هذه الاحاديث	108	وأما العمرة فانها تجوز في جميع	144
(فرع) قال الخطابي: طعن جماعة	100	شبهور السنة	
ن الجهال وكثرة من الملحدين		(أما الأحكام) فقال الشافعي	147
فهذه الروايات المختلفة وفى الظاهر 	107	والأصحاب : جبيع السنة وتت	
بس فيها تكاذب		للعبرة	4.584
وقال القاضي عياضي : (قد اكثر		قال أصحابنا : ويستحب الاعتمار	177
ناس الكلام على هذه الأحاديث)		في أشهر الحج وفي رمضان	
وأما إحرامه ـ صلى الله عليه		(فأما) إذا نفر النفر الأول فأحرم	189
سلم — بنفسه فأخذ بالأفضل		بعمرة فيما بقى من أيام التشريق ليلا	
وقد أتفق جمهور العلماء على		او نهارا فعمرته صحيحة	1 444
خال الحج على العمرة (ف ع) قد ذكر إلى الحرار ال		(مُرع) في مذاهب العلماء في وقت العمرة	141
(فرع) قد ذكرنا ما جهاء من حاديث في الافراد والتمتع والقران		-	18.
الاطلاق		(مُرع) في مذاهبهم في تكرار العمرة السنة	
ديث الصبى بن _م عبد	•	ويجوز افراد الحج والنمتع بالعمرة	181
فرع) ذكر القاضي حسين في هذا		والقرآن	
باب من تعليقه والقاضي أبو الطيب		(أما الاحكام) فقد اتفقت نصوص	121
آخر باب صوم المتمتع من تعليقه		الشامعي والأصحاب على جواز	
فيرهما من أصحابنا أن الشاهعي		الاحرام على خمسة أنواع : الانراد	
ل أن النبى - صلى الله عليــه		والتمتع والقران والاطلاق والتعليق	
سلم ن أحرم بالحج مطلقا		(قرع) في مسذاهب العلماء في	154
ول القضاء وبيان جبريل		الانراد والتمتع والقران	
اهر الأحاديث الصحيحة كلها ان		(مرع) في مذاهبهم في الأنصل	154
بى - صلى الله عليه وسلم - لم		من هذه الأنواع الثلاثة	
برم إحراما مطلقا بل معينا		(فرع) قال المزنى في المختصر: قال	111
نرع) إذا أحرم بالحج لا يجوز له		الشانعي في اختلاف الحديث: ليس	
مخه وقلبه عبرة		شيء من الاختلاف أيسر من هذا	
تمل أن البخارى اخذ الحديث عن			
سلم	ملد	والتمتع والقران	1

:	: · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·					
	الإحكام	. 4	اأصفد	حکام	الإح	الصفحة
	دخل القارن		140	خاري يبستعمل		171
	ماد إلى الميقات الماد الى الميقات			خذه لرضا ومناولة		
	لخامس) مخت		- 177		لا سماعا	
عن سخص	قوع النسكين	اشتراط و وأحد		ن المكي لا يكره له		170
و النام	سانس) اخرج	•			التمتع والقران وا	
ـــ التصوروي	i i	بروسره. وهونية	177	المهاء على جسوار	(فرع) المجمع اله العمرة قبل الحج	177
حرم بالعمرة	سابع) اُن یا		174		العمرة عبل الكنج والافراد أن يحج ا	
		من الميقاد		م يسمر: الورته الأصلية أن		177
	ي دم المتمتع و		174	ه ويفرغ منه ثم		1 1/1
	ال اصحابنا:		17/		يخرم بالعمرة	-
	حعتبرة لوجوب دا				· ·	
ی سیب	وهل يعتبر	.وحلاما ه .جتجتعا ؟	•	يقات بلده ،ويدخل	يحرم بالعمرة من ه	
متع ولم برد	إذا اعتمر المت		١٧٨	هُعالِ العمرة ، ثم		
	لى اليتات لز	~			ينشىء بالجج من	.:
	، نفس مكة			صورته الاصلية		177
	قال صاحب		171	1	إدراج أعمال الع	
. –	في القديم:			بالممرة في الطواف		.179
	ن ميقات في أا ي منه أحرم بـ			الحج ثم ادخل عليه	ثم أحرم بالحج	17.
i i	، ادنى الحل			سے مم ادکی سیا	ر بهت) إدا العرم بـ العمرة .	1 ¥ +
	إذا فرغ المتما		۱۸.	إدم بخمسة شروط		171
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	سار حلالا			ون من حاضری		177
1 1-	إذا تحلل المتمت	_	1.41		السجد الحرام	
الحج إلا يوم	له أن يحرنم بـ	السائل ا		ل على المسكى إذا		178
ماء في مسائل	•	التروية . الماعات	1 / 4	م من أو في الحل ،		
ب على مساق رم بالعمرة في .			179 1	رة ؟	كما لو أقرد بالعم	
ل أمثالها في			-) أن يحرم بالعمرة	•	178
		. اشتهرة			في أشبهر الحج	
ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ			177) أن تقع العمرة		140
هل بعيرة في أدارا الما					والحج في سنة و	442
إعليها الحج	حج ان يدحل	اللبهر ال) الا يعـــود إلى	(الشرط الرابع	140

ما لم يفتتح الطواف بالبيت

الميقات

الأحكام	الصفحة	ة الإحكام	الصفد
نال أصحابنا: يستحب للمتمتع الذي هو من أهل الصوم أن يحرم بالحج نبل السادس		(ومنها) قال ابن المنذر : اجمع العلماء على أن من دخل مكة بعمرة فى أشهر الحج مريدا للمقام بها ثم	۱۸۳
بن استعمار المستوم المستوم الثلاثة في الحج لزمه تضاؤها	144	حج من مكة أنه متمتع (ومنها) إذا خرج المكى إلى بعض	۱۸۳
(واما) السبعة نموقتها إذا رجع بما المراد بالرجوع هل الفسراغ ام		الآماق لحاجة ثم عاد وأحرم بالعمرة منه أو من ميقاته وحج من عامــه ملا دم عليه	
المودة إلى الوطن ؟ (وأما) من بقى عليه طـــواف		ويجب دم التمتع بالاحسرام بالحج	187
الإناضة فلا يجوز صيامه (فرع) كل واحد من صوم الثلاثة		لقوله تعالى : (مَهِن تَهْتِع بِالْعَمْرِهُ لَلْحَجُ مِنْ الْهُدَى) لَا الْحَجُ مِنْ الْهُدَى) (أما حكم المسالة) مُقد سبق أن	ألم ١٨٣
السبعة ـ لا يجب النتابع فيه أن فرع) ينوى بهذا الصوم صوم)	دم التمتع واجب باجماع المسلمين ووقف وجوبه عند الإحرام بالحج	1/1)
لتمتع ، وإن كان قارنا نوى صوم لقران		(وأما) وقت جوازه مقال اصحابنا: لا يجوز قبل الشروع في الممسرة	187
ان دخل فی الصوم ثم وجد الهدی الافضل ان یهدی ولا یلزمه		بلا خلاف وهل تجسوز إراقته بعد التحلل من	
یجب علی القارن دم بلا خلاف ، ان لم یجد الهدی معلیه صوم التمنع	i	العمرة وقبل الاحرام بالحج ؟ (فرع) في مذاهب العلماء في وقت	3.41
لقارن أخف حالا من المتهتع فرع) قال الشافعي في المختصر:	117	وجوب دم التبنع (فرع) مّال أصحابنا : دم التبتع	110
ان مات المنمنع قبل أن يصدوم صدق عما ماته صدق عن كل يوم مد من حنطة	5	شاة صفتها صفة الأضحية فان لم يجد الهدى في موضعه انتقل	110
ان مات معسرا فقد مات وفرضه لصوم	195	إلى الصوم (واما حكم الفصل) فقال اصحابنا: إذ وجد المتمتع الهدى في موضعه	
فرع) في مذاهب العلماء في متمتع لم يجد الهدي		رد وجب المهتم الهدى في هوطنه لم يجز له العدول إلى الصوم قال أصحابنا : فان وجد انهدى اكث	171
فرع) مذاهب العلماء فيمن فاته سوم الثلاثة في الحج		من ثمن المثل فله الانتقال إلى الصوم قال البغوى : ولو كان يرجو الهدى	147
اب المواتميت	197 ب	ولا يتيقنه جاز الصوم	
يتات أهل المدينة ذو الحليفة	. 197	هل يستحب انتظار الهدى ؟	171

مستوطن أو عابر سبيل 4 وأراد العمرة نميقاته ادنى الحل (وإما) المستحب أن يعتمر من (واما ا) قول المصنف في التنبية -الأفضل أن يحرم بها من التنعيم شغلط ومنكر ، ولا يعد من الذهب (أما أحكام القصل) فأجمع من يعتد (وأما) قول الغزالي في البسيط ، به من السلف والخلف من الصحابة 717 وقول غيره إنه _ صلى الله عليـــه فمن بعدهم على الله يجوز الاحرام وسلم _ هم بالإخرام بالعمرة من من الميقات ومما فوقه هل الإحرام قبل الميقات أغضل ؟ الحديبية فغلط صريخ

ة الإحكام	الصفح	عة الاح كام	المصف
ثم يتجرد من المخيط في إزار ورداء ونعلين	777	(فرع) يستحب لمن أراد الإحرام بالحج من مكة أن يحرم يوم الترويه	717
والمستحب أن يكون ذلك بياضا	777	من بلغ الميقات مريداً للنســـــــــــــــــــــــــــــــــــ	717
والمستحب أن يتطيب في بدنه	777	لأيجاوزه حتى يحرم	
والمستحب أن يصلى ركعتين	777		710
حديث من لم يجد الازار غليلبس	377	المسألة	
السراويل		(فرع) قال صاحب البيان : سمعت	710
تعليل ابن عباس لاختلاف الناس في	777	الشريف العثماني من أصصحابنا	
حجته - صلى الله عليه وسلم		يقول : إذا جاوز المدنى ذا الحليفة	
(أما أحكام الفصل) فقيه مسائل	444	غير محرم وهو مريد للنسك ، غبلغ	
(إحداها) السنة أن يحرم في إزار		مكة غير محرم ، ثم خرج منها إلى	
ورداء ونعلين		ميقات بلد آخر وأحرم منه فلا دم	
(المسألة الثانية) يستحب أن يتطيب	777	عليه	
في بدنه عند الإحرام سواء الذي يبقى		وإن نذر الإحرام من موضع فوق	
له جرم بعد الإحرام والذي لا يبقى		الميقات	
وسواء الرجل والمراة		مان كان من أهل مكة خرج الإحرام	717
قال أصحابنا: وسواء في استحبابه المرأة الشابة والعجوز		الحج	
		جماع الناس لا يفسد العمرة	414
(المسالة الثالثة) انفق اصحابنا على أنه لا يستحب تطييب ثوب المحرم	, , ,	باب الإحرام وما يحرم فيه	XIX
عند الإحرام		المستحب أن يغتسل قبل الإحرام	414
(فرع) قال الشافعي في الأم	779	قصة ولادة اسماء بنت عميس في	A17
والمختصر : احب المراة ان تختضب	•	حجة الوداع	
لاحرام	1	(أما الأحكام) ففيها مسلطائل	۲۲.
نال أصحابنا: ويستحب للمراة عند	٠ ۲۳ -	(إحداها) اتفق العلماء على أنه	
لإحرام أن تمسح وجهها أيضا	1	يستحب الغسل عند إرادة الإحرام	
شيء من الحناء	.	(المسألة الثانية) إذا عجز المحرم	177
ال اصحابنا: ويكره للمرأة الخضاب		عن الغسل تيمم	
عد الاحرام السئلة اللمة علال المنات	: :	(وأما) إذا وجد من الماء مالا يكفيه للغسل	. 771
ستحب أن يتأهب للاحرام مع	٠٠٠٠ ي	للغبيل	
ا سبق عليه العانة ونتف الإبط ،	•	(المسألة الثانية) قال المصنف :	177
قص الشارب، وقام الأظفار وغدل	و	قال الشافعي في الام يغتسل المحرم	
رأس بسدر		اسبعة مواطن	

			:
	الصفد	ة الأحكام	الصفحا
وإن قال : إهلالا فاهلال فلان	7 71 .	(المسألة الخامسة) يستحب أن	777
إذا أحرم عمرو بما أحرم به زيد جاز	18.	يصلى ركعتين عند الاحرام	
بلا خلاف	. '	(المسألة السادسة) هل الأنضل	747
(أما) إذا كان أحرام زيد فاسدا	41.	أن يحرم عقب صلاة الاحرام وهــو	
فوجهان (اصحهما) انعقاده		جالس أم إذا انبعثت به راحلته	
(أما) إذا كان أحرم مطلقا ثم عينه	78.	متوجهة إلى مقصده حين ابتداء السير؟	•
قبل احرام عبرو فوجهان (اصحهبا) ينعقد إحرام عبرو مطلقا		(غرع) في مداهب العلماء في الطيب	747
ينفسد إحرام حمرو مصد (نرع) أما إذا علق إحرامه نقال :	787	عند إرادة الاحرام	
إذا أحرم زيد فأنا محرم فلا يصح	141	(مرع) في مذاهبه من الوقت	240
إحرابه		المستحب للاحرام	
(نرع) إذا أحرم عمرو كاحرام زيد	787	ولا يصح الاحرام الا بالنية	740
فأحصر زيد وتحلل ، لم يجز لعمرو		(أما الأحكام) نقال أصحابنا :	140
ان يتحلل		ينبغى لمريد الاحرام أن ينويه بقلبه	
(فرع) إذا أحرم يجج أو عمرة ومال	727	ويلفظ بذلك بلسانه	
في بيته : إن شاء الله		(واما) إذا لبى ولم ينو فللأصحاب طريقان (المذهب) القطع بأنه	777
إذا أحرم بحجتين أو عبرتين لم ينعقد	788	لا يفتقد إحرامه	
الاحرام بهما	v.c.c	ولو نوى ولم يلب ففيه اربعة اوجه	747
إذا أحرم بنسك ثم نسيه الشك حالان (أحدهما) عسروض	488 487	الصحيح ينعقد الحرامه	
الشك خارن (الحديث) عسروس الشك قبل عمل شيء من انعال الحج،	721	(فرع) قد ذكرنا أنه مذهبنا المشهور	777
منفظ الشافعي أنه قارن		ان الاحرام ينعقد بالنية دون التلبية	
(الحال الثاني) عروض الشك بعد	437	ولا ينعقد بالتلبية بلا نية	
معل شيء من أممال النسك هو		وله أن يعين ما يحرم به لفظـــا	744
ثلاثة أضرب: (الضرب الأول) أن		ولا ينعقد إلا ما تواه بقلبه	
يعرض بعد الوقوف بمرمه وقبل		(أما الأحكام) ففيه مسائل (إحداها)	۲ ሞ ۸
الطواف فيجزئه الحج		للاحرام حالان (الحدهما) أن ينعقد	
(والضرب الثاني) أن يعرض الشك	484	معينا (والثاني) إنه ينعقد مطلقا (والممالة الثانية) هل الافضال	
بعد الطواف وقبل الوقوف	. .		141
(والضرب الثالث) أن يعرض الشك بعد الطواف والوقوف .	TO1 .	اصحهما التعيين انضل	
	701	(المسالة الثالثة) إذا نوى بقلبه حجا	
مرح بالواف الإفاضية ثم بأن أنه	1-1	ولبي بعمرة أو عكسه المعقد ما في	11.
كان محدثًا في طواف العمرة		قلبه دون لسانه	
			Vξ
			• •

	ية الإحكام	الصفد	الاحكام	الصفحة
	ويحرم عليه لبس الخفين للخبر	377	يستحب أن يكثر من التلبية	707
	ولا يحرم عليه ستر الوجه	170	الكلام على حديث (افضل الحج	. 700
	ويحرم على المراة ستر الوجه	770	السبع والسبخ)	
ان	(واما) حديث عائشة (كان الركبة	777	معنی (لبیك) وهلهی مفرد او مثنی	YOV
	يمرون بنا) فضعيف		(أما الأحكام) فاتفق العلماء على	101
ڶ	(أما الأحكام) فالحرام على الرج	777	استحباب التلبية	
	من اللباس في الإحرام ضربان اضرب		وهل يسمستحب التلبية في طواف	
ى	متعلق بالرأس (وضرب) بباة		القدوم ؟ والسعى بعده ؟	
	البدن		قال الشافعي والمصنف والأصحاب: ويستحب الايزاد على تلبية رسول	
	وحكى الشافعي في الأم أنه لا بأس	ለፖን	ویستنجب ۱۰ یزاد عنی دبیه رستون الله ــ صلی الله علیه وسلم	
_	بحمل المكتل على راسسه وحكا البندنيجي وجوب الفدية في الاملاء		ويستحب الايتكلم في أثنّاء تلبيته بأمر	
	ولا يشترط لوجوب الفدية سترجي	۸۶۲	رو	
٢	الرأس	,	عليه رد	
ن	اجمع العلماء على منع المحرم م	779	(فرع) قال صاحب الحاوى : قال	۲٦.
	لبس القبيص والعمامة والقلنسو		الشــــــانـعى فى الام : وإذا لبى	
	والسراويل والبرنس والخف		فاستحب أن يلبى ثلاثا	
	واللبس الحسرام الموجب للفدي	44.	(فرع) قد ذكرنا أن التلبية مستحبة	•
	محمول على ما يعتاد في كل ملبوس		بالاتفاق وليست واجبة	
7	(فرع) يجوز أن يعقد الإزار ويشه	۲۷.	(غرع) في استحباب التلبية في كل كان مقد الأصلاب والدراري.	
, 4	عليه خيطا (وأما) عقد الرداء محرام وكذلا	171	مكان وفى الأمطار والبرارى إذا أحرم الرجل حرم عليسه حلق	
	خله بخلال أو بمسك . ولا يحر	,,,,	ية أس الرأس	
1.	الإزار		الراس (-أما الأحكام) فأجمع السلمون على -	
ل ،	(فرع) إذا شق الإزار نصفين وجعا	777	حريم حلق الرأس	
L	له دُیلین ولف علی کل ساق نصه		نال أصحابنا : ولو قطع بده أو بعض	
	وشده فالصحيح وجوب الفدية		صابعه وعليها شمسعر أو ظفر	
C	(فرع) يحرم على الرجــل لبس	.: ۲۷۲	للا مدية بلا خلاف	ċ
	التفازين بلا خلاف (فرع) لبس الخف حرام على الرجا	777	فرع) في مسائل من مذاهب العلماء	777
ر	(هرح) منس الحق هرام على الرجر المحرم	(7)	بتعلقة بالحلق والقلم	
,	السرم. (فرع) إذا أدخل رجليه إلى مساقم	744	ريحرم عليه أن يستر رأسه	, Y7Y
	خفیه أو أدخل إحدى رجليــه إلم		يحرم عليه لبس القميص	, 175
	قرار الحف دون الأخرى فلا فدية		يحرم عليه لبس السراويل	171

ة الاحكام	الصفد	ته الإحكام	المرائد
(مرع) مذهبنا أنه يجوز الرجــل	*A7:		۲۷۳
المحرم ستر وجهه ولا فدية عليه		. فشد عليها خرقة فان كانت في غير	
(فرع) قد ذكرنا أن الأمنح عندنا تحريم لبس القفازين للمرأة	171	الرأس ملا مدية	
(أما الأحكام) فيحرم على الرجال	: 7.4.Y	(فرع) لو لق وسطه بعمامة أو أدخل يده في كم الميص منفصل أ	141
والمراة استعمال الطيب	-	فلافدية	
ولا عبتت رائحة الطيب دون عينه	787		347
بأن جلس في دكان عطار أو عسد الكمبة وهي نبخر فلا فدية بلا خلاف		ما ذكرناه اللبس في زمن طويل	,
ولو شد مسكا أو كانورا أو عنبرا في	3.47		347
طرف ثوبه او لسته المراة حشوا		يكن للرجل عذر في اللبس مان كان عذر ففيه مسائل (إحداها) إذا احتاج	
بشىء منها وجبت الغدية قطعا (فرع) لو خفيت رائحة الطيب او	3.47	إلى ستر راسه أو لبس المخيط فجاز	
الثوب المطيب لمرور الزمان أو لغبار	1744	الستر ووجبت الفدية	ou.
وغيره حرم استعماله		(الثانية) إذا لم يجد رداء لم يجز له لبس القميص	4A£
(غرع) لو كان الحرم احشم لا يجد رائحة فاستعمل الطيب لزمته الفدية	440	﴿ الثالثة) إذا لم يجد نعليه جاز لبس .	
بلا خلات		الداس وهو الكفية	
وإن لبس إزارا مطيبا لزمته مدية واحدة للطيب	440	(فرع) هذا الذي سبق في أحكام الرجل (أما) المراة	
واحده تنطيب الطيب كالمسك والسكانور والعنبر	F \(\ \ \ \ \	(غرع) ما ذكرناه في إحرام المراة	
والصندلوالورد والياسمين والورس	,,,,	ولبسها من نصوص الشسسانعي والاصحاب لم يفرقوا بين الحسرة	'
والزعفران ٠٠٠ الغ		والأمة	
ولما الأترج فليس بطيب (أما ألفاظ الفصل) قالياسمين		(فرع) أما المنثى المشكل أن ستر وجهه غلا فدية فيه	777
والياسمون أعربته بالواو والياء		4 1 14 14 14	777
	!!!!	يجد نعلين	
الله : يشترط في الطيب الذي يحكم بتحريمه أن يكون معظم الفسرض	:	(مرع) إذا لم يجد إزارا جاز له لبس السراويل بلا مدية	TVA
منه الطيب		and the state of t	779
ما يطلب للأكل أو للتحداوي ليس	٢٨٢	لبس القباء	
بطيب فيجوز أكله وشمه وصبغ الثوب به ولا فدية فيه إلا القرنفل		(فرع) مذهبنا أنه يجوز للمحرم أن يستظل في المحمل بما شياء	777
اللولية أنه وه حت الله الله الله			

ألأدكام	الصفحة	ė iei i	
•		ة الأحكام	
فرع) الحناء ليس بطي <i>ب</i>		ما ينبت بنفسه ولا يراد للطيب ليس	
فرع) إذا لبس ثوبا معصـــفرا		بيه	
ي مدية		ما يتطيب به ولا يتخذ منه الطيب	
نرع) إذا حصل الطيب في مطبوخ. مشروب		كالنرجس نفيه طريقـــان حكاهما البندنيجي (أمسحهما) عنده أنهــا	
سرر. رع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن الزيت		طیب (والطریق الثانی) و هــو الم. د	
لشيرج والسبن والزبد ونحوها		الصحيح نيه قولان (الصحيح) الجـــديد أنها طيب	
الأدهان غير المطيبة لا يحرم على		ر القديم) ليست بطيب و (القديم)	
حرم استعمالها في بدنه	41	(وأما) اللينونر نفيه طريقـــان	
رع) ذكرنا أن مذهبنا أن في تحريم		(المشمهور) أنه كالنرجس فيكون فيه	
ياهين قولين (الأصح) تحريمه		القولان (الجديد) تحريمه (والقديم)	
جوب الفدية		إباحته	
نرع) قد ذكرنا أن مذهبنا جواز		(وأما) البنفسج نفيه ثلاث طرق	
وس المحرم عند العطار		مشبهورة (أصحها) أنه طيب	
رع) قال ابن المنذر: اجمع العلماء		(فرع) الحناء والعصفر ليســـا	
ى أن المحسرم أن يأكل الزيت		بطیب (نمرع) فی انواع النبات غریبـــة	
شحم والشيرج والسمن ما م أد يتذرج أد أن يذه = .		كالكاذي	
مرم علیه أن يتزوج أو أن يزوج ه	۲۹۱ وید غیر	(فرع) حب المحلبُ قال الدارمي :	191
ر. ما أحكام الفصل) فيحسرم على	-	ليس بطيب	ŀ
عرم أن يتزوج ويحرم أن يزوج		(غرع) الأدهان ضربان	171
ليته بالولاية الخاصة		(فرع) اتفقت نصوص الشبافعي	
ل يجوز للقاضي والإمام أن يزوج		والأصحاب على أنه يجوز أن يجلس	
ولاية العامة		المحرم عند عطار وهو في موضع -	
ل يجوز كون المحرم شاهدا في	۲۹۷ وه	يبخر ، والأولى ، اجتنابه د	
قد ؟ وينعقد بحضوره ؟		(نرع) متى لصق الطيب ببدنه او ثويه	
، الشاهعي والأصحاب : ويجوز	۲۹۸ قال	ر فرع) قال أصحابنا : ولا يكره	
خطبة المرآة لكن يكره		للمحرم شرى الطيب	
البندنيجي وغيره : ويكره للمحرم		(فرع) يحرم عليه أن يكتحل بما فيه	
يخطب لغيره ً رع) من فاته الحج ، هل يصح	_	طیب	
رع) من فات النج ، من يسم حه قبل التحلل بعمل غيره ؟		(مرع) بمند ذكرما إن الطيب حرام على المحرم	
۰۷۷			

ة الأحكام	ألصفد	عة الأحسكام	ألصف
(الجواب الرابع) أنه ثبت عن متيبة	4.4	(نمرع) إذا وكلحلال حلالا في النزويج	799
بن وهب أن عمر بن عبيد الله أراد		ثم أحرم أحدهما أو المصراة مفى	
أن يزوج طلحة بن عمر ابنه شبية	•	انعزال الوكيل وجهان (اصحهما)	
فأرسل إلى أبان بن عثمان ليحضر	٠.	لا ينعزل	
ذلك وهما محرمان فأنكر ذلك عليه	,	(فرع) إذا وكل حلال حــــــــــــــــــــــــــــــــ	444
(وأما) الجواب عن حديث الن	4.4	التزويج ثم أحرم أحدهما أو المرأة	
عباس في نكاح ميمونة		ففي انعزال الوكيل وجهان (أصحهما)	
(وأما) الحواب عن التيستهم كلها	4-8	لاينعزل الله الالهاما	499
فهو أنها كلها ليبت نكاما		قال الرافعى : ومن الحق الاحرام بالجنون لم يصححه	
(فرع) إذا تزوج المحرم فنكاحه باطل	۲. ٤	(فرع) لو أحرم رجل ثم أذن لعبده	
ويغرق بينهما تفرقة الأبدان بفير		في التزويج قال ابن القطان : الاذن	
ا فرع قد ذكرنا أن الشهور في	۲٠٤	باطل ولا يصح نكاح العبد	
مذهبنا صحة رجعة المحرم وبه قال	,	(فرع) إذا أسلم الكافر على اكثر من	٣
مالك والعلماء إلا احمد		أربع نسوة وأسلمهن وأحرم فله أن	
وأجمعت الأمة على تحريم الجماع في	4.0	يختار في إحرامه أربعا منهن	
الإحرام سواء كان الإحرام صحيحا		(فرع) إذا وكل المحرم رجلا ليزوجه	٣
أم فاسدا		إذا حل من إحرامه صح ذلك	A44 A
(وأما) إتيان البهيمة فالمذهب أنه	4.0	﴿ فَرَعَ ﴾ إذا تزوج بنفسه أو تزوج	۳۰۱
كوطء المراة		له وكيله وأحرم	
(وأما) الخنثى المنكل فيجرم عليه	4.0	(غرع) في مذاهب العلماء في نكاح	1.1
الايلاج والإيلاج نيه		المحرم قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصبح تزوج	
يحرم على المحرم المباشرة بشهوة	4.1	المحرم ولا تزويجه	1 * 1
كالفاخذة والقبلة واللمس باليدد		فان قيل : المسراد بالنكاح الوطء	
بئی وة د المارالا		فالجواب من اوجه	
(وأما) اللمس بغير شبهوة غليس بحرام بلا خلاف	1 • •	(أحدها) أن اللفظ إذا أجتمع عرف	
	₩.₩	اللغة وعرف الشرع قدم عرف الشرع	
(وأما) الاستمناء باليد فحررام بلا خلاف لانه حرام في غير الاحرام			4.4
بد عرب الحرام اولى مفى الاحرام اولى	,	قوله - صلى الله عليه وسلم _	
على استمنى المحرم فأنزل فهل تأزمه		« ولا ينكح » على الوطء	
الغدية ؟ (الصحيح) لزومها		(الجواب الثالث أ) أن هذا الحديث	4.4
ويحرم عليه الصيد الماكول من	4.4	(لا ينكح ولا ينكح ولا يخطب)	,
الوحش والطير		والخطبة تراد للمقد وكذلك النكاح	,

الأحكام	الصفحة	الإحــكام	الصفحة
إحداها) لو نصب الحلال شبكة ل الحرم	717	رإن كان الصيد مملوكا لآدمى وجب عليه الجزاء والقيمة	
الثانية) قال الشافعي والأصحاب: كره للمحرم استصحاب البازي وكل		ويحرم عليه أن يعين على قتله بدلالة أو إعارة أو آلة	
سائد من كلب وغيره	•	دار الندوة كانت منزل قصى بن كلاب	7.9
(الثالثة) إذا نفر المحرم صيدا فعثر	718	(أما الأحكام) فأجمعت الأمة على	41.
وهلك بالعثار لزمه الضمان سواء		نحريم الصيد في الإحـــرام ، وإن	
نصد تنفيره أم لا		اختلفوا في نسروع منه ودلائله نص	
(الرابعة) لو صاح المحرم على صيد		الكتاب والسنة وإجماع الأمة	
مات بسبب صياحه أو صاح حلال		(أما)) ما ليس بمأكول ولا هو متولد	
على صـــيد في الحــرم فمات به		من ماكول وغير مأكول غليس بحرام	
(فوجهان) (أحدهما) يضــــمنه		بلا خلاف عندنا	
(والثاني) لا يضمنه		(وأما) صيد البحر فحلال للحلال	
(الخامسة) إذا حفر المحرم بئرا في		والمحرم بالنص والاجماع	
كل عدوان أو حفرها حلال في الحرم		(أما) ما يعيش في البر والبحــــر : د ا	
فى محل عدوان فهلك فيها صـــــد زمهما الضمان بلا خلاف		فحرام . (واما) الطيور المائية فمحرمة على	
رباد. (السادسة) اتفق أصحابنا أنه لو		رونه) اليور المايا المحارب التي المحرم	
رمى صيدا فنفذ فيه السهم وأصاب		ر واما) الجراد نبرى على المشهور .	411
صيدا آخر نقتلهما لزمه جزاؤهما		(وأما) المتولد من مأكول وغير	
(السابعة) لو رمى حلال إلى صيد		روب بالوسطان على المحرم ماكول فيحرمان على المحرم	
ثم احرم ثم اصــابه ففي وجوب		(وأما) الصيد المحرم فيحرم جميع	
ضمانه وجهان (الأصح) يضمن		انواعه	
(الثامنة) إذا دل الحلال محرما	410	قال الشافعي والإصحاب : يضمن	711
على صيد فقتله وجب الجزاء على		المحرم الصيد المملوك بالجزاء والقيمة	•
المحرم ، ولا ضمان على الحسلال		إنسى لم يحرم ولا جزاء فيه بلا خلاف	
سواء كان الصيد في يده أم لا ، لكنه		قال أصحابنا : ولو توحش حيوان	411
يأثم		(مرع) لو حصل تلف الصيد بسبب	717
ولو دل المحرم حلالا على صـــيد		شيء في يد المحرم ضمنه	
فقتله ــ فان كان الصيد في يد المحرم		(فرع) قال أصحابنا : جهات ضهان	717
لزمه الجزاء ، وإن لم يكن في يده		الصيد في حق المحرم ثلاث المباشرة	
فلا جزاء على واحد منهما 4 لكن		واليد والتسبب	
يأثم المحرم بدلالته		(وأما) النسبب ففيه مسائل	414

يتصدق به على مساكين الحرم

(والثاني) يضمن مثله من النعم ،

فيضمن بقدر ما أكل من مثله من

271

441

227

414

377

475

777

222

441

227

227

224

(والثالث) يضمن قيمة ما اكل دراهم مان شباء تصدق بها دراهم وإن شاء اشترى بها طعاما وتصدق إذا ذبح المحرم صيدا حرم عليسة بالاختلاف هل ذبيحة المحرم ميتة الم

(أمار) إذا كسر المحرم بيض أصيد وقلاه فيحرم عليه بلا خلاف يحرم شراء الصيد وإتهاله

حديث الصعب بن جثامة (أما الأحكام) فقيها مسائل (إحداها) يحرم على اللحرم شراء الصيد وقبول هبته والوصية له به

(المسالة الثانية) إذا مات للمحرم 217 قريب يملك صيدا فهل يرثه ؟ 🕒 (المسألة الثالثة) إذا كان في ملكه 34. صيد فأحرم ففي زوال ملكه عنه تولان (والأصبح) من القولين أنه

يزول (فرع) قال الأصحاب المتى أمر 771 بارسسال الصيد فارسله زال عنه الضمان (فرع) لو اشترى صيداً فوجده

معيبا وقد احرم البائع (فرع) لو اشترى الحلال صيدا ثم أفلس بالثمن والبائع محرم فهل له الرجوع في الصيد فيه طريقان (أصحهما) ليس له ذلك

(فرع) لو استعار المحرم صيدا صار مضمونا عليه بالجزاء الله تعالى (فرع) قال أصحابنا : حيث صار الصيد مضمونا على المحرم بالجزاء _ فان تلف في يده - لزمه الجزاء :

النعم

الاحكام	الصفحة	ة الإحكام	الصفد
فرع) إذا كسر المحرم بيض صيد و قلاه حرم عليه اكله بلا خسلاف		(فرع) قال إمام الحرمين : لو كان	377
و ملاه كرم عليه المله بلا مسلوك المرم لبن صيد		بين رجلين صيد مملوك لهما فأحرم أحدهما	
نىينە		وإن كان الصيد غير مأكول	44.8
ز فرع) يجب في شبعر الصيد القيمة . لا خلاف		(أما الأحكام) فنمهد قبلها بحديث عائشة رضى الله عنها أن رسول	
(فرع) إذا رمى الحصاة السابعة ثم	•	الله (ص) قال : « خيس بن الدواب	
رمى صيدا قبل وقوع الحصاة في	,	كل من فاسق ، يقتلن في الحرم ،	
الجمرة لزمه الجزاء	١	الغراب والحداة والعقرب والفارة	
(مَرع) في مذاهب العلماء في مسائل		والكلب العقور » رواه البخـــــارى	
تعلق في حق المحرم	i	ومسلم	
(إحداها) إذا قتل المحرم الصيد	481	مّال اصحابنا : ما ليس مأكولا هن	777
عمدا أو خطأ أو ناسيا لاحرامه لزمه	•	الدواب والطيور ضربان	
الجزاء		(واما) الكلب الذي ليس بعقور ،	٣٣٧
(المسألة الثانية) إذا قتل المحسرم	737	فان كان فيه منفعة مباحة فتتله	
صيدا ولزمه جزاؤه ثم قتلصيدا آخر	1	حرام بلا خلاف وإن لم يكن فيه منفعة	
لزمه للثاني جزاء آخر	İ	مباجة مالاصح أنه يحرم تتله وقيل :	
(المسألة الثالثة) ما صاده المحرم	450	یکره	
أو صاده له خلال بأمره أو بغير أمره		(فرع) قال الشافعي : فان أتلف	٣٣٨
او كان من المحرم فيه إشارة أو دلالة		حيوانا وشك هل هو مأكول أم لا ؟	
أو إعانة ملحمه حرام على هسذا		او شبك هل خالطه وحش مأكول أم	
المحرم		لا ؟ لم يجب الجزاء لأن الأصــل	
وحكى ابن المنذر في المسألة ثلاثة	450	براعته	
مذاهب		(أما الأحكام) فقال الشـــافعي	441
للمخرم كل ما صاده الحلال	450	والأصحاب : كل صيد على المحرم	
أكل النبي (ص) مما اصطاده له أبو	480	حرم عليه بيض وإذا كسره لزمسه	
متاده .		to a transfer and	٣٣٩
احتمال أن يكون قد جرى لأبى قنادة	737	بيضته التي حضنها ففسدت لزمسه	
قضيتان للجمع بين الروايتين		 قیمتها	
هل اكل النبى (ص) من صيد صيد له؟	411	قال اصحابنا : وبيض الجراد حرام	٣٤.
(فرع) في بيان أمر مهم وهو حديث	41	مضمون بالجزاء	
الصعب بن جثامة		(واما) بيض السمك فمباح للمحرم	٣٤.
عرض روايات الصعب بن جثامة	484	كالسهك	

الصفحة

809

809

409

77.

771

الأحسكام

ومال مالك في النباب والذر والقمل إذا قتلهن : ارى أن يتصدق بشيء من الطعام

(فرع) قد ذكرتا أن مذهبنا استحباب

قتل القراد في الاحرام وغيره (أما الأحكام) مقيها أمينائل: (إحداها) إذا احتاج المحسرم إلى

اللبس لحر أو برد أو قتال صائل. من آدمي وغيره جاز له معله وعليه الفدية

(الثانية) إذا نبت في عينه شعرة او شسعرات داخل الجفن وتأذى بها جاز تلعها بلا خلاف ولو انكسر بعض ظفر فتأذى به قطع 809

المنكسر وحده ولا فدية (الثالثة) لو صال عليه صيد وهو ٣٦. محرم أدنى الحرم ولم يمكن دنعه إلا بقتله فقتله للدفع فلا جزاء عليه بالأ خلاف

(الرابعة) إذا انبسط الجراد في طريقه وعم المسالك علم يجد عنه معدلا ولم يمكنه المشيء إلا عليه فقتله في مروره فقيه طريقان (الصحهما) في وجوب ضمانه قولان (الخامسة) إذا باض صيد على فراشبه فنقله عنه فلم يحضنه الصيد

حتى مسد أو تقلب في نومه مقتله ولم . يعلم به مفى وجوب الجـزاء فيه . القولان كالجراد المترسى (السادسة) إذ قطع المحرم يسده وعليها شبعر أو كشبط خلدة منهساء عليها شبعر ؛ أو قطع يده وعليها.

أظفار لم يلزمه فدية بلا خلاف

771

740

ولاجزاء فيها

807

(وأما) الفارة فأباح الجمهور قتلها

جاهلا لتحريمه نفيه قولان (الأصح)

الجديد لا يفسد نسكه ولا كفارة

(فرع) قول أمام الحرمين والبغوى (فرع) ذكرنا أن مذهبنا أن المحرم 470 471 والخرون في ضابط هذه المسائل إذا قتل صيدا صال عليه فلا ضمان (نرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه إذا 470 عليه لبس او تطيب ناسيا لاحرامسه أو إن لبس او تطيب او دهن رأسه أو لحيته جاهلا بالتحريم أو ناسيا للاحرام جاهلا تحريمه ملا مدية وإن حلق رجل رأسه مان كان باذنه لم يلزمه الفدية 410 ما ثبت للجاهل ثبت للناسي وجبت عليه الفدية 471 وإن مس طيبا وهو يظن انه يابس 477 (أما الأحكام) فقال أصحابنا : 277 فكان رطب ففيه قولان (أحدهما) للحالق والمحلوق أربعة أحوال تلزمه الفدية لأنه قصد مس الطيب (أحدها) أن يكونا حلالين فلا شيء 417 (والثاني) لا تلزمه لأنه جهل تحريمه عليهما (أما الأحكام) عَفيها مسائل 411 (الثاني) أن يكون الحالق محرما 777 (إحداها) إذا تطيب أو لبس أو دهن 777 والمحلوق حالالا فلا منع ولا شيء راسه او لحيته جاهلا بتحريم ذلك عليها او ناسيا الاحرام فلا فدية عليه (الثالث) أن يكونا محرمين 777 قال اصحابنا: ولو علم تحريم الطيب 414 وجهل وجوب الفدية وجبت الفدية (الرابع) أن يكون المحلوق محرما 777 دون الحالق لأنه متمر في الحالين الثالث والرابع يأثم الحالق قال المتولى : ولو علم تحريم الطيب 777 414 ولكنه أعتقد في بعض أنواع الطيب ثم إن كان الحلق باذن المحلوق اثم انه ليس بحرام فالصحيح وجسوب أيضًا ، ووجبت الفدية على المحلوق الفدية لتقصيره ولا شيء على الحالق بلا خلاف (المسالة الثانية) إذا حلق الشعر 377 (فرع) إذا حلق إنسان رأس المحرم TYI أو قلم الظفر ناسيا لاحسرامه أو وهو مستيقظ عاقل غير مكره لكنه جاهلا تحريمه فوجهان (الصحيح) ساكت ففيه طريقان (اصحهما) أنه النصوص وحوب الفدية كما لو حلق باذنه فتكون الفدية على (الثالثة) إذا قتل الصيد ناسسيا 377 المحلوق لاحرامه أو جاهـــلا تحريمه نفيه (غرع) لو أمر حلالا حلالا بحلق رأس 441 طريقان مشمهوران (أصحهما) محرم فاثم فالفدية على الآمر إن لم القطع بوجوب الفدية يعرف الحالق الحال فان عرفه (الرابعة) إذا جامع المحرم قبسل موجهان (الأصح) أنها عليه التحلل من العمرة أو قبسل التحلل (غرع) إذا سقط شسعر المحسرم الأول من الحج ناسيا لاحرامه أو 441

بمرض أو غيره من الآفات من غير

صنع آدمي فلا فدية بلا خلاف

471

471

479

٣٨.

الأحكام (السادسية) قال الشياسعي والأصحاب الله أن يستظل سائرا ونازلا (السابعة) قال المعنف والأصحاب: يكره للمحرم لبس الثياب المصبغة كراهة تنزيه (الثامنة) يكره للمحرم أن يستصحب معه بازيا أو كلبا معلما أو غيرهما من جوارح السباع والطير (التاسعة) قال المسئف و الأصحاب: ينبغى أن ينزه إحسرامه من الشتم والكلام التبيح والخصومة والمرار والجدال ومخاطبة النساء بما يتعلق

بالجماع والتبلة ونحوها من انواء الأستهتاع (العاشرة) قال اصحابنا : لا باس بنظر المحرم في الرآة : ولا كراهــة في ذلك سواء كان رجلاً أو أمراة

(الحادية عشر) أشار الصنف في كلامه إلى أنه يستحب كون الحاج أشبعث (فرع) قال الشامعي في هذا الباب

ترجمة أبي شريج الخزاعي

إلاما أمرت به من الستر قال صاحب الحاوى (أما) اركان الحج والعبرة فلا يختلف الرجال والمرأة في شيء منها وإنما يختلفان في هيئات الاحرام مهى تخالفه في خبسة أثبعاء ﴿ أحدها ﴾ أنها مأمورة بلبس المخيط

من المختصر: المراق فالرجل في ذلك

والخفين وما هو استرالها (الثاني) أنها مامورة بخفض صوتها في التلبية

(فرع) قد ذكرنا أن الحلال إذا حلق رابس المحرم مكرها وجبت الفدية (فرع) في مذاهب العلماء لو حلق 444 محرم رأس هلال أجاز ولا مسدية ويكره للمحرم أن يحك شمره باظفاره حتى لا ينتثر شعره ، غان انتثر منه 444

> ويكره أن يحمل بازا أو كلبا معلما (أما الأحكام) فغى الفصل مسائل (إحداها) يكره حك الشيعر في الاحرام بالاظفار لئلا ينتف شعرا ، ولا يكره ببطون الانامل

(الثالثة) يحرم الاختمال بكحل فيه. قال ابو الطيب والخرون : ويكره

(فرع) اتفق العلماء على جسواز 44. تضميد العين وغيرها للمحرم بالصبر ونحوه مما ليس فيه طيب ولا فدية في ذلك وإن احتاج إلى ما فيه طيب 441

الحمام وغيره وينقمس في الماء (الخامسية) قال الشايفعي 471 والأصحاب : المحسرم أن يحتجم

ويغتصد ويقطع العبرق ما لم يقطع 411 شعرا ولافدية عليه

الأهكام	الصفحة	الإحكام	ألصفحة
نرع) في مذاهب العلماء في الحلق	۲۸۷ ((الثالث) أن أحرامها في وجهها	47.1
والجواب) على دليك مالك أن	۲۸۷ (غلا تغطية	
ماطة الاذى ليست شرطا لوجوب	1	(الرابع) ليس للرجل لبس التفازين	
لغدية	1	بلا خلاف	
الما) إذا حلق المحرم شعر بدنه		(الفامس) يستحب لها أن تختضب لا مناء	47.1
مذهبنا وجوب الغدية كحلق شعر		لاحرامها بحناء قال الماوردي : وتخسالفه في ثلاثة	
لرأس .		الشياء من هيئات الوقوف بعرفات	
قرع قد ذكرنا أن مذهبنا أن غدية		إسيام بن نيوت الولوت بعرفات (أحدها) يستحب لها أن تقف نازلة	77.7
لحلق على التمييز بين شاة وصوم		ر داکبة لا راکبة	, , , ,
للاثة أيام وإطعام ثلاثة آصع لستة		(الثاني) يستحب لها ان تكون	የ ለፕ
ساكين		جالسة والرجل قائما	
أما !) الأطفار فلها حكم الشبعر)	(الثالث) أنه يستحب لها أن تكون	
إن تطيب أو لبس المخيط في شيء من		في حاشية الموقف واطراف عرمات	
دنه أو عطى رأسه أو شيئًا منه أو	•	باب ما يجب في محظورات الاحرام	ፕ ለፕ
دهن راسه او لحيته وجب عليسه		ہن كفارة وغيرها	-
ا يجب في حلق الشعر		دم الحلق والقام دم تخيير وتقدير	የ ለኖ
إن لبس ثوبا مطيبا وجبت كفارة		ولو حلق ثلاث شعرات مهو كحلق	የ አዩ
ي أحدة		كل رأسه	
وإن تكرر الفعل بسببين او اسباب		(أما) إذا حلق شعرة واحدة أو	የ ለዩ
ختلفة المستعدد المستع		شعرتين ففيه اربعة أقوال (أصحها)	
طريقان (المذهب) وبه قطع كثيرون		يجب في شعرة مد وفي شعرتين مدان (فرع) قال اصحابنا : تجب الفدية	۳۸٥
بيه قولان كما لو اتحد السبب		ر سرح) عال المعطاب البيب السيه المالية الله الله الله الله المعالمات المعالمات الله الله الله الله الله الله ا	
رإن كان في أمكنة أو في مكان وأحد		ولو قلم من ظفره دون المعتاد ولكن	
في أوقات متفرقة فطريقان تتعدد		استوعب جميع أعلاه فهو كقطع	
لفدية المساهدة المسادات		بعض شعرة 6 فيجب فيه ما يجب في	
(أما) حلق ثلاث شعرات في ثلاثة		الشعرة بكمالها	
لمكنة أو ثلاثة أزمنة متفرقة ففيه الطريقان (أصحهما) أنه يفرد كل		(فرع) هـــذه الاقوال الثــــلاثة في	۳۸٥
المريقان (اصحفها) اله يفرد كل. شعرة بحكمها		الشمعرة والشمسمرتين والظفر	
سعره بسمه (فرع) فيما إذا ضعــل المحــرم		والظفرين تجري في ترك حصاة من	
ر قرع) قيما إذا شفي المدرم	111	الجمرات وفي ترك مبيت ليلة من ليالي	
الغدية ؟		منی الفاق کالست امالادت اد	⊯ ب س
•		الشاة كانت نساوى ثلاثة دراهم	۲۸٦
(فرع) في مذاهب العلماء	170	ملى عهد النبي (ص)	

الصفحة

1.3

8.4

8.4

ξ.ξ

8.0

1.3

1.3

وإن وطيء في العمرة أو في الحج قبل

٣٩٨

الفور أم على التراخي جاريان في كل كفارة وجبت بعدوان

(مرع) اتفق أصنحابنا على أن من انسد حجا مفردا أو عمرة مفردة فله أن يقضيه مع النسك الآخر قارنا

له أن يقضيه متمتعا أن الله قال اصحابنا: وإذا جامع القارن -

فان كان قبل التحال الأول فسد حجه وعمرته بلاخلاف ولزمته بدنة واحدة بسبب الانساد لاتحاد الاحرام ويلزمه مع ذلك شاة للقرآن

(مرع) قال أصلحابنا : إذا مات القارن الحج لفوات الوقوف فهمل يحكم بفوات عمرته لأفيه قسولان (أصحها) تعم (غرع) إذا كانت المسرأة الموطوءة

محرمة أيضا نظر _ إن جامعها نائمة أو مكرهة بدغهل يقسيد حجهبا وعهرتها ؟

وإن أدخل الرجل أصبعه في فرجها لم يبطل صومه وبطل صومها ، أما الحج فلا يبطل حجها إلا بالجماع (فرع) أما نفقة الزوجة في قضياء

الحج مان كانت معه في القضاء لزمه قدر نفقة الحضر بلا خلاف وفي الزائد وجهان مشهوران (الصحهما) يازم الزوج (غرع) إذا خرج الرجل وزوجته

واصطحبا في طريقهما استحب لهما أن يفترقا من حين الإحرام ، فاذا وصلا إلى الموضع الذي جامعها فيه فهل يحب فيه المفارقة ؟

المفسدين ليقضيا الحج أو العمرة ،

(فرع) قال أصحابنا: المفسد لحجة وعمرته إذا مضى في فاسده وارتكب

التحلل الأول فقد فسد نسكه ويجب . عليه أن يمضى في فأسده ثم يقضى وفي نفقة المراة في القضاء وجهان 447 (أحدها) في مالها كنفقة الأداء (والثاني) تجب على الزوج إسناد عمرو بن شاعيب متصلل 277

والدليل عليه إذا وطىء المحرم عامدا عالما فعليه 414 ناقة حسناء (أما الأحكام) فقال الشبانعي 274

والأصحاب رحمهم الله : إذا وطيء المحرم بالحج في الفسرج عامسدا بتحريمه ٤ وبالاحرام قبل التحلل الأول فسد حجه **ξ.ξ** وتفسد العمرة ايضا بالجماع قبل التحلل

> (فرع) يجب على مفسد الحج بدنة بالخلاف ، وفي مفسد العمرة طريقان (اصحهها) يجب عليه بدنة كمفسد (فرع) يجب على مفسسد الحج

والعمرة القضاء بلا خلاف سواء كان نقلا أو قرضا قال أصحابنا: فأن أحصر بعد الانساد وتحلل قبل أفوات الوقسوف وأمكنه الاحرام بالقضاء وإدراك الحج

في سنته لزمه ذلك. (فرع) قال المتولى: لو أرادت المراة القضاء على الفور ، هل الزوج متعها أم لا ؟ (فرع) ذكر القفال وآخرون من

الخراسانيين هنا أن الوجهين اللذين ذكرناهما في كون القضاء يجب على

الأحكام	الصفحا	الأحسكام	الصفحة
دون الفرج بشموة لم يفسد هجه		محظورا بعد الإنساد أثم ولزمه	
(فرع) إذا قبل المحرم أمراته بشموة	810	الكفار ة	
ولزمته الفدية ثم جأمعها فلزمته		(فرع) هــذا الذي ذكرناه كله في	ξ.V
البدئة فهل تسقط عنه الشاة وتندرج		جماع العاق العالم بتحريمه المختار	
في البدئة ؟ أم تجبان معا ؟		له العاقل	
(فرع) إذا استمئى بيده ونحوها	110	(فرع) إذا أحرم مجامعا فقيه ثلاثة	
فانزل عصى بلا خلاف وفي لزوم الفدية		اوجه (اصحها) لا ينعقد إحرامه	
وجهان (أصحهما) وجوبها		(مَرع) إذا ارتد في أثناء حجته أو	
(فرع) لو باشر غلاما حسنا بغير	113	عبرته فوجهان (أصحهما) يفسد	
الوطء بشهوة فهو كهباشر المراة		كالصوم والصلاة	
(فرع) قال الماوردي : لو أولج	113	(فرع) قد ذكرنا أنه يجب على من	
المحرم ذكره في تبل خنثي شكل لم		انسد حجه او عمرته بالجماع دم	
يفسد هجه سواء أنزل أم لا		واختلف الأصحاب نيه هل هو دم	
(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل	113	تخيير أم لا أ ففيه طرق (أصحها)	
من مباشرة الحرم الرأة ونحوها	~ 114	انه دم ترتیب وتعدیل	
إذا وطئها بعد الوقوف بعرفات قبل	{ } Y	(فرع) لو وطء المحرم زوجات له	
التحللين فسد هجه وعليه المضى في		فهو كوطء الواحدة	
غاسده وبدنة والقضاء اذا المالية العامات	< ¥	إذا وطىء بعد التجلل الأول وقبيل	
إذا جامع مراراً وجب في المرة الأولى.	٤٢.	الثانى فهذا الوطء حرام بلا خلاف (نه م بالا خلاف	
بدئة وفى كل مرة بعدها شياة	(Y W	(فرع) قال المتولى : إذا وقف الحاج	
وإن جرح صيدا له مثل فنقص عشر	844	بعرفات ولم يرم ولا طاف ولا حلق	
قيمته فالمنصوص أنه يجب عليه عشر ثمن المثل		وفات وقت الرمى ثم جامع ٠٠ الخ (فرع) لو رمى جمرة العقبة في الليل	
(فصل) وإن كان الصيد لا مثل له	878	ر عرج) تو رمی جهر العقب ی اللیل وحلق اللیل وحلق	
من النعم وجبت عليه قيمته في الموضع		شم جامع ، ثم بان انه رمى قبل نصف	
الذي أتلفه نيه		م جسے مام بال مام والی میں سے اللیل اللیل	
(فصل) وإن قتل صيدا بعد صيد	(273)	مين والوطء في الدبر واللواط وإتيسان	
وجب لكل واحد منهما جزاء		البهيمة كالوطء في القبل	
(فصل) وإن جني على صيد فأزال	373		
امتناعه نظرت ٠٠٠ الغ		واولجه في أمراة مهل يفسد حجه ؟	
(فصل) والمفرد والقارن في كفارات	673	نيه ثلاثة أوجه (أصحها) يفسد	
الاحرام واحد		(فرع) قد سبق في باب ما يوجب	113
ابن عباس توفی عام ٥٨	773	الغسل أناحكام الوطء تتعلق بتغييب	
عطاء الخراساني ولد سنة ، وتكلم	773	جميع الحشفة أ	
فیه		وإن قبلها بشهوة أو بإشرها فيما	313
*		-	

;	-		
الاحكام	الصفحة	ة الأحكام	الصفد
		وصف بعض الجيوانات الواردة في	
الصيد زمنا ففيه وجهان		الباب الماب الماب الوارده ي	
بها) يازمه جزاء كامل	=	(أما الأحكام) فقال الشـــافعي	
إذا أزمنه محرم ثم عاد هو		والأصحاب : الصيد ضربان مثلى	
الهان قتله قبل الاندمال لزمه	مُقتله ،	وهو ماله مثل من النعم وغير مثلى،	ű
the second of th	جزاء و	وهو مالا يشبه شيئا من النعم	
) او جرح صيدا ففاب ثم	_	مأخذ الخلاف أن الشافعي نص في	473
يتا ١٠٠٠ الخ		أكس كتبه أنه يقوم يوم إخـــراج	
) إذا جرحه ثم أخذه فداواه		الطعام العج	
وسقاه حتى برأ وعاد ممتنعا	-	(فرع) في بيان المثلى	
ن ففى سقوط الضمان عنه (الاصح) لا يسقط الضمان		(وأما) أم حبين فدابة على صورة	179
ريش طير فهو كجرح الصيد		الحرباء عظيمة النظر وفي حل اكلها	
) يجب في بيض الصيد قيمته		خلاف المائدة من المائدة	٤٣٠
) إذا قتل المحرم صيداً بعد		(أما) ما ليس فيه حكم عن السلف	41.
جب لکل صید جراء	-	فيرجع فيه إلى قول عدلين فطنين	٤٣٠
ترك محرم وحلال في قتل صيد	۲۷ ولو اشہ	(وأما) الطيور محمام وغيره ٠٠ الخ	
رم نصف الجزاء ولا شيء على	. لزمالحر	الحمامة شاة اتباعا	£14.1
The state of the s	الحلال	- i	{ " 1
مك محرم صيدا فقتله حلال	,	(فرع) قال الشافعي والصنف والاصحاب : يفدي الكبير بكبير من	411
المحرم بالجزاء لأنه تسبب		مثله من النعم والصفير بصغير	
and the second s	إلى إتلا	ولو مدى الذكر بالانثى نفيه طرق	£ 7 47
قال الماؤردي وغيره لو جرح	_	(اصحها) على قولين (اصحهها)	
صيدا في الحل ثم دخل الصيد. مجرحه ميه عمات منهما لزمه		الأجزاء (والثاني) المنع	
لجزاء المالية المها ترها		(فرع) لو قتل بعالمة فأراد أن يعدل	844
بير.) القارن والمفرد والمتمتع في		عن البدنة إلى بقرة أو سبع من الغنم	
المسيد وفي جميع كقسارات		لم يجز على الصحيح المشهور	-
سواء ن ين	i i	(فرع) قال الشافعي رحمه الله في	1773
الصوم الواجب هنا يجلوز	٣٩} (غرع)	المختصر : وإن جرح ظبيا منقص	
ومتنابعا	متفرقا	عشر قيمته فعلية عشر قيمة شاة	
ا في مدّاهب العلماء في مسائل	_	(فرع) لو قتل صيدا حاملا قابلناه	٤.44
اء الصيد	ہن جزا	بمثله حاملا ولا نذبح الحامل ، بل	
1 1 1		يقوم المثل حاملا ويتصدق بقيمته	
ن جنسه أو قيمته	مثله مر	طعاما أو يصوم	
	2.		٨٨٥

. ! !

الأحسكأم	ألصفحة	عة الإحسكام	ألصفد
فرع) إذا خرج الصيد الحرمي	٨٤٤ (إذا عدل عن مثل الصيد إلى الصيام	ξξ.
ى الحل حل للحلال اصطياده في		فهذهبنا أنه يصوم عن كل مد يوما	
حل ، ولا شيء عليه في إتلافه	ונ	حديث كعب إنها ورد في مدية الحلق	{ { }
فرع) قال البغوى : إذا دخل		(والجواب) عن الآية التي احتج	133
ىء من الجوارح إلى الحرم مفلت		بها أنها مطلقة وهنا مقيدة بالمثل	133
تلف صيدا فلا ضمان على صاحبه		إذا اشترك جماعة في قتل صيد وهم محرمون لزمهم جزاء واحد عندنا	441
فرع) إذا حفر بئرا في الحرم فهلك		مذهبنا أن الثعلب صيد	733
ها صيد لزمه ضمانه		مذهبنا أن في الضب جديا	287
فرع) لو كان الحلال جالسا في		مذهبنا أن في الحمامة شاة	733
حرم فرأى ضيدا في الحل معدا إليه		العصفور ميه تيمه	733
تله في الحل فلا ضمان بلا خلاف ن دخل كافرا إلى الحرم فقتل فيه		ويحرم صيد الحرم على الحالال	433
ن سعن عامرة إلى العرم عمل عيه الخ يدا الخ	-	والمحرم	
حرم قلع شجر الحرم		وإن ذبح الحلال صيدا من صيود	£££
أما الأحكام) فقال الشــــافعى		الحرم لم يحل له أكله	
لأصحاب : يحرم قطع نبات الحرم		وإن رمى من الحل إلى صــــيد في	{{ {}
ا يحرم اصطياد صيده		لحرم فأصابه لزمه الضمان وإن رمى من الحرم إلى صــيد في	
بات ضربان شجر وغيره	10} الن	الحل فأصابه ضمته	
فرع) إذا أخذ غصنا من شجرة	703 (وإن رمى من الحل إلى صيد في الحل	£ £ £
يمية ولم يخلف فعليه ضــــــمان	. حر	ومر السهم في موضع من الحسرم	
قصان وسبيله سبيل ضمان جرح		فأصابه ففيه وجهان (احدهما)	
سيد		يضمنه (والثاني) لا يضمنه	*
رع) اتفق اصحابنا على جواز		(أما الأحكام) فصيد حرم مكة حرام	113
ذ أوراق الأشجار ، لكن يؤخـــذ مهولة		على الحلال والحرام بالإجماع	
_		(فرع) لو كانت شجرة ثابتية في	
نفق أصحابنا على جواز أخذ ثمار عرم		الحرم ، واغصانها في الحمل فوقع على الفصن طائر فقتله إنسان في	* **
رع) هل يعم التحريم والضمان		الحل فلا ضمان ، ولو قطع الغصن	
ينبت من الأشجار بنفســـه ؟		ضبن الفصن	
ا يستنبت أم يختص بها نبت		(فرع) لو قتل إنسان صيدا مملوكا	
ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا		في الحرم	
رع) لو انتشرت اغصان شجرة	i) {00	(فرع) لو أخذ حمامة في الحل أو	
مية ومنعت النساس الطريق أو		أتلفها فهاك فرخها في الحرم ضمنه	
هم ، جاز قطع الؤذى منها	آذة	ولا يضمنها	•

				,
ة الاحكام	الصفحا	الأحكام	الصفحة	
ملا يجوز بيع ولا قطع ولا نقـــل		(فرع) قال الشافعي والاصحاب		
ولا شراء استار الكعبة ومن حمل		حيث وجب ضمان الشحر ، قان		
منه شیئا لزمه رده		كانت شجرة كبيرة ضمنها ببقرة ،		*
وقال ابن الصلاح: الأمر فيها إلى	171	وإن شياء ببدنة ، وما دونها بشياة		
الامام يصرفها في بعض مصارف بيت. المال بيعا وعطاء		الضرب الثاني من نبات الحرم غير الشجر وهو نوعان		•
(فرع) لا يجوز أخذ شيء من طيب ,		(احدهما) ما زرعه الآدمي كالحنطة		*
الكعبة لا للتبرك ولا لغيره		والشيعير		
	173	(والنوع الثاني) ما لم ينتجه الآدمي	103	
الذى يحرم ميها الصيد والنبات		وهو أربعة أصلناف (الأول) الإذخر		
حد الحرم من طريق الطائف أحد	173			
عشرميلا والذى قاله الجمهور سبعة		ما كان دواء كالسنا (والرابع) الكلأ		
قط المام		(فرع) قال أهل اللغة: العشب	Yoş	
(وأعلم) أن الخرم عليه علامات	17.3	والخيلا مقصيور اسم الرطب	* **	
منصوبة في جميع جوانبه	544	والحشيش الم اليابس ولا يجوز إخاراج تراب الحرم		
حتى الموردي حبرت سعهاء ي ال	• • • •	ود يجور إحد راج براب العرم وأحجاره	· COX	
آمنا بقول إبراهيم عليه السلام ؟		الكلام على حديث عبد الأعلى بن	809	
أم كانت قبله كذلك ؟		عبد الله بن عامر		
واحتج القائلون بأن تحريمها لم يزل	373	قصة إهداء صفية قطعة من الحجر	109	•
من حين خلق الله السموات والأرض		الأسود		, .
بحدیث ابن عباس		(أما الأحكام) ففيه مسائل		
		(إحداها) اتفقت نصوص الشافعي	809	
محرمة من حين خلق الله تعالى		والأصحاب على جواز نقل ماء زمزم		
السموات والأرض مدهبنا أنه يجسون بيع دور مكة	173	الى جميع البلاد واستحباب اخده الترك		,
وإجاراتها وسائر المعاملات عليها	212	سبرت (الثانية) اتفقوا على أن الأولى أن	809	
	377	لا يدخل تراب الحل وأحجاره الحرم		
مذهبنا جواز إقامة الحدود والقصاص	870	قول نسبه صاحب البيان للمصنف	4	
في الحرم		وهو خطأ		
الأحكام التى يخالف الحرم نيها غيره	073	(الثالثة) قال المصنف لا يجسوز	.13	·
من البلاد		إخراج تراب الحرم واحجاره إلى		
مكة عندنا انضل الأرض		. الحل		
إجماع المسلمين على أن موضع قبر	773		.73	
الرسبول (ص) أفضل الأرض		(فرع) في حكم سيترة الكعبة	173	
	•		۹,	
			4 1	,
	į			

الأحكام	الصفحة	نة الأحكام	الصفد
ا صاد الحلال في الحسل وأدخله		يكره حمل السلاح بمكة لغير حاجة	VF3
عرم فله التصرف فيه بالبيع والذبح		قال أصحابنا : من فروض الكهاية	477
لأكل وغيرها		أن تحج الكعبة في كل سنة	
جر الحرم عندنا حرام مضمون		من خصائص الحرم الايحارب اهله	177
واء ما أنبته الآدمي ، وما نبت		سدانة الكعبة وحجابتها هي ولايتها	177
٠	-	وخدمتها وفتحها وإغلاقها ونحو ذلك	
وز رعى حشيش الحرم وخلاه		(فرع) ذكر العاماء أن الكعبة	X F3
111 harris (C-311 h		الكريمة بنيت خمس مرات	CMI
ما الأحكام) فقال الأصحاب :		ويحرم صيد الدينة وقطع شجرها	ξ Υ 1.
ماء الواجبة في الحج لها زمـــان كان		سلب من قتل صيد الدينة	173
رع) قال القاضي حسيين في		(فصل) ويحرم ضيد وج وهو واد بالطائف	143
تاوى: لو لم يجد في الحرم مسكينا	الفنا	·	
يجز نقل الدم إلى موضع آخر		حديث أبى هريرة ليس بمعروف عنه	173
رع) إذا كان الواجب الإطعام بدلا		حدیث صید وج اسناده ضعیف	£ 77°
الذبح وجب صرفه على مساكين		(أما الأحكام) غفيها مسائل	£44 443
	الد	(إحداها) يحرم التعرض لصيد حرم الدينة وشجره	4 4 1
رغ) قال الماوردي والروياني :	٣٨٤ (نـ		ξYξ
ما يجزىء أن يدفع الواجب من	أقل	فى مصرف سلب قاتل صيد المدينة ثلاثة أوجه (أصحها) أنه للسالب	474
م إلى ثلاثة من مساكين الحرم	اللـ	كالقتيل	
قدر .		ولو كان على الصائد والمحتطب ثياب	۲٧3
رع) مثال الرويائي وغيره :		مغصوبة لم يسلب بلا خلاف	
به النية عند التفرقة كســــــــــــــــــــــــــــــــــــ		(المسألة الثانية) قال الشامعي في	LA3 :
ادات		الإملاء: أكره صيد وج وللأصحاب	
رع) قال أصحابنا : الدماء	اگر} (قر	فيه طريقان (أصحهما) عندهم القطع	
جبة في المناسك سواء تعلقت	الوا دتا	بتجريمه	
ته واجب او ارتکاب منهی حیث تناها اردنا بها شــاة الخ	أطلة	(المسالة الثالثة) النقيع بالنون على	£ \\\
ع ﴾ في كيفيــــــــــــــــــــــــــــــــ		المشمهور وتنيل بالباء ، وهو الحمي	
الها		الذي حماه رسول الله (ص) لأه_ل	
دم الواجب في ترك المسامورات	., -	الصدقة	
حرام من الميقات		(مرع) في بيان الأحاديث الواردة في	
الجماع ، وله طرق للأصحاب		بيان حرم المدينة	
تـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل	
ب وتمديل	ترتي	تتعلق بصيد الحرم ونباته	
الاحصار شاة	۷۸۶ دم	حكم جزاء الحرم كجزاء الاحرام	173

الخطأ والصواب

الصواب	الخطا	السطر	الصفحة
(الشرح) الحج يقال	الحج يتال	{	Y
طاوس	طاووس	14	171
خلاد بن السائب	خلاد ابن السائب)	700
عثبان	عبثان	1.	. 77.1
إذا	اذ	٦	781
الحاوى	الحلوى	. 11.	777
مناحب الحاوى	صاحب الحلوي	۲ .	77.1
الفورانى	النورانى	17	**1 *
التحلل	التحليل	1.	1.4
والجواب	والواجب	٨	£11
عروة بن الزبير	عروة بن الزبين	77	103

رقم الايداع: ١٩٨٢/٣١٢٦

الطبعة العربية العديثة ٨ شارع ٧٤ بالنطقة الصناعية بالعباسية طيفسسون: ٨٩٦٢٨ القساعرة